

مكتبة المتحف

دكتور نبيل الروي

أستاذ الاقتصاد المساعد بجامعة الإسكندرية



مؤسسة الثقافة الجامعية
الإسكندرية ٢٢٤٠٣٥

تحرير الفكر العربي

دكتور نبيل التروبي

أستاذ الاقتصاد المساعد بجامعة الإسكندرية

مؤسسة الثقافة الجامعية
الإسكندرية ت ٣٥٢٢٤١

تعرض الواقع الاقتصادي في كل الدول على مر السنين لظاهرة التضخم (١) ولم تفلت دولة واحدة من الوقوع في براثنها منذ وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، مما حدا ببعض إلى القول أن التضخم أصبح ظاهرة لصيقة بالحياة الاقتصادية (٢) .

وتعبر بالعالم كله في الوقت الحاضر موجة عامة من التضخم شملت الدول الرأسمالية وذات الاقتصاد المخطط المتقدم منها والمتخلف (٣) على الرغم من تبين النظم الاقتصادية التي تنتهجها هذه الدول وتلك ، بحيث يمكن القول أن التضخم أصبح ظاهرة عالمية تظهر بنسب متفاوتة في مختلف دول العالم مهما اختلف نظامها الاقتصادي (٤) .

فبالنسبة للنظام الرأسمالي ، حيث يتخذ التشغيل الكامل هدفا للسياسة الاقتصادية ، يلاحظ أن هذا النهج لا يخلو من العيوب ، نظرا لما يتطوى عليه من مخاطر تضخمية وبالتالي من مخاطر

(١) إذا استعرضنا صفحات الأدب الاقتصادي للوقوف على حدوث هذه الظاهرة عبر التاريخ نجد أنها قديمة قدم وحدات العملة ، فقد حدثت في اليونان القديمة وفي الإمبراطورية الرومانية وفي عصر النهضة الأوروبية ومهد نابليون ثم بين الحربين العالميتين الأولى والثانية لراجع Graham Hutton, Inflation and Society. Allen and Unwin, London 1960, pp 16-27).

(2) See: Thomas Wilson. Inflation, Oxford Basil Blackwell, 1961, p. 4.

(٣) فقد انخفضت القوة الشرائية للوحدات النقدية في الدول المختلفة بنسب متفاوتة في السنة من عام ١٩٦٨ إلى ١٩٥٦ اختار منها على سبيل المثال المملكة المتحدة ٢٢٪ الولايات المتحدة ١٥٪ ألمانيا الغربية ١٨٪ فرنسا ٥٢٪ اليابان ٥٥٪ البرازيل ٢٧٪ الأرجنتين ٢٢٪ سويسرا ١٢٪ يوغوسلافيا ١٦٪ بوليفيا ١١٪ (See: Henry Hazlitt, Inflation, D. Van Nostrand Co. London 1960 p. 78).

كما تتجه مستويات الأسعار في مختلف دول العالم إلى الارتفاع ، انظر تقرير أسرار المستعظم في الدول المتقدمة والتخلف خلال السنة من عام ٦٥ إلى عام ٧٠ في International Fin. Statistics, I.M.F. Vol. 24 No. 5 May 71, p. 35.

(٤) ويبدو أن هذه الاتجاهات التضخمية ستبقى See: International Monetary

فرض وسائل الرقابة المباشرة على الجهاز الاقتصادى ، ومن هنا يرى
كثير من الاقتصاديين فى القول الرأسمالية انه قد يكون من الاوفق
فى هذا المجال السعى لتحقيق مستوى عال من التشغيل فقط ،
الى التوفيق بين هدفى التشغيل الكامل والاستقرار الاقتصادى (١) .

ومن جهة اخرى فانه على الرغم من ضخامة التنظيمات وتعدد
الاجهزة لتحقيق التوازن بين التيار السلمى والتيار النقدى فى الدول
الاشتراكية فان تواجد فجوات تضخمية يكاد يكون ظاهرة دائمة
فيها وربما كان السبب فى ذلك توجيه الجزء الاكبر من الموارد الى
انتاج السلع الانتاجية وقلة المعروض من السلع الاستهلاكية وخاصة
الزراعية (٢) .

وليس بخاف ان الدول المتخلفة ، وهى تعمل على انماء
مواردها والارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادى فيها ، قد تتعرض
لبعض الموجات التضخمية مهما بذلت من جهد لتجنب الوسائل
التمويلية التضخمية بطبيعتها (٣) . ذلك ان الناتج القومى فى معظم هذه
البلاد لا يستجيب بسهولة الى الزيادة فى الطلب الكلى الفعّال
المرتبة على الزيادة فى الانفاق الاستثمارى العام (٤) ؛ لاعتبارات
خاصة تتعلق بالهيكل الاقتصادى لهذه البلاد .

ومن هنا فلا غرابة اذن ان يتجه بعض الكتاب الى القول بان
التضخم المزمن Chronic Inflation يظهر فى الاقتصاد كشيء محتتم :

= Cooperation 45/67, Edited by Sir Roy Harrod, London, p. 70
and See. also : Economic Bulletin, National Bank of Egypt, Vol. 10
No. 1 pp 4,5.



(١) راجع فى ذلك استاذنا الدكتور محمد ابراهيم غزلان ، دراسة الانظمة
الاقتصادية المقارنة ١٩٧٠ من ١٧ و ٤٠ p cit . Thomas Wilson. Inflation, op.

(٢) انظر د. عبد الكريم صادق بركات - التضخم فى الدول ذات الاقتصاد المخطط
- مجلة كلية التجارة جامعة الاسكندرية يناير ١٩٦٥ من ٩٠ و ٩١ .

(٣) د. محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الثانى ١٩٧٠ من ٨٨ .

(٤) د. عبد المنعم فوزى ، د. عبد الكريم صادق بركات - المالية العامة
والبيئات المحلية ٦٧ من ٥٧٥ .

وان النظم الاقتصادية تتكيف معه بيسر ، اذ ان الدخول تعمل لتتلاءم مع التغيرات في المستوى العام للأسعار ، وعلى هذا فان العلاقات الاقتصادية بصفة عامة لا تتأثر ، ولكن ما يتأثر هو القوة الشرائية لوحدة التعامل (١) . بينما يذهب البعض الآخر (٢) الى التقرير بأن النظم الاقتصادية المختلفة تحتوى على قدر من التضخم (٣) يتراكم من سنة الى اخرى ويهدد العالم بازمة كبرى تعادل ازمة بداية الثلاثينات ، لذلك فان معظم الاهتمامات في التحليل الحديث في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية اتجهت الى التضخم وضوابطه اكثر من اتجاهها الى التوظيف (٤) ، باعتبار أن التضخم يعتبر المشكلة الاقتصادية الاولى والشاغل الاول للدراسات الاقتصادية في الوقت الحاضر (٥) .

واذا تطرق الحديث الى «التضخم في الاقتصاديات المتخلفة» فان الباحث تتوقفه ملاحظتان اساسيتان :

الاحظة الاولى - ان ظاهرة التضخم قد صاحبت النمو الاقتصادي السريع : فالتاريخ الاقتصادي بصفة عامة يحدثنا ان النمو الواسع الذي حدث في دول كثيرة قد صاحبه جنباً الى جنب ارتفاع في المستوى العام للأسعار . وعلى سبيل المثال ، فانه من المعروف ان النمو الاقتصادي الذي حدث في إنجلترا وفرنسا واسبانيا في القرنين السادس عشر والسابع عشر قد صاحبه ارتفاع في المستوى العام للأسعار . ونفس الشيء حدث خلال الحقبة الاولى من الثورة

(١) Thomas Wilson, op. cit., p. 4

(٢) وصف مدير صندوق النقد الدولي في اجتماعه الذي عقد في كوبنهاجن في سبتمبر سنة ٧٠ ارتفاع الاسعار في الدول الصناعية القريبة بأنه أخطر ارتفاع في الاسعار منذ الحروب الكورية أي قبل ٢٠ عاماً . انظر د . اسماعيل صبرى عبد الله - ازمة العملات القوية ومشكلة السيولة الدولية - معهد الدراسات المعرفية رقم ٨ لسنة ١٩٦٦ ص ١٦١ .

(٣) يلاحظ ان التضخم في مستوى الاسعار غالباً ما يكون ارتفاعاً (التضخم) وقليل ما يكون انخفاضاً (الانكماش) راجع د. معطى وشدي ، التحليل النقدي ونظرية الدخل القومي ١٩٧١ ص ٦٢ .

(٤) See : W. W. Rostow, The process of economic growth, Oxford 1960, 2nd ed. p. 230.

(٥) انظر د. زكريا احمد نصر - التطويل النقدي ١٩٥٩ ص ٤٠٩ .

الصناعية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، كما حدث في اليابان خلال النمو الذي بدأ فيها عام ١٨٦٠ وحتى عام ١٩٣٠. وفي الاتحاد السوفيتي من عام ١٩٣٠ عند تنفيذ الخطط الخمسية الأولى والثانية والثالثة (١) .

وإذا وصل بنا البحث الى المهود الحديثة نجد أن النمو الاقتصادي الذي حدث خلال الأربعينات والخمسينات كان مصحوبا أيضا بارتفاعات محسوسة في المستوى العام للأسعار في الدول المتقدمة والمنخفضة على السواء (٢) . كما يذكر لنا والت وإيمان روستو في نظريته عن مراحل النمو في فترة الانطلاق take off وهي المرحلة التي ينمو بعدها الاقتصاد القومي نموا ذاتيا سريعا ، أن هذه المرحلة عادة ما تكون مقرونة بموجات تضخمية .

وفي الوقت الحاضر فإن التنمية الاقتصادية وإن كانت تختلف بطبيعتها عن النمو الاقتصادي الذي حدث في الماضي (٣) ، إلا أن من النتائج الحتمية التي لا بد أن تترتب عليها ، ولا سيما في أولى مراحلها ، ظاهرة التضخم لمدة اعتبارات تتعلق بالهيكل الاقتصادي للبلاد المتخلفة وما يحتويه من مصادر مختلفة للضغط التضخمي تجعل اقتصادياتها أشد تعرضا لهما في البلاد المتقدمة .

(١) ومع ذلك فإن الحوادث التاريخية نسوي لنا أمثلة من النمو الاقتصادي اتوسع حدث في بعض البلدان دون أن يصحبه ارتفاع في المستوى العام للأسعار - انظر Geoffrey Maynard, Economic Development and the price level, Mac, London 63, pp. 1-8.

(2) See . W. Arthur Lewis, The theory of economic growth, 5th ed. Allen and Unwin. London 1961, pp. 235/6.

(٣) وذلك لاختلاف ظروف كل منهما من الأخرى نظرا الى أن التنمية التي تنفذ في الوقت الحاضر لا بد لها أن تكون فصالة وبالتالي لا بد لها أن تكون برامجها ضخمة حتى يمكنها رفع مستوى الدخل القومي بسرعة ليستفي لها الخروج من « حلقة الفقر الدائرية » ، كما يتم بقيام الحكومة بالنظر الأكبر منها وتتحمل مسؤولية تنفيذ وتمويل مبرروعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي (انظر د. فؤاد حاتم، اقتصاديات النقود والائتمان النقدي ١٩٥٩ ص ٢ - ٤ - وراجع أيضا وسائل التنمية الاقتصادية، نورمان س بوكاتان ، وهواردس اليس مترجم سنة ١٩٥٨ ص ٢٢٩) .

الإضافة الثانية - أن التضخم وسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية،

اذ تعتمد بعض الدول المتخلفة الى هذه الوسيلة نظرا لعدم كفاية موارد التمويل الاخرى ، اذ لا مناص ، والحالة هذه ، من لجوء هذه الدول الى احدى طرق الادخار الاجبارى وبصفة خاصة الضرائب والتضخم (١) ، ويفضل البعض الطريقة الاخرى نظرا لكون الجهاز الغربى للدول المتخلفة ضعيفا واجامدا وكفايته ضئيلة ولا يمكنه ان يسعف احتياجات التنمية الاقتصادية الى التمويل .

ومن ثم فان اللجوء الى التضخم كوسيلة لتمويل التنمية قد يكون له ، في نظر بعض الكتاب ، ما يبرره لان العقبة الكبرى التى تواجه الدول المتخلفة تكمن فى عدم كفاية المدخرات المتاحة لتلبية حاجات الاستثمار ، وذلك يرجع الى انه عندما يكون الدخل الحقيقى للفرد per capita منخفضا ، دانه يكون من الطبيعى ان تصبح المدخرات الاختيارية التى تخصص لتمويل الاستثمارات منخفضة ايضا (٢) ، فاذا ركن الاستثمار الى هذا الادخار ، فان نمو الدخل الحقيقى يصبح منخفضا ويكون النمو الاقتصادى ضئيلا ، وقد نفدو سالباً (٣) . ولهذا فان التضخم ينظر اليه كمحطم لهذه العقبة عن طريق خلقه للمدخرات الاجبارية forced saving ، وبمعنى آخر عن طريق استخدام الاسعار المرتفعة فى اعادة توزيع الدخول الحقيقية من قطاعات الاقتصاد التى يكون فيها الميل الحدى للادخار Marginal propensity to save منخفضا الى القطاعات الاخرى التى يكون فيها هذا الميل مرتفعا .

(١) See : W. Arthur Lewis, op. cit. , p. 381 and see also : U'go Papi, Internal factors causing and propagating inflation, ed by D. C. Higue, Mac London 1962, p. 51.

(٢) راجع استاذنا الدكتور حازم البيلالى ، مشاكل التنمية الاقتصادية فى البلدان حديثة النمو ، ١٩٦٦ من ٢٨ .

(٣) نظرا لزيادة نسبة نمو السكان عن نسبة النمو الاقتصادى فى المجتمع .

والى هنا قد تشور عديد من الاسئلة تحتاج الى جواب مناسب :
هل التضخم الذى يظهر فى الدول المتخلفة له طبيعة خاصة ، وما هى
العوامل التى تساعد على ظهوره ، وما مظاهر ذلك فى الاقتصاد
المصرى ؟ وهل نجح التمويل من طريق التضخم فى زيادة التراكم
الراسمالى فى الدول المتخلفة ، او بمعنى آخر هل توجد علاقة بين
النمو الاقتصادى والتضخم ؟

ومن جهة اخرى كيف يتم النمو الاقتصادى فى ظل من
الاستقرار النقدى ، بمعنى انه كيف يمكن التوفيق بين مقتضيات
النمو والاستقرار ونقدى الضغوط التضخمية وما هى ادوات ضبطها
وعلاجها ، وما هى مقومات النمو الاقتصادى مع الاستقرار ، وما
موقف الاقتصاد المصرى فى هذا المجال ؟

ان الدراسة التى نحن بصددھا تحاول الاجابة على هذه الاسئلة
فى ثلاثة اقسام :

القسم الاول يتناول التضخم كظاهرة اقتصادية فى الدول المتخلفة

القسم الثانى يبحث التضخم كوسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية

القسم الثالث يمالج النمو الاقتصادى والاستقرار النقدى

فسنعرض في هذا الفصل للتضخم الهيكلي الذي توصم به الاقتصاديات المتخلفة .

ويبحث **الفصل الثاني** تفسير التضخم وأسبابه بصفة عامة من خلال المدارس الاقتصادية التي عرفت بالتحليل النقدي فيعرض لأفكار كل من النظرية النقدية الكلاسيكية والحديثة ويقدم دراسة للاتجاهات المعاصرة في تفسير التضخم ويبحث مركز تحليل الكاثين جيرلي وشو .

ويدرس **الفصل الثالث** التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ، فيعرض أولا لخصائص هذه الاقتصاديات أو بمعنى آخر عوامل أو مصادر التضخم الكامنة فيها وبصفة خاصة التقلبات في أسعار المواد الأولية والضغط السكاني الذي يتزايد بمعدل أكبر من معدل تزايد الموارد المتاحة للاستهلاك ، بالإضافة الى الميل للتوسيم للاستهلاك الى جانب بعض الأمور التي تنسب بها الاقتصاديات المتخلفة وتحملها عرضة للضغوط التضخمية . كما يعرض هذا الفصل ، ثانياً ، للطبيعة البنائية للقوى التضخمية في هذه الاقتصاديات .

ويخصص **الفصل الرابع** للدراسة الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد المصري ، فيتناول تحركات الأسعار مستعيناً بالأرقام القياسية للأسعار والوقوف على الاتجاهات التضخمية باستخدام معيارين يسترشد الأول بحجم وسائل الدفع ويستند الثاني الى حجم الائتمان المصرفي . ويتناول هذا الفصل دراسة عوامل الضغط التضخمي في مصر وما ينتج عن تنفيذ مشروعات التنمية من مصادر تضخمية . كما يدرس هذا الفصل أيضاً أنواع التضخم في الاقتصاد المصري منظوراً اليه من ناحية مصدره ، ثم تقدم في نهايته دراسة لقياس التضخم (الفجوات التضخمية) خلال مرحلة التخطيط الشامل للتنمية .

وعلى ذلك فان الدراسة في القسم الأول ستضم أربعة فصول على التفصيل التالي :

الفصل الأول ماهية التضخم وأنواعه .

الفصل الثاني تفسير التضخم وأسبابه .

الفصل الثالث التضخم في الاقتصاديات المتخلفة .

الفصل الرابع التضخم في الاقتصاد المصري .

الفصل الأول

ماهية التضخم وأنواعه

كثيرا ما تستخدم كلمة التضخم لوصف ظواهر عديدة مثل الزيادة في الاسعار أو الدخول أو الاجور أو الأرباح أو العملة أو التكاليف .. ولكن هذا لا يضمن أن هذه الظواهر ترتبطها حتما روابط قوية تقدمها جميعا في نفس الاتجاه التضخمى . على أن التضخم عادة يقصد به الزيادة في الاسعار (١) .

ومن هنا فقد اثير تساؤل ، هل يمكن إيجاد تعريف جامع مانع للتضخم . وهل ستكون لهذا التعريف فائدة ؟

ان البحث الأول من هذا الفصل يتولى الإجابة على هذا التساؤل بشئ من التفصيل . اما البحث الثانى فيمضى بدراسة أنواع التضخم ، وسنحاول في هذا البحث تقييم أنواع التضخم المتعددة بالاستعانة بعدة معايير ، وفي الوقت نفسه سنحاول إلقاء الضوء على التضخم الهيكلى الذى تنسب به الاقتصاديات المتخلفة بصفة خاصة .

وعلى ذلك فان هذا الفصل سينقسم الى بحثين :

البحث الأول يتناول ماهية التضخم .

البحث الثانى يدرس أنواع التضخم

(١) انظر د. فؤاد هاشم ، اقتصاديات النقود والتوازن النقدى ١٩٥٩ ص

القسم الأول

تتضمن كظاهرة إحصائية في الدول المتخلفة

ذكرنا من قبل ان التجارب التاريخية قد اثبتت، وكما لاحظروسو في نظريته من مراحل النمو الاقتصادي في مرحلة الانطلاق ، ان النمو صاحبه جنباً الى جنب ارتفاع في المستوى العام للاسعار وقد شوهدت هذه الظاهرة خلال التجارب الماضية للنمو الاقتصادي كما نشاهد حالياً خلال تجارب التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة لاعتبارات تتعلق بالهيكل الاقتصادي لهذه البلاد وما يحتويه من مصادر مختلفة للضغط التضخمي الذي يجعلها أشد تعرضاً له منها في البلاد المتقدمة ، ولاعتبارات تنتج عن تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية . ذلك ان التنمية تحتاج الى انشاء اساس قوى قوامه شبكة واسعة من راس المال الاجتماعي الثابت . وهي تتمثل في مشروعات ذات انتاج غير مباشر فضلاً عن ان الاتفاق الاستثماري يخلق دخولا تراكد طلباً فعالاً في الحال بينما يحتاج ناتج المشروعات الى فترة من الوقت حتى يكون معددا للاستهلاك بالإضافة الى انه بينما يكون للطاقة الاناجية طبيعة متخصصة في انتاج معين الا ان الطلب الذي يخلقه يكون اكثر عمومية بمعنى انه يتعرف الى كافة السلع والخدمات .

لهذه الاعتبارات فان الاقتصاديات المتخلفة تكون ذات حساسية شديدة للضغوط التضخمية من مصدرين . الاول . يتعلق بالاعتبارات الخاصة بهيكلها الاقتصادي ، والثاني ، ينتج عن تنفيذ المشروعات الانمائية .

ان القسم الاول من هذه الدراسة سيتولى توضيح معالم التضخم كظاهرة اقتصادية تتواجد في الاقتصاديات المتخلفة ، وسيتناول بحث جوانبه في اربعة فصول .

يعنى **الفصل الاول** بدراسة ماهية التضخم وانواعه بصفة عامة، فيقدم الاتجاهات المختلفة في تعريفه لينتهي بتعريف يتخذ أداة للتحليل، كما يقدم دراسة لانواع التضخم بالاستمارة بعدة معايير تميز كل نوع ، فنعرض التمييز على اساس اشراف الدولة على الاسعار واختلاف القطاعات الاقتصادية ووحدة الضغط التضخمي وتغير العلاقات الدولية ومصدر الضغط التضخمي . ومن جهة اخرى

المبحث الاول

ماهية التضخم

لا يوجد تعريف واحد للتضخم يلقي قبولا عاما في الفقه الاقتصادي ، وقد طُبِّق اصطلاح التضخم بتوسيع بعد الحرب العالمية الاولى على الزيادة غير العادية في النقود التي حدثت في وسط وشرق أوروبا وخصوصا في ألمانيا والنمسا وروسيا دون أن يصاحب ذلك زيادة مماثلة في السلع والخدمات مما ترتب عليه ارتفاع حاد في المستوى العام للأسعار ، أي انخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد . وقد استمر هذا المفهوم تحت تأثير النظرية الكمية حتى الثلاثينات ، ثم بدأ تدريجيا يفقد أهميته بظهور الأفكار الكينزية والاتجاهات المعاصرة في التحليل النقدي (١) .

ومعظم تعريفات التضخم وأكثرها شيوعا قد بنيت على أساس النظرية الكمية للنقود ، وهي النظرية المعتمدة من قبل الاقتصاديين الكلاسيك في المجال النقدي حيث كانت تتمدى لتفسير العوامل المحددة للمستوى العام للأسعار ، ونظرا إلى أنها تبدو أبسط النظريات في تفسير التضخم ، فإن التعاريف التي تعتمد عليها كانت أكثر رواجا (٢) . فقد عرف بأنه «نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة» (٣) ، وأنه «الزيادة المحسوسة في كمية النقود» (٤) ، وأنه «ينتج عن الزيادة في عرض النقود والانتمسان» (٥) أو أنه «الزيادة في كمية النقود التي تؤدي

(1) Encyclopoedia Britanica, Vol. 12 pp. 346/7.

(٢) انظر د. فؤاد مرسى - النقود والبنوك - الطبعة الاولى ١٩٥٨ ص ٢٠١ .

(3) Too Much money chasing too few goods .

(٤) د. فؤاد هاشم - المرجع السابق ص ٢٠٨ - وفارن د. محمد إبيد شقير -

الطبعة العامة ١٩٥٧ ص ٢٢٤ .

(5) Henry Hazlitt, op. cit , p. 13.

الى ارتفاع الاسعار (١) ، او انه قسرة الاسعار نتيجة لزيادة
الاسعار او زيادة الائتمان المصرفي (٢) .

وعلى هذا النحو عرّبطت هذه التعريفات بين التضخم وزيادة
كمية النقود ، ومرد ذلك ان زيادة كمية النقود كانت ذات علاقة
وثيقة بحالات التضخم التي حدثت في الماضي .

ولو تعرضنا هنا لتحليل النظرية الكمية والإنقذات التي
وجهت اليها فذلك موضع الفصل التالي ، ولكننا نكتفي بالقول ان
التعريفات التي تستند على النظرية الكمية انما هي تعريفات مرفوضة
لانها ليست كافية لوصف ظاهرة التضخم ولم تستطع الصعود اراء
الظروف الاقتصادية التي سادت العالم ابان الكساد الكبير حيث
زادت كمية النقود زيادة كبيرة ولم ترتفع الاسعار (٣) .

وعلى الرغم من المحاولات العديدة التي ابدتها دعاة النظرية
الكمية الا انها واجهت انتقادات عديدة اهمها انها قامت على مجموعة
من الافتراضات اثبت الواقع التاريخي عدم صحتها وانتفاء
وجوب التناوب بين حركات الاسعار والتداول النقدي وذلك
على حد تعبير أفناليون (٤) .

وقد ترتب على حلول الأزمة العالمية الكبرى وما صاحبها من
صعوبات سياسية واجتماعية توسع الفكر الاقتصادي في تعريف
التضخم ، فلاحظت عواصم اخرى بجانب العمل النقدي كالتقصي في
العملة من السلع مثلا ، فبين بعض الكتاب ان التضخم هو الارتفاع في
السعر العام للأسعار الذي ينتج عن وجود فجوة بين حجم السلع

(١) إجماع الجمعية الاقتصادية برلك - المرجع السابق ص ٦٦ .

(٢) Pigou, Economics of welfare, 1st., ed., 1920. See: Economic
Bulletin, National Bank of Egypt, Cairo 59, Vol. 42, No. 2, p. 82.

(٣) د. محمد عبد الحليم عيسى ود. سبيل طهون قريشة ، النقود والبنوك
والخبرة الخارجية ، ١٧٠ ص ٢١١ .

(٤) أفناليون ، تحليل للنظرية الكمية في العمل النقدي .

وقى نفس الاتجاه يدفع رأى إلى تعريف التضخم بأنه الزيادة
في كمية النقود بالنسبة لكمية السلع بالتقدير الذى يكفى في زمن
قصير لتحقيق ارتفاع كبير في الاسعار ولذلك سطلب هذا الاتجاه
في تعريف التضخم توافر نقطتين :

الاولى - زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع ، اى ان زيادة
النقود بصفة مطلقة لا تعتبر تضخمية بمعنى ان الزيادة في كمية
النقود لا تعتبر تضخمية اذا صاحبت الزيادة في كمية النقود
زيادة مناظرة في الإنتاج .

الثانية - ارتفاع مستوى الاسعار . اى يكون هناك اختلال في
التناسب بين النقود وبين السلع كبير ومفطرد ومفاجىء وسريع
ومستمر لزمن معين حتى يؤثر في مستوى الاسعار بوضوح .

وهناك اتجاه ثالث يعرف التضخم بأنه زيادة الطلب النقدي
على السلع بالنسبة للمعرض منها مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار
وبشرط ان يكون هذا الارتفاع فجائيا اى غير متوقع ، ويقول ابا
ليرنر ان الافراد اذا توقعوا الارتفاع في الاسعار فانهم سيرفعون سعر
الفائدة بنسبة معينة تنفى اثر ارتفاع الاسعار ، وهو ينسب هذا النوع
من التحليل على اساس العلاقة بين الدائنين والمدنين . والرد على هذا
الرأى يتركز في بعض الامور اهمها ان المجتمع ليس كله دائنين ومدنين
وان ارتفاع الاسعار قد يكون اعلى من سعر الفائدة (٢) .

وهناك اتجاه رابع قدم تعاريف للتضخم تعتمد على اسبابه لا
على مظهره ، فارتفاع الاسعار قد يشأ لعدة اسباب منها زيادة الطلب
الاجمالى عن العرض الاجمالى الثابت او نقص العرض الاجمالى
عن الطلب الاجمالى الثابت او زيادة الطلب بقدر يتفوق زيادة العرض ،
او نقص العرض بحجم يزيد عن حجم نقص الطلب وقد ترجع زيادة
الطلب الاجمالى الى زيادة في حجم الطلب الحقيقي على الناتج من سلع

(١) راجع د. نؤاد مرسى - النقود والبنوك - الطبعة الاولى ١٩٥٨ ص ٢٦٦
الى ٢٦٨ .

(٢) د. نؤاد حاتم - المرجع السابق ص ٢١١ .

وخدمات أو زيادة في حجم الطلب التقليدي مع بقاء عدد الوحدات المطلوبة من السلع والخدمات على ما كانت عليه ، كذلك قد يرجع نقص العرض الإجمالي إلى كلوة قومية أو حرب أهلية أو نشوء احتكارات قومية أو دولية وهكذا . . وبذلك تكون بصدد تعريف عديدة . . فهناك تضخم الطلب أو زيادة الطلب وتضخم العرض أو التكلفة ، وهناك تضخم عنق الزجاجة الناتج عن التغيير في التركيب السلمي للطلب الإجمالي دون أن يصاحبه تغيير فوري مماثل في التركيب السلمي للعرض الإجمالي (١) .

ولكن الإيجاعات الضمنية في تعريف التضخم تركز على ارتفاع مستوى الأسعار ، فيذكر بعض الكتاب (٢) أن التضخم هو ذلك الارتفاع الكبير في الأسعار التماسك لفترة من الوقت ، فالتضخم وارتفاع الأسعار يعنيان هنا نفس الشيء (٣) . ويذكر البعض الآخر (٤) أن حالة الارتفاع العام للأسعار توصف بأنها تضخم ، وهذا يدل على أن العرض الفعال للتقود يتزايد بسرعة أكبر من سرعة عرض السلع المستراة بهذه التقود أي أن قيمة التقود النسبية تنخفض بينما تتزايد قيمة السلع ، ويعبر عن ذلك بأسعار مرتفعة ، كما يلعب رأي (٥) إلى أن التضخم هو حالة ترتفع فيها الأسعار ولادة وافترة «Considerable time» أو بسرعة كبيرة ونتيجة لذلك تنخفض قيمة التقود .

(١) د. أحمد حافظ الحموي - تضخم - الاقتصاد والحاسبة - العدد

٤٤١ سبتمبر ٦٨ ص ٤

(2) See - Paul A. Samuelson, Economics, Tokyo 1967, 7th. ed. p 258 and see also : D. C. Rowan, Output, Inflation, London 68, Mac. p. 420.

(٣) د. فؤاد مرسى - المرجع السابق ص ٤٠٤ .

(4) John F. Cronin, Economic analysis and problems pp. 268, 9.

(5) F. W. Paish, Studies in an inflationary economy. 62, p. 29 and R. J. Ball, Inflation and the theory of money, Allen and Unwin, London 64, p. 16.

ويلزم فريق آخر من الكتاب (١) أن التضخم هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار الناتج من عدم التوازن بين التكاليف والتيسر السلي. وميزة هذا المفهوم أنه يشير إلى ديناميكية هذه الظاهرة ويسمح بأن تندرج تحتها كل أسبابها والقوى المتراخمة التي تؤدي إلى استمرارها والتي تكمن أساسا في وجود فائض في الطلب يكون القوة الدافعة لارتفاع الأسعار. وقد يحدث هذا الفائض نتيجة زيادة الطلب أو نقص المعروض من السلع.

ونتيجة للجدل الذي أثير حول هذه المجموعة من تعريفات التضخم فقد عمل بعض الكتاب من إيجاد تعريف لهذه الظاهرة والركون إلى سلوك ومحددات المستوى العام للأسعار، لأن التعريف الصحيح للتضخم كما يقول بنت هانسن (٢) «أمر يميزه المعنى والفائدة». فمهما كانت التعاريف التي يتم اختيارها فإن التحجيم الدقيق يتلخص في أن جوهر جميع نظريات التضخم عبارة عن فكرة ما من ديناميكية تكون الائتمان Dynamics of Price Formation والبحث عن المسببات التي تؤدي إلى تحركات الأسعار والانار التي ترتب عليها. بل إن أي نظرية للتضخم لا تحتوي صراحة أو ضمنا على فروض مفصلة بخصوص القوى التي تؤدي إلى تغيير الائتمان - على حد تعبير فيكسل Wickell - هي نظرية تكاد لا تستحق تسميتها بهذا الاسم.

وقد تعرضت فكرة اعتماد تعريف التضخم على ارتفاع مستوى الأسعار إلى لوجه من النقد لكونها تثير عدة موضوعات. فملا نضى بارتفاع الأسعار؟ وهل كل زيادة في الأسعار تعتبر دليلا على الحالة التضخمية؟ وما هي الأسعار التي تستخدم وكيف يجمع بعضها إلى بعض؟ وكيف يمكن الوصول إلى الرقم القياسي الأمثل؟ وحتى إذا تفاشينا عن الصعوبات التي تثيرها الأرقام القياسية للأسعار، فإن هناك

١١١ د. عبد الكريم صادق يركات - المرجع السابق ص ٧١ وراجع د. عبد الحميد لوزي ود. عبد الكريم يركات عمالية القوة والبيئات المحلية ١٩٧٧ ص ١٢٦ وراجع Thomas Wilson, op. cit. pp. 1, 12.

(2) Bent Hansen, Inflation problems in small countries Cairo 60, pp. 1, 2.
ترجمة د. صلاح الدين السيد.

صعوبات أخرى تنشأ في هذا المجال فقد تمنع الرقابة الحكومية أو الاتفاقات الخاصة من أن يمارس الطلب الزائد أثره الكامل على الأسعار (حالات التضخم المكبوت) فضلا عن أن مقارنات الأسعار تختلف من بلد إلى آخر ولا تعطى صورة صحيحة للضغوط التضخمية (١) ، ومن هنا فإنه لا يكون دقيقا أن نعتبر التضخم مجرد ارتفاع في مستوى الأسعار حيث أنه يوجد عدد لا نهائي من مستويات الأسعار الممكنة ، فما هو إذن المستوى الذي يتحدد عنده التضخم ؟

أنا نفضل استعمال تعريف للتضخم نتخذه أداة للتحليل مستندين في ذلك إلى معيار ارتفاع الأسعار باعتباره أكثر المعايير ملاءمة ونرجع التعريف الذي قدمه Emile James (٢) في هذا المجال بأنه «حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض» (٣) .

ويتميز هذا التعريف بما يأتي :

١ - أن التضخم حركة Movement أى عملية ديناميكية Dynamic process يمكن الوقوف عليها خلال فترة تكون طويلة .

٢ - أنه حركة أسعار وبذلك نرفض أى تعريف يستند على خلق النقود لأن الظاهرة الأساسية للتضخم هي ارتفاع الأسعار وأن إصدار النقود الجديدة بأى صورة قد يلمب دورا سببيا .

٣ - أن حركة الأسعار تتصف بالاستمرار أو الدوام الذاتي (٤) self-perpetuating وبمستمر الرجوع irreversible

(١) Thomas Wilson, op. cit., p 2

(٢) Inflation, edited by D.C. Hague, Mac. London 1967, p. 3.

(٣) وفي نفس المعنى يصرف التضخم بأنه اتجاه صعودي في الأسعار يرجع إلى وجود طلب فائض بالنسبة لما كان التوسع في العرض أراجع د. أحمد ميده محمود ، الموجز في النقود والبنوك ١٩٦٦ ص ٥٤ .

(٤) على أنه يجب أن يلاحظ أن هذه الحركة قد تسرع أو تبطئ وربما تتوقف في بعض الأحيان .

بمعنى ان التضخم يكون في صورته المربحة ارتفاعا متواصلا في الاسعار تنتشر داخل الاقتصاد القومي ، فهو ليس ظاهرة وقتية ، فلا يكون تضخما ارتفاع مستوى الاسعار مرة واحدة لنقص طارئ في محاميل البلاد الرئيسية مثلا ومماثلة بعد ذلك للاستقرار ، ذلك ان طابع التضخم انه ارتفاع تراكمي في الاسعار (١) .

٤ - انه يقصد بفائض الطلب excess demand في هذا التعريف كل من الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار . وفائض الطلب (٢) عبارة عن الفرق بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة عند سعر معين ، ان فائض الطلب النقدي في مجموع سوق السلع composite commodity market ينشا اذا كانت قسم فائض الطلب في اسواق السلع الفردية موجبة وان فائض العرض النقدي في مجموع السلع ينشا اذا كانت القيم سالبة اما اذا كانت القيمة الكلية لفائض الطلب في اسواق السلع صفرا ، فانه في هذه الحالة يمكننا القول ان هناك توازنا نقديا Monetary equilibrium في مجموع سوق السلع ونفس الطريقة يمكننا تحديد فائض العرض في مجموع سوق عوامل الانتاج Composite factor-market .

٥ - ان هذا التعريف استخدم كلمة قدرة العرض Capacity to supply عوضا عن كلمة العرض supply فقط اذ ان زيادة الطلب في لحظة معينة تتضمن نداء لزيادة الانتاج . فاذا استطاعت الاجهزة الانتاجية تلبية هذا النداء فانه لن يحدث تضخم ، ولكنه يحدث فقط اذا اعترض التوسع في الانتاج بعض العقبات مثل التوظيف الكامل اى الاستخدام الكامل للموارد المحلية او بعض الاختناقات .

وهكذا يجب ان يتوفر شرط اساسي حتى تعرف الحالة بانها تضخمية ذلك هو ارتفاع الاسعار المقيسوم السابق . غير ان هذا الشرط لا يأخذ بالضرورة شكلا عما اى تضخما مربحيا . فسر

(١) راجع د. محمد زكي شامى - التنمية الاقتصادية - الكتاب الثانى ١٩٧٠

(2) See : Brnt Hansen, A study in the theory of inflation, 3rd ed., Allen and Unwin, London 1961, pp 3-7.

الممكن أن تدخل قوى غير اقتصادية من داخل المجتمع في وقت معين بحيث توقف ارتفاع الأسعار عن طريق القيود الإدارية وتسمى هذه الحالة بالتضخم المكبوت *repressed inflation* تميزا لها عن حالة التضخم الصريح أو الظاهر التي تستجيب فيها الأسعار بغير عجز بالعمود لكن زيادة في الطلب الفعّال حيث تعمل أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج بحرية .

ولكن كيف يمكن قياس التغير في الأسعار والوقوف على حركتها الناجمة عن ذلك وهل يحتاج الأمر إلى مؤشرات أو إلى أدوات قياس خاصة ؟ هذا ما سنشير إليه فيما يلي :

الأرقام القياسية للأسعار :

الأرقام القياسية للأسعار هي عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية يؤمّنية الأدلة (١) وتعتمد لمختلف أنواع السلع أو لمجموعها معبرة عنها بوحدة النقد ، لقياس القوة الشرائية للانفراد والمشتريات والقطاعات المختلفة . والأرقام القياسية تستخدم حاليا لأغراض متعددة نشأت وارتبطت تاريخيا بقياس تطوّر حركة الأسعار والنقود (٢) .

ونظرا إلى أن الأرقام القياسية هي أرقام نسبية ، المقصود بها بيان مدى تطور النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين ، فلا بد إذن أن يكون هناك أساس للمقارنة أو ما يطلق عليه سنة الأساس أي السنة التي نقياس التغير بالنسبة لها ويفضل اختيار هذه السنة على أساس تمتع الأسعار فيها بثبات نسبي . والأرقام القياسية هي

(١) غلين د. ج. - مقدمة النقود والبنوك ١٩٦٦ ص ٦٢ .

(٢) راجع د. مطلق رشدي - المرجع السابق ص ٥٦ وانظر H. Speight,

Economic, Methuen, London 1965, p. 446. and Encyclopaedia Britanica, vol. 12, pp 346 7.

ايضا ارقام زمنية اى تمكس تطورات الاسعار خلال فترة زمنية معينة بعضنا اتنا نقارن بين عدة اسعار خلال سنوات متعددة (١) .

وهناك انواع متعددة من الارقام القياسية اهمها - الرقم القياسى لاسعار الجملة (٢) والرقم القياسى لاسعار التجزئة (٣) والرقم القياسى لنفقات المعيشة (٤) وقد نلت التجارب ان هذه الارقام القياسية وبصفة خاصة فى الفترات التضخمية غالبا ما تتحرك مع بعضها جنبا الى جنب (٥) .

وبفضل كثير من الكتاب استخدام الرقم القياسى لاسعار الجملة للتعبير عن القوة الشرائية ومستوى معيشة الافراد باعتباره ذات حساسية اكبر للتغيرات من الرافعين الدياسيين لاسعار التجزئة ونفقات المعيشة . الا ان بعض الكتاب يرى اهمية الرقم القياسى لاسعار الجملة بالنسبة للمستهلكين باعتبار انه يعكس القوة الشرائية لديهم . ولكن يكاد يجمع الكتاب على ان الرقم القياسى الذى يعتبر مقبولا لاسعار وفترات التضخم هو الرقم القياسى لنفقات المعيشة (٦) .

١ - اختيار محسوبات الارقام القياسية من السلع على اساس طريقتين :
الاولى - من طريقة الحساب اى اختيار عدد معين من السلع والخدمات تمثل اهمية اسعارها . والثانية - وبصورة لبيان تطور القوة الشرائية لوحدات النقد ، وبلا حظ انه يجب ان يكون هناك نوع من التجانس والتجانس والرباط بين السلع المختارة .
والثانية - هى الطريقة الكلية ومن شأنها ادخال جميع السلع والخدمات المنجزة خلال فترة معينة سنة مثلا ، والمكونة لمجموع الانتاج الكلى للدولة طبقا لما هو مرقوم فى الحسابات القومية ليعاين تطور القوة الشرائية للسود لمختلف القطاعات . وهذا ما اسطاح على وصفه بالرقم القياسى العام للاسعار للنتائج القسوى ، انظر د. مصطفى رشدي - نفس المرجع السابق ص ٥٧ .

(2) The Wholesale price index.

(3) The Retail price index.

(4) Cost-of-living indexes.

(5) See : R. J. Ball, op. cit., pp. 15-18.

(٦) انظر المرجعين السابقين فى نفس الصفحات ويقول Ball ان الرقم القياسى لاسعار التجزئة ونفقات المعيشة تأثيرهما عند المساومة على الاجور فى الدول الصناعية .

(7) H. Speight, Economics, op. cit., p. 447.

وقد وجهت الزكرة المستوى العام للأسعار General price level — باعتبارها أداة لقياس الأسعار والتغير في قيمة النقود — هذه لوجه من النقد ، حدث ببعض الكتاب إلى القول بوجود هجرها (١) ، نظرا إلى أن اختيار الفترة للحصول على المستوى العام للأسعار يكون في حد ذاته تعكيبا arbitrary وقد يؤثر على النتيجة ، فضلا عن أن المستوى العام للأسعار هو في الواقع نوع من أنواع متوسطات الأسعار average price تخفى درجة التفاوت في حركات الأسعار (٢) التي تصاحب التضخم دائما وذلك لاختلاف مرونة العرض والطلب elasticity of supply and demand للسلع في مختلف القطاعات ولاختلاف قابلية الأسعار للتغير price flexibility كذلك (٣) ، بالإضافة إلى أن الأرقام القياسية لا يمكنها مراعاة التناسب للتغيرات التي تحدث في تفضيل المستهلك في نوعية السلع المروضة (٤) نظرا لعدم تعادل السلع على مر السنوات لخضوعها لتغيرات دائمة في جودتها وتكوينها .

إن مشاكل من هذا النوع لها تاريخ طويل في الاقتصاديات النقدية ، ومثل هذه المشاكل لا يمكن أن تجد لها حلا والا وجدنا أنفسنا أمام خضهم من مشاكل الأرقام القياسية (٥) .

(١) يقول Samuelson أنه لا يمكن وضع رقم قياسي «صحيح» للأسعار على أسس رياضية ، وكان هذا هو رأي كينز أيضا أو بمعنى آخر لا يوجد رقم قياسي دقيق جدا للأسعار ، لذلك أمر لم يتحقق بعد « See : Economic Bulletin National Bank of Egypt, Cairo 57, Vol. 10, No. 5 » .

(٢) صحيح أن المنتج للسلوك الفردي لمختلف أسعار السلع والخدمات لا بد أن يلاحظ توافقا وتباينا في الحركة بين معظم الأسعار ، ولكن بعض الأسعار تتخلف عن الحركة ، ومنها ما يشهد من الاتجاه كما لا تتفق الأسعار في نسبة التغير وإن اشتركت غالبيتها في الاتجاه ، بل لا يلاحظ ذلك التغير في السلوك بالنسبة للأسعار الفردية فقط ولكن يتغير كذلك السلوك بين مجموعات الأسعار المختلفة كأسعار الجملة وأسعار التجزئة ، لذا فإن سلوك غالبية الأسعار على النحو السابق هو الذي يبرر لنا الكلام عن مستويات الأسعار ويجوز لنا استعمال المتوسطات الحسابية في تمثيل حركات الأسعار وقياس تغيراتها تراجع د. محمد زكي شافعي ، مقدمة النقود والبنوك ١٩٦٦ ص ٣٧ .

(3) Emile James, op. cit., p. 11.

(4) Thomas Wilson, op. cit., p. 2.

(5) See : R. J. Ball, op. cit., pp. 15-18 and Emile James op. cit., p. 11.

ولكن على الرغم من أنه لا يمكننا قياس التغيرات في قيمة النقود والاسعار بدقة مطلقة (١) absolute accuracy ، إلا أنه يمكننا الركون الى الأرقام القياسية لقياس تطورات الاسعار باعتبارها الوسيلة العملية الوحيدة في هذا المجال التي تترجم من اتجاهات الاسعار بصفة عامة والتي تعبر عن قيمة النقود أى قوتها الشرائية (٢) وذلك بعد أن تطورت وسائل الإحصاء تطورا رباغيا كبيرا ، مع اشتراط توافر بعض الضوابط التي تجعل هذه الأرقام أقرب الى الحقيقة كاستقاء سلع معينة تدخل في تركيب الرقم القياسى وزيادة عددها إذ كلما كان عدد السلع كبيرا . كان الرقم أكثر تمثيلا للواقع (٣) .

(١) Frederic Benham, Economics, Pitman, London 48 p. 401

وراجع كذلك د. محمد إبراهيم خولان - المرجع السابق ص ٥١ وما بعدها .

(٢) د. مصطفى رشدى - المرجع السابق ص ٦١ ود. محمد زكى شامى ، المرجع السابق ص ٦١ .

(٣) سنحاول تبين وتحليل الآثار الرئيسية للأرقام القياسية في الدراسة التطبيقية .

المبحث الثاني

انواع التضخم

هناك انواع متعددة من التضخم . ولكنها ليست منفصلة عن بعضها البعض . اذ قد يتضمن نوع ما من التضخم نوعا او انواعا اخرى ، وقد يكون في سوق السلع كما قد يكون في اسواق عوامل الإنتاج ، وعلى الرغم من ذلك ، فانه توجد خاصية مشتركة تجمع بين كل الانواع المختلفة وهي عجز النقود عن اداء وظائفها اداء كاملا .

وسنعرض فيما يلي لانواع التضخم المختلفة بالاستعانة بعدة معايير ليميز كل نوع وذلك على النحو التالي :

١ - اشراف الدولة على الاسعار :

طبقا لهذا المعيار في التمييز بين انواع التضخم ، نجد انه قد لا يصبح هذه الظاهرة في كل الاحيان ارتفاعا في الاسعار ، فقد توجد في الاقتصاد ضغوط تضخمية ، ومع ذلك فان الاسعار لا ترتفع نظرا لتدخل الدولة واشرافها على جهاز الاسعار ، ويدخل في هذا النطاق نوعان من التضخم (١) هي :

(١) ويشير بعض الكتاب ان هناك نوعا ثالثا هو التضخم الكامن Latent inflation وهو يصيب الدخل القومي في شكل زيادة كبيرة وغير طبيعية دون ان يسمح للدخول النقدي بان يجد لها منفذا طبيعيا في شكل زيادة الانفاق على سلع الاستهلاك وبيع الاستثمار ، وذلك بسبب تدخل الدولة وفرض قيود مختلفة على الانفاق مثل نظام توزيع السلع حيث تعدد لكل فرد كمية معينة من السلع لا يجوز له ان يشتري اكثر منها ، وفي هذه الحالة تفقد النقود وظيفتها باعتبارها وسيلة للتبادل حيث تعجز عن ان تكن الفرد من مبادلتها بالسلع والخدمات . ويسود هذا النوع من التضخم في فترات الحروب حيث يتحول بنيان الانتاج القومي من انتاج السلع المدنية الى انتاج السلع الحربية مما يؤدي الى ارتفاع حجم الدخول النقدي بينما يتدفق الجانب الاكبر من الانتاج القومي الى جبهات القتال . الا اننا نرى ان هذا النوع من التضخم «التضخم الكامن» ليس الا صورة من صور التضخم الكبريت (انظر : د. حماد حاتم الرجح السابق ص ٢١٩ - ٢٢١).

١ - التضخم المفتوح (Open Inflation) : وفيه ترتفع الأسعار بصورة مستمرة دون أن يخترق طريقها أو يعد من وقوعها أي مائق استجابة لفائض الطلب Excess demand ، أي ترتفع فيه الأسعار بحرية لتحقيق التبادل بين العرض والطلب أي بدون تدخل غير طبيعي من السلطات (٣) ، ويظهر هذا النوع مباشرة في شكل ارتفاع في الأسعار ثم ينعكس في شكل ارتفاع في الأجور وغيرها من النفقات التي تتمتع بنوء من المرونة (٤) .

ب - التضخم المكبوت (Repressed Inflation) : وهو نوع من التضخم مستتر ، وفي ظله لا تستطيع الأسعار أن ترتفع أو تتعدت نضرا إلى أنه لا يسمح للعوامل الاقتصادية أن تعمل بحرية لوجود التبرود الحكومية المباشرة التي تمنع السيطرة على الأسعار والتحكم فيها مثل التبريد الجبري Price control ونظام البطاقات أو التقييد Rationing system وتخصيص المواد الأولية واستخدام نظام التراخيص الحكومية .

وقد تكون التدابير التي تتخذها الحكومة عامة بالنسبة لمختلف أنواع السلع أو مقصورة على أسواق معينة ، وقد تؤدي هذه الرقابة مؤقتا إلى استقرار تقدي ، ولكنها نادرا ما تمنع ارتفاع الأسعار في النهاية على ما سنرى ، إلا لا يفتأ الفائض المكبوت من القوة الشرائية من محاولة التبريد عن نفسه في السوق السوداء .

(١) ويسمى كذلك التضخم المكبوت أو التبريد أو التقييد .

(2) R. J. Ball, op. cit., p. 12.

(٣) د. فؤاد حاتم ، المرجع السابق ص ٢١١ - ٢٢١ .

(٤) ويسمى كذلك التضخم المكبوت Suppressed Inflation أو التبريد .

(٥) استعملت برافينا بهذا المعنى الثانية نظام البطاقات والتبريد الجبري بخاصة لا كمراد من السلع ، والتي لاحظ أنه من التمييز كسوء فالحق كل في راجع : (H. Spanghel, op. cit. p. 423)

فالتضخم المكبوت يكون نتيجة لسياسة تهدف الى منع الظروف القائمة لتضخم ظاهر من التعبير عن نفسها (١) ولذا فقد يترتب على هذه السياسة حدوث احد امرين :

١ - اذا كانت الرقابة على الاسعار عامة . فان نظام البطاقات يصبح ضروريا وذلك لعدم كفاية العرض . وقد تنجح هذه السياسة مؤقتا في ايقاف ارتفاع الاسعار الا انها تترك جزءا من الدخل المتاح للأفراد عاطلا مع وجود الرغبة في انفاقه . مما يستلزم لنجاحها امتصاص اكبر قدر ممكن من الفائض حتى لا يكون دافعا لزيادة الطلب في السوق السوداء وعاملا محركا في ارتفاع الاسعار ، ولكن هذه السياسة . وان امكن تصورها نظريا . الا ان المصاعب قد تصوق تنفيذها على الوجه الاكمل ، ومن ثم لا نقف حائلا دون ارتفاع الاسعار . اذ انه غالباً ما تكون الرقابة المطلقة على الاسعار بمقتضى امر او قانون غير مؤثرة (٢) .

٢ - قد تخضع بعض الاسعار للرقابة في حين تترك الاخرى حرة او تكون الرقابة عليها غير محكمة مما يؤدي الى تحول الدخول اليها فترتفع الاسعار بمستويات مختلفة في شتى الاسواق . لذلك يمكن القول بان الرقابة على الاسعار سواء كانت عامة او خاصة لا تستبعد فائض الطلب ولكنها تعطل آثاره اى تحجب علاماته المرئية لفترة من الوقت اى ان الحكومات تتدخل في النظام الاقتصادى لتبطيء من ارتفاع الاسعار او منعها من ان تصبح عامة . فقد اثبتت تجربة الحرب العالمية الاخيرة ان «كبت الاسعار» لم يكن محكمة .^١ وان الاسواق السوداء تظهر ان عاجلا وان آجلا ، ومن هنا يقال ان كبت

(١) كانت حالات التضخم التى ظهرت ابان الحرب العالمية الاخيرة تتميز بانها مكتوبة نظرا لتدخل الحكومات في النظام الاقتصادى بوضع القيود المباشرة
« See : Emile James, A. general Survey of post-war inflation, Inf. edited by D. C. Hague, op. cit., p. 9 ».

(2) Op. cit., p. 9.

الأسعار لا يمنع التضخم وإنما يبطئه غير متصل بالقطاعات (١) . على أنه وإن كانت الصورة الغالبة للتضخم المكبوت أن يكون نتيجة للتدخل الحكومي : إلا أن هذا النوع من التضخم قد يظهر في حالات يتفق فيها المنتجون على عدم رفع الأسعار نتيجة للإجراء الاختياري الذي يتم من البائعين أنفسهم ، وهي نادرة ، وتفضل الرقابة الحكومية على الأسعار الأسلوب الاختياري لكونها أكثر احكاما وعمومية (٢) .

٢ - اختلاف القطاعات الاقتصادية :

يختلف التضخم الذي يحدث في قطاع الاستهلاك عند كينز من التضخم الذي ينشأ في قطاع الاستثمار . ومن هنا فانه يفرق التضخم الى نوعين :

أ - التضخم السلمي Commodity inflation : وهو ذلك النوع من التضخم الذي يحدث في مجال سلع الاستهلاك مما يؤدي الى شيوع أرباح قدرية Windfall profit في صناعات انتاج سلع الاستهلاك .

ب - التضخم الرأسمالي Capital inflation : وهو التضخم الذي يحدث في مجال سلع الاستثمار مما يؤدي الى شيوع أرباح قدرية في صناعات انتاج سلع الاستثمار .

ويجمع كينز بين نوعي التضخم في صناعات الاستهلاك والاستثمار بما أطلق عليه التضخم الربحي profit inflation وهو نوع من التضخم ينشأ بصفة عامة نتيجة لزيادة الاستثمار عن الإدخال مما يؤدي الى ظهور أرباح قدرية في كل من صناعات الاستهلاك و سلع الاستثمار ، وهذا النوع من التضخم يختلف عن التضخم الدخلي

(١) لما غلب أساطير مبنية على الترتيب لسطح فقط . لأن مؤلفي الطب نتيجة الى استساق أخرى حيث تكون لوظائف الأسعار مسوحا بها أو حيث تكون الرغبة حقيقة إنشائية ، فمن الأرجح السابق ص ١٠ .

(2) See : Thomas Wilson, Inflation, op. cit. pp. 82-83.

Income inflation الذى يحدث اذا ارتفعت اجور الكفاية التى يحصل عليها العمال .

كما يشير كينز الى نوعين آخرين من التضخم ، هما **التضخم الكامل والجزئى** . اما الاول فهو تضخم حقيقى . وهو يسود لو تحققت في الاقتصاد حالة التوظيف الكامل لجميع عوامل الإنتاج بحيث تقدر مرونة عرض هذه العوامل صفراً ، فاذا زادت كمية العمود فان الاسعار تدفع الى الارتفاع بمعدل يتناسب تماماً مع الزيادة في كمية النقود . أما النوع الثانى . فهو ذلك النوع الذى ينشأ في الاقتصاد قبل وصوله الى نقطة التوظيف الكامل ويقع غالباً في فترات الانتعاش (١) .

٢ - حدة الضغط التضخمى :

وبميز في هذا المجال بين نوعين من التضخم :

١ - **التضخم الجامع** : Hyper inflation (٢) : ويتمثل في زيادة الاسعار زيادة كبيرة تستتبعها زيادة مماثلة في الاجور مما يؤدي الى زيادة تكاليف الإنتاج وخفض ارباحية رجال الاعمال مما يحتم زيادة جديدة في الاسعار فزيادة جديدة في الاجور وهكذا (٣) ، وتلاحق الزيادة في الاجور كل زيادة في مستوى الاسعار وتصيب النظام الاقتصادى لومة من التضخم الجامع او ما يسمى بعض الاقتصاديين بالدورة الخبيثة للتضخم (٤) Vicious circle of inflation ومما يزيد الطين بلة توسع السلطات النقدية في اصدار نقود جديدة وكذلك ضعف الحكومات القائمة وعجزها عن الوقوف في وجه التيار التضخمى .

(١) الأستاذ ومبيب مسيحه ود. احمد نظلى عبد الحيد ، نظرية النقود والائتمان - ١٩٥٦ ص ١٥١ . وانظر د. فؤاد هاشم، المرجع السابق ص ٢١٩ - ٢٢١ .

(٢) Or galloping inflation or runaway inf.

(٣) د. محمد عبد العزيز مجيب ود. محمد محروس اسماعيل - التطور الاقتصادى ١٩٦٨ ص ١٦٤ .

(٤) راجع : د. حسين مير - موسوعة المصطلحات الاقتصادية ص ٧١ و٧٢ .

فهذا النوع من التضخم يشان نتيجة للتوسع غير الطبيعي في كمية النقود او نتيجة للتغير المستقل في التوقعات والزيادة اللاحقة في عرض النقود وكذلك للتغير غير الطبيعي في عرض السلع كمحالات الحروب والاضطرابات السياسية ، وهذه العوامل تمهد السبيل لظهور لولب التضخم الجامع (١) *Hyper-inflationary spiral* .

والتضخم الجامع يعتبر اخطار انواع التضخم واشدها ضررا بالاقتصاد القومي ، اذ ترتفع فيه الاسعار بطريقة فلكية مذهلة فتضاعف آلاف المرات الامر الذي يؤدي الى انعدام الثقة في النقود تماما ويدفع الافراد الى التخلص من الارصدة النقدية التي يحتفظون بها (٢) وترجع قطاعات الاقتصاد الى وسيلة المقايضة ورفض قبول الدفع بالنقود لفقدانها كل وظائفها باعتبارها وحدة للحاسب ووسيطا للمبادلة ومستودعا للقيمة (٣) حيث تنخفض قيمتها عمليا الى الصفر .

وحدث هذا النوع من التضخم وان كان يعتبر استثنائيا الا انه حدث في مناسبات مختلفة في عديد من الدول خلال هذا القرن ، حدث في اليونان عام ١٩٤٨ حيث ارتفعت الاسعار ٢٥٠٠٠ مرة عما كانت عليه في عام ١٩٣٦ ، كما ارتفعت الاسعار في نفس الفترة في اليابان ١١٠٠٠ مرة وفي ايطاليا ٦٠٠٠ مرة وفي فرنسا ٢٠٠٠ مرة ، وبالنسبة للتضخم في العملة فقد ارتفع الرقم القياسي لكمية النقود المتداولة في المئة نفسها في اليونان الى ١٣٠٠٠ وفي اليابان الى ٢٠٠٠ وفي ايطاليا

(١) R. J. Ball, *Inflation and the theory of money*, op. cit. p. 261

(٢) فرضت الاسعار أثناء التضخم الأربع في ألمانيا بعد الحرب الاولى ونفاية سنة ١٩٢٢ بدرجة أسرع من زيادة كمية النقود وذلك لامتلاك الافراد بان كمية النقود مستمرة في الانخفاض ، لما لديهم كانوا يطولون التخلص منها مما أدى الى سرعة دوران النقود وذلك لوضع الاسعار زيادة كمية النقود وسرعة دورتها وأصبح هناك مجر في كمية النقود ، على الرغم من ان طبع النقود كانت عمل طول الوقت .
(راجع : د. حبيبة ولد صروس ، النقود الاقتصادية ، المرجع السابق ص ١٦٨-١٧٠)

(٣) انتشر استعمال السجائر كنقود في ألمانيا بعد سنة ١٩٤٥ وذلك لتماثل بالعملة *Mark* .. (راجع : R. J. Ball, op. cit. p. 262)

الى ٤٠٩٠ في فرنسا الى ١١٠٠٩ بل وصل لارتفاع مستويات الاسعار في ألمانيا وشرق أوروبا في منتصف العشرينات تقريبا ، الى ارقام قياسية (١) فقد بلغ عدد مرات ارتفاع الاسعار بالمقارنة بأسعار ما قبل الحرب العالمية الاولى الى ١٤٠٠٠ مرة في النمسا و ٢٣٠٠٠ في الجسر و ٢٥٠٠٠٠ في بولندا و في ألمانيا (٢) .

على أنه غالباً ما تنتهي حالات التضخم هذه باصلاحات نقدية تعمل على إيقاف التضخم بالعملة القديمة واحلال عملة جديدة مطهرة (٣) واتخاذ اجراءات وتدابير تعيد الثقة الى العملة الوطنية وتحقق الاستقرار النقدي .

١٠ د. فؤاد حاشم ، المرجع السابق ص ٢٠٨ .

(٢) . محمد عبد العزيز مجيبة ود. محمد محروس اسماعيل ، المرجع السابق ص ١٦٤ . للاسنى القول وصل عدد المرات الى رقم يبعثه ٢٩ صفرا وراجع F. Benham, op. cit., pp. 524/5.

(٣) أنه من الصعب تصور ما يحدث في التضخم الجامح ما لم يكن أحد قد قاساه ، ففي التضخم الذي حدث في ألمانيا سنة ١٩٢٢ فإن ما كان يعتبر لسروة كبيرة قبل الحرب لا يكتفي إلا شراء هؤلاء أيام بعد الحرب المالية بشئانية اموال ، ان الأفراد الذين اقبلوا الى المساش يتحتم عليهم ان يحملوا ولا جاؤا ان اجر الاسبوع الذي قد يكون كافيا ، الذين لا يمكنه شراء وفيه يوم الجمعة الذي يليه . ان هناك قصصا تمكن كيف ان المال يتدفقون من المصانع ومهم اجرهم ليشتروا بها حاجياتهم قبل ان يرتفع الأسعار . فعندما يحدث شيء من هذا القبيل فإن الأجور تخضع بالطبع للمساومة كالرول وقبل ان يبدأ العمل .. انظر H. Speight, Economics, The Science of Prices and Income, op. cit., pp. 421/2.

وراجع د. فؤاد شريف . المشكلة النقدية الحديثة الاولى ص ٨ . ويمكن الرجوع الى علاج التضخم الجامح من الواقع التطرفي د. عبد العزيز مجيبة ود. محمد محروس اسماعيل المرجع السابق ص ١٦٤ - ١٧١ .

(٤) لم يزل التضخم يهلك الافراد الجديدة بملوكات قديمة بواقع ملوك جديد لكل مليون مليون ملوك قديم وذلك في امسلاح نوفمبر سنة ١٩٢٢ .

٤ - تغيرات العلاقات الاقتصادية الدولية (١) :

ويقسم التضخم وفقاً لهذا الميار الى تضخم مصغر وتضخم مستورد . ان هذا اللون من التضخم يظهر نتيجة للعلاقات بين الدول الصناعية الكبرى ، وبصفة خاصة الولايات المتحدة والدول الاخرى ، ولا سيما الدول المتخلفة فاذا ظهر التضخم في الدولة الاولى فلا سلطان للدول الثانية على هذه العلاقة ، لانها تظهر في الطرف الاقوى في العلاقات الاقتصادية الدولية ، ولكن تتأثر به ، في الوقت نفسه الدول الثانية ، وذلك لعدة اعتبارات منها :

١ - ما يتسم به واقع العلاقات الاقتصادية الدولية في عالمنا المعاصر من تمتع الدولار الأمريكي بميزة استثنائية نابغة من الدور الذي يلعبه كاحتياطي تقدي ، واذا حاولت دولة ما ، كما حدث في فرنسا عام ١٩٦٨ ، تجنب ذلك بالعمل على زيادة رصيدها من الذهب ، فان هناك اعتبارات عديدة تحول دون نجاح هذه السياسة .

٢ - ما ينطوي عليه النظام النقدي المالي السائد في القرن العشرين من طبيعة خاصة ، ونعني بها قاعدة «الصرف بالدولار» ، فبعد أن هجر العالم قاعدة الصرف بالذهب ، بعد الحرب العالمية الثانية ، أصبحت القاعدة النقدية التي تسير عليها معظم الدول ، فيما عدا الدول الاشتراكية ، هي قاعدة الدفع بالدولار ، بمعنى أن المنصر الأساسي في احتياطات هذه الدول أصبح مكونا من الدولارات .

وقد تم ذلك لظروف التي اتيحت للاقتصاد الأمريكي في ذلك الوقت واستغلاته من هذه الأوضاع بزيادة نصيبه من صادرات العالم بزيادة كبيرة في الوقت الذي تجمع لديه نحو اربعة اضعاف الذهب النقدي في العالم .

(١) راجع في هذا الموضوع مقالة د. اسماعيل صبري عبد الله ، ظاهرة التضخم في السبعينات ، معهد الدراسات المصرفية ابريل ٧١ و L'inflation des années 60, François Perroux, Economique appliquée, Tome 24-1971 No. 3, pp. 354-371.

في مثل هذه الظروف كان من الطبيعي أن يشتد الطلب على الدولار لكونه مرادفا للذهب ، ومن هنا أصبح الدولار العملة الاولى في العالم واصبحت تتكون منها الاحتياطيات النقدية لدى معظم الدول ، وعلى ذلك ، فانه يمكن القول ، ان العالم تحول ، خارج الكتلة الشرقية ، عمليا الى «قاعدة لدفع بالدولار» .

من كل ما تقدم يتضح لنا ان الدولار أصبح العنصر الاساسي في احتياطيات معظم الدول لمواجهة مدفوعاتها الخارجية ولضمان استقرار صرف عملتها ، بمعنى ان عملات هذه الدول تتحدد قيمتها بالنسبة الى الدولار ، اى ان نسبة من النقود المصدرة في الولايات المتحدة تفادها ، بعد فترة معينة الى خزائن البنوك المركزية في الخارج (١) وزيادة الاحتياطي النقدي من الدولارات لدى البنوك المركزية يحطها عادة على التوسع في الاصدار . وهذا ما يسمى بتصدير التضخم (٢) .

٥ - مصدر الضغط التضخمى :

قد لا يترتب التضخم على حدوث فائض الطلب *excess demand* فحسب انما يمكن ان يحدث ايضا في حالة ارتفاع النفقات التي تؤدي الى زيادة الاسعار نتيجة تغيرات مستقلة من جانب هذه النفقات وهي تغيرات ليست تابعة للطلب ، وبذلك يصزو الادب الاقتصادى التضخم الى مصدرين :

الاول : هو جلدب الطلب *Demand - pull* الذى يؤدي الى تضخم الطلب *demand inflation* وترتفع فيه الاسعار لان هناك فائضا في الطلب سواء في سوق السلع او في سوق عوامل الانتاج ، ويفترض

(١) وقد ساهم على زيادة الحركة في هذا الاتجاه استمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكى .

(٢) ويجدر الإشارة الى ان جزء من فائض النقود ينفذ الولايات المتحدة بعد أن يلمب بدوره على شكله انتافس للاقتصاد الأمريكى ، وهذه الميزة يدفع الى التوسع النقدي لدى الدول الاخرى .

في هذه الحالة قابلية الاسعار للتغير *flexible prices* بحيث ترتفع مع الزيادة في الطلب ، فالتضخم هنا هو ارتفاع الاسعار نتيجة اقراط الطلب على السلع والخدمات . سواء كان الطلب ناتجا عن زيادة الانفاق الاستهلاكي او الاستثماري او الحكومي (١) وذلك استجابة لظاهرة ديناميكية الائتمان (٢) .

وفي الواقع ان معظم النظريات الموجودة حاليا عن التضخم هي نظريات عن تضخم مرجعه فائض الطلب (٣) . ومعنى هذا ان هذه النظريات تعالج . صراحة او ضمنا فائض الطلب على احدى السلع باعتباره السبب المباشر لتغيرات ائتمان السلعة التي تبحثها . مما حدا ببعض الى تسميته بالتضخم التنفيذي . ولهذا فان الاختلافات بين معظم النظريات الحالية هي على اى حال اختلافات في التفاصيل اكثر منها اختلافات في الاساس (٤) .

الا ان التجربة قد اثبتت انه حتى اذا حقق اقتصاد ما حالة التوازن بالمفهوم النقدي *Monetary sense* . اى اذا تخلص من كل اثار فائض الطلب بحيث كان الطلب يساوى العرض على السلع التى تحدد فعلا . فان التضخم قد يميل الى الارتفاع . اى ان هناك قوى غير قوى فائض الطلب تعمل على ايجاد التضخم . وهى ارتفاع

١ . د . أحمد عبده محمود - المرجع السابق ٥٦ و ٥٧ .

٢ . لم اكثر الفروض شيوعا في نظريات التضخم هو ان تغيرات الائتمان بحكمها حالة الطلب والعرض في الاسواق ، فقد استخدم غالبا هذه الفروض في ميدان الاقتصاد الجزئى (نظرية التوازنات الجزئية) ونظرية التوازن العام ، ثم تم نقله الى الاقتصاد الكلى (او الاقتصاد التجميعي) على يد ميكل في نظريته المشهورة عن مستوى الائتمان وجرماته (راجع : بينت هانسن ، التضخم في البلاد الصغيرة . ترجمة د . صلاح الدين العريق ، المرجع السابق ص ١٢) .

(٣) يلاحظ ان حالات فائض الطلب قد سادت العالم بعد الحرب العالمية الاخيرة مباشرة ، انظر : *International Monetary cooperation 45/67, edited by Roy Harrod, p. 165.*

(٤) Bent Hansen, *Inflation problems in small countries*, op. cit., pp. 2-12.

النفقات ، ومن هنا يميز بين تضخم الطلب وتضخم النفقة حيث يفسر النوع اللباني كل أنواع التضخم التي لا يكون مرجعها فائض الطلب.

والثاني : هو دفع النفقة Cost - Push الذي يؤدي الى تضخم النفقة cost - inflation أو التضخم الذاتي autonomous inf.

وفي هذا المصدر من مصادر التضخم ترتفع الاسعار نتيجة لزيادة نفقات الإنتاج وبصفة خاصة زيادة الأجور وبعبارة أخرى، فإن التضخم يكون هنا نتيجة لزيادة أسعار عوامل الإنتاج ، وليس لأن الطلب المشتق derived demand على خدماتها قد ارتفع ، ولكن لأن أسعار الحصول عليها هو الذي ارتفع ، وهذا ما يجب أن يكون عليه مناهج التفرقة بين كل من تضخم الطلب وتضخم النفقة (١) .

ويرتبط تضخم النفقة عادة بالظواهر الآتية :

١ - ارتفاع أسعار الواردات: فإذا كانت الواردات تمثل نسبة كبيرة من الإنتاج المحلي سواء كانت في شكل سلع تامة الصنع أو مواد أولية أو سلع وسيطة - فإن ارتفاع أسعارها يؤدي الى ارتفاع تكاليف الإنتاج وهو ما يعكس ارتفاعا في الاسعار .

٢ - ارتفاع هوامش الأرباح : ونقصد به ارتفاع حجم الأرباح المحتجزة بواسطة أرباب الأعمال بما لا يتناسب مع الزيادة في الكفاية الانتاجية ، وخاصة إذا كانت السلع في وضع الاحتكار وكانت سلعا أساسية ، فعين يعتمد رجال الأعمال الى اضافة هوامش ربح اكبر الى النفقات فإن الاسعار ترتفع تبعاً لذلك (٢) .

٣ - زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج : كما قد يكون ارتفاع النفقات ناشئا عن نقص المحاصيل الزراعية التي تدخل في الإنتاج

(1) Thomas Wilson, Inflation, op. cit., p. 253/4.

(2) Op. cit., p. 107.

الصناعي (١) أو ارتفاع أسعار المواد الأولية (٢) أو نقلها أو التأمين عليها أو لارتفاع تكلفة رؤوس الأموال أو لارتفاع نفقات الصيانة بسبب تقادم الآلات المستخدمة حديثا بالإضافة الى أن أسعار الآلات الحديثة مرتفعة نسبيا وتستهلك اقتصاديا بسرعة (٣) مما يؤدي الى رفع نفقة استهلاكها ولذا يجب أن ترفع اثمان منتجاتها ليتسنى للمشروع تعويض تكاليفها (٤) .

٤ - قيام الاحتكارات برفع الأسعار: قد تقوم احتكارات الأعمال *business monopolies* برفع الأسعار وذلك في مواجهة احتكارات العمال وهو ما يسمى بتضخم الأسعار المدارة *administered price inf.* ، ولكن يلاحظ أنه في العالم الحديث، وخصوصا الغربي ، تعتبر احتكارات الأعمال أقل قوة من احتكارات العمال (٥) .

ومن جهة أخرى فإن التغيرات البيئية في الاقتصاد قد تؤدي الى تضخم النفقة نتيجة لقياس المنتجات بزيادة أسعارها لأن هناك زيادة نسبية في الطلب على انتاج مجموعة معينة من الصناعات وقد تؤدي الى زيادة النفقات أما اذا لم تزد النفقات فالتأثير لا يكون بحدود عملية تضخمية تراكمية (٦) .

٥ - زيادة الأجور : وتعتبر الصورة الغالبة لتضخم النفقة ، إذ أن الأجور تمثل الجانب الأكبر من النفقة ، فعندما تبدأ إحدى نقابات أو اتحادات العمال *labour unions* في صناعة ما حركة

(١) د. محمد زكي شامي ، المرجع السابق ص ٩٩ حاشية .

(٢) وخاصة أن كثيرا من البلاد المتخلفة المنتجة لهذه المواد والمصدرة لها قد تمررت جريا سياسيا واقتصاديا وبدأت تطالب بأسعار عادلة لمنتجاتها .

(٣) أي أن عمرها الإنتاجي والوظيفي قليل نسبيا نتيجة التغيرات والاخترعات الفنية السريعة .

(٤) د. مصطفى رشدي ، المرجع السابق ص ٦٥ .

(٥) Gottfried Haberler, *Inflation*, edited by D. C. Hague, op cit., pp. 27-31.

(٦) Thomas Wilson Op. cit , p. 105.

المطالبة برفع الأجور لمجرد تمتعها بمركز احتكارى فى سوق العمل حتى وإن لم يوجد فائز فى الطلب على هذا النوع من العمل ، فإن العمال قد يتجهضون فى مطالباتهم نظرا لوضعهم لاحتكارى وقوة ضغطهم المنظم من ناحية ونظرا لاعتقاد المنتجين أنهم يستطيعون أن يعملوا المستهلك عبء الزيادة فى الأجور عن طريق رفع الأسعار لأن السوق يتضمن طلبا قويا من ناحية أخرى . فإذا تصورنا أن هناك فكرة ثابتة بين اتحدات العمال - خلال فترة معينة - عما يمكن أن يعتبر فروقا أجرية مقبولة بين عمل وآخر . ثم حدث أن اختلفت هذه الفروق الأجرية نتيجة لنجاح إحدى نقابات العمال فى صناعة ما فى رفع أجور عمالها . فإن ذلك يؤدي فى الغالب الى مطالبة النقابات الأخرى برفع الأجور . وسوف تحدث هذه المطالبة مهما كانت حالة الطلب العرضى بالنسبة لعمال الذين تغير وضع أجورهم النسبى (١) .

وإذا كانت نقابات العمال فى الوقت الراهن - وعلى الأخص فى الدول الرأسمالية المتقدمة - فى وضع قوى . فإنها غالبا ما تنجح فى تحقيق جانب كبير من مطالبها . من هنا تبدأ موجات ارتفاع الأجور تستشري فى فروع الصناعات المختلفة . وما أن يحاول المنتجون بعد ذلك إضافة الزيادات التى طرأت على الأجور الى أسعار منتجاتهم - فيرتفع المستوى العام للأسعار - حتى يدرك العمال أن ارتفاع الأسعار قد التهم ما حصلوا عليه من مزايا (٢) فيبدؤون من جديد

(١) ولبیان العلاقة بين ارتفاع الأجور والأسعار نورد المثال التالى الذى أوردته بعض الدراسات التى أجرتها الأمم المتحدة فى هذا الصدد فى المدة من عام ٥٠ الى عام ١٩٥٦ :

الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	كندا
١٧٪	١٤٪	٢٦٪
١٩٪	١٤٪	٢٨٪
الزيادة فى الأسعار	الزيادة فى الأجور	

« Economic Bulletin, National Bank of Egypt Vol. 12 No. 2 p. 82/3 »

(٢) فتؤدي زيادة الأجور الى ارتفاع فى تكاليف الانتاج والأسعار وبما تفسيح الميزة الأولية التى حصل عليها العمال فى شكل إضافة الى أجورهم التقديرية - أى ستبقى الأجور الحقيقية كما هى (راجع د. محمد يحيى موسى - الاقتصاد الكينزى - ١٩٦٦ ص ١١٢) .

في المطالبة برفع أجورهم ، وهكذا تتسع الدوائر الخبيثة أو الدورة التجميعية Vicious circle للتضخم ، ويتطور الموقف في وجود سابق رهيب بين ارتفاع الأجور والأسعار (١) .

والواقع ان موضوع دفع الأجر Wage push يمكن ، وعلى النحو الذي تطور على يد كتاب مثل S. H. Slichter في انه بدول كثيرة أصبحت الاتحادات أو النقابات العمالية تعتبر المحرك الأول لظاهرة تعتبر من أكبر الظواهر الاقتصادية ونسوحا وهي ظاهرة الحركة التراكمية للأجور . كما أصبحت هذه الاتحادات أو النقابات قوية الى درجة تمكنها من الحصول على زيادات في الأجور وحجتها في ذلك ان هناك زيادة في انتاجية العمال . ومع ذلك فهي تطالب بالزيادة في الأجور حتى ولو لم يكن هناك زيادة في الانتاجية (٢) . شجما في ذلك قوة الطلب (٣) Strength of demand .

ولا معنى ذلك ان كل زيادة في الأجور تعتبر تضخمية . ففي احوال كثيرة لا يترتب على زيادات الأجور في قطاعات معينة ارتفاع منتجات هذا القطاع . ولكن يصبح هذه الزيادات في الأجور تضخمية في حالة واحدة هي حالة ما اذا زادت هذه الأجور عن الزيادة الكلية في الانتاجية (٤) .

وعلى هذا النحو . فاذا ارتفع مستوى الأجر Wage level بمعدل يفوق الارتفاع في الانتاجية الكلية cover-all productivity ، فإن الأسعار

١. ويدعى ان ارتفاع الأسعار هنا لا يكون نتيجة لزيادة في الانتاجية .

٢. على دراسة اجراها دي جوفينيل على الاقتصاد الأمريكي ، يتضح منها ان هناك زيادة مطردة في تعاقب في الأجور وانبج : الشرة الاقتصادية للبنك الأعلى المعري - المجلد العاشر ، العدد الثالث ١٩٥٧ من ١٢٧٢ .

٣. وقد لوحظ بمسقة عامة أنه منذ الحرب العالمية الثانية فان الزيادة في الأجور دائما تلحق الزيادة في الانتاجية راجع : Thomas Wilson, Inflation, op. cit., p. 253/4 .

(٤) Gottfried Haberler, Internal factors causing and propagating inflation, See : Inflation, edited by D. C. Hage, op. cit., p. 19 .

في هذه الحالة ينبغي ان ترتفع نظرا لسبق الزيادة في الاجور الزيادة في الانتاجية. وتكون السلطات بين امرين كلاهما حرج ، أما ان تترك الاسعار للزمان واما ان تتدخل في الاقتصاد لكبح الاسعار وتكون النتيجة التي لا مفر منها ان يتضمن هذا الاقتصاد نسبة من البطالة ، وعند بعض المستويات سيكون ضغط البطالة قويا ليمنع أى ارتفاع آخر في الاجور (١) .

وهكذا نجد انفسنا ، طبقا لنظرية دفع النفقة *cost - push theory* امام وضعين علينا ان نختار ايهما ، فاما ان نترك الاسعار ترتفع او نسمح بنسبة من البطالة في الاقتصاد .. والاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية ، فان كبار الكتاب وعلى رأسهم *Slichter* يقررون انه افضل للمجتمع ان يتضمن اقتصاده قليلا من التضخم من ان يسود قليل من البطالة (٢) .

هذه هي ، بايجاز ، صور تضخم دفع النفقة ، ويطلق البعض على هذا النوع من التضخم اسم التضخم الزاحف *creeping inflation* ويعرفونه بأنه ذلك الجزء من ارتفاع الاسعار الذي ينشأ من أطراد ارتفاع الاجور بنسبة اعلى من معدل الزيادة في الانتاجية او ما يبنى به تضخم النفقة .

والتضخم الزاحف هو تضخم يقترن بالقوى الطبيعية للنمو الاقتصادي وهو تدريجي وبطيء ومحتدل لا يحدث ارتفاعات متفاجئة في الاسعار ، وانما ترتفع هذه الاسعار بمعدل بسيط ولكن بشكل دائم وثابت *persistent* خلال فترة طويلة نسبيا أى يكون الارتفاع مستمرا ولكن لا يكون سريعا سرعة تفقد الثقة في العملة (٣) ، ومع ذلك فمما لا شك فيه ان وجود هذا النوع من التضخم يعتبر تهديدا دائما للاستقرار .

(1) Op. cit., pp. 23/24.

(2) Op. cit., pp. 23/4. and see also R. J. Ball, op. cit., p. 78.

(3) See: A. J. Hägger, The theory of inflation, Tasmania 1963 ٣

من المرض السابق بإحفظان حالات تضخم النفقة تظهر بصفة خاصة في المجتمعات الرأسمالية حيث تسيطر الانحادات العمالية على سياسة الأجور وحيث يتمكن رأس المال الخاص من التدخل في تحديد مستويات الأسعار واحتكار تحديد الربح الأمر الذي يحمل المستهلك في النهاية عبء التضخم. أما في البلاد الاشتراكية والبلاد الآخذة في النمو فإن هذا النوع من التضخم يكون أقل حدونا من تضخم الطلب .

لقد أوضحنا فيما سبق تضخم الطلب وتضخم النفقة باعتبارهما مصدرى التضخم ، ولكن قد يتور تساؤل ، هل تكون زيادة النفقة مستقلة حقيقة ، وتباشر أثرها على الأسعار ذاتيا أى دون أن تكون مصحوبة بفساخ طلب ؟ أو بمعنى آخر هل تكون الزيادة في الأسعار نتيجة لزيادة النفقة وحدها دون أن يصاحبها خلق دخول نقدية وطلب حقيقى ؟

أن القائلين بتضخم النفقة يؤكدون الصفة الاستقلالية لهذا النوع باعتباره «يمول» نفسه ذاتيا - Self . financing - بمعنى أنه إذا كان الطلب الكلى والمرضى الكلى للسلع معبرا عنها بالنقدود in money terms متساويين فإن ميكانيكية تضخم النفقة تتمثل في أن ارتفاع الأجور التى تعمل بدورها على رفع قيمة الإنتاج ، تعمل أيضا على رفع مستوى الدخل النقدى وتخلق طلبا له ، أى أن الزيادة الحقيقية في النفقة وبصفة خاصة الأجور تؤكد آليا أن حجم الإنتاج سيتم شراؤه بأصلى الأسعار ، وبذلك فإن «التمويل الذاتى» لتضخم النفقة يتوقف على وضع خاص بالوسيط النقدى monetary environment بالقرائن أن عرض النقود والائتمان يكون مرنا بدرجة تسمح بالتوسع في الإنفاق الكلى ويؤدى الى زيادة في النفقة والأسعار (1) . cost-price increases

(1) R. J. Ball, Inflation and the theory of money, op. cit., pp. 264/5.

ومعلوم أن التضخم عمل معقد (١) ، لأن زيادة الانفاق وزيادة النفقات أمران يقتصرن بعضهما البعض الآخر اقترانا وثيقا بحيث يبدو عدم إمكان إقامة حدود فاصلة بينهما ، إذ أن كل أشكال التضخم تتميز بلامع عامة ، والتمييز الصحيح بين نوعي التضخم يكون بالرجوع - كما يقرر بعض الكتاب إلى القوى الأولية *initiating force* المسؤولة عن التضخم .

وقد أثبتت التجربة الاقتصادية أن كلا من دفع النفقة وجذب الطلب لا يؤثر أحدهما بمفرده على الأسعار وإنما تتفاعل التأثيرات فيما بينهما ، فانه من الضروري التسليم بأن درجة استجابة تضخم النفقة تتأثر بدرجة ضغط الطلب ، أي أن التضخم لا يصل إلى سوق العمل (تضخم النفقة) إلا بعد وصوله إلى سوق السلع (تضخم الطلب) وغالبا ما يرفع البائعون الأسعار لزيادة الطلب وبمسد ذلك فقط تطلب بقائبات العمال رفع الأجور نتيجة لرفع الأسعار (٢) .

كذلك فانه من الثابت أن الإرباح يمكن أن تتزايد عندما يكون الطلب مرتفعا ، ومن المعروف أن التقيات العمالية يمكنها أن تحصل على زيادات في الأجور عندما يكون الطلب مرتفعا (٣) وأن ضغوط النفقة لا يمكن أن تكون مؤثرة ما لم يكن هناك فائض في الطلب الكلى في الاقتصاد كما أن الطلب المنخفض قد يزيد المقاومة ضد تضخم النفقة .

(1) See : Thomas Wilson, *Inflation*, op. cit., p. 91.

(٢) د. حسين فهمي ، الأزمات النقدية في البلاد الرأسمالية ، ١٩٧٠ ص ٢٦ .

(3) J. C. Dow, *Internal factors causing and propagating inflation*, See : *Inflation*, edited by D. C. Hague, op. cit., p. 45, and see also Thomas Wilson, op. cit., p. 60.

وإذا كان الأمر كذلك فإن التمييز بين تضخم الطلب والتضخم (١) يكون ذا أهمية قليلة ويمكن القضاء على أحدهما عن طريق القضاء على فائض الطلب (٢) .

ونحن لا نوافق على التفرقة بين تضخم الطلب وتضخم النفقة التي تجعلهما مستقلين تماما ، إذ أن زيادة النفقة لا يمكنها أن تبائر الزيادة على الأسعار بصفة مستقلة وذاتيا دون أن تكون مصحوبة بفائض طلب ، أي أن الارتفاع في النفقة لا يستطيع بمفرده أن يؤدي إلى التضخم الذاتي *proper inflation* على النحو الذي سبق أن أشرنا إليه في تعريف التضخم (٣) بأنه «حركة الأسعار التي تتصف بالدوام الذاتي» ذلك أنه لكي تبدأ مثل هذه الحركة ، فإن الارتفاع الأساسي للأسعار *initial price rise* يجب أن يؤدي إلى خلق دخول نقدية ، وهذه الأخيرة يجب أن تؤدي إلى خلق طلب فعلي *actual demand* أي أن الحركة ممكنة أن تبدأ فقط إذا صاحب تضخم النفقة تضخم الطلب ، أي أنه لا يوجد في الواقع تضخم نفقة محض *pure cost-inflation* وعلى ذلك فإنه في الغالب يكون تضخم النفقة مصحوبا بتضخم طلب (٤) .

(١) هناك عدة آراء أبدت للتفرقة بين تضخم الطلب وتضخم النفقة وذلك لمرة ما إذا كان التضخم الذي يوجد في الاقتصاد تضخم طلب أم تضخم نفقة ، فهتجه رأى إلى وجوب الركون إلى البحث عن الأسباب الأولية لزيادة الأسعار وينتج عنه رأى آخر «Holzman» إلى اعتبار التضخم تضخم نفقة إذا كانت الزيادة في الأجور هي السبب من زيادة الأسعار وإلا فالمالة تكون تضخم طلب وينتج عنه رأى ثالث «Phillip» إلى وجوب استخدام فكرة الفروض المتعلقة بتحديد المستوى العام لمعدل الأجور النقدية ، وقد وجهت إلى هذه الآراء بعض أوجه من النقد تميل بمسدهما إلى A. J. Hagger .op. cit. , pp. 127-131

(2) J. C. Dow, op cit., p. 46.

(٣) انظر ما تقدم من ١٩ .

(4) Emile James, Inflation edited by D. C. Hague, op. cit., pp. 13, 14.

هذه هي أنواع التضخم في الاقتصاديات الرأسمالية (١) ، فهل تنال هذه الأنواع حالات التضخم التي تنشأ في الاقتصاديات المتخلفة؟

فيما يختص بأنواع التضخم التي تتواجد في الاقتصاديات المتخلفة فإنه يلاحظ أنه يمكن أن تظهر هذه الأنواع فيها متى توافرت أسبابها مع ملاحظة نقطتين :

(١) هذا ويلاحظ أنه يمكن تقسيم أنواع التضخم إلى نظري في الاقتصاد الاشتراكي وفقا للمبشرين الآتين : (١) حدة الضغط الضخم ، وفي هذا المجال فإن الكتاب يميزون بين نوعين من الضخم ، التضخم البشري أو الأولي **Primary inflation** والتضخم الكامل **Full inflation** ويحدث النوع الأول عندما تكون الفجوة التضخمية أصغر من قيمة المخزون السلمي بينما يحدث النوع الثاني عندما تكون هذه الفجوة مساوية أو أكبر من قيمة هذا المخزون . (٢) طبيعة الأسواق ، وحيز بين نوعين من التضخم بحسب الأسواق التي يظهر فيها كل نوع ، الأول هو تضخم الإرسدة النقدية **Inf. of cash money** ويظهر في سوق السلع الاستهلاكية ، والثاني وهو تضخم النقود المرئبة **Inf. of bank money** ويظهر في سوق السلع الرأسمالية .

ومن المعلوم أن حجم وطبيعة التغيرات في الفجوات التضخمية والإنكماشية يقاس في الاقتصاديات الاشتراكية من طريق التغيرات في المخزون السلمي . فمن المعروف أن المرومات وهي بسبيل قيامها بعمليات التخطيط لا تصل إلى درجة الكمال ، لذلك فهي تحتفظ بالمخزون السلمي لتلأل الآثار التي قد تنجم عن بعض أخطاء التخطيط والتغيرات في الضغط المرئبة ، وكذلك التغيرات في الطلب الموسمي ، ولوجبة التغيرات التي قد تحدث في الدخول النقدية في المستقبل ، فإذا زاد المخزون السلمي في فترة زمنية معينة أكثر من المستوى المتادل هذا على أن الاقتصاد يتضمن فجوة تضخمية ، وإذا قل من المستوى المتادل على وجود فجوة تضخمية . هذه هي أنواع التضخم التي قد تظهر في الاقتصاديات الاشتراكية ، وهنا قد يثور تساؤل ، هل يظهر تضخم نفقة في هذه الاقتصاديات ؟ من المعروف أنه إذا ارتفعت الأسعار في حين تقل الأجور على حالها أي تنخفض القيمة الحقيقية لدخل العامل ، فإنه يكون هناك انبعاث طبيعي . في النظام الرأسمالي - للمطالبة برفع الأجور من طريق الاتعادات العمالية ، ولكن وضع هذه الاتعادات في الأنظمة الاشتراكية يختلف عنها في الأنظمة الرأسمالية ، فلهذا أن الاتعادات العمالية في ظل الأنظمة الأولى تكون تحت سيطرة الدولة .

ويقرر خبراء الأمم المتحدة أن لولب الأجر/السر **Price Wage Spiral** يمكن أن يوجد في الاقتصاديات المخططة مركزيا ، حيث لا تستطيع الاتعادات العمالية أن تخلط أجورا تضخمية **Inflationary Wages** بالتسديد بالإضراب ، ومع ذلك فإنه يلاحظ أنه إذا زادت نفقات المعيشة زيادة جوهرية ، فإنه يترتب على ذلك وجود ضغوط من أجل زيادة الأجور ، فإذا لم تمنح هذه الزيادة في الأجور ، فإن العمال قد يترافعون **Restive** وبذلك تتأثر الإنتاجية ، ومن هنا تجد الدولة لوجبة الزيادة الأجور من المخطط لها أصلا فتعمل على زيادة الدخول ، الأمر الذي يؤدي ضغوطا تضخمية جديدة ، ومن ثم فإن لولب الأجر/السر قد ينشأ ولكن من المسلم به أن هذا اللولب يكون أقل شراسة من ذلك الذي ينشأ في الدول الرأسمالية .

النقطة الأولى - أن غالبية التضخم في الدول المتخلفة ، منظورا إليه من ناحية مجملته ، هو تضخم طلب يعكس الحال في الدول الرأسمالية . ذلك أن غالبية يكون تضخم نفقة ، على النحو الذي أوضحناه من قبل .

النقطة الثانية - أن هذه الدول تتميز بنوع خاص من التضخم هو **التضخم الهيكلي** (١) الذي يظهر في الاقتصاديات المتخلفة في شكل ضغط شديد على الأسعار بسبب الاختناقات المادية في الإنتاج .

وهذا النوع من التضخم يصيب الدول المتخلفة حيث يتعذر جهازها الإنشائي بدمج المرونة لاعتبارات تتعلق بالهيكل الاقتصادي نفسه . وذلك على النحو الذي سيتضح لنا تفصيلا في الفصل الثالث .

ومن أجل أن نحقق من دراسة أنواع التضخم في الاقتصادات الاشتراكية والامتحالية الثلاثة التي هي : ١ - الفرق الجوهري بين المبدأ في الدول الرأسمالية والمبدأ في الدول الاشتراكية المتمثل في الصورة التي يحضر بها التضخم من نفسه ، ٢ - أن طبيعة المرونة التضخمية واحدة في هذه الدول وإنما هي المبدأ في الدول الرأسمالية هي نفسه في شكل ارتفاع موارس في الأسعار ، نجد أن التضخم في الدول الاشتراكية يحضر من نفسه في شكل سامع في الحروب السعر .

٣ - أن تقسيم أنواع التضخم إنما هو تقسيم مطلق ذلك أن الأنواع المختلفة من التضخم ليست مستقلة بعضها عن البعض الآخر . فالضغط في التضخم المعرفية قد يؤدي إلى حدوث تضخم في الأوسدة النقدية ، كما أن هذه الإحداثية مراحل التضخم الذي والكامل .

(٢) أن الاقتصاديات الاشتراكية لا تستخدم التضخم كوسيلة للتنميط إلا أن سيطرة جهاز التخطيط على مختلف الموارد الاقتصادية يجعل اعتماد هذه الاقتصاديات على التضخم كأداة لإحداث التراكم الرأسمالي بها أمرا بعيد الاحتمال

« See : Bronislaw Uyzanowski, Hague, op. cit., p. 332 » .



(١) يرى بعض الكتاب أن النظام الرأسمالي يتضمن نوعين من التضخم هما التضخم المادي والتضخم الهيكلي ، والنوع الأخير هو الذي يرتبط بكونيات الاقتصاد الرأسمالي وبالقوانين المبررة للنشاط الاقتصادي في ظل هذا النظام . فمن الملاحظ أن التضخم يمثل حالة مزمنة في كافة الاقتصاديات الرأسمالية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن ، ومن غير المتوقع أن تنتهي هذه الموجة التضخمية في المدى القادسة . ولا محاولات السلطات النقدية في تلك الاقتصاديات ، لتحقيق ما أسسه خطط تثبيت العملة والاجسور والأسعار ، لم تحقق أهدافها .

ومن أمثلة التضخم الهيكلي في الاقتصاد الرأسمالي ما يتعلق منها بشكل المبرومات المكونة للوحدات الاقتصادية الإنتاجية التي تتخذ أشكالاً فيه احتكارية تعمل على تحديد أسعارها بطريقة متناقصة لتحقيق أقصى قدر من الأرباح مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار باستمرار (انظر د. مصطفى رشدي ، المرجع السابق ص ٦٥ - ٦٦) .

الفصل الثاني

تفسير التضخم واسبابه

يسوق لنا الفكر الاقتصادي ظاهرة تاريخية . وهي ان التضخم قد صاحب امرين - الاول : الحرب والتسليح وما يخلف عنهما من آثار ، والثاني : محاولة بعض الدول تنفيذ مشروعات انمائية تمتدئ امكانياتها الاقتصادية ، ففي الحالتين يتحقق ذلك الاختلال بين التيار النقدي والتيار السلعى .

اما الحرب والتسليح : فكلاهما يعمل على زيادة الطلب الكلى الفعال زيادة تقضى بها ظروف الحرب ونفرضها ظروف التسليح ، والاعتبارات المحيطة بهما لها اولوية على كل ما عداها لان سلامة البلاد وامنها والدفاع عنها تجب عند المفاضلة والاختيار غيرها الاعتبارات ، مهما كانت . ومعروف انه من اهم خصائص الدفاع والتسليح انهما يمثلان من حيث طلبهما على الموارد الانتاجية بالوعة لا قرار لها ، وتوجه الدولة الجهاز الانتاجى بالاتفاق عمن سعة وهذا الاتفاق انما يتخذ مورده من القروض التى تلتصمها الدولة عادة من النظام المصرفى ، ولا سيما البنك المركزى . كما تلتصمها من الاموال التى يدخرها الافراد من دخولهم فاذا اقترضت الدولة لتنفق لاعداد معدات الدفاع فانما تبث فى الجهاز الاقتصادى كله قوة شرائية جديدة ، ومعنى هذا انها تخلق دخولا جديدة ، وبسبب استيلاء الدولة على جانب كبير من سلع الاستهلاك ، اى انقاص كمية السلع المدنية ، فان اتجاه الاسعار يكون الى الارتفاع (١) .

(١) واذا انتهت الحرب ، فان قوة شرائية طافية جبارة يكون قد خلفها تمويل الحرب تطارد قسلة من السلع المنتجة وان الطلب الفعال من جانب المستهلك المدين ، الذى ظل طويلا مقيدا مكبولا ، قد خرج من عقالة ليصبح موجة عالية من التضخم الجامح ، ولهذا فقد عمدت الدولة الى قلب صفحة جديدة من حياتها النقدية عميد الامور الى نصاها (راجع - الاستاذ وهيب مسحة ، مشكلة الفلاء ، المربع السابق ص ١٠ - ١٢ وانظر د. حسين عمر - الرخاء بدون تضخم ص ٥٢ و - Henry Hazlitt, op. cit. p. 76).

كذلك فان من اهم العوامل الاخبرى التى تدعو الى ظهور التضخم ، قيام البلاد بتنفيذ برامج للتنمية الاقتصادية (١) لاستغلال كافة امكانياتها ، اذ ان مثل هذه التنمية تقتضى انفاقا على اوسع نطاق ممكن من القطاعين العام والخاص ، وموارد هذا الانفاق انما تكون مرة اخرى من الائتمان المصرفى ومن القروض التى تمقتها الدولة فى سوق النقود وفى سوق المال . وكل انفاق يولد دخلا ، وكل دخل جديد يظهر يؤدى الى مزيد من الانفاق ، فاذا لم يكن فى ميور الجهاز الانتاجى ان يستجيب بسرعة للزيادة فى الطلب فانه لا بد وان يظهر - بفعل ديناميكية عطية التنمية - لون من التضخم يصاحب التنمية الاقتصادية (٢) .

على ان التضخم اصبح ظاهرة عالمية شملت البلاد المتقدمة والمتخلفة على السواء فى وقت الحرب ووقت السلم على الرغم من بيان النظم الاقتصادية المختلفة لهذه البلاد واختلاف الظروف التى تمر بها . فما هو تفسير التضخم وما هى اسبابه ؟

ان هذا الفصل سينولى الاجابة على هذا السؤال من خلال افكار المدارس الاقتصادية التى عنت بالتحليل النقدي ، ففى مجال هذه الظاهرة سادت النظرية الكمية للنقود فى الفكر الاقتصادى ردحا طويلا من الزمن ، الى ان جاءت نظرية الدخل القومى على يد كينز ومدرسته فى اعقاب الكساد العالمى الكبير فى الثلاثينات بادوات جديدة فى التحليل وحلت محلها بعد ان كشفت عدم صحتها او عدم كفايتها ، وظهرت بعدها الاتجاهات المعاصرة فى الفكر الاقتصادى ،

(١) ذكر والت وينتان دوستو فى نظريته عن مراحل النمو فى فترة الانطلاق « take off » (التي ينسبونها اقتصاديو ذاتيا سريعا) ان هذه الفترة عادة ما تكون مقسمة ببوجات ضخمة حيث ان التكوين الرأسمالى الضخم الذى يحدث خلال هذه الفترة عادة ما ينفذه نفسه سريعا (راجع ما تقدم من ١٠) .

(٢) الاستلا وهيب صبيحة ، المرجع السابق ص ١٢ و ١٣ وانظر ايضا نفس المؤلف علاقة السياسة المالية بالتضخم ص ١٦ .

وتناول التحليل النقدي بأفكار مستحددة . ثم ظهرت في الكتابات
الحديثة أفكار الكاتبين جيرلي وشو .

ومن هنا فانا نقيم الدراسة في هذا الفصل الى اربعة مباحث .

الاول بدرس التضخم والنظرة النقدية الكلاسيكية .

الثاني يبحث التضخم والنظرة النقدية الحديثة .

الثالث تناول الاتجاهات المعاصرة في تفسير التضخم .

الرابع يعرض لتحليل جيرلي وشو وعلاوة . لتضخم .

المبحث الاول

التضخم والنظرية النقدية الكلاسيكية

عنيت النظرية الكلاسيكية او التقليدية بصفة عامة بدراسة الاتجاهات العامة لاحوال النشاط الاقتصادي وما يصاحبها من مشاكل في الاجل الطويل وركزت اهتمامها في دراسة واكتشاف اسباب نمو الاقتصاد القومي والعملية التي يتم بها هذا النمو في الاجل الطويل . وكان الكلاسيك لا يؤمنون بإمكان تمويل التنمية من غير الفائض الاقتصادي الذي يتكون لدى رجال الاعمال . وانصب تحليلهم لعملية النمو على دراسة تطور العلاقة بين الاجور والارباح والربح باعتبار ان تطوّر هذه الانصب يؤثر في التنمية الاقتصادية نائرا كبيرا . ومن هنا كانت المشكلة الاساسية التي يدور حولها التحليل الاقتصادي الكلاسيكي هي مشكلة التوزيع . وعلى الاخص مشكلة الربح نظرا لصلتها بمشكلة السكان التي كانت من امهات المشاكل التي اهتم بها الكلاسيك ولا سيما مالتس .

في ظل هذه الظروف لم يكن التضخم من المشاكل الاساسية التي اهتم بها التحليل الكلاسيكي ، حيث انه من الثابت ان الاسعار خلال الفترة ما بين اواخر القرن الثامن عشر واولال القرن التاسع عشر ، وهي فترة انطلاق معظم الاقتصاديات الرأسمالية لم تشكل ارتفاعات محسوسة يمتد بها . وبالتالي لم تعان معظم هذه الاقتصاديات من مشاكل التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي (١) .

وكانت النظرية الكمية للنقد وهي النظرية المعتمدة من قبل الاقتصاديين الكلاسيك في المجال النقدي حيث كانت تنص على تفسير العوامل المحددة للمستوى العام للأسعار ، وهي أبسط النظريات في

(١) راجع دسري زكي ، المرجع السابق ص ١٠ .

تفسير التضخم ، وقد كان من المعتقد أن كمية النقود ذات علاقة وثيقة بالتضخم وأن الزيادة في كمية النقود هي السبب فيه ، ذلك لأن حالات التضخم الكبيرة التي حدثت عبر التاريخ كانت مصحوبة بزيادة في كمية النقود . فالتضخم ينتج وفقاً لهذه النظرية عن الإفراط في عرض النقود الذي يولد إفراطاً في الطلب مما يترتب عليه ارتفاع في الأسعار ، أي أنه حالة من حالات عدم التوازن بين العرض والطلب النقديين ولذا فانه يسمى بالتضخم النقدي (١) .

فلذا لزيادة عرض النقود بالنسبة إلى الطلب عليها انخفضت قيمتها وبعبارة أخرى لارتفاع مستوى الأسعار ، وإذا زاد الطلب على النقود بالنسبة إلى عرضها ارتفعت قيمتها ، وبعبارة أخرى انخفض مستوى الأسعار (٢) .

وتعرض النظرية التقليدية النقدية في صورتين (٣) ، الأولى : وهي صورة المدلات إلى صاغها إرنج فيشر Irving Fisher وقد وجهت اهتمامها بأحد عرض النقود . والثانية - وهي صورة الإرسلة النقدية التي قدمها ألفريد مارشال Alfred Marshall ثم بيجو Pigeon وتسمى أيضاً بمدرسة كامبردج ، واهتم بالطلب على النقود سواء عند اكتسابها أو عند إنفاقها ، وسنسايرهما هنا بشيء من التبسيط الشديد .

(١) انظر : د. أحمد عبده محمود - النقود والبنوك - ١٦٦٩ من ٥٧ وقار. الخ. وهيبي صبيحة ود. أحمد نظمي عبد الحميد ، نظرية النقود
11 Spriglit, op. cit. p 424 وراجع أيضاً ٦٦ و ٦٧ ،

(٢) د. محمد زكي شافعي - مقدمة في النقود والبنوك - ١٩٦٠ من ٢٢١ .

(٣) وفكرة نظرية كمية فكرة قديمة ، من الممكن تتبع بعض عناصرها في كتابات الرومان ، ثم تقدمت صيغتها على مراحل متصلة إلى أن قدم ليشر بشأنها معادلته الشهيرة الشهيرة راجع في تفاصيل ذلك د. محمد زكي شافعي ، المرجع السابق من ٢٢٢ ود. عبد عرس النقود والبنوك ١٩٥٨ من ٢٤١ ود. محمد عبد العزيز عجمية ود. صبحي قنوص قريضة النقود والبنوك والنظرة النظرية ١٩٧٠ من ١٢٥ و ١٢٥٤ .

١ - صورة المبادلات النظرية الكلاسيكية (معادلة فيشر) : وهي

أسبق النظريات الى تفسير بقلب قيمة النقود وأشهرها ، وترجع التضخم الى تزايد كمية النقود أى الى الظروف والعوامل التى تربط اساسا بعرض النقود . وفى مفهومها ان قيمة النقود تخضع للقوى العامة التى تحدد قيمة أى سلعة فى السوق ، فنحدد قيمة النقود - شأنها فى ذلك شأن سائر السلع - عنده المستوى الذى يتكافأ عنده عرض النقود مع الطلب عليها وبذلك ترجع التقلبات التى تطرأ على قيمة النقود من وقت لآخر الى تغير الظروف المتصلة بالطلب او العرض او عليهما مستخدمة فى ذلك ما يسمى بمعادلة التبادل (١) .

The Equation of exchange

وتقدم هذه الصورة النظرية الكلاسيكية معادلة (٢) يستنبط منها ان التغير فى قيمة النقود يعنى تمثيلا عكسيا ونفس النسبة مع التغير فى كميتهما اذا ظلت سرعة دورانها وكمية المبادلات ثابتة اثناء تغير كمية النقود . كما ان مستوى الاسعار يتناسب تناسباً طردياً مع كمية النقود . وان المستوى العام للأسعار متغير تابع ، كما ان ثبات سرعة دوران النقود يعنى ان النقود لا تطلب لدائنها بل ان الطلب عليها تطلب مشتق فقط .

(١) ونقوم النظرية اساساً على ان الفرد تطلب فقط للقيام بوظيفة التبادل ، ولنوضح العلاقة بين كمية النقود وبين المستوى العام للأسعار استخدمت معادلة التبادل المشار اليها فى المتن ، وهى ليست الا بدئية من بدئيات الحساب او أداة من أدوات البحث الاقتصادى لموضع لنا حقيقة بدئية (راجع : د. محمد إبراهيم لؤلؤ - النقود والبنوك والدورات الاقتصادية ١٩٦١ ص ٢١٢ ود. محمد عبد الحليم عجمية ود. سبى نادرس قريشة ، المرجع السابق ص ٢٥٢ - ٢٥٦ ود. مسعود مرسى - المرجع السابق ص ٢٤٠ - ٢٥١) .

(٢) تجرى معادلة فيشر على النحو التالى

$$M \times V = P \times Q \text{ أو } \frac{M}{P \times Q} = \frac{1}{V}$$

حيث تمثل م مستوى الاسعار و ن كمية النقود (القانونية والعرفية) وهى سرعة دوران النقود (القانونية والعرفية) وهى كمية المبادلات (راجع د. محمد إبراهيم لؤلؤ المرجع السابق ص ٢١٢ و ٢١٦ ود. محمد عبد الحليم عجمية المرجع السابق ص ٢٥٥ - ٢٥٨ ود. مسعود مرسى المرجع السابق ص ٢٤٢ ود. مصطفى رشدى - التحليل النقدي ونظرية الدخل القومى ١٩٧١ ص ٢٨ وما بعدها) .

ويجب ان تذكر في هذا المجال ان معادله التبادل ليست هي طريقة النقود ^(١) ينبغي ان تقدم لتساليب والنتيجة وتقسوم بتفسير حركة الاضرار وتظهر العلاقة بين الاسعار والنقود وانما هي مجرد نقطة البداية في ايضاح النظرية ، فالمعادلة في حد ذاتها ليست الا مسطرة حتمية بسيطة ولا مجال للشك فيها ، على ان كونها حقيقة لا مجال للشك فيها لا يعني ان نظرية الكمية تتصف ايضا بالضرورة بهذه الصفة (١) .

ب - صورة الارصدة النقدية للنظرية التقليدية (معادلة كامبردج):
وتنظر هذه الصورة الى الطلب على النقود باعتباره طلبا على «رصيد نقدي» ، فقبلا من افتراض ان كل فرد يرغب في الاحتفاظ بنسبة معينة في المتوسط من دخله السنوي الحقيقي في شكل نقدي - هذا هو رصيده النقدي - ومن الواضح ان جميع النقود التي توجد في الدولة توجد في ايدي افراد او مشروعات او غير ذلك ، فمجموع الارصدة النقدية المختلفة هو الرصيد النقدي للدولة عامة ، فالنظرية تقرر انه «في كل حالة من حالات المجتمع هناك نسبة معينة من الدخل الحقيقي لافراد يرغبون في الاحتفاظ بها في شكل نقود (سائلة)» ، وهذه النسبة يمكن ان يعبّر عنها كنسبة من الدخل القومي الحقيقي، فالنظرية تفترض ان الاسعار تتغير بحسب تغيرات العلاقة بين عرض النقود والطلب الحقيقي عليها (٢) .

(١) راجع د. محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ١٩٦٦ ص ٢٢١ .

(٢) اي ان $\frac{D}{P} = \frac{Y}{L}$ علما بان P ثقب دورا سلبيا حيث تمثل Y مستوى الاسعار ، D عرض النقود ، L القمية المعينة من الدخل الحقيقي لافراد الذين يرغبون بالاحتفاظ به في شكل نقود ود الدخل القومي الحقيقي) اد. محمد ابراهيم عسولان ، المرجع السابق ص ٢٩٩ و ٢٠٠ و راجع ايضا د. مصطفى رشدي ، المرجع السابق ص ٢٢ وما بعدها - و راجع نقد كينز لمعادلة كامبردج في نظرية النقود والائتمان لابن سلا ومحمد صبيحة ود. احمد نظمي عبد الحبيد - ١٩٥٦ ص ٥٠ و ٥١ .

والتضخم في مفهوم هذه الصورة ينسب الى التضخم في تلك النسبة من الدخيل الذي يحتفظ بها في شكل نقود سائلة او كاحتياطي نقدي (١) .

يتضح من عرض المادلتين السابقتين انهما بحثان نفس الظاهرة اي مستوى الاسعار وعلاقته بكمية النقود مع اختلاف طريقة البحث . فبينما تهتم المعادلة الاولى (معادلة فيشر) بفكرة الإنفاق وبسرعة تداوله تتناول المعادلة الثانية (معادلة كمبردج) المال المحتفظ به سائلا او عدم الإنفاق ، وبالتالي فان الطريقة الاولى تهتم بالعوامل التي تحدد عرض النقود وتأثيرها على كميتها ، وتفضل الثانية تركيز الجهد على العوامل التي يتوقف عليها طلب الاشخاص للنقود . ولكن هذا الاختلاف في منهج البحث لا يمنع امكان حدوث التقابل بين المادلتين او بصفة علمة التقابل بين العرض والطلب على النقود والرباط ذلك بقيمتها او بمعنى آخر بمستوى الاسعار ، هذا التقابل يؤسر على ان الزيادة في الطلب على كمية النقود السائلة اي زيادة النسبة المحتفظ بها في شكل نقود سائلة من شأنه ان يرفع من قيمة النقود اي بخفض من الاسعار والعكس بالعكس (٢) .

ومهما يكن من امر : فان النظرية الكمية تبلور حقيقة عامة تتمثل في ان الزيادة في كمية النقود . وتقصدها هنا كمية النقود المخصصة للإنفاق والحصول على السلع والخدمات ، وايا كان سبب هذه الزيادة ، ناتجة عن ظروف عرض النقود او ظروف الطلب عليها ، تؤدي بالضرورة الى ارتفاع في مستوى الاسعار . وذات الامر ينطبق على نقصان كمية النقود ، فيؤدي بالضرورة الى انخفاض في مستوى الاسعار . وعلى ذلك فان التضخم من وجهة نظر هذه النظرية هو

(١) انظر : د. فؤاد مرسى - المرجع السابق ص ٤٠٠ .

(٢) د. مصطفى رشدي ، المرجع السابق ص ٢٧ و ٢٨ .

الزيادة المحسوسة في مخزون النقود (١) ويكون معدل التضخم أو معدل ارتفاع الأسعار دائما متكافئا مع معدل التضخم في كمية النقود (٢) .

وبناء على البحوث التي جالت بها النظرية الكمية يمكننا استنباط الاساور الآتية :

١ - إن هناك النظرية هو البحث عن العوامل التي تحدد المستوى العام للأسعار وتفترض أن الإنتاج القومي ثابت أي أنها تفترض ضمنا حالة تشغيل كامل لمعامل الإنتاج ، كما أنها افترضت أن النقود تطلب فقط لافراض التبادل أي ليس عليها طلب مباشر كما افترضت فرها ينبع من الفرض السابق ومؤداه أن الدخل القومي يتفق بأكمه ، وعلى هذا فإن التضخم في كمية النقود يتولد عنه تضخم مباشر وبنفس النسبة وفي نفس الاتجاه مع المستوى العام للأسعار (٣) .

٢ - تشير النظرية - كوجه للسياسة النقدية - بتخفيض كمية النقود لمكافحة التضخم النقدي أي اتباع سياسة «النقود الغالية» وتشير بزيادة كمية النقود أي اتباع سياسة «النقود الرخيصة» لمقاومة الانكماش (٤) .

(١) وعلى ذلك فإن السلطات النقدية تستطيع أن تتحكم في مستوى الأسعار بتغييرها لكمية النقود ، أي إن السلطات النقدية تستطيع أن تتحكم في مستوى الأسعار عن طريق تحكمها في كمية النقود بالزيادة أو النقص (راجع د. مواد حاتم - اقتصاديات النقود والتوازن النقدي ١٩٥٩ - ص ١٥٩ و١٦٠) .

(٢) نفس المرجع السابق ص ٤٠ و ٦٢ .

(٣) كما أن سر الفائدة يتحدد يتبادل الادخار مع الاستثمار .

(٤) أنظر د. محمد عبد العزيز عجيبة ود. ميجراندوس قريصة ، المرجع السابق .

ص ٢١٢ و ٢١٥ .

وتجدر الإشارة الى أن أهم ما يميز النظرية التقليدية انها في
الاسل ، نظرية عينية ، تبحث في تحقيق التوازن في اقتصاد مبنى لا
تقود فيه ، وبعد ذلك تدخل النقود في النموذج بدون أحداث أى تأثير
في العلاقات العينية التى تحددت من قبل ، فالنقود ، عند التقليديين ،
محايدة Neutral ليس لها أى دور سوى ترجمة العلاقات العينية الى
علاقات نقدية عن طريق تغيرات المستوى العام للأسعار .

ومن هنا فإن أهم ما يميز التحليل التقليدى ، هو ازدواج
التحليل : تحليل عيسى وتحليل نقدي . ولكن التحليل العيسى قد
فاق التحليل النقدي ، ويظهر ذلك بوضوح من مرض التقليديين
النظري . فجوهر النظرية الاقتصادية عندهم هو نظرية القيمة
Theory of Value وهذه النظرية لانبث في الائمان المطلقة وأما يكمن
بحثها في العوامل التى تحكم الائمان النسبية . وهذه الائمان النسبية
بدورها هى المسئولة عن كيفية تخصيص وتوزيع الموارد بما يحقق
أكبر مصلحة لكل من المنتج والمستهلك .

أما الانتقال من الائمان المطلقة او النقدية كما تظهر في
السوق فلا يستدعى سوى ادخال النقود في الصورة دون أن يكون لها
أى اثر على التوازن الذى تم بالفعل لاسباب عينية ، ويقتصر دورها
على اعطاء الائمان النسبية قيمة نقدية مطلقة . وبعبارة أخرى
يقتصر دور النقود على تحديد المستوى العام للائمان في ظل الائمان
نسبية حددتها من قبيل العوامل العينية .

وقد يقول البعض ان صياغة النظرية الكمية التى تعتمد على
الطلب على النقود (معادلة كمبردج دون معادلة التبادل) والتى تجعل
ارتفاع المستوى العام للأسعار يرتبط بزيادة الطلب على النقود ،
ذات علاقة وثيقة بين الطلب على النقود وبين المستوى العام للأسعار
أى بالمستوى المطلق للائمان وليس فقط بالعلاقة النسبية بينها ،
وبمعنى آخر ، هل تأخذ النظرية الكمية على هذا النحو بالائمان
المطلقة ؟

ان منطق النظرية التقليدية نفسه ، كما لاحظته باتنكن ، يتناقض مع الفكرة السابقة (١) ، ذلك ان قانون ساي يقرر ان السلع تتبادل مع بعضها البعض بحيث يخلق عرض السلع الطلب المقابل والمساوى له وان طلب وعرض كل سلعة يتوقف على ثمنها النسبي بصرف النظر عن الائتمان المعلقة ، فالتقود ليست الا سائلا يحجب العلاقات الحقيقية التي تتوقف على الائتمان النسبية .

وعلى هذا النحو ، يتضح مما تقدم انه على حين ان النظرية الكمية تفترض ان هناك طلبا (على التقود) يتوقف على الائتمان المعلقة ، فان قانون ساي يفترض ان الطلب يتوقف فقط على الائتمان النسبية ، ومن لم فان نظرية كمية التقود لا يمكن ان تتلجج في نظرية التوازن التقليدية (٢) ، ومع ذلك ، فقد اوضح ليونيتيف تفيدا ملاحظة باتنكن المشار اليها ، ان النظام الكامل للتوازن الشامل ليس من الضروري ان يكون متناقضا (٣) .

تقديم النظرية الكمية :

تعرضت النظرية الكمية الى انتقادات عديدة في الصميم ، فملاوة على الانتقادات الموجبة للافتراضات الاساسية التي تقوم عليها (٤) عجزت عن تقديم تحليل نقدي صحيح لاعتبارات كثيرة منها :

١ - ان النظرية ترى ان العامل المسيطر على مستوى الاسعار هو كمية التقود ، فاذا كان هناك فائض في عرض التقود ، فان ذلك يعنى

(١) ولبيان هذا التناقض يستخدم ما يسمى بقانون فالراس مراجع في تفصيل ذلك د. حازم البيلوى المرجع السابق ص ٢٨٤ وما بعدها .

(٢) وقد حاول بعض الكتاب اثبات انه لا يوجد تناقض بين قانون ساي والنظرية الكمية باعتبار ان قانون ساي يعتبر شرطا ضروريا للتوازن ولكنه شرط غير كاف ، فلا يمكن ان تتحدد الائتمان النسبية ولكن يجب ان تسود الائتمان المعلقة والتي تتفق مع هذه الائتمان النسبية .

(٣) راجع في مناقشة ذلك د. حازم البيلوى المرجع السابق ص ٢٨٥ و ٢٨٦ .

(٤) راجع هذه الانتقادات في فرائد في النقود والبنوك والدورات الاقتصادية لاستاذنا الدكتور محمد ابراهيم غزلان ص ٢١١ الى ص ٢١٦ .

ان هناك فائضا في الطلب على السلع الامر الذي يربط عليه ارتفاع الاسعار ، والخطا الذي يؤخذ على النظرية في هذا المجال هو انه من الممكن ان يصاحب الفائض في عرض النقود فائض في الطلب على الاسول المالية دون ان يتمخض عن ذلك ارتفاع في الاسعار (١) .

٢ - انها تكفى بتعداد الاسباب التي يمكن ان تدفع لزيادة كمية النقود بغير ان تبحث وراء هذه الاسباب الظاهرية من السبب الحقيقي للتضخم ، فقد يكون هذا التعداد مظاهر للتضخم او امراضا له ولا يتم عن السبب الحقيقي ، فالدولة حين تعتمد مثلا الى التوسع في اصدار النقود انما تفعل ذلك لانها في الواقع تعاني من اختلال في قواها الانتاجية (٢) .

٣ - انها تعرف النقود تعريفا جامدا . فنحن لا يعيننا حجم النقود ولا حجم الدخول النقدية بقدر ما يعيننا طريقة تدفق هذه الاموال على الاسواق ، ليست النقود الاضافية ولا الدخول الزائدة هي التي تدفع الاسعار الى اعلى ، وانما هو ما يصنعه جمهور المتعاملين بهذه النقود او الدخول الاضافية . فالتضخم هو سمي كثير من النقود وراء قليل من السلع في الاسواق ، ولذلك لا بد ان توجد صلة بين حجم النقود ومستوى الاسعار (٣) .

٤ - تذهب النظرية الكمية الى ان كمية النقود هي التي تحدد المستوى العام للاسعار وبالتالي فان التغير في الكمية يؤدي الى تغير مماثل في مستوى الاسعار ، ولكننا نكر وجود مثل هذه العلاقة السببية ونرى ان علاقة السببية الحقيقية هي العلاقة العكسية ، فالمستوى العام للاسعار هو الذي يحدد كمية النقود التي تتحدد بدورها تلقائيا بما لتقدير «الحاجة الى النقد» . وتتحدد بحاصل

(١) راجع رمزي ذكرى - المرجع السابق ص ١٦ (ولد اظهرت تجربة الحرب العالمية الاخيرة ان حركات عرض النقود والاسعار لا تكون متوازنة - راجع : *Emile James* (op. cit. p. 13

(٢) و (٣) د. لسواد عرسى ، المرجع السابق ص ١٠١-١٠٢ .

خرب مستوى الأسعار في متوسط النشاط الاقتصادي . وعلى ذلك فإن ارتفاع الأسعار لا يكون بسبب زيادة وسائل الدفع كما تقول النظرية الكمية وإنما يكون لأسباب اختلال في التوازن العام ، أي أنها ليست سببا لارتفاع الأسعار بل هي نتيجة له .

وعلى الرغم من الانتقادات الحاسمة التي وجهها علماء الاقتصاد ، ولا سيما نوجارو وافتاليون إلى النظرية الكمية فإنها لا تزال مهيمنة على أذهان البعض ، وإذا كانت الصياغة الحديثة (١) لهذه النظرية قد تركت جانباً الارتباط إلى بين كمية النقود ومستوى الأسعار إلا أنها لا تزال تجعل من الزيادة في وسائل الدفع السبب - لا النتيجة - في ارتفاع الأسعار (٢) .

ولكن ليس معنى هذه الانتقادات أن تلك النظرية قد جاءت بفهم فائدة على الفكر الاقتصادي ، فقد ساعدت في فهم وظيفة النقود وهي تطلع بصفة عامة في تفسير التقلبات النقدية في الزمن الطويل (٣) وفي بيان التقلبات الطارئة قصيرة الأجل التي تقع نتيجة لتوسع أو انكماش كبيرين في كمية النقود . فالنظرية تعتبر خطوة قيمة في تطور نظرية قيمة النقود وقد أفلحت في تركيز الانتباه حول بعض الكميات الكلية

(١) ظهرت في الفكر الاقتصادي محاولات أكاديمية يدافع عن نظرية الكمية وتعيد صياغتها ، ومن ثم إلى زيادة الاهتمام بدراسة التفسير في كمية النقود . من هذه الدراسات صياغة C. Warburton لنظرية الكمية في الفترة القصيرة حيث بين أن تغيرات كمية النقود هي التي كانت التغيرات في سرعة دورانها ، ويؤكد هذا العالم في تحليله أن تقلبات مستوى الائتمان ترجع مباشرة إلى التغير في كمية النقود وبطريق غير مباشر بسبب أحداث تفر في سرعة دورانها ، أما دراسة فردمان ، فتكمن في إعادة صياغة هذه النظرية في صورة نظرية عاملة للطلب على النقود وذلك بالإضافة إلى الاقتصادي ليكسل الذي يدافع عن النظرية الكمية من حيث فرضها لبات كمية السلع والخدمات ومن حيث افتراضها التأثير المباشر لكمية النقود على الأسعار . ويجدر بالذكر أن أصحاب هذه الدراسات يستلون أقلية بين الباحثين في المسائل النقدية (راجع د. صبحي لادوس قريصة - العوامل المحددة للتغير في كمية النقود - معهد الدراسات المصرية - أبريل سنة ١٩٦٤) .

(٢) انظر د. سمير أسحق - القسوى التشغيلية والقوى الاقتصادية في الاقتصاد الإقليم المصري - مصر العاصمة العدد ٢٩٤ أكتوبر سنة ١٩٥٨ ص ٦ - ٨ .

(٣) حيث لا يفترض لبات سرعة دوران النقود ولبات حجم المعاملات .

الهامة التي تسمى النشاط الاقتصادي مثل كمية المبادلات وكمية النقود ، كما انها مهتمة للدراسة الجوانب الاخرى من الاقتصاد التي تحكم في ملك النقود وسرعة تداولها (١) .

بل إن Best-Guesses يذهب الى أبعد من هذا ويقول انه في حالات معينة وفي البلاد وفي الاوقات التي تكون فيها أسواق الائتمان وأسواق العمل غير متقدمة ربما كانت النظرية الكمية - كطريقة لتحليل التطور التفضي - نظرية ممتازة بشأن مستوى الأسعار (٢) .



(١) د. فزاد مرسى - النقود والبنوك - ١٩٥٨ من ٢٥٠ و ٢٥١ .

(٢) راجع بنت عاتق ، التقييم في البلاد النامية ، ترجمة الدكتور صلاح الدين المصري من ٦ و ٧ .

المبحث الثاني

التصميم والنظرية النقدية الحديثة

رأينا في المبحث السابق كيف أن التحفظات المختلفة التي يجب أن ترمى دائما في تطبيق مصادلات النظرية الكمية تخرج بها عن أن تكون قواعد عامة كفيلة بلراجع النتائج الى اسبابها في جميع الظروف والاحوال وتجعلها غير صالحة الا في بعض الحالات التي يطلق عليها الاقتصاديون «حالات السكون» Static states الامر الذي يقلل من اهميتها ويفقدها كثيرا من نفعها فجميع المظاهر التي يتميز بها نظام الحياة الاقتصادية في عصرنا هذا ، وفي كل المصور ، تتطلب المجتمع الانساني في حالات الحركة Dynamic states وبذلك نصل الى فهم الكثير من الحقائق الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا ما حاوله كينز (١) .

فقد اتجه كينز الى بحث العوامل التي تحكم مستوى الدخل القومي النقدي باعتبار أن تفسير التقلبات فيه يتضمن تفسيراً للتقلبات في المستوى العام للأسعار، أي في حجم توظيف عوامل الإنتاج. ولذلك سميت النظرية الحديثة بالنظرية العامة على حد تعبير كينز (٢) .

وقد قام كينز - في نظريته العامة - بتحليل المسائل التي تحدد مستوى الدخل أو النتائج القومية ، ويسمى تحليل تلك العوامل في مجموعها الآن بنظرية الدخل القومي (٣) ، بينما أعطى

(١) انظر - الاستاذ وهيب مسيحة ود - احمد نظمي عبد الحميد - نظرية النقود والائتمان ١٩٥٦ من ٧٠ و ٧١ .

(٢) راجع د. فؤاد هاشم - اقتصاديات النقود والتوازن النقدي - ١٩٥٩ من ٧٦ وما بعدها ، د. فؤاد شريف - المشكلة النقدية من ٦٦ .

(٣) د. محمد ابراهيم غزلان - قراءات في النقود والبنوك والدورات الاقتصادية ١٩٦١ من ٢٠٩ .

كمية النقود دورا ثانويا (١) كمؤثر في النشاط الاقتصادي وذلك بطريق غير مباشر عن طريق تأثيرها على سعر الفائدة ثم على حجم الاستثمار ثم على الدخل القومي (٢) .

وبالرجوع الى النظرية العامة نجد انها قدمت ادوات جديدة في التحليل النقدي نوجز اهمها فيما يلي (٣) :

١ - ان النظرية العامة لم تفترض حالة عمالة بل افترضت ان الموقف المادي للنشاط الاقتصادي هو حالة التوازن تحت مستوى العمالة الكاملة واما العمالة الكاملة فهي حالة استثنائية وليست عامة، كما اعطت هذه النظرية اهماما كبيرا للطلب المباشر على النقود اى التفضيل النقدي ودرست علاقته بمستوى الانفاق القومي . واصبح الامر ليس البحث في العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للاسعار بل البحث في العلاقة بين مستوى الانفاق القومي والدخل القومي . فقد تزيد كمية النقود ولكن قد يصاحب هذه الزيادة انخفاض في سرعة دوران النقود نتيجة لزيادة التفضيل النقدي ، ويؤدي هذا الى انخفاض الانتاج الحقيقي وانخفاض المستوى العام للاسعار ولكن اذا تحققت العمالة الكاملة اى اذا ظل الانتاج الحقيقي ثابتا فان الزيادة في الانفاق القومي تنعكس بالكامل في رفع المستوى العام للاسعار .

٢ - يتحدد الدخل القومي بتعادل الادخار مع الاستثمار ويتحدد سعر الفائدة بالطلب على السيولة وعرض النقود .

(١) قد يرى البعض ان نظرية كينز العامة ليست نظرية في قيمة النقود ، لير ان كينز استطاع ان يحتفظ باهتمام التئنتين بنظرية النقود وحول هذا الاهتمام من مسألة تحديد مستوى الاسعار الى مسألة تحديد سعر الفائدة ، وطبيعة النقود وطبيعة الفائدة هما على وجه التقريب نفس المسألة تراجع د. فؤاد مرسى - النقود والبنوك - ١٩٥٨ ص ١٢٧٥ .

(٢) د. مكي تادرس قريشة - العوامل المحددة للتغير في كمية النقود - معهد الدراسات المعرفية - ابريل سنة ١٩٦٤ .

(٣) د. محمد عبد العزيز عجيبة ، د. مكي تادرس قريشة - النقود والبنوك والتجارة الخارجية - ١٩٧٠ ص ٢١٤ و ٢١٥ .

٣ - تشير النظرية - كموجه للسياسة النقدية - بزيادة الإنفاق القومى في حالة الانكماش بخلق عجز في الميزانية ، أى أن الإنفاق الحكومى يجب أن يكون أكبر من الإيرادات الحكومية الجارية وينطى العجز بالإقتراض من البنوك ، ويتبع العكس في حالة التضخم النقدي أى يخلق فائض في الميزانية، وعلى ذلك فإن التحليل النقدي الحديث قد أعطى المحل الرئيسى للسياسة المالية وخاصة في أوقات الكساد كما أنه من ناحية أخرى ربط السياسة النقدية بالسياسة المالية في إطار واحد .

وعلى هذا النحو ، ففي فترات الكساد حيث يقل الطلب عن المستوى الذى يحقق التشغيل الكامل لموامل الإنتاج ، يتعين تكييف نفقات الدولة وإيراداتها بما يكفل زيادة الطلب عن طريق زيادة تيار الإنفاق العام وخلق قوة شرائية مع الالتجاء الى المعجز المنظم في الميزانية واستخدام الضرائب استخداما يشجع الطلب الخاص على الاستهلاك والاستثمار حتى يزيد التشغيل والإنتاج وتخف حدة الركود أو يقضى عليها . أما في فترات التضخم . حيث يزيد الطلب زيادة تفوق قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات عند مستوى التشغيل الكامل . فلا بد أن تتجه السياسة المالية الى تقييد الطلب عن طريق خفض الإنفاق العام وزيادة الضرائب مع تكوين فائض بالميزانية لامتصاص جانب من القوة الشرائية وحجزه عن التداول حتى يمكن وقف الضغط التضخمى وإعادة التوازن والاستقرار الى النظام الاقتصادى (١) .

وبناء على منطق كينز في التحليل ولبيان أثر التفاعل بين قوى الطلب الكلى وبين العرض الكلى على المستوى العام للأسعار فإنه يفرق بين حالتين في اقتصاد يكون عرض عوامل الإنتاج فيه مرناً .

(١) د. محمد لبيب شقر - المالية العامة - ١٩٥٧ من ٤١٤ ، د. عبد الحميد القاضى - المرجع السابق ص ٢٢٠ و Thomas Wilson, Inflation, op. cit., pp. 32 - 34 .

وهي الحالة التي يصل فيها الاقتصاد الى توظيف كل عوامل الإنتاج، فإذا زاد حجم الطلب الكلي عن حجم العرض الكلي وأصبحت لا توجد في الاقتصاد موارد عاطلة أى تصبح مرونة عرض عناصر الإنتاج صفراً - فإن هذه الزيادة لن تؤدي الى تحقيق زيادة في السلع والخدمات - لكون الإنتاج يعمل بطاقته القصوى - وإنما ستعمل على زيادة الأسعار وذلك لزيادة نفقة الإنتاج - ومعنى ذلك أن الزيادة في حجم الطلب الكلي في هذه الحالة ستؤدي الى التضخم المطبق أو الحقيقي نظراً لزيادة القيمة النقدية للدخل القومى بدون أية زيادة في الكميات المنتجة فهي زيادة نقدية لا حقيقية (١) .

الحالة الثانية - عدم بلوغ مستوى التشغيل الكامل :

وهي الحالة التي لا يصل فيها الاقتصاد الى توظيف كل عوامل الإنتاج ، فإذا زاد حجم الطلب الكلي عن العرض الكلي فإن هذه الزيادة ستعمل على زيادة حجم العرض الكلي من السلع والخدمات وبذلك يزيد الدخل الحقيقي مع الدخل النقدي سواء بسواء ، فما دام رجال الأعمال يملكون طاقة إنتاجية فائضة يستغلونها في مواجهة الطلب الكلي المطرد تزايداً ، وبذلك السوق من القوى العاملة ما لا يزال بعضها عاطلاً يسعى للحصول على عمل جديد ، وتتوافر السوق كميات مخزونة من المواد الأولية ، فإن أسعار جميع عناصر الإنتاج لن تتجه فوراً نحو الارتفاع ، وبذلك لا يتوقع أن يترتب على الزيادة في حجم الطلب الكلي زيادة يعتد بها في الأسعار ما دام الإنتاج يتزايد بنفس نسبة زيادة كمية النقود (٢) .

(١) انظر د. محمد زكى خالفي المرجع السابق ص ٤١٦ ود. سؤاد مرسي المرجع السابق ص ٢٨٢ وراجع Alvin H. Hansen, Monetary theory and fiscal policy, London 49, p. 131

(٢) راجع د. سؤاد مرسي المرجع السابق ص ٢٨٢ والاستدلال ومبني بسيطة ، مشكلة الغلاء المرجع السابق ص ٢ - ٤ ود. سؤاد حاتم ، المرجع السابق ص ٩٤ ، د. يحيى مكيومر الاقتصاد الكينزي ١٩٦٦ ص ١٢٢ و ١٢٣ .

ومع ذلك فما ان تسير خطة التوظيف الى الامام ويقترب من استغلال الطاقات المعطلة ، فانه من المتوقع ان تبدأ الاسعار في الارتفاع حتى ولو لم يكن الاقتصاد قد وصل بعد الى منطقة التشغيل الكامل ، وهذا النوع من التضخم الذى يبدأ في الظهور يطلق عليه كينز التضخم الجزئى Partial or semi inflation ويقع غالبا في اوقات الانتعاش ، وهو ليس تضخما حقيقيا وينشأ نتيجة عدة عوامل هي :

١ - عدم تشابه موارد الانتاج اى وجود عجز في بعض عناصر الانتاج التى لا يمكن استبدالها مما يترتب عليه ارتفاع اسعارها .

٢ - ارتفاع الاجور بصفة عامة نتيجة للزيادة في الطلب على العمل والنقص في البطالة وهو ارتفاع عام وان كان غير مطرد .

٣ - تفاوت مرونة انتاج السلع في الزمن القصير ، فالسلع الصناعية مرنة الانتاج اى يمكن زيادة كميتها بحسب الزيادة في الطلب وبمكها السلع الزراعية التى تميل اسعارها تبعاً لذلك الى الارتفاع الكبير المبكر (١) .

٤ - ظهور مفعول قانون الفلة المتناقصة في المدى القصير . اى زيادة الناتج القومى بنسبة اقل من نسبة الزيادة في عدد العمال . فاذا افترضنا ان معدل الاجر الفردي لا يتغير فستأتى الزيادة في الناتج القومى مصحوبة بارتفاع تكاليف الانتاج .

٥ - تتولد البيول التضخمية كذلك من الاحتكار نتيجة لما تحاول طوائف المنتجين والهيئات الصناعية ومنظمات الكارتل والمشروعات الاحتكارية من زيادة ايراداتها عن طريق رفع الاسعار قبل ان يصل الاقتصاد الى التشغيل الكامل (٢) .

(١) د. فزاد مرسى - المرجع السابق ص ٢٨٢ و ٢٨٣ وفي نفس المعنى د. محمد

يعنى موسى المرجع السابق ص ١٢٥ .

(٢) د. محمد زكى شافعى - المرجع السابق - ص ٤١٢ - ٤١٥ .

وعلى هذا النحو يعتبر التضخم من وجهة نظر انصار النظرية النقدية الحديثة هو زيادة حجم الطلب الكلى عن حجم العرض الحقيقى زيادة محسوسة ومستمرة مما يؤدي الى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوى العام للأسعار ، وبعبارة أخرى تتبلور ماهية التضخم في وجود فائض في الطلب على السلع يفوق القدرة الحالية للإنتاجية . ولا يخفى ان فائض الطلب الذى نمى به هنا لا يتمثل فقط في فائض الطلب في اسواق السلع وانما ايضا في فائض الطلب في اسواق عوامل الإنتاج ، ومجموع فائض في هاتين السوقين هو ما يطلق عليه الفجوة التضخمية (١) .

ونظرا لأهمية موضوع الفجوات التضخمية فلما سنفردها للدراسة والبحث الثالث من الفصل الرابع عند تناول موضوع قياس التضخم في الاقتصاد المصرى .

تفسير للنظرية النقدية الحديثة :

يلاحظ على هذه النظرية ان تحليلها ينطبق بصفة اساسية على اقتصاديات رأسمالية حيث تتميز الاجهزة الانتاجية المعقدة بدرجة من المرونة تسمح بزيادة التشغيل ، ومن الواضح انها اوسع من ان تكون نظرية عن قيمة النقود وانما هي في الواقع نظرية لتجديد مستوى الدخل القومى ومحاولة التحكم في حالة العمل من طريق تطيل العوامل التى تسيطر على الدخل القومى ، وأهم ما في هذه المحاولة انها تربط بين جوانب الحياة الاقتصادية من الاستهلاك الى الاستثمار ومن العمل الى رأس المال ، ويلاحظ ان هذه النظرية بصفة خاصة تعبر مستوى الاسعار بعوامل ترجع الى الدخل وبخاصة الشكل القومى (٢) ، واتما تنقص من أهمية التأثير المباشر لحجم النقود

(١) دوى دوى - طائفة عهد التخطيط القومى رقم ٦٦١ من ٢٢ و ٢٣ .

(٢) راجع في تفصيل ذلك ، د. عزاد مرسى ، النقود والبنوك ، الطبعة الاولى ١٩٨٠ من ٢٨٢ وما بعدها

على مستوى الاسعار وتسبب الى نفقات الإنتاج الحدية مثل هذا التأثير ، كما أن تأثير حجم النقود على الدخل القومي تأثير غير مباشر من طريق سعر الفائدة (١) .

وقد تعرضت النظرية الى انتقادات هامة من جانب الفقه الاقتصادي منها ما ينمته بها بنت هانسن من أن كينز قد اتبع طريقة خاطئة في التحليل مؤداه أن افتراض أن الطلب على السلع يتضمن طلبا على العمل أيضا Demand for commodities is also demand for labour مخالفا بذلك المبدأ الذي جاء به J S Mill بأن الطلب على السلع لا يتضمن طلبا للعمل وهو المبدأ الذي يبنى عليه هانسن تحليله (٢) على النحو الذي سنراه حالا (٣) .

على أنه توجد حالة تلتقي فيها النظرية الحديثة مع النظرية التقليدية بالنسبة لآثار كمية النقود على مستوى الاسعار وهي العدالة التي يصل فيها الاقتصاد الى مرحلة التوظيف الكامل، فإن النظريتين تتفقان في النتيجة بينما يختلفان في السببات ، وبلا حظ في هذا الجدل أن كينز نفسه قد أقر هذا المنطق (٤) .

(١) انظر المرجع السابق ص ٢٨٢ - ٢٨٥ .

(2) Bent Hansen, The theory of inflation, Allen and Unwin, London, 1961, p. 250. and A. J. Hagger, The theory of inflation, Tasmania 1963, p. 4 and J. C. R. Dow Inflation, edited by D. C. Hague, Mac., London 1962, pp. 37 - 43.

(٣) وانظر في نقد النظرية الكينزية د. مصطفى رشدي - التحليل النقدي ١٩٧١

ص ٤٧ و ٤٨ .

(4) R. J. Ball, op. cit., p. 63.

وراجع د. صبحي تادوس فريضة المواقف الحدية للتغير في كمية النقود - معهد الدراسات المصرفية - أبريل ٦٤ ص ٢٥٢ والاستاذ وهيب مسيحة ود. أحمد قلبي عبد الصمد - المرجع السابق ص ١٢٨ ود. محمد يحيى عويس - المرجع السابق ص ١٢٨ .

ومما يكن من أمر فاته من عام ١٩٣٦ فقد احتلت افكار كينز مكانها وانتشرت انتشارا سريعا في الفكر الاقتصادي بالرغم من عدم وضوح فهمها احيانا وسوء تفسيرها احيانا اخرى الى ان توسعت البحوث والدراسات في اعقاب الحرب العالمية الثانية حول نظرية التضخم وجاءت بأفكار مستحدثة في التحليل ، ومع ذلك فان افكار المدرسة الكينزية ما زالت تسيطر على اذهان فريق من الاقتصاديين ومن بينهم عدد وافر من خبراء الامم المتحدة (١) .

(١) انظر د. سمير أمين - المرجع السابق ص ٦ و ٨ .

المبحث الثالث

الاتجاهات المعاصرة في تفسير التضخم

توسعت البحوث والدراسات بعد الحرب العالمية الثانية حول التضخم وتمددت المحاولات التي ساقها الاقتصاديون لتفسير التقلبات التي تحدث في مستوى الاسعار ، نظرا لاهميتها في التأثير على معدل النمو الاقتصادي . وخلال هذه الفترة كان واضحا ، لدى الكثير من الاقتصاديين ان النظرية الكلاسيكية لكمية النقود لم تعد مقبولة لتفسير هذه التقلبات . وازاء التضارب حول تفسير النظرية الكينزية ، فقد كان الجوملانما لظهور اتجاهات جديدة في الفكر الاقتصادي تعنى بتحليل التضخم ، وان كان معظم هذه الاتجاهات تعتبر مزيجا من افكار النظرية الكمية والنظرية الكينزية . من هذه الاتجاهات دراسة Patinkin حول تأثير التغيرات في الارصعة النقدية الحقيقية Real Balance effects والابحاث التي قام بها انصار كينز لادخال التحليل الديناميكي على النظرية النقدية عن طريق استخدام معادلات الفروق Difference equations لتحديد العوامل التي تحدد سرعة تطور واثبات الفجوة التضخمية (١) .

ومن الدراسات المصاصرة ايضا ما يعرف بالنظرية الجديدة لكمية النقود او مدرسة شيكاغو وقد ارادت هذه المدرسة ان تحيي اهمية النقود في السياسة الاقتصادية وعلى راس هذه المدرسة فريدمان (٢) وهو يرى ان الطلب على النقود يتوقف - فضلا عن الاذواق ، والافضليات - على الاعتبارات الاتية :

(١) راجع د. لؤاد مرسى - النقود والبنوك - الطبعة الاولى - ١٩٥٨ ص ٢٨٦ .

(٢) راجع في تفصيل ذلك د. حاتم البيلادي - النظرية النقدية ١٩٧١ - ص

١٨٨ - ٢٠٦ وانظر : The Indian Journal of Economics, No. 182, p. 318.

١ - الدخل أو الثروة باعتباره المنفعة الأساسية في تفسير الطلب على النقود أما المنفعة الأخرى فلم تحظ إلا بأهمية ثانوية ، والدخل في هذا المفهوم هو الدخل الدائم (الدخل الجبري) باعتباره متغيراً مستقلاً طبقاً لكينز) بمعنى أنه يجب ادخال عنصر التوقعات في الدخل المستقبلي .

٢ - الأمان والعوائد من البدائل الأخرى للاحتفاظ بالثروة ، وعلى ذلك فإن الطلب على النقود يتطلب المقارنة بين الصور المختلفة للاحتفاظ بالثروة وهو عند فردمان النقود والسندات والأسهم والأصول المعبية ورأس المال الإنساني .

وبلاحظ أن اثر الارصدة الحقيقية أو الثروة الحقيقية في الطلب على النقود ، على النحو الذي اظهره بجو واكده باتكن ، قد دخل عند فردمان بطريق غير مباشر في فكره عن الدخل الدائم .

فقد كانت معادلة كمبرج تربط بين الطلب على النقود (١) وبين الدخل . وتعتبر أن الكمية المطلوبة من النقود مجرد نسبة من الدخل ،

(١) قدم كينز ثلاثة براهين للاحتفاظ بالنقود هي بامث المعاملات Transaction motive وبامث الاحتياط Precautionary motive وبامث المضاربة Speculative motive (راجع في تفصيل ذلك د. حازم الببلاوي - المرجع السابق ص ١٧٥ ود. مصطفى رشدي المرجع السابق ص ١٥٥ وما بعدها) ، والبامث الأخير في الواقع ، الذي أطلق عليه «تفضيل السيولة» هو الذي يعطي أهمية خاصة للنظرية النقدية وللسياسة النقدية - فالطلب على النقود لبامث المعاملات والاحتياط يتأثر بتغيرات الدخل النقدي فقط ، وفيما هذا ذلك يكاد يكون محكوما بقواعد ميكانيكية لا تتأثر على الأقل في المدة القصيرة ، أما الطلب لبامث المضاربة فإنه يتأثر بالسياسة النقدية وبخاصة سعر الفائدة ويرتبط هذا البامث أكثر ارتباطاً بنظرية الأصول ، وبصفة خاصة بالأصول الاستثمارية .

وعلى اثر ذلك فإن الطلب على النقود لبامث المضاربة وهو يتطلب المقارنة بين الاحتفاظ بالنقود سائلة وبين الاستثمار في الأصول الأخرى يرتبط في نهاية الامر بتغيرات سعر الفائدة أو بمعنى أدق بتغير حالة متنافسة لسعر الفائدة .

على أنه يجبنا في هذا المجال أن نثير أن كينز قد أدخل مع الطلب على النقود لبامث المضاربة أو تفضيل السيولة توجها للاختيار بين النقود والأصول المالية وأوضح أن الصلة بينهما تتم من طريق تغيرات سعر الفائدة طويلة الأجل وقصيرة الأجل ، يمكن أن نقول بين الذين اخفقوا في إقامة نظرية لهذا الطلب لأنهم اقتصروا على تقديم نموذج =

فدور النقود يقتصر على التأثير على المستوى العام للأسعار دون أن يكون لها أي أثر في العلاقات المينية ، فالتوازن في الاقتصاد يتم بناءً على علاقات مينية تنسب إلى الكميات المنتجة والكميات المستخدمة في الإنتاج والأمان النسبية ، وليس للنقود أي أثر على علاقات التوازن ، ذلك أن مستوى الأسعار لا شأن له بهذا التوازن ، غير أن يجوز قد أبرز أن دور النقود يتضمن فكرة ضمنية عن أهمية الرقعة النقدية الحقيقية على سلوك الأفراد في الاحتفاظ بالنقود ، ثم اخذ بالتفكير هذه الفكرة لربط نظرية النقود بنظرية التوازن بصفة عامة (١) .

ويلاحظ أن صياغة هيردمان تقترب من صياغة نظرية كمية النقود وأن كانت هناك عدة فروق بينهما ، على أن ما يهمنا بالدرجة الأولى في هذا المجال هي النتائج المستخلصة من الدراسات التطبيقية لأفكار مدرسة شيكاغو ، وهي ما زالت محل جدل كبير من الكتاب المحدثين وخاصة فيما يتعلق بالتعريفات التي أخذت بها في تحديد المقصود بكمية النقود .

على أن أهم الاتجاهات المعاصرة وأخضعها فيما أضافته للتحليل النقدي : هي المدرسة السويدية الحديثة على يد لوندبرج وليندال

== للاختيار بين النقود والاموال المينية ، ثم اعتبروا أن حجم هذه الأصول مطابقة ومن هنا خرجت الأصول كلية من نظريتهم في الطلب على النقود .

وينبغي أن نشير في هذا المجال أن كثير قد أكد أن هناك حداً معيناً لسم الفائدة لا يمكن أن ينخفض دونه لاعتبارات تتعلق بنفقات البنوك ومنها يصبح الطلب على النقود مرناً مرونة نهائية بالنسبة لسم الفائدة وينتج من ذلك إذا زادت كمية النقود في هذه المسألة فإنها لن تؤثر على سم الفائدة إذ تتطلب كل الزيادة للاحتفاظ بها في شكل أصول سائلة: وهذا ما يطلق عليه تعبير مصيدة السيولة Liquidity trap .



(١) ومن مقتضاهما أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى نقص القيمة الحقيقية للأرصدة الأفراد التي يحتفظون بها ولذلك يرغبون في إعادة التوازن بزيادة قيمة الأرصدة المتوفرة لديهم ويحدث العكس في حالة انخفاض الأسعار واللاحظة الهامة في هذا المجال هو أن الطلب على النقود يتوقف أيضاً على القيمة الحقيقية للأرصدة ومن ثم يربط بالمستوى العام للأسعار .

واهلين وبنه هانسن ، وتنفيذ دراسة المدرسة السويدية الحديثة - وكذلك المدرسة الاسترالية - بأنها تجعل للتوقعات *expectations* اهمية كبرى في التحليل النقدي للتضخم - فهي ترى ان العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على مستوى الدخل فقط ، كما تدّلب النظرية الكينزية . بل هي تتوقف كذلك على خطط الانفاق القومي من جهة وخطط الانتاج القومي من جهة اخرى ، او بمباراة اخرى تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار (١) .

وترى النظرية انه ليس هناك ما يدعو الى الافتراض بأن الاستثمار المخطط يساوى الادخار المحقق الا في حالة التوازن ، لان قرارات الاستثمار يتخذها فريق من الافراد تدفعهم حوافز ورغبات تختلف عن الحوافز والرغبات التي تدفع الافراد للقيام بالادخار ، اما الاستثمار المحقق *ex-post* فهو يساوى بحكم تعريفه الادخار المحقق ، ويؤدي عدم التساوى بين الادخار المخطط والاستثمار المخطط الى تقلب مستوى الاسعار . فاذا زاد الاستثمار المخطط عن الادخار المخطط فان ذلك يعنى ان الطلب اكبر من العرض ، وهو ما يؤدي الى ارتفاع الاسعار ، ويؤدي ارتفاعها الى عدم تحقق بعض خطط الشراء سواء في مجال اسواق السلع او في مجال اسواق عناصر الانتاج ، وبارتفاع الاسعار يحقق المنتجون ارباحا غير متوقعة نتيجة لان خطط الشراء (الطلب) تكون اكبر من خطط الانتاج (العرض) التي قدروا تنفيذها (٢) .

وعلى ذلك فان الاختلاف بين الادخار المخطط (او الاستثمار المخطط) والاستثمار المحقق (او الادخار المحقق) ينعكس اثره في

(١) Bronislaw Oyrzanowski, *Inflation*, edited by D. C. Hague, Macmillan, London 1962, P. 334.

(٢) راجع د. فؤاد مرسى - المرجع السابق ص ٢٨٧-٢٨٩ ود. حمدي زهران ، المراجع السابق ص ٢٨٩ و ٢٩٠ وفي نفس المعنى راجع مذكرة سمير الخطيط المرفقة اليها رقم ٦٦١ ص ٢٧ .

وجود فجوة (فائض طلب أو خطط شراء لم تتحقق) في أسواق السلع
وفجوة (فائض طلب أو خطط شراء لم تتحقق) في أسواق عوامل الإنتاج
وجود دخول غير متوقعة للمنتجين .

اسلوب المدرسة السويدية في التحليل (١) :

ويتلخص اسلوب هذه المدرسة في التحليل - كما يمرر عنها
بنت هانسن - في استخدام السؤال الآتي : ففي الحالة التي يظهر فيها
ضغط التضخم اذا استخلمت سياسة محددة ، فهل ستؤدي الى
تقليل الضغط التضخمى ام لا ؟ ان طريقته في البحث تعتمد على فكرة
بسيطة استقاها من عبارة الاقتصادي J.S. Mill فحواها ان الطلب
على السلع لا يتضمن طلبا على العمل Demand for commodities is not
demand for labour مخالفا بذلك المبدأ الذى جاء به
كينز في نظريته العامة ومنتقدا له بقوله ان كينز قد اتبع طريقة
خاطئة في التحليل مؤداها انه افترض ان الطلب على السلع
يتضمن طلبا على العمل ايضا . وباتباع هذا النمط من التفكير فان
الضغط النقدي التضخمى يواجه اسواق خدمات الانتاج Markets
for factor services كما يواجه ايضا اسواق السلع Markets
for commodities ومن هنا فان النظرية السويدية هي في الواقع نظرية
متعلقة بالحالات التضخمية inflationary situations أى حالات

(١) وقد ادلت هذه المدرسة برأيها في قيمة النقود والدورة الاقتصادية بمناسبة
موجة البطالة التي انتشرت في السويد في اعقاب أزمة الثلاثينات المالية ، وتبع هذه
المدرسة في تحليلها عالمي روبرتسون وكينز ولويد مليا ، فأخذت من روبرتسون تحليله
للدخل وتقسيمه للفترات الى مرحلة ماضية ومرحلة مقبلة ، كما اخذت من كينز عنايته
بالمشروعات المقبلة ، وان كانت تجعل للتوقع أهمية خاصة ، والفرق الاساسي بين نظرية
كينز والنظرية السويدية ، ان هذه الأخيرة تمنى بالتفريق بين التجارب التي تتم في
الماضي والمشروعات المعدة للمستقبل ، أى بين ما تم وتحقق في مدة ماضية وبين ما
يتوقع في مدة مقبلة ، فهي تميز بين تقرير الماضى وتسجيله وبين اعداد المستقبل
وتحقيقه ، وباختصار تفريق المدرسة السويدية بين الماضي المحقق وبين المستقبل
المتوقع ، وذلك بناء على تحليل ويكسل في نظريته لمستوى الاسعار اراجع د. فؤاد
مرسى - النقود والبنوك - الطبعة الاولى ١٩٥٨ ص ١٢٨٦ .

الضغط النقدي التضخمى *monetary pressure of inflation* التى يوجد فيها فائض فى الطلب النقدي *monetary excess demand* فى سوق السلع أو فى سوق عوامل الإنتاج ، أو فى الاثنين معاً (١) .

ويمثل فائض الطلب النقدي فى حالة المنافسة الكاملة ، على النحو الذى عرضناه من قبل (٢) ، الفرق بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة عند سعر معين ، ان فائض الطلب النقدي فى مجموع سوق السلع *composite commodity - market* ينشأ اذا كانت قيم فائض الطلب فى اسواق السلع الفردية موجبة ، كما ينشأ فائض العرض النقدي فى مجموع سوق السلع اذا كانت القيم سالبة، اما اذا كانت النجعة الكلية لفائض الطلب فى اسواق السلع صفراً ، فانه فى هذه الحالة يمكننا القول ان هناك توازنًا نقدياً *monetary equilibrium* فى مجموع سوق السلع . وبفسر الطريقة يمكننا تحديد فائض الطلب فى مجموع سوق عوامل الإنتاج (٣) *Composite factor - market* .

ويمكن تحديد الضغط النقدي التضخمى فى الاقتصاد عن طريق العلاقة الجبرية التالية (٤) : فإذا فرضنا ان (n) ترمز الى اسواق السلع و (i) ترمز الى الفرق بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة بمعنى ان يكون فائض الطلب السلى x_i والسعر السلى p_i ، كما ترمز (m) الى اسواق عوامل الإنتاج بمعنى ان يكون فائض الطلب الإنتاجى (X_j) والسعر الإنتاجى p_j ، وعلى ذلك فان (٥) .

(١) A. J. Hagger, The theory of inflation, op. cit., pp. 2-4.

(٢) انظر ص ٧٠ وراجع Bronisław Oyrzanowski, op. cit., p. 334.

(٣) See : Bent Hansen, The theory of inflation, op. cit., pp. 5/6.

(٤) Cp. cit. p. 7.

(٥) راجع فى الاطلاعات على معادلة هانسن والماترى المخططة للطلب وخرج اجتماعات المدرسة السويدية فى A. J. Hagger, op. cit., p. 9 .

$$\sum_{i=1}^n x_i \cdot p_i + \sum_{j=1}^m x_j \cdot P_j > 0$$

$$\sum_{i=1}^n x_i \cdot p_i \geq 0 \quad \text{بشرط ان يكون}$$

$$\sum_{j=1}^m x_j \cdot P_j \geq 0 \quad \text{وكذلك}$$

وعلى هذا النحو فان الضغط النقدي التضخمى ، ينشأ فى فترة او لحظة معينة ، فى اسواق السلع او اسواق عوامل الانتاج اذا كان هناك فائض طلب نقدي سواء فى مجموع سوق السلع او فى مجموع سوق عوامل الانتاج او فيها معا . طالما انه لم يظهر فائض عرض فيها ، وبديهي ان نشوء فائض الطلب النقدي فى مجموع سوق السلع مثلا لا يمنع من نشوء فائض عرض فى اسواق السلع الفردية (١) .

تقدير المدرسة السويدية :

ان أسلوب هانسن فى تحليل التضخم قد تعرض لنقد بعض الكتاب من بينهم زوادسكى Zawadzki وارشبيلد Archibald وانزوفين Enthoven ، فقد ركز الاول نقده على فكرة الطلب والمشتريات المخططة planned purchases ، وركز الثانى نقده على نقطة اساسية هى العلاقة بين الزيادة فى الوظائف الخالية excess of vacancies بالماعطين unemployed عند معدل الاجسر wage-rate الجارى ، بينما انصب نقد الثالث على التعريف الاساسى للضغط التضخمى inflationary pressure عند هانسن . ولا يتسع المجال لسرد هذه الانتقادات (٢) ، ويكفى ان نشير الى انها قد لقيت ردودا حاسمة تجعلها لا تنتقص من البناء التحليلي للمدرسة السويدية الحديثة .

Bent Hansen, op. cit., pp. 35-59

(١) للنسق راجع :

(٢) راجع تفصيل الانتقادات والرد عليها : A.J. Hagger, op. cit., pp. 25-30

ومهما يكن من أمر فإن هذه المدرسة قد اضافت الى تحليل التضخم دفعة قوية وان كانت تتسم بأنها أكثر تخصصاً في عرض مشكلة التضخم في الاقتصاديات المخططة مركزياً (١) .

من العرض السابق نجد أن تفسير التضخم تناولته آراء بعدد النظريات النقدية ، فالنظرية الكمية ترجعه الى تزايد كمية النقود وتنسب مياغة مدرسة كمبردج للنظرية الكلاسيكية الى التغير في تلك النسبة من الدخل الذي يحتفظ به كاحتياطي نقدي ، وكينيز يعتبره نتيجة لتوظيف كل عوامل الإنتاج ، فإذا ما تحققت حالة التوظيف الكامل فإن كل محاولة لزيادة حجم الاستثمار لا بد أن تحرك الاسعار على الارتفاع ، لان ازدياد الطلب وتوظيف العمل الموجود كما رأينا ، يدفعان الى التنافس على العمال وإلى ارتفاع الاجور بغير زيادة في الإنتاج وعندئذ تصل الجماعة الى حالة تضخم حقيقي ، أما المدرسة السويدية فهي تمزج هذه الظاهرة الى زيادة الاستثمار المخطط عن الادخار المخطط .

وفي الواقع أن دراسة التضخم تعتبر دراسة لكل الاقتصاد لمعرفة ما هو السبب الحقيقي له ، أيكن هذا السبب وراء زيادة وسائل الدفع أو زيادة الدخول أو الاجورام هو يكمن وراء انخفاض الإنتاج أو التغيرات في التجارة الخارجية أو ضعف الثقة في العملة الوطنية أو عجز الميزانية العامة أو في عدم كفاية النظام الضريبي (٢) .

ومن الواضح أن هذه الامور تعتبر أسباباً غير مباشرة للتضخم أو هي ظواهر أو أعراض كالتضخم نفسه ، أما السبب المباشر فهو بدون شك زيادة الإنفاق الكلي (٣)

1) Bronisław Oyrzanowski, Inflation, op. cit., p. 334.

(2) Seymour H. Harris, Inflation and American Economy, McGraw - Hill, New York 1945, p. 1.

(٣) ويعبر عن حجم الإنفاق الكلي خلال فترة معينة بأنه عبارة عن حاصل ضرب كمية النقود المتداولة \times سرعة تداولها .

(على الاستهلاك والاستثمار وسواء كان خاصا أو حكوميا) - أو الرغبة في الانسحاق في حالة التضخم المكبوت (١) - زيادة تفوق الريادة المعرض الحقيقي من السلع والخدمات (٢) ، أو بمعنى آخر زيادة الطلب الفعلى (وهو طلب تقدي) عن المعرض الفعلى (وهو عرض حقيقى) (٣) ، ومن هنا لا يكون التضخم الا نتيجة لاضطراب قوى الانتاج نتيجة لعدم وفاء الانتاج بحاجات المستهلكين المتزايدة أو هو لا يكون الا نتيجة للمعجز الكامن في القوى الانتاجية أو سوء تنظيم هذه القوى مما يترتب عليه عدم تحقيق التوازن بين الاستهلاك والانتاج (٤) و (٥) .

والواقع ان التضخم محتوم كلما هدد تطور الفن الانتاجى خفض الاسعار وتدهور الارباح ، فالشاهدانه منذ اندثار المرحلة الحسرة في النظام الرأسمالى ثم استقرار المرحلة الاحتكارية يميل الانتاج للزيادة الفخمة فيدفع الاسعار نحو النزول ، وهو الوضع الذى ينبغى ان يسود لولا تدخل عوامل اخرى اذ انه نظرا الى ان النقود والاسعار توجهها الهيئات الخاصة من الكارتلات والبنوك الكبرى واتحادات الصناعة فان هذه الهيئات ليس لها من رغبة الا منع الاسعار من النزول أى فرض الاسعار المدارة Administered prices .

(١) الذى يظهر نفسه في شكل طواير أو قوائم انتظار . Thomas Wilson « Inflation, op. cit., p. 14 and see : H. Speight, op. cit., p. 434 »

(٢) المقصود بالحجم الحقيقى للسلع والخدمات التى تم تداولها من خلال النقود ، وعلى ذلك يخرج من نطاق هذا الأسطلاح ما تم استهلاكه مباشرة أو استخدمت المقايضة في تداوله (راجع د. محمد زكى شافعى - المرجع السابق ص ٨٩ حاشية رقم ١٦) .

(٣) راجع د. لؤاد مرسى - النقود والبنوك - الطبعة الاولى سنة ١٩٥٨ ص ٤٠٠ .

(٤) نفس المرجع السابق ص ٤٠٢ و ٤٠٢ .

(٥) ومن المعلوم ان مستوى الاسعار يميل نحو الاستقرار حيث يتناسب التغير في حجم الإنتاج التقدي مع التغير في الحجم الحقيقى للسلع والخدمات المعروضة . . .

وبذلك أصبح النظام النقدي أكثر مرونة فأصبح خلق النقود في أيدي البنوك والشركات الكبرى ذات الصلة في رفع الأسعار ولذلك يتعرض مستوى الأسعار للتقلب على نحو حيف وبصفة دورية ويمكن أن يتحقق ارتفاع مبدئي في مستوى الأسعار حتى يستتبع ما يبرز هذا الارتفاع ألا تلبث المضاربة أن تولى كلها عملية على تقليل عرض السلع وزيادة عرض النقود ، وإلى الضاربة يضاف عامل هام هو زيادة أرباح المنتجين وتمويلهم على استخدامها فيما لا يخفض مستوى الأسعار .

النظام الرأسمالي (١) يتسم بعدة مظاهر تعمل على تحقيق التضخم بل وتغذيه ، من هذه المظاهر :

(١) وإذا كان هذا الوضع في النظام الرأسمالي حيث يكون الانفلاق غير مقطوع ، فكل يكون من المستطاع تجنب التضخم إذا خلقت الدولة قرارات الأساق ؟

هذا قد لا يتوقع أحد ظهور التضخم في الاقتصاديات الاشتراكية ، نظرا إلى أن كلا من التيار النقدي والتيار العلمي يحدد مركزيا ويكون وفقا لهذا المنطق من الممكن تجنب سقوط فائض الطلب على العرض ، حيث يملك جهاز التخطيط المركزي من الوسائل المالية والنقدية الحكمة ما يجعله مبطرا سيطرة تامة على كل من النفقات النقدية والتدفقات الحقيقية وبالتالي بفرض المخطط تحقيق التوازن الاقتصادي بتحقيق التوازن النقدي .

ومن جهة أخرى فإنه نظرا إلى أن الأسعار والأجور تعدد بواسطة السلطات المركزية ، فإن هذه الاقتصاديات لن تتعرض لمشاكل ما يسمى بـ **Wage-price Spiral** ومن ثم فقد يعتقد البعض أن الدول ذات الاقتصاد المخطط يكون بمنأى عن التعرض لمظاهرة التضخم .

ولكن الواقع يدحض هذا الاعتقاد ، إذ أن التجربة أثبتت أن دول الاقتصاديات الاشتراكية قد عانت من التضخم في فترات مختلفة ، فالاقتصاديات هذه الدول وإن كانت متخلفة إلا أنها ما زالت اقتصاديات نقدية ، بل وتوجد في هذه الدول نجوة تضخمية بكاد تكون دائمة ، ومن المؤكد أن الاقتصاديات الاشتراكية تتخضع من مشاكل تضخمية مميزة على الرغم مما ذكرناه من أن مبادئ التخطيط ذاتها تشجع إمكان حدوث عدم التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي ، كما تشجع إمكان عدم وجود توازن نقدي وإن كان يلاحظ أن الرقم القياسي الرسمي للأسعار بتلك الاقتصاديات قد يخفى الفئوت التضخمية .

ويظهر التضخم في هذه الاقتصاديات مثلا عندما يتم التوسع في الإنفاق الاستثماري في غير محله ونتيجة لذلك فإن هؤلاء الذين ينتجون معدات وأسلحة سيبيعون دخولا كبيرة ، وهذه الدخول الكبيرة ستخلق فائضا من الطلب على سلع الاستهلاك ، وإذا انفلتت إجراءات معينة لمصادرة الدخول الزائدة عن طريق لمرضى الغراب ، فإن هذه الغراب ستكون ميتا كبرسا . ولكن هل يطبق هذا العلاج دائما وبدرجة كافية ؟

١ - قرارات المشروعات والمنتهجين ومحاولة تحقيق أقصى ربح ممكن من طريق تحميل المستهلكين نفقات الاستثمارات الجديدة والرغبة في العائد السريع وبحيث لا يترتب على الزيادة في النفقات أى نقص في الأرباح وبالتالي ارتفاع الأسعار .

نتت ان التجربة قد اثبتت ان هذا العلاج لم يطبق بدعة في الديمقراطيات الشعبية في دول شرق أوروبا فقد عانت هذه الديمقراطيات من ارتفاع كبير في الأسعار منذ سنة ١٩٤٥ خصوصاً في فترات الاستثمارات الكبيرة لاعادة التعمير ، علاوة على أن الحكومات قد لا تكون رافقة دائماً في منع التضخم لانخلاء وسيلة غير مرئية - بخلاف الضرائب العالية - لكبح الانفاق الخاص ، ومن ثم يكون مفضلاً من الناحية السياسية .

ويكشف الضغوط التضخمية عن نفسها في الاقتصادات المخططة في شكل الاختناقات shortages في السلع والطوابير queues والنقنين rationing وكذلك في الاختلافات بين حركات الأسعار المختلفة التي يتم بها التداول في الأسواق السوداء black - markets حيث تتجاوز فيها الأسعار المحددة لها رسمياً . أن مثل هذه الضغوط في بعض الدول ذات الاقتصاد المخطط كبرغوسلافيا ، جعلت الحكومة تسنيد اللجوء الى ما يسمى بتثبيت الأسعار Price Fixing

ومن جهة أخرى قد يثور تساؤل آخر ، لماذا يظهر التضخم في الدول الاشتراكية ما دامت السلع التي تنتج توزع على المستهلكين بواسطة الأسعار ؟ وبمعنى آخر لماذا لا يكون الطلب والعرض على السلع متعادلين عند السعر المحدد ما دامت لدينا وسيلة للتوزيع بين العرض والطلب وهي الأسعار بمعنى انه اذا زاد الطلب بدأ لأول وهلة أنه يجب اتخاذ قرار برفع الأسعار لتحقيق التوازن المنشود .

في الواقع ان المخطط للموارد بين الاستخدامات الرئيسية في المجتمعات الاشتراكية لا يتأثر كلية بسلوك المستهلكين ومن هنا تنشأ الفجوات التضخمية او الانكماشية نتيجة لاسباب عدة تختلف باختلاف نوع التضخم ، ول هذا الجبال يعرض الكتاب هذه الاسباب بالنسبة لكل نوع على حدة ، فيفترق بين التضخم الارصدة النقدية وتضخم النقود المعرفية .

وينشأ تضخم الارصدة النقدية لسدة اسباب اهمها :

١ - الزيادة في الطلب المتوقع Ex-ante demand لسلع الاستهلاك نتيجة لارتفاع دخول الأفراد غير المخططة .

٢ - الزيادة في سرعة تداول النقود نتيجة لتوقع نفس في سلع معينة او توقع ارتفاع الأسعار .

٣ - التضخم في عرض السلع والخدمات وذلك نتيجة لزيادة الصادرات او تقصير الإنتاج .

اما تضخم النقود المعرفية فينشأ لسدة اسباب اهمها :

١ - الضباب Waste الذي يحدث في المواد الأولية والسلع نصف المصنوعة والمستخدمة في العمليات الإنتاجية .

٢ - طول فترة الإنتاج أى الزيادة في الإنفاق دون أن يصاحب ذلك زيادة في الانتاج .

٢ - سوء التنظيم والإدارة وتفضيل المشروعات تصويفى ذلك
عن طريق العوامل الخارجية ، وهى الأسعار بدلا من معالجة هيكلا
المشروعات وتنظيم الإدارة الاقتصادية .

٣ - تحقيق التفاهم بين شكل المشروعات الحديثة من احتكارات
أو شبه احتكارات وتعدد الأسعار بطريقة تحكمية تحقق لها امتصاص
كافة ادخارات طبقات المستهلكين وكل الزيادات التى يحصل عليها
العمال (١) .

٢ - عدم التوقيت السليم بين فرض وتعميم ضريبة رنم الامتصاص
Turnover tax التى تدفعها المشروعات للدولة ، واستخدام حصيلة هذه الضريبة
للاقلال قبل أن تتمكن هذه المشروعات من الانتاج ، أو على الأقل قبل عرض هذا
الانتاج لى السوق (للتفق راجع ده عهد التكرم بركات المرجع السابق Wilson, op.
cit., pp. 1, 8, 116, 118-121 and Bronislaw, op. cit., pp. 332-341
and Emile James, op. cit., pp. 8, 9) وللمرة الاسس الرئيسية للنظام الاشتراكى ،
انظر ده عادل حشيش ، التعريف بالنظام الاشتراكى ، ٧١ من ٦٢ وما بعدها .

(١) انظر ده مصطفى رشدى ، التطليل النقدى ١٩٧١ من ٤٨ .

المبحث الرابع

الاصول المالية ودور المؤسسات المالية الوسيطة (١)

(تحليل جيرلى وشو وعلاقته بالتضخم)

من الكتابات الحديثة التي ظهرت لفهم ظاهرة النقود ، ربطها بفكرة الأصول المالية Financial assets ذلك أن النقود تثير نظرية الأصول بصفة عامة ، نظر الى انها لا تطلب فقط باعتبارها وسيطا للمبادلات (٢) Medium of exchange وانما ايضا باعتبارها أصلا من الأصول التي تحفظ فيها الثروة أى مخزنا للقيمة (٣) Store of value ، وهذه الوظيفة تربط النقود بالأصول المادية من ناحية وبالأصول المالية من ناحية أخرى .

وقد ظهر هذا الاتجاه في التقرير الشهير الذي وضع في إنجلترا عن الأوضاع النقدية في الخمسينات والمعروف بتقرير Radcliffe Committes ، ويرى واضعو هذا التقرير ان السياسة النقدية لا ينبغي ان تقتصر على النقود باعتبارها وسيطا في المبادلات وانما يجب ان تنبثق الى مجال آخر أوسع وهو «الأصول السائلة» (٤) .

(١) اعتمدت في كتابة هذا الجزء على المراجع الآتية : د. حازم الببلاوي ، النظرية النقدية ، ١٦٧١ الفصل الثاني ، د. مصطفى رشدي ، النظرية النقدية ١٩٧٢ ص ٢٢٧ وما بعدها ، و John G. Gurley and Edward S. Shaw, Money in a theory of finance, The Brookings Institution, Washington 1960. and see also : André Chalméau, Mécanismes et politique Monétaires, Presses universitaires de France, Paris 1968, chapitre 5.

(٢) هناك اتجاه يرى، بأن أهم خصوصية للنقود تكمن في اعتبارها وسيطا في المبادلات وقد ساد هذا الاتجاه لدى أصحاب النظرية التقليدية ولدى بعض الاقتصاديين المعتمدين باحياء الفلسفة أهمية النقود ولدى مقعنتهم فريد مان ، بينما يذهب الاتجاه الآخر الى ان أهم خصوصية للنقود يتجلى في كونها مخزنا للقيم ، وبناء على ذلك يقوم السياسة النقدية على أساس الاهتمام بالأصول المالية التي تعتبر الى حد كبير بديلا عن النقود.

(٣) انظر د. زكريا نصر ، أسلوب من اساليب التحليل النقدي ، تحليل ميزانية النظام المصرفي ، معهد الدراسات المصرفية، مايو ١٩٦٠ ص ١ و ٢ .

(٤) والمقصود بالتضخم هو التضخم على تحويل الأموال الى نقود ويكون التضخم

لهذه الأصول الساقة تمنح بديلا من النقود الى حد بعيد ، ومجموع هذه الأصول تتدخل في قرارات الأفراد عن الاتفاق والاستثمار ، وعلى ذلك فان «السيولة المعلقة» في الاقتصاد وليست «السيولة النقدية» يجب أن تكون محض الاعتبار في السياسة النقدية .

وفي هذا الاتجاه ظهرت أفكار جديدة للكاتبين جيرلي وشو ، إذ يريان أن النظرية النقدية صحت كبا حقيقيا اذا درست في اطار الأصول المالية ، ذلك ان قولوات لاتفاق بالنسبة للوحدات الاقتصادية لا تتوقف فقط على ما يحوزونه من قوة شرائية ، وانما تتوقف ايضا على تصورها لامكانيات الحصول على مختلف الاشكال الممثلة لهذه القوة الشرائية او كما يقرر Newlyn في فكرته عن الجهد المالي Financial strength تلك القوة الشرائية التي يعتبرها الافراد والمشروعات أنها تحت تصرفهم سواء كانوا حائزين لها أو في امكانهم اقتراضها ، وهي فكرة متسمة تمرر عن المعنى العام للسيولة .

ولكن ما هي انواع هذه الأصول المالية ، وكيف تتمثل في الاقتصاد ؟ وما هي المؤسسات التي تعمل على تجميعها وتلك التي تعنى بتوظيفها ؟ وهل تعتبر هذه الأصول ، حقيقة بديلا من النقود ؟

سنحاول الاجابة على هذه النقاط في المجالة التالية لنلقى الضوء على الأصول المالية باعتبارها يمكن أن تؤثر تأثيرا هاما على السياسة النقدية ليتضح لنا مدى علاقتها بالتضخم .

اذا نظرنا الى الوحدات الاقتصادية (أفرادا كانوا أو مشروعات) فانه يمكن التمييز بين الوحدات الكاسبة للدخل والوحدات المنفقة له . فالأفراد يكسبون دخلا مقابل تقديم خدمات عناصر الإنتاج (مثل العمل ورأس المال) الى المشروعات ، وتحصل المشروعات على دخل من بيع الناتج في السوق نتيجة شراء خدمات عناصر الإنتاج واستخدامها في العملية الإنتاجية ، وفي الوقت نفسه يقوم الأفراد بالاتفاق للحصول على السلع التي تنتجها المشروعات، كما يقوم الأخيرة بالاتفاق للحصول على خدمات عناصر الإنتاج (1) .

نحو الاتفاق الى شراء بعض من الإنتاج لزيادة الى رأس المال الثابت .

والتكاليف الجارية في هذه العملية ، قد تلحق بمصاريف إضافية
باعتبارها دخل وانظر المروحات الاقتصادية ، لذلك يمكن التمييز في
تصنيف وحدات نقل في الموارد (الأفراد عادة) فيما تحمل الأخرى
بغير في الموارد (المشروعات عادة) .

ويكون اسم المروحات لذلك طرق التمويل ، فقد لجأ إلى
موردية الدائبة المنتهدة من أصولها من طريق التمويل الذاتي (1)
Self-financing ، باعتباره أهم صورة من صور التمويل الداخلي ،
ولكن لهذا المورد قد لا يصف هذه المروحات ، وهنا نجد وظيفة
الوصول المالية ، حيث لجأ المشروعات إلى الطريق الثاني وهو الاقتراض
البسيط من الوحدات ذات الفائض عن طريق إصدار «السندات
الأولية» أو المباشرة (2) . Primary securities .

إلا أن التطور الاقتصادي قد لزمه دائما تطور مالي ، حيث
ظهرت المؤسسات المالية الوسيطة Financial Intermediaries وتحمصر
مهمتها في تحويل الفائض من الوحدات ذات الفائض في الموارد
Surplus units إلى الوحدات ذات العجز في الموارد Deficit units
عن طريق تجميع الادخارات وإصدار سندات ممثلة لهذه
الادخارات تسمى «السندات غير مباشرة» Indirect securities (3)

(1) بالاعتماد على الموارد الدائبة المتاحة للوحدات الاقتصادية سواء صقلت
بالاحتياطيات أو الأرباح المتراكمة . ويتم التمويل بتجميع الموارد الادخارية الدائبة
واستخدامها في تمويل الاستثمار أي بإحلال أصل محل الأصل الآخر دون تغيير رأس
المال ، أما يرتب على هذه العملية تغيير «التركيب التقني ليعمل رأس المال» من
طريق الاستبدال ، أي إحلال الآلات الحديثة محل الآلات المستعملة ، أو الصيانة أي
اتفاق مخصص لتحسين الخدمة أو التوسع ، بإضافة آلات ومباني جديدة .. الخ ، وكل
ذلك يؤدي إلى رفع الطاقة الانتاجية للمشروع ولا يخفى أن هذا النوع من
التمويل يحقق التماثل المطلق بين الادخار والاستثمار ، ومعلوم أن التحويل الكلاسيكي
يفترض التماثل المطلق بين الادخار والاستثمار في حين أن التحليل الكينزي
يفترض أن وعاء الاستثمار ، هو ذلك الجزء من الادخار غير المكتنز .

(2) أي الأصول التي تصورها الوحدات ذات العجز في الموارد وتقدمها للوحدات
ذات الفائض في الموارد مثل السندات والإسهم .

(3) أي الأصول التي لا تعمل عليها الوحدات ذات العجز من الوحدات ذات
الفائض مباشرة ، وإنما الأصول التي تقوم بتجميعها المؤسسات المالية الوسيطة بغيره

وتعمل هذه السندات مجمل السندات الأولية في الحفظ المالية
للمقرضين ، وهكذا تحول مواجهة البائدة بين المقرضين والمقرضين
الى مواجهة غير مباشرة من طريق المؤسسات المالية الوسيطة .

وعلى هذا النحو ، فإن مفهوم المؤسسات المالية الوسيطة يتجاوز
فئتي المفهوم التقليدي للمؤسسات المصرفية ، والمؤسسات المصرفية
تتميز في مجال الديون ، وتتميز هذه الديون بأنها تقبل في العملات
كوسيلة للفداء ومخزون للقيم ، وهكذا ينشأ طلب لديون هذه
المؤسسات . ومن هنا نستطيع أن نرى ان البنوك التجارية والبنك
المركزي لا تعدو ان تكون من قبل الوسيط في الاصول المالية . فهي
بمجرد صولا مائه نهما طلب والسوف مقابل ما تحصل عليه من
سور في شكل سهم وسندات وورق تجاري وما الى ذلك من
مصادر الامداد

ولكن المؤسسات المصرفية لم تعد المؤسسات الوحيدة القادرة على
تلبية خدمة الادخارات واصدار هذه الاصول المالية ، وانما توجد
مؤسسات اخرى تصدر مثل هذه الاصول بفارق واحد هو ان الاصول
الاولى تعتبر نقودا بينما لا تعتبر الاصول الثانية كذلك ، وانه وان
كانت هذه الاصول تقوم بوظيفة اختزان القيم الا انها لا تقوم
بالوساطة في المبادلات ، ومع ذلك فان احتفاظ الافراد بالاصول المالية
التي تصدرها المؤسسات الثانية يمكن ان تؤثر على الطلب على
النقد من خلال كونها مخزنا للقيمة .

== تقديمها الى الوحدات ذات العجز وذلك من طريق جميع الادخار من الوحدات ذات
الفائز مقابل اصول مالية تصدوها لم تقوم بالتراسخ الى الوحدات ذات العجز ،
وتتركز اهم اسباب قيام هذه الصورة من الاصول غير المباشرة في مواجا الانتاج الكبير
ذلك ان تخمس المؤسسات المالية الوسيطة يمكنها من الحصول على موارد بأقل نفقة
ممكنة لم توزيعها بكفاءة اكبر على المشروعات ويلاحظ ان تعدد وتنوع الاصول المالية في
الاقتصاد يعتبر امرا لازما لنموه ، لا ان تطور السوق المالي امر حيوي لزيادة الميل
للاختر واستخدامه الاستخدام المناسب ، كما ان تنوع الاصول من شأنه توزيع المخاطر
بالنسبة لكل من المالك والمقرض على حد سواء .

ومن هنا استطاعت المؤسسات المالية الوسيطة (مسي المصطفى) أن تقوم ، في الدول المتقدمة بالدور الرئيسى فى عملية التمويل ، ومن أنشطة هذه المؤسسات ، شركات الاستثمار وشركات التأمين وصناديق الادخار والبنوك المتخصصة . وبمضى تعدد المؤسسات المالية المصدرة وتنوعها تعدد موازى فى الأصول المالية المصدرة ~~والصحيح~~ كل منها بخصائص ذاتية وبتدرجات متفاوتة من السيولة .

الوظيفة الأساسية للوسطاء الماليين فى الوقت الحاضر من السامح لراغبى الإقراض بالاحتفاظ بطريقة غير مباشرة بالسندات الأولية ، وإنما فى صورة أكثر جاذبية وبمائد منتظم وبمعد من أخطار الاستثمار . وبمعنى آخر تحقق الفصل بين التوظيف النقدي والاستثمار الحقيقى . ومن هنا يستطيع الوسطاء الماليون ، من خلال هذه الوظيفة ، أن يحققوا الخلق المضاعف للقوة الشرائية ، مثله فى مجموعة من الأصول المالية التى يمكن أن تعتبر بديلا عن النقود ، ومن ثم فإن زيادة هذه الأصول من شأنه الاندلال من الطلب على النقود وامتصاص السيولة النقدية .

وعلى هذا الأساس ، فإن تحليل جبرى وشو تكمن أهميته فى تحديده للدور الذى يمكن أن تقوم به المؤسسات المالية الوسيطة ، وخاصة غير المصرفية ، فى التمويل فى ثلاث نتائج أساسية :

(١) أن المؤسسات المالية الوسيطة تمارس تأثيرا عاما على مصادر الإدخار فى مرحلة التجميع، وعلى توزيعه فى مرحلة التوظيف ، وفى هذا المجال فإن القطاع المصرفى هو الذى يحدد القيمة الاسمية لعرض النقود فى حين أن القطاع غير المصرفى هو الذى يحدد القيمة الحقيقية .

(٢) أن المؤسسات المالية الوسيطة ، تستطيع أن تضاعف القوة الشرائية ، ولا جدال فى ذلك بالنسبة للمؤسسات المصرفية حيث تعتمد فى ذلك على خصائص الائتمان (١) ، أما المؤسسات غير المصرفية

(١) حجم الائتمان = Δ و (الوديعة الاسمية) = x ك (الرميد الاحتياطى) .

وعلى ذلك فإن الخلق الفكري عن النشاط الاستثماري الحقيقي يعتبر
لاحقا ex-post باعتباره وليد الزيادة في الإنتاج .

على أن الملاحظة الهامة في هذا المجال تتلخص في أنه توجد بالسوق
المالية علاقات وثيقة بين زيادة الاستثمار والدخل وبين خلق
الائتمان ، إذ أن نسبة كبيرة من الدخل الموزعة تذهب في شكل
إيداعات جارية في القطاع المصرفي ، وإذا وجد سيولته قد ارتفعت ،
توسع في خلق الائتمان ، فكان هناك ارتباط بين مضاعفة القوة الشرائية
بواسطة القطاع غير المصرفي ومضاعفة النقود بواسطة القطاع المصرفي .

(٣) أن المؤسسات المالية الوسيطة تمارس تأثيرا فعالا على
السيولة العامة للاقتصاد نتيجة تنوع الأصول السائلة التي تصدرها،
ذلك أن تعدد الوسطاء ، كما ذكرنا ، يؤدي إلى تعدد الأصول السائلة
وتفاوتها ، وبالطبع فإن المؤسسات المصرفية تعتبر مصادرهما ذات
سيولة مرتفعة . أما المؤسسات غير المصرفية فتتمتع أصولها المالية
بسيولة أقل .

إلا أنه يجب أن يلاحظ أن لتحليل النقدي ، في مجال دراسة
السيولة العامة للاقتصاد يجب أن يأخذ في حسابه ليس فقط تعدد
أشكال الأصول النقدية والمالية أو تمتعها بدرجات متفاوتة من
السيولة ، وإنما يجب أن يراعى أيضا نقطة أساسية وهي دراسة
العلاقات بين المصادر النقدية والإدخارية لمحاولة تفهم تيار الإنفاق
الكلي وإمكانية التحول من الأصول المالية إلى الأصول النقدية والعكس
وتأثير ذلك على الاقتصاد ، فلا يخفى أن التحول من أصول ذات
سيولة أقل (أوراق مالية) إلى سيولة مرتفعة (نقود) قد يترتب
عليه آثار تضخمية ، والعكس قد يقلل من هذه الآثار . ومن هنا لا
يمكننا أن نعتبر المصادر الإدخارية والمالية بديلا كاملا للنقود فالنقود
تمثل السيولة الفعلية في حين أن الأصول المالية تعبر عن إمكانية
التحول والتغير لهذه السيولة ، ذلك أن كل أصل لا يمكن أن يكون له
نفس الوظائف والآثار على النشاط الاقتصادي ، والواقع أن العلاقة
بين النقود والأصول المالية علاقة تكاملية . فهناك ارتباط بينهما
بمحيط لا يمكن اعتبار كل منهما مستقلا عن الآخر .

وفي هذا المجال قد يشهد **المستثمر** الأول بصلق باللائحة التي
تترتب على طرق التمويل الثلاثة السابقة من حيث زيادة
كمية النقود ، والنشأى بصلق بما يمكن أن نشأه من علاقة ذلك
بالتحليل التفضي .

أما أثر طرق التمويل على زيادة كمية النقود ، فنحن نعلم أن
التحول المستمر للقوة الشرائية من الوحدات ذات العائز في الموارد
الى الوحدات ذات العجز في الموارد لتحويل النشاط الاستثماري يتم في
ثلاث قنوات اشترنا اليها من قبل وهي التمويل الذاتي والتمويل
المباشر والتمويل غير المباشر ، وفيما يختص **بالتحويل الذاتي** فإنه لا
يترب عليه زيادة القوة الشرائية لانه لا يؤدي الى زيادة كمية النقود
او وسائل الدفع . فحجم الرصيد النقدي يبقى ثابتا ، وغاية الامر أن
ينحول جزء من الأصول النقدية الموجودة بالفعل الى أصول طبيعية
مستندة . واذا حدث وزادت وسائل الدفع فتكون زيادة قليلة
ناشئة عن زيادة سرعة التداول بسبب استخدام الادخار النقدي في
عطيات البيع والشراء للحصول على السلع والخدمات اللازمة
لتمويل النشاط الاستثماري .

ومن جهة أخرى لا يغنى **التحويل المباشر** الى زيادة القوة
الشرائية أيضا لانه يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرضين (الوحدات
ذات الفائز) والمستثمرين (الوحدات ذات العجز) ، ودون تدخل أى
وسيط مالى مصرفي كان او غير مصرفي (١) ، عن طريق بعض الأدوات
المالية كالسندات مثلا . وبذلك لا يترب على التمويل المباشر زيادة
كمية النقود ، فحجم الرصيد النقدي يبقى ثابتا ، وكل ما في الامر
تحول القوة الشرائية من الوحدات الفائزة الى الوحدات الماجة .

(١) سواء تعلق الاقتراض بهدف الاستثمار للاسراء او الشروط الخاصة
والعلمة او الحكومة ، وعلى ذلك يخرج من هذا النطاق القروض التي تصدرها الحكومة
بهدف امتصاص القوة الشرائية والحد من تور التضخم ، باعتبار أن هذه القروض لم
تخصص للاستثمار .

اما التمويل غير المباشر الذى يتم عن طريق المؤسسات المالية الوسيطة المصرفية وغير المصرفية فانه يؤدي الى زيادة القوة الشرائية وزيادة كمية النقود في الاقتصاد نتيجة لمضاعف الائتمان والمضاعف الاستثمار ، كما أوضحنا ويتم بالنسبة للقطاع المصرفي مسبقا بينما يتم بالنسبة للقطاع غير المصرفي لاحقا (١) .

ويمكن ان نستخلص من العرض السابق انه يقدم لنا تحليلا نقديا يتصل بالتضخم من خلال عدة اعتبارات يتركز اهمها في ان هناك ثلاث طرق للتمويل (الدائى والمباشر وغير المباشر) وانه لا يترتب على التمويل الدائى والمباشر زيادة تذكر في كمية النقود بينما يؤدي التمويل غير المباشر الى زيادة القوة الشرائية وزيادة كمية النقود في الاقتصاد .

فالؤسسات المالية الوسيطة تكون قادرة على مضاعفة القوة الشرائية عن طريق مضاعف الائتمان (بالنسبة للمؤسسات المصرفية) وعن طريق مضاعف الاستثمار (بالنسبة للمؤسسات غير المصرفية) . فقد رأينا كيف ان المؤسسات الاخيرة يمكنها مضاعفة القوة الشرائية التي تمنحها للمشروعات اعتمادا على ما لديها من رصيد نقدي موجود بالفعل ، وبذلك تكون الزيادة في وسائل الدفع الناشئة عن مضاعف الائتمان التي ترتبط بالنشاط النقدي ، وهو قد لايرامى النشاط الانتاجي الحقيقي باعتباره خلقا مسبقا بعكس الحالة الاولى التي يكون فيها الخلق لاحقا لكونه وليد الزيادة في الانتاج . ومن هذه الزاوية فان التمويل عن طريق المؤسسات غير المصرفية يفضل التمويل عن طريق المؤسسات المصرفية ، باعتباره يحقق ثبات

(١) لم يحاول التوفيق بين متطلبات مصادر الادخار ومصادر التمويل للاعتبارات المتعلقة بظهور السيولة . .

الإسعار المعلقة (النقدية) ومن ثم فإنه لا يفضى بصفة علمية إلى الاتجاهات التضخمية .

ومن جهة أخرى ، فقد مرفئان سيولة المؤسسات المصرفية تكون مرتفعة بينما تتم المؤسسات غير المصرفية بتمدد السيولة وتفاوتها بالإضافة إلى التحول المستمر من الأصول المالية إلى الأصول النقدية . ولا يخفى ما يترتب على ذلك من آثار نقدية . فيلاحظ مثلا أن التحول من أصول ذات سيولة أقل (أوراق مالية) إلى أصول ذات سيولة عالية (نقد) قد يترتب عليه آثار تضخمية .

وإذا طبقنا ما تقدم على الاقتصاد المصري كنموذج تجريب للدول المتخلفة للوقوف على طبيعة العلاقات بين المؤسسات المصرفية وغير المصرفية وعما إذا كانت العلاقات بين المصادر النقدية والإدخارية - من خلال السيولة العامة - تساهم بدور ما في حل مشكلة التمويل في الاقتصاد المصري يتضح لنا أن المؤسسات المالية الوسيطة تنقسم إلى ثلاث مجموعات هي :

المجموعة الأولى : تتكون من البنك المركزي والبنوك التجارية (القطاع المصرفي) وهذا القطاع يكاد يسيطر سيطرة تكاد تكون تامة ليس فقط على المصادر النقدية (النقد القانوني ونقدود الودائع) وإنما أيضا على المصادر الإدخارية (الودائع الإدخارية والودائع لأجل وغيرها من السندات الإدخارية) .

المجموعة الثانية : وتتكون من الهيئة العامة للائتمان الزراعي والتعاوني والبنك العقاري (والبنك الصناعي الذي ادمج مؤخرا في بنك الإسكندرية) وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالقطاع المصرفي .

المجموعة الثالثة : تتكون من قطاع جميع الإدخار المتمثلة في عمليات صناديق توفير البريد وشركات التأمين والهيئة العامة

التأجيلات والهيمنة على الضمانات وهي لا تربط بملاقات وثيقة مع
البنك المصرفي ، وهي تقوم ، ولا سيما الوعاين الآخرين ، بدور
أساسي في تجميع الإدخار على النحو الذي سنراه تفصيلا عند تناول
الموقف الإدخاري في الاقتصاد المصرفي .

وبدراسة نموذج تجريبي للملاقات بين القطاع المصرفي والقطاع
التخصصي مثلا نتضح لنا الحقائق الآتية :

١ - أن أغلب موارد القطاع التخصصي تأتي من طريق القطاع
المصرفي في شكل قروض مباشرة أو نتيجة شراء سندات القطاع
التخصصي ، كما أنه من الملاحظ أن القروض المباشرة تمثل غالبية
موارد هذا .

فإذا كان وضع الوسيط المالي في دائرة التمويل طبقا للتحليل
النظري السابق يكون وفقا لما يلي :

إبداعات أفراد ————— وسيط مالي متخصص ————— استعداد
استثماري

فإنه يتحول في الواقع المصرفي إلى :

إبداعات أفراد ————— بنك تجاري ————— وسيط مالي
متخصص ————— استغلال استثماري .

٢ - يلاحظ بصفة عامة نقص فرص التوظيف الاستثماري مع
الموارد المتاحة ، ذلك أن الموارد النقدية المتاحة للقطاع التخصصي
تزيد عن الائتمان الممنوح من جانبها فنرى التحويل الاستثماري أي
سيولة هذا القطاع تزيد عن فرص هذا التمويل وهو ما يظهره الجدول
التالي :

مراحل تجميع الموارد النقدية وتوظيفها بالنسبة للقطاع الخاص

بالليون جنيهه)	مرحلة التوظيف (الائتمان المقدم للمشروعات)	المجموع	مرحلة التجميع البنك المرکزی	البنك التجارية	السنوات
١٩٨٨	١٢٤٨٨	٤٣٢٤	٨١٢٤	١٩٦٤	
٩٠٠٦	١٢٣٢٦	٥٨٢٦	٦٥٠٠	٦٥	
٩٨٠٠	٩٧٢٢	٤٨٨٨	٤٨٢٤	٦٦	
١٠٠٠٤	١٢٢٨٨	٦٥٨٨	٥٧٠٠	٦٧	
١١٢٢٣	١٢٣٥٥	٨٩٠٠	٢٤٢٥	٦٨	
١١٥٢٤	١٢٠٢٦	١١١٢١	٩٠٠	٦٩	
١٢١٢٧	١٢٩٠٠	١٢٣٠٠	٦٠٠	٧٠	

(المصدر : د. مصطفى رشدي المرجع السابق ص ٢٥٢)

ويظهر الجدول بجلء الحقيقة السابقة التى تتعلق بزيادة الموارد النقدية عن الائتمان المنوح ، ولا يخفى انه قد يتسرب على ذلك ، نتيجة غير مأمونة هى تحول الموارد الادخارية الى القطاع السلى مما يؤدى الى ارتفاع أسعارها .

ولكن بقيت مسألة هامة : هل يستطيع القطاع الخاص فى الاقتصاد المصرى مضاعفة وسائل الدفع من خلال زيادة النشاط الاستثمارى الحقيقى على النحو الذى اشار اليه التحليل النظرى السابق ؟

يلاحظ أولا ان فرص التوظيف الاستثمارى للقطاع الخاص ضئيلة وذلك نظرا لكفائته المحدودة كما يلاحظ ثانيا ان الاختيار الوظيفى للاستثمارات يكون فى صف الاستثمارات قصيرة الاجل والاستهلاكية دون الاستثمارات طويلة الاجل والانتاجية . ومن هنا نستطيع ان نقرر ان المؤسسات المتخصصة فى الاقتصاد المصرى بصفة عامة ، على عكس ما جاء فى التحليل النظرى ، لا تستطيع ، فى ظروف

التوظيف المستطرد المالية أن معاصم من القوة الشرائية ~~تتجه~~
 التصحيح ما لم يبرهن على هذه المؤسسات تعديلات هيكلية في
 القيام بهذه الوظيفة ، وهو أمر سهل أن يتم ، حتى يمكننا أن نرى
 دورا هاما في التنمية الاقتصادية في المجتمع المصري (١) .

الرويدة والتكاليف المالية (٢) :

تلك الحسابات القومية في كثير من الدول كأمريكا على وجه
 العمليات الاقتصادية المتعلقة بالانتاج والاستهلاك والاستثمار والإدخار
 دون التعرض للعمليات المالية التي تربط بين الوحدات ذات المصالح
 والوحدات ذات المجرى ، إلى أن ظهرت محاولات بدأت سنة ١٩٣٤
 لهذا النقص ، وهي استخدام جداول التيارات المالية وطورت
 على يد بعض الكتاب وفي مقدمتهم Copeland .

وتهتم التيارات النقدية والمالية بالدفوعات والتحصلات دون
 التركيز على الناتج ، فهي وسيلة لإطار محاسبي يهدف إلى إعطاء
 صورة متكاملة من العمليات في الاقتصاد ، وعلى ذلك فإن نطاق
 العمليات التي تناولها هذه الحسابات أوسع بكثير من التي ترد عادة في
 الحسابات القومية .

وتجدر الإشارة إلى أن الجداول المذكورة تستخدم التيارات
 أو التدفقات Flows دون الأرصدة Stocks والتيار هو كمية يمكن
 قياسها فقط من خلال فترة زمنية أما الرصيد فهو كمية تقاس في
 خلال نقطة معينة من الزمن ، فمعلوم أن الظواهر النقدية والمالية

(١) وفي هذا المجال ، لا يفوتنا الإشارة إلى أنه لا يجب إغفال نقطة هامة ، تتركز في
 وجوب مراعاة مبدأ الأصول المالية في الاقتصاد المصري ولتتبعها بدرجات متفاوتة
 من السيولة ، الأمر الذي يؤدي إلى تشجيع الإدخار وزيادة في صورة أصول مالية تعتبر
 بديلا عن النقود . وبذلك يمكن لمخصص السيولة النقدية وتخفيف الضغط
 التخفيف على النحو الذي سيأتي تفصيله عند استعراض الوقف الإدخاري في الاقتصاد
 المصري في القسم الثالث من هذه الدراسة .

(٢) راجع في هذا الصدد د. حازم البيللاوي ، المرجع السابق ص ١٥١ ود.
 مصطفى رشدي المرجع السابق ص ٢٨٦ وما بعدها .

مثلها في ذلك مثل معظم الظواهر الاقتصادية وهي ظواهر مركبة يكون لها أكثر من بعد أو نطاق ، وغالبا ما يكون لها بعدين ، الأول يتعلق بالحجم أو النطاق المادي (الارصدة) والثاني يتعلق بامتدادها عبر الزمن (التيارات) .

ولكن يلاحظ ان التيارات لا تولد من فراغ ، ففي لحظة زمنية معينة يوجد رصد ، د ، ب ، لحظة زمنية تالية يوجد رصد ، وبين اللحظتين الزمنيتين يوجد التيار .

وتبدو أهمية دراسة الأنشطة الاقتصادية من خلال التيارات ، في أنها تسمح لنا بمعرفة هذه الأنشطة من خلال التغيرات التي تحدث في فترة زمنية (وغالبا ما تكون هذه الفترة بالنسبة للتيارات النقدية والمالية مفدرة بزنة) بمستوى الاتفاق (تيار) وليست كمية النقود (رصيد) هو الذي يحدد درجة النشاط النقدي والمالي وتأثيره على النشاط الحقيقي في الاقتصاد القومي (١) .

ودراسة جداول التدفقات المالية (٢) . يمكن ان تفيد الاقتصاديات المنخلفة في تنظيم علاقاتها النقدية ، والمالية باعتبار ان هذه الأدوات يمكن الركسوز اليها كلما اسعفت البيانات الى ذلك (٣) .

١١. من المعلوم ان الطلب على النقود ينشأ عن مشاكل صعبة وملافت معقدة في العلاقات بين التيارات والارصدة لسرعة تداول النقود انها تنشر الى عدد مرات تداولها بالنسبة لوحدة النقود خلال فترة معينة وهي بذلك أقرب الى التيارات ، ولكن الطلب على النقود هو طلب الاحتفاظ اولو للحظة) بكمية من الارصدة السائلة وهو بذلك في أقرب الى الارصدة ولكن التطور الحديث في نظرية الطلب على النقود ينظر اليها كجزء من نظرية رأس المال اى الثروة والاسول بصفة عامة.

(٢) من أهم الأنشطة للتدفقات المالية ، النظام المصرفي ويمكن الرجوع اليه في :

- 1 — Morris A. Copeland, A study of money flows in U.S A. 1955.
- 2 — James C. Van Horne, Function and analysis of capital market rates, Prentice Hall, New Jersey 1970, pp. 15 - 33.
- 3 — Paul M. Horvitz, Monetary Policy and the financial system, Prentice-Hall, New Jersey 1969, p. 55.

(٣) كنا نود ان نعرض لتطبيق جداول التدفقات المالية كأسلوب للتخطيط في الاقتصاد المبرر لير أنه لا يوجد ما يضمننا لتحقيق هذا الغرض .

الفصل الثالث

التضخم في الاقتصاديات المتخلفة

يتعرض معظم الدول المتخلفة في الوقت الحاضر الى موجات تضخمية محسوسة ، لاعتبارات يتصل اهمها بالهيكل الاقتصادى لهذه الدول وما يحتويه من عوامل مختلفة للضغط التضخمى تجعل اقتصادياتها اشد تعرضا له منها في الدول المتقدمة . فالاعتاد ، ان ما يتعرض له البلاد المتخلفة من تقلبات في الاسعار ، في غمار التنمية الاقتصادية ، اما بنمط في ارتفاع مستمر في المستوى العام للاسعار حتى ولو لم يعتمد في تمويلها على مصادر تضخمية (١) .

وحتى حثنا الوقوف على معدلات التضخم التي تتعرض لها الاقتصاديات المتخلفة دعنا نطلع على الاحصائية التالية (٢) التي تقدمها دراسات الامم المتحدة عن معدلات الزيادة السنوية في الاوراق القياسية للاسعار في مجموعة من البلاد المتخلفة خلال المدة من ٦٠ الى ١٩٦٨ :

(١) راجع د. محمد زكي صافى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الثانى ،

١٩٧٠ من ٨٨ .

(٢) ومع مراعاة التحفظ في استخدام الاحصاءات في الدول المتخلفة بصفة عامة لعدم تميزها عن الحقيقة بدقة تامة ، الا انه يمكن اعتبارها مؤشرات عامة ، وهذا ما سنعبر اليه صراحة اخرى بتفصيل أكثر فيما بعد فراجع الملاحقات على الارقام N. U. Etude sur l'economie mondiale (المعاصرة لاسعار الجبلة والتجارة في (mondiale, 1969 - 1970, New York 1971, pp. 118, 119) .

**جولة الوحدة النقدية في الدول المصدرة النقدية لأسعار التجارة
الجملة في مجموعة من الدول المتخلفة في السنة من ١٩٦٨**

البلد	التجارة	الجملة	البلد	التجارة	الجملة
الأرجنتين	٢٤٢	٤١٢	المغرب	٢٢	٢٢
بوليفيا	٦٢	-	سريالونكا	٢٥	-
البرازيل	٥٠٦	٧٨	الموالم	٢٦	-
شيلي	٢٥٢	٢٥٤	السودان	٢٢	١٥
كولومبيا	١١٩	١١٢	تشاد	٢٦	-
الفلبين	٢٠	٢٥	تونس	٢٥	٢٢
سرو	١٠٦	-	تنزانيا	٢١	٢٨
المكسيك	٢٤	١٩	المراق	١١	٢٠
اورجواي	٢٧٤	-	الهند	٧٢	٦٤
باراجواي	٢٩	-	ايران	١٥	١١
الجزائر	٢١	٢٥	اندونيسيا	١٨٥٧	-
الكامرون	٤١	-	اسرائيل	٤٩	٢٦
زائري	٢٦٦	-	لاوس	٢٦١	-
ليبيريا	٢٧	-	الباكستان	٢٤	٢٢
ايبويا	٥١	-	الصين (تاوان)	٢١	٢٢
جابون	٢٥	٤٨	الفلبين	٥١	٤٨
غانا	٨٢	٧٢	كوريا	١٢٧	١٢٥
موريتانيا	٤٥	-	اليمن	٢٢	-
ليبيا	٥٤	-	فيتنام	١٢٧	٩٥
نصر	٢٦	٢٠	سوريا	٢٨	٢٥

«Source : Op. cit., pp. 119, 120»

وتوضح لنا هذه الاحصائية ان ارقام أسعار التجارة قد سجلت ارتفاعا محسوسا في معظم الدول المتخلفة ووصلت الى معدلات بالغة الارتفاع في بعض الدول مثل الأرجنتين والبرازيل وشيلي وارجواي

وزائري وانغونيسيا ، وعموما فقد سارت لرقام اسعار البجطة ، في البلاد التي تعدها : ارقام اسعار التجزئة في الارتفاع ، وان كانت قد زادت بمعدل اقل من معدل زيادة ارقام التجزئة ، ونفصح استجابات هذه الارقام عن تعرض الدول المتخلفة ، بصفة عامة ، الى موجات تضخمية معسومة خلال الستينات .

ولكن ، ما هي العوامل التي تساعد على ظهور التضخم في الاقتصادات المتخلفة ؟ وما هي طبيعته ؟

ان منطق دراسة التضخم في الدول المتخلفة والعوامل التي تؤدي اليه تقتضي منا دراسة لطيفية اقتصاديات هذه الدول القوي على مظاهرها ومدى تأثيرها في التسواحي الاقتصادية المختلفة ، وبمنا في هذا المجال العوامل التي تساعد على خلق التضخم اى تلك التي تكون مصادر لضغط التضخم لان هذه الدول ، وكما اشرنا من قبل تعرض عامة اثناء عملية التنمية الى ضغوط تضخمية ، تتخط صورة الارتفاع المتواصل في الاسعار ، حتى ولو لم تعتمد في تمويلها على مصادر تضخمية ، وذلك بسبب احتواء اقتصاديات هذه الدول على عوامل تضخمية بطبيعتها (١) .

وعلى ذلك فانا نرى ان تقسم الدراسة في هذا الفصل الى مبحثين :

الاول يشمل خصائص الاقتصادات المتخلفة .

والثاني يخص مبحث الطبيعة البنائية لقوى التضخمية في الاقتصادات المتخلفة .

ولكن قبل ان نتطرق الى عرض المبحثين السابقين نود الاشارة الى القصور بالذات للتخلفة فهناك عدة معايير لتحريف البلاد المتخلفة ، ويعتبر التحريف الشائع افضلها ، ومؤداه ان هذه البلاد تتميز بانخفاض مستوى الدخل الحقيقي فيها انخفاضاً كبيراً بالقياس الى

(١) د. محمد زكي عيسى - التنمية الاقتصادية - الكتاب الثاني ص ١٠٥ .

الدول المتقدمة . وفي مجال قياس درجة التخلف فإن أفضل المقياس
قصور (١١) ، هو مقياس مستوى الدخل الفردي الحقة (١٢) .

فإذا كان هذا المستوى منخفضا فإن الدولة تعتبر متخلفة .
ويذهب هيجنز الى اتخاذ ريع مستوى الدخل الفردي في الولايات
المتحدة أيضا للتفرقة بين البلاد المتخلفة والمتقدمة ، ومعنى هذا أنه
إذا قل دخل الفرد في الدولة عن ٥٠٠ دولار سنويا فإنها تعتبر
متخلفة (١٣) ، بينما يذهب ستيفن انك الى تحديد هذا القدر بثلاثمائة
دولارا (١٤) .

ويرجع السبب الأساسي في التخلف (١٥) الى أن الموارد في هذه
الاقتصادات صورها الراهة . وعلى النحو الذي تفاعلت فيه كما
وكيف . لا تكفي للوصول بالدولة الى مستوى متقدم من التنمية
المادية ، فالظلم الأساسي للتخلف هو عدم كفاية الموارد المستخدمة في

• (1) See: R. G. Kulkarni, Deficit Financing. Asia publishing house, New York 1966 p. 71.

(٢) انظر الانتقادات الموجة الى هذا الميار تفصيلا في
Economics of the developing countries, Edited by S r Roy Harrod, London 1968, p. 12.

ود. علي لطفي - التنمية الاقتصادية ١٩٧١ ص ٦ - ٩ .

(٣) تقدير الدخل لسنة ٥٤ ، انظر د. شافعي ، العلاقات الاقتصادية الدولية
للبلاد المتخلفة - عمر المصاهرة العدد ٢٠٨ - أبريل ١٩٦٢ ص ٢٥ ولنفس المؤلف ،
التنمية الاقتصادية ، الكتاب الاول ص ٢٠ .

(4) Stephen Enke, Economic for development, 1964, p. 17.

(٥) كما يمكن استمرار التخلف ، في أن القوى الطبيعية التي تعبر عنها القوانين
الاقتصادية لا تؤدي في ظل النظم القائمة في الجماعة الى الخروج بها من حلقة الفقر ،
فاعامل الأساسي للخروج من هذه الحلقة هو زيادة العنصر النادر وهو رأس المال ،
وتكوين رأس المال يقتضي ادخارا سابقا .. وفقر المجتمع يجعل مقدوره على الادخار
محدودة ، ومقدوره على تكوين رأس المال غير كافية ، أي أن حالة الفقر تؤدي الى
استمرار الفقر ، تلك هي حلقة الفقر المفرقة - vicious circle of poverty
التي تنفي احتمال التقدم التلقائي للدول المتخلفة بل وتؤدي في نظر البعض الى بركام
الفقر وتزايد ، اراجع د. عبد المنعم الطنطاوي ، دور المشروعات العامة في حركة
التنمية الاقتصادية - عمر المصاهرة العدد ٢٠٨ - أبريل ١٩٦٢ ص ٦ - وثلاثين د.
حين مصر ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية - ص ١١٦ .

الانتاج ، الامر الذي يؤدي الي انخفاض مستوى الدخل القومي الحقيقي ، والغالب ان يكون اكثر العناصر ندرة في البلاد المتخلفة هو عنصر راس المال .

وتتسم هذه الدول باعتماد اقتصادها على الزراعة وانتاج المواد الاولية بصفة اساسية وارتفاع الميل للاستهلاك والاستيراد ووجود ضياعات كثيرة في اقتصادها القومي مثل البطالة الممتعة والاستثمارات غير المنتجة وارتفاع معدل النمو السكاني وندرة الكفاية الفنية والتنظيمية واعتماد اقتصادها على العالم الخارجي بدرجة كبيرة (١) .

ولتحقيق التنمية الاقتصادية (٢) السريعة في هذه الدول (٣) فان الامر يتطلب تخطيطا واعيا طموحا يقوم على تقدير دقيق للامكانيات المادية والبشرية المتاحة لهذه الاقتصاديات .

(١) ويعد فريق من الكتاب في بيان خصائص التخلف الاقتصادي الى ابراز الطبيعة الدائرية للعلاقات التي تشجر بين هذه الخصائص ، بما ينضج منه كيف تقع البلاد المتخلفة لرغبة للعديد من الطبقات المرفقة وعلى نسبة هذه الطبقات الطقة المرفقة للفقير .

(٢) يجب ان يراعى ان المقصود بالنمو الاقتصادي هو مجرد الارتفاع بالدخل الفردي الحقيقي دون ان يصاحب ذلك اية نظريات بنيانية ، اما التنمية فهي الريادة المستمرة المطردة السريعة في الدخل الفردي الحقيقي والتي تتميز بتغيرات بنيانية تتبقي من دفعة قوية وذلك على اساس استراتيجية ملانة ،راجع في تفصيل ذلك مجلة التنمية العامة والاحياء - الجبال المركزي للتنمية العدد ٥٢ - ابريل ٦٧ ص ٥٥ وما بعدها .

(٣) وتكون هذه الدول نحو ثلاثة ارباع الجنس البشري ويدخل في عداد المناطق المتخلفة الجزء الاكبر من آسيا وأفريقيا وبلدان الشرق الاذن والاطوسط وجنوب شرق اوربا ومنطقة البحر الكاريبي ومعظم امريكا الوسطى والجنوبية (راجع Stephen Eke, op. cit., p. 17.

وسائل التنمية ، الجزء الاول مترجم عن توماس س. بوكاتان وهارولد س. اليس ١٩٥٨ ص ١٩ .

المبحث الاول

خصائص الاقتصاديات المتخلفة

تتميز الاقتصاديات المتخلفة بوجود خصائص مدة تؤدي الى حدوث الضغوط التضخمية فيها ، بل ان هذه الخصائص قد تجعلها اشد من الدول المتقدمة تعرضا لهذه الضغوط ، وان كانت القوى التضخمية فيها تتشابه الى حد كبير (١) ، (٢) ولكن ما هي هذه الخصائص وكيف تؤدي الى تلك الضغوط ؟

سركز اهم خصائص الاقتصاديات المتخلفة التي تؤدي الى الضغوط التضخمية فيما يلي :

١ - التقلبات في اسعار المواد الأولية

من المعروف ان معظم اقتصاديات الدول المتخلفة تعتمد على الانتاج الزراعي او النجمي ويسودها انتاج المواد الأولية اذ تكون نحو ٩٠٪ من صادراتها ويذهب نحو ثلاثة ارباع هذه المواد الى الدول الصناعية المتقدمة (٣) ، وتتميز التجارة الخارجية للدول المتخلفة باعتماد الصادرات بصفة جوهرية على سلعة اولية واحدة او على عدد محدود من السلع الأولية التي تنتج اساسا للتصدير .

(١) Bent Hansen, Inflation problems in small countries, Cairo 60.

(٢) غير ان التضخم في الدول المتخلفة يكون شديدا، بحيث كانت الزيادة في الاسعار في الدول الغربية في السبعينات ما بين ١٠.٥٠٪ متويا كانت الزيادة في الاسعار للخدمات في البرازيل مثلا ما بين ٤٠ - ٦٠٪ متويا .

« See : Kindleberger, Economic development, 2nd, edition, McGraw-Hill book, Tokyo 1965, p. 229 » .

(٣) د. محمد زكي شامي ، مقال التجارة الدولية للبلاد المنتجة للمواد الأولية - مصر الماصرة - العدد ٢١٨ أكتوبر ١٩٦٤ ص ٢٥ - ٢٧ ود. ولدت المحجوب السياسة المالية في البلاد المتخلفة - الرسالة رقم ٢٨ من رسائل لجنة التخطيط القومي ص . . .

وفيما يلي امثلة من قارات العالم المتخلفة الثلاث من عام ١٩٥٨ (١).

البلد	سلعة التصدير الأساسية	النسبة المئوية للصادرات من سلعة التصدير الأساسية الى جملة الصادرات	النسبة المئوية للصادرات الى الناتج القومي
العراق	البنترول	٩٢	٥٥
فنزويلا	"	٩١	٤٤
كوبا	السكر	٧٧	٣٥
بورما	الارز	٧٤	٢١
مصر	القطن	٧٠	١٤
غانا	الكاكاو	٦٦	٢٢
سريلانكا	الشاي	٦٦	٢٢
الباكستان	الحبوب	٥٨	٧
روديسيا	المعادن	٥٧	٣٥
نيبالاند	"	٥٦	٢٠
اكوادور	الموز	٤٠	٢٠
سوريا	القطن		

ولما كانت المواد الأولية الزراعية او المنجمية تسم بانخفاض في مرونة العرض ومرونة الطلب في الاجل القصير . فان ذلك يجعلها عرضة لتقلبات عنيفة في الاسعار نتيجة تغيرات ظروف العرض والطلب . فالطلب على المواد الأولية يتوقف على الاحوال الاقتصادية في البلاد الصناعية والدورات الاقتصادية التي تمر بها . مما يترتب عليه تقلبات في صادرات الدول المتخلفة التي تتأثر كذلك بالتغيرات التي تطرأ على السياسات التي تتبعها الدول الصناعية في مجال الاستيراد، والى جانب ذلك فان الطلب على المواد الأولية يتعرض لعدة عوامل غير موائمة منها ازدياد منافسة البدائل الصناعية لها والاتجاه الى التقليل من استعمال المواد الخام ، هذا من ناحية الطلب .

(١) راجع د. محمد زكي شالمى - التنمية الاقتصادية - الكتاب الاول - ص ٢٤ وتلخيصه. عبد النعمان اليه دور السياسة المالية في البلاد النامية والبلاد المتقدمة ١٩٦٥ ص ٢٧ .

أما من ناحية العرض فمن المعروف ان الإنتاج الزاى يتعرض لتغيرات كثيرة نتيجة لسوء الأحوال الجسوية أو الأصابة بالآفات أو الفيضانات وغير ذلك من الكوارث الطبيعية وكذلك طول الفترة التى يتطلبها نمو الإنتاج ، ومن نتيجة ذلك حدوث الاختلال بين المرض والطلب وبالتالي عدم استقرار اسواق المواد الأولية وتعرض حصيلة الصادرات لتقلبات كثيرة .

ومن هنا فان المشاكل التى نجابه البلاد المنتجة للمواد الأولية فى التجارة الدولية تتمثل فى ناحيتين أساسيتين :

الأولى - تتعلق بالمدى القصير وتعنى بها ما تتم به الاسواق العالمية للمواد الأولية من عدم استقرار (١) .

والثانية - تفرض نفسها فى المدى الطويل وتتمثل فى ذلك الانحياز الطويل المدى لتراخى الزيادة فى حجم الصادرات للبلاد المنتجة للمواد الأولية (٢) فضلاً عن انجاه معدل التبادل الدولى للتحرك فى غير صالحها (٣) .

وتؤدى التقلبات فى أسعار المواد الأولية فى الدول المنتجة الى تعريض الاقتصاد القومى الى موجات من عدم الاستقرار النقدى ، وبمباراة أخرى فان هذه الدول تكون ذات حساسية عالية للتضخم بسبب اعتماد اقتصادها على حصيلة الصادرات فهى تتعرض

(١) تدل بعض التقديرات على ان تقلبات أسعار المواد الأولية كانت تناسل ١٤ مرة سنوياً فى المتوسط خلال السنوات ١٩٠١ - ١٩٥٠ كما بلغت تقلبات كمية الصادرات فى المتوسط بنسبة تتراوح بين ١٨ - ١٩٪ (انظر د. محمد زكى شامى ، المرجع السابق ، ص ٢٧ حاشية ١١٥) .

(٢) ومع أن المشكلة تعتبر فى أساسها ذات طابع قصير الاجل إلا أنها تفاقمت بسبب عوامل طويلة الاجل تتمثل فى الاتجاهات النزولية فى الأسعار وقصور معدل نمو الصادرات وعدم نسب التبادل التجارى للبلاد المصدرة للمواد الأولية لراجع المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى - المجلد الثالث - العدد الاول ١٩٦٢ ص ١١ .

(٣) د. محمد زكى شامى - مشاكل التجارة الدولية للبلاد المنتجة للمواد الأولية - معر الماصرة - العدد ٢١٨ فى أكتوبر سنة ١٩٦٤ ص ٢٦ .

التضخم في حالة زيادة أسعار المنتجات الأولية كما قد تعرض ،
لإضافات من الضغوط التضخمية في حالة انخفاض أسعار هذه المنتجات
أيضا (١) .

فالذا ارتفعت أسعار الصادرات من المواد الأولية في الأسواق
الدولية ، فان ذلك يؤدي الى زيادة حدة التضخم في البلد المتخلف من النقد
الاجنبي وبالتالي زيادة دخول المستفيدين في انتاج وتصدير المواد
الأولية ، مما يترتب عليه حركة توسعية في الاقتصاد القومي وتوجه
الأسعار نحو الارتفاع . . . ذلك ان المجتمع المتخلف بعفة عامة لا يقوم
بالادخار ، فالطبقة المحدودة الدخل لا يكون في مقدورها الادخار والطبقة
المتوسطة توجه كل انفاقها الى الاستهلاك المظهري او البذخي او الاستثمار
في الخارج بعكس الحال في المجتمع المتقدم حيث تؤدي زيادة الدخل
الناجمة عن الرواج التدريجي الى زيادة الادخار والاستثمار وبالتالي
تأمين الانتاج والادخار الاسعار المحلية (٢) .

ومن الضروري ان نوضح هنا ان التضخم الذي يظهر عقب
التحسن في أسعار الصادرات يرجع الى عدة أسباب أهمها عدم مرونة
الجهاز الانتاجي ذلك ان الزيادة التي تحدث في جانب الطلب على
المنتجات المحلية لن تنجم في احداث زيادة مناظرة في جانب عرض هذه
المنتجات ، نظرا لمحدودية الطاقات الانتاجية من ناحية وصعوبة
زيادتها في الاجل القصير من ناحية اخرى ، ويؤدي هذا بالتالي الى
اتجاه أسعار هذه المنتجات نحو الارتفاع .

(1) Emilé Jamer, Inflation, edited by D.C. Hague, op. cit., p. 6.

ويجدر الإشارة الى ان الأستاذ هابرل يذكر بمصداق نقدية لنظرية الميل الانحاسي
لمعدل التبادل في غير صالح الدول المنتجة للمواد الأولية ، وان التضخم الذي يجعله
البعض نتيجة حتمية للتقلب في معدل التبادل ، ذلك التضخم الوارد من الخارج
حينما في الرخاء والتابع من الداخل حينما في الكساد هو في الحقيقة نتيجة
لساسة نقدية ومالية خاطئة لا نتيجة لمجرد التحول في أسعار المبادلات الدولية .
راجع د. زكريا أحمد نصر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ١٩٦٦ ص ١٢٧ .

(2) Emilé Jamer, op. cit , p. 7.

اما اذا انخفضت اسعار صادرات المواد الأولية ، فان ذلك يضيف الى الضغوط التضخمية في الداخل ضغوطا اخرى ويجعل هذه الاقتصاديات في موقف حرج .

وفضلا عن ذلك فان انخفاض اسعار الصادرات قد ينجم عنه عدة صعوبات تؤدي الى تعزيز الضغوط التضخمية اهمها (١) جمود الاجور حيث يكون من الصعب تخفيض الاجور بعد ارتفاعها ، كما قد يترتب على تدهور اسعار الصادرات احداث عجز في الميزانية وذلك لنقص حيلة الضرائب المفروضة على قطاع الصادرات ونقص حيلة الضريبة المفروضة على دخول المصدرين للمواد الأولية ، وتجاه الصعوبات التي تحيط بضغط الاتفاق الحكومي تجد الحكومة ان حجم الاتفاق الجارى اكبر من حجم الإيراد الجارى وتضطر الى زيادة الاسعار او الاقتراض من الجهاز المصرفي لسد العجز في ميزانيتها . وهذا بالطبع يؤدي الى حدة الضغط التضخمي.

ومن ناحية اخرى فانه عندما تتعرض اسعار الصادرات الى التدهور . يكون من شأن ذلك ان يعرض الدولة الى عجز في حصيلتها مما يترتب عليه عدم امكانها مواجهة صعوبات ميزان المدفوعات ، ذلك انه اذا لم يكن لدى الدولة احتياطي متراكم من الذهب او من العملات الاجنبية فانها قد تلجأ الى وضع قيود وتنظيمات على الاستيراد الامر الذي يؤدي الى منع تسرب القوة الشرائية الفائضة الى العالم الخارجى ، او بمعنى آخر يؤدي الى توجيه هذه القوة الشرائية الى الاسواق المحلية مما يدفع الاسعار الى الارتفاع (٢) ، كما قد تلجأ الدولة الى تخفيض قيمة عملتها الوطنية للوصول الى تخفيض اسعار السلع الوطنية المصدرة فيزداد الطلب عليها وتنتعش حركة الصادرات مما يزيد من حصيلتها من النقد الاجنبى - غير ان هذا الامر يتوقف على توافر شروط معينة تتعلق بتوافر مرونات معينة

(١) راجع مذكرة سيد التخطيط رقم ٦٦١ من ٧١ وانظر G. Maynard, op. cit., p. 48.

(٢) ما يضيف الى القوى التضخمية في الداخل - راجع د. عجمية ود. فريضة - المشاكل الاقتصادية الصاعدة ١٩٦٦ من ١٢٥ ومن ١٢٦ .

الاقتصاد، ومن ثم فإن البلد المتخلف الذى يحاول تهادى التضخم من طريق تخفيض العملة قد يواجه صعوبات كبيرة في علاقاته مع العالم الخارجى ، وهو اجراء ، على النحو الذى يوضحه كثير من الكتاب ، غير مأمون المواقف (١) .

نخلص مما تقدم الى نتيجة عامة هي ان تخصص الدول المتخلفة في انتاج المواد الاولية يعرضها لموجات تضخمية شديدة نتيجة للتقلبات الكبيرة التى تتعرض لها اسعار هذه المواد في الاسواق الدولية (٢) ، ففي حالة ارتفاع اثمان الصادرات ، فان الزيادة في الدخول الناتجة من ذلك لا توجه الى زيادة الادخار ، كما يحدث في الدول المتقدمة ، بل توجه الى زيادة الاستهلاك (٣) ، بمعنى انها تنعكس في زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية ، في الوقت الذى لا يستطيع العرض تلبية ، ومن هنا ترتفع الاسعار المحلية . وفي حالة انخفاض اثمان الصادرات ، فان ذلك قد يضيف الى الفسوط التضخمية ضفوطا اخرى ، ولا يخفى ان تعرض الدول المتخلفة الى التضخم نتيجة للتقلبات في اسعار المسواد الاولية يحد من قدرتها على تكوين مدخرات كافية لتحويل استثماراتها ، ومن هنا فان الكتاب ينصحون هذه الدول بوجوب تقليل اعتمادها على انتاج المواد الاولية واجراء تغيير جلدوى في هيكل الانتاج وتنويعه مع تدمير القطاع الصناعى (٤) ليتسنى تحريرها من حالة التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة .

(1) Thomas Wilson, op. cit , pp. 107 - 110 .

(2) See : Fund policies and procedures in relation to the compensatory Financing of commodity Fluctuations, I. M. F. « Staff papers » Vol. 8 No. 1, Nov. ١0, p. 1 .

(٣) تطبيقا للحقيقة المعروفة من انه في البلاد المتخلفة يزيد الميل للاستهلاك ويقل الميل للادخار . ويجدر الإشارة في هذا المجال الى ان بعض الدول المتخلفة بدأت ، في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، في اتخاذ اجراءات لتحدد من الارتفاع في دخول المنتجين منها ، استخدام اسعار مختلفة للمرف الخارجى او فرض رسوم تصدير . وانشاء هيئات للتسويق بهدف الى احتجاز جزء من دخول المنتجين للمسواد الاولية في فترات ارتفاع الاسعار واسفلتها اليهم في فترات انخفاضها (راجع د. فؤاد حاسم عوض ، التجارة الخارجية والدخل القومى ، ١٩٦١ ص ١٢٨٥) .

(4) Geoffrey Maynard, op. cit., pp 40 / 50 .

ولا يغنى بطل كيف يتكلم الأكابر التي تطلبها هذه التقلبات
الواسعة في حيلة الصانع من المنتجات الأولية على الأوضاع
الاقتصادية الداخلية أو على دولاب التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية ،
ذلك ان تخطيط برامج التنمية يزداد تعقيدا بعدم الاطمئنان الى استمرار
تدفق واردات السلع الانتاجية ، وقد يتمز استكمال ما تتضمنه من
برامج استثمارية بسبب تطورات غير مواتية في الاسواق الخارجية
للمواد الأولية .

ومن هنا فان مشكلات تقلب اسعار المواد الأولية للدول المتخلفة
ظلت موضع اهتمام منذ بعيد ، وكثيرا ما حاولت البلاد المنتجة
للمواد الأولية ان تنسج الاستقرار في دخولها وفي حيلة صادراتها ،
وذلك بمقد اتفاقات دولية لتنظيم تسويق هذه المواد التي تفتقر الى
عنصر المرونة في العرض (١) والطلب . وقد قدمت في نطاق الأمم
المتحدة عدة اقتراحات بشأن التمويل التوعضي لتقلبات اسعار
المواد الأولية أو التأمين عليها وذلك بغية التغلب على الصعوبات الطارئة
التي تتعرض لها المدفوعات الخارجية نتيجة لتقلب اسعار المواد
الاولية وبالتالي متحصلات الدول المصدرة لها من النقد الاجنبي الذي
تستخدمه في تمويل وارداتها من الآلات اللازمة لتنفيذ برامج تنميتها:

(١) وسأى بعض الكتاب انه اذا كان اختلاف مرونة العرض بين المنتجات الزراعية
والصناعية يفسر لنا الهبوط النسبي في اسعار الاولى فانه لا يغنى نفسرا مقبولا
للهبوط النسبي في اثمان المواد الخام التي تنتجها بعض الدول المتخلفة كالنحاس في
زايري والقصدير في ماليزيا فانه لا يمكن القول ان عرض هذه المنتجات قليل المرونة
كما هو الحال بالنسبة للمنتجات الزراعية بل الواقع ان العكس هو الصحيح وذلك لان
نسبة النفقات الثنية الى النفقات الكلية في الصناعات الاستخراجية تكون عادة مرتفعة
ولكن في الحقيقة ان هناك اعتبارا آخر يجعل اسعار المواد الخام لا تزيد بنفس نسبة
اسعار السلع الصناعية ، هو ان الشركات الكبرى الاحتكارية التي تسيطر على انتاج
هذه الخامات تعمل على الخراق الاسواق بهذه المواد حتى تجعل اسعارها في هبوط
نسبي بالقياس للمنتجات الصناعية وأصبح لزاما على الدول المتخلفة ان تحصل على
الحفاظ على مقدراتها ، وان الحل الذي ليس له من بديل هو اشرافها الكامل على
استغلال ثرواتها الطبيعية ورسم سياستها الانتاجية بما يتفق مع مصالح اقتصادها
الوطني راجع د. محمد مظلوم حمدي - النقود وأعمال البنوك والتجارة الدولية -

ص ١١٤ - ١١٦

فضلا من استيراد حاجتها من السلع الاستهلاكية الضرورية التي يتمثل مقابلتها بانتاجها المحلي ، وتستهدف هذه المقترحات معالجة أو إزالة الأثر الثقيل في حيلة الصادرات بالتمويل التعويضي أو المحافظة على حصد أدنى لحصيلة الصادرات أو معالجة الآثار الترتيبية على تقلبات الأسعار أو تغيير نسب التبادل الدولي .

ويلاحظ من جهة أخرى أن التمويل التعويضي الذي يطبقه صندوق النقد الدولي منذ سنة ١٩٦٢ (١) هو إجراء قصير الأجل يمكن في خطر التقلبات الواسعة التي تطرأ على الأسواق العالمية للمنتجات الأولية ، لا يتطرق إلى علاج المشاكل طويلة الأجل المتحلة في تثبيت أسعار المواد الأولية وتحقيق الاستقرار في أسواقها وعدم التراخي في حيلة الصادرات من المواد الأولية فما زالت تسهيلات هذا النوع من التمويل التعويضي محدودة لا يستطيع معه الصندوق وحده تلبية كل احتياجات البلاد المتجة للمواد الأولية في ميدان التمويل التعويضي (٢) ، فضلا عن أنها لا تستحق ألبا بمجرد حدوث انخفاض في أسعار الصادرات حيث أنه يخضع لشروط معينة (٣) . أما التمويل الإضافي الطويل الأجل : الذي تجرى دراسته حاليا في نطاق مؤسسة التنمية الدولية ، فإن هناك عدة اقتراحات بصدده ، ولا يمكن التمكن بنجاحه إلا حين وضعه موضع التنفيذ (٤) .

(١) وهو يتضمن الاتجاه إلى الصندوق للحصول على قروض لمواجهة الموقف حتى تنفذ الإجراءات لتعويض ميزان المدفوعات أو أن تمنح الظروف .

(٢) راجع المجلد الاقتصادي للبنك المركزي المصري - المجلد الأول - العدد الثاني ٦١ من ١٨١ - ١٨٨ .

(٣) راجع دة محمد زكي شافعي ، مشاكل التجارة الدولية للبلاد المنتجة للمواد الأولية ، مصر العاصمة العدد ٢١٨ في أكتوبر سنة ١٩٦٤ من ٢٥ - ٢٧ .

(٤) على أن الدول المتخلفة تأمل أن تفتح لها الدول المتقدمة المجال لزيادة صادراتها من بعض المنتجات الصناعية كالأحذية والمنسوجات .

٢ - تزايد السكان

كذلك فإن العامل الهام والخطير الذي يدعو إلى اتجاه مستويات الأسعار في الدول المتخلفة إلى الارتفاع هو استمرار اتجاه عدد السكان فيها إلى التزايد (١) بمعدل يزيد بكثير من معدل الزيادة في الموارد المتاحة للاستهلاك (٢) ، ولا سيما إذا بقيت الموارد قاصرة على الإنتاج الزراعي وحده ، حيث لا تشاهد هذه الظاهرة في البلاد المقدمة اقتصاديا لأن معدل الإنتاج الصافي فيها يزيد عادة عن المعدل الذي ينمو به السكان .

ورجح هذا اللون من الارتفاع النسبي في أسعار المواد الغذائية على وجه الخصوص إلى سريان مفعول ظاهرة الاستهلاك اللامني في القطاع الزراعي أي إلى نقص الكميات التي يعرضها الزراع في الأسواق . استهلاكهم للجزء الأكبر من انتاجهم ، نتيجة لتزايد عددهم (٣) ، في الوقت الذي لا يتجه هذا الانتاج إلى التزايد ، وواضح أنه لا بد أن يسرب على نقص المصروض في الأسواق ، مع افتراض بقائه كمية وسائل الدفع ثابتة ، ارتفاع أسعار السلع الغذائية .

وبعبارة أخرى فإنه يمكن القول أن التضخم يظهر في البلاد المتخلفة ، حين تتجه أعداد سكانها إلى التزايد بينما تبقى كفايتهم الإنتاجية على حالها أو تزيد بمعدل يقل بكثير عن معدل نمو السكان ،

(١) Emilé James, *Inflation*, op. cit., p. 5 .

(٢) تراوحت معدلات الزيادة في السكان وفقا لتقديرات الأمم المتحدة خلال السنوات ٥٠ - ١٩٦١ بين ١٨ و ٢٨٪ سنويا في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية مقابل بين ١٨ و ٢٠٪ في أوروبا و ١٠٪ في أمريكا الشمالية ، علما بأن مشكلة السكان لأحد في الدول المتخلفة طالما تنبأ بمثل هذه مظاهره السكانية الأساسية في كثرة السكان وارتفاع معدلات النمو والحبوب وعدم ملائمة هيكل الأسعار لدراسة د. عبد الحميد القاسبي - تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة ، ١٩٦٦ ص ٨ و ١٥ .

(٣) د. عبد الحميد البهي ، دور السياسة المالية في البلاد النامية والبلاد المتقدمة ١٩٦٥ ص ٣٢ .

وتظهر زيادة الاسعار في نفقات الميشة وخاصة بالنسبة للسلع
الفلائية التي تكون نسبة كبيرة من دخول الاسر محدودة الدخل وهي
النسبة الغالبة من السكان في الدول المتخلفة .

ويلاحظ ان هذا النوع من التضخم الذي يعد من أبرز مظاهر
التخلف الاقتصادي ، يحل السلع الزراعية الفلائية ، وهو يظهر ذاتيا
لجهد تميز العلاقة بين العروض من السلع وكمية وسائل الدفع حتى
لو بقي الانتاج على حاله دون ان يمتد به نقص ، لذا فان بعض الكتاب
يطلقون عليه «التضخم السلمي الذاتي» (١) .

والحقيقة ان خطورة هذا النوع من التضخم تحتم على الدول
المتخلفة ان تولي القطاع الزراعي أهمية خاصة ، فمن الضروري ان
تعمل على حسن توزيع الموارد الزراعية على مختلف المحصولات بحيث
يمكن ان تحصل على أقصى ما يمكن من غلة كما يصبح من المرغوب فيه
النظر في السياسة الزراعية لتخدم اغراض الاستهلاك المحلي والتصدير
الى الخارج في الوقت نفسه ، بمعنى ان تعمل الدولة المتخلفة على تجنب
عوامل الندرة التي تلحق بالسلع الزراعية فتجعلها مصدرا للضغط
التضخمي في الاقتصاد .

ومن جهة أخرى اذا قامت الدول المتخلفة بتنفيذ برامج التنمية
الاقتصادية ، فان ذلك يتطلب القيام باستثمارات تتجاوز مقادير حدود
الامكانيات الحقيقية المتاحة (٢) ونتيجة لزيادة الدخل التي تولدها
عملية التنمية ، فان هذه التنمية تكون مصحوبة في العادة بزيادة
في الطلب الفعال ، وبما ان عرض السلع الزراعية لا يمكن زيادته في
الفترة القصيرة نظرا لفسالة الموارد المستخلصة في انتاج هذه السلع من
ناحية وتأخر الاساليب الفنية المطبقة في القطاع الزراعي من ناحية أخرى
فان زيادة الطلب الفعال يؤدي الى زيادة اسعار السلع الزراعية بسبب
فسالة مرونة عرض هذه المنتجات في المدة القصيرة (٣) .

(١) الاستلا وهيبي مبيحة - علاقة السياسة الانمائية بالتضخم النقدي -

١٩٥٩ ص ٨ - ١١ .

(٢) د. محمد زكي خاشي - التنمية الاقتصادية - الكتاب الثاني ص ١٤ .

(٣) Geoffrey Maynard, op. cit , p. 45.

٢ - الميل للتوسع في الاستهلاك

بلاحظ ان البلاد المتخلفة تتم بصفة معدل الادخار القومى وذلك بسبب ارتفاع الميل الحدى للاستهلاك (١) - وعلى وجه الخصوص بالنسبة للطبقات ذوات الدخل المنخفضة ، فكل زيادة في الدخل تكاد توجه نحو الانفاق في شراء السلع الاستهلاكية - ومن هنا فان ارتفاع الميل الحدى للاستهلاك يكون على حساب معدل الادخار الذي يكون منخفضا بخلاف حد الفط التضاخم الذي يداخه السمة الاقتصادية عادة .

وبما يزيد المسألة تعقيدا ، ان التزايد السكانى ، يندى الميل الحدى للاستهلاك صوب الارتفاع ، كما ان الطبقات الغنية يتسم سلوكها بالتبذير والاسراف ، ونتيجة لهذه العوامل التى تؤدى الى اتساع في الاستهلاك فان الاسعار تتجه الى الارتفاع .

بالإضافة الى ارتفاع عدد السكان ، فقد يتجه نفس العدد من السكان الى استهلاك كمية اكبر بسبب تجرير التقليد على الانفاق ، اذ يشكل هذا الامر عاملا من اهم عوامل ارتفاع الميل للاستهلاك واضعاف قدرة الاهالى على تكوين المدخرات ، فمن الملاحظ ان الافراد يميلون في البلاد المتخلفة الى نقل النماذج الاستهلاكية في البلاد المتقدمة (٢) ، بسبب سهولة التنقل او انتشار وسائل الاتصال الجماهيرى ، ولا شك فى عظم الدور الذى يلعبه اثر التقليد

(1) Chang Kia-Ngan, The Inflationary Spiral, Chapman and Hall, London 58, p. 367 and see also : R. G. Kulkarni, op. cit , p. 97.

(٢) بالإضافة الى ارتفاع الميل الحدى الى الاستيراد بسبب حاجة الدول المتخلفة الى الغذاء او بسبب عادة التقليد ونقل النماذج الاستهلاكية الغربية .
• See : Kindleberger, op. cit. p. 239 •

(٣) د. وليد المحمود ، الطب الفل ، ١٩٧١ م ، ص ٢٩٥ .

على الاستهلاك في الوقت الحاضر حيث تنتقل انماط الاستهلاك بدرجة اكبر من السرعة والسهولة عنها في الماضي (١) . الامر الذي يؤدي الى الميل للتوسع في الاستهلاك في المجتمعات المتخلفة .

ومن جهة اخرى يلاحظ ان نماذج الاستهلاك لم يتبها لها ان تنتقل بسرعة وبسر خلال النمو الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، بسبب عدم وجود وسائل الاتصال الجماهيرى السريعة . وانحصر اثر التقليد آنذاك بصفة اساسية في محاكاة اساليب الانتاج .

وتقترن التنمية الاقتصادية بالاضافة الى ارتفاع حجم الاجور بارتفاع وحدة الاجر ، وهو ما يبنى اعادة توزيع الدخل القومي في صالح الطبقات ذات الميل المرتفع للاستهلاك . فضلا عن ان حركة اعادة توزيع الدخل القومي في صالح الطبقات ذات الدخل المحدود . وهى حركات تأخذ مجراها مع التنمية في الوقت الحاضر تحت تأثير انتشار النزعات الاشتراكية . تؤدي الى زيادة الميل الحدى للاستهلاك (٢) .

٤ - جمود الجهاز المالى الحكومى

من المعروف ان النظام الضريبى في الدول المتخلفة يتسم بعدم المرونة حيث لا تستطيع هذه الدول زيادة حصيلة الضرائب كلما دعت الحاجة الى ذلك ، نتيجة لتخلف الجهاز الضريبى وعدم كفايته بل وسيطرة اصحاب المصالح الخاصة عليه ومعارضتهم لكل محاولة لتطويره . وازاء هذه الظروف فان الحكومات تلجأ الى البنك المركزى للاقتراض منه عند وقوعها في اية ضائقة مالية ، مما يسؤدى الى حدوث موجات تضخمية في الاقتصاد القومى ، وخاصة اذا كانت هذه القروض توجه للانفاق الاستهلاكى حيث لا يناظر الزيادة التى تحدث في الانفاق زيادة معادلة في عرض السلع الاستهلاكية .

(١) د. محمد زكى شافعى ، المرجع السابق ، ص ١٤ .

(٢) د. رفعت المحجوب ، المرجع السابق ، ص ٢٥٢ .

كذلك فإن ما يميز هذا المصدر من مصادر الضغط الضخمى
قصور اوعية تجميع المخزرات عن اداء دورها فى المجتمعات المتخلفة (١)
بحيث يمكنها ان تكون اداة فى يد التخطيط للتنمية وتممبل على
التخفيف من الضغوط التضخمية.

٥ - طبيعة التراكم الراسمالى فى المراحل الاولى للتنمية

يقول والت ويتمان ووستوفى مؤلفه عن مراحل النمو
الاقتصادى انه لى يصل الاقتصاد الى مرحلة الانطلاق Take-off
- وهى المرحلة التى ينمو بعدها الاقتصاد نموا ذاتيا سريعا - لا بد
ان يصل الاستثمار القومى الى حديمين . يقدره خبراء الامم المتحدة
بما لا يقل عن ١٥ ٪ من الدخل القومى (٢). هذه المرحلة تتطلب اقامة اساس
مبين للتنمية . ويدخل ضمن هذا الاساس اقامة شبكة واسعة من
راس المال الاجتماعى الثابت Social Overheads مثل مشروعات
الطرق والسكك الحديدية والقوى .. الخ . وهذه المشروعات ذات
اتناح غير مباشر . بمعنى انها تساهم فى تسهيل العمليات الانتاجية فى
المشروعات ذات الاتناح المباشر .

ومن هنا يشر بعض الكتاب الى ان الاسراع فى عملية التكوين
الراسمالى تولد ، فى حد ذاتها ، ضغطا تضخميا فى المراحل الاولى
للتنمية من ناحيتين :

الاولى - ان لكل استثمار طبيعة مزدوجة ، فهو من جهة
يخلق طاقة انتاجية معينة ، ومن جهة اخرى ، يولد طلبا فعلا عن
طريق الدخول النقدية الناشئة عن انفاقه ، وبينما لهذه الطاقة
الانتاجية طبيعة متخصصة ، بمعنى انها تكون متخصصة فى انتاج معين ،
الا ان الطلب الذى تخلقه يتصف بأنه يكون اكثر عمومية ، اى ان
يتصرف الى كافة انواع السلع والخدمات .

(١) د. محمد زكى شافى ، المرجع السابق ص ٩٦ .

(٢) النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى - المجلد الثالث عشر ، الطباعات
والرابع ١٩٦٠ ص ٢٢٥ .

الثانية - انه على الرغم من ان الاتفاق استثمارى يخلق دخولا نقدية تولد طلبا فعالا في الحال - الا ان ناتج المشروعات قد يحتاج قبل ان يصبح قابلا ومتوافرا للاستهلاك - الى فترة انشاء معينة ، فلذا اخذنا في الاعتبار ايضا للمشروعات ذات الانتاج غير المباشر ، فانه يصاحب عملية تكوين راس المال ، في المراحل الاولى للنمو ، اختلال التوازن بين قوى العرض وقوى الطلب ينمكس اثرها في شكل ارتفاع في المستوى العام للاسعار ، وتزداد حدة الارتفاع اذا كانت فترة الانشاء طويلة (١) .

٦ - التبعية الاقتصادية

من المعروف ان البلاد المتخلفة ترتبط بالدول المتقدمة بروابط تبعية متعددة . تتمثل اساسا في ان النفقات الاقتصادية التي تحدث فيها لا تنأتى عن عوامل داخلية وانما تنشأ بصفة خاصة عن عوامل خارجية تنتقل اليها من الاقتصاديات المتقدمة عن طريق علاقاتها الاقتصادية الدولية من ناحية التجارة الخارجية وكذلك من النواحي النقدية والائتمانية حيث ينخرط كثير من الدول المتخلفة في مناطق نقدية تابعة لدول اجنبية وتداول للنقد الاجنبى او نقود وطنية يتكون غطاؤها او معظمه من سندات او عملات اجنبية ، وعندئذ ترتبط كمية النقود المتداولة داخل البلد المتخلف بما يتسوارد على تجارته الخارجية من نفقات ، على النحو الذى رايناه ، كما تؤدي تقلبات كمية النقود بدورها الى تقلبات معاكسة في حجم الائتمان المصرفى (٢) .

ومن ناحية اخرى تفتقر معظم البلاد المتخلفة الى جهاز مصرفى وطنى متطور ، وتتركز اعمال البنوك التجارية في ايدي مؤسسات مصرفية تطبق السياسة الائتمانية التي تحددها مراكزها الرئيسية في الخارج وفقا للظروف السائدة في بلد المركز الرئيسى ، بما يخدم

(١) راجع ملحق مبحث التخطيط القومى رقم ٦٦١ من ٧٥ و ٧٦ .

(٢) انظر د. عبد الحميد القانى - المرجع السابق - من ٥٢ - ٥٧ .

مصالح البلاد المتقدمة في العصور على المنتجات الأولية وتعريف منتجاتها الصناعية دون مراعاة لظروف أو احتياجات البلاد التي تعمل فيها ، ويتضح من مظاهر هذه التهمة أنها تعتبر عوامل هامة في تعزيز مصادر الضغط التضخم في البلاد المتخلفة .

ولا يفوتنا ان نذكر ان العوامل السابقة لا تؤدي وحدها الى التضخم في الدول المتخلفة فان هناك عوامل اخرى تمزجها وتنفذها ، اهمها هذا النوع من التضخم الذي تصدره الدول المتقدمة الى الدول المتخلفة . ومن اشكاله - ان الدول المتخلفة تكون في حاجة مستمرة الى استيراد كثير من سلع الدول المتقدمة سواء للوفاء بضرورات الاستهلاك او المساهمة في اغراض التنمية ، ويؤدي ارتفاع اسعار هذه السلع الى ارتفاع تكاليف التنمية ، بالإضافة الى ان التضخم في الدول المتقدمة كثيرا ما يصاحبه ارتفاع في اسعار الفائدة مما ينمكس اثره على الدول المتخلفة في صورة ارتفاع في تكاليف الاقتراض من الدول المتقدمة ، هذا فضلا عن ان بعض الدول المتخلفة تحتفظ باحتياطياتها النقدية في الاسواق المالية للدول المتقدمة ويؤدي التضخم فيها الى ان تفقد هذه الاحتياطيات جانبا هاما من قيمتها الحقيقية ، الامر الذي يؤدي في النهاية الى زيادة تكاليف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة .

ومما لا شك فيه ان ما يزيد المشكلة تعقيدا ويضد مصادر الضغط التضخم ويقويها تلك الظواهر التي تنسم بها بعض الدول المتخلفة والتي تؤدي الى ضياعات كثيرة في الموارد القومية ، منها ظاهرة استهلاك الانقياء البلخي والمظصري (١) والتفاخري الذي يتمثل في انفاق جانب كبير من دخولهم بقدره آرثر لويس بنحو ٤٠ ٪ من الدخل القومي (٢) ، وبصفة خاصة اوصدة النقد الاجنبي التي تأتي بها التجارة الخارجية نتيجة للدخول التي يحققها قطاع التصدير على السلع الترفيحية والكمالية المستوردة : التي لا تناسب في

(١) Emilé James, op. cit., p. 6.

(٢) W. Arthur Lewis, op. cit., p. 285.

الحقيقة مع واقع بلادهم ، وبذلك تتسرب مبالغ طائلة الى الدول المتقدمة في الوقت الذي تحتاجها هذه البلاد لزيادة طاقتها الانتاجية.

ومن هذه الصياعات أيضا ، ظاهرة انسياب رؤوس الاموال الوطنية الى الخارج وابتاعها البنوك الأجنبية ، بينما تلهث الدول المتخلفة لالتحاشي القروض الأجنبية والتسهيلات من هذه البنوك نفسها ، وذلك بالإضافة الى ظاهرة البطالة الممنعة التي تكمن في مورد بشري يضيع سدى نظرا لعدم استغلال هذا المورد استخداما كفئاً بنقل العمال من المجالات التي تكون انتاجيتهم فيها ضعيفة الى المجالات الأخرى التي يمكن فيها زيادة انتاجيتهم (١) .

كل هذه الظواهر ، مع التسليم بالصعوبات التي تقف حجرة عثرة امام القضاء عليها ، تسير في اتجاه واحد ، مع العوامل السابق الإشارة اليها ، نحو تعزيز الضغوط التضخيمية الاقتصادية المختلفة ، ولكن اذا أمكن تلاق هذه الضوائع وتعبئة هذه الفوائض ووجهت الى الاستثمار فان معدلات أعلى من الانتاج تكون ممكنة بدون تضخم (٢) .

(١) وقد أقيمت هذه المشكلة اهتماما خاصا من بعض الكتاب من بينهم R. Nurkse Problems of capital formation in underdeveloped countries كتاب Oxford, 55.

(٢) See : W. Arthur Lewis, op. cit., p. 236.

المبحث الثاني

الطبيعة البنائية للقوى التنموية في الاقتصاديات النخلفة

من المسلم به اقتصاديا ان تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية في البلاد النخلفة امر لا بد ان يصحبه تضخم تقسدي يتمثل في زيادة الدخول النقدية بمعدل اسرع من زيادة الانتاج القومي (١) ، ويظل الامر كذلك حتى ينقضي الفاصل الزمني بين بدء الاستثمار وظهور الانتاج وزيادة المعروض من السلع (٢) ومع ذلك فقد لا تكون الزيادة في الانتاج متمشية مع الزيادة في الاستهلاك ، بمعنى ان تكون الزيادة في الانتاج من سلع لا يرغب او لا يستطيع المجتمع استهلاكها مما يؤدي الى عدم التوازن وحوث فجوة بين ما هو معروض وما هو مطلوب (٣) . او بعبارة اخرى ، فان عملية تحويل جانب من الموارد الى مشروعات التنمية ، يصحبها في نفس الوقت توسع في استغلال بعض الموارد الانتاجية التي كانت من قبل عاطلة ومن ثم زيادة حجم الدخل التقدي القومي ، تؤدي الى ظهور لون من التضخم مبني على عدم تناسب الدخل الذي يطرد ارتفاعا مع كل تقدم في عمليات التنمية مع المنتج من سلع الاستهلاك نظرا الى ان الجهاز الانتاجي غشيل الرونة ولا يمكنه الاستجابة بسرعة لزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية ،

(١) في فترة انشاء المانع تخلق اجور الشيد والتركيب وقيمة المواد المنتجة دون ان يصاحبها زيادة في انتاج هذه المانع او في انتاج السلع الاستهلاكية والظمية التي يبني حلة الاجور الجديدة الوصول عليها وبالتالي تتألف الاموال الجديدة على السلع الاستهلاكية والخدمات والمواد الاولى الامر الذي يؤدي الى ارتفاع الاسعار في الاسواق وانظر د. اسماعيل صبرى عبد الله مقاله بجريدة الامسرام الصادرة في ١١/٥/١٩٦٥ .

(2) The Economics of the Developing Countries, op. cit., p. 162.

(٣) انظر عبد الرزاق عبد المجيد ، دور التضخم المرق في النخلة القومية ، معهد الدراسات العربية ليراني سنة ١٩٦١ من ٦ وه .

وليس من شك في ان هذا اللون من التضخم امر تقضى به طبيعة عملية التنمية نفسها لانه يساعد على تجنب جانب من الوارد تخصص لمواجهة البناء الراسمالي الجديد الذى يبراد اقامته في السدول المتخلقة (١).

كما لا يخفى ان هناك عددا من العوامل التى تكمن في طبيعة عملية التنمية تدفع الاسعار للارتفاع (٢) ، فاجور العمال الزراعيين. مثلا تنجه الى الارتفاع مع تطور المجتمع والقضاء على الاقطاع الزراعى كما ان اجور العمال في الصناعة ترتفع بدورها مع سن قوانين تضع حدودا دنيا للاجور ، ثم ان الاتجاه الطبيعى نحو الاهتمام بالصناعة في اولى مراحل التنمية يؤدى الى ارتفاع اسعار المحاصيل الزراعية نتيجة توجيه بعض الموارد المستخدمة في الزراعة الى الصناعة ، واخيرا فان الاتجاه في السياسة القومية الى احلال السلع المصنوعة محلها محل السلع التى كانت تستورد من الخارج يؤدى الى ارتفاع الاسعار ، لان اسعار السلع الاولى عادة ما تكون مرتفعة عن اسعار مثيلاتها المستوردة (٣) .

وعلى ذلك فانه نظرا الى ان مشروعات التنمية يخصص لها نصيب متزايد من اجمالى الناتج القومى للاستثمار يتم سحبه من مجرى الاستهلاك . فان من مقتضى ذلك ان تصبح الموارد المتاحة للاستهلاك تنمو بسرعة اقل من سرعة اجمالى الناتج القومى في الوقت الذى يتزايد فيه الطلب الاستهلاكى الفعال بسبب التوسع في النشاط والتوظيف وتكون النتيجة اختلال التوازن بين الطلب

(١) الاستاذ وهيب مكيعة ملاءة الحياة الانائية بالتضخم النقدي - رسائل في التخطيط القومى رقم ٢٢ - ١٩٥٩ ص ١٦ .

(2) See: Rattan J. Bhatia, Inflation, Deflation and Economic Development, I.M.F. «Staff Papers» Vol. 8 No. 1, Nov. 1960, p. 101.

(٣) نتيجة لعدم توافر الظروف المخططة الملائمة لها والتي توفرت للصناعة في الدول المتقدمة منذ زمن طويل مثل الوفورات الداخلية والخارجية والغيرة الفنية .. الخ راجع د. فؤاد حاتم ، الاستقرار النقدي والتنمية الاقتصادية - معهد الدراسات المتقدمة ١٩٦١ ص ١١ - ١٢ .

الاستهلاك والسلع المتاحة مما يحدث ضغطاً مسموداً على الأسعار (١) يضاعف من حدته جنود الاقتصاد القومي وتقصيرة من مقابلة الزيادة في الطلب على المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية (٢) ، وتفسر ذلك ان لكل استثمار طبيعة ثنائية فهو من جهة يخلق طاقة انتاجية معينة ومن جهة أخرى يولد طلباً فعلياً عن طريق الدخول الناشئة من اتفاقه وعلى حين تتميز الطاقة الانتاجية بطبيعة متخصصة فان الطلب الذي تخلقه يكون أكثر عمومية أى ينصرف الى كافة انواع السلع والخدمات على النحو الذى أوضحناه .

ولقد اكدت اللجنة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية ان من أهم أسباب التضخم في الدول المتخلفة الاختناقات القطاعية Sectorial bottlenecks أى تلك القطاعات التى يكون فيها الانتاج منخفضاً بمعنى ان يكون العرض في حالة لا يمكنه الاستجابة معها الى الزيادة في الطلب التقدى وعلى ذلك فان اقتصاداً هذه خصائصه لا بد ان يظهر فيه التضخم بشكل حاد وسريع ، نظراً لكون عرض السلع جامداً ، ولا غرو فليس أكثر جموداً من الانتاج الزراعى لأن المزارعين لا يستطيعون زيادة انتاجهم فوراً استجابة للتغيرات في الأسعار . ومن هنا كما يقول Albert Hirschman تظهر الضغوط التضخمية في الدول المتخلفة نظراً لمحدودية القدرة الانتاجية في هذه الدول للاستجابة الى الزيادة في الطلب (٣) .

وجملة القول ان الطبيعة البنائية للدول المتخلفة التى تتسم بانخفاض مرونة دالة العرض في المدى القصير نظراً لسيادة الانتاج الزراعى وتختلف الانتاج الصناعى هى السبب الاساسى في التضخم

(١) د. يوسف عبد المجيد مرقوق العوامل المؤثرة في قدرة الدول النامية على خدمة ديونها الخارجية معهد الدراسات العربية ١٩٦٧ ص ٢ .

(٢) يقول الدكتور ان ارتفاع الأسعار من ٥ - ٢٠٪ سنوياً أصبحت ظاهرة مألوفة في الدول المتخلفة راجع (Stephen Enke, Economics for development, 1964, p. 529) .

(٣) Andrew Shonfield, Economic growth and inflation, Bombay 61, pp. 4, 11.

الذي يحدث فيها (١) ، فإنه يترتب على زيادة الانفاق الكلي في قطاع
 عملية التنمية ، وما يلابس هذه الزيادة من تغير في بنين الطلب ،
 شيوخ الاختناقات ، وخاصة في انتاج الاغذية وطروء ضغط صمودي
 على الاسعار بحيث لن تملو الزيادة في عرض النقود التي تصاحب
 ارتفاع الاسعار ، في هذه الحالة ان تكون مجرد استجابة سلبية لهذا
 الضغط الصمودي الذي تمارسه تلك الاختناقات على الاسعار . ومن
 سبب آخر يسير في نفس الاتجاه هو مسألة مرونة تفضيل السيولة نسبيا
 بالبلاد المتخلفة فما يخفى انه حيث ينخفض مستوى الدخل تعظم
 النفقة الحقيقية للاحتفاظ بالارصدة النقدية وذلك بالقياس الى الانفاق
 على الاستهلاك او الاستثمار . ومن هنا يفلب ان تنساب اى زيادة في
 الارصدة النقدية تتجاوز القدر الضروري لتسوية المعاملات العادية
 الى الانفاق على السلع والخدمات سواء للاستهلاك ام للاستثمار .

ومن الجلي انه ما لم تات الزيادة في الانفاق مصحوبة بزيادة
 حقيقية في الانتاج فستتخفز زيادة عرض النقود عن ارتفاع
 الاسعار (٢) .

على ان شيوخ الاختناقات وخاصة في انتاج الاغذية ، التي تكون
 السبب الاساسي للتضخم في الدول المتخلفة يكون نتيجة عدم تمسك
 الزيادة في الانتاج الزراعي ، بسبب حساسية اسعار السلع الزراعية ،

(١) من المعلوم انه عندما يبدأ تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية لا بد وان تظهر
 الضغوط التضخمية تحت ضغط عوامل غير نقدية في الاقتصاد للاختناقات الاقتصادية
 والاجتماعية والمقومية فتتولد مشروحات التنمية يترتب عليه زيادة الطلب على المواد
 الأولية وغيرها من السلع الاساسية نتيجة للتوسع في الاستثمارات كما ان السلطات
 تسبل على عرضي حديد لدني لاجور عمال الزراعة والصناعة لمحاولة تحقيق قدر من
 المدالة الاجتماعية ومن الطبيعي ان يؤدي هذا الى ارتفاع نفقات الانتاج والاسعار كما
 تعمل السلطات كذلك على فرض قيود شديدة على استيراد السلع بهدف حماية
 الصناعات المحلية الناشئة التي تريد نفقة انتاجها بالبيع من نفقات انتاج الصناعة
 المنافسة في الخارج (راجع د. مظلوم حمدي - النقود واموال البنوك التجارية والتجارة
 الخارجية ص ١٠٥) .

(٢) اما عن سبب الزيادة في عرض النقود فـد يكون لاطراف حقوق فائض في
 ميزان المدفوعات او لتساقب رؤوس الاموال الاجنبية او زيادة الاسعار اراجع د. محمد
 تركي خالص ، التنمية الاقتصادية الكتاب الثاني من ٩٥-٩٦ د .

مع الزيادة في الطلب (١) ، نظرا لان مكونات الاستهلاك في الدول المتخلفة
تكن في المواد الغذائية بصفة اساسية وذلك على ما يتضح من
الجدول التالي (٢) .

**الدخل الفردي الحقيقي واستهلاك الفرد من المواد الغذائية
قبل الحرب وبعد الحرب العالمية الثانية في بعض
دول أمريكا اللاتينية**

البلد	استهلاك الفرد من المواد الغذائية			الدخل الفردي الحقيقي		
	٨/١٩٣٤	٥١/٤٩	٢/١٩٥٢	٨/١٩٣٤	٥١/٤٩	٢/١٩٥٢
الأرجنتين	١٠٠	٩٧	٩٣	١٠٠	١٣٥	١٢١
البرازيل	١٠٠	١٠٥	١٠٥	١٠٠	١٥٠	١٦٢
شيلي	١٠٠	١١٣	١١٣	١٠٠	١٢٢	١٣٣
كولمبيا	١٠٠	١٣٤	١٣٤	١٠٠	١٣٥	١٤٩
المكسيك	١٠٠	١١٣	١١٤	١٠٠	١٧٧	١٨٠

ويتضح من الجدول السابق مدى الارتباط بين الدخل الفردي
واستهلاك المواد الغذائية مما يعني ان اى نقص فيها يؤدي الى حدوث
ارتفاع في المستوى العام للأسعار نظرا لكون انتاج هذه السلع غير
مرن على الاقل في الفترة القصيرة (٣) . ولا تزيد بنفس معدل زيادة
الدخل الحقيقي الفردي ومن هنا فان المواد الغذائية في الدول
المتخلفة ، تشكل مشكلة هامة في هذه الدول حيث تتسم بأيد عاملة
وفيرة ولكن يموهها رؤوس الاموال اللازمة وبناء رؤوس الاموال يحتاج
قبل كل شيء الى غذاء للعمال ولذلك لا يستغرب ان ينصح فريق

(١) Geoffrey Maynard, op. cit. pp. 277/8.

(٢) Geoffrey Maynard, Inflation and Growth in Latin America,
Oxford economic papers, Vol. 15 March 1963, p. 64.

(٣) يقول ماينارد انه عندما تكون زيادة الانتاجية ليست مبررة او ليست مبررة
فان اى زيادة في الطلب تؤدي الى زيادة الاسعار .
« G. Maynard, Economic dev. and the price level, op. cit, p. 282 »

من الكتاب الدول المتخلفة بتجميع اعمار المنتجات الزراعية مع تراكب اعمار المنتجات الصناعية تنطلق وذلك بهدف حماية محدودى الدخل من آثار التضخم الضارة (١) .

ومعلوم أن جزءا كبيرا من القوى العاملة في الدول المتخلفة يبلغ من ٧٠ - ٩٠ ٪ يعمل في قطاع الزراعة وبالطبع فإنه عندما تكون انتاجية هذا القطاع منخفضة ، وهى منخفضة فعلا ، فإن الدخل الحقيقى للمشتغلين فيه منخفض هو كذلك . وطبقا لقانون انجبل *Engel's Law* فإنه في هذه الحالة يتفق الجزء الاكبر من الدخل الحقيقى على المواد الغذائية ويتفق الباقي على السلع الاخرى وعلى ذلك فإن التضخم الذى يظهر في الدول المتقدمة يكون اقل حدة من النوع الذى يظهر في الدول المتخلفة نظرا لان القطاع الزراعى يكون نسبه اقل الى الانتاج الكلى في الدول المتقدمة وبالتالي فإن التقلبات في مستوى الاسعار تكون بدرجة اقل منها في الدول المتخلفة (٢) .

ولعل اهم ما ينصح به الكتاب (٣) في الدول المتخلفة ، اذا ارادت ان تمارس «بعضا» من التضخم التمويلى ان تنمى انتاجها الزراعى بمعدل يتناسب مع النمو الصناعى حتى تتفادى الضغوط التضخمية في اقتصادها ، وذلك واضح من تجربة اليابان في النمو الاقتصادى، فقد كان نجاحها في مجال التنمية الزراعية في المراحل الاولى للنمو سبيلا الى امكانها تثبيت الاجور النقدية والسيطرة على الاسعار .

ولا يعنى ذلك ان تركز الدول المتخلفة جهودها صوب التنمية الزراعية دون التنمية الصناعية فالتنمية الصناعية ضرورة ملحة لهذه الدول للخروج بها من الدوائر المفرغة التى تعيش فيها ، ولكن ما يجب ان يلاحظ ان لا تكون التنمية الصناعية بمعدل اسرع من

(١) Andrew Shonfield, op. cit., p. 11.

(٢) Geoffrey Maynard, op. cit., pp. 43 - 44, 56, 280 .

(٣) Op cit., p. 280.

التنمية الزراعية والا حدث التضخم ، فالملوك ان تتم تنمية متوازنة في كل من قطاعي الزراعة والصناعة (١) .

واذا بان لنا ان التضخم الذي يظهر في الدول المتخلفة يرجع الى الطبيعة البنائية لهذه الدول واعتمادها على الانتاج الزراعي وما يؤدي اليه من عدم تمشي الزيادة في انتاج السلع الزراعية مع الزيادة في الطلب . فانه . والحالة هذه ، يترد الى تضخم فائض الطلب النقدي (٢) .

فالتضخم في الدول المتقدمة تكون غالبية تضخم نفقة ، اما التضخم في الدول المتخلفة فان غالبية تكون تضخم طلب (٣) من نوع خاس وهو في الواقع تضخم بنياني «Structural Inflation» يظهر على شكل ضغط شديد على الاسعار في غمار عملية التنمية الاقتصادية بسبب الاختناقات المادية «Physical Bottlenecks» في الانتاج (٤) . ولو لم يعتمد في تمويلها على مصادر تضخمية ومن بعض صور التضخم الناشئ عن تحول الطلب Demand-Shift Inf. والنوع الاخير من التضخم (٥) يظهر في الاقتصاد عند حدوث تغير حاد سريع في بئسان الطلب يتمخض عن ضغط تضخم في الاسعار ولو لم يات هذا التغير مصحوبا بزيادة الطلب النقدي

١ . فقد نبت دراسة بعض خبراء الام المتحدة لوسائل ومشاكل التنمية في البلاد المتخلفة الى ضرورة تنمية الزراعة في وقت واحد مع التنمية اذا اريد تحقيق تقدم اقتصادي مستقر ومتوازن حتى لا يؤدي قصور الانتاج الزراعي في الوقت الذي توسع فيه القطاعات غير الزراعية الى التضخم وتعر التنمية وذلك ما لم يقترن بوسع الانتاج الصناعي بزيادة الصادرات غير الزراعية واستيراد مزيد من الغذاء والمواد الأولية فيتحقق التوازن عندئذ من طريق التجارة الخارجية (راجع د. عبد الحميد القاسي - المرجع السابق ص ٢٠١) .

(2) G. Maynard, Inflation and Growth in Latin America, op. cit. p. 65.

(3) E. M. Bernstein and I. G. Pastel, Inflation in relation to economic I M.F. (Staff papers) Vol. 2 No. 3, Nov. 52, p. 370.

(4) See: Kindleberger, Economic development op. cit., p. 231,

(٥) د. محمد زكي شامي - التنمية الاقتصادية - الكتاب الثاني ص ١٢ .

الطلب بنسبة اكبر من المعرض الحقيقي للبلع والخيومات او ارتفاع مستقل في النفقات ، ويرجع طرود ارتفاع الاسعار في هذه الحالة الى ما يترتب على التغير الحاد السريع في ببيان الطلب من زيادته على منتجات بعض القطاعات الرئيسية وانخفاضه على منتجات البعض الآخر . ولما كانت الاسعار والنفقات تتميز في الوقت الحاضر بالمرونة الى اعلى ، وليس الى اسفل فليس من المتوقع ان يعوض انخفاض الاسعار والنفقات في القطاعات التي انخفض الطلب على منتجاتها من ارتفاع النفقات والاسعار في القطاعات التي تزايد الطلب على منتجاتها ، ومن هنا تنجبه مستويات النفقات والاسعار الى الارتفاع . بل لما كانت القطاعات التي منيت بانخفاض الطلب على منتجاتها قد تجد نفسها مضطرة لمأيرة الارتفاع في النفقات في القطاعات التي ازداد الطلب على منتجاتها فقد يأتي الانخفاض في الطلب على منتجات تلك القطاعات مضحوباً بازدياد اسعار هذه المنتجات ، ويتحقق هذا على وجه الخصوص حيث يجري المنجون في تحديد اسعار المنتجات على اساس اضافة نسبة مئوية معينة الى النفقات .

وهذا النوع من التضخم يعيب الاقتصاديات المتخلفة حيث عدم مرونة جهازها الانتاجي او عدم مرونة دالة العرض تمكنه من مواجهة تحول الطلب بسرعة يتحاشى بها ارتفاع الاسعار نتيجة جمود الاجور في القطاع الذي تراجع الطلب عن منتجاته الى اقل وهو يحدث بسبب طبيعة البيان الاقتصادي نفسه ، وتهم دول أمريكا اللاتينية بهذا النوع من التضخم وتعتبره مميذا لاقتصادياتها (١) .

وعلى ذلك فانه يمكننا التقرير بصفة عامة بان التضخم الذي يظهر في الدول المتخلفة هو تضخم طلب حيث يكون تضخم النفقة نادر الحدوث (٢) ، وذلك على النحو الذي رأيناه ونظرا لان زيادة الاجور وحديث لوب الاجر/السعر يكون تأثيرهما ضئيل على ارتفاع الاسعار

(١) تليد د. محمد زكي شافعي - المرجع السابق - ص ٩٢ .

(٢) E. M. Bernstein and J. G. Patel, Inflation in relation to economic development, op. cit., p. 370.

في الدول المتخلفة بسبب عدم فاعلية الاتحادات العمالية وسيطرتها على
النحو الموجود في الدول الصناعية المتقدمة ، وأما يسود تضخم
الطلب حيث لا يستطيع المبرور من السلع ولا سيما السلع
الفدائية (١) الاستجابة الى الطلب التزايد عليها ، ومن هنا فان هذا
النوع من التضخم ينشأ عن جذب الطلب .

وجمة القول فانه يمكننا ان نصف التضخم الذي يحدث في
الدول المتخلفة بأنه تضخم هيكلى أو بنيانى يتميز بجذب الطلب الذى
يستند الى العامل الهيكلى (٢) حيث انه عندما يبدأ تنفيذ مشروعات
النمية الاقتصادية تجد الدولة نفسها امام **الاقتصاد ثنائى**
Dualist Economy بمعنى ان يكون في الاقتصاد قطاعان مختلفان
تماما . قطاع حديث **Ultra . modern sector** غالبا ما ينشأ بمعاونة رأس
المال الاجنبى ويشاهد في المدن حيث قطاعات التصدير المتقدمة
نسبيا لاتصالها بالاقتصاد العالى ولكفاية رأس المال المستثمر فيها ،
وقطاع تقليدى **Traditional craft sector** مقوماته الزراعة حيث تقوم
الزراعة فيه على اساليب لم تتغير منذ آلاف السنين وتنتشر فيه
ظاهرة الاستهلاك الذاتى وعدم استخدام النقود الا في حدود
ليست كبيرة ، ولا تنشأ بين هذين القطاعين روابط تجعل الاقتصاد
الوطنى وحدة واحدة ، ويؤدى عدم امكان تطوير الانتاج الزراعى البدائى
الى قصوره عن مواجهة الطلب ، ولا سيما من السلع الفدائية ،

(١) ويدعم هذا الراى الاجماعات عن الدول التى عاشرت النمو الاقتصادى ، ففى
الاقتصاد الرقبتى ارتفعت اسعار المواد الفدائية والاسكان والكساء بنسبة اكبر من
ارتفاع اسعار السلع الصناعية خلال الفترة الاولى ١٩٢٧/١٩٢٧ . راجع **A. Vaidyanathan**
General formulation of Inflationary process in underdeveloped
countries, The Indian Journal of economics, No. 182, Jan. 1966 p. 321.

(٢) **Op. cit. pp 321-5.**

الناتج من الدخول المكتسبة نتيجة تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية
وبذلك يكون فائض الطلب الكلى عن العرض الكلى في زيادة مستمرة (١).

(١) وللتضاء على ظاهرة الاعتماد المزدوج أو على الأقل التخفيف من حدتها في الدول المتخلفة لا بد من تنفيذ برامج الإصلاح الزراعي وفقا للأساليب الحديثة وتغيير الأساليب العتيقة التي تسود القطاع الزراعي في هذه الدول وذلك عن طريق نشر التعامل بالنقد بدلا من الاعتماد على المقايضة والاكتفاء الذاتي ، مع توجيه جزء من الاستثمارات الجديدة الى صناعات الاستهلاك حتى نفسن قدرا من مرونة عرض السلع الاستهلاكية لمواجهة الزيادة في الطلب على السلع الغذائية التي تنشأ في هذه الدول خلال عملية التنمية وحتى يمكن الراد ما كسر حدة انخفاض مرونة الأجهزة الإنتاجية أو انخفاض دالة العرض في هذه الدول . ان الدول المتخلفة اذا أقدمت على اتخاذ أسلوب التنمية غير المتوازنة واهتمت بالصناعات دون الزراعة فان هذا سيؤدي الى نقص خطير في السلع الزراعية كما يؤدي الى نقص حاد نظرا لنقص المواد الغذائية . ولذا ينصح بعض الكتاب بأن تتم التنمية متوازنة بين القطاعين الزراعي والصناعي حتى يمكن تلاق ظاهرة انخفاض الإنتاجية في القطاع الزراعي بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الأخرى . وهنا ينصح بعض الكتاب أنه حتى تنجح مشروعات التصنيع في الدول المتخلفة فيجب أن تسمى للتصنيع للتصدير إلى بعضها البعض بدلا من أن تحاول الدخول في الأسواق الكبرى حيث أن الدول المتقدمة تسيطر على السوق العالمي ، ولكن لا يجب على الدول المتخلفة في الوقت نفسه أن تنسى التطبيع الزراعي حيث أن القطاع الصناعي سيتربط بزيادة الطلب على المواد الغذائية وما لم ينجح القطاع الزراعي في هذا المجال فإن الضغوط التضخمية ستتسار في الاقتصاد كله (انظر د. ريمت المجهوب ، الطلب الكلي ، ١٧١ ص ٢٥٠ و٢٥١ وراجع Emile James, op. cit., pp. 5/6 and G. Maynard, op. cit., pp. 53, 60, 278.

التضخم في الاقتصاد المصري

(نموذج للاقتصاد النامي)

عرضنا في الفصول السابقة للدراسة ظاهرة التضخم من حيث ماهيتها وأنواعها وطبيعتها في الاقتصاديات المتخلفة مع تفسيرها والرموف على أسبابها المباشرة وغير مباشرة ، وستكون مهمتنا في الفصل الرابع دراسة هذه الظاهرة في الاقتصاد المصري .

وسمى البحث الأول ببحث موضوعين . الأول . مظاهر التضخم والثاني : عوامل وجوده في الاقتصاد المصري . وسيتهم الموضوع الأول ببحث تحركات الأسعار للوقوف على اتجاهاتها ، فإذا انضخت حركة صعودية بالمعنى الذي عرفناه دل ذلك على وجود قوى تضخمية . وفي هذا المجال تجدر الإشارة الى أننا سنأخذ من الأرقام القياسية للأسعار مترجما لاتجاهات هذه القوى . كما سيتضمن البحث أيضا مؤشرات التضخم في الاقتصاد المصري وفقا لمعيارين .

الأول - يستند على منهج صندوق النقد الدولي ويسترشد بحجم وسائل الدفع .

الثاني - يستند على ضوابط تهدف للحكم على ظاهرة التضخم مستعينا بحجم الائتمان المصرفي .

أما الموضوع الثاني فستكون مهمته الكشف عن العوامل أو الخصائص التي تساعد على ظهور التضخم سواء كانت نابعة من الطبيعة البنائية للاقتصاد أو كانت نابعة من تنفيذ مشروعات التنمية .

بينما يتناول البحث الكلى أنواع التضخم في الاقتصاد المصرى منظوراً إليه من ناحية مصدره فيقدم دراسة لتضخم الطلب تتضمن اتجاهات الطلب في خطط التنمية وتحليل الاستهلاك النهائى وبينان عوامل تزايدته والضوابط التى تراها في هذا المجال . كما تقدم دراسة لتضخم النفقة في صورته الغالبة وهى زيادة الأجور ، وستحتوى الدراسة على موضوعات الزيادة في التوظيف وتطوره وعوامل زيادة الأجور وظاهرة تراجع إنتاجية المشتغل مع بيان المعايير التى تراها كقيلة بزيادة الانتاجية في الاقتصاد المصرى حيث انها قد لعبت دوراً فعالاً في تجارب النمو الاقتصادى الناجحة في الدول المتخلفة بخلاف الحال عندنا حيث يكون الاعتماد كله مركزاً على السياسة الاستثمارية الكثيفة ومن جهة ثالثة سنخصص في هذا البحث دراسة هامة لموضوع التضخم الهيكلى الذى تتصف به الاقتصاديات المتخلفة باستعراض بعض المظاهر التى صحت تنفيذ مشروعات التنمية .

وسنختتم هذا الفصل بمبحث ثالث يتناول قياس التضخم (المفجوات التضخمية) في الاقتصاد المصرى : فيعرض هذه المفجوات من وجهة نظر مقياس فائض المروض النقدى ومقياس فائض الطلب الكلى وذلك للوقوف على الضغوط التضخمية التى واجهها الاقتصاد المصرى خلال مرحلة التخطيط الشامل للتنمية .

وبناء على ذلك فان الدراسة في هذا الفصل ستكون كالآتى :

المبحث الأول مظاهر التضخم في الاقتصاد المصرى وعوامل وجوده

المبحث الثانى أنواع التضخم في الاقتصاد المصرى .

المبحث الثالث قياس التضخم (المفجوات التضخمية) في الاقتصاد

المصرى .

المبحث الاول

مظاهر التضخم في الاقتصاد المصري وعوامل وجوده

سبق ان عرفنا التضخم بأنه حركة صعودية للأسعار وظاهرة تنصف بالاستمرار تنتج من فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض (١) ، فهل يحتوى الاقتصاد المصري على قدر من التضخم بهذا المفهوم ؟ وما سبيلنا الى التصرف على هذه الظاهرة ؟

ان طبيعة الامور تحتم علينا ان نقسم الدراسة في هذا المبحث الى موضوعين :

يتناول الموضوع الاول بحث تحركات الاسعار للوقوف على اتجاهاتها . فاذا اتفقت لنا حركة صعودية بالمعنى الذى عرفناه دل ذلك على وجود قوى تضخمية في الاقتصاد ، باعتبار ان مظهر التضخم هو ارتفاع الاسعار . وفى هذا المجال تجدر الاشارة الى اننا سنأخذ من الارقام القياسية للأسعار مؤشرا ومترجما لاتجاهاتها ، وسنراعى ان تكون الفترة موضع الدراسة طويلة نسبيا ، نظرنا الى ان طبيعة الحكم على ظاهرة التضخم تتطلب ذلك ، ومن ثم فاننا سنختار الفترة التى تبدأ من عام ١٩٦٠ (٢) ، وهى مرحلة بدء التخطيط الشامل للتنمية .

كما ستضمن الدراسة ايضا مؤشرات التضخم في الاقتصاد المصري والتعرف على حجم الضغوط التضخمية فيه وفقا للمتغيرات التى تتطلبها طبيعة الدراسة على اساس المعيارين الذى اشرنا اليهما من قبل .

(١) راجع ما تقدم من ١١ .

(٢) وميزة هذا الاختيار ان البيانات والاحصاءات المتصلة بها موحدة على اساس سنوات مالية (متداخلة) بخلاف الفترة التى تسبقها فقد أعدت احصاءاتها على اساس سنوات ميلادية .

ويعنى الموضوع التالي بدراسة عوامل الضغط التضخمى فى
الاقتصاد المصرى ، اى تلك العوامل او الخصائص التى تساعد على
ظهور التضخم سواء كانت ناتجة عن الطبيعة البنائية لهذا الاقتصاد
او نتيجة لتنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية .

وبناء على ذلك فان هيكلا البحث سيحتوى على مطلبين :

المطلب الاول - مظاهر التضخم فى الاقتصاد المصرى .

المطلب الثانى - عوامل التضخم فى الاقتصاد المصرى .

المطلب الاول

مظاهر التضخم في الاقتصاد المصري

يشتمل هذا المطلب موضوعين ، يعنى الاول بحركات الاسعار في المدة موضوع البحث وهو التى تبدأ بالتخطيط الشامل في ٦١/٦٠ الى نهاية الخطة الخمسية الثانية في ٧٠/٦٩ (١) ، وفقا للارقام القياسية لاسطر الجبلة ولنققات المعيشة ، ولكن قبل الوقوف على الارقام الدالة على تحركات الاسعار سنعرض لتبذة عن سلاسل الارقام القياسية لاسعار الجبلة وفقا لسنوات الاساس ٢٩ و ٦٠/٥٩ و ٦٥/٦٦ وسلاسل الارقام القياسية لنققات المعيشة وفقا لسنوات الاساس ٢٩ و ٦٠/٥٩ و ٦٦/٦٧ ، ثم نعرض بعد ذلك لفكرة الرقم القياسى الضمنى (٢) Implicit Index .

ولكن هل توضح لنا حركات الاسعار كل ما يحتويه الاقتصاد من قوى تضخمية ؟

ان هذا المطلب سيتولى الاجابة على هذا السؤال ويقرر عمدا اذا كانت الارقام القياسية للاسعار تعد تعبيرا صحيحا عن القوى التضخمية التى تكون قد لازمت تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية ام لا .

وسيعنى الموضوع الثانى بدراسة عامة هي الحكم على وجود ظاهرة التضخم في الاقتصاد المصري وسيقدم في هذا المجال معيارين :

(١) نعنى بالخطة الخمسية الثانية ، الخطط السنوية من ٦٦/٦٥ - ٧٠/٦٩ ، ذلك أنه وان كانت لم تعد خطة خمسية كاملة كالخطة الخمسية الاولى ٦١/٦٠ - ٦٥/٦٤ ، الا ان هذه الخطط السنوية الخمس قد اعدت ببناء على دراسات خطة مضافلة الدخل القومي في عشر سنوات والتي بدأ تنفيذها في ٦١/٦٠ . هذا وقد انضمت الخطة الخمسية الاولى ٦٠/٥٩ سنة اساس لها بينما انضمت الخطة الخمسية الثانية لهذا الغرض سنة ١٩٦٥/٦٤ .

(٢) او المكش Deflator .

المعيار الأول : ويتردد بحجم وسائل الدفع . ومن هنا
فستتولى الدراسة في هذا الصدد تحديد مفهوم حجم وسائل الدفع
ليسنى لنا تحليل الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد المصرى في
مرحلة التخطيط الشامل .

والمعيار الثانى يستعين بحجم الائتمان المصرف كمؤشر للاستقرار
النقدى في الاقتصاد ، ويستلزم الامر في هذا المجال تحديد مفهوم
الائتمان المصرفى لاجراء التحليل المطلوب . على اننا في نهاية الموضوع
الثانى سنمقد مقارنة بين المعيارين لترجع احدهما كاداة للتحليل .

وعلى ذلك فيسقدم هذا المطلب الموضوعين الاتيين :

الاول «حركات الاسعار»

الثانى «مؤشرات التضخم»

سبق لنا أن ذكرنا أنه يمكننا الركون الى الأرقام القياسية لقياس تطورات الأسعار باعتبارها الوسيلة العلمية الوحيدة التي تترجم من اتجاهات المستوى الصام للأسعار ومؤشرا لتطور قيمة النقود أى قوتها الشرائية (١) ، وبهذا بصفة أساسية في هذا المجال الرقم القياسى لتفقات المباشرة أو لأسعار التجزئة والرقم القياسى لأسعار الجملة . وقبل النظر الى مدلول الأرقام (٢) واستقراء ما تعنيه ، يهتمان نلم بهذين الرقمين القياسيين المامة سريعة .

١ - الرقم القياسى لأسعار الجملة :

بدى في إصدار رقم قياسى لأسعار الجملة في مصر عام ١٩١٤ وقد عدل هذا الرقم عام ١٩٣٥ وأعيد النظر فيه عام ١٩٣٩ ويشمل الرقم الأخير ٨٨ سلعة ، وقد اتخذت الفترة يونيو ويوليو وأغسطس سنة ١٩٣٩ كأساس واستخدمت صيغة الوسط الهندسى البسيط للمناسيب (٣) مع ادخال الترجيح غير المباشر لظهور

(١) راجع ما تقدم من ٢١ .

(٢) هناك ملاحظة عامة تقضى بوجوب التحفظ عند استخدام الإحصاءات في الدول المخلفة بصفة عامة إذ قد يؤدي ذلك فضلا من عدم تعبير الإحصاءات عن الحقيقة بدقة تامة ، الى ادخال نتائج أنشطة في الأنشطة الأخرى ملاوة على اعتبارها أن كل الخدمات منتجة (وهو ما يجرى عليه إحصاءات الدخل القومي في مصر) وهذا يعنى ادخال نتيجة بعض الخدمات في الناتج الإجمالي ولم أنها تمثل في الواقع استخداما لجزء من الناتج في القطاعات المنتجة ، الأمر الذى يؤدي الى ازدواج في الحساب ، بالإضافة الى اختلاف أرقام الحسابات القومية في تقارير التخطيط في السنوات المختلفة راجع د. محمد دويدار ، اقتصاديات التخطيط الاشتراكي، ١٩٦٧ ص ١١٧١ .

(٣) انظر في تفصيل تكوين الأرقام القياسية للأسعار كتب الفقه المدرسية ، ومنها: د. زكريا نصر التحليل النقدي ، ١٩٥٩ ص ٢٦٦ - ٢٠٦ ود. محمد زكى شالمى ، مقدمة في النقود والبنوك ١٩٦٦ ص ٦٢ - ٧٦ ، ود. مظلوم حمدي ، النقود وأعمال البنوك والتجارة الدولية ، ٨٨ وما بعدها ود. مصطفى رشدي ، التحليل النقدي ، ١٩٧١ ص ٤٦ - ٦١ . ود. نادية حسانى جرجس ، الأرقام القياسية واستخدامها في الدراسات الاقتصادية - مصر المعاصرة ، أبريل ١٩٧١ ص ٢٢٧ - ٢٢٢ و R. J. Ball, op. cit., 15 - 18 and H. Speight, op. cit., pp. 446 - 450.

أهمية السلع المختلفة (١) . ومن الواضح أن هذا الرقم تطلب الكثير من التعديلات للاعتماد عليه كمؤشر حقيقي للتغير في أسعار الجملة ، فمن أهم عيوبه ، بعد سنة الأساس وعدم شمول العدد الكافي من السلع ، كما أن طريقة الترجيح غير المباشر التي تستخدم فيه ليست أفضل الطرق في الترجيح بل يفضل جمهرة الكتاب استخدام أوزان محسنة (٢) .

لهذه الاعتبارات ، قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بإصدار سلسلة من أرقام الجملة وفقا لسنة أساس قريبة هي ٦٠/٥٩ وهي سنة الأساس لخطة التنمية الاقتصادية الشاملة كما قام الجهاز اعتبارا من يوليو سنة ١٩٧٠ بتركيب سلسلة جديدة من الأرقام القياسية لأسعار الجملة على أساس متوسط أسعار السنة المالية ٦٦/٦٥ وتشمل أيضا سلسلة الأرقام القياسية لأسعار الجملة التي يتم تركيبها على أساس سنة ١٩٣٩ للمقارنة . وتتميز السلسلة الجديدة (٣) بإتخاذ فترة أساس قريبة (متوسط أسعار السنة المالية ٦٦/٦٥) واستخدام أوزان مستخرجة من القيم الإجمالية للإنتاج الزراعي والصناعي والواردات تمثل الأهمية النسبية للسلع الداخلية في تركيب الأرقام تمثيلا دقيقا ، كما تتميز السلسلة الجديدة أيضا باتساع درجة شمول الإطار السلمي بإضافة سلع جديدة لم تكن تشملها الأرقام السابقة الأمر الذي يجعلها أكثر تمثيلا لاتجاهات الأسعار وتسمح بإجراء تقسيمات جديدة للسلع تخدم الأغراض الاقتصادية المختلفة .

ويلاحظ أن الأرقام الجديدة تمثل الجمهورية ككل دون التقييد بنطاق جغرافي معين (أي بالريف والحضر على النحو الذي أتبع في

(١) الأرقام القياسية لأسعار الجملة ، أكتوبر ونوفمبر ١٩٧٠ وإبريل ١٩٧١
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

(٢) د. غادية مكلوي جرجس ، المرجع السابق ص ٢٤٠ .

(٣) الأرقام القياسية لأسعار الجملة ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .
مرجع رقم ٧٢١/٠٢ فبراير سنة ١٩٧١ .

الرقم القياسي لاسعار التجزئة للاعتبارات التي تنطبق بهذا الرقم) وقد اختيرت السلع ذات الوزن الكبير بالإضافة الى السلع التي لها أهمية خاصة كما روعي ان تكون السلع المختارة في كل مجموعة ممثلة لمختلف اتجاهات الاسعار . وقد بلغ عدد السلع الداخلة في تركيب الأرقام الجديدة ٤٤٠ سلعة ، وتكون الأرقام القياسية من ١٧ مجموعة رئيسية كل منها مقسم الى عدد من المجموعات الفرعية (١) . أما الأوزان المستخدمة في الترجيح فقد اعتمدت في اعدادها على متوسط القيم الاجمالية للانتاج الزراعي والصناعات سواء استهلك محليا أم تم تصديره ، وكذلك الواردات بعد اضافة الرسوم الجمركية اليها ، واستخدمت حساب الأرقام صيغة الوسط الحسابي لتأسيب الاسعار مرجحا بالقيمة في فترة الأساس .

ولكي نتف على تحركات الاسعار يمكننا ان نطلع (٢) على الجدول الآتي :

التوسلات السنوية للأرقام القياسية لاسعار الجملة

(يوليو/اغسطس ١٩٣٩ = ١٠٠)

السنوات	الرقم العام للمواد الغذائية	الرقم العام للمواد والمنتجات الصناعية	الرقم العام لجميع المواد
١٩٦٠	٣٨٢	٤٦٠	٤١٨
١٩٦١	٤٠٥	٤٤٦	٤٢٥
١٩٦٢	٤٠٦	٤٣٧	٤٢١
١٩٦٣	٣٩٨	٤٤١	٤١٩
١٩٦٤	٤٢١	٤٥٢	٤٣٦
١٩٦٥	٤٧١	٤٧٠	٤٧٠
١٩٦٦	٥٣٥	٤٨٤	٥٠٩
١٩٦٧	٦٠٧	٤٨٨	٥٤٥
١٩٦٨	٥٦٤	٥٠٠	٥٣١
١٩٦٩	٥٣٦	٥٢٢	٥٢٩
١٩٧٠	٥٨٢	٥٣٠	٥٥٨

(١) وإلى جانب هذا التقسيم الشقي تقسيما آخران هما تقسيم حسب الاستخدام النهائي وتقسيم حسب درجة التصنيع .

(٢) وسنختار فترة الدراع اعتبارا من عام ١٩٦٠ باعتبارها هذا مرحلة التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية في ٢٠٠٠ ع. فضلا عن استحداث رقم قياسي جديد للاسعار من سنة الأساس ٦٠/٥٩ بالإضافة الى أن البيانات الأخرى التي اظهرها تقارير وزارة التخطيط قد ثبتت على أساس ٦٠/٥٩ وان كان أشهد بتبنيها في ٦٥/٦٤ .

(المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب السنوي للإحصاءات العامة يونيو ١٩٦٨ من ٢٤٠ والإحصاء السنوي للجيب يونيو ١٩٧٠ من ٢٤٦ وعام ٧٠ : الكتاب السنوي للإحصاءات العامة يونيو سنة ١٩٧١ من ١٢٥٤ .

يتضح من الجدول السابق ان الرقم القياسي لاسعار الجملة قد سجل ارتفاعا مستمرا خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠ حيث كان الرقم العام لجميع المواد ٤١٨ في عام ١٩٦٠ ووصل الى ٥٥٨ عام ١٩٧٠ بمعدل زيادة سنوى قدره ١٤ بنطا في المتوسط - ولكن يلاحظ ان بعض السنوات وهى ٦٣ و ٦٨ و ٦٩ قد حققت تراجعا طفيفا عن السنوات التى تسبقها .

والجدير بالذكر ان الرقم العام للمواد الغذائية قد سار مع الرقم العام في نفس الاتجاه وسبقه بكثير ، فقد كان الرقم عام ١٩٦٠ - ٢٨٢ ارتفع الى ٥٨٢ عام ١٩٧٠ بمتوسط زيادة سنوى قدره ٢٠ بنطا ، ويلاحظ ان عام ١٩٦٣ قد حقق تراجعا طفيفا عن العام الذى يسبقه .

كما ان الرقم العام للمواد ومنتجات الصناعة وان كان قد سار مع الرقم العام لجميع المواد من حيث الارتفاع المستمر ، الا انه لم يحقق نفس المستوى من الارتفاع ، فقد كان الرقم عام ٦٠ - ٤٦٠ ثم ارتفع الى ٥٣٠ عام ١٩٧٠ بمتوسط زيادة سنوى قدره ٧ بنوط فقط ، مع ملاحظة ان عامى ٦١ و ٦٢ قد حققا تراجعا عن العام الذى يسبق كل منهما .

وقبل افصاح هذه الأرقام بيانيا نورد الجدول التالى الذى يوضح اتجاهات الاسعار وفقا لسنة الأساس ١٩٦٠/٥٩ :

التوسّطات السنوية للأرقام القياسية لأسعار الجملة

(١٠٠ = ٦٠/٥٩)

السنوات	الرقم العام للمواد الغذائية	الرقم العام للمواد والمنتجات الصناعية	الرقم العام لجميع المواد
٦١/٦٠	١٠٢٨	٦٨٠	١٠٠٥
٦٢/٦١	١٠٧٩	٦٥٢	١٠١٦
٦٣/٦٢	١٠٥٦	٦٥٥	١٠٠٥
٦٤/٦٣	١٠٦٤	٦٧١	١٠١٧
٦٥/٦٤	١١٦٣	١٠٠٢	١٠٨٢
٦٦/٦٥	١٣١٨	١٠٤٠	١١٧٣
٦٧/٦٦	١٥٠١	١٠٥٣	١٢٦٠
٦٨/٦٧	١٥٨٢	١٠٧٤	١٣٠٧
٦٩/٦٨	١٤١٥	١١٠٦	١٢٥٣
١٩٧٠/٦٩	١٤٦٦	١١٥٨	١٣٠٥

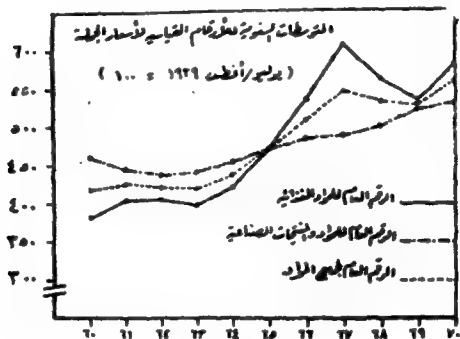
(المصادر : السنوات من ٦٠/٦١ إلى ٦٨/٦٩ المؤشرات الاحصائية في ج.ع.م. الجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء نوفمبر سنة ١٩٦٩ عام ٦٩/٦٨ الاحصاء السنوي للجيب يونيو ١٩٧٠ من ٢٢٩ .. عام ٧٠/٦٩ الكتاب السنوي للاحصاء العامة الجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء يونيو سنة ١٩٧١ من ٢٤٥) .

يتضح من الجدول السابق أن الرقم القياسي لأسعار الجملة قد سجل ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة من ٦٠/٦١ إلى ٧٠/٦٩ حيث كان الرقم العام لجميع المواد ١٠٠٥ عام ٦٠/٦١ وصل إلى ١٣٠٥ عام ٧٠/٦٩ بمعدل زيادة سنوية قدره ٣ بنوط في المتوسط تقريباً ، ويلاحظ أن عام ٦٢/٦٣ قد حقق تراجعاً عن العام الذي يسبقه .

كما يلاحظ ، وعلى النحو الذي رأيناه في رقم ٣٩ السابق ، أن الرقم العام للمواد الغذائية قد سار مع الرقم العام لجميع المواد في نفس الاتجاه بل وسبقه بكثير أيضاً ، وقد كان الرقم ١٠٢٨ عام ٦٠/٦١ ارتفع إلى ١٤٦٦ عام ٧٠/٦٩ بمتوسط زيادة سنوية قدره ٥ بنوط ويلاحظ أيضاً على النحو الذي رأيناه في الرقم العام أن عام ١٩٦٣/٦٢ قد سجل تراجعاً عن عام ١٩٦٢/٦١ .

ومن جهة أخرى ، فقد حقق الرقم الخام للمواد الصناعية زيادة مستمرة وان كانت بدرجة أقل من الرقم العام لجميع المواد ، متفقا مع رقم ٣٩ السابق ، حيث كان الرقم ٩٨ عام ٦٠/٦١ فارتفع الى ١١٥٨ فقط عام ٧٠/٦٩ مسجلتين نقطتين فقط للمعدل السنوي المتوسط . ويلاحظ أن عام ٦٢/٦١ قد سجل تراجعا عن العام الذي يسبقه .

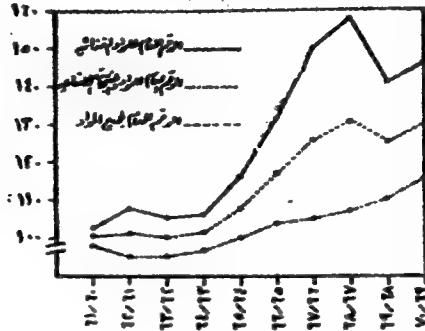
ويوضح الشكل رقم (١) والشكل رقم (٢) حركات أسعار الجلة وفقا للرقمين القياسيين لعامي ٣٩ و ٦٠/٥٩ وبين منهما أن الاول قد سجل أقصى ارتفاع عام ١٩٦٧ كما سجل الثاني أقصى ارتفاع عام ١٩٦٨/٦٧ .



شكل رقم ١

المقارنة بين أسعار الجمل على الرقم القياسي للجملة

(١٩٥٩ - ١٩٦٠)



شكل رقم ٢

عرضنا فيما تقدم تحركات أسعار الجملة بناء على الرقم القياسي لسنة ١٩٦٩ والرقم القياسي لسنة ٦٠/٥٩ ، ويلاحظ أنه كلما كانت سنة الأسس قريبة كانت أكثر صدقا في تعبيرها عن اتجاهات الأسعار (فضلا من اجراء التعديلات اللازمة في تركيب هذه الأرقام) وكانت اقرب الواقع ، لما فان أرقام ٦٠/٥٩ تعد أكثر تعبيرا عن اتجاهات أسعار الجملة التي اظهرت ممثلا قفوه ٢٪ سنويا في المتوسط على النحو السابق .

وتجدر الإشارة الى أن الزيادة في الأرقام القياسية لأسعار الجملة لا تعبر تعبيرا كاملا عن حجم الضغوط التضخمية لاستناد بعض هذه الأرقام على الأسعار الرسمية ، فمما لا شك فيه أن الزيادة في أسعار الجملة قد لا تنعكس في صورة زيادة مماثلة في الرقم القياسي لتنفقات المعيشة أو في الرقم القياسي لأسعار التجزئة الخاص بالمواد الغذائية وقد يبدو لأول وهلة أن ذلك يكمن في قصور هذه التغيرات في أسعار الجملة من أن تغطي أثرها الكامل على الأرقام القياسية لتنفقات المعيشة من جهة أسعار التجزئة الخاصة بالأسود

الفعالية . ولكن قيمة هذه الأرقام القياسية إنما تنال الى حد كبير بتوسع السلع والخدمات التي تنلج تحتها وبالأوزان الخاصة بكل بند عنها ، فلذا ما كانت هذه الأرقام تنطى عددا محدودا من السلع والخدمات التي تخضع أسعارها لتحديد الحكومي أصبح من التوقع أن تظهر هذه الأرقام درجة ملحوظة من الاستقرار ، ومن هنا يمكننا أن قلص التفسير للثبات النسبي في الرقم القياسي لنفقات المعيشة في ظل الاتجاه التصاعدي لأسعار الجلة بالنسبة لسلة كالقمح ، ذلك أن زيادة أسعار الجلة لهذه السلة لا تؤثر على المستهلك النهائي نظرا للاعتبارات الحكومية (١) .

٢ - الرقم القياسي لأسعار التجزئة :

أنشئ الرقم القياسي لأسعار التجزئة أو أسعار المستهلكين أو نفقات المعيشة في سنة ١٩٢٠ وأعيد النظر فيه سنة ١٩٢٩ ، حيث اتخذت متوسطات الشهور يونيو ويوليو وأغسطس سنة ١٩٢٩ كأساس بعد تعديل أوزانه حتى تتماشى مع الظروف القائمة في تلك السنة (٢) . وقد وجهت عدة انتقادات الى هذا الرقم ، فالعينة التي استخدمت للرعاية النقط الاستهلاكية كانت عينة صغيرة من الأسر في المدن الكبيرة فقط خلال شهر واحد ، كما أن الأسعار التي تستخدم هي الأسعار الرسمية وليست الأسعار الفعلية للسلع والخدمات ، كما ينتقد أيضا من حيث أن هناك تغيرات كثيرة قد حدثت في المجتمع أثرت على الأنماط الاستهلاكية منذ عام ١٩٢٩ الى الآن ومن ثم فقد أصبح محدود الدلالة على أسعار نفقات المعيشة الى حد يجعل معه أمثاله (٣) .

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري - الجلة البشرون ، العدد الرابع

١٩٦٧ م ٢٥٩ و ٢٦٠ .

(٢) راجع د. فادية مكارى جرجس ، المرجع السابق ص ٢٣٦ .

(٣) وبالرقم من إن الأوزان قد تم تعديلها عام ١٩٦٦ إلا أن هذا التعديل لم يتم على أساس دراسة واقعية راجع د. أسد ميل صبرى ميداد ، مقاله من "كيف نواجه مشاكل اقتصاد المصري" مجلة "الطليعة" ، مارس ٦٨ ص ٥٢ و ٥٤ .

لهذه الاعتبارات قام الجهاز المركزي للتحفة العامة والاحصاء بتركيب رقم قياسي جديد ويحتل فيه سنة الأساس لتكون ٦٩/٥٩ ، كما قام ابتداء من يوليو ٦٧ بإصدار وتركيب رقم قياسي جديد لاسعار المستهلكين (١) في كل من ريف وحضر مصر ، يتخذ متوسطات اسعار السنة المالية ٦٧/٦٦ كأساس ويستخدم اوزانا مستخرجة من بحث ميزانية الاسرة سنة ٦٥/٦٤ (٢) وهي تعبر كما يقرر الجهاز المركزي ، بصدق عن أنماط الاستهلاك المختلفة (٣) .

(١) انظر النشرة الشهرية للأرقام القياسية لاسعار المستهلكين سبتمبر ٧٠ مرجع رقم ٧٢١/٢٢ .

(٢) ولما ان نتائج هذا البحث لم تحسب الأوزان التي تستخدم في ترجيح السلع والخدمات داخل المجموعات وكذلك ترجيح المجموعات لتكوين الرقم القياسي العام واعتبرت نسبة التخف على السلة من الدخل الكلي كدليل على أهميتها النسبية ، ونستخدم طريقة الوسط الحسابي المرجح المناسب لتكوين هذا الرقم .

(٣) ونجد من الملائم الإشارة الى متوسطات الإنفاق السنوي للفرد بناء على بحث ميزانية الاسرة ألف الذكور .

جدول

متوسط الإنفاق السنوي للفرد على المجموعات السلعية في ٢٠٥٠ ج.

عام ٥٩/٥٨ وعام ٦٥/٦٤

(بالجنيه)

ريف		حضر		
٦٥/٦٤	٥٩/٥٨	٦٥/٦٤	٥٩/٥٨	
٨٧٧	٧٢١٢	٧٠٨	٦٤٤٠	الحبوب والتشويات
١٥٨	١٧٢٨	١٢٤	١٢٠	البقول الجافة
٥٧٥	٢١٦٧	٦٤١	٥٠٠٥	اللحوم والأسماك والبيض
١١٢	١٤٢١	١٦٨	١٨٨٧	الزيوت والدهون
٢٤٢	٢٢٠٢	٢٢٢	٢٠٤١	الألبان ومنتجاتها
١٨٦	١٠٢	٢٢٦	١٧٤٥	الخضار
١١٧	١٥٢٦	١٨٦	١٤٦٦	الفاكهة
١٦٠	١١٢٠	٢١٢	١٥٢٢	السكر والأطعمة السكرية
٠٩٩	٢٢٢٢	٢٨١	١٢٥٨	المواد الغذائية الأخرى
١٤١	١١٨	٢٤٢	١٤٥٠	المشروبات
٢٨٩	١٧٧٤	٢١٧	٢١٢٢	الكيفيات
٥٠٧	٢٠٦٥	١٠٦٢	٢٨٢٧	اللباس والبيانات

وقد أصبح نطاق الرقم الجديد (٦٦/٦٧) يشمل ١١ مدينة بعد أن قاضوا من قبل على تمثيل مدينة القاهرة فقط ، كما اتسعت درجة شموله للأطوار السلى بحيث أصبح أكثر تمثيلا لأبواب الاستهلاك ، وقد تم تقسيم السلع والخدمات الى سبع مجموعات رئيسية كل منها عقسم الى عدد من المجموعات الفرعية ، وتضم كل مجموعة فرعية عددا من السلع والخدمات ، وقد وصل هذا العدد الى ٢٤٥ فى الحضر و١٢٥ فى الريف .

والجدير بالذكر ان الجهاز المركزى يقوم لأول مرة بتكوين رقم مستقل لكل من الحضر والريف ، نظرا لاختلاف الاذواق والمعادن والانماط الاستهلاكية فيهما ، فبالنسبة للريف يتم اختيار العينة من ست محافظات ، ثلاث من الوجهه البحرى (هى الشرقية والغربية والبحيرة) وثلاث من الوجهه القبلى (هى بنى سويف وسوهاج واسوان) ويقوم بجمع بيانات عن الاسعار الفعلية للسلع الداخلة فى تركيب الرقم من ٥٧ قرية فى هذه المحافظات الست ، اما الحضر فيتم جمع البيانات من عوامم هذه المحافظات بالإضافة الى مدن القاهرة والاسكندرية والقنال .

١٤١٢	٢٠١٨	٢٠١٢	١٤١٢	التنفقات الطبية والعلاجية
٠.٧٢	٠.١	٢٠٢٢	٠.٤١٢	مواد الطاقة الشخصية والزينة
	١٢٢٨		٠.٧٠٦	مواد الطاقة المنزلية
٠.٢١	٠.١٦٢	١٥٧٦	١٠٦٧٦	نفقات التعليم والثقافة والرياضة
	٠.١٢٢		١٠٦٢٧	مواد الوجود والانارة
	٢٠٢		٦٠.٥٤	المصروفات الاستهلاكية الأخرى
١٠١١	٠.١٧٥	١١٤٤	٠.٥٥٠	الامان والادوات المنزلية
	٠.١٦		٠.٢١٠	السلع المعمرة الأخرى
	٠.٤٨٦		١٠٨٢٨	نفقات الانتقال والمواصلات
٢٦٢٢٤	٢٧	٨٥٥٠	٤٨	متوسط الإنفاق السنوى للفرد

والمنصر ، انماط الاستهلاك فى ظل خطط التنمية الاقتصادية د. محمد سلطان
أبو على - من مطبوعات معهد الدراسات المصرية ٧/٦٩ ص ٧ من وزارة التخطيط
بحث ميزانية الأسرة فى ج.ع.م. المجلد ١١٦٧

ولبيان حسركة الاسعار فانا سنورد فيما يلى ثلاثة جداول
توضح الارقام القياسية لاسعار التجزئة بالنسبة لسنوات الاساس
الثلاث ١٩٣٩ و٦٠/٥٩ و٦٧/٦٦ مع تحليل ارقامها بشئ من الابعاز.

جدول (١)

التوسطات السنوية للارقام القياسية لاسعار التجزئة

(يوليو/اغسطس ٢٩ = ١٠٠)

الرقم العام لنفقة المعيشة	الرقم العام للمواد الغذائية *	السنوات
٢٠٤	٢٦٢	١٩٦٠
٢٠٦	٢٦٥	٦١
٢٩٧	٢٦٥	٦٢
٢٩٩	٢٧٢	٦٣
٣١٠	٢٩٤	٦٤
٣٥٦	٤٨٧	٦٥
٣٨٨	٥٣٧	٦٦
٣٩١	٥٣٦	٦٧
٣٨٤	٥٢٩	٦٨
٣٩٦	٥٥٠	٦٩
٤١٢	٥٨١	٧٠

(المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوى
للاحصاءات العامة ، يونيو ٦٨ ص ٢٤١ والاحصاء السنوى للجيب ،
يونيو ٧٠ ص ٢٤٧ وعام ٧٠ ، الكتاب السنوى يونيو ٧١ ص ٢٥٥)

يتضح من الجدول السابق ان الرقم القياسى لنفقات المعيشة قد
سجل ارتفاعا مستمرا خلال الفترة من ٦٠ الى ٧٠ حيث كان الرقم
٢٠٤ فى عام ٦٠ وصل الى ٤١٢ عام ٧٠ بمعدل زيادة سنوى قدره ١١
نظا فى المتوسط تقريبا . ويلاحظ ان بعض السنوات قد سجلت
تراجعا طفيفا وهى سنوات ٦٢ و٦٣ .

(*) يشمل الوقود والصابون .

والجدير بالذكر أن الرقم القياسي العام للمواد الغذائية تد
 صار مع الرقم القياسي لنفقات المعيشة في نفس الاتجاه تقريبا -
 فبعد أن كان الرقم ٣٦٢ عام ١٩٦٠ وصل إلى ٥٨١ عام ١٩٧٠ بمعدل
 زيادة سنوي قدره ٢٢ بنطا في المتوسط تقريبا ، ويوضح
 الشكل رقم (٣) اتجاهات الرقم القياسي لنفقات المعيشة والرقم
 العام للمواد الغذائية .



شكل رقم ٣

جدول (٢)

المتوسطات السنوية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين

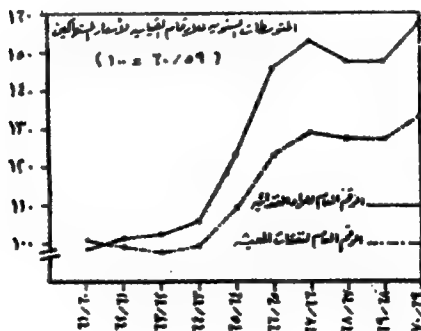
(١٠٠ = ٦٠/٥٩)

الرقم العام لنفقات المعيشة	الرقم العام للمواد الغذائية	السنوات
١٠٠ر٣	٩٨ر٤	٦١/٦٠
٩٩ر٦	١٠١ر٤	٦٢/٦١
٩٧ر٩	١٠٢ر٤	٦٣/٦٢
٩٩ر٧	١٠٥ر٩	٦٤/٦٣
١٠٩ر٢	١٢٣ر٢	٦٥/٦٤
١٢٣ر١	١٤٥ر٧	٦٦/٦٥
١٢٨ر٩	١٥٢ر٧	٦٧/٦٦
١٢٧ر٧	١٤٧ر٧	٦٨/٦٧
١٢٧ر٥	١٤٧ر٧	٦٩/٦٨
١٣٢ر٢	١٥٧ر٨	٧٠/٦٩

(المصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الإحصاء السنوي للجيب ، يونيو ٧٠ ص ٢٤٠ والكتاب السنوي للإحصاءات العامة يونيو ٧١ ص ٢٤٦ بالنسبة لأرقام ٧٠/٦٩) .

يتضح من الجدول السابق ان الرقم القياسي لنفقات المعيشة قد سجل ارتفاعا مستمرا خلال الفترة موضوع الدراسة حيث كان الرقم ١٠٠ عام ٦١/٦٠ ارتفع الى ١٢٣ر٢ عام ٧٠/٦٩ بمعدل زيادة سنوي قدره ٢ر٧ بنظرا في المتوسط تقريبا ويلاحظ ان بعض السنوات قد سجلت تراجعا طفيفا وهي ٦٢/٦١ و ٦٢/٦٢ و ٦٤/٦٣ .

كما يلاحظ من جهة أخرى ، وكما رأينا من قبل ، ان الرقم العام للمساكن الفدائية قد سار معه في نفس الاتجاه ، وبعد أن كان الرقم ١٨ر٤ عام ٦١/٦٠ أصبح ١٥٧ر٨ عام ٧٠/٦٩ بمعدل زيادة سنوي قدره ٦ر٦ انبساط في المتوسط تقريبا ، ويوضح الشكل رقم (٤) اتجاهات نفقات المعيشة والرقم العام للمساكن الفدائية في الفترة محل البحث .



شكل رقم ٤

جدول (٣)

الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في ريف وحضر مصر

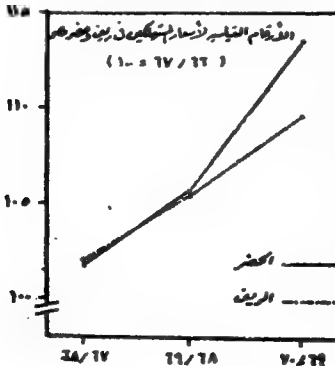
(١٠٠ = ٦٧/٦٦)

السنوات	حضر	ريف
٦٨/٦٧	١٠٢.٠	١٠١.٨
٦٩/٦٨	١٠٥.٤	١٠٥.٦
٧٠/٦٩	١٠٩.٦	١١٣.٥

(المصدر : النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى المجلد الرابع والعشرون العدد الاول ١٩٧١ احصاءات) .

يتضح من الجدول السابق ان الرقم القياسى لأسعار المستهلكين قد سجل ارتفاعا مستمرا خلال الفترة من ٦٨/٦٧ الى ٧٠/٦٩ في كل من حضر وريف مصر . فبعد ان كان الرقم في الحضر ١٠٢ عام ٦٨/٦٧ أصبح ١٠٩.٦ عام ٧٠/٦٩ بمعدل زيادة سنوى قدره ٤ بنوط تقريبا في المتوسط ، كما سجل رقم الريف ارتفاعا أسرع ، فبينما كان ١٠١.٨ عام ٦٨/٦٧ أصبح ١١٣.٥ عام ٧٠/٦٩ بمعدل زيادة سنوى قدره ٦ بنوط تقريبا في المتوسط .

والشكل رقم (٥) يوضح اتجاهات أسعار المستهلكين في ريف وحضر مصر في السنوات ٦٨/٦٧ - ٧٠/٦٩ .



شكل رقم ٥

وبلاحظ على الأرقام التي أظهرها الجدول السابق مدى زيادة معدلات الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في الريف عنها في الحضر الأمر الذي يجعل سكان الريف يتحملون وطأة الاتجاهات التضخمية أكثر من سكان الحضر على النحو الذي سنوضحه بتفصيل أكثر عند النعرض للتضخم الهيكلي في مصر .

هذه هي الأرقام القياسية الثلاثة التي يقوم بأعدادها الجهاز المركزي للتنبؤ العامة والإحصاء ، وبلاحظ ، وكما أشرنا من قبل ، أنه كلما كانت سنة الأساس قريبة بتفصح مدى صدق تعبيرها من اتجاهات الأسعار فضلا عن اجراء التعديلات التي تكون اقرب تعبيراً من ناحية الأوزان ، ومن هنا فإن أرقام ٦٧/٦٦ تعتبر اقرب للواقع . ونظرا الى أننا نفضل فترة طويلة نسبيا لمعرفة اتجاهات الأسعار فإن أرقام ٦٠/٥٩ التي أظهرت معدلا للتضخم بواقع ٢٧٪ سنويا متفقا في ذلك تقريبا مع الرقم القياسي لأسعار الجلة (٦٠/٥٩) ، تعبر هي الأخرى تعبيراً صحيحاً عن هذه الاتجاهات ومن ثم يمكن الاعتماد عليها في هذا المجال بخلاف أرقام ١٩٢٩ للاعتبارات الموضحة قبل (١) .

٢ - الرقم القياسي القسوى

ومن جهة أخرى يرى بعض الكتاب (٢) أن الرقم القياسي الذي يجب أن يتخذ معياراً صحيحاً لتحركات الأسعار هو ذلك الرقم الذي

(١) وتجدر الإشارة ان الأرقام القياسية للاستهلاك تتواءمبا المختلفة قد لا تتوافق في اتجاه الحركة ونسبة التغير دائما سواء كان ذلك في المدى القصير أم في المدى الطويل . فقد يرتفع الرقم القياسي لأسعار الجلة على حين يميل الرقم القياسي لأسعار المستهلكين الى الانخفاض . ولكن على أي حال فإنه من المنطق عليه بوجه عام ان الأرقام القياسية للأسعار تكون في اتجاه واحد تقريبا في فترات التضخم الحاد أو الانكماش الحاد . كما ان الرقم الذي يكون اقرب الى قياس تطلعات القوة الشرائية للشود هو الرقم القياسي لأسعار المستهلكين باعتباره الرقم الذي يقيس قوة الشود في شراء السلع الاستهلاكية والخدمات التضخمية المباشرة (راجع د. محمد زكي شافعي ، مقدمة في الشود والبنوك ، المرجع السابق ص ٦٦ - ١٧٢) .

(٢) See : Andreas S. Gerakis, A Survey of dev. during the Five-Year Plans I. M. F. « Staff Papers », Vol. 14 No. 67, Nov. 1967, p. 464.

يعبر عن العلاقة بين اجمالي الدخل المحلي G.D.I. وبلاسعار الثابتة وهذا القدر من الدخل بالاسعار الجارية ، ويستخرج من طريق قسمة اجمالي الدخل المحلي بالاسعار الجارية على نفس القدر من الدخل بالاسعار الثابتة ، ويضيف هؤلاء الكتاب ان هذا المقياس يفضل كلا من الرقم القياسي لاسعار الجملة والرقم القياسي لتنفقات المعيشة .

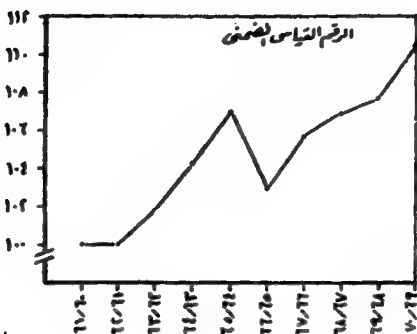
والجدول الآتي يوضح العلاقة بين اجمالي الدخل المحلي بالاسعار الثابتة وبلاسعار الجارية في المدة من ٦١/٦٠ - ٧٠/٦٩ .

الرقم القياسي الضمني

السنة	اجمالي الدخل المحلي بالاسعار الجارية	اجمالي الدخل المحلي بالاسعار الثابتة (١)	الرقم القياسي الضمني
	بالمليون جنيه	بالمليون جنيه	
	(١)	(٢)	(٢) ÷ (١) × ١٠٠
٦١/٦٠	١٣٦٢٣٥	١٣٦٢٣٥	١٠٠
٦٢/٦١	١٤١١١١	١٤١١١١	١٠٠
٦٣/٦٢	١٥٦٢٨٨	١٥٣٦٧٧	١٠١٧
٦٤/٦٣	١٧٣٩٩٦	١٦٦٩٧٧	١٠٤٢
٦٥/٦٤	١٨٨٤٢٠	١٧٦٢٢٢	١٠٦٩
٦٦/٦٥	٢١٢٤١١	٢٠٦٣٢٣	١٠٢٩
٦٧/٦٦	٢١٨٠٢٤	٢٠٦٦٩١	١٠٥٢
٦٨/٦٧	٢١٦٤٨٨	٢٠١٤٢٨	١٠٧٤
٦٩/٦٨	٢٣٣٩٤٤	٢١٦٢٢٩	١٠٨١
٧٠/٦٩	٢٥٥٢٨٨	٢٣١٢٢١	١١٠٤

المصدر : وزارة التخطيط ، متابعة الخطة الخمسية الاولى من ٢٧ و ٤٨ للسنوات من ٦١/٦٠ الى ٦٥/٦٤ ومتابعة الخطط السنوية لعام ٦٧/٦٦ من ٦٥ و ٧٥ بالنسبة لسنة ٦٦/٦٥ ولعام ٦٨/٦٧ من ٢٢ و ٤٣ بالنسبة لسنتي ٦٧/٦٦ و ٦٨/٦٧ ولعام ٧٠/٦٩ من ٢١ و ٢٨ بالنسبة لسنتي ٦٩/٦٨ و ٧٠/٦٩ .

(١) السنوات من ٦١/٦٠ الى ٦٥/٦٤ مبينة على اساس اسعار ٦٠/٥١ ومن ٦٥/٦٥ مبينة على اساس اسعار ٦٥/٦٤ التي اعتمدت قلوبنا .



شكل رقم ٦

يتضح من الجدول السابق ، وكما يظهره الشكل رقم (٦) ، ان الرقم القياسي للاسعار بناء على الرقم القياسي الضمني قد سجل ارتفاعا مستمرا على مدى السنوات العشر ٦٠/٦١ - ٦٩/٧٠ ، فقد اظهر في عامي ٦٠/٦١ و ٦٢/٦٢ استقرارا في الاسعار ثم بدأ الرقم في الزيادة اعتبارا من عام ٦٢/٦٢ حيث سجل زيادة طفيفة قدرها ٧ ا ثم اظهر بعد ذلك تضخما محسوسا عامي ٦٣/٦٤ و ٦٤/٦٥ اذ بلغ الرقم ١.٠٤ و ١.٠٦ على التوالي ، ولكنه تراجع عام ٦٥/٦٦ الى ١.٠٢٩ بسبب الاجراءات الانكماشية التي اتخذت في تلك السنة ، ثم اخذ الرقم في الارتفاع التدريجي على مدى السنوات الاربع التالية ٦٦/٦٧ - ٦٩/٧٠ الى ان وصل الى ١.١٢ بمعدل سنوي قدره ادا في المتوسط .

وبدل الرقم القياسي الضمني ، على النحو السابق دلالة واضحة على استمرار ارتفاع الاسعار في الاقتصاد المصري وعلى وجود

انضغاط تضخمية فيه خلال فترة التنمية في الحقبة موضوع البحث (١) متفقة مع ما أظهره كل من الرقم القياسي لأسعار الجملة ولإسعار التجارة على النحو الموضح قبل .

عما سبق يمكننا القول ان الأرقام القياسية للأسعار لا تعبر تعبيرا كاملا عن القوى التضخمية في الاقتصاد المصري لاستناد بعض هذه الأرقام على الأسعار الرسمية، وهي تختلف ، في الواقع ، عن الأسعار الفعلية ، وعلى ذلك فإن الأرقام القياسية لا تعبر عن كل القوى التضخمية ، فهي تعبر عن التضخم الظاهر فحسب دون التضخم المكبوت .

ولكى تكمل الصورة سنتقى الضوء على النوع الآخر من التضخم فيما يلي :

٤ - التضخم الظاهر والتضخم المكبوت :

عرفنا من قبل ان التضخم قد لا يصحبه في كل الأحيان ارتفاع في الأسعار ، فقد تحدث في الاقتصاد ضغوط تضخمية ، ومع ذلك فإن الأسعار قد لا ترتفع ارتفاعا يعكس كل القوى التضخمية ، نظرا لتدخل الدولة وأثراتها على جهاز الأسعار عن طريق عدة نظم منها التسعير الجبري Price control ونظام البطاقات Rationing system

(١) وبالنسبة للفترة السابقة على الفترة محل البحث والوصفة بالنسب يقرؤ الكتاب ان التنمية الاقتصادية خلال الفترة من ٥٢ - ١٩٥٨ قد اصطفت بارتفاع كبير في أسعار الجملة وفي نفقات المعيشة فقد تميز عام ٥٢ بالتكاسل وانبست السنوات ٥٤ - ٥٦ بالجماعات تضخمية معسوة وعلى الأخص عام ١٩٥٤ وتميزت السنوات من ٥٧ الى ١٩٥٩ باستقرار تقديسي وظهورت في عام ١٩٦٠ انجماعات تضخمية خفيفة .

لراجع د. سمير اصبح - المرجع السابق ص ٥ ود. عزاد حاشم المرجع السابق ص ٢٦ ولقد د. يوسف عبد الجيد - الدين السام المرقى في ج ٢٠ - ٢٠٠٤ ص ٢٠٠٤ مطبوعات معهد الدراسات المرقية مارس ١٩٦٨ ص ١٢ - ٢٥ و Bent Hansen and Giorgio A. Marzouk, Dev. and economic Policy in U. A. R., Amsterdam 1965, pp. 14 - 21.

وبذلك لا تتيح للعوامل الاقتصادية أن تعمل بحرية ، ويسمى التضخم في هذه الحالة بالتضخم المكبوت *Repressed Inflation* ، وهو بخلاف التضخم الظاهر *Open inf* وفيه ترتفع الاسعار بصورة مستمرة وبحرية استجابة للعرض والطلب دون تدخل غير طبيعي من السلطات (١) .

وهنا قد يشور تساؤل ، هل يوجد تضخم مكبوت في الاقتصاد المصري ؟

إذا استمرضنا معدل التضخم في مرحلة التخطيط الشامل (٦١/٦٠ - ٧٠/٦١) وجدنا أن الرقم القياسي لاسعار الجملة (٦٠/٥٩ = ١٠٠) يشير الى أن معدل الزيادة في الاسعار بلغ ٣٪ سنوياً ، التوسط ، كما بلغ معدل الزيادة في الاسعار ٧.٢٪ سنوياً في التوسط لرقم القياسي لتفقات المعيشة . فهل تماثل الزيادة في الاسعار التي ظهرت في الارقام القياسية الزيادة الفعلية في الاسعار ؟

الواقع أن الارقام القياسية لم تأخذ في اعتبارها اسعار الاسواق السوداء والاسعار المزدوجة (٢) التي انتشرت في سلع كثيرة (٣) ، (٤) ، بولا سيما السلع المستوردة وبعض السلع المحلية وخصوصا السلع القابلة للتصدير نتيجة للاختناقات (٥) ، وعلى ذلك فان قوائم الانتظار

(١) راجع ما تقدم من ٢٦ .

(٢) Bent Hansen, op. cit. , p. 15.

(٣) ومن السلع الاستهلاكية التي ظهرت فيها الاختناقات ، الارز والفول والحمص والبيض والكبريت وبعض اصناف المسلي والطائرة وحجارة البلطيات ، ومن السلع الاخرى الحديد البروم والتجاري والواسير والاشباب وبعض اصناف الاسمت والعدد اليدوية وقطع غيار السيارات والاطارات والادوات الكهربائية والمنزلية والجلود والصدائد والبويات وبعض مستلزمات العربتين كالصنبح والمناج اراجع التقارير الشهرية للفرقة التجارية بالاسكندرية) .

(٤) بالإضافة الى انواع اخرى من الخدمات مثل الاسكان .

(٥) ويقول بنت هانسن ان ارتفاع الاسعار يشير به بصفة خاصة لدور الدخول للخدمة والرفقة اما دور الدخول المعنوية فلا يشعرون به بصفة عامة نظرا الى ان الاختناقات انتشرت أساسا في السلع المستوردة والتي لا تدخل ضمن ميزانية الاسر المعنوية الدخل . والواقع ان ارتفاع الاسعار ضرر به الجميع

B. Hansen, op. cit., p. 230.

في سلع غير قليلة والطواير (١) التي ظهرت أحيانا قد شملت مجموعة من السلع ولا سيما السلع المستوردة غير الغذائية ، سواء الخاضعة لنظام التوزيع الحكومي أو المسخرة جبريا أو الخاضعة لتحديد الربح أم غيرها ، حيث تباع غالبيتها في الأسواق السوداء (٢) ، وهذه دلائل التضخم المكبوت .

ويرجع هذا الوضع الى عدة اعتبارات (٣) ، أهمها قصور الإنتاج المحلي عن تلبية الطلب بسبب نقص الخامات المحلية أو المستوردة (٤) أو عدم امكان ميزانية النقد الاجنبى الاستجابة الى احتياجات الاستيراد (٥) ، أو التضحية بالطلب الداخلى في سبيل اشباع الطلب التصديري (٦) .

(1) See : P. O'Brien, The Revolution in Egypt's economic system, Oxford, London 1966, p. 196.

(2) A S. Gerakis, op. cit., 464.

وراجع في تفصيل نشأة السوق في مصر وطرق علاجها : د. محمد سلطان ابو على ود. هشام خير الدين ، الاسعار وتخفيف الموارد ، ١٩٧٢ ، ص ٢٦٧ - ٢٧٢ .

(٣) وعلى الرغم من ان السلطات تعلن لدى وجود الاختناقات انها ترجع أساسا الى سوء نظام التوزيع وان هناك مخزونات كافية لدى تجار السوق السوداء ، الا ان هذه التفسيرات الرسمية كانت نتيجة لتنبؤات غير صحيحة للإنتاج والاستهلاك ، وهي في الواقع نتيجة لنقص فعلى مرجعه بصفة عامة الى عدم التوازن الجزئى Partial disequilibrium لا الى الفائض الكبير في الطلب ، على النحو الذى سنوضحه في التضخم المبكى . (B. Hansen, op. cit., p. 230) .

(٤) أو اقبال بعض المصانع على انتاج الاصناف التى تزداد نسبة الربح فيها وخفضها انتاج الاصناف التى تقل فيها هذه النسبة ، وقد تكون الأخيرة أكثر طلبا من الأولى ، أو عدم توافق الإنتاج مع مواسم الاستهلاك نتيجة خطأ في وضع خطة الإنتاج .

(٥) والتحول الجفرائى للتجارة الخارجية واستيراد سلع من أسواق دول الإنفانيات لا تلائم الاستهلاك المحلى وعدم توفر الخبرة الكافية لاجهزة الاستيراد عند قيامها لأول مرة بعمليات الاستيراد مما أدى الى اقبال اصناف ليس الحاجة اليها وعدم تلمس الإنفانيات والبروتوكولات التجارية السلع التى يحتاجها السوق المحلى من ناحية الكم والكيف .

(٦) فعلا من مبدء قيام الشركات المنتجة والموزعة ووضع خطة تقويمية سليمة تلمس حسن انتساب السلة في الأسواق ، وكذلك مبدء قيامها بالدراسات المتقدمة باحتياجات الأسواق في مختلف المحافظات .

نقول ، اذا اخذ في الاعتبار اسعار السوق السوداء بالنسبة للسلع المختلفة عند حساب الرقم القياسي للاسعار ، واذا اخذنا كذلك في حسابنا الرغبة في الإنفاق المكتوبة ، فكان لا بد أن يرتفع هذا الرقم بصورة اكبر استجابة للقوى الاقتصادية المنطقية بالمرض والطلب . ذلك ان الرقابة المباشرة على الاسعار التي طبقت على السلع الهامة والإعانات السعرية قد كبّثت الاسعار ومنعتها من الارتفاع ، وان كانت الحكومة قد غالت ، من بعض الوجوه ، في استخدام هذه السياسة . بهدف تحقيق توزيع عادل للسلع وتوصلا لتوفير الاستقرار السلمي في الاسواق المصرية (١) .

من كل ما تقدم يمكن تفسير التضخم الموجود في مصر بان قلنا منه يعبر عن نفسه في شكل تضخم ظاهر بينما يستتر القدر الآخر في صورة تضخم مكبوت ، وهو محصور في سوق السلع (٢) ، اما سوق العمل . فقد تميزت بثبات الاسعار ، ذلك ان عرض العمل قد زاد بسرعة في مصر خلال الفترة محل البحث ، باستثناء بعض الوجوه التي تتطلب مهارات معينة ، على النحو الذي حدث في قطاع النسيج مثلا حيث ارتفعت الاجور فيه ارتفاعا محسوسا (٣) نتيجة للآباء الضخمة التي ألقتها الخطة الخمسية الاولى على هذا القطاع ، الذي تحمل العبء الأكبر في تنفيذ استثمارات الخطة حيث قام بتنفيذ ٤٧٪ من مجموع اجمالي الاستثمار فيها (٤) .

(١) وفي هذا المجال يبدى بعض الكتاب أنه قد يكون من الاوفق التركيز على توزيع الدخل بدلا من التركيز على توزيع السلع من خلال الاسعار ، التي البنت عدم فاعليتها
See : P O'Brien, op. cit. , p. 196 .

(٢) B. Hansen, op. cit., p. 16.

(٣) Op. cit., pp. 16, 17.

(٤) ما ادى الى ظهور بعض المشاكل امينيا ، عدم القدرة على الوفاء الكامل بالمستهدف منه والتأخير في مواعيد التنفيذ والقصور عن تحقيق المستوى الفني المطلوب بالإضافة الى حدوث ارتفاع غير قليل في التكلفة الاستثمارية . ونظرا الى ان هذا القطاع سيظل رأس الحسرة في تنفيذ العمليات الاستثمارية فان الامر يقتضي تنسيته عن طريق توفير الاستثمارات اللازمة له مثل الآلات والمعدات الحديثة التي يحتاج اليها في تنفيذ عملياته ، وتنظيم هذا القطاع من الناحيتين الفنية والتنظيمية وتوليس الخبرات اللازمة له لراجع متابة . وتقييم الخطة الخمسية الاولى ، الرجوع السابق ٤ من ١٠١ و ١٠٢ .

ومع ذلك ، وبغض الطرف عما أظهرته الأرقام القياسية ، فإنه
يلاحظ أن مصر قد تمتعت خلال فترة التنمية بدرجة ملحوظة من
ثبات الأسعار بالمقارنة بالدول الأخرى (١) .

ولكن يتشامم البعض ويقرر أن الاقتصاد المصري يعاني من
ضغوط تضخمية كبيرة ، وأنه ليس من المفالة في شيء أن نعتبره
على وشك بلوغ نقطة الخطر (٢) . ومع تسليمنا بوجود ضغوط
تضخمية محسوسة في الاقتصاد المصري (٣) ، إلا أنه يلاحظ أن
وسائل ضبط التضخم التي استخدمها المخطط المصري كان لها أثرها
الملموس في كبح جماحه (٤) ، على النحو الذي سنراه عند تناول
وسائل ضبط التضخم .

وهنا قد ينور تساؤل ، هل يكون ملائماً أن ينتهج المخطط
المصري نفس الأسلوب في برامج التنمية المقبلة أم ينتهج أسلوباً
آخر .

في الواقع ، أن سياسة الحكومة في الرقابة على الأسعار قد أدت
إلى كبتها فأصبحت لا تمثل أسعار الندرة Scarcity Prices التي
يمكن أن تحقق الكفاية Efficiency للمشروعات . فمعلوم أن جهاز
الأسعار يمكن أن يمارس تأثيراً هاماً على وظيفة التوزيع Allocation
للموارد في الاقتصاد ، ويحصل من الممكن توزيع هذه الموارد بطريقة
تتيح إنتاج السلع عند أقل تكلفة ممكنة ، وبذلك يتحقق الهدف

(١) B. Hansen, op. cit., p. 15.

(٢) د. اسماعيل صبري حيد الله ، مقاله من وكيف تواجه مشاكل الاقتصاد
العربي، مجلة الكلية ، عدد مارس ١٩٦٨ ص ٥٥ .

(٣) وما تجدر الإشارة إليه أن الصورة الاقتصادية للميزانيات الحكومية ، قد
أدركت في معظم سنوات الخطة أن هناك عناصر تضخم كبيرة في الأسواق المعربة
انضمت في شكل زيادة في الطلب والأسعار الأمر شكل ضغط كبيراً على الموارد الداخلية
والخارجية للدولة .

(٤) A. S. Gerakla, op. cit., p. 464.

الإنتاج بأقل استخدام ممكن للموارد المستثمرة أو الحصول على أقصى عائد باستخدام كمية معينة من الموارد ، نظرًا إلى أن حساب التكاليف والأرباح يكون عن طريق الأسعار ، فإذا لم تكن الأسعار تعبر عن النفقات الحقيقية للموارد المستخدمة ، فإن توزيع الاستثمارات allocation of investments لن يكون التوزيع الأمثل Optimum ويمكن الحصول على فائدة أكبر إذا ما تم توزيع بديل لنفس الحجم من الموارد .

وقد أكد الاستاذ بنت هانسن أن لب مشكلة الكفاية في مصر لا يتركز في مسألة التنظيمات الأساسية Institutional arrangements للانتاج في القطاع العام أو في ملافاة العقود البيروقراطية plunder of Bureaucracy أو في كفاءة رؤساء شركات القطاع العام بقدر ما يتركز بصفة جوهرية في مسألة الأسعار . ومن هنا يشير بنت هانسن إلى أن انحراف الأسعار Distorted prices في مصر هي السبب الأساسي في عدم الكفاية inefficiency في الاقتصاد المصري ، ذلك أن وضع الأسعار لا يركز على معايير صحيحة ، فضلاً عن أن سياسة كبت الأسعار التي تستهدف «وقف ارتفاعات الضروريات» تعتبر مفضي إلى حد كبير . أن التدخل الحكومي قد عمل ضد تكوين أسعار الندرة وجعل المشروعات في حالة لا تمكنها من تخطيط هيكل أجورها ، ومنع انتقال عنصر العمل من مكان إلى آخر وفقاً لما تتطلبه حاجة المشروعات ورفع من معدلات أجور العمل غير الماهر وحد من زيادة أجور العمل الماهر . وكل ذلك أدى إلى عدم استخدام الفنون المكثفة للعمل Labour-intensive techniques بالإضافة إلى ذلك فإن ميكانيكية السعر Mechanism of price قد طرحت جانباً من طريق اتباع نوع من نظام الحصص rationing system القائم على أولويات تحددها الدولة تخضع للمساومات بين الوزارات المختلفة للحصول على النقد الأجنبي (١) .

(1) P. O'Brien op. cit , pp. 257 - 261 .

للامتبارات المتقدمة فان الإلزام مفقود في انخراط الإجراءات المناسبة لاصلاح هيكل الاسعار في الاقتصاد ولا سيما بعد ان أصبح منظم القطاع الانتاجى وتجارة الجملة في نطاق القطاع العام وذلك من طريق استخدام اسعار الندرة توصلا الى توزيع الموارد على المشروعات بطريقة مناسبة تجعل المشروعات تعمل على التوفير في استخدام الموارد النادرة وتقلل النفقات الحقيقية للانتاج . ان أى نظام لا يضع في الحسبان قواعد عادلة لتوزيع الموارد ، لا يمكن ان يحقق الكفاية في الاقتصاد القومى .

لكل ما تقدم ، واحاسا بالحاجة الى وجود جهاز تكون مهمته اقتراح السياسات السعري لتخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمل على رفع الكفاءة في الاقتصاد المصرى ، فقد انشئ في اكتوبر ١٩٧١ جهاز لتخطيط الاسعار (١) ، ولم تظهر

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٠١٧ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هذا الجهاز ، ونصت المادة الثانية منه ان الجهاز في سبيل تحقيق ذلك :

١ - التقدم بمقترحات من اسر السياسات السعري التى يقتضيها تخطيط التنمية الى اللجان الوزارية المختصة لمناقشتها واقرارها .

٢ - تصنيف السلع والخدمات تبعاً لأهميتها للاقتصاد القومى وتحديد السلع والخدمات التى ترفع في سعرها للمستويات المختلفة من أجهزة الدولة مع التأكد من ان الاسعار التى تحددها أجهزة الدولة الأخرى مطابقة للسياسة السعري الموضوعة في إطار خطة التنمية وتحديد ما يترك من تلك السلع والخدمات لقانون العرض والطلب .

٣ - تحديد السلع والخدمات التى يفرض لها حماية من مثيلاتها المستوردة وعلى ان يكون ذلك متشعباً مع اهداف خطة التنمية واستقرار اسعار السلع والخدمات المنتجة التى تحتاج الى السلع والخدمات المقترحة حمايتها .

٤ - اقتراح السلع والخدمات التى تقتضى السياسة الاجتماعية تقرير اعانة لها من الدولة ومقدار الامانة المطلوبة والاعتماد اللازم لذلك وطريقة تمويله .

٥ - تحديد السلع التى يلزم لها اعانة بصدور وتحديد مقدار تلك الامانة وطريقة تمويلها واقتراح وسائل الحد من تلك الامانة في المستقبل .

٦ - تحديد السلع التى يطلب تثبيت اسعارها انشاء صندوق موازنة واقتراح الملائمات السعري للسلع المطلوب تثبيت اسعارها .

تكاليف أعماله بعد ، والممول تشييد هذا الجدار وتدعيمه للاستصلاح
بمستوياته المطلقة بغرامة هيكل الأسطر والقامة بينه وبين
الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية وصولا الى تحقيق الكفاءة في
الاقتصاد المصري .

٧ - دراسة تكاليف الانتاج المحلي للسلع الرئيسية بما في ذلك تكاليف الموارد
المحلية والاجنبية ووضع مؤشرات من كفاءة تشغيل الثبات وذلك بهدف تحديد أكثر
السلع التصديرية عائدا ووضع سياسة التوسع في الصادرات على أساس نوع وحجم
الموارد التي تدخل في تكاليف انتاج تلك السلع .

٨ - دراسة الهيكل السعري العالم لانتواع السلع والخدمات وتحليل ذلك
الهيكل على مكوناته مع التعرف على وجه الخصوص على الفوائض والرسوم وفروقات
الأسعار المحلية والظمنية وكذا امكانيات الانتاج والتصدير .

٩ - دراسة الأسعار العالمية للسلع والخدمات والعمل على تقييم الناتج المحلي
بأسعار العالمية ومقارنته بالأسعار المحلية .

١٠ - متابعة الأسعار المسالمة والجاهات المحلية من طريق أجهزة الرقابة على
الأسعار ومن البيانات والاحصائيات التي تصدرها أجهزة الدولة المختلفة واقتراح
التوصيات بشأن تعديلها بما يتواءمها مع الأجهزة الإنتاجية والتوزيعية المختصة .

ثانيا - مؤشرات التضخم

عرفنا من قبل ان العبرة ليست بالزيادة المطلقة في حجم وسائل او حجم الائتمان المرفق للحكم على وجود التضخم او الانكماش ، وانما العبرة بما تظهره العلاقة بين هذين المتغيرين والمتغيرات الاقتصادية الاخرى لمعرفة ما ينطوى عليه الاقتصاد من اختلال . والوصول الى هذا الهدف نستخدم معيارين ، الاول ، يستند على منهج صندوق النقد الدولي في سياساته للوقوف على الضغوط التضخمية ويستخدم حجم وسائل الدفع ، والثاني ، يعرضه بعض الكتاب باعتباره دالة للاستقرار النقدي ويستخدم حجم الائتمان المرفق . وفيما يلي عرض لهما :

١ - المعيار الاول :

يستند صندوق النقد الدولي في سياساته للوقوف على مدى الاتجاهات التضخمية على المنهج النقدي ، فيربط الصندوق بين الزيادة في وسائل الدفع والزيادة في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة ، وعلى ذلك فان منهجه يقضى بأنه اذا احتوى الاقتصاد على زيادة في حجم وسائل الدفع بمقدار يجاوز الزيادة المقدرة في الناتج المحلي الاجمالي ، فان هذا يعتبر في نظر الصندوق دليلا على التضخم والعكس صحيح (١) .

ولكن ما هو مفهوم كل من الناتج المحلي الاجمالي ووسائل الدفع ؟

يقصد باصطلاح الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة بمفهوم نظام الحسابات القومية لهيئة الامم المتحدة الدخل المحلي الاجمالي

(١) د. جريش جده مرقوق ، السياسة النقدية والائتمانية في ج.ع.م. والسر
انضائية الاستقرار الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي ، معهد الدراسات المعرفية ،
١٩٩٣

بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة ، لذا فإننا نستخدم هنا أرقام الدخل
المحلى الإجمالي بالاعتماد الثابتة في مصر باعتبارها تقابل أرقام
الناتج المحلى الإجمالي (١١) .

أما بالنسبة لاصطلاح وسائل الدفع (١٢) . فيقصد بكمية وسائل
الدفع في أى لحظة مجموع كمية النقود الموجودة آنذا ، وتتضمن
النقود المادية (النقود الورقية والمعدنية) والنقود المصرفية
(الودائع) . وهناك اتفاق تام في الراى بين المتخصصين في مجال
الدراسات النقدية والمصرفية على أن يستبعد عند حساب وسائل
الدفع ذلك الجزء من النقود الورقية والمعدنية الذى تحتفظ به البنوك
التجارية في خزائنها ، وكذلك الكمية الموجودة من هذه النقود
بمسئمة عمليات المصرفية في البنك المركزى . وعلى ذلك فلا يدخل عند
حساب وسائل الدفع إلا صافي العملة المتداولة خارج البنوك
وتتمثل في صافي النقد المتداول والعملة المساعدة .

ولكن يثور الخلاف ، عند حساب وسائل الدفع ، على كيفية
معالجة الودائع :

فيذهب الراى الأول الى أنه يدخل في حساب وسائل الدفع
الودائع الجارية الخاصة فقط لتمتعا بسيولة عالية ، إذ أنها
ودائع قابلة للحب نقدا لدى الطلب بدون قيد أو شرط وبقيمة
ساوية دون أدنى خسارة ، أما الودائع الأخرى وأهمها الودائع
لأجل والتوفير لدى البنوك وودائع صندوق توفير البريد والودائع
الحكومية (١٣) ، فلا تدخل في حساب وسائل الدفع وذلك للاعتبارات
الآتية :

(١١) راجع مئابة وتقييم النمو الاقتصادى في ج.ع.م. من صام ١٦/١٧ وزارة
التخطيط المخطى ٦٨ من ٦١ .

(١٢) لنا بحاجة هنا الى تأكيد أهمية وسائل الدفع كأداة للتخطيط النقدى وما
يتربط عليه من وضع سياسة نقدية ملائمة ، ذلك أنها تكشف عما قد يمتور الاقتصاد من
خلل نقصى أو اكتمالى حسبما تمكسه العوامل التوسعية أو الانكماشية المؤثرة على
حجم وسائل الدفع ، وبذلك يتسنى للسلطات النقدية أن تنتهج من السياسات ما يكفل
سلامة اقتصاديات بلدنا واضطراب ليوها .

(١٣) بالإشارة الى ودايع البنوك لدى بعضها البعض .

١ - ان الودائع الاجلة والادخارية ، وتشمل الودائع لاجل والتوفير لدى البنوك وودائع صندوق توفير البريد ، لا يمكن أن تستخدم كأداة لتسوية المدفوعات لتصلح السحب عليها بشيكات (١) ، اذ يتطلب الامر تحويلها أولا الى ودائع جارية او الى نقود قانونية حتى يمكنهما ان تستخدم كأداة لتسوية المدفوعات ، وعلى ذلك فان الودائع لا تمثل سيولة حاضرة مباشرة (٢) .

٢ - ان الودائع الحكومية سواء كانت جارية او آجلة لا ترتبط باعتبارات السيولة (٣) وهي تختلف عن الودائع الخاصة لسببين (٤) .

الاول - ان الودائع الحكومية تستخدم في كثير من الاحيان كأداة من أدوات السياسة النقدية للتأثير على قدرة البنوك على منح الائتمان (كمش القسروض وشراء الاوراق المالية) فاذا ما نقلت الحكومة جانباً من ودائعها من البنك المركزي الى البنوك التجارية فمعنى ذلك أنها تزيد الاحتياطيات النقدية لدى هذه البنوك وتزيد بالتالي من قدرتها على منح الائتمان ، كما ان قيام الحكومة بسحب جانب من ودائعها من البنوك التجارية يؤدي الى تخفيض هذه الاحتياطيات مما يدفعها الى تخفيض حجم الائتمان المصروف .

الثاني - ان الحكومة تستطيع في اى وقت ان تحصل على كميات كبيرة من النقود عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي (٥) ، ولذلك فان الانفاق لا يتأثر كثيراً بما لدى الحكومة من ودائع اذ أنها تستطيع

(١) James S. Duesenberry, Money and credit : Impact and control, 2nd. ed. 1967, Prentic - hall, p. 8.

(٢) د. فؤاد هاشم ، تمويل الجهاز المصرفي للتنمية الاقتصادية ، محاضرة القايت بمعهد الدراسات المصرفية في يونيو ١٩٦٢ .

(٣) راجع النشرة الاقتصادية للبنك المركزي المصري ، المجلد الثالث العدد الرابع ١٩٦٢ ص ٤١٠ .

(٤) راجع د. محي الدين الفريب ، مجز البرائبة وحجتم وسائل ألدفع من مطبوعات معهد الدراسات المصرفية مارس ٦٦ ص ٩٠ .

(٥) انظر المجلد الاقتصادية للبنك المركزي المصري في المجلد الثالث العدد الرابع ١٩٦٣ ص ٤٢٠ .

ان تحول أى حجم من الاتفاق عن طريق هذا النوع من الاقتراض اذا لم يكن لديها موارد كافية من الإيرادات العامة .

وبناء على هذا الرأى يشمل التعريف الضيق لوسائل الدفع صائق النقد المتداول خارج البنك المركزى والبنوك التجارية والودائع الجارية الخاصة لدى البنوك التجارية أى ما يمكن تسميته بوسائل الدفع لدى الجمهور (١) ، وهو التعريف المستخدم فى الإحصاءات المالية التى يعدها صندوق النقد الدولى ، وقد أخذ به البنك المركزى المصرى عند حساب السلسلة الجديدة المعدلة لوسائل الدفع منذ عام ١٩٥٢ والتى نشرت فى عام ١٩٦٢ .

ويتجه الرأى الثانى الى أن وسائل الدفع يجب أن تعبر عن السيولة الحقيقية (٢) ، بمعنى أنها تشمل النقود وشبه النقود وبذلك يشمل التعريف صائق النقد المتداول خارج البنوك والودائع الجارية الخاصة والإدخارية المصرفية والبريدية لأن هذه الودائع لا تحرم صاحبها عادة من حق السحب المباشر وفى أى وقت وعلى ذلك فإنه يمكن تحويلها الى ودائع جارية بسرعة دون أية خسارة ، ولذا يطلق على هذا النوع من الودائع أشياء النقود Quasi-money بمعنى أنها يمكن أن تتمتع بسهولة عالية مثلها فى ذلك مثل الودائع الجارية ، أما مسألة حساب الفائدة فهو إجراء تنظيمى بحث (٣) ، ويؤيد هذا الرأى أن الخبرة العملية المكتسبة فى سوق النقد المصرى تكشف عن أن التقلبات الناتجة عن سحب مفاجيء من الودائع لأجل وبإخطار تعتبر منخفضة الى حد بعيد ، فالبنوك التجارية فى مصر تسمح عادة لعملائها بالسحب على الودائع بأجل وبإخطار دون سابق إخطار فطى اكتفاما بتحصيل العميل بالفوائد التى تستحق عن المدة التى كان يجب أن تنقضى بين الإخطار والسحب الفطى (٤) ، وهذا التقليد

(١) نفس المرجع السابق ص ٤١٦ .

(٢) انظر تقرير البنك المركزى المصرى من عام ٧١/٧٠ ص ٢٢ .

(٣) د. فؤاد حاتم - المرجع السابق - ص ١٦ .

(٤) راجع تطور الاقتصاد ج.ع.م. فى النقد السادس من القرن العشرين ، الطبعة الأولى المصرى ، القاهرة ٦٢ ص ٤٢ - ٤٥ .

من شأنه التقريب بين طبيعة الودائع الجارية والودائع لاجل ، أى أن الودائع لاجل في مصر يمكن سحبها في أى وقت دون أن يتسرب على ذلك إلا خسارة ضئيلة من عائدها (١) .

بينما يتجه الرأى الثالث الى أبعد من ذلك ويرى انه يجب ، عند حساب وسائل الدفع ، ادخال جميع أنواع الودائع ، وبذلك يشمل التعريف صافي النقد المتداول خارج البنوك وجميع أنواع الودائع باعتبارها تمثل سيولة المجتمع الاقتصادى في مجموعه ، ذلك أن الودائع الحكومية تمثل سيولة القطاع العام ، ولما كان القطاع العام يباشر اليوم في مجتمعنا نشاطا اقتصاديا كبيرا فضلا عن أنه في الامكان أن يقوم بتسوية المدفوعات في أى وقت ، فالمعتمد وجوب ادراجها ضمن وسائل الدفع (٢) .

وإذا كانت التفرقة بين التعريف الضيق والتعريف الواسع لوسائل الدفع تقوم على التمييز بين «النقد النشطة» و«النقد العاطلة» ، فإن هذا التمييز كما يقول Sayers غير واضح المعالم حيث أنه لا يمكن اعتبار أى أصل فعلا في حالة نشاط كوسيط للمبادلة الا في اللحظة التى يتحول فيها لوفاء بعملية ما ، وعلى ذلك تكل النقد تعتبر عاطلة فيما بين المعاملات . وإذا قصد بحالة النشاط هي اللحظة التى تكون فيها حيلة الأصول النقدية رهنا بالإشارة باستعمال محتمل للمبادلة فيمكن اعتبار كل هذه الأصول دائما في

(١) انظر الجلة الاقتصادية للبنك المركزي المصري - المجلد الثالث العدد الرابع

٦٣ من ٤١٥ .

(٢) ويجوز الإشارة الى أن هناك ودائع أخرى ذات طبيعة خاصة ، ولذا نانا نرى استبعادها ، ويتضمن النظام النقدي المصري ثلاثة أنواع من الودائع «الأخرى» هي:

أ - حساب القاصة والمسابات الأخرى بالملة المصرية ، وتمثل هذه المسابات صافي مديونية الحكومة المصرية لدول الأضافيات أساسا .

ب - حساب صندوق النقد الدولي ، وهو عبارة عن الالتزامات قصيرة الأجل للصندوق .

ج - الأموال القابلة للمعونة الأمريكية ، وتستخدم في تمويل بعض المشروعات في نطاق الإطار المبرم بين الحكومة المصرية والحكومة الأمريكية .

حالة نشاط وعلى ذلك يجب ان يشمل مدلول وسائل الدفع الاصول
السائلة ويمكس الكمية النقدية التي تؤثر في الطلب الكلى الفعال للسلع
والخدمات .

وقد اتبع عدد كبير من الدول هذا الاسلوب في التحليل النقدي ،
بل وتحول الاهتمام في عدد من الدول المتقدمة من الاعتماد على
وسائل الدفع . (بالمفهوم الضيق) كأداة للتحليل النقدي الى فكرة
السيولة العامة حيث تؤخذ النقود والاصول الشبيهة بالنقود ، وسواء
كانت في حيازة القطاع الخاص او العام ، عند الاعتبار في تحليل
الظواهر النقدية (١) و (٢) .

١١ . وقد استأثر موضوع السيولة بجزء من الاهتمام خلال الاموم الاخيرة ولم
يدع لجنة وادكليف في تقريرها المعروف مجالاً للشك في هذا العدد عندما ذكرت ان محور
السياسة النقدية يركز على هيكل اسعار الفائدة اكثر من ارتكازه على فكرة العروض
من النقود الذي لا يصلو ان يكون جزء من الهيكل الواسع للسيولة في الاقتصاد
القومي ، فيقول تقرير اللجنة « ان المركز العام للسيولة هو نقطة الارتكاز عند اتخاذ
قرارات الائتمان ، اما اهتمامنا بالعروض من النقود فيرجع الى اهميته في هيكل السيولة
العام . ويبدو ان هذا الاتجاه في التحليل على نقيض الطريقة السابقة التي كانت
تعتبر النقود المتاحة - اى القوة الشرائية القابلة للتحويل فوراً - من اهم العوامل
المتعلقة بحجم الطلب الكلى والتي ترجع اليها الاهمية الفائقة التي طالما اضيفت على
العروض من النقود اراجع المجلد الاقتصادي للبنك المركزى المصرى - المجلد الثالث -
العدد الرابع ص ٤١٠ - ٤١٢ » .

(٢) ويتعين الاشارة هنا وفي مجال التحليل النقدي الى اسلوب التدفقات
المالية الذى اهتمته بعض الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة كأداة لهذا
التحليل . وبمقارنة هذا الاسلوب بكل من فكرة وسائل الدفع « بالمعنى الضيق » وفكرة
السيولة العامة او وسائل الدفع بالمعنى « الواسع » فيما يتعلق بافراض التحليل
النقدي ، نجد ان اسلوب التدفقات المالية يعتبر اكثر شمولاً باعتبارها تعمل على
تزويدنا بحسابات التدفقات المالية بصورة احصائية كاملة شاملة لكل الأنشطة المالية
وغير المالية في الاقتصاد القومى - وبهذه الطريقة تصبح السلطات النقدية على علم
تام بهذه النواحي لتقوم بانتهاج سياسة نقدية تستهدف الاستقرار العام للقوة
الشرائية للنقود وتحقيق النمو الاقتصادى السليم . وكنا نود ان نعرض لهذه التدفقات
كاسلوب للتحليل ، غير انه لا يوجد مايسمحنا بتحقيق هذا الغرض .

راجع المجلد الاقتصادي للبنك المركزى المصرى - المرجع السابق - ص ٤١٢ -

(٤١٢)

ومن هنا ونظرا الى أن حجم وسائل الدفع تمثل سيولة المجتمع الاقتصادي في مجموعه باعتبار أن بنوده يمكن أن تستخدم كسلعة لتسوية المدفوعات فإن هذا الرأي يرى تعريف وسائل الدفع تعريفا واسعا بحيث يضم النقود وتشمل صافي النقد التداول والعملة المساعدة واشباه النقود وتشمل الودائع لاجل والتوفير لدى البنوك وودائع صندوق توفيس البريد والودائع الحكومية (١) .

وتجدر الاشارة الى أن مرجع هذا الجدل حول التزام الدقة في حساب وسائل الدفع بمعناه العلاقة بينها وبين قرارات الانفاق على السلع والخدمات (٢) ، ذلك أن تنظيم الانفاق على السلع والخدمات بما يتلاءم والمصروف منها هو من اهم السياسات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار في مستويات الاسعار .

ومن جهة أخرى يجدر التنبيه الى أن التغيرات في كمية النقود قد لا تكفي وحدها للدلالة على الاتجاهات التضخمية أو الانكماشية ، وخاصة إذا كانت فترة الدراسة طويلة نسبيا ، إذ أن كمية معينة من النقود تدور بسرعة قد تحدث آثارا تضخمية تزيد على ما ينتج عن دوران كمية أكبر بسرعة أقل . وفي الوقت نفسه يجب أخذ مصلح الاكتناز في الحسبان تناسلا للدقة في هذا المجال .

(١) ويرى هذا الاجراء انه لا ينبغي فهم حجم وسائل الدفع على النقود وشبه النقود استنادا الى معيار صندوق النقد الدولي ذلك ان هذا الاجراء يستند الى مجرد البيانات النقدية التي تقوم باعدادها غير من الدول ، وينشرها صندوق النقد الدولي في نشرته الشهرية للاحصاءات المالية الدولية . طيبا بأنه لا يدخل في حساب النقود وشبه النقود القطاع الحكومي رأسيا على انه - بخلاف القطاعات الأخرى - غير مرتبط باعتبارات السيولة ، وحيثما نظم الدول في ذلك ان وضع الحكومة يسبح لها بالحصول على كليات غير مطبوعة من النقود عن طريق الجهاز المصرفي ، على النحو الذي اوضحناه في التمر ، ولذا فإن حيلولة وسائل الدفع عادة ما تكون ذات اثر قليل الأهمية على النشاط الاقتصادي فراجع المجلة الاقتصادية للبنك المركزي - المرجع السابق - ص ١٤١ .

(٢) راجع التحليلات التي يقدمها بحث هاتسون في هذا الصدد بأن الزيادة والنقص

في وسائل الدائسج لا تعني زيادة أو نقصان الدخل المتاحة للانفاق On the Inflationary

Institute of National Planning, Note No. 16.

٤. ومع ذلك ، قلنا حينئذ سرقة لداول النقود في الفترة محل البحث نجد أنها تابعة تقريبا (١) ، فضلا من أنه يمكن التوافق بين مقلد الإكتناز للصعوبات التي قد تنشأ في هذا المجال (٢) .

للاعتبارات المتقدمة ونظرا لشجول المفهوم الواسع لوسائل الدفع في المجتمع الاقتصادي فقد رأينا أن نجرى التحليل وفقا له (٣) وذلك بناء على ما تظهره الجداول الثلاثة الآتية :

(١) فقد قمنا بحجم الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي على متوسط كمية النقود في الفترة محل البحث (٦٠/٥٩ - ٧٠/٦٩) وأضح أن هذا المعدل ثابت تقريبا .

(٢) راجع د. فؤاد حاتم ، تمويل الجهاز المصرفي للتنمية الاقتصادية - المرجع السابق ص ٢٢ .

(٣) على أنه إذا ذكرت وسائل الدفع على مبالغ أخرى من هذا المؤلف ، فهي تعنى المفهوم الضيق حرسا على لال الجبس نظرا لأنشوام البنك المركزي المصري الإغسل به وظهوره بالإحصاءات النقدية على أساس هذا المفهوم .

جدول (1)

(بالليون جنيه)

مجموع وسائل المدفوع

أقساء التمسود

التسود

سائل العملة المتداولة

مصارح العملة

العملة السائدة

سائل النقد المتداول

موجود

مجموع

الودائع

الحارية الخاصة

مجموع التمسود

الودائع

وحدات والتوفير بالبنوك

ودائع برصه البريد

مجموع اقساء التمسود

الودائع

مجموع

الودائع

الزيادة السنوية

نسبة الزيادة السنوية

معدل الزيادة السنوية

معدل الزيادة السنوية

معدل الزيادة السنوية

معدل الزيادة السنوية

معدل الزيادة السنوية

معدل الزيادة السنوية

معدل الزيادة السنوية

البيانات الاقتصادية للبنك المركزي المصري اعداد مختلفة

البيانات الاقتصادية للبنك المركزي المصري اعداد مختلفة

البيانات الاقتصادية للبنك المركزي المصري اعداد مختلفة

البيانات الاقتصادية للبنك المركزي المصري اعداد مختلفة

البيانات الاقتصادية للبنك المركزي المصري اعداد مختلفة

البيانات الاقتصادية للبنك المركزي المصري اعداد مختلفة

البيانات الاقتصادية للبنك المركزي المصري اعداد مختلفة

جدول (٢) الدخل المحلي الإجمالي
(بالاسعار الثابتة وبالمليون جنيه)

السنة	القيمة	قيمة التغير السوى	معدل التغير السوى %
٦٠/٥٩	١٢٨٥٢	-	-
٦١/٦٠	١٣٦٢٥	٧٨٢	٦١
٦٢/٦١	١٤١١١	٤٨٦	٢٥
٦٣/٦٢	١٥٣٦٧	١٢٥٦	٨٩
٦٤/٦٣	١٦٦٩٧	١٣٣٠	٨٧
٦٥/٦٤	١٧٦٢٢ ١٩٧٥٠	٩٢٥	٥٥
٦٦/٦٥	٢٠٦٣٢	٨٨٢	٤٥
٦٧/٦٦	٢٠٦٩٩	٦٦	٠٣
٦٨/٦٧	٢٠١٤٨	-٦٢٣	-٢٧
٦٩/٦٨	٢١٦٢٩	١٤٨١	٧٢
٧٠/٦٩	٢٣١٢١	١٤٤٦	٦٧

المصدر - وزارة التخطيط ، متابعة الخطة الخمسية الاولى من ٢٧ للسنوات من ٦٠/٥٩ الى ٦٥/٦٤ ومتابعة الخطط السنوية لعام ٦٧/٦٦ من ٦٥ بالنسبة للسنتين ٦٥/٦٤ و ٦٦/٦٥ ولمعام ٦٨/٦٧ من ٢٢ بالنسبة لسنتي ٦٧/٦٦ و ٦٨/٦٧ ولمعام ٧٠/٦٩ من ٢١ بالنسبة لسنتي ٦٩/٦٨ و ٧٠/٦٩ .

جدول (٣) معامل الاستقرار النقدي

السنة	معدل التغير السنوى في حجم وسائل الدفع %	معدل التغير السنوى في الدخل المحلى الاجمالى %	معامل الاستقرار النقدي
	(١)	(٢)	(٢) ÷ (١)
٦١/٦٠	١١٧	٦١	١٩
٦٢/٦١	٥٩	٢٥	١٧
٦٣/٦٢	٨١	٨٩	٠٩
٦٤/٦٣	٢١٢	٨٧	٢٤
٦٥/٦٤	١٤٢	٥٥	٢٦
٦٦/٦٥	٥٥	٤٥	١٢
٦٧/٦٦	٠٣	٠٣	١٠
٦٨/٦٧	٠٣	-٢٧	-٠١
٦٩/٦٨	٧٤	٧٢	١٠
٧٠/٦٩	١٠٧	٦٧	١٦

من العلوم ان المعدلات السابقة لحجم وسائل الدفع الموضحة بالجدول رقم (١) على اطلاقها لا تعطينا دلالة واضحة للاتجاهات التضخمية او الانكماشية الا بربطها بمعدلات الدخل المحلي الاجمالي الحقيقي ، او بمعنى آخر اذا اردنا دراسة اتجاهات الاستقرار النقدي خلال الفترة محل البحث ، فيمكننا حساب ما يمكن ان نسميه بمعامل الاستقرار النقدي *Coefficient of monetary stability* من طريق قسمة معدل التضخم في حجم وسائل الدفع على معدل التضخم في الدخل المحلي الاجمالي . وواضح ان حالة الاستقرار النقدي الكاملة تكون عندما يكون العامل واحدا صحيحا او قريبا جدا منه ، اما اذا كان هذا المعامل اكثر من الواحد الصحيح فمعدل التضخم يكون الحالة حالة تضخم خفيفة او حادة حسب القرب او البعد عن الواحد الصحيح الموجب ، اما اذا كان المعامل اقل من الواحد الصحيح الموجب تكون الحالة حالة انكماش .



شكل رقم ٧

ويوضح الجدول رقم (١١٢)، وعلى النحو الذي يشير اليه الشكل رقم (٧) ، نتائج حساب هذا العامل خلال الفترة من ٦١/٦٠ الى ٧٠/٦١ ويتضح منها ما يلي :

١ - تميز عاما ٦١/٦٠ و ٦٢/٦١ باتجاهات تضخمية محسوسة اذ بلغ العوامل ١٠٩ و ١٧٩ على التوالي بسبب نمو حجم وسائل الدفع بواقع ١٧٩٪ و ١٥٩٪ على التوالي في الوقت الذي لم يحقق النمو في الدخل الا ٦١ و ٥٣٪ (٣) .

ب - انتم عام ٦٢/٦١ باستقرار نقدي حيث حقق العامل ١٠٩ . وقد تميز هذا العام بتحقيق نمو كبير في الدخل بلغ ١٥٩٪ (وهي اكبر نسبة تحققت في الخطة العشرية) وذلك مقابل نمو مناظر تقريبا في حجم وسائل الدفع بلغ ١٥٨٪ .

(١١) ولهدف المقارنة ، فقد تم بحساب معدل التغير في حجم وسائل الدفع باعتبارها تساوي النقود وباعتبارها تساوي النقود واشياء النقود لحسبنا بمعامل الاسعار النقدي في العالين بالإضافة الى العامل المذكور في النسب ، ونورد ليهه يلي المعاملات الثلاث :

حجم وسائل الدفع										
٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩	
= النقود										
١,٧	٢,٠	٠,٤	٢,٤	٢,٠	٢,٣	٧,٠	١,١	٠,٨	١,٦	
= النقود وشبه النقود										
١,٤	٢,٨	١,١	٢,٢	١,٩	١,٩	٦,٠	٠,٣	١,١	١,٥	
= النقود وجميع الودائع										
١,٩	١,٧	٠,٩	٢,٤	٢,٦	٠,٢	١,٠	-٠,١	١,٠	١,٦	

(١٢) يلاحظ ان عبوط معدل النمو في الدخل من (١٧٩٪ عام ٦١/٦٠ الى ٥٣٪ عام ٦٢/٦١ يرجع بسبب أساسية الى الظروف الملائمة للانتاج الزراعي بسبب شدة الاسباب بدودة القطن وعدم ملائمة الظروف الجوية بالنسبة لبعض المحاصيل كالقطن وقصب السكر ، ونقص المياه في حالة الارز ، ونقص الاملاف بالنسبة للحيوانات، والتي كان من آثارها نقص اجمالي الدخل المعلن المتولد من قطاع الزراعة بنحو ٦٥ مليوناً من الجنيهات ، راجع : متابعة وتقييم المعالم الأساسية للتنمية في الخطة الخمسية الاولى ٦١/٦٠ - ٦٥/٦٤ ، الجزء الاول ، وزارة التخطيط ، فبراير سنة ١٩٦٦ ص ١٤٠ .

ج - تميز علما ٦٤/٦٢ و ٦٥/٦٤ بتضخم واضح ، فبلغ معدل الاستقرار النقدي ٢٤١ و ٢٤٢ على التوالي وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في حجم وسائل الدفع التي بلغت ٢١٢٪ و ١٤٢٪ مقابل زيادة في الدخل تقل عن هذه المعدلات حيث بلغت ٨٧٪ و ٥٥٪ على التوالي.

د - اتسم عام ٦٦/٦٥ باستقرار نقدي فبلغ المعامل ١٠٢ حيث سابر معدل الزيادة في وسائل الدفع معدل الزيادة في الدخل فبلغت الاولى ٥٥٪ (١) ، والثانية ٤٥٪ ويرجع هذا الاستقرار الى ان الجزء الثاني من عام ٦٦/٦٥ قد تميز بقوى انكماشية خفيفة نتجت عن الاجراءات السعرية والضريبية التي اتخذتها الحكومة في ديسمبر ٦٥ وظهرت هذه القسوى في شكل زيادة في المخزون السلمي بمقدار ٦٨٨ مليون جنيه نسبة ٢٩٪ من الناتج القومي الاجمالي (٢) وبذلك يبلغ اجمالي التراكم في المخزون ٢٢٥٣ مليون جنيه وهو يمثل ٤٨٨٪ من الدخل الصناعي (بالاسعار الجارية) في تلك السنة ، وهي نسبة كبيرة (٣) مقابل ١٧٠٠ مليون جنيه في ٦٤/٦٥ بنسبة ٤٠٪ من الدخل الصناعي (بالاسعار الجارية) (٤) .

هـ - ان عام ٦٦/٦٦ تميز باستقرار نقدي فبلغ المعامل واحد صحيح . وقد كان اثبات في نمو وسائل الدفع الذي بلغ ٣٠٪

(١) ويقول تقرير وزارة التخطيط بمدد انخفاض معدل الزيادة في وسائل الدفع في ٦٦/٦٥ ان الزيادة في وسائل الدفع التي اوفقت في السنوات الاخيرة بدأت تقل هذا العام ، وهذه ظاهرة صحية يجدر المصطل على دعمها وتميزها لتفادي المخاطر التضخمية . وذلك فانه من الملاحظ ان الودائع الجارية والادخولية لشركات القطاع العام قد سجلت زيادة كبيرة ، وبذلك على انتاج هذه الشركات سياسة من شأنها توفير السيولة لديها والاعتماد على التمويل الذاتي (راجع تقرير وزارة التخطيط من عام ٦٦/٦٥ موجزا) سبتمبر ٦٧ ص ١١٢ .

(٢) . راجع مقفلة تقرير وزارة التخطيط من متابعة النمو الاقتصادي لعام ٦٦/٦٥ سبتمبر ١٩٦٧ .

(٣) فهو الى اجراء دراسة لوضع سياسة تخريبية مناسبة على مستوى الوحدة الانتاجية .

(٤) انظر متابعة النمو الاقتصادي في ج.ع.م. - وزارة التخطيط أغسطس ٦٨ ص ١٤٨ و ١٥٠ .

فقط ضروري لامتصاص القوى الشرائية التي تراكت خلال السنوات السابقة ومقابلة النمو الضئيل في الدخل ، الذي بلغ نفس القدر ، لتحقيق التوازن النقدي . وترجع ضالة النمو في الدخل في تلك السنة الى انخفاض الانتاج الزراعي واستمرار وجود الطاقات العاطلة في بعض الصناعات بأحجام كبيرة نتيجة لعديد من الاختناقات أهمها النقص في مستلزمات الانتاج وخاصة المستورد منها بالإضافة الى الزيادة في المخزون في السنة السابقة كذلك كان للأجراءات السعرية والدخلية التي اتخذت في ديسمبر ١٩٦٥ للحد من الاستهلاك النهائي أثرها في عدم تمشي الطلب على السلع مع عرضها مما اضطرت معه الوحدات الانتاجية الى انقاص الانتاج لمسيرة الطلب . وفوق هذا وذلك فقد كان للدوان الاسرائيلي في ٥ يونيو اثره في الحد من الانتاج ، وقد قدر الانخفاض في معدل النمو الحقيقي في الدخل المحلي نتيجة للدوان في قطاع الصناعة والتعدين وقطاع النقل والمواصلات والتخزين وحدهما في حدود ١٥. و ١٦.٠ مليون جنيه .

و - أما عام ٦٨/٦٧ - فقد أظهر انكماشاً تقديماً محسوساً (١) ، ف سجل معامل الاستقرار -١.٠ نتيجة للانخفاض في معدل التضخم في حجم وسائل الدفع الذي بلغ ٠.٣ ٪ في تلك السنة مقابل انخفاض آخر في الدخل بلغ -٢.٧ ٪ .

وتجدر الإشارة في هذا المجال انه على الرغم من تزايد المخزون السلمي وتجنب جانب من المدخرات المحلية وعدم تعبثها بالكامل في السنة السابقة الامر الذي يشكل تناقضاً مع الرغبة في التنمية الاقتصادية وتدعيم الجمهور العربي ، نقول انه على الرغم من كل ذلك ، ودون وجود مبررات واضحة ، فقد استمرت السياسة الانكماشية عام ٦٨/٦٧ ، وتم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي

(١) وقد يرجع العامل الانكماشى الى استهداف سياسية نقدية حازمة لمنع الضغوط التضخمية التي تلازم الحروب ، وهنا يجدر الذكر ان حجم وسائل الدفع قد ارتفع في مصر خلال الحرب العالمية الثانية ارتفاعاً كبيراً حيث زاد أكثر من أربعة أضعاف خلال سبع سنوات حيث ارتفع الرقم القياسي لحجم وسائل الدفع من ١٠٠ عام ١٩٢٦ الى ١٢٦ عام ١٩٤٥ (انظر د. مجيبة ود. فريسة ، النقود والبنوك والتجارة الخارجية ، ١٩٧٠ ص ٢٦٦) .

على الارتباط بهذه السياسة ، ومن ثم فقد اتسم هذا العام بانكماش ي
الطلب على الكثير من المنتجات ولاسيما المنتجات الصناعية
الاستهلاكية والانتاجية بسبب اتباع سياسة انكماشية في تلك السنة من
الجهات الثلاثة في آن واحد (١) .

يتمثل الاول في رفع الاسعار عن طريق فروق الاسعار والفرائب
غير المباشرة في يوليو ١٩٦٧ ، ويتركز الثاني في نقص الدخول عن طريق
زيادة او فرض ضرائب مباشرة جديدة على الدخول وعن طريق
بعض الاستقطاعات الدخلية الاخرى في يوليو ٦٧ ايضا ويتطور الثالث
في خفض الاستثمار الثابت المحلي الاجمالي عن الموارد الادخارية
المتاحة مما ترتب عليه عدم تشغيل من يتطلعون الى العمل .

وقد ادى انكماش الطلب الى تراكم المخزون من السلع المسعرة
التي لا يسمح لاسعارها بالهبوط ، وقد بلغ التراكم في المخزون لدى
شركات القطاع العام الصناعية ٢٧٩ مليون جنيه (بالسر الجارى) عام
٦٨/٦٧ وهو يمثل ٥٧٪ من الدخل الصناعى الاجمالي (٢) ، وهى
نسبة كبيرة جدا ، الامر الذى ترتب عليه استمرار وجود الطاقات
العاطلة في المنشآت الصناعية التابعة للقطاع العام بأحجام كبيرة .

وإذا اخذنا في الاعتبار هذه السياسة الانكماشية فضلا عن الاثر
المباشر للمعدوان الذى ترتب عليه انخفاض معدل النمو الحقيقى في
الدخل المحلى الاجمالي ، فان الامر يتطلب من اجل تنمية الدخل المحلى
اتباع سياسة التوسع الاقتصادى بقدر ما تسمح به الموارد المتاحة
والتي يجب العمل على زيادتها السنة تلو الاخرى والا فرض على
البلاد نوع من التخلف الاقتصادى لا تقتضيه اقتصاديات النمو
واعتبارات الحرب في الوقت نفسه (٣) .

(١) راجع متابعة وتقييم النمو الاقتصادى في ج.ع.م. وزارة التخطيط يوليو ٦١

ص ٨ .

(٢) بلغ الدخل الصناعى الاجمالي في تلك السنة ٨٨٨٩ مليون جنيه بالاسعار
الجسدية .

(٣) راجع متابعة وتقييم النمو الاقتصادى في ج.ع.م. وزارة التخطيط يوليو ٦١

ص ٣٦ .

ز - يتميز عام ٦٩/٦٨ باستقرار تقسدى حيث بلغ المعدل واحد صحيح نتيجة لمسايرة معدل زيادة حجم وسائل الدفع لمعدل زيادة الدخل المالى ، وأتم هذا العام بتوسع اقتصادى ملحوظ بعد أن أدت السياسة الائتمانية التى أتبعت فى خطة عام ٦٨/٦٧ ، تلك الخطة التى تلت العدوان مباشرة ، إلى تراجع فى النمو الاقتصادى فى المجتمع المصرى ، ومن أهم الإجراءات التوسعية التى أتبعت وأكثرها اثرا التوسع فى الاستثمار التلبى المالى الإجمالى - الأمر الذى أدى إلى فتح فرص للمسىل فى قطاعات الاقتصاد القومى (حيث تم تشغيل ١٢٢٦٠٠ مشغل)، وبالتالي زيادة الطلب على سلع الاستهلاك ، كذلك فإن زيادة الاستثمارات أدت إلى زيادة الطلب على مستلزمات الإنتاج . كما قضت سياسة التوسع الاقتصادى فى تلك السنة (٦٩/٦٨) بخفض أسعار بعض السلع عن طريق خفض فروق الأسعار والفرايب غير المباشرة بالإضافة إلى رفع بعض الدخل عن طريق إجراء حركة توقيت الترسين فى القطاع الحكومى الواقع التطبيق (١) .

وقد أدت كل هذه الإجراءات إلى زيادة الطلب على الخدمات وعلى الإنتاج الجارى مما أدى إلى توسع كبير فى الطلب على الكثير من السلع الصناعية الاستهلاكية والإنتاجية وبالتالي توسع الإنتاج الصناعى توسعا ملحوظا وقد نتج عن السياسة التوسعية انخفاض حجم الطاقة العالقة فى كثير من المنشآت الصناعية فى القطاع العام وانخفاض فى المخزون من المنتجات الجاهزة وفى المواد الأولية (٢) .

ومن هنا فانه يمكن التقرير أن مسألة تمويل عيه الحرب عن طريق اقتام الاستثمار ليس هو الطريق الصحيح لأنه إذا عطل من خطى التنمية فانه يعوق توفير مخصصات الحرب بالأحجام الكافية إذا طال مداها ، أما الطريق الصحيح فصلا فهو الذى يحافظ

(١) فضلا عن منح القروض والقرائن المالىين حربى بحرين .

(٢) تقرير لجنة التبع الاقتصادى لاج.ع.م. وزارة التخطيط المسمى ٧٠

من ٥ و٦ ٢٤ .

على مستوى الاستثمار بمصداقات مالية . وقد جرت البلاد تخفيض الاستثمار عام ٦٧/٦٨ فقادها الى تراجع في النمو الامر الذي لا يخدم اهداف التنمية ولا متطلبات الحرب في الوقت نفسه . وعلى ذلك فانا تؤكد فاعلية السياسة التوسعية في حدود الموارد المتاحة ، ونقلل من شان الحلول الانكماشية ، ذلك ان الدول لا تسمح بحلول الانكماش حتى ولو كانت بحسبكم تنظيمها الاقتصادي شديدة التعرض له ، ولقد اصبح الهدف الرئيسى والاول للسياسة الاقتصادية الابقاء على مستويات مرتفعة من الاستثمار والعمالة ، وحتى في الدول التي تأخذ بأسلوب التخطيط الاقتصادي المركزى ، فانه لا محل للانكماش فيها لان الخطة الاقتصادية فيها تعمل على التوسع في الاستثمار بأقصى ما تسمح به الموارد الادخارية المتاحة والتي تتمثل على زيادتها باستمرار .

ج - كما يتميز عام ٦٩/٧٠ بتسجيل اتجاهات تضخمية خفيفة حيث بلغ معامل الاستقرار ١٠٦ ، ويمكن ان يعد هذا العام كسابقه من حيث السمات العامة بتوسع اقتصادى ، رغم ظروف الحرب والمركبة ، توسع استثمارى وتوسع في الانتاج الجارى ، وساعد على ذلك الظروف الزراعية الملائمة والاكتشافات البترولية وتفرغ بعض وجوه الاستثمار المنفلد في السنين السابقة . وعلى ذلك فقد حقق الاقتصاد القومى في هذا العام نموا كبيرا في جميع المنشآت الاقتصادية الأساسية ، الامر الذي ادى الى التوسع في الطلب في الوقت الذى انخفض فيه المخزون في شركات القطاع العام الصناعية كما انخفضت الطاقة العاطلة في أهم هذه الشركات .

من كل ما تقدم يتضح انه طبقا للمعيار السابق فقد صاحبت سنوات خطط التنمية الشاملة ٦٠/٦١ - ٦٩/٧٠ نوازع تضخمية في أكثر سنيها وان اتبناها قسوى انكماشية في احداها ، حيث بلغت مداها في ٦٧/٦٨ كما استمرت بعض السنوات بالاستقرار النقدي على التفصيل السابق .

والآن قد يشور تساؤل ، ماهو السبب الذى يكمن وراء زيادة حجم وسائل الدفع ؟ نحن نفضل ارجاء الاجابة على هذا السؤال هذا

نظرا الى ان الزيادة في وسائل الدفع ترتبط بمقتضيات اخرى
وتزيد هذا الموضوع ايضا عندما نتناول موضوع عجز الميزانية
العامة .

الميلار الثاني :

ان الاستخدام الامثل للائتمان المصرفي في تمويل حركة
النشاط الاقتصادي هو ان يكون بالقدر الذي لا يؤدي الى حدوث
ضغوط تضخمية (١) ، ذلك انه من المعلوم انه اذا زاد الائتمان
المصرفي عن القدر المناسب فانه يفضي الى حدوث التضخم . ومهمة
الميلار الثاني (٢) معرفة ماذا كان الاقتصاد يحتوي على قوى تضخمية
ام لا . بتحديد العلاقة بين حجم النشاط الاقتصادي ويتمثل في
الانتاج القومي وحجم الائتمان المصرفي وبكمية في رأي البعض في
الطلبات من كل من الحكومة والقطاع الخاص والبنوك المخصصة
على ما نظره مكونات النظام النقدي في مجموعه اي ما يمر عنه بالائتمان
الحالي (٣) (المفهوم الواسع) ، ويتمثل في رأي البعض الآخر فيما
تظهره الميزانية الاجمالية للبنوك التجارية في جانب الاصول من بنود
الكمبيالات الخصومة والقروض والسلفيات والاستثمارات ، تشمل
حيازات البنوك من سندات الحكومة واسهم وسندات شركات المصارف
الصام والخاص وحيازات البنوك من اذون الخزانه بالانضافة الى حيازات
البنك المركزي من اذون وسندات الحكومة (المفهوم الضيق) (٤) .

١٠ تناول دراسة جوانب هذا الموضوع عند تناول الحائز الجائزة الاولى
السنة .

١١ راجع : د. فؤاد حاتم - تمويل الجهاز المصرفي للسنة الاقتصادية المرجع
١١ افر ٢٢ وما بعده .

(3) A. S. Gerakis, op. cit., p. 463.

١٢ قد يؤخذ على هذا الجدل ان العلاقة بين حجم الائتمان المصرفي وحركة النشاط
الاقتصادي قد لا تكون مؤثرا دقيقا لانطاعات الاستقرار النقدي بعد تنظيها نظريات في
سرعة التداول ، ومع ذلك فان هذا الميلار ، بعد ان تحقق لنا ان سرعة التداول
تؤثر على حسابها فانه يصر دالة واضحة للاستقرار النقدي . د. فؤاد حاتم المرجع
السابق ص ١٢٤ و١٢٥ .

وتجدر الإشارة ان مكونات الائتمان المصرفي في كل من الاتجاهين تتماثل مع بعضها الى حد كبير ومع ذلك فانا نفضل ما ذهب اليه الرأي الثاني على اعتبار ان مكوناته تمثل ائتمانا مصرفيا اقوى اثرا وسنجرى التحليل على اساسه وان كانت نتائج كل من الاتجاهين تتماثل بدرجة ملموسة على ما يتضح من استخراج معامل الاستقرار النقدي.

ولامكان استخدام هذا المعيار فانا سنورد الجداول الثلاثة الآتية لنستبين ما تضمنه من مؤشرات عن مدى وجود القوى التضخمية في الاقتصاد المصري (١).

(١) ولهدف المقارنة فقد قمنا بحساب معدل التغير في الائتمان المصرفي باعتباره يمثل المطلوبات من كل من الحكومة ومن القطاع الخاص ومن البنوك المتخصصة وحسبنا معامل الاستقرار النقدي في هذه الحالة ، ونورد فيما يلي اتجاهات العاملين :

الائتمان المصرفي

٦١/٦٠ ٦٢/٦١ ٦٣/٦٢ ٦٤/٦٣ ٦٥/٦٤ ٦٦/٦٥ ٦٧/٦٦ ٦٨/٦٧ ٦٩/٦٨ ٧٠/٦٩

الائتمان البحث

٢,٧ ٢,٤ ٠,٧ ٣,٢ ٢,٣ ٢,٤ ٢٣,٠ - ٢,٣ ٠,٨ ١,٤

الائتمان في كسل
المجتمع الاقتصادي

٢,١ ٢,٣ ١,٢ ٢,٥ ١,٩ ١,٨ ١١,٧ - ٣,١ ٠,٨ ١,٢

جداول (1)

إبالات الجبهات)

صمم الامتحان الممول في البنوك التجارية والبنك المركزي

معدل التغير السنوي	قيمة التغير السنوي	الجموع الكلى	البنوك التجارية				البنك المركزي	آخر
			الجموع	أوراق مالية قروض واستثمارات وسلفيات	أوراق تجارية مصرفية	أوراق خزائنة	الدون خزائنة الدون	
٢٠٠١	-	٤١٨٩٤٢	٢٥٩٧٤٢	١٨٣١٤٨	٥٢٢٣٠	١٩٥٦٤	١٥٩٩٠٠	١٩٦٠
٨٤٠٠٨١	٥٠٣٠٢٣	٣٦٥٩١٨	١٨٧٤٥٩	١٠٠٠٦٧٨	٢٩١١٧٨	٤٧٩١٧٥	١٣٧٠٢٥	٦١
٨٤٢	٥٤٤٧٣٣	٣٧٩٨٦٧	١٨٨٩١٨	١٤٠١٦٥	١٥٦٥٠	٢٥١٢٤	١٦٤٨٦٦	٦٢
٧٨٧	٤١٩١٥٨	٥٨٦٦٩١	٤٠٤٥٥٠	١٩٩٧٠٤	١٣٣٥٨٥	١٨٤٤٠٢	١٨٢١٤١	٦٣
٢٦٧	١٥٦٧٠٩	٧٤٢٤٠٠	٥٠٨٩٠٠	٢٦٥٢٦٢	١٣٥٢١٧	٧٥٥٥٧	٣٢٤٥٠٠	٦٤
٨٤١	٦٢٧٢٢٦	٨٠٧٠١٢٦	٥٤٦٣٧٩	٣٢٨٩٠٤	١٢٧٢٥١	٥٩٧١	٢٦٠٧٥٠	٦٥
١٢٢٦	١٠٩٨٧٤	٩١٧٥٠٠	٦٢٣٢٥٠	٤٤٢٨٧٩	١٢٤٧٥٣	٤٣٦٨	٨٤٢٥٠	٦٦
٢٢٩	٦٣٢٣٤	٩٨٠٢٢٤	٦٨٣٢٢٤	٥٢٠١١١	١١٢٥٨٧	١٥٣٩	٢٩٧٥٠٠	٦٧
٧٨١	٧٠٥٠٠٨	١٠٥٠٢٤٢	٧٦٤٢٤٢	٥٧٧٧١٣	١١٥٤٦٦	٢٠٦٣	٢٨٦٥٠٠	٦٨
٢٢٢	٦٩٥٥٧٩	١١١٦٨٢١	٨٠٨٨٢٢	٦٢٧١٩٦	١١٧٥٩٨	٢٠٢٧	٢٠٨٥٠٠	٦٩
٢٢١	١٠٧٢١٩	١٢٢٤٢٤٠	٨٧٣٢٤٠	٧١٩٠٠٤	١٢٦١٧٦	٢٤٢٦٠	٢٥١٠٠٠	٧٠

المصدر : د. محسن الدين الغريب ، صمم البرائبة وحجيم وسائل الدفع ، صمم البرائبات المرفوعة مارس ٦٩
 من : والجملة الاقتصادية للبنك المركزي الجبله المساطر - الممد السات والرايح ١٩٧٠ من ١٩٢ وبالنسبة للبيانات
 الاخرى ، راجع الجبله الاقتصادية للبنك المركزي والنشرة الاقتصادية للبنك الاخرى ، اعداد مختلفة .

جدول (١٧)
معدل التغير في النشاط الاقتصادي

الانتاج القومي			آخر يونيو
معدل التغير السنوي %	قيمة التغير السنوي	القيمة بالليون جنيه	
—	—	٢٥٤٧٩٦	١٩٦٠
٤ر٥	١٣٧٦	٢٦٨٥٥	١٩٦١
٢ر٤	٩١٧	٢٧٧٧٢	١٩٦٢
١١ر١	٣٠٩١	٣٠٨٦٢	١٩٦٣
٨ر٤	٢٥٩٤	٣٣٤٥٧	١٩٦٤
٣ر٨	١٢٨٤	٣٤٧٤١	١٩٦٥
		٣٨٧٥٩	
٦ر٥	٢١٦٣	٤٠٩٢٢	١٩٦٦
٠ر٣	١٤٠	٤١٠٦٢	١٩٦٧
—	٧٥٥	٤٠٣٠٧	١٩٦٨
٧ر٧	٣٠٩٦	٤٤٤٠٣	١٩٦٩
٧ر١	٢١٤٥	٤٧٥٤٨	١٩٧٠

(المصدر - تقارير متابعة وتقييم النمو الاقتصادي ، وزارة التخطيط) .

جدول (١٨)
النشاط الاقتصادي والائتمان المصرفي : معامل الاستقرار النقدي

آخر يونيو	المعدل النسبي للتغير السنوي في النشاط الاقتصادي %	المعدل النسبي للتغير السنوي في الائتمان المصرفي %	معامل الاستقرار النقدي
	(١)	(٢)	(١) + (٢)
١٩٦١	٤ر٥	٢٠ر١	٢٧
١٩٦٢	٢ر٤	٨ر٣	٢٤
١٩٦٣	١١ر١	٧ر٧	٠ر٧
١٩٦٤	٨ر٤	٢٦ر٧	٢ر٢
١٩٦٥	٣ر٨	٨ر٦	٢ر٣
١٩٦٦	٦ر٥	١٢ر٦	٢ر٤
١٩٦٧	٠ر٣	٦ر١	٢٣٠
١٩٦٨	—	٧ر١	٢ر٣
١٩٦٩	٧ر٧	٦ر٢	٠ر٨
١٩٧٠	٧ر١	٦ر١	١ر١

والواقع ان المعدلات السابقة للاتمان المصرف الموضحة بالجدول رقم (١١) على الاطلاق لا تشير الى دلالة مفيدة الا برمتها بمعدلات النشاط الاقتصادي (الانتاج القومي الحقيقي) او بمعنى آخر اذا اردنا دراسة اتجاهات الاستقرار النقدي خلال الفترة محل البحث ، اي اذا اردنا دراسة مدى الاعتماد في تمويل النشاط الاقتصادي على الائتمان والار هذا التمويل التضخمية او الانكماشية ، فيمكننا حساب معامل الاستقرار النقدي - عن طريق قسمة معدل التضخم في الائتمان المعرق على معدل التضخم في النشاط الاقتصادي (١) ، وواضح - وكما اشرنا من قبل ، ان حالة الاستقرار النقدي الكلية تكون حيث يكون هذا المعامل واحدا صحيحا او قريبا جدا منه ، اما اذا كان هذا المعامل اكبر من الواحد الصحيح فهو يشير الى وجود اتجاهات تضخمية ضعيفة او حادة حسب قرب هذا المعامل او بعده عن الواحد الصحيح الموجب ، اما اذا كان هذا المعامل اقل من الواحد الصحيح الموجب فهو يشير الى وجود اتجاهات انكماشية ، ويوضح الجدول رقم (١٢) ، وعلى النحو الذي يشير اليه الشكل رقم (١٨) - نتائج حساب هذا المعامل خلال الفترة من ٦٠/٦١ - ٦٦/١٧٧٠ - ويتضح منه ما يأتي :

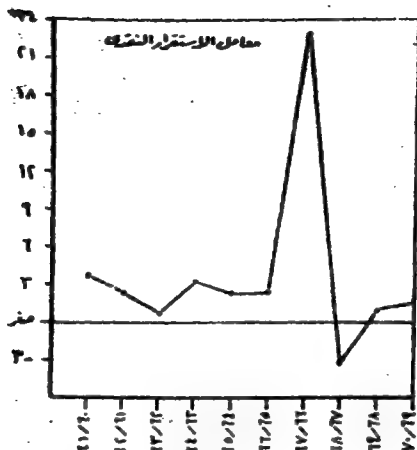
١. د. طرا - عام ، تمويل الجواز المصرف للنمية الاقتصادية ، المرجع السابق ص ٢٥ -

١٢ اما الفترة من ٥٢ الى ٦٠ فقد اظهر معامل الاستقرار النقدي ما يلي :

٥٢ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠

٢,٢ ٦٦,٦ ٥,٦ ٢,٨ ٠,٦ ٠,٤ ١,٢ ١,٩

(الرجع السابق ص ٢٥) -



شكل رقم ٨

١ - تميز عاما ٦١/٦٠ و ٦٢/٦١ وعلى الاخص السنة الاولى بتجاهلات تضخمية محسوسة اذ بلغ المعامل ٢٠.٧ و ٢٠.٤ على التوالي.

ب - اتسم عام ٦٢/٦٢ باستقرار نقدي نسبي حيث بلغ المعامل ١.٠ وهو رقم يقرب من الواحد الصحيح .

ج - تميزت الاعوام التالية ٦٢/٦٢ - ٦٦/٦٥ بوجود تضخم محسوس حيث بلغ المعامل فيما بين ٢.٤ و ٢.٢ .

د - قفز معامل الاستقرار النقدي الى ٢٢.٠ عام ٦٧/٦٦ ، وبذلك على وجود تضخم حاد في هذا العام . وذلك بسبب ما تمخض عنه النشاط الاقتصادي من معدل تغير نسبي طفيف (١) ،

(١) بسبب الظروف السيئة التي لاقت القطاعين الرئيسيين للاقتصاد القومي في عام ٦٧/٦٦ ، قطاعي الزراعة والصناعة طرأ انخفاض الإنتاج الزراعي (وعلى الاخص القطن والارز والقمح) وبسبب استمرار وجود الطاقة المعلقة بأحجام كبيرة بسبب الرقعة في المخزون في الشركات المملوكة وزيادة كبيرة في عام ٦٦/٦٥ وكذلك بسبب الحد من زراعة المدخول والاجراءات السريعة ، وأخيرا بسبب المدون الاميرالي المصنوع في ٥ يونيو سنة ٦٧ (راجع ملحق التعميم الاقتصادي في ٢٠-٤-٦٠ عام ٦٧/٦٦ ملحق التخطيط ، يوليو ٦٨ ص ١٢) .

حيث لم يحقق الا ٢٠٠٪. بينما كان المعدل النسبي للتغير في الائتمان المصرفي ٦٩٪ . وفي الواقع فان ما اظهره العامل هنا ظاهري اكثر منه حقيقي وقد نتج عن الفجوة الكبيرة بين الائتمان والائتاج على النحو الذي سنوضحه حالا .

هـ - تراجع العامل عام ٦٨/٦٧ الى ٣٢٣ بالسالب ، ومعنى ذلك ان الاقتصاد عانى من انكماش محسوس في تلك السنة بسبب انخفاض النمو في الائتاج الحقيقي بواقع ١٨٨ وللاعتبارات التي سبق ذكرها .

و - حقق عاما ٦٨/٦٩ و ٧٠/٦٩ استقرارا نقديا حيث كان معامل الاستقرار النقدي في السنة الاولى ٨٠. وفي السنة الثانية ١٢٠ وهما معدلان يقربان من الواحد الصحيح .

من كل ما تقدم يتضح انه طبقا للمعيار السابق فقد صاحبت سنوات خطة التنمية العربية ٦٠/٦١ - ٧٠/٦٩ اتجاهات تضخمية محسوسة وان كانت تنسم بعض السنوات وهي ٦٢/٦٢ و ٦٩/٦٨ و ٧٠/٦٩ باستقرار نقدي ملحوظ على حين اصاب الاقتصاد المصري موجة من الانكماش عام ٦٨/٦٧ بسبب نمو الائتاج الحقيقي بالسالب على النحو الذي اوضحناه من قبل .

عرضنا فيما تقدم معيارين لقياس التضخم ، الاول نقدي على المستوى الكلي ، يتخذ من التغير في وسائل الدفع (وتدرج في جانب المذموم في ميزانيات البنوك التجارية او البنك المركزي) مؤشرا ، والثاني جزئي يستند الى العناصر التمويلية للمشروعات وهو الائتمان المصرفي (ويدرج في جانب الاصول في ميزانيات البنوك التجارية او البنك المركزي) مع ربطهما بالتغيرات الاقتصادية الاخرى من دخل وانتاج ، والجدير بالاشارة ان نتائج العاملين تتفقان الى حد كبير ، الا انه يلاحظ ان العامل الثاني قد اظهر نتائج في عام ٦٦/٦٧ ، والى حد ما في عام ٦٥/١٩٦٦ ، لا تتفق مع حقيقة الامور التي اظهرها العامل الاول ، حيث حقق معامل الائتمان المصرفي تضخما حادا في تلك السنة بينما

حقن معدل حجم وماتل الدفع استقرارا تقديرا (١٧) ، ويرجع ذلك فيما نعتقد الى ان الائتمان المصرفي الممنوح في تلك السنة قد فاق بكثير الحاجة اليه ، ويدل على ذلك اتجاهات الميل الحدي لاستخدام الائتمان ، على ما ستوضحه في الجانب التطبيقي للقسم الثاني عند تناول التمويل عن طريق التضخم . فقد كان معدل نمو النشاط الاقتصادي في ٦٦/٦٧ ضيلا جدا (٢٠.٤٪) مقابل معدل نمو قدره ١٥.٦٪ في ٦٥/٦٦ ويرجع ذلك اساسا الى الظروف السيئة التي لازمت القطاعين الرئيسيين للاقتصاد القومي وهما الزراعة والصناعة في سنة واحدة ، واستمرار وجود الطاقات العاطلة في بعض الصناعات بأحجام كبيرة بالإضافة الى تأثير الاجراءات العمرة والخطية التي سبق ان اتخذت في آخر سنة ١٩٦٥ وزاد الامر حدة الصعوبات الصهيونية في يونيو ١٩٦٧ وما ادى اليه من الحد من النمو في الانتاج القومي بمعدلات كبيرة على النحو الذي اشرنا اليه من قبل . كل ذلك ادى الى انكماش النشاط الاقتصادي والى تجميد المدخرات وعدم تعبئتها وزدياة المخزون السلمي الذي بلغ مجموع التراكم فيه نحو ٢٤٧ مليون جنيه بنسبة تزيد على ٥٠٪ من الدخل الصناعي في تلك السنة (٢١) .

وفي الوقت نفسه لم يقابل التغير في النشاط الاقتصادي معدل مماثل في التغير في الائتمان المصرفي ، بل ان الاخير ظل معدله كالعتاد فبلغ معدل زيادته ٧٪ تقريبا في تلك السنة ، وقد ترجع زيادة الاعتماد على الائتمان المصرفي جزئيا الى تمويل تراكم المخزون من السلع كما قد ترجع الى زيادة نسبة الائتمان الاستهلاكي عن الائتمان الانتاجي نظرا لما لوحظ من وجود طاقات انتاجية عاطلة في قطاعات هامة في الانتاج ، ولكن على أي حال فهو ائتمان يزيد عن حاجة النشاط الاقتصادي .

(١) وقد تكون هذه إحدى خصائص التحليل الجزئي ، وننسى بها مخالفة هذا النوع من التحليل للتحليل الكلي في اتجاهاته .

(٢) راجع متابعة النمو الاقتصادي لـ ج.ع.م. - وزارة التخطيط المسجل ٦٨ ص ١٥٠ .

ونظرا لزيادة معدل الائتمان المصرف بنحو ٧٪ في عام ٦٦/٦٧ مقابل نمو ضئيل في النشاط الاقتصادي ، قدره ٣.٠٪ فقد أجه معامل الاستقرار النقدي الى الارتفاع بهذه الصورة الحادة ، ولو كان قد تقى حجم الائتمان المصرف في تلك السنة (على النحو الذى حدث بالنسبة لوسائل الدفع حيث كان معدل التغير فى الدخل ٣.٠٪ مقابل معدل التغير فى وسائل الدفع ٣.٠٪) لظهر المعامل استقرارا نقديا .

من العرض السابق يتفح لنا ان المعيار النقدي الذى يستخدم وسائل الدفع مؤشرا يعتبر اكثر دلالة من معيار حجم الائتمان المصرفى فى قياس ظاهرة التضخم ، ولذا يستند اليه صندوق النقد الدولى فى الوقوف على الانجاهات التضخمية فى الاقتصاد ، ونحن نفضل الركون اليه فى هذا المجال .

المطلب الثاني

عوامل الضغط التضخمى فى الاقتصاد المصرى

ان ج ٢٠٠٠ ع . ، كسرها من الدول الاخذة فى النمو . تعاني من وجود عوامل مختلفة للضغط التضخمى فى اقتصادها اى العوامل التى تساعد على ظهوره ، سواء كان ذلك ناتجا من طبيعة التركيب الهيكلى لهذا الاقتصاد او نتيجة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية على النمو الذى رآناه من قبل (١) وسيتضح لنا من دراسة هذا المطلب ان الاقتصاد المصرى يحتوى على عوامل او مصادر متعددة للضغط التضخمى . **اولى هذه العوامل** ، ارتفاع معدلات الاستهلاك سواء الخاص او العام ارتفاعا كبيرا الامر الذى افضى الى قصور المدخرات المحلية من تمويل الاستثمارات ، ونتج عن ذلك ان مول الباقي عجز الحراب الجارى مع الخارج وعجز الميزانية وظهرت الموجات التضخمية فى الاقتصاد ويرجع ارتفاع معدلات الاستهلاك الى عدة امور اهمها زيادة النمو السكان بمعدلات غاية فى الارتفاع ، الامر الذى جعل مشكلة الكان فى مصر من المشكلات الرئيسية التى عانى منها الاقتصاد فى سنى التخطيط الشامل والتى حالت دون رفع مستوى دخل الفرد عند المستوى المنشود . وثانى هذه **العوامل** يكمن فى ضعف مرونة عرض الجيوب الغذائية وما تودى اليه من تدور نصيب الفرد من الغذاء بالاضافة الى ما تلقىه من اعباء تقال على ميزان المدفوعات . **اما العامل الثالث** للضغط التضخمى فى مصر فينحصر فيما يودى اليه تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية من زيادة الدخول التى لا تقابلها فى النمو واللحظة سلع جاهزة للاستهلاك او ان تكون هذه السلع من نوعيات اخرى ، بالاضافة الى الجوانب الانشائية التى صاحبت لتطبيق الاشتراكى فى مصر خلال مرحلة التخطيط الشامل ، الامر الذى ادى الى زيادة الطلب الفعلى عن العرض الفعلى ، ومن ثم ظهور الضغط التضخمى فى الاقتصاد .

ونشير فيما يلى الى اهم عوامل التضخم فى الاقتصاد المصرى ، عللا عللا ، على النحو التالى :

١ - ارتفاع معدلات الاستهلاك

يمكن اعتبار ارتفاع معدلات الاستهلاك العقبة الكبرى التي تواجه التنمية ولا سيما أن الزيادة في الاستهلاك تكون على حساب تكوين المخزرات القومية ، وما يترتب على ذلك من تقصص ما يخصص للاستثمار ذلك أن حجم الاستثمار يكون محكوما بحجم الاستهلاك ، فكلما زاد الاستهلاك - عن المخطط له - قل ما يخصص من الدخل القومي للاستثمار ، والعكس بالعكس . ومن هنا فإنه لا يمكن للتنمية أن تتقدم إلا إذا تم تخفيض المستوى المرتفع الحالي من الاستهلاك (١) ، والوقوف على تطور الاستهلاك في الاقتصاد المصري ، يكفي أن نطلع على الأرقام التالية :

الاستهلاك القومي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي

في السنوات من ٦٠/٥٩ إلى ١٩٧٠/٦٩ *

(بأسعار السوق الجارية)

السنة	استهلاك الأفراد		الاستهلاك الجماعي		الاستهلاك القومي	
	مليون جنيه	من الناتج المحلي	مليون جنيه	من الناتج المحلي	مليون جنيه	من الناتج المحلي
٦٠/٥٩	٩٧١٦٦	٧٠٦	٢٢٨١٦	١٦٦	١١٩٩٧	٨٧٢
٦١/٦٠	٩٩٣٢٢	٦٨١	٢٥٥٥٩	١٧٥	١٢٤٩٢	٨٥٦
٦٢/٦١	١١٠١٥٠	٧٢٨	٢٤٧٠١	١٦٢	١٣٤٨٦	٨٩١
٦٣/٦٢	١١٧٠٨٨	٦٩٥	٢١٨٠٢	١٨٩	١٤٨٩٠	٨٨٤
٦٤/٦٣	١٢٤٩٧٣	٦٦٢	٤٠١٨٨	٢١٣	١٦٥١٠	٨٧٥
٦٥/٦٤	١٣٣٠٠٩	٦٤٨	٤٣١٢٣	٢١١	١٧٦٢٢	٨٥٩
	١٤٦٢٢٩		٤٣٧٢٤		١٩٠٠٣	
٦٦/٦٥	١٥٨٢٣٢	٦٥٩	٤٨١٩٦	٢٠٠	٢٠٦٥٢	٨٥٩
٦٧/٦٦	١٦٣٢٢٧	٦٥٨	٤٨٨٤٤	١٩٧	٢١٢١١	٨٥٥
٦٨/٦٧	١٧٠٨٢٢	٦٨٥	٥٦٧٢٣	٢٢١	٢٢٧٥٦	٩٠٦
٦٩/٦٨	١٨٠٧٠١	٦٧٠	٦٤٤٦٦	٢٣٨	٢٤٥١٧	٩٠٨
٧٠/٦٩	١٩٣٩٦٦	٦٢٢	٧١٧٠٠	٢٤١	٢٦٥٦٦	٨٩٤

* مصدر البيانات المنطقة بالسنوات من ٦٠/٥٩ - ٦٥/٦٤ متباينة وتقييم الخطأ النسبية الأولى ، فبراير ١٩٦٦ من ٧٦ - ٧٩ وسبتمبر ٦٥/٦٤ ٦٦/٦٥ متباينة وتقييم خطة عام ٦٧/٦٦ من ١٠١ ٦٧/٦٦ و ٦٨/٦٧ متباينة وتقييم خطة عام ٦٨/٦٧ من ٧٧ ٦٩/٦٨ و ٧٠/٦٩ متباينة وتقييم خطة عام ٧٠/٦٩ من ٦٤ .

(١) See: Patrick O'Brien. The Revolution in Egypt's Economic System, Oxford, 1966, p 187.

ومن هذا الجدول يتضح أن الاستهلاك القومي قد وصل إلى معدلات مرتفعة جداً إذ لم تقل نسبته في أي سنة من سنوات الخطة الشاملة من ١٩٥٦٪ من الناتج المحلي بينما تصل ذروته إلى ١٠٠٪ ، ولكن إذا نظرنا إلى الاقتصاد المصري عند وضع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المشربة ١٠/٦١ - ٦٩/٧٠ وجدنا أن الهدف يرمى إلى مضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات، ومعنى ذلك أن معدل النمو في الدخل القومي يجب أن يكون في حدود ٧٪ ، فإذا أخذنا في الحسبان أن معامل رأس المال (١) ، وفقاً لنموذج هارود/دومار يقدر بنحو ٢ : (٢) أنضج لنا أن نسبة الاستثمار إلى الدخل القومي يجب أن تصل إلى نحو ٢١٪ من الدخل القومي ، ويجب أن يكون الاستهلاك في حدود ٧٩٪ من الدخل القومي (٣) ، ومن ثم يستبين لنا مدى انحراف الاستهلاك المخطط .

وعلى ذلك فإن الزيادة في الاستهلاك النهائي قد بلغت معدلات كبيرة جداً على مدى السنوات العشر السابقة وذلك على النحو الذي يوضحه الجدول التالي :

جدول ١

تطور معدل الزيادة السنوية في الاستهلاك عن السنة من

٦٩/٦١ إلى ٧٠/٦٩

السنة	الاستهلاك القومي	السنة	الاستهلاك القومي
٦٩/٦٠	٤١	٦٧/٦٦	٢٦
٦٠/٦١	٨٠	٦٨/٦٧	٧٢
٦١/٦٢	١٠٤	٦٩/٦٨	٧٧
٦٢/٦٣	١٠٩	٧٠/٦٩	٨٢
٦٣/٦٤	٦٧	النسبة الوسطى	٧٤
٦٤/٦٥	٨٦	النسبة الوسطى	

(١) معامل رأس المال هو النسبة العديدة لرأس المال إلى الناتج ، وهي مبادرة من نسبة الاستثمار إلى الزيادة في الدخل القومي .

(٢) وهذه الحسابات تفترض أن نموذج هارود/دومار هو النموذج اللازم للنمو والذي يقتضى بأن معدل نمو الدخل القومي يساوى نسبة الاستثمار إلى الدخل مقسومة على معامل رأس المال لأراجع د. محمد سلطان أبو على ، أنماط الاستهلاك في ظل خطة التنمية الاقتصادية - معهد الدراسات المعرفية ٧٠/٦٩ ص ٢ حاشية .

(٣) في حالة تمويل التنمية بمصادر محلية فقط و٨٢٪ من الدخل القومي في حالة تمويل التنمية بمصادر محلية وتمويل أجنبي يصل إلى ٢٪ من الدخل القومي .
(نفس المراجع المذكورة بالجدول السابق ونفس الصفحات)

ومن هذا الجدول يتضح أن الاستهلاك النهائي قد ارتفع بمعدل زيادة سنوى قدره ٧,٨٪ في المتوسط خلال سنوات الخطة العشرية السابقة ؛ وبمعدل ٨٪ في المتوسط في الخطة الخمسية الأولى (٦٠/٦١ - ٦٥/٦٦) و ٨,٦٪ في الخمس سنوات التالية ، فإذا علمنا أن معدل الزيادة السنوى في اجمالي الناتج المحلى قد ارتفع خلال الخطة الخمسية الأولى بمقدار ٨,٦٪ (١) فإن معنى ذلك أن الزيادة في الاستهلاك استغرقت كل الزيادة في الناتج اجمالى المحلى تقريبا ، بل ويلاحظ انه في سنوات كثيرة من خطة التنمية فقد سبق معدل الزيادة في الاستهلاك النهائي معدل النمو في الناتج المحلى اجمالى (٢) ، كما أن معدل الزيادة في الاستهلاك فاق معدل الزيادة السنوى في السكان زيادة كبيرة جدا حيث كانت الزيادة في السكان تبلغ نحو ٢,٨٪ سنويا بينما كانت الزيادة في الاستهلاك تبلغ في المتوسط ٨٪ كما أوضحنا . أى أن الزيادة في الاستهلاك بلغت نحو ثلاثة امثال الزيادة في السكان .

وبالنسبة للسنوات الخمس التالية (٦٦/٦٦ - ٧٠/٦٩) نجد أنه بينما ارتفع معدل الزيادة السنوى في اجمالى الناتج المحلى بواقع ٦,٣٪ فقد ارتفع معدل الزيادة السنوى في الاستهلاك بواقع ٨,٦٪ كما أوضحنا .

هذا وترجع الزيادة في معدلات الاستهلاك الى عدة عوامل اهمها، التزايد الكبير في الاعداد السكانية اذ تصل الزيادة في السكان خلال الخطين الخمسين الاولى والثانية نحو ٨٠٠ ألف نسمة في السنة ، وهى نسبة كفيفة بزيادة الطلب على السلع ولا سيما الغذائية على النحو الذى سنوضحه بالتفصيل بعد قليل ، فضلا عن التوسع الكبير في الإنفاق على الخدمات الحكومية بكافة انواعها وتزايد كل من التوظيف والإجور بمعدلات كبيرة بالإضافة الى تغيير النمط المعيشى

(١) وزارة التخطيط ، متابعة وتقييم الخطة الخمسية الأولى لبرابر ٦٦ ص ٧٢.

(٢) راجع متابعة النمو الاقتصادى فى ج.ع.ف. وزارة التخطيط المص. ١٦٧٠

للمواطنين وزيادة دخول الأفراد التي كانت محرومة من قبل نتيجة لتنفيذ مشروعات التنمية ملاوة على اعادة توزيع الدخل من الذين يكون ميلهم للإدخار مرتفعاً $high propensity to save$ الى هؤلاء الذين يكون ميلهم للاستهلاك مرتفعاً $high propensity to consume$ فضلاً عن التوسع في نظام البيع بالتسيط ، ناهيك عن زيادة الاستهلاك العام والطوارئ ونتيجة لزيادة الانفاق على الجهود الحربية اعتباراً من عام ١٩٦٧ ، وذلك على النحو الذي سنفصله فيما بعد .

ولا يخفى أن استمرار تزايد الاستهلاك من شأنه ان يؤدي الى قصور ما يخصص لتمويل الاستثمارات وبالتالي الى عجز في ميزان المدفوعات بالإضافة الى عجز الميزانية العامة وظهور الموجات التضخمية في الاقتصاد .

ومع ذلك فليس معنى ما تقدم اننا في صف الضغط على مستوى الاستهلاك ، فهناك امر لا ينبغي ان ننقله ، هو ان الارتفاع بمستوى المعيشة أصبح هدفاً لكل فرد في مجتمعنا الحاضر ، وعلى ذلك ، فان السلوك الانفاقي يكون في اتجاه زيادة الاستهلاك وانتقاص المدخرات . ونظراً الى ان التنمية تتطلب زيادة المدخرات حتى يمكن تحقيق الاستثمارات المطلوبة ، فانه يبدو ان هناك تعارضاً واضحاً بين أهداف الاستثمار ، والاستهلاك والإدخار . وهذا ما اشارت اليه **المعادلة الصعبة** في الميثاق الوطني حيث تقول «كيف يمكن ان نزيد الاستثمار حتى نزيد الإنتاج ، وفي نفس الوقت نزيد الاستهلاك في السلع والخدمات للارتفاع بمستوى المعيشة» (١) ، وعلى ذلك فان الحل يكمن في نظراً في وجوب تنظيم الاستهلاك ليكون في الحدود المناسبة ، مع الأخذ في الاعتبار ان الضمير الاجتماعي يقضى بعدم مطالبة الطبقات الفقيرة بمزيد من التضحيات التي ظلت تتحملها حقاً طوالاً حتى تستطيع هذه الطبقات ان تتلوق ثمرة جهدها وتبدل أقصى طاقاتها في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا امر

(١) الميثاق الوطني ، الباب السادس .

لكه الميثاق الوطني في موضع آخر حيث يقول «لأن حرمان جماهير شعبنا طال مدها ، وتجنيدها تجنيدا كاملا لبناء الصناعة الثقيلة وافضل مطالبها الاستهلاكية يتناقض مع حقها الثابت في تعويض حرمانها الطويل ، ثم هو يعطل ، من غير مبرر حقيقي ، امكانيات الوفاء بتطلعاتها المتسمة» (١) .

وعلى ذلك فانه نظرا الى أن زيادة الاستهلاك تعتبر مصدرا تضخما ، فان الاستهلاك - بنوعه الفردي والجماعي - يجب أن يكون في نطاق التنظيم (٢) ، بمعنى الادعو السياسة الاستهلاكية الواجبة التطبيق الى اتقاس الاستهلاك النهائي كما لا تدعو الى تجميده ، ولكن هذه السياسة يجب أن تدعو الى زيادة الاستهلاك من سنة الى اخرى ، على أن تكون نسبة الزيادة في الاستهلاك اقل من معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة كافية لتوليد الاحجام المتطلبة من الادخار المحلي لتمويل الاستثمار المحلي المخطط (٣) ، وما يجب أن يكون في نطاق التحديد هو الاستهلاك الترقى او الكمال (٤) ، اذ أن تحديده لا يتناقض مع متطلبات الجماهير ، ويؤدي في الوقت نفسه الى امكان التوسع في الاستثمارات اللازمة لرفع حجم الناتج المحلي .

(١) الميثاق الوطني الباب السابع .

(٢) ان السياسة المثلى لتنظيم الاستهلاك الفردي تقتضي في رأينا دراسة هيكل الطلب المحلي على السلع والخدمات وتعريف السلع التي تشكل لمرة ما هو ضروري وما هو ترقى او كمال لاخط سياسة تكفل توفير الاولى بالكفاية والاستثمار المناسبة مع تنظيم تداول الثانية عن طريق فرض الضرائب والسياسة السعرية المناسبة .

(٣) راجع موجز متبينة وتقييم التوازن الاقتصادي في ج ٢٠٤٠٠ من عام ٦٦/٦٥ - وزارة التخطيط ، سبتمبر ١٩٦٧ ومتبينة النمو الاقتصادي ، مايو ١٩٧١ من ٧ وس ٦١ على التوالي .

(٤) وقد يقال أن هناك ما يشفع لوجود الاستهلاك الكمال حيث يمكن من طريقه امتصاص جزء من المدخول الكبيرة (التي أصبحت السلع الكمالية بأسعار مرتفعة) الامر الذي يعني زيادة المدخرات ، هذا القول ينطوي على حجة سليمة في الظاهر ولكن الواقع غير ذلك لان الاستهلاك الكمال يعني بالنسبة للسلع المستوردة «الاموال في استخدام النقد الاجنبي» ، كما يعني بالنسبة للسلع المحلية «مبشاة اقتصاديا لا مبرر له» . فراجع في تفصيل ذلك ، د. محمد دويغار ، التصاديات التخطيطية الاشتراكية ، ١٩٦٧ من ٢٢٠ و ٢٢١ .

زيادة النمو السكاني :

رأينا من قبل (١) ، كيف يؤدي هذا المصدر من مصادر الضغط التضخمى الى اتجاه مستويات الاسعار فى الدول المتخلفة الى الارتفاع بسبب تزايد السكان بمعدل يزيد بكثير عن معدل زيادة الموارد المتاحة لهم .

ومعلوم ان للانفجار السكانى آثار هامة على اقتصادنا القومى باعتبارها حجر الزاوية فى مشاكلنا الاقتصادية (٢) . وتعتبر مشكلة الزيادة فى السكان من المشكلات الرئيسية التى عانى منها الاقتصاد القومى خلال خطط التنمية الاقتصادية والتى حالت دون تمتع المواطنين بشمار الزيادة فى الإنتاج والدخل دون رفع مستوى الدخل عند المعدل المنشود، هذا علاوة على ان هذه الزيادة كان لها الاثر الكبير فى زيادة الاستهلاك بمعدلات عالية ، على النحو الذى رأيناه من قبل (٣) . فقد كان معدل النمو السنوى للسكان فى الفترة من ٥٢ الى ٦٠ ٢٨٪ ثم زاد هذا المعدل فى الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠ فاصبح ٢٨٪ (٤) ، وذلك على ما يبدو من الاحصائية الآتية :

(١) راجع ما تقدم ص ١٠٦ .

(٢) باعتباره سيؤدي ان عاجلا او آجلا الى الضغط على موارد الشروة الزراعية والصناعية المستظلة ومن ثم الى ظهور الفلة المتناقصة وخاصة فى الرماية وباعتبار ان الزيادة فى الاعداد السكانية تعتبر فى حد ذاتها عبقة فى سبيل تكوين رؤوس الاموال المستخدمة فى عملية التنمية او بمعنى آخر سيؤدي الى نقص فى معدل الترميم الراسمالى بسبب النقص فى مصدلات الادخار . ان المعدل العالى للوالبذ فى مصر يعوق كلا من الادخار والاستثمار ويؤدي من حجم الاستهلاك بما قد يستتبع زيادة الاستيراد وتقصى التصدير ليقضى مزيدا من الصاء على ميزان المدفوعات (راجع النشرة الاقتصادية لسنة مصر مارس ٦٩ ص ٩٢ و٩٥) .

(٣) راجع متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٦ ص ٥٦ .

(٤) وعدد السكان بالآلاف هو متوسط التقديرى فى منتصف العام على اساس معدل النمو السنوى ٢٨٪ وهو يمثل معدل النمو السنوى بين تصدائى ٤٧ و١٩٦٠ فى الفترة الاولى ومعدل نمو سنوى ٢٨٪ وهو يمثل معدل النمو السنوى بين تصدائى ٦٠ و١٩٦٦ . (راجع الكتاب السنوى للاحصاءات العامة . الجهاز المركزى للتقبة العامة والاحصاء يونيو ١٩٧١ ص ١١) .

التغير احصاء السكان

(بالالف)

السنة	عدد السكان	الزيادة السنوية
١٩٥٢	٢١٤٢٧	٤٩٤
٥٢	٢١٩٤٢	٥٠٦
٥٤	٢٢٤٦٠	٥١٧
٥٥	٢٢٩٩٠	٥٢٠
٥٦	٢٣٥٢٢	٥٤٢
٥٧	٢٤٠٨٧	٥٥٥
٥٨	٢٤٦٥٥	٥٦٨
٥٩	٢٥٢٢٧	٥٨٢
٦٠	٢٥٨٢٢	٥٩٥
٦١	٢٦٥٧٦	٧٤٧
٦٢	٢٧٢٥٧	٦٧٨
٦٣	٢٧٩٤٧	٦٩٠
٦٤	٢٨٦٥٩	٧١٢
٦٥	٢٩٣٨٩	٧٣٠
٦٦	٣٠١٣٩	٧٥٠
٦٧	٣٠٩٠٧	٧٦٨
٦٨	٣١٦٦٢	٧٨٦
٦٩	٣٢٥٠١	٨٠٨
٧٠	٣٣٢٢٩	٨٢٨

(المصدر - الكتاب السنوي للإحصاءات العامة ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء القاهرة ٧١ ص ١١١) .

وفي أحد تغييرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ان عدد السكان سجل في مصر عام ١٩٨٥ الى ٥٢ مليون نسمة على أساس معدل زيادة سنوي مركب قدره ٢.٢٪ (١) أما فيما يتعلق بتوزيع الأعمار فإن النسبة في عام ١٩٦٠ التي تبلغ نحو ٤٢٪ (٢)

(١) الفترة الاقتصادية بين عامي ١٩٦١ من ٨٧ من المرجح وتم ٢٠٠٦ سنة ٦٦ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

(٢) وهذه النسبة تعتبر من الأيسر نسب في العالم ، فقد بلغت النسبة في نفس الفترة في الصين ٤٤٪ في الهند ٤٠٪ وفي إسرائيل ٤١٪ وفي اليابان ٤٥٪ والولايات المتحدة ٤٧٪ في المملكة المتحدة ٤٧٪ تراجع كثيراً في مصر ، المرجع السابق ص ٥٥٧ .

١٠ - لما دون الخامسة عشرة (١) ستبلغ وقتاً لتتدبر ١٩٨٥ نحو ٤٥٣٪ - وهي نسبة مرتفعة .

وتشير احصاءات السكان في الفترة موضوع البحث ان الاقتصاد المصري يعاني انفجاراً سكانياً Population Explosion يتمثل في اتجاه معدل الوفيات الى النزول دون اتجاه نزولي واضح ، ومقابل في معدل المواليد ، فاتجاه نمو تزايد معدل الزيادة الطبيعية وتزايد معدل النمو السكاني بالتالي (٢) .

وترجع اهم اسباب المعدل السريع لنمو السكان في مصر الى التناقص التدريجي في الوفيات - خصوصاً في الاطفال - وطول الاعمار بسبب زيادة الدخل القومي واعادة توزيعه وتوفر قسط اكبر من الرعاية الصحية . الامر الذي يؤدي الى ثبات نسبتي في معدل المواليد المرتفع (٣) .

(١) Bent Hansen and Girgis A. Marzouk, Dev. and economic Policy in U. A. R , Amsterdam 1965, p. 28.

(٢) وهذه الظاهرة تحتاج الى دراسة تحليلية لتتبعها الاقتصادية وخاصة من حيث اثرها على الميل الى الاستهلاك ونسبة الاستهلاك وعلى الطائفة الادخارية وكذلك من حيث اثرها على معدل نمو القوى العاملة والقوة البشرية معوماً وان ذلك على الانجابه لكل مشغل اراجع د. فؤاد شريف، مذكرة رقم ٣٤ لجنة التخطيط القومي ص ١٠ .

(٣) لعدة اعتبارات يرجع اهمها الى انه بالرغم من زيادة الدخل القومي فان مستوى المعيشة ينجم بالانخفاض اذ يلاحظ انه بينما زاد مستوى الدخل الفردي من ٢٠٥ جنيهاً الى ٧٠٢ جنيهاً في الفترة من عام ١٩٦٠/٥٩ الى ١٩٧٠/٦٩ فان معدلات الزيادة في السكان ما زالت مرتفعة ، ويشير ذلك بان هذا القدر من الدخل يعتبر اقل من الحد الفاصل بين «الفقر والفنى» ، والجدير بالإشارة ان ابحاث الكتاب قد اجتمعت على ان هناك علاقة وثيقة بين الفقر وكثرة الإنجاب ، وعلى ذلك فان الخصوبة وانجاب الاطفال تتحددان الى حد كبير بمستوى المعيشة . ومن اهم هذه الاعتبارات ايضا المجتمع الزراعي المتخلف ، ذلك ان المجتمع الزراعي في مصر ما زال متخلفاً ، تتطلب محاصيله الزراعية الاساسية (وبصفة خاصة القطن) ايدي عاملة كثيرة تكون عوناً للفلاح ، وعلى الرغم من الخطوات التي اتخذتها الدولة لاصلاح الريف فان هناك بعدة امور تساعد على ثبات معدلات المواليد المرتفع في ريفنا المصري وهي المناسج وعدم تنظيم اوقات الفراغ وتقديس الشب المعري للزواج وسهولة الطلاق وعدم الزوجات (راجع النشرة الاقتصادية لبيك معمر المرجع السابق ص ٧٢ - ٧٧) .

وتفرع عن مشكلة السكان عدة مشاكل نبرز خطوطها الرئيسية فيما يلي (١) :

١ - يثير موضوع زيادة عدد السكان مشكلة علاقة السكان الزراعيين بعرض الأرض الصالحة للزراعة وما يتربط على ذلك من سريان مبدأ تناقص الفلة ، فلقد كان من اثر الانفجار السكاني زيادة الضغط على الموارد الاقتصادية المحدودة وبصفة خاصة الأرض الزراعية باعتبارها المصدر الرئيسى للمواد الغذائية ومصدر العمل لفالبية السكان (٢) . ولا يخفى أن الزراعة تسهم في مصر بنحو ٢٠٪ من الإنتاج القومي و ٦٠٪ من العمالة ، ومن النتائج المترتبة على ذلك أن الانخفاض في الإنتاج الزراعي بالنسبة للفرد يؤدي إلى نقص ملحوظ في الموارد الغذائية ، على النحو الذي سيأتى إيضاحه .

٢ - أن انتقال السكان من الريف إلى الحضر حيث الاتجاه إلى المدن يؤدي إلى زيادة الاستهلاك من نوعيات معينة من السلع مثل اللحوم والفاكهة .

٢ - أن التركيب العمري للسكان غير المتجانس ينظم نسبة عالية من التابعين بمعنى أنه يحتوى على نسبة كبيرة من مجموع السكان تنكس في فئات السن الصغيرة (دون الخامسة عشرة) وذلك نتيجة لانخفاض معدل الوفيات في الأطفال - مما يترتب عليه انخفاض نسبة القوى العاملة إلى جملة السكان (٣) الأمر الذي يترتب عليه انخفاض القدرة على الإدخال ذلك أنه مع ثبات إنتاجية

(١) راجع لكل يرى ، السكان والتنمية الاقتصادية في مصر ، ١٩٦٦ ، ص ٢١ و ٢٢ .

(٢) وعلى الرغم من التحسن المستمر وسائر الري مما أدى إلى إمكانية زراعة أكثر من محصول واحد على نفس الرقعة من الأرض وبالتالي إلى زيادة المساحة المحسوبة ، تقول بالري من ذلك ، فإن تجميع القسود من المساحة المحسوبة قد انخفض .

(٣) لقد انخفضت هذه النسبة من ٢٠٪ إلى ١٦٪ في العام من ١٩٧٠ - ٦٠ راجع إلى عمرو من الدين - التنمية الاقتصادية في ٢٠٠٤ ، من مطبوعات معهد الدراسات العربية ، ديسمبر ١٩٦٨ من ١٧ .

ودخل الفرد ، فإنا يجب أن نتوقع أنه كلما كبر عدد التابعين بالنسبة للعامل ، قلت المقدرة على الادخار ، وتوضح الإحصاءات أن نسبة الأطفال دون الخامسة عشرة قد ارتفعت من ٢٠٪ عام ١٩٤٧ الى نحو ٤٢٪ عام ١٩٦٠ (١) ، وستزيد الى ٤٥٪ عام ١٩٨٥ وفقا للتقدير السابق وذلك على حساب المجموعة العمرية المنتجة اقتصاديا (١٥ - ٦٤ سنة) التي تقوم باعالة باقى السكان ، ولا يخفى أن نصفهم من الإناث اللاتي تمثل قوتهم العاملة المنتجة نسبة ضئيلة جدا ، ومن هنا فإن النمو السريع في عدد السكان والنسبة المرتفعة للأطفال التابعين الى السكان تؤدي الى زيادة الاستهلاك وخفض الادخار ومن ثم ظهور الضغوط التضخمية في الاقتصاد .

ولا شك أن الزيادة الكبيرة في عدد السكان تعتبر مشكلة رئيسية تواجه عملية التنمية الاقتصادية حيث أن الزيادة الكبيرة في عدد السكان تحول دون إتاحة قدر أكبر للاستثمارات ، ويرجع ذلك الى أن هذه الزيادة تشكل ضغطا على الخدمات العامة وخاصة في مجالات التعليم والصحة العامة والإسكان وبالتالي توجه شطرا كبيرا من الاستثمارات في المجالات غير المنتجة للسلع المادية الأمر الذي يؤدي الى الاختلال في التوازن بين التيار النقدي والتيار السلبي (٢) فضلا عن أنها تؤدي الى زيادة الاستهلاك التي تعتبر العبء الكبير التي تواجه خطة التنمية الاقتصادية والتي أدت الى ظهور الضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري على النحو الذي رأيناه من قبل ، بالإضافة الى ما تسفر عنه الزيادة السكانية من الانخفاض في المدخرات بسبب إعالة التابعين مما يؤدي الى نقص تكوين رأس المال اللازم لتنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية ويساهم بدوره في توليد الضغوط التضخمية . ولا أدل على ذلك من الأرقام التي أظهرتها الخطة الخمسية

(١) See : Bent Hansen, op. cit., p 26.

(٢) وليس معنى ذلك عدم أهمية الاتفاق على قطاع الخدمات ، بل أن الاتفاق عليها من ألزام الضروريات للقطاعات الأخرى ، وأما المقصود بإشباع أنه لولا الزيادة الكبيرة لكان تكوين قطرم هذه الاستثمارات وتوجيهها الى القطاعات السلعية التي تؤثر الزيادة في إنتاجها تأثيرا مباشرا على النمو الاقتصادي.

الأولسى حيث بلغت نسبة الاستثمارات في قطاعات الخدمات الى اجمالي الاستثمارات ١٤١٪ وهي نسبة كبيرة للدولة آخذة في النمو (١) .

وعلى الرغم من ان ج.م.ع. قد حققت نجاحا ملحوظا في الميدان الاقتصادي الا انها ما تزال متخلفة في الميدان الديموغرافي ، وظاهرة الخلف هذه تتمثل في ارتفاع معدلات المواليد بالقرنة بالدول المتقدمة والتخلفة ، فبينما بلغ معدل النمو السكاني في مصر خلال الخطة الخمسية الاولى ١٨٪ (٢) فقد كان هذا المعدل في نفس الفترة على النحو التالي : ١٨٪ في العالم ٨٨ - ٦٢ : ١٩ - ١٪ في أوروبا و ١٤٪ في شرق آسيا و ١٤٪ في أمريكا الشمالية و ٢٢٪ في جنوب آسيا وأستراليا و ٢٢٪ في أفريقيا و ٢٢٪ في أمريكا الجنوبية . وكان هذا المعدل منخفضا في كثير من الدول المكتظة بالسكان وعلى سبيل المثال ، اليابان والباكستان والهند حيث بلغ المعدل ١٩ - ١٪ و ٢٢٪ و ٢٢٪ على التوالي (٣) .

للاعتبارات المتعلقة بوضو الكتاب بوجوب اتخاذ السياسات المناسبة لتنظيم الأسرة بقصد الحد من الزيادة الكبيرة والبرصة في السكان عن طريق رفع الحد الأدنى القانوني لسن الزواج بمقدار ستين مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لمراعاة تطبيقه بدقة (٤) علاوة على إلغاء الإعفاءات الضريبية الممنوحة للأسر الكبيرة العدد فضلا عن توفير المساعدات الصحية ووسائل تنظيم الأسرة على أوسع نطاق بأجرر اسمى او بالجان مع القيام بحملة دعائية اعلامية فعالة على المستوى القومي .

(١) راجع متابعة وتقييم الخطة الخمسية الأولى ، وزارة التخطيط - ليرابر ١٩٦٦ م ٥٧ و ٥٨ .

(٢) وهو خبر من أعلى المعدلات في العالم فعلا عن زياده بالبيان والاستقرار .

(٣) من المرجع السابق م ٥٨ .

(٤) وهذا الحد يبلغ الآن ١٦ سنة للذكور و ١٨ سنة للإناث ويجرى التمويه منه على نطاق واسع في الأرياف حيث توجد مشكلة الحقيقة بالإضافة الى وجوب ادخال تعديل اساسي في القانون السفتي قصد تنظيم الزواج والحلال حتى يكون ذلك تنبها على الألمان والفرنسيين الى قيام حاجة تربية الى تنظيم الأسرة بانظر التثرة الاقتصادية البنك الاطري المصري ، المجلد السابع عشر العدد الأول ١٩٦٤ م ١٥٥ .

٢ - ضعف مرونة عرض الحبوب الغذائية

ذكرنا من قبل ان المستوى التضخمي التي تظهر في الدول المتخلفة ترجع بدرجة كبيرة الى ضعف مرونة عرض المنتجات الزراعية ، وخاصة ان الاستهلاك في الدول المتخلفة يتركز في المواد الغذائية الزراعية وبصفة خاصة الحبوب الزراعية ، فزيادة الطلب على الحبوب الغذائية يؤدي الى ارتفاع المستوى الضخم للاسعار لان انتاج هذه السلع غير مرن على الاقل في الفترة القصيرة (١) . ونضيف الى ما تقدم ان منظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) أعدت دراسة عن علاقة الاتفاق على الغذاء بالدخل الفردي في عدد من الدول المتقدمة والمتخلفة ثبت منها ما يقره المنطق الاقتصادي بالفصل وعلى النحو الذي اشرنا اليه من ان نصيب الغذاء من اجمالي الاتفاق يتضاعف كلما ارتفعت الدخل (٢) ، وهذا ما يفسر الاهمية الكبرى التي تملتها الحبوب في البلاد المتخلفة حيث تشكل الغذاء الاساسي لسكان هذه البلاد .

ويتضح من الجدول الاتي اطراد تدهور نصيب الفرد من انتاج الحبوب الغذائية في مصر ، ويرجع ذلك بصفة أساسية الى الزيادة السريعة والمطردة في عدد السكان ، وبعبارة اخرى ان الامر يتمخض عن تدهور نصيب الفرد من انتاج الحبوب الغذائية الزراعية مما

(1) G. Maynard, Inflation and Growth in Latin America, Oxford economic paper, V. 15, March 1963, No. 1 p. 64, and see also U. N. Survey of current inflationary and deflationary tendencies, Sep. 1947, p. 5.

(٢) وذلك على النحو الآتي :

٢٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	٢٠٠ - ١٠٠	٢٠ - ١٠	{	متوسط الدخل السنوي الفرد بالدولار
١٢٠	٢٢٥	٢٢٥	٢٥٠	٢٧٠		{

د- محمد محروس اسماعيل ، مشكلة الغذاء في الوطن العربي ، مصر القاهرة ١٩٦٤

العدد ٢٢٤ في أبريل ١٩٧١ ص ٢١٨٥ .

ودقيق للمؤلف العيوب الفلاحية للإنتاج السابقة فان البلاد لا تالو جهتها في زيادة الانتاج المحلى بتحسين وسائل الزراعة وزيادة الرقعة المزروعة الى معدل على زيادة الانتاج افقيا ورأسيا ، الا لاحتياض من ضرورة الممثل السريع لزيادة الانتاج بكافة الوسائل الممكنة حتى لا يمثل استيراد الحبوب - وطلب الطعام عموما (١) - ضغطا كبيرا على ميزان المدفوعات (٢) ، ذلك ان نسبة صافي الواردات الفلاحية تبلغ ١٤٪ من قيمة اجمالي الواردات (متوسط ١٩٦٦ - ١٩٦٨) ونحو ٢٢٪ بالنسبة لقيمة اجمالي الصادرات ، اي ان الواردات الفلاحية الصافية تبطل تقريبا ربع حصة الصادرات وهي كما نعلم ، ما زال معظمها يتكون من السلع التقليدية التي تتزايد قيمتها ما يصدر منها ببطء شديد ، في الوقت الذي تتزايد فيه نسبة صافي الواردات الفلاحية نظرا لزيادة الطلب على الغذاء بسبب الزيادة المستمرة في السكان .

ولاستجلاء هذه الحقيقة نورد الجدول التالي :

جدول

انتاج الحبوب الفلاحية وصافي الواردات والاستهلاك ودرجة

الاكتفاء الذاتي في مصر

(١٠٠ طن متري)

السنة	الانتاج	صافي الواردات	الاستهلاك	درجة الاكتفاء الذاتي
٤٨ - ٥٢	٤١٠٠	٥٨٢٢	٤٦٨٢٢	٨٧٪
١٩٥٦	٥٤٩٥٠	٥٥١٤	٦٠٤٦٤	٩١٪
١٩٥٨	٤٩٣٠٠	٨٥٩٧	٥٧٨١٧	٨٥٪
١٩٦٠	٥٣٧١٠	١٠٥٢٣	٦٤٢٩٣	٨٢٪
١٩٦٢	٦٤٤١٠	١٦٨٤٥	٨١٢٥٥	٧٩٪
١٩٦٤	٦٣٥٢٠	١٧٧٣٩	٨١٢٥٩	٧٨٪
١٩٦٦	٦٤٨٠٠	٢٠٦٥٠	٨٥٤٥٠	٧٦٪
١٩٦٧	٦٧١٣٠	٢٤٣٩٧	٩١٥٢٧	٧٣٪
١٩٦٨	٧٤٢٨٠	١٨٤٦٨	٩٢٧٤٨	٨٠٪

(١) وتكبد البلاد دفع مبالغ كبيرة وبها لعرف الاجنبي في سبيل استيراد الفرق بين ما تنتجه وبين ما تستهلكه من الطعام ، في وقت تتزايد الحاجة فيه الى انفاق حصة البلاد منه في شراء المسدد والآلات اللازمة للتنمية الاقتصادية .

(٢) انشرة الاقتصادية لبلد الاملى ، المجلد ١١ العدد ٢ من ١٧٠ .

(المصدر : د. محمد محروس اسماعيل ، المرجع السابق ص ٢١٦)

من الصوفي السابق يمكننا الوقوف على ظاهرة عامة هي زيادة الطلب على المواد الغذائية نتيجة لعدة عوامل أهمها زيادة النمو السكاني وزيادة دخولهم وعدم قدرة عرض هذه المواد على مواجهته نظرا لضآلة مرونته . ولتوضيح ذلك نورد الجدول الآتي الذي يبين معدل التغير في إنتاج الحبوب الغذائية في السنوات الأخيرة :

معدل التغير في إنتاج الحبوب الغذائية

السنة	الإنتاج (بالمائة طن متري)	التغير السنوي	معدل التغير السنوي %
٦٢	٦٤٤١٠	—	—
٦٤	٦٣٥٢٠	٨٩٠—	١—
٦٦	٦٤٨٠٠	١٢٨٠	٢
٦٧	٦٧١٢٠	٢٢٢٠	٣
٦٨	٧٤٢٨٠	٧١٥٠	١٠
(المتوسط السنوي)	—	—	٢٫٥

وبمقارنة المتوسط السنوي لمعدل تغير إنتاج الحبوب الغذائية الذي يوضحه الجدول السابق والبالغ ٢٫٥ % بالمتوسط السنوي لمعدل التغير في الطلب في المدة المقابلة (١) الذي سجل نحو ٧٪ (٢) ، يتضح لنا مدى ضآلة مرونة إنتاج الحبوب الغذائية في مصر .

(١) مع التجاور في المقارنة ، إذ أن السنوات للتغير الأول ميلادية والسنوات للتغير الثاني مالية ، نظرا لأن الإحصاءات ٢ سمنا ، وعلى كل فالتقصود هو معرفة اتجاه مؤشرات التغير .

(٢) متوسط السنوات من ٦٤/٦٢ إلى ٦٨/٦٧ (راجع ما تقدم ص ١٨٤) .

وجلة القول فان ج.م.ع. تعينان من جز كبير في التوسع
 (١) ويتوقع ان يستمر المجز لفترة طويلة (٢) على انه مما يخفف
 هذا الضرر في الاجل القصير العمل الدائب لرفع الانتاجية الزراعية ،
 اما في الامد الطويل ، فانه في الامكان تخفيف حدة المشكلة عن طريق المضي
 قسما في توسيع الرقعة الزراعية فضلا عن مضاعفة الجهود المبذولة
 في ميدان ضبط النسل ، على انه حتى يتحقق ذلك ، فان هذه
 المشكلة ستظل تضغط بشدة على حصة النقد الاجنبي (٣) .

وهكذا فانه نظمرا الى ان الحبوب الغذائية تكون نسبة هامة
 من ميزانية الاسرة في الدول الآخذة في النمو ، فانه يترتب على ضعف
 مرونة عرض المواد الغذائية في مواجهة الطلب المتزايد عليها زيادة
 اسعارها كما يترتب عليه ايضا ان استيراد هذه المواد يشكل عبئا على
 ميزان المدفوعات .

(١) ويرجع السبب في محدودية زيادة انتاج الحبوب الغذائية الى ان التوسع
 الزراعي الاقصى محدود جدا ، اما التوسع الرأسي ، او زيادة انتاجية الارض المزروعة ،
 فليلاحظ ان انتاجية بعض المحاصيل في مصر - كما تقدر احصاءات A. O . تعتبر
 عالية جدا ، ففئة المندس والآلة الرقمية والاطنان الطويلة التيلة تعتبر اولى فئة في
 العالم ، اما بعض المحاصيل الاخرى كالذرة ففئة الفدان في مصر عالية نسبيا اذا ما
 قورنت دوليا ، ومن ناحية اخرى توجد محاصيل اخرى تقل انتاجيتها بكثير من
 بعض الدول مثل البفرة الشامية والقمح والبطيخ . هذا ويلاحظ ان فئة الفدان في
 معظم المحاصيل المصرية تفوق كثيرا الفئة في الدول المتخلفة ، فاننا اخذنا الهند مثلا ،
 نجد ان فئة معظم محاصيلها ، ان لم يكن جميعها ، تعادل ثلاثة اضعاف فئة نظائرها في
 الهند ، بل نجد ان بعض المحاصيل في مصر مثل القطن ، تبلغ حوالي خمسة اضعاف
 ثلاث مثيلتها في الهند لراجع د. فوزي رياض ، تخطيطنا الصناعي في ضوء مواردها ،
 معهد الدراسات المصرية مجلس ٦٥ ص ٢١ .

(٢) انظر د. فوزي رياض ، المرجع السابق ص ٤ - ١١ .

(٣) د. محمد محروس اسماعيل ، المرجع السابق ص ٢١٥ .

٢ - تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية

وأينا فيما سبق أهم مصادر الضغط التضخمي التي تتضمنها الهيكلة الاقتصادية في مصر ، ومن جهة أخرى فقد أدى تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى ظهور ضغوط تضخمية في الاقتصاد والى زيادة مستمرة وملحوظة في اسعار الجملة وفي نفقات المعيشة (١) وذلك نتيجة للاخذ بالنظرية القائلة بضرورة احداث نتيجة سريعة في الفسفرة الاولى من التنمية حتى يتمكن الاقتصاد القومي من مواجهة الانعاج السكاني وحتى يكتسب القوة اللازمة لمواصلة النمو الذاتي في العمل علاوة على ان جانباً كبيراً من الاستثمارات وجه الى المشروعات التي تحتاج وقتاً طويلاً في التنفيذ بدون عائد سريع . فوري . بالإضافة الى ان برامج التنمية ومصر لم تهمل الجانب الاجتماعي والاجتماعي في عملية التنمية السريعة ، كذلك اخذ في الاعتبار وفورات الحرمان الطويلة التي عانت منها الطبقة المصرية والمواطنين المتجمعة التي وصلت اليها الدور ومعدلات الاستهلاك ، وقد تربط على كل ذلك ان اسباب الهبوط بين الموارد المتاحة فعلاً للاستثمار الخاص الارام لزيادة الدخل القومي بالمعدل المسهدف لمضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات .

وإذا استعرضنا نتائج الخطة الخمسية الاولى اتضح لنا انه يمكن تحقيق زيادة في الدخل المحلي على اساس الاسعار الثابتة لعام ٦٠/٥٩ بلغ خلال الخمس سنوات ٢٧١٪ بمتوسط سنوي قدره ٦٠/٦٥ (٢) محققاً ٨٠٪ من الزيادة المستهدفة بالنسبة للقطاعات السلعية كما وصلت الزيادة في قطاع الخدمات الى ٩٣٨٪ من الزيادة المستهدفة وبذلك تكون الزيادة الكلية للقطاعات السلعية

(١) د. سمير أمين ، القوى التضخمية والتسوية الاقتصادية في اقتصاد الاقليم العربي . مصر القاهرة العدد رقم ٢٦٤ ص ٥ .

(٢) وهي نسبة مرفقة الى حد كبير بالقرابة بنسب الزيادة في الدول النامية التي لم تتجاوز معدل النمو في الدخل القومي فيها سوى من ٢ الى ٤ على الاكثر (راجع متابعة وتقييم الخطة الخمسية وزارة التخطيط ليناير ١٩٦٦ ص ٢٥ و ٢٦) .

والخسائر نحو ٨٦٪ من الزيادة المستهدفة . كما أمكن تحقيق نسب متقاربة في السنوات التالية للخطة الخمسية .

غير أن هذا النجاح في الاقتراب من الغاية المستهدفة قد كُفِلت من **السره الضغوط التصحيحية** التي تولدت من التوسع النقدي الناشئ عن زيادة الاستثمارات التي تم تنفيذها ، عن الموارد الفعلية التي تحققت ، بقدر فاق الحد المأمون للتوسع . وقد لوحظ هذا في السنة الأخيرة (١٩٦٤/٦٥) من الخططة الخمسية الأولى ، كما قلل من اثره ايضا ما أحدثه من ارتفاع شديد لامكانيات البلاد ونضوب مواردها وما نشأ من ارتفاع حجم الاستهلاك من ضغط شديد على مستوى الامر .

ومن جهة أخرى فقد تطلبت اغراض التنمية السحب على **الارصدة الاجنبية** واستمرار **الاقتراض من الخارج** ، وعلى الرغم من الجود التي بلغت لزيادة الصادرات فإن ارقام الاستهلاك المتزايدة لا تدع مجالاً واسعاً لهذه الزيادة ، فضلاً عن أن سياسة التصنيع نفسها التي قامت لتحقيق هدف اساسي هو تقليل الضغط على ميزان المدفوعات بالاتجاه الى تصنيع بدائل الاستيراد وتحقيق مبدأ الكفاية الذاتية خاصة في السلع الصناعية الاستهلاكية . تقول انه على الرغم من أن هذه السياسة قد حققت نجاحاً ملحوظاً من غير شك من حيث زيادة طاقة الانتاج الصناعي الى القدر الرقمي المستهدف أو ما يقرب منه فإنها وضعت في اعتبارها الطلب المحلي فحسب دون مراعاة لعامل هام آخر هو اعتماد العديد من الصناعات التي قامت على مواد أولية مستوردة ، بل وعلى سلع مصنوعة في الخارج ، وكل ذلك أدى الى الضغط على ميزان المدفوعات مما أدى الى ظهور **المعجز** .

ومن جهة ثانية، لم تتوزع القوة بسياسة العمالة الاقتصادية في وحدات القطاع العام إذ لوحظ منذ صدور التشريعات الاشتراكية أن حلت العوامل الاجتماعية محل العوامل الاقتصادية عند تقرير سياسة العمالة (١) وأصبح مبدأ «تشغيل أكبر عدد من العمال» مبدأ تطبيقه الدول وتسمي إلى تحقيقه تحقيقاً كاملاً ولتتج من ذلك أن أصبح هناك فائض في المظلة، أو بمعنى آخر تحولت البطالة السافرة إلى بطالة مقنعة ، ولا شك أن هذه السياسة، بالإضافة إلى التشريعات الاجتماعية الاشتراكية المتعلقة بتخفيض ساعات العمل بسبع ساعات في بعض سنى الخطة والمتعلقة بالحد الأدنى للأجور ، تؤثر تأثيراً مباشراً على إنتاجية العمل ، وهذا ما حدث بالفعل ، فبينما بلغت الزيادة في الإنتاجية خلال الخطة الخمسية الأولى بواقع ١٨٢٪ أي بمعدل سنوي يقل عن ٤٪ نجد أن الأجور النقدية قد زادت بنحو ٣١٢٪ خلال نفس الفترة أي بمعدل سنوي يزيد عن ٦٪ (٢) ، وكل ذلك يوضح لنا مدى الضغوط التضخمية التي انتشرت في الاقتصاد على النحو الذي سيأتى بالتفصيل لدى بحث موضوع أنواع التضخم في الاقتصاد المصري .



(١) Andreas S. Gerakis, A Survey of dev. during the First Five-Year Plan, Vol. 14, No. 3, Nov. 1967, I. M. F. « Staff papers », pp. 457, 8.

(٢) راجع متابعة وتقييم الخطة الخمسية الأولى ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٦ ص ٦٧ و ٧٠ .

المبحث الثاني

أنواع التضخم في الاقتصاد المصري

أوضحنا في الدراسة السابقة أن التضخم تعدد أنواعه وتتداخل فيما بينها ، ولتسهيل التمييز بين أنواعه المختلفة ، لقد قدمنا عدة معايير تتعلق بإشراف الدولة على الأسعار (التضخم الظاهر ، والتضخم المكبوت) وبمصدر الضغط التضخمي (تضخم الطلب ، وتضخم النفقة) وحدة الضغط التضخمي (التضخم الجامع ، والتضخم العادي) واختلاف القطاعات الاقتصادية (التضخم العلمي ، والتضخم الرأسمالي) وتغير العلاقات الدولية (التضخم الممندر ، والتضخم المستورد) . ونظرا إلى أننا قد أوضحنا التضخم الظاهر والمكبوت لدى تناول موضوع تحركات الأسعار ، فيهما بصفة خاصة دراسة التضخم منظور إليه من ناحية مصدره .

فقد اتضح لنا أن للتضخم مصدران : فائض الطلب ، وزيادة النفقة ، ويضيف البنيان الاقتصادي للدول المتخلفة مصدرا ثالثا هو التضخم الهيكلى (١) ، ولكن يجب أن يكون معلوما ، ووفقا للمنطق الذي انتهجناه أن زيادة النفقة أو التضخم الهيكلى لا يباشران الزهبا على الأسعار بصفة مستقلة وذاتيا دون أن تكون مصحوبة بفائض طلب ، ذلك أن الارتفاع في الأسعار يجب أن يؤدي إلى خلق دخول نقدية ، وهذه الأخيرة يجب في الوقت نفسه ، أن تؤدي إلى خلق طلب فعلى (٢) « actual demand » ، أي أن حركة الأسعار يمكنها أن تبدأ فقط إذا صاحب تضخم النفقة والتضخم الهيكلى تضخم

(١) راجع د. محمد زين شامى - التنبؤ الاقتصادية - الكتاب الثانى ٦٦

ص ٩٠ و ٩٢ .

(2) Emile James, Inflation, edited by D.C. Hague, op. cit., p. 14.

في الطلب . وعلى ذلك يكون ثلوعا التضخم (التفقة ، والهيكلي) مصححين بقتض في الطلب .

وستناول في الطلب الاول تضخم الطلب فتوضح اتجاهات الطلب في خطط التنمية (١) ثم نتولى تبصيل عناصر الطلب في الاقتصاد الممرى ، ونوضح في الطلب الثاني تضخم التفقة في صورته الثالبة وهي زيادة الاجور ، وستوضح لنا مدى تأثير هذا النوع من التضخم على الاقتصاد في ضوء الزيادة في التوقف وزيادة الاجور ، الامر الذي ادى الى زيادة الانتاجية بدرجة اقل من الزيادة في الاجور ، وهي ظاهرة خطيرة يجب العمل على تلافيها بكل الطرق الممكنة ، ذلك ان الزيادة في الانتاجية قد لعبت دورا فعالا في كل التجارب الناجحة في النمو الاقتصادي في الدول المختلفة . بخلاف الحال في مصر فان الاعتماد كله قد تركز في السياسة الاستثمارية الكثيفة ، ومعنى ذلك عدم استخدام الموارد الاقتصادية الاستظام الامثل ، ومن هنا فانا سنلقى الضوء في هذا الطلب على الفسوابط التي نراها كقيلة بزيادة الانتاجية .

اما الطلب الثالث فيخصص لموضوع هام هو التضخم الهيكلي في الاقتصاد الممرى الذي سيعنى بافراح الاختناقات التي نشأت فيه ، وسنلوم ان هذا النوع من التضخم تتصف به الدول للتخلفة بصفة عامة ، بسبب التحول الحاصل في بنيان الطلب . وستوضح لنا بعض المظاهر الهامة التي صاحب تنفيذ مشروعات التنمية في مرحلة التخطيط الشامل .

وعلى ذلك فانا سنتناول المصادر الثلاثة للتضخم في الاقتصاد الممرى في ثلاثة مطالب على النحو التالي :

الطلب الاول	تضخم الطلب
الطلب الثاني	تضخم التفقة
الطلب الثالث	التضخم الهيكلي

(١) راجع البحث التسلات الخاسي بالهجرة الداخلية التوقف على مدى تحقق
لتنش الطلب خلال التنمية في ج ٢٠٤-٢٠٥

المطلب الأول

تلخيص الطلب

١. - اتجاهات الطلب في خطط التنمية :

لقد زاد الطلب خلال الخطة الخمسية الأولى (٦٠/٦١ - ٦٤/٦٥) بمقاسا بالانفاق بالاسعار الجارية بنحو ٥٥٪ عن سنة الأساس ٥٩/٦٠ (١) ، كما زاد في خطط التنمية في السنوات من ٦٥/٦٦ - ٦٩/٧٠ بنحو ٢٥٪ عن سنة الأساس ٦٥/٦٤ .

فقد كانت الزيادة كبيرة في الانفاق الاستثماري والاستهلاكي الحكومي والخاص (٢) ، فقد زاد الطلب من ١٢٧١ مليون جنيه في سنة الأساس ٥٩/٦٠ الى ٢١٢٦ مليوناً في ٦٤/٦٥ بزيادة قبلها ٤٥٥٨ مليوناً ، في الخطة الخمسية الأولى ، كما زاد الطلب من ٢٢٦٤ مليوناً من الجنيهاً في سنة الأساس ٦٤/٦٥ الى ٣.٧٢٧ مليوناً في ٦٩/٧٠ بزيادة قدرها ٨.٨٨ مليوناً من الجنيهاً .

ووصلت جملة الانفاق الاستثماري لتكون رؤوس الاموال الثابتة Fixed Capital Formation في الخطة الخمسية الأولى ١٥١٣ مليوناً من الجنيهاً بمتوسط سنوي قدره ٣٠٢٦ مليوناً من الجنيهاً بالسعر الجاري ، وهذا يعادل نسبة قدرها ١٩٪ من اجمالي الدخل المحلي في المتوسط خلال سني الخطة . وتعتبر هذه النسبة عالية بالقياس الى النسبة المحققة في سنة الأساس ٥٩/٦٠ حيث لم

(١) راجع متابعة وتقييم الخطة الخمسية الأولى ، وزارة التخطيط ، طبرابر ١٩٦٦ ص ٧٢ .

(٢) واليدير بالذكر ان الحكومة نجحت في امتصاص الزيادة في الدخل المتصرف فيه disposable income عن طريق الزيادة في الضرائب والتأمينات الاجتماعية ، ومن هنا كانت نسبة زيادة الانفاق الخاص اقل منها في الانفاق الاستثماري والحكومي » Andreas S. Gerakis, I. M. F., op. cit, p 457

يبلغ الإجمالي ١٢٪ فقط . كذلك ينمو هذه النسبة عالية بالفترة
بالنسبة التي تتحقق في الدول المتقدمة والتمتع على حد
سواء (١) .

كما وصلت جملة الاتحاق الاستثماري في السنوات ١٦/٧٥ إلى
٧٠/٦٩ مليوناً من الجنيهات بمتوسط سنوي قدره
٢٨٢,٨ مليوناً بالسر الجارى ، وهو يعادل نسبة قدرها ١٦,٨٪
من إجمالي الدخل المحلي في المتوسط خلال سنى الخطة الخمسية
الثانية . ويشر تراجع هذه النسبة من الحقيق في الخطة الخمسية
الأولى إلى اعتبارات المتوقعة بطروف ومتطلبات الدولان وزيادة
الاحتياجات اللازمة للاستهلاك والإنتاج .

ومن جهة أخرى فقد زاد للاتحاق الاستهلاكي الحكومي
بالإسعار الجارية من ٢٢٨ مليون جنيه في سنة الأساس ٦٠/٥٩
لخطة الخمسية الأولى إلى ٤٢١ مليوناً في ٦٥/٦٤ أى بواقع نسبة
متراكمة ٨٩٪ ، كما زاد هذا النوع من الاستهلاك من ٤٢٧ مليوناً من
الجنيهات في ٦٥/٦٤ ، وهي سنة الأساس لخطة الخمسية الثانية ،
إلى ٧١٧ مليوناً في ٧٠/٦٩ أى بواقع ٦٤٪ (٢) .

كما زاد للاتحاق الاستهلاكي الخاص بالإسعار الجارية من
١٧١,٦ مليوناً من الجنيهات في سنة الأساس لخطة الأولى ٦٠/٥٩
إلى ١٢٢,٠ مليون جنيه في ٦٥/٦٤ أى بواقع نسبة زيادة متراكمة

(١) مطية الخطة الخمسية الأولى ، المربع الثاني من ١٢ .

(٢) ويرجع زيادة الاستهلاك الحكومي في السنوات الثلاث الأخيرة ٦٨/٧٥ و
٦٩ و ٧٠/٦٩ إلى الاختلافات العربية نتيجة لا تعرف حركة التصدير من أمثلة مباشرة
وغير مباشرة عالية كانت ومستوى ، فقد بلغ الاتحاق الشخصي بالقطاع والاسم
القرى لرفاهية كبيرة فوصل إلى ٢٨٠ مليون جنيه عام ٦٨/٧٥ أو نحو ١١٪ من إجمالي
التصنيع المحلي و ٥٠٪ من الاتحاق الحكومي ووصل إلى ٢٧٥ مليون جنيه عام ٦٩/٧٥
أو نحو ١١٪ من إجمالي التصنيع المحلي وهذه من الاتحاق الحكومي كما بلغ ٢٧٥
مليون جنيه عام ٧٠/٦٩ أو نحو ١٦٪ من إجمالي التصنيع المحلي و ٢٢٪ من الاتحاق
الحكومي في هذا العام كما يتفرع اتحاق عام ٧١/٧٠ يبلغ ٥٧٧ مليون جنيه تراجع
إليان الاستهلاكي والخاص للتوسع الوعنة الكلية للدولة ٧٢/٧١ من ٤٨ .

٢٧٪ ، وكذلك زاد الاستهلاك الخاص من ١٤٦٢٩ مليوناً من الجنيهات في ٦٤/٦٥ وهي سنة الأساس للخطة الخمسية الثانية ، الى ١٩٣٦٦ مليوناً في ٧٠/٦٩ أي بواقع ٣٣٪ .

٢ - الاستهلاك النهائي :

عرفنا أن زيادة الطلب ترجع الى زيادة الاستهلاك النهائي (١) سواء كان حكومياً أم خاصاً بأحجام ومعدلات في غاية الارتفاع ، فقد ارتفع في الخطه الخمسية الاولى (٦١/٦٠ - ٦٥/٦٤) من ١١٩٩٧ مليوناً من الجنيهات في سنة الأساس ٦٠/٥٩ الى ١٧٦٢٢ مليوناً من الجنيهات في السنة الخامسة للخطه مقداراً بالاسعار الجارية بزيادة قدرها ٥٦٢٥٥ مليوناً ونسبة زيادة قدرها ٤٦٩٪ عن سنة الأساس - وبمعدل سنوي قدره ٨٪ في المتوسط ، هذا على حين أن اجمالي الناتج المحلي ارتفع من ١٣٧٥٦ مليوناً من الجنيهات في سنة الأساس الى ٢٠٥٠٦ مليوناً في السنة الاخيرة من الخطه بزيادة قدرها ٦٧٥ مليوناً ونسبة زيادة قدرها ٤٩٩٪ وبمعدل زيادة سنوي قدره ٨٤٪ ومعنى ذلك أن تزايد الاستهلاك قد استحوذ على الجانب الأكبر من الزيادة في اجمالي الناتج المحلي على النحو الذي أوضحناه من قبل (٢) .

كما ارتفع الاستهلاك النهائي في الخطه الخمسية الثانية (٦٦/٦٥ - ٧٠/٦٩) من ١٩٠٠٣ مليوناً من الجنيهات في سنة الأساس ٦٥/٦٤ الى ٢٦٥٦٦ مليوناً في السنة الخامسة للخطه مقداراً بالاسعار الجارية بزيادة قدرها ٧٥٦٣٢ مليوناً ونسبة زيادة قدرها ٣٩٨٪ عن سنة الأساس وبمعدل سنوي قدره ٦٨٪ في المتوسط ، في الوقت الذي ارتفع فيه الناتج المحلي الاجمالي من ٢١٩١٨ مليوناً من الجنيهات في سنة الأساس الى ٢٩٧١٣ مليوناً في السنة الاخيرة من الخطه بزيادة قدرها ٧٧٩٥٥ مليوناً ونسبة زيادة قدرها ٣٥٦٪ وبمعدل زيادة سنوي قدره ٦٣٪ في المتوسط .

(١) . الاستهلاك النهائي هو عملية استخدام السلع والخدمات العامة من الإنتاج المحلي والواردات في اشباع حاجيات ورغبات المجتمع الاستهلاكية (راجع اطراف الخطه السابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤ ص ١٠٧) .

(٢) راجع ما تقدم من ١٨٤

وكان من نتيجة تزايد الاستهلاك التتالي لهذه المعدات المالية ، وبخاصة في سبب الخطة الثانية ، أن جعلت نسبة الاستهلاك التتالي الى اجمالي الناتج المحلي منه متولفا المالي ، فقد كانت هذه النسبة في سنة الأساس للخطة الاولى ١٩٧٢٪ تدرجت بمعدل ٨٥٦٪ و٨٩٦٪ و٨٨٨٪ و٨٧٦٪ و٨٥٦٪ على مدى سبب الخطة الخمسية الاولى . وفي الخطة الخمسية الثانية لارتفعت هذه النسبة لارتفاعا كبيرا ، فيحد أن كانت ٨٥٦٪ في سنة الأساس تدرجت بمعدل ٨٥٦٪ و٨٥٦٪ و٩٠٦٪ و٩٠٦٪ و٨٩٦٪ على مدى سبب الخطة الخمسية الثانية.

وقد انعكس ذلك كله على وجود نسبة الإذخار المالي الى اجمالي الناتج المحلي وقصور المخزرات المالية عن تمويل الاستثمارات المخططة في الخطة الخمسية الاولى ، الامر الذي ادى الى الاعتماد على العالم الخارجي في تمويل الاستثمارات بنسب غير صغيرة والاعتماد على عجز الموازنة العامة في التمويل مما ترتب عليه توليد الضغوط التضخمية (١) .

وتجدر الإشارة الى أنه بتحويل الاستهلاك الكلي التتالي بنوعيه استهلاك الافراد والاستهلاك الجماعي يتضح أن النوع الآخر من الاستهلاك قد زاد بمعدل أعلى بكثير من النوع الاول ، فبينما ارتفع استهلاك الافراد بمعدل سنوي يبلغ نحو ٧٪ في الخطة الاولى ونحو ٥٦٪ في الخطة الثانية ، ارتفع الاستهلاك الجماعي بمعدل سنوي يبلغ ١٨٪ في الخطة الاولى و١٢٪ في الخطة الثانية .

(١) ويقول تقرير البنك الدولي القمري في هذا الصدد أنه لا يجب أن تجاوز في تقديراتنا بمعدل الضغوط التضخمية عند القول ، لا طلب أنها ترجع الى الزيادة الحربية الزامية في الاطلاق العام فالتنا يجب أن نأخذ بها على أنها خاضعة لتوجيهات الحكومة . وبعبارة أخرى لستنا نواجه تضخما طبعيا يسبب ابتكالا . فقد كانت الحكومة في ديسمبر ٥٦ بأفخاف هذه القرارات الحربية وسيرة قتالة استهلفت الحد من الضغوط التضخمية بالإضافة الى تخفيض معدل نمو الاطلاق العام في عام ٦٦/٦٧ و٦٧/٦٨ ، وقد بدأت هذه الإجراءات في التخفيف من حدة هذه الضغوط فلا تراجع انشرة الاقتصادية للبنك الدولي القمري ، البنك التوسع طر الحد الثاني ١٩٦٦ من ١٩٦٦) ويتضح لنا بوضوح أنها بعد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتخفيف التضخم .

٣ - عوامل تزايد الاستهلاك النهائي :

يرجع الاتجاه الصعودى القوى فى الاستهلاك الى مجموعة من العوامل لعل أبرزها ما يلى :

١ - تزايد السكان السنوى بمعدلات تعتبر من اعلى المعدلات فى العالم ، وفى الخطة الاولى بلغت الزيادة فى السكان من ٢٥٦١٥ ألف نسمة فى سنة الأساس ٦٠/٥٩ الى ٢٩٤٥٦ ألف نسمة فى نهاية الخطة ٦٥/٦٤ بزيادة قدرها ٢٨٤١ ألف نسمة وبمتوسط زيادة سنوى قدره ٧٦٨ ألف نسمة وبمعدل نمو سنوى فى المتوسط نحو ٢,٨ ٪ ، ثم بلغ عدد السكان فى نهاية الخطة الثانية ٣٢٩١٥ ألف نسمة (١) بزيادة قدرها ٣٤٥٩ ألف نسمة عن سنة الأساس ٦٥/٦٤ وبمتوسط زيادة سنوى قدره ٦٩٢ ألف نسمة وبمعدل نمو سنوى فى المتوسط نحو ٢,٧ ٪ .

٢ - التوسع فى الإنفاق على الخدمات الحكومية بكافة أنواعها توسعا كبيرا . كما يستدل من زيادة الاستهلاك الجماعى على النحو المفصل قبل . حيث راد هذا النوع من الاستهلاك فى الخطة الاولى من ٢٢٨٨١ مليوناً من الجنيهات فى سنة الأساس ٦٠/٥٩ الى ٤٣١٣٢ مليوناً فى السنة الاخيرة من الخطة بزيادة قدرها ٢٠٣٢٢ مليوناً ونسبة زيادة قدرها ٨٩,١ ٪ عن سنة الأساس وبمعدل زيادة سنوى فى المتوسط قدره ١٨ ٪ ، وفى الخطة الثانية زاد من ٤٣٧٤٢ مليوناً فى سنة الأساس ٦٥/٦٤ الى ٧١٧ مليوناً من الجنيهات فى السنة الاخيرة من الخطة بزيادة قدرها ٢٧٩٦٦ مليوناً ونسبة زيادة قدرها نحو ٦٤ ٪ عن سنة الأساس بمعدل زيادة سنوى قدره ١٢ ٪ فى المتوسط .

وجدير بالذكر أن الاستهلاك الجماعى يولد فى النهاية طلباً جديداً على الاستهلاك السلمى فى الوقت الذى لا يكون قد ساهم مساهمة

(١) راجع تقرير متابعة النمو الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية لعام ٦٩/٧٠
وزارة التخطيط مايو ٧١ ص ٣٦ .

مباشرة في انتاج السلع اللازمة لاشباعه ، وعلى ذلك يكون ممكنا
هنا من عوامل القوى التفضيحية .

٢ - تزايد الاجور بمعدلات عالية خلال سنى الخطتين الاولى
والثانية دون ان يصاحبها زيادة مماثلة في الانتاجية للمشتغل على
النحو الذى يأتى بيانه . وقد اتمكت معظم هذه الزيادة في
الاجور على الطب على السلع الاستهلاكية (١) نظرا لما هو معروف
من زيادة الميل الحدى للاستهلاك عند اصحاب الاجور (٢) .

٤ - تزايد حجم العمالة مما كان مستهدفا في الخطة الاولى باكثر
من ٣٠٠ الف مشتغل ونسبة زيادة سنوية متوسطة اقل من ٢٪ في
الخطة الاولى و ٢.٢٪ في الخطة الثانية على النحو الذى سيأتى
بيانه ، الامر الذى دسح معدلات الاستهلاك الى ارقام عالية .

٥ - التوسع في تيسر نظام البيع بالتقسيط . وخاصة في مجال
السلع الاستهلاكية المعمرة خلال سنى الخطة الاولى وبعض سنوات
الخطة الثانية .

٦ - كما انه يمكن القول ان نوعية الفئات التى حصلت على
زيادة في الدخول سواء هى مكتسبي الاجور او غيرها من الفئات الجديدة
من التجار الذين استفادوا من وجود الاختناقات في التطلعات
المختلفة . هذه النوعية كان لها التركيز في زيادة الميل للاستهلاك
والاستيراد ايضا ، الامر الذى ادى الى زيادة الطلب زيادة كبيرة من
السلع الضرورية والكمالية المحلية والمستوردة على حد سواء . ولذا
كانت الدولة تضع حائلا نحو استيراد السلع الكمالية فان هذه

(١) ذلك ان رفع الاجور في مجتمع على من الصيرمان يترتب عليه زيادة في
الانفاق الاستهلاكي لراجع الاجور في المجتمع الاشتراكي ، جملة اقدار الاموال المربية ،
تتبعس القدرة الاقتصادية ليشك مصر سبتمبر ١٩٥٥ من ١١٢٥ .

(٢) طال بان جسوما كبيرا من موارد التملك في قطاع الزراعة يتغير بعد تشر
الملكيات الصغيرة ، دخل شيئا بالاجور ، وقد اتمكت هذه الموارد في الطب على
السلع الاستهلاكية .

السلع كانت تصل الى السوق بشكل أو بآخر ، ونعنى من طريق التهرب ، ولا أدل على ذلك من أن انتشار السلع المعزومة في المحال التجارية والتسولوع الرئيسية في المدن الكبيرة أصبح امسرا بشكل السلطات مشكلة كبرى .

ونظرا الى أن استمرار تزايد الاستهلاك بمعدلات عالية على النحو السابق ، يؤدي الى قصور المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات المطلوبة لتنمو للتزايد (١) وبالتالي الى الاعتماد على عجز الموازنة العامة في التحويل مما يؤدي الى خلق الموجات التضخمية ، فاته من الضروري الحد من التزايد الكبير في معدلات الاستهلاك وخاصة من الاستهلاك الجماعي عن طريق ضبط النفقات الجارية للميزانية العامة للخدمات . ومن الضروري ايضا ، أن يكون معدل تزايد الاستهلاك النهائي في سنوات الخطة القادمة أقل من معدل تزايد اجمالي الناتج المحلي بقدر كاف حتى تسولد الاحجام الكافية من المدخرات المحلية لتحويل الاستثمارات المخططة .

(١) ومن المهم أن نذكر دائما أن أي توسع في الاستهلاك إنما يشع قبولنا على حجم الاستثمار ويستتجد موردا كان يمكن أن يخصص للنمو الاقتصادي . ويدعى أن انتاجنا القومي يوجه في النهاية لمصلحة المستهلكين إلا أننا في حاجة الى توسع القياسي الذي يوضح لنا التوزيع الأمثل للموارد مع زيادة وفاعلية المستهلكين . والتنمية الاقتصادية عالية طويلة الاجل ولا يمكن بلوغها الا بتضخمية من جانب الرفاهات الاستهلاكية . على أن مسألة ترقن الاستهلاك والخدمات ستظل دائما مشكلة صعبة مهما لخصت اساليب التخطيط ، ذلك أن سيطرة المخططين على الاقتصاد محدودة في الكثير من المجالات مثل أسطر المصارف والواردات والانتاج الزراعي ، ولكن يجب أن يستند في هذا المجال على مبدأ هام هو أن التخطيط عالية مرتبة وهذا يعني ، في رأينا ، أن الطريقة المثلى للتخطيط هي تعديل الخطة كلما اقتضت الظروف ذلك بواقع التغير الاقتصادي البنيء الاعلى المعنى ، للجدد السلع عشر ، العدد الثالث ١٩٦٤ ص ٢٠٦ .

ولا شك أن هناك سياسات عديدة يمكن اتخاذها لضبط تزايد الاستهلاك النهائي في الحدود المخططة (١) ، ويمكن تلخيص أهم هذه السياسات فيما يلي (٢) .

١ - الحد من تزايد الاستهلاك الجماعي عن طريق ضغط النفقات الجارية للميزانية العامة للخدمات .

٢ - التحكم في الدخل الموزعة بحيث يكون هناك تناسب بين هذه الدخل وحجم الاستهلاك النهائي المراد عدم تجاوزه ، وذلك عن طريق احتجاز بعض الدخل عند منبع توزيعها .

٣ - يجب التحكم في الطلب على السلع التي تنجها إليها الدخل الموزعة . وذلك عن طريق اتباع السياسات السعرية المناسبة .

وبعد من الملائم في هذا الصدد الإحالة على السياسات الاستهلاكية المعروفة و ظل اقتصاديات الحرب والتنمية على النحو الذي سيأتي ذكره

(١) ويذكر O'Brien في هذا الصدد ، أنه لما كان المجتمع المعري على استعداد لضبط الاستهلاك فإنه يستطيع أن يحقق معدل الفضل لسوى المعيشة .
« P. O'Brien, op. cit., p. 187 »

(٢) راجع وزارة التخطيط ، تقييم الخطة الخمسية الأولى ، المرجع السابق من ٨٩ .

المطلب الثاني

تضخم النفقة

عرفنا من قبل أن الصورة الغالبة في تضخم النفقة هي زيادة الأجور زيادة تفوق الزيادة الإنتاجية، وستنصر دراستنا هنا على زيادة الأجور باعتبارها أهم بواعث تضخم النفقة في الاقتصاد المصري . أن منطق الأمور يفرض علينا عرض تطور أرقام الأجور ثم تطور أرقام العمالة ، وبعد ذلك تجرى مقارنة بين متوسط أجر المشتغل ومتوسط انتاجيته ليتبين لنا مدى زيادة الأجور عن الزيادة الإنتاجية .

١ - زيادة الأجور :

أظهرت إموام الخطة الخمسية الأولى أن الأجور قد زادت من ٥٤٩ر٥ مليوناً من الجنيهات في سنة الأساس ٥٩/٦٠ إلى ٨٧٨ر٩ مليوناً في السنة الخامسة ٦٤/٦٥ بزيادة قدرها ٣٢٩ر٤ مليوناً أي بنسبة زيادة قدرها ٦٠٪ عن سنة الأساس .

وتوجه الزيادة في الأجور أساساً إلى الزيادة الكبيرة في العمالة بنحو ٢٢٢٧ر٠٠٠ مشتغل على النحو الذي سيأتي تفصيله ، وإلى الزيادة في متوسط الأجر نتيجة تطبيق القوانين الاشتراكية (١) ومنها الحد الأدنى للأجور والأخذ بتحديد العمل بسبع ساعات في بعض سنى الخطة (٢) .

(١) يلاحظ أن التشريعات الاقتصادية في مصر قد سبقت مطالب العمال لزيادة الأجور ، ولم تعد المفاوضات الجماعية بعد يوليو ٦١ ذات موضوع ذلك أن المفاوضات الجماعية تنشأ لوجود تناقض في المصالح بين العمال وأصحاب الأعمال ، ومن هنا ينتج صراع بينهما ، ولكن الوضع يختلف في المجتمع الاشتراكي ، ذلك أن صاحب العمل يلوب في كيان المجتمع الاجتماعي ، ومن ثم فإن هذا التناقض والصراع لا يكون له مكان فيه .

(٢) ولا يخفى أن تطبيق القرار الذي أصدره مجلس الوزراء بترتيب بدل طبيعة عمل المشتغلين بالشركات الصناعية التابعة للقطاع العام اعتباراً من أول يناير ١٩٧٢ بمعدل يتراوح بين ١٠ - ٢٠٪ من قيمة الأجر (أول ربط الفئة الوظيفية) سيترتب عليه زيادة الأجور زيادة كبيرة .

ويلاحظ أنه في حين أن إجمالي الدخل المحلي (مقوما بالأسعار الجارية) قد زاد في نهاية الخطة (إلى ١٨٨٤ر. مليوناً من الجنيئات) بنسبة زيادة قدرها ٤٦٦٪ من سنة الأساس (١٢٨٥ر٢) مليون جنيه) ، فإن الأجور (بالأسعار الجارية) قد تمدت هذه النسبة من الزيادة بكثير ، إذ زادت في السنة الأخيرة بنسبة ٦٠٪ عن سنة الأساس .

ونفس الشيء حدث في **الخطة الخمسية الثانية** (٦٦/٦٩ - ٦٩/٧٠) ، وإن كان أقل حدة ، فقد زادت الأجور من ٨٩.٠٣ مليوناً من الجنيئات في سنة الأساس ٦٥/٦٩ إلى ١١٧٩٧ مليوناً في السنة الخامسة للخطة ٧٠/٦٩ بزيادة قدرها ٢٨٩٤ مليوناً وبنسبة زيادة قدرها ٣٢٥٪ عن سنة الأساس .

وترجع الزيادة أساساً إلى الزيادة الكبيرة في العمالة بنحو ٩٢١٣٠٠ مشغول للاحتياجات الموضحة قبل في الوقت الذي لم يزد فيه إجمالي الدخل المحلي ، مقوماً بالأسعار الجارية ، في نهاية الخطة ٢٥٥٢٨ مليون جنيه بواقع ٢٩٣٪ عن سنة الأساس (١٩٧٥) مليون جنيه) .

والذا استمرت **الظاهرة السابقة** ، ونعني بها سبق نسبة زيادة الأجور لنسبة زيادة إجمالي الدخل المحلي لفترة طويلة ، فإنها تكون من أهم العوامل لتوليد الضغوط التضخمية في الاقتصاد ، ذلك أنها تعمل على زيادة الاستهلاك النهائي بمعدلات مطردة وتؤدي إلى قصور المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات المطلوبة للتنمية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات والاتجاه إلى عجز الموازنة العامة في التمويل (١) ، وقد بان كل ذلك على مدى سني خطط التنمية ولا سيما في السنين الأخيرة من الخطة الأولى.

وبجدر الإشارة إلى أنه كان من نتيجة سبق نسبة الزيادة في الأجور لنسبة الزيادة في إجمالي الدخل المحلي ، أن انخفضت نسبة

(١) See : Bent Hansen, op. cit , p. 238.

الزيادة في عوائد التملك (١) في خطط التنمية الاقتصادية عن نسبة الزيادة في اجمالي الدخل المحلى فلم يزد متوسط معدل الزيادة السنوى في عوائد التملك عن ٦٪ مقابل معدل زيادة متوسطة في الدخل المحلى الاجمالى ٦١٪ ومعدل زيادة متوسطة للاجور ٧٧٪ على النحو الذى يفصله الجدول التالى :

تطور الاجور وعوائد التملك واجمالى الدخل المحلى

(بالمليون جنيه)

السنة	الاجور الحقة	معدل الزيادة ٪	عوائد التملك الحقة	معدل الزيادة ٪	تطور اجمالى الدخل المحلى	معدل الزيادة ٪
٦٠/٥٩	٥٤٩٥	-	٧٣٥٧	-	١٢٨٥٢	-
٦١/٦٠	٥٦٥٥	٢١	٧٩٧٠	٨٢	١٣٦٣٥	٦١
٦٢/٦١	٦١٨٢	٩١	٧٩٢٨	سار	١٤١١١	٢٥
٦٣/٦٢	٧٠٦٧	١٢٧	٨٥٦١	٨٠	١٥٦٢٨	١٠٨
٦٤/٦٣	٧٩٢٢	١٢١	٩٤٧٤	١٠٧	١٧٣٩٦	١١٢
٦٥/٦٤	٨٧٨٩	١٠٩	١٠٠٥٥	٨٠	١٨٨٤٠	٨٢
٦٥/٦٤	٨٩٠٣	-	١٠٨٤٧	-	١٩٧٥٠	-
٦٦/٦٥	٩٧٩١	١٠٠	١١٤٥٠	٥٦	٢١٢٤١	٧٥
٦٧/٦٦	١٠٠٢٢	٢٣	١١٧٨٢	٢٩	٢١٨٠٤	٢٦
٦٨/٦٧	١٠٢٤١	١٩	١١٤٠٧	سار	٢١٦٤٨	سار
٦٩/٦٨	١١٠٥٦	٨٠	١٢٣٣٨	٨١	٢٣٣٩٤	٧٦
٧٠/٦٩	١١٧٩٧	٦٧	١٣٧٣١	١١٢	٢٥٥٢٨	٩١
التوسط السنوى	-	٧٧	-	٦٠	-	٦١

(المصدر - تقارير متابعة خطط التنمية لوزارة التخطيط الخطة الخمسية من ٤٨ - ٥٠ ، وتقارير عام ٦٦/٦٧ من ٧٥ وعام ٦٧/٦٨ من ٤٤ وعام ٦٩/٧٠ من ٤٤) .

ومن جهة اخرى فان خطط التنمية ، لم تتمخض فقط عن انخفاض نسبة الزيادة في عوائد التملك عن نسبة الزيادة في الدخل

(١) اى الزيادة في عوائد الدخل الاخرى غير عائد الاجر .

الاجمالي المحلى نتيجة لسبق الزيادة فى الاجور بنسبة الزيادة له؛ بل نتجت كذلك نتيجة ثانوية . تتلور فى تغير الاهمية النسبية بين الاجور وعوائد التملك لمصالح الاجور (١) فزادت الاهمية النسبية للاجور فى نهاية الخطة عما كانت عليه فى سنة الاساس وانخفضت هذه الاهمية بالنسبة لعوائد التملك على النحو الذى سنوضحه فى موضوع التضخم الهيكلى .

٢ - الزيادة فى العمالة :

من المعروف ان المجتمع المصرى قد ورث عن نظام ما قبل الثورة اوضاعا تميزت بتركيز ضخم للقوة العاملة فى القطاع الزراعى ، مع وجود نسبة مرتفعة من البطالة المقننة فى الريف تفديدها زيادة مستمرة فى عدد السكان ، فضلا عن انحراف التعليم والتدريب انحرافا جعله غير ملائم لخدمة متطلبات التنمية الاقتصادية . ومن هنا فقد بذلت الدولة منذ قيام الثورة جهودا كبيرة لتوفير العمل للمجمل المنتج امام المواطنين باعتبار ان العمل حق لكل مواطن كما ورد فى ميثاق العمل الوطنى .

كذلك فقد التزمت الخطة الخمسية الاولى والثانية بتوفير اكبر قدر من فرص العمل امام الزيادة السنوية التى حدثت فى قوة العمل المدنية نتيجة لنمو السكان فى سن العمل ونتيجة لطبيعة التطور الاجتماعى بزيادة أهمية دور المرأة فى المجتمع وتزايد عدد العاملات من النساء ، هذا فضلا عن التزام خطة التنمية بتخفيض نسبة البطالة

(١) ويجدر الاشارة الى ان موائد التملك فى قطاع الزراعة هى انسرب فى طبيعتها الى الاجور منها الى حقوق التملك، ومن الجائز اضافتها الى الاجور ، وذلك بعدما قامت به الاشتراكية من تحديد الحد الاقصى للملكية الزراعية ، ونشر الملكية الزراعية على اوسع نطاق ، هذا ويبلغ موائد التملك من قطاع الزراعة نحو ثلث مجموع موائد التملك فى الاقتصاد القومى ، راجع متاهمة وتقييم الخطة الخمسية الاولى - المرجع السابق ص ٥٢ .

المنفعة في الرفق ونسبة عدد الذين يعملون عمالة متقطعة غير مجزية في الأنشطة الأخرى من الاقتصاد القومي (١) .

وقد تركز على زيادة العمالة في الخطة الأولى ، أن ارتفع عدد المشتغلين في الاقتصاد القومي من ٦٠.٦٠.٠٠٠ إلى ٧٣.٢٢.٠٠٠ مشتغل في السنة الأساس ٥٩/٦٠ إلى ٧٣.٢٢.٠٠٠ مشتغل في السنة الخامسة للخطة بنسبة زيادة قدرها ٢٢٪ من سنة الأساس ، وبذلك ارتفعت نسبة التوظيف (٦) من ٨٩٪ في سنة الأساس إلى ٩٢.٦٪ في نهاية الخطة (٦٥/٦٤) بنسبة زيادة في نسبة التوظيف قدرها ٣.٦٪ (٦) كما ارتفع عدد المشتغلين إلى ٨٢٧.٤٧ ألف مشتغل في نهاية الخطة الثانية (٧٠/٦٩) ، ويعني هذا أن نسبة التوظيف قد بلغت ٩٢.٦٪ في نهاية الخطة الثانية بنسبة نقص قدرها ٠.٦٪ وكل هذا لا ينفي وجود نسبة ملحوظة من البطالة المنفعة في التوظيف ، إذ قد لجأت الحكومة إلى هذا الإجراء لاعتبارات اجتماعية أكثر منها اعتبارات اقتصادية (٨) .

٢ - قياس إنتاجية المشتغل ومتوسط أجره :

وعلى مدى خطط التنمية الاقتصادية ، فقد زاد متوسط أجر المشتغل في الاقتصاد القومي في مجموعه ، وفي جميع قطاعات

(١) وكان من نتيجة ذلك أن تجاوزت الخطة الخمسية الأولى أهداف المصالة المستهدفة ، فبلغت الزيادة المحققة في عدد المشتغلين خلال سن الخطة ١٤.٢٢٧.٠٠٠ مشتغل ويعني ذلك أن مقدار الزيادة السنوية في العمالة في المتوسط بلغت ٢.٨٥.٠٠٠ مشتغل ، وهذه الزيادة المحققة في الخطة الخمسية الأولى تزيد عما كان مستهدفا لها بما يبرر على ٣٠٠.٠٠٠ مشتغل ، كما بلغت الزيادة المحققة في عدد المشتغلين ١٤.٢٢.٠٠٠ مشتغل خلال سن الخطة الثانية بمتوسط زيادة سنوية قدرها ١.٨٨.٠٢٠.٠٠٠ مشتغل ، وهي نسبة كما نرى كبيرة استلزمها التصور في قطاعات الاقتصاد القومي وحتمها تطبيق القوانين الاستراتيجية المنطوق بالعمالة وأهمها خفض ساعات العمل ، خلال الخطة الخمسية الأولى ، والالتزام بتشغيل الغربجين وراجع ، متابعة الخطة الخمسية الأولى ، ووزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٦ ص ٥٩ .

(٢) أي نسبة المساهمة إلى قوة العمل الفعلية .

(٣) تارة نسبة البطالة قدرها ٧.٨٪ ، ومن المنتظر أن يبقى عليها في خطط التنمية المقبلة حتى يمكن الوصول إلى المصالة المطلوبة في الاقتصاد القومي .

(٤) Gerakis, op. cit , p. 458

الاقتصاد القومي زيادة كبيرة ، فقد زاد متوسط الاجر في سنوات الخطة الاولى مثلا من ٨٥٥ جنيها في سنة الأساس ٦٠/٥٩ الى ١١٢٢ جنيها في السنة الخامسة ٦٥/٦٤ بزيادة قدرها ٢٦٨ جنيها ونسبة زيادة قدرها ٢١٢٪ من سنة الأساس ويرجع هذا الارتفاع اساسا الى السياسة الاشتراكية التي هدفت الى تحسين توزيع الدخل لصالح الطبقات العاملة ، اكثر من رجوعها الى زيادة انتاجية المشتغل .

واللاحظة الاساسية في هذا المجال انه من المتغيرات الاقتصادية الهامة التي لم تحقق فيها الخطة الخمية الاولى نجاحا نسبيا يذكر هو نقص نسبة الزيادة في انتاجية المشتغل (١) عن نسبة الزيادة في متوسط اجر المشتغل ، فعلى حين ارتفع متوسط اجر المشتغل في الاقتصاد القومي في السنة الاخيرة للخطة الاولى بنسبة ٢١٢٪ من سنة الأساس كما قلنا . فان انتاجية المشتغل لم ترتفع خلال هذه الفترة الا بنسبة ١٨٢٪ ، ومن ثم يكون متوسط اجر المشتغل قد سبق انتاجيته بكثير .

ومما يزيد الامر حرجا وخطورة ، فقد اتضح انه خلال الخطة الخمية الاولى ان زيادة السبق في تراجع الانتاجية يتركز في القطاعات السمية وبالذات في القطاعين الرئيسيين الزراعة والصناعة ، فقد بلغت نسبة الزيادة في متوسط اجر المشتغل في القطاعات السمية في نهاية الخطة ٢٩٥٪ من سنة الأساس ، في حين ان نسبة الزيادة في انتاجية المشتغل لم تبلغ الا ١٧٧٪ ، وفي قطاع الزراعة بلغت نسبة زيادة متوسط اجر المشتغل ١٦٧٪ مقابل ٩٧٪ فقط . وفي قطاع الصناعة بلغت نسبة زيادة متوسط اجر المشتغل ٢٢٨٪ مقابل ٩٪ .

اما في قطاعات الخدمات ، فقد ارتفعت نسبة الزيادة في متوسط اجر المشتغل خلال هذه الفترة ٢٦٤٪ مقابل ١٩٥٪ في انتاجيته .

(١) يبرر من انتاجية المشتغل بمساهمة المشتغل في الإنتاج . ، وقد استخدمت خطة النسبة في ج.ع.٢٠٠ . قياس الانتاجية بنسبة ليرة الإنتاج على المشتغلين ، ولذا فهي تميز عن الانتاجية المتوسطة .

والبجودل التالى بين ائناجية المشغل وبتوسط اجره خلال سنل النطاسة الفمسية الاولى والزيادة المصققة من سنة الاساس :

متوسط ائناجية المشغل				متوسط اجر المشغل				التطامات
الزيادة نسبة %	زيادة القيمة نسبة %	السنة النطاسة ٦٥/٦٤	سنة الاساس ٦٠/٥٩	الزيادة نسبة %	زيادة القيمة نسبة %	السنة النطاسة ٦٥/٦٤	سنة الاساس ٦٠/٥٩	
١٩٧٧	١٧٧٣	١٩٦٥	١٧٩٣	٤٦٧	١٤١	٤٤٣	٣٠٣	الزراعة
١٩٧٥	١٦٣٣	١٩٦٥	١٨٠٥٧	٢٢٨	٣٣٧	١٨١٣	١٤٧٦	المصانة
١٩٧٥	٦٦٦٠	٢١٧٣٢	١٥٤٦٣	٢٩٤	٥٩٤	٢٦١١	٢٠١١٧	الكهرباء
١٩٧٤	٢٧٠٠	٥٢٤٩	٥٥١٩	٢٣٧	٦٠	١٥٥٦	١٦١١٦	التشبيد
١٩٧٧	٧٨٣	٥٢٠٦	٤٤٢٣	٣٩٥	٢١٤	٧٥٦	٥٤٣	مجموع التطامات السلمية
١٩٧٤	٢١٢٥	٨٢٢٩	٦١١٩	٢١٦	٢٨٨	٢١٨٦	١٧٩٨	النقل
١٩٧٢	٥٧٨	٢١٧٨	٢٦٠٠	٢٦٣	٢٩٠	١٣٩٤	١١٠٤	التجارة
١٩٧١	٧٨٨١	٣٩٦١٩	٤٧٥٠٠	٣٧١	٢٣٢	٨٥٧	٦٣٥	الاسكان
١٠٠١	٤٤٦	٤٨٥١	٤٤٠٥٥	١٨٦	٣٩٨	٢٥٤١	٢١٤٣	المرافق العامة
١٩٧٠	٤٣٧	٢٣٧٩	٢٨٠٣	٢٦٥	٤٤٣	٢١١٤	١٦٧١	خدمات اخرى
١٩٧٥	٦٨٤	٤١٨٤	٣٥٠٠	٢٦٤	٣٩٦	١٨٩٥	١٤٩٩	مجموع قطاعات الخدمات
١٨٧٢	٧٥٤	٤٨٧٢	٤١٢٣	٢١٣	٢٦٨	١١٢٣	٨٥٥	الاجمالي

والمسمن وزارة التخطيط متبابة النطة الفمسية الاولى المرجع السابق من ٦٧ و ١٧٠ :

والا استعرضنا ارقام الانتاج والاجور والمالة خلال الفترة الخمسية الثانية ٦٥/٦٦ - ٦٦/٦٧ يتبين لنا انه قد حدث نفس الشيء ، فقد زادت الانتاجية بمعدل يقل كثيرا عن الزيادة في الاجور على النحو الذى يتضح من الارقام التالية (١) :

الانتاج بالاسمار الجارية وبالليون جنيه	حصة الاجور بالمليون جنيه	عدد المنتغلين بالالف	متوسط اجر المنتغل بالجنيه	متوسط انتاجية المنتغل بالجنيه	
(١)	(٢)	(٣)	(٢) ÷ (٣)	(١) ÷ (٢)	
٦٥/٦٤ ٢٨٧٥٩٠	٨٩٠٠٢	٧٢٢٢٢٤	١٠٧٦	٥٢٨٥	٦٥/٦٤
٥٢٠٦٦	١١٧٩٧	٨٢٧٤٧	١٤٢٥	٦٤١٢	٦٥/٦٦
—	—	—	٢٤٩	١١٢٨	الزيادة عن سنة الأساس
—	—	—	٢٢٢٤٪	٢١٤٪	معدل هذه الزيادة

ونفصح لنا هذه الارقام على انه بينما زادت الانتاجية المتوسطة في السنة الخامسة عن سنة الأساس بنسبة زيادة متراكمة بلغت ٢١٤٪ ، اى بمعدل سنوى ٤٢٪ ، فان الزيادة في متوسط الاجر قد فاقتها بكثير حيث بلغت نسبة زيادتها المتراكمة ، في نفس الفترة ٢٢٢٤٪ ، اى بمعدل سنوى ٦٥٪ .

وبمنا ان نذكر في هذا المجال ، ان هذه الظاهرة الخطيرة ، ونعنى بها زيادة الانتاجية بمعدل يقل من الزيادة في الاجور ، كان لها اثر كبير في ايجاد الفسوط التضخمية في الاقتصاد نتيجة لاتعدام التوازن بين التيار النقدي والتيار السلعى اى بين الطلب الفعلى وهو طلب نقدي والمرضى الفعلى وهو مرض حقيقى متمثلا في

(١) مصدر الارقام ، تقرير متابعة خطط التنمية لوزارة التخطيط ، اعداد منظمة .

السلع والخدمات (١) الأمر الذى أدى إلى خلق فجوة عملت على المساهمة في تزايد الاستهلاك بمعدلات عالية ، وقصور المدخرات عن تمويل الاستثمارات المطلوبة للتنمية ، وزيادة العجز في الموازنة العامة ، مما أدى إلى توليد الضغوط التضخمية . كل هذه الأمور يجب الحد من استمرارها ، ومن أهم السبل لتحقيق ذلك الاهتمام برفع مستوى الانتاجية .

٤ - ضرورة زيادة الانتاجية :

واللاحظ أن الاهتمام قد تركز في الخطة الخمسية الأولى على رفع الأجور أكثر من الاهتمام برفع الانتاجية وقد يكون ذلك أمرا مستغنا في سنى الخطة الخمسية الأولى التى لازمت التطبيق الاشتراكى في البلاد بنية تصحيح الظلم الاجتماعى الذى كان واقعا على السواد الأعظم من الإيدى العاملة .

غير أنه من الضرورى أن تعطى الانتاجية الاهمية الكبرى في المرحلة القادمة ، باعتبارها الوعاء الأساسى ، كما يقول تقرير متابعة الخطة الأولى (٢) للزيادة في الدخل وأن تربط كل زيادة في الأجور بزيادة الانتاجية ، على النحو الذى نفعله فيما بعد عند الكلام على ضبط الأجور ، حتى يمكن تحقيق فوائد اقتصادية كافية لتحقيق هدف مضاعفة الدخل في عشر سنوات والقضاء على الضغوط التضخمية المترتبة على سبق مستوى الأجور لمستوى الانتاجية .

وإذا كان النمو الاقتصادى الذى حدث في معظم الدول على اختلاف مذاهبها الاقتصادية قد تحققت نسبة كبيرة منه عن طريق رفع مستوى الانتاجية في الاقتصاد القومى فإن النمو في ج.ع.م. قد تحقق نتيجة للسياسة الاستثمارية الكثيفة وعلى ذلك لم تستخدم موارد البلاد الاقتصادية الاستخدام الأمثل (٣) .

(١) راجع ما تقدم من ص ٧٥

(٢) متابعة الخطة الأولى وزارة التخطيط المرجع السابق من ص ٧١ .

(٣) راجع متابعة النمو الاقتصادى في ج.ع.م. وزارة التخطيط أغسطس ١٩٦٨ .

على أنه يجب أن يكون مفهوماً : أن زيادة الإنتاجية لا تنعكس على رفع إنتاجية التشغيل. فحسب. بل تشمل أيضاً التوفير في استخدام السلع الوسيطة اللازمة لإنتاج كل وحدة من وحدات السلع، كما تشمل حسن استخدام الأموال القومية الثابتة من أجل إطالة عمر استخدامها في العملية الإنتاجية. ويتطلب ذلك بالطبع ، الإرباط ب خطة محددة في كل قطاع وفي كل وحدة إنتاجية من طريق تحديد نسبة الزيادة السنوية المطلوبة في الإنتاجية (١) ، وحتى تنجح هذه الخطة ينبغي الاهتمام ببرنامج يتكون من ثلاث نقاط (٢) :

الأولى - الارتفاع بمستوى القدرة الإدارية والتنظيمية في الوحدات الإنتاجية وذلك عن طريق تنمية الوعي الإداري والتنظيمي ، وفرض نوع من الرقابة الفعالة على مستوى الأداء .

الثانية - الاهتمام بالموافقة بهدف حث العاملين على زيادة الإنتاجية وذلك عن طريق ربط التزايد في الأجر بالتزايد في الإنتاجية ومنح المكافآت المختلفة إذا تجاوز الإنتاج حداً معيناً .

الثالثة - التوسع في التدريب والتأهيل المهني للعاملين باعتباره الأسلوب السريع لرفع مستوى الإنتاجية كذلك يجب تعليم التلميذ الفني بجميع مستوياته باعتباره الوسيلة الفعالة لخدمة الإنتاج مباشرة في الأجل الطويل .



(١) لاحظ أن الجهاز الحكومي يوزع أداة لقياس الإنتاجية ، وهي يشترط ذلك ألا يباع أسلوب مزاولة العمل على التمسك بالأساليب القديمة لها بعد .

(٢) انظر تقرير وزارة التخطيط عن الخطة الخمسية الأولى المرجع السابق ص ١١٠

المطلب الثالث

التضخم الهيكلي

علمنا فيما سبق أن الدول المتخلفة تتسم بنوع خاص من التضخم هو التضخم الهيكلي *Structural inflation* وهو يظهر في شكل ضغط شديد على الأسعار في غمار عملية التنمية بسبب الاختناقات المادية *Physical bottlenecks* في الإنتاج وذلك بسبب محدودية الطاقة الانتاجية للاستجابة الى الزيادة في الطلب نتيجة لتضايف عدة عوامل متصل بهيكل أو ببنان الدول المتخلفة الاقتصادية (١) .

ويرجع حدوث هذا النوع من التضخم بصفة خاصة ، لا الى التغيرات التي تنجم عن عملية التنمية الاقتصادية في العلاقات المتبادلة أو المتداخلة على مستوى المجاميع الكلية كالتغيرات في الاقتصاد القومي كالدخل أو الاستهلاك على النحو الذي رايناه من قبل ، وإنما يرجع الى التغيرات التي تطرأ على مستوى القطاعات أو الأنشطة المكونة لها (٢) ، كالتغيرات في القطاعات المختلفة تبعاً لتغير معدلات النمو في القطاعات أو في أسواق معينة أو صناعات معينة أو نتيجة لعدم التنسيق الكافي ، سواء على مستوى التخطيط أو على مستوى التنفيذ بين قطاعات الاقتصاد القومي في مجموعه أو بين الشروعات الداخلة في كل قطاع على حدة أو عدم ملائمة السياسات المطبقة أو عدم دقة التقديرات واختلاف النسب المخططة عن النسب المنفذة .

(١) راجع ما تقدم من ص ١١٤

(٢) *Etude sur L'Economie Mondiale, 1969 - 1970, Nations Unies, New York 1971, p. 114 etc .*

وعكسا لما لم يبلغ معدل النمو في القطاعات المعدل المطلوب
 للانجماع مع المعدلات الأخرى ، فإن عدم التوازن العظمى Sectoriel
 أو الوظيفي fonctionnel تصبح خطيرة ومتنوعة ، الأمر الذى يؤدى
 الى زيادة الاسعار في قطاعات معينة من الاقتصاد القومى نتيجة لتحول
 الحال في بيان الطلب الذى يكون مصحوبا باختناقات في الاقتصاد
 القومى .

وتحدث هذه الاختناقات مثلاً في عرض الجيوب الفولاذية والنقل
 والقدرة على الاستيراد وما الر ذلك من الأمور التى تنبع من
 الطبيعة البنائية للدول الأخذة في النمو (١) .

وعلى الرغم من ان مصر قد انجزت الكثير من المشروعات
 الحيوية التى اثرت على الاقتصاد القومى تأثيراً كبيراً من ناحية الزيادة
 في الدخل وفى الانتاج ، واظهرت اتراً واضحاً في المجالات المختلفة
 كالصناعة والكهرباء والزراعة ومشروعات النقل والخدمات كالصحة
 والإسكان والتعليم ، إلا انها قد تعرضت ، كغيرها من الدول الأخذة
 في النمو ، الى ظهور التضخم الهيكلى (٢) .

وبهنا هنا ان نبرز اهم مظاهر هذا اللون من التضخم في
 الاقتصاد المصرى خلال عملية التخطيط النظمى للتنمية
 الاقتصادية .

(١) تارن د. محمد زكى شامى ، التنمية الاقتصادية ، الطبعة الثانية ،
 ١٩٧٠ م ٩٢ .

(٢) ويلاحظ ان التغيرات الهيكلية التى لحقت بالاقتصاد المصرى ، لا تسب
 فقط الى العلاقات بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد القومى ، وانما تسب ايضا الى
 الدور الذى تلعبه الطبقة الحاكمة في التنمية الاقتصادية ، وعلى به الاقتصاد
 القطاع الخاص ليترد التالى في المجالات الاقتصادية .

أولاً - زيادة أسعار السلع الغذائية بنسبة أكبر من زيادة أسعار السلع الصناعية :

لقد صاحبته التنمية الاقتصادية في مصر زيادة ملموسة في الأسعار ، كما يعبر عنها الرقم القياسي لأسعار الجملة ولننفقات المعيشة ، وقد لاحظنا لدى بمعرض هذه الأرقام (٨) ، أن أسعار السلع الغذائية تسم في زيادتها مع اتجاه الزيادة في الرقم العام للأسعار . ولكن ما هي نسبة هذه الزيادة ؟ ، هل هي نسبة زيادة مساوية لنسبة الزيادة في الرقم العام أم تنقص عنها أم تزيد ؟ .

لإمكان الحصول على هذه النتيجة نستخدم ما يسمى بالرقم القياسي النسبي (٩) ، وذلك عن طريق نسبة الرقم العام للمواد الغذائية (أو الرقم العام للمواد الصناعية) بالرقم العام لجميع المواد في كل من الرقمين القياسيين لأسعار الجملة ولننفقات المعيشة (ونفقا لسنة الأساس ١٦٠/٥٩) ، وهو أمر يظهره الجدولان التاليان :

جدول (١)

الأرقام النسبية للمتوسطات السنوية لأسعار الجملة

السنوات	الرقم العام للمواد الغذائية	الرقم النسبي	الرقم العام للمواد الصناعية	الرقم النسبي	الرقم العام لجميع المواد
(١)	(٢) ÷ (٣)	(٢)	(٢)	(٢) ÷ (٣)	(٣)
٦١/٦٠	١٠٢ر٨	١٠٢ر٣	٩٨ر٠	٩٧ر٥	١٠٠ر٥
٦٢/٦١	١٠٧ر٩	١٠٦ر٢	٩٥ر٢	٩٣ر٧	١٠١ر٦
٦٣/٦٢	١٠٥ر٦	١٠٥ر١	٩٥ر٥	٩٥ر٥	١٠٠ر٥
٦٤/٦٣	١٠٦ر٤	١٠٤ر٦	٩٧ر١	٩٥ر٤	١٠١ر٧
٦٥/٦٤	١١٦ر٣	١٠٧ر٥	١٠٠ر٣	٩٢ر٦	١٠٨ر٢
٦٦/٦٥	١٢١ر٨	١١٢ر٣	١٠٤ر٠	٨٨ر٨	١١٧ر٣
٦٧/٦٦	١٥٠ر١	١١٩ر١	١٠٥ر٣	٨٣ر٥	١٢٦ر٠
٦٨/٦٧	١٥٨ر٢	١٢١ر٠	١٠٧ر٤	٨٢ر٢	١٣٠ر٧
٦٩/٦٨	١٤١ر٥	١١٢ر٩	١١٠ر٦	٨٨ر٢	١٢٥ر٣
٧٠/٦٩	١٤٦ر٦	١١٢ر٣	١١٥ر٨	٨٨ر٧	١٣٠ر٥

(١) راجع ما تقدم من ١٣٠

(٢) راجع د. مصطفى رشدي ، النظرية النقدية من خلال التحليل الاقتصادي
الكل (صحت الطبع) .

جدول (٢)

الأرقام النسبية للمتوسطات السنوية لتلفات الميثة

السنوات	الرقم العام للمواد الفلزية (١)	الرقم العام لتلفات الميثة (٢)	الرقم النسبي (١) ÷ (٢)
٦١/٦٠	٦٨٤	١٠٠٢	٦٨
٦٢/٦١	١٠١٤	٦٦٦	١٠١٨
٦٣/٦٢	١٠٢٤	٦٧٦	١٠٤٦
٦٤/٦٣	١٠٥٦	٦٦٧	١٠٦٢
٦٥/٦٤	١٢٢٢	١٠٦٢	١١٢٢
٦٦/٦٥	١٤٥٧	١٢٢٢	١١٨٤
٦٧/٦٦	١٥٢٧	١٢٨٦	١١٨٥
٦٨/٦٧	١٤٧٧	١٢٧٧	١١٥٧
٦٩/٦٨	١٤٧٧	١٢٧٥	١١٥٨
٧٠/٦٩	١٥٧٨	١٢٢٢	١١٨٤

يتضح من الجدول الأول أن الرقم العام للمواد الفلزية زاد نسبة أكبر من الزيادة في الرقم العام لجميع المواد ، وقد بلغت الزيادة في السنة الأولى ٦١/٦٠ ٢٢٣٪ ثم تدرجت إلى أن بلغت أقصاها عام ٦٨/٦٧ حيث حقق الرقم ٢١٪ ثم تراجع إلى ١٢٢٩٪ وإلى ١٢٢٣٪ في ٦٩/٦٨ و ٧٠/٦٩ على التوالي .

وقد بلغ المتوسط السنوي لهذه الزيادة من الرقم العام خلال الفترة محل الدراسة (٦١/٦٠ - ٧٠/٦٩) ١٠٢٣٪ .

وفي الوقت نفسه تكشف لنا أرقام المواد الصناعية أنها تنخفض باستمرار من الرقم العام لجميع المواد ، فقد بلغت نسبة الانخفاض ١٢٪ في السنة الأولى ثم تدرجت إلى أن بلغ الانخفاض أقصاه في ٦٨/٦٧ حيث بلغ ١٧٨٪ من الرقم العام ثم تراجع إلى ١١٨١٪ و ١١٢٢٪ في ٦٩/٦٨ و ٧٠/٦٩ على التوالي . وقد بلغ المتوسط السنوي لانخفاض أرقام المواد الصناعية من الرقم العام لجميع المواد خلال هذه الفترة ١٦٩٪ .

كما يتضح من الجدول الثاني أن نفس الاتجاه قد تحقق في أسعار المستهلكين ، فقد زاد الرقم العام للمواد الفلزية بنسبة أكبر من

الرقم العام لاسعار المستهلكين بصفة عامة . فبينما سجل رقم المواد الغذائية تراجعاً قدره ١٩٪ عام ٦١/٦٠ نجده يحقق تزايداً ملموساً على مدى السنوات الاخرى محل الدراسة بالفا اقصاه في ١٧/٦٦ حيث سجل الرقم ١٨٥٪ . وبعد ان تراجع الى ١٥٧٪ و٨٥٪ عامي ٦٨/٦٧ و ٦٩/٦٨ واصل ارتفاعه مرة اخرى عام ٧٠/٦٩ حيث بلغ ١٨٤٪ . وقد بلغ المتوسط السنوي لهذه الزيادة عن رقم نفقات المعيشة ١١٪ خلال هذه الفترة .

وترجع ظاهرة زيادة اسعار السلع الغذائية وغالبيتها زراعية

بنسبة أكبر . اسعار السلع الصناعية (١) الى تراجع وضعف مرونة عرض الحبوب الغذائية (٢) ، التي تكون النسبة الغالبة للواد الغذائية في الدول المتخلفة ، اى نقص ما يخص الفرد من هذه الحبوب ، نظرا لاعتبارات عدة اهمها ، عدم زيادة الانتاج الزراعى ، ولا سيما راسيا ، زيادة تتفق مع زيادة عدد السكان ، وذلك في الوقت الذى يزيد فيه الميل للاستهلاك من المواد الغذائية نتيجة لاعادة توزيع الدخول في المجتمع المصري (٣) ، فضلا عن زيادة الدخول التى يتمخض عنها تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية ، وذلك تطبيقا لقانون انجل Angel's law الذى يقرر انه في المجتمعات الزراعية المتخلفة يوجه الجزء الاكبر من الدخول الحقيقية الى المواد الغذائية على النحو الذى اوضحناه من قبل ، واشرنا الى ان تراجع وضعف مرونة عرض الحبوب الغذائية يشكل مصدرا هاما من مصادر الضغط التضخمى في مصر (٤) .

(١) وفي هذا الصدد ينصح بعضا اكتساب (Andrew Shonfield) الدول المتخلفة بتجميد اسعار المنتجات الزراعية مع ترك اسعار المنتجات الصناعية تتقلب ، وذلك بهدف حماية محدودى الدخل من آثار التضخم المفرط . *Economic Growth and Inflation Bombay 1961, pp 4.11.*

(٢) Nations Unies, Etude sur L'Economie Mondiale, op. cit., p. 114 ets.

(٣) انظر د. فؤاد شريف ، نمو الاقتصاد المصرى في الخمسة والعشرين سنة الاخيرة ، المذكرة رقم ٢٤ من مذكرات لجنة التخطيط القومى ص ٤ .

(٤) راجع لتفصيل ذلك فى ص ١٩٢

ثانياً - زيادة الأسعار في الريف عنها في المدن :

ونتيجة لانخفاض انتاجية الزراعة عن الصناعة فان معدل النمو في الدخل الزراعي - الذي يمثل الريف - يكون اقل من معدل النمو السنوي في الدخل الصناعي - الذي يمثل المدن . ومؤدى ذلك ان سكان المدن تكون قدرتهم على ملاحقة الزيادة في الاسعار اكبر من قدرة سكان الريف ، فضلاً عما تتمتع به المنتجات الصناعية من مرونة في زيادة الاسعار (١) . وعلى ذلك فان عبء التضخم يكون اكبر على الريف . وبذا يتحمل سكانه تكاليف التنمية اكثر من غيرهم .

ولبيان تطور الدخل في كل من قطاعي الزراعة والصناعة ، دعنا نطلع عما يفصح عنه الجدول التالي:

تطور الدخل المحلي من قطاعي الزراعة والصناعة

(بالاسعار الثابتة وبالمليون جنيه)

السنة	قطاع الزراعة القيمة معدل التغير السنوي %	قطاع الصناعة القيمة معدل التغير السنوي %
٦٠/٥٩	٤٠٥٠	٢٥٦٣
٦١/٦٠	٤٠٢٧	٢٨٥٦
٦٢/٦١	٣٧٣٠	٣٠٩٩
٦٣/٦٢	٤٢٦٤	٣٢٩٢
٦٤/٦٣	٤٥٢٩	٣٦٩٦
٦٥/٦٤	٤٧٧٠	٣٨٥٠
	٥٨٢٠	٤٢٣٤
٦٦/٦٥	٥٨٨١	٤٣٣٨
٦٧/٦٦	٥٦٩٥	٤٣٦٩
٦٨/٦٧	٥٩٥٢	٤٣٣١
٦٩/٦٨	٦٠١٥	٥٧٧٢
٧٠/٦٩	٦٤٠٨	٨٦٧٧
التوسط السنوي	-	-

(١) ويمكن التفات في تطور السلوك السري الصناعي والسلوك السري الزراعي ضرورة العناية برفع معدل النمو الحقيقي للزراعة التي ترفع أسعارها بسرعة نتيجة زيادة الطلب عليها ، نظراً لسهولة مرونة هذا الطلب ، كما يكسب ضرورة تميز الحاصلات الزراعية على أساس الاسعار التوازنية الجارية في اسواق التصدير اراجع ، متابعة وتقييم النمو الاقتصادي في ج ٢٠٠٠ ، وزارة التخطيط ، مايو ١٩٧١ ص ٣٩ .

(المصدر : الخطة الخمسية الأولى من ٢٧ و ٢٨ خطة عام ١٩٦٦ / ٦٧ من ٦٥ خطة ١٩٦٧ / ٦٨ من ٢٥ خطة ١٩٦٩ / ٧٠ من ٢١ وكلها صادرة لوزارة التخطيط من متابعة النمو الاقتصادي) .

ويتضح لنا من هذا الجدول أن معدل نمو الدخل في القطاع الصناعي أكثر منه في القطاع الزراعي (٨) و (٧) ، وعلى مدى السنوات المنصرمة محل الدراسة (٧) ، وقد بلغ المتوسط السنوي للدخل الزراعي ٢٧٪ ، بينما وصل المتوسط السنوي للدخل الصناعي ٧٥٪ الأمر الذي يوضح لنا مدى الزيادة في الأسعار التي يعاني منها الريف (٨) .

وقد دلت دراسة قام بها خبراء صندوق النقد الدولي تحقق هذه الظاهرة ، حيث لاحظت أن الزيادة في أسعار القطن التي تدفعها الحكومة للمنتجين قد تراوحت ما بين ١١ و ١٥٪ خلال

(١) فإن معظم الزيادة في الدخل المحلى الإجمالي التولد من القطاعات السلبية يأتي من قطاع الصناعة ، فقد بلغ متوسط معدل الزيادة السنوية من قطاع الصناعة ٨٥٪ خلال الخطة الخمسية الأولى (٦١/٦٠ - ٦٥/٦٤) وهي من أعلى المعدلات في العالم ، بينما لم يتعد الدخل التولد من قطاع الزراعة إلا ٢٦٪ خلال نفس الفترة لإدراج متابعة وتقييم الخطة الخمسية الأولى ، وزارة التخطيط ، ٦٦ من ١٢٩ .

(٢) واستمرار الانخفاض النسبي في معدل النمو في القطاع الزراعي يؤدي إلى أن تصبح الزراعة اختناقا يحد من التوسع في الأنشطة الاقتصادية الأخرى (د. محمد دويدار ، اقتصاديات التخطيط الاشتراكي ، ١٩٦٧ من ١٢٦) .

(٣) ويرجع ذلك جزئيا إلى تأخر صدور قرارات الحد الأدنى لاجور العمال الزراعيين ، إلا أنه لم تصدر إلا في أوائل السبعينات على حين صدرت قرارات الحد الأدنى لاجور العمال الصناعيين في أوائل الستينات .

(٤) وقد يبدو متناقضا القول أنه على الرغم من اتجاه أسعار السلع الغذائية للزيادة ، وغالبيتها سلع زراعية ، نسبة أكبر من السلع الصناعية ، فإن الدخل الزراعي ، وبني به قطاع الريف ، يكون أقل من الدخل الصناعي . ولكن الأمر لا ينطوي فيما نعتقد على تناقض ما . ونفس ذلك يتلخص في أنه في الوقت الذي يزيد فيه أسعار السلع الزراعية فإن تكلفتها تزيد أيضا بنسبة قد تكون في الغالب أكبر . ويرجع ذلك على الأرجح ، إلى زيادة أسعار مستلزمات الانتاج الزراعي بالإضافة إلى تسليم الفروع يعني الحاصل الزراعية لوجزء منها إلى الحكومة بأسعار محددة ، وقد لا تكون هي الأسعار التوازنية . ومن ثم فإن الدخل الزراعي يتعرض إلى الانخفاض .

الفترة من ٦٢/٦١ الى ٦٥/٦٤ وهي نسبة تقل من الزيادة في الاجور (١) التي بلغت ٤٢٠٨٪ خلال نفس الفترة ، الامر الذي يعنى نقص دخول المزارعين عن دخول مكتسبى الاجور بدرجة كبيرة .

واحساسا بهذه الظاهرة فقد قام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بتكوين ولسم قياسي جديد لاسعار الممتلكين متخلدا ٦٧/٦٦ سنة اساس ومستخدما اوزانا مستخرجة من بحث ميزانية الاسرة لعام ٦٥/٦٤ موسما درجة شمول الاطار السلمي لكل من حضر وريف مصر ، وقد رؤى تمثيل الريف بلوقام مستقلة تصدر لأول مرة شملت ٥٧ قرية موزعة على ست محافظات وذلك نظرا للاهمية الكبيرة التي يحتلها الريف المصرى في مجتمعا ولاختلاف الدواق وعادات وانماط استهلاك افراده عن مجتمع الحضر (٢) وذلك على النحو الذى اوردناه من قبل .

== وقد نتج من ذلك جزئيا ، تراكم الدين على المزارعين قبل الهيئة العامة للانسان الزراعى ، الامر الذى لمسته الحكومة ، فقررت في منتصف الستينات التجاوز مع نصف الدينون لدى الهيئة الماكسورة ، وفقررت في اوائل السبعينات وفى منتصف ٧٢ تحميلها نصف تكاليف مقاومة الآلات الزراعية واسقاط بطى الديونيات ، وذلك تخفيفا عن كاهل المزارعين .

(١) وفيما يلى بيان يوضح اسعار شراء القطن من المنتجين في السنة من ٦٢/٦١ الى ٦٤/٦٥ للقطنار القرى بالتالارى Tallaris (وهو يساوى ٢٠ جنيه مصرى) وفقا لوحدة صندوق النقد الدولى :

المنتج	٦٢/٦١	٦٢/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤
منسوق	٨٤٠٠	٨٤٠٠	٨٤٠٠	٨٩٥٠
كرنك	٨٥٠٠	٨٥٠٠	١٠٢٠٠	٨٩٥٠
جيرة ٤٥	٦٥٠٠	٦٥٠٠	٩٥٠٠	١٠٠٠٠
جيرة ١٧	٧٥٠٠	٧٥٠٠	٧٥٠٠	٨٠٠٠
شعيرة	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٢٠٠	٧٧٥٠
المعزى	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧١٠٠	٧١٧٥

© Andreas S. Gerakis, op. cit., p. 417.

(٢) راجع النشرة السنوية للارقام القياسية لاسعار الممتلكين (يرجع الجهاز المركزى دلم ٧٢١/٧٢) في نوفمبر ١٩٧٠ .

وقد كشفت الأرقام القياسية الجديدة ، وعلى النحو الذى أوضحناه من قبل من هذه الظاهرة الهامة ، وهى اتجاه معدل الاسعار الى الزيادة فى الريف منه فى المدن ، فتوضح الأرقام ما يأتى :

الأرقام القياسية لاسعار المستهلكين فى ريف وحضر مصر

$$(100 = ٦٧/٦٦)$$

سنة	حضر	ريف
٦٨/٦٧	١٠٢٠	١٠١٨
.	١٠٥٤	١٠٥٦
٧٠/٦٩	١٠٩٦	١١٣٥

وترجع الظاهرة السابقة الى ان القطاع الزراعى ما زال القطاع المتخلف (بشكل واضح) فى اقتصادنا القومى (٨) ، فانه على الرغم من الجهود التى بذلتها الحكومة منذ عام ١٩٥٢ لفاية نهاية الستينات فى المجال الزراعى ، حيث زادت رقعة الأرض الزراعية ١٤٪ فى مقابل ٨٪ خلال النصف الأول من القرن العشرين) مع تحسين إنتاجية المحاصيل (٩) ، فانه مع ذلك مازالت الزراعة القطاع المتخلف فى اقتصادنا

(١) ويرجع ذلك لما تنصف به طبيعة الانتاج الزراعى من تأثر بالاحوال الجوية والافات الزراعية (فقد تكررت ظاهرة انخفاض الانتاج الزراعى بسبب اماسية محصول القطن بالدودة ، والاروف الجوية الماسكة كموجات المنيق والاطار التورية فى السنة الثانية من الخطة الاولى ٦٦/٦٦ والسنة الثانية من الخطة الثانية ٦٧/٦٦ ، بالإضافة الى عدم تطوير اصلاح الزراعى: فشل عملية استصلاح الاراضى . والواقع ان حل المشكلة يكون بالتصنيع الزراعى ويستتوي: الانتاج بحيث يتحول الفلاح من زراعة المحاصيل التقليدية فى بعض مساحات أرضه الى زراعة المحاصيل الاخرى كالقطن والفاكهة حيث الدخل اكبر ، ونعتقد ان سياسة التنوع الرشيده تكمن فى سلوك التدرج فى هذا المجال . ويجدر الملاحظة الى: يجب العمل على تخطيط وتنسيق عملية استصلاح الاراضى حتى لا تفيع الجهود لدى (راجع ، متابعة النمو الاقتصادى فى ج.ع.٢٠٠ ، وزارة التخطيط ، أغسطس ٦٨ ص ١٥ .

(٢) فقد اصبح متوسط انتاج القطن للفدان ١٨٠ردين قنطارا بدلا من ١٩١ردين والقطن الشمر ٢٥٠ردين قنطارا بدلا من ٢٠٢ردين والقمح ٧٧٥ردين أردبا بدلا من ١٨٠ردين . والليرة الشامية ١١٢٧ أردبا بدلا من ١٢١ردين (راجع الكتاب السنوى للاحصاءات العامة ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، يونيو ١٩٧١ ص ٤١) .

ثالثاً - تغير الاهمية النسبية في الدخل المحلي الاجمالي لمصالح الاجور :

أدت التغيرات في العلاقات المتبادلة بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد القومي الى ظهور النتائج الهيكلية الهامة ، وتبلور في تغير الاهمية النسبية في الدخل المحلي الاجمالي بين الاجور وعوائد التملك في الاقتصاد لمصالح الاجور ، حيث زادت الاهمية النسبية للاجور في نهاية الخطة الثانية ٧٠/٦٩ عما كانت عليه في سنة الأساس للخطة الاولى ٦٠/٥٩ ، وفي الوقت نفسه انخفضت هذه الاهمية النسبية لموائد التملك ، وتظهر هذه النتيجة واضحة من الجدول التالي :

التغير في الاهمية النسبية بين الاجور وعوائد التملك بالنسبة الى الدخل المحلي الاجمالي

(نسبة مئوية)

السنة	الاجور	عوائد التملك
٦٠/٥٩	٤٢ر٨	٥٧ر٢
٦١/٦٠	٤١ر٥	٥٨ر٥
٦٢/٦١	٤٣ر٨	٥٦ر٢
٦٣/٦٢	٤٥ر٢	٥٤ر٨
٦٤/٦٣	٤٥ر٥	٥٤ر٥
٦٥/٦٤	٤٦ر٧	٥٣ر٢
٦٦/٦٥	٤٦ر١	٥٣ر٩
٦٧/٦٦	٤٦ر٢	٥٣ر٨
٦٨/٦٧	٤٧ر٢	٥٢ر٨
٦٩/٦٨	٤٧ر٤	٥٢ر٦
٧٠/٦٩	٤٦ر٢	٥٣ر٨

(المصدر ، وزارة التخطيط ، متابعة الخطة الخمسية الاولى من ٥٤ ومتابعة الخطط السنوية لاصوام ٦٧/٦٦ و ٦٩/٦٨ و ٧٠/٦٩ من ٧٥ و ٤٤ و ٤١ على التوالي) .

يتضح من الجدول السابق ان الاهمية النسبية للاجور في الدخل المحلي الاجمالي قد ارتفعت باستمرار (١) - باستثناء ٦١/٦٠ -

(١) علما بان العمالة قد زادت من ٦٦٠٠٠٠٠ مشغول الى ٨٢٧٤٧٠٠ مشغول في الةة من ٦٠/٥٩ الى ٧٠/٦٩ .

من ٤٢٨٪ في سنة الأساس ٦٠/٥٩ على مدى السنوات العشر محل
الدراسة الى ان بلغت اقصاها محققة ٤٧٤٪ عام ٦٩/٦٨ ثم
راجعت قليلا في عام ٧٠/٦٩ حيث سجلت ٤٦٢٪ في مقابل تناقص
مستمر في الهمية النسبية لعوائد التملك في الدخل المحلى الاجمالى .

ويعنى ما تقدم انه حيث ترتفع الهمية النسبية للاجور في
الدخل المحلى الاجمالى فانها تمارس ضغطا على جانب الطلب نتيجة
لزيادة الميل الحدى للاستهلاك للمجتمع ككل ، ذلك ان فئسة
مكتسبى الاجور تنصف بارتفاع الميل الحدى للاستهلاك بالمقارنة
بالفئات الاخرى في المجتمع .

وأيضا - ضغط قوة العمل المعنية على الاقتصاد القومي :

على الرغم من أن ج.م.ع. قامت بتوظيف قدر كبير من القوى العاملة للاعتبارات الاجتماعية التي سبق إيضاحها من قبل (١) ، فإنه يلاحظ أن مستوى التوظيف لم يتحرك في السنوات العشر السابقة، ان لم يقل . فقد كانت نسبة التوظيف (٢) في عام ٦١/٦٠ ٩٢٧٪ أصبحت في عام ٧٠/٦٩ ٩٢٪، علما بأنه قد اضيف عدد كبير الى العمالة وقدره ١٧٦٢٨٠٠ مشغول خلال هذه الفترة حيث كان عدد المشغولين في بداية الفترة ١١٩٠٠ و٦١ أصبح ٨٢٧٤٧٠٠ في نهايتها وذلك على ما يوضحه تفصيلا الجدول التالي :

تطور العمالة في الاقتصاد المصري

(العدد بالالف)

السنة	عدد المشغولين	معدل الزيادة السوية ٪	قوة العمل المدنية	نسبة التوظيف ٪	نسبة التعطيل ٪
٦٠/٥٩	٦٠.٠٦٠	-	٦٧١١٠	٨٩٥	١٠٥
٦١/٦٠	٦١١٠٦	٨٤	٦٩٤٠٠	٩٣٧	٦٣
٦٢/٦١	٦٦٥٦٩	٢٢	٧١٦١٠	٩٢٩	٧١
٦٣/٦٢	٦٨٦٨٢	٢٢	٧٤٠٩٠	٩٢٧	٧٣
٦٤/٦٣	٧٠.٨٥٠	٢٢	٧٦٥٧٠	٩٢٥	٧٥
٦٥/٦٤	٧٣٣٣٤	٢٥	٧٩١٨٠	٩٢٦	٧٤
٦٦/٦٥	٧٦.٠٦٠	٢٢	٨١٨٧٠	٩٢٩	٧١
٦٧/٦٦	٧٧١٤١	١٤	٨٤٦٦٠	٩١١	٨٩
٦٨/٦٧	٧٨٢٧٦	٨	٨٥٤٥٠	٩١٥	٨٥
٦٩/٦٨	٨٠.٥٥٢	٢٩	٨٧٦٢٠	٩١٩	٨١
٧٠/٦٩	٨٢٧٤٧	٢٨	٨٩٨٥٨	٩٢١	٧٩

(المصدر ، وزارة التخطيط ، متابعة الخطة الخمسية والخطط السنوية ٦٧/٦٦ و ٦٨/٦٩ و ٧٠/٦٩ من ص ٦٢ و ٨٦ و ٥٢ و ٥٠ على التوالي) .

(١) راجع ما تقدم من ٢١٩

(٢) أي نسبة العمالة الى قوة العمل المدنية .

ويتضح من هذا الجدول أن نسبة البطالة السافرة في عام ١٩٦١/٧ بلغت ٧٠٪ ، ولكن ما هو أخطر من ذلك وأكثر ضرراً ، هو ما يتفحصه جهاز القطاع المأم والجهاز الحكومي من **فائض في القوى العاملة أو بطالة مقنعة (١)** ، بسبب فرض «جهاز القوى العاملة» أعداداً من المشتغلين على المنشآت لا تناسب احتياجات المعمل من ناحية الكم والكيف الأمر الذي يترتب عليه إجهاد اقتصادي على هذه المنشآت وتحميلها أعباء ثقلاً تتمثل في زيادة الأجور مع نقص في الإنتاجية مما ينتج عنه زيادة في الأسعار .

لذا فإنه أصبح من الضروري رسم خطة لاستخدام فائض القوى العاملة في الجهاز الحكومي والقطاع المأم استخداماً أمثل . وقد يغني ذلك تقبل بعض المشتغلين الحاليين من قطاع إلى آخر على أنه يجب أن يراعى في هذا المجال ، تركيز العمالة في القطاعات ذات الإنتاجية المالية وعلى الأخص في القطاعات العلمية (غير الزراعة) كقطاع الصناعة (٢) .

ولا يخفى أن نسبة التعتل تشكل عبئاً جديداً على الخطط القادمة إذ يصبح من أهم أهدافها السعى للقضاء على هذا الحجم من البطالة السافرة في الاقتصاد القومي باعتبار أن العمل حق لكل القادرين عليه والراغبين فيه ، وفقاً لما تقضيه اعتبارات المجتمع الاشتراكي .

(١) راجع متابعة النمو الاقتصادي في ج.ع.م. ، وزارة التخطيط : المجلد

١٩٦٨ من ١٤ .

(٢) باعتباره القطاع القائد لعملية النمو في البلاد بدلاً من تركيزه في قطاعات الخدمات وذلك لتصبح هيكل العمالة في الاقتصاد القومي الذي خالف المستهدف في الخطين الأول والثانية ، ومن ثم لئلا ينفوٹ التخطيط التي تنولد في الاقتصاد القومي . واللاحظ أن الأهمية النسبية للقطاع في القطاعات العلمية لم يمتدحها كثير من الخطط التعليل ، إذ تراوحت هذه الأهمية النسبية بين ١٢٪ في ١٩٥١/٦ و ١٦٪ في ١٩٦١/٧ . وعلى الرغم من انخفاض الأهمية النسبية لقطاع الزراعة فلم يكن هذا الانخفاض في الأهمية النسبية للقطاعات العلمية إلا بمسددات ضئيلة ، حيث تراوحت فيما بين ٥٤٪ عام ١٩٥١/٦ و ٨٩٪ عام ١٩٦١/٧ . راجع ، وزارة التخطيط ، متابعة النمو الاقتصادي في ج.ع.م. ، المجلد ١٤ من ٨٧ والمجلد ٧٠ من ٥٢ ومايو ٧١ من ٤٨ ، وانظر د. محمد بوبدار ، الرجوع السابق من ٢١٦ و ١٩٦٧ .

ولكن يجب التنبيه في هذا المجال ، الى انه يجب أن توجه العمالة الجديدة في القطاعات ذات الانتاجية العالية . كما ذكرنا ، بهدف تصحيح هيكل العمالة في الاقتصاد القومي (١) .

ولم ظاهرة أخرى تؤثر على مرض القوى العاملة في المدن ، هي ما يشاهد من ظهور الاتجاه نحو تنقل سكان القرى وزيادة سكان المدن في الوقت نفسه ، الأمر الذي يضيف أعباء تتعلق بوجود تشغيل هذه الأعداد الفقيرة .

فقد أظهرت سنوات التعداد السكاني النتيجة الآتية :

سنوات التعداد				البيان	
١٩٦٦	١٩٦٠	١٩٤٧	١٩٣٧	جملة عدد السكان بالالف	
٣٠٠٧٩	٢٥٩٨٤	١٨٦٦٧	١٥٩٢١		
٢١٨٨	٢١٥٥	١٨٠٠	١٤٢١	النسبة المئوية لسكان المدن الكبرى بالحافظات الى جملة السكان	
١٨٠٠	١٥٨١	١٢٠١	١٠٠٢	النسبة المئوية لسكان المدن بالحافظات الى جملة السكان	
٥٩٠٠	٦٢٣٣	٦٩٠٠	٧٥٠٠	النسبة المئوية لسكان القرى بالحافظات الى جملة السكان	
(المصدر ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوي للإحصاءات العامة ، يونيو ١٩٧١ ص ١٧) .					

لكل هذه الأمور ، وحتى لا تشكل القوة العاملة ضغطاً اقتصادياً ، يقتضى الأمر أن يصاد تخطيط التعليم والتدريب بكافة مستوياته بحيث يتماشى مع احتياجات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في البلاد بما يمكن معه تلافى البطالة السافرة والمقنعة في المنشآت حتى يسفر تشغيل الأعداد الجديدة من العمال عن إنتاج حقيقي ، لا في تحويل البطالة السافرة الى بطالة مقنعة فحسب ، وفي هذه الحالة ، لا تمثل البطالة المقنعة ضغطاً على مستوى الأسعار .

١ . راجع . تنمية النمو الاقتصادي في ٢٠٠٠ ع . ١ ، وزارة التخطيط ، المجلس

ومن جهة أخرى ، فإن الأمر يستلزم أيضا دراسة تنظيم ما للهجرة من الريف إلى المدن (١) ، أو أن يصاد التخطيط الصناعي ليكون أكثر انتشارا في مصر من الناحية الجغرافية بحيث يمكنه استيعاب الأعداد المتناظرة هجرتها إلى المدن حتى يخف الضغط على المدن الكبيرة ، وكل هذه الأمور تستلزم دراسات مستفيضة ومتشعبة (٢) لا يمكن حتى مجرد تركيزها في هذه المجالة .

خامسا - طول مدة المشروعات النقلة :

سبق أن ذكرنا من قبل أنه على الرغم من أن الاتفاق الاستثماري يخلق دخولا نقدية تولد طلبا فعالا في الحاصل ، إلا أن ناتج بعض المشروعات قد يحتاج قبل أن يصبح قابلا ومتوافرا للاستهلاك ، إلى فترة انشاء طويلة نسبيا ، ومن هنا يصاحب عملية تكوين رأس المال : في المراحل الأولى للنمو ، اختلال في التوازن بين قوى العرض وقوى الطلب ، يتمكس اثرها في شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار ، وتزداد حدة الارتفاع ، إذا كانت فترة الانشاء طويلة .

وقد توفرت مصر على تنفيذ العديد من المشروعات الاساسية التي تفتقر وقتا طويلا نسبيا ، من هذه المشروعات ، الحديد والصلب واستصلاح الاراضي والرى والصرف واقامة سد اسوان العالي ، وهذه المشروعات استلهمت استثمارات كبيرة ولم تات بشمارها الا بعد مرور فترة من الوقت ، فمثلا نجد أن السد العالي قد بدى في تنفيذه في ١٩٦٠/١/٩ ولم ينته الا في ١٩٧٢/١/١٥ ، وقد بلغت تكاليف المشروع نفسه ٢٤٠ مليون جنيه ، كما بلغ الاعمال المترتبة على انشائه مثل تحويل الرى الحوضي الى رى مستديم واعمال الطرق والاسكان .. الخ نحو ٥٥٠ مليون جنيه .

(١) بمعنى أن يتم انتماء المهاجرين بصورة انتاجية ، وهذا ما حدث في بلاد عديدة (N.U , Etude sur L'economie Mondiale, op. cit , p. 114 etc.)

(٢) ومن هنا فلا غرابة أن يذكر الأستاذ Seymour E. Harris أن التقدم هو في الواقع دراسة كل نواحي الاقتصاد .

ويستهدف المشروع نتائج اقتصادية هامة ، منها اضافة ١٠٣ مليون فدان جديدة الى الرقعة الزراعية (١) وتحويل ٧٠٠ ألف فدان الى الري المستديم وتوفير المياه اللازمة لزراعة مليون فدان اوز سنويا لاغراض التصدير ، وتوليد طاقة كهربائية تصل الى عشرة مليارات كيلووات ساعة سنويا لتوفير الطاقة اللازمة للتوسع الصناعي .

وتقدر الزيادة المباشرة في الدخل القومي المترتبة على تنفيذ المشروع بنحو ٢٢٤ مليون جنيه سنويا (٢) .

ان مثل هذا المشروع ، بما استلزمه من سحب عوامل انتاج ضغطت على السوق المحلي ، فادت الى حدوث اختناقات في عديد من السلع في الوقت الذي استلزم فيه استثمارات كبيرة لمدة طويلة دون اى عائد ، كل هذه الامور ادت الى اختناقات في السلع المختلفة ، فضلا عن آثار المشروع على بعض الظواهر كنقص الطمي في ميساه النيل على الانتاج الزراعي وبعض الانشطة القائمة عليها واهمها مواد البناء ، الامر الذي ادى الى ظهور السوق السوداء فيها ووجود الاسعار المزدوجة .

وما يقال من مشروع السد العالي يقال عن المشروعات الاساسية الاخرى التي تستلزم بعض الوقت حتى يظهر انتاجها في الاسواق وتسبب في الوقت نفسه اختناقات وارتفاعات في الاسعار نتيجة للتضخم الهيكلي الذي ينشأ مع هذا النوع من المشروعات .

(١) تشمل التوسع في مديرية التحرير وادكو ومريوط وسحراء الصحلية وشرق قناة السويس وغربها ، ينقل على مراحل بحيث ينتهي الاستصلاح والاستزراع ، كما هو مخطط ، في نهاية عام ١٩٧٢ ١٠٠

(٢) راجع ، الجمارك المركزي للنتيجة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوي ، يوليو ١٩٦٤ - ١٩٦٨ .

هذه هي أهم صور التضخم الهيكلي التي رأينا لبرازيل في هذه
المقالة ، ولو أننا استرسلنا في تتبع النمو في القطاعات المختلفة
والتغيرات التي طرأت عليها وفي الوحدات المكونة لها والصعوبات
التي واجهتها ، ومن ثم الاختناقات التي نشأت بملدها ، لظهرت لنا
أنواع متعددة وصور متفاوتة من التضخم الهيكلي، ذلك أن التضخم،
كما يقول الأستاذ Wilson عمل معقد^(١) ، ولا سيما في الدول
الآخذة في النمو التي يتسم بنيتها الاقتصادية بطابع خاص يحتوي
مصادر عديدة للضغط التضخمي على النحو الذي رأيناه في صفحات
أخرى .

(١) Thomas Wilson, Inflation, op. cit., p. 91

المبحث الثالث

قياس التضخم

(الفجوات التضخمية)

تطور التحليل الخاص بالتضخم بعد الحرب العالمية الثانية وأصبح الكتاب يفترض دراسة التضخم بمساعدة الفجوة التضخمية « *Inflationary gap* » ، وهي من الاصطلاحات التي ابتدعها كينز في بحثه الذي أصدره عام ١٩٤٠ بعنوان كيف تدفع نفقات الحرب « *How to pay for the war* » وكان الهدف الرئيسي من استخدام الفجوة التضخمية هو قياس الضغط على المستوى العام للأسعار الذي ظهر خلال الحرب العالمية الثانية ، وقد اعتبرها كينز القوة الدافعة في جهاز التضخم وحاول أن يقدرها حيايا وبوحدات نقدية « *Monetary terms* » أي بمقياس كمي يمكن السلطات النقدية من اتخاذ ما يتناسب من إجراءات (١) .

(١) الواقع أن الاقتصادي فيكسل *Wicksell* هو أول من غير تحليل التضخم من الرأي الكلاسيكي الذي ينسب إلى الزيادة في عرض النقود ، إلى الزيادة في الطلب الفعال ، وقد وجد هذا التحليل تأكيداً أكبر في النظرية العامة لكينز التي عكزت حول تأثير التغيرات في الطلب الفعال على مستويات النشاط الاقتصادي ، ومع ذلك فإن هناك فرقا جوهريا بين تحليل المدرسة الكينزية والمدرسة الفيكسيلية . فقد ركزت المدرسة الكينزية اهتمامها على الزيادة التي تحدث في الطلب على السلع وتجاهلت الزيادة التي تحدث في الطلب على موامل الإنتاج مفترضة في ذلك أن مصادم التوازن الذي يطبق على أسواق السلع ينمكس أثره مباشرة على التوازن في أسواق موامل الإنتاج ، وعلى الأغص سوق العمل أما المدرسة الفيكسيلية فهي تبني تحليلها في التضخم على أساس تجميعي لفئات الطلب في أسواق موامل الإنتاج . ولذا فمن الطلب في أسواق السلع لإرجاع مذكرة معهد التخطيط القومي رقم ٦٦١ المشار إليها من ٢٥ راجع أيضا *R. J. Ball, Inflation and the theory of money. Allen and Unwin, London 1964, pp. 70-72.*

ويهدف هذا القياس إلى تحديد النفيرة بين الناتج من السلع والخدمات ومدى نقصها أو زيادتها عن القوة الشرائية المتوافرة في أيدي المستهلكين وبالتالي العمل على زيادة حجم الناتج منها أو الحد من حجم القوة الشرائية لدى المستهلكين .

والنفجرة التضخمية تنشأ في الاقتصاد في فترة معينة من الزمن ، إذا حدث انقطاع في الطلب الكلي على السلع والخدمات أو انقطاع في عرض النقود . وتمثل في الحالة الأولى في فائض الطلب الكلي ، وهو عبارة عن زيادة الانفاق القسومي (بالأسعار الجارية) عن الناتج القومي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) ، وتمثل في الحالة الثانية في فائض العرض النقدي ، وهو عبارة عن الفرق بين العرض النقدي وما بين ما يرغب أن يحتفظ به الأفراد من دخل حقيقي في شكل نقود (عند أسعار ثابتة) .

وقد جاءت المدرسة السويدية بأفكار جديدة لتحليل النفجرة التضخمية ، فأدخلت أسلوب النفجرة المتوقعة *ex ante gap* في كل من أسواق السلع *commodity markets* وأسواق عوامل الإنتاج *Factor-markets* وتمثل النفجرة في مفهوم هذه المدرسة في الزيادة في القيمة المتوقعة للطلب الكلي الفعال في كل من هاتين السوقين عن قيمة السلع والخدمات التي يمكن تحقيقها خلال فترة معينة من الزمن . كلها مقدرة بالأسعار السائدة وقت التقدير (١) .

(1) Bronislaw Oyrzanowski, ed. by D. C. Hague, op. cit., p. 334
ولتحليل النفجرة المتوقعة يمكن الرجوع إلى Bent Hansen, The theory of inflation, op. cit., ch. 3 and A. J. Hagger, op. cit., pp. 30, 31.

قياس الفجوة التضخمية (١) :

يمكن قياس الفجوة التضخمية (أو الإنكماشية) وفقا لعدة معايير ،
نختار منها معيارين : معيار فائض المروض النقدي ومعيار فائض
الطلب النقدي .

أولاً : معيار فائض المروض النقدي :

والفجوة التضخمية وفقاً لمعيار فائض المروض النقدي ، هي
عبارة عن الفرق بين الزيادة في العرض النقدي وبين الزيادة في حجم
ما يرغب الأفراد أن يحتفظوا به من دخل حقيقي في شكل نقود (عند
أسعار ثابتة) وذلك خلال فترة زمنية معينة ، وعلى ذلك فإن هذا
القياس يمكن وضعه في الصيغة الآتية :

$$\text{الفجوة} = \text{الزيادة في عرض النقود} - \frac{\text{كمية النقود}}{\text{اجمالي الناتج القومي}} \times \text{الزيادة في اجمالي الناتج القومي}.$$

فإذا رمزنا للفجوة بالرمز G والزيادة في عرض النقود ΔM
والناتج القومي الإجمالي GNP والطلب على النقود (٢) $\frac{M}{GNP}$ فإن
المعادلة السابقة تأخذ الصورة الآتية $G = \Delta M - \frac{M}{GNP} \Delta GNP$

(١) راجع في هذا الموضوع : د. تزايد حاشم ، اقتصاديات النقود والتوازنات
النقدية ، ١١٥٩ ص ٢١٧ وما بعدها ود. حسن محمد سليم ، التضخم والتنمية
الاقتصادية ، من مطبوعات معهد الدراسات المعرفية ، ١٩٧١/٧٠ وراجع أيضاً
H. Speight Economics, op. cit., pp. 560-581, Beat Hansen,
Inflationary gap, I N P. 1968, 16, Magdi M. El-Kamashah,
Economic Development in Egypt, Ferederick A. Praeger, New York
1948, p. 56.

(٢) وهو مقرب من معدل التداول المظلي للنقود .

وبتطبيق هذا المعيار في قياس الفجوات التضخمية في الاقتصاد
المصري خلال مرحلة التخطيط الشامل تظهر لنا النتائج الموضحة
في الجدول الآتي :

(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	السنة
التضخم ١ - ٤	٢ × ٢	الزيادة في الناتج القومي الحقيقي (٢) GNP	الطلب على النقد M ÷ GNP	الزيادة في المعروض النقدي (١) Δ M	
١٥٤	٢٢٧	٧٨٢	٠.٢٩	٢٨١	٦١/٦٠
١٢٦	١٤٢	٤٧٦	٠.٣٠	٢٧٩	٦٢/٦١
٢٠٤-	٢٦٤	١٢٥٦	٠.٢٩	١٦٠	٦٣/٦٢
٥١٩	٤٢٦	١٢٣٠	٠.٣٢	٩٤٥	٦٤/٦٣
٢٢٧	٢٧٨	٩٢٥	٠.٣٠	٦٠٥	٦٥/٦٤
٢٢٩	٢٨٣	٨٨٢	٠.٣٢	٦١٢	٦٦/٦٥
٠.٥-	٢١	٦٦	٠.٣٢	١٦	٦٧/٦٦
٠.٥-	١٩٩-	٦٢٣-	٠.٣٢	١٩٤-	٦٨/٦٧
٩٤-	٤٧٤	١٤٨١	٠.٣٢	٢٨٠	٦٩/٦٨
٢٧٤	٤٦٣	١٤٤٦	٠.٣٢	٧٣٧	٧٠/٦٩

ويشير هذا الجدول الى وجود اتجاهات تضخمية خلال مرحلة
التخطيط وان ظهرت بوادر انكماشية في السنوات ٦٣/٦٢ و ٦٧/٦٦
و ٦٨/٦٧ و ٦٩/٦٨ نظرا الى ان الزيادة في المعروض النقدي لم تعالج الزيادة
في الناتج القومي الحقيقي خلال هذه السنوات ، ومعنى ذلك ،
واستنادا الى هذا المعيار يمكن المحافظة على الاستقرار النقدي
وتفادي الاختلال عندما تتناسب الزيادة في عرض النقود مع الزيادة
في الناتج القومي الحقيقي .

(١١) المجلة الاقتصادية للبنك المركزي ، أعداد مختلفة .

(١٢) نظرا لعدم وجود سلسلة من الناتج القومي الحقيقي GNP فقد استخدمنا
في الجدول سلسلة من الدخل المحلي الحقيقي GDI

ثانيا : معيار فائض الطلب الكلى :

والفجوة التضخمية ، وفقا لمعيار فائض الطلب الكلى ، هي
مباراة عن الفرق بين الزيادة في الإنفاق الكلى (بالاسعار الجارية) عن
الناتج القومى الحقيقى (بالاسعار الثابتة) (١) .

ولما كان الوقوف على فائض الطلب الكلى ، يتطلب الامر بيان
الإنفاق بأنواعه الثلاثة (الإنفاق الاستهلاكى الخاص والحكومى
والإنفاق الاستثمارى) ومقارنته بالناتج المحلى الإجمالى الحقيقى (٢) ،
وهذا ما سيوضحه الجدول التالى (٣) :

(١) See : Andreas S. Greakis, I.M.F. op. cit., p. 458.

(٢) نظرا لعدم وجود سلطة من الناتج القومى الحقيقى «GNP» فقد استخدمنا
سلطة من الناتج المحلى الحقيقى «GDP» .

(٣) المصدر : الإنفاق الاستهلاكى للجدول السابق ص ١٢ ، الإنفاق
الاستثمارى ، من ٦٠/٥٦ - ٦٥/٦٤ الخطة الخمسية الأولى ص ١٢ ومن ٦٦/٦٥ -
٦٧/٦٦ تقرير خطة ٦٧/٦٦ ص ١٢٦ ومن ٦٨/٦٧ - ٦٩/٦٨ تقرير خطة ٦٩/٦٨ ص
١٠٠ و ٧٠/٦٩ تقرير خطة نفس العام ص ١٨ أما الناتج الإجمالى الحقيقى (بالاسعار
الثابتة) من ٦٠/٥٦ - ٦٥/٦٤ الكتساب السنوى للجهاز المركزى للإحصاء يونيو ٦٨
ص ٢٢٥ ولم نتيجته ، ومن ٦٦/٦٥ - ٦٧/٦٦ تقرير خطة ٦٧/٦٦ ص ٢١٦ ومن ٦٧/٦٧ -
٦٨ - ٦٩/٦٨ تقرير خطة ٦٩/٦٨ ص ١٥٨ و ٧٠/٦٩ تقرير خطة نفس العام ص ١٥٨ .

تطور فائض الطلب الكلى خلال خطة التنمية الخمسية

(١٩٧٠/٦٩ - ٦١/٦٠)

(بملايين الجنيهات)

السنة	الاتفاق (بالاسعار الجارية)			الناتج المطلبي الاجمالى الحقيقى (بالاسعار الثابتة)	فائض (أو نقص) الطلب الكلى
	الخاص	الحكومى	المجموع		
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥ - ٤)
٦٠/٥٩	٩٧١٦	٢٢٨١	١٧١٤	١٢٧١٦	٤٠٠
٦١/٦٠	٩٩٣٢	٢٥٥٩	٢٢٥٦	١٤٧٤٨	١٥٠٠
٦٢/٦١	١١٠٥١	٢٤٧١	٢٥١١	١٥٩٩٧	٨٦٤٠
٦٣/٦٢	١١٧٠٨	٢١٨٢	٢٩٩٦	١٧٨٨٦	١٣٢٢٠
٦٤/٦٣	١٢٤٩٢	٤٠١٨	٣٧٢٤	٢٠٢٣٥	٢٠٦٠٠
٦٥/٦٤	١٣٣٠٩	٤٣١٣	٣٦٤٣	٢١٢٦٥	١٤٠٠٠
٦٦/٦٥	١٥٨٣٢	٤٨١٩	٤٤٦٢	٢٥١١٤	١٨٦٥٠
٦٧/٦٦	١٦٢٢٧	٤٨٨٨	٣٦٦٧	٢٥١٧٨	١٩٢٧٠
٦٨/٦٧	١٧٠٨٢	٥٦٧٢	٣٤٢٢	٢٦١٧٨	٢٢٠٠٠
٦٩/٦٨	١٨٠٧١	٦٤٤٦	٣١٨٢	٢٧٦٩٩	٢٤١٤٠
٧٠/٦٩	١٩٢٩٦	٧١٧٠	٤١٦١	٣٠٧٢٧	٤٥١٠٠

وبلاحظ من الجدول السابق ان الفجوات التضخمية قد ظهرت بصفة دائمة خلال سنى الخطة وزادت في السنوات الاخيرة بشكل ملحوظ (١).

(١) يلاحظ مثلا ان عام ٦٨/٧٧ قد اظهر فائضا في الطلب رغم ما اسم به الاقتصاد من انجلاء اكتاشى محسوس. وهذا الفائض يمكن تفسير وجوده بأنه من الجواز ان تكون الحسابات القومية قد تضمنت أنواعا من الاتفاق لم تستخدم بعد، فضلا من المائل النفسى الذى صاحبه ظروف الحرب بتأجيل الاتفاق ومعلوم ان الاتفاق في ظروف مهيكلية كظروف الحرب من شأنه ان يخرج العلاقة بين التفسيرات الاقتصادية من وضعا الطبيعى طبقا لقواعد النظرية النقدية، ومن هنا قد لا ترفع الاسعار رغم وجود قدر من فائض الطلب نظرا لتفصيل السيولة أو الاكتنار السابق المرتبط بالترتب والانتظار .. وبالاختصار لئلا هذا الوضع قد املته ظروف الحروب وخرجت به من مسيرة الأوضاع الطبيعية. ودير بالاشارة ان هذا النوع من التحليل يقترب من التحليل الحديث لفرديمان لمدالة الطلب على النقود حيث يدخل مبيدات جديدة يمثل طريقة انتقال النقود في ظروف خاصة (راجع د. مصطفى وهدي، النظرية النقدية من خلال التحليل الاقتصادى الكلى - صحت - الطبعة ٢).

هذه هي دراسة من الفجوات التضخمية ، ولي وائسنا ان المعيار الاول ، يفضل المعيار الثاني نظرا الى ان الاحصاءات المتعلقة به تكون اسرع توفرنا واكثر دقة ، الامر الذي جعل صندوق النقد الدولي يستند الى مثل هذا النوع من المنهج في قياس الاتجاهات التضخمية على النحو الذي اوضحناه في دراستنا السابقة (١) .

ومن جهة اخرى فان المنهج التوقفي *ex ante* يعتبر منهجا مرغوبا فيه لقياس الفجوة التضخمية ، على اعتبار انه لكي يكون تقدير الفجوة مفيد حقا كمرشد للسياسة الاقتصادية ، فلا بد من تقديرها مقدما حتى تتمكن السلطات من اتخاذ اجراء في الوقت المناسب .

ونظرا الى ان ارقام الميزانيات التقديرية لمشروعات القطاع العام في مصر يصعب الحصول عليها لهذا الغرض فانه لا يستطاع ، والحالة هذه ، تقدير الفجوة المتوقعة .

(١) راجع ما تقدم من ١٥٥ .

القسم الثاني

لوضعكم كوسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية

استعرضنا في القسم الاول التضخم باعتباره ظاهرة اقتصادية ونمى بها تلك الحركة الصعودية المستمرة في الاسعار .. وانبأ اتوأمها في الاقتصاديات المتخلفة وفي الاقتصاد المصرى . وستكون مهمتنا في هذا القسم دراسة التضخم لا باعتباره ظاهرة اقتصادية ، ولكن باعتباره وسيلة من وسائل تمويل التنمية الاقتصادية مستعرضين الاتجاهات القوية لتمويل بالتضخم والاتجاهات المعارضة له .

وهنا قد يثور تساؤل ، هل توجد علاقة بين التضخم كظاهرة والتضخم كوسيلة ؟

الواقع ان التضخم لا يختلف وصفه بحسب ما اذا كنا ننظر اليه كظاهرة او كوسيلة اذ يظل في الحالتين «حركة صعودية مستمرة في الاسعار» على النحو الذى اوضحناه من قبل ، بمعنى اننا لا نستطيع ان نفرز التضخم كظاهرة او كوسيلة ، ولكن ما يمكننا الوقوف عليه هو : هل يعتبر التضخم مخططا ام غير مخطط ؟

فاذا كان التضخم غير مخطط ، بمعنى ان القوى الاقتصادية للمجتمع تدفع الاسعار الى الارتفاع لمدة اعتبارات تتعلق بالعرض او الطلب او تتعلق بالهيكل الاقتصادى نفسه ، كما هو مشاهد في الدول المتخلفة حيث تحتوى هياكلها الاقتصادية على عوامل للضغط التضخمى ، فان هذا التضخم يعتبر ظاهرة كثره من الظواهر الاقتصادية الأخرى .

ويعتبر التضخم مخططا ، اذا عمد المخطط الى زيادة الاسعار للوصول الى تخفيض الاستهلاك بالنسبة لعدد كبير من الافراد وبالتالي اقتطاع جزء من دخولهم يحول الى قطاع الاعمال في صورة ارباح ، فاذا ما اعاد هذا القطاع استثمار هذه الارباح ، فان التضخم يؤدي الى زيادة المدخرات ومن هنا يعتبر صورة من صور الإدخار الإجبارى نظرا الى ان ذوى الدخل الثابتة في المجتمع تضطرم الاسعار المرتفعة لسلع الاستهلاك ان يخفضوا استهلاكهم منها (1) .

(1) Frederic Benham, Economics, 4th. ed., Pitman London, 48, p 339.

ومن ثم نجد أن نجاح وسيلة التمويل التضخمي (١) مرهون بمدى نجاح المخطط في توجيه القوة الشرائية في المجتمع ، إذ يقال في هذا المجال أن عدم وجود السياسة المالية المناسبة لتحويل القوة الشرائية هي العقبة الأساسية أمام استخدام هذه الوسيلة من وسائل التمويل (٢) .

ولكن هل نجح التمويل عن طريق التضخم في زيادة التراكم الرأسمالي في الدول المتخلفة ؟

لقد أثار التمويل التضخمي للتنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة كثيرا من الجدل في الفكر الاقتصادي المعاصر ، فبينما يوصي البعض بالاتجاه إلى التوسع النقدي كأداة لتشجيع الاستثمار وتمجيل النمو الاقتصادي ، ينصح الآخرون بوجود تجنب الوسائل التضخمية بسبب ما تغذي إليه من زيادة في الأسعار لا تكون تحت السيطرة . وهو أمر يضر بالاقتصاديات المتخلفة نظرا لضعف أو عدم مرونة الجهاز الإنتاجي . كما أنه من المنفق عليه بوجه عام أن التنمية الاقتصادية يجب أن تتحقق بأقل ضغط ممكن على الأسعار (٣) .

(١) أو على نحو ما يطلق عليه بعض الكتاب «التنخم الخمسي» .
Specific Inflation « Sre : Ugo Papi, Inflation, edited
by Hague, op. cit., p. 55 » .

(٢) Geoffrey Maynard, Economic dev. and price level,
op. cit., p. 6.

(٣) عبد الحميد القاسبي - تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة
١٩٦٩ ص ٣٦٠ و ٣٦١ .

بعد هذه المجالة ألا يعنى لنا ان نطرح بعض الاسئلة التى تحتاج الى جواب قاطع . هل ننصح الدول المتخلفة باللجوء الى التضخم لتخذه كوسيلة لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية نظرا لقصور موارد التمويل ، وما هي الشروط الواجب توافرها حتى يؤدي التضخم الى تحقيق التراكم الرأسمالى بنجاح ، وما هي المشاكل التى قد تنجم عن ذلك ؟ أم ننصح هذه الدول بتجنب هذه الوسيلة من وسائل التمويل نظرا لما قد يترتب على اتباعها من اضرار حينما يفلت التضخم من عقاله مضيحا ثمار التنمية ونتائجها ؟ وفي هذه الحالة ما هي الوسيلة البديلة عنه التى يكون من شأنها دفع عجلة التنمية الى الامام ؟ أم هل هناك حجم أمثل للتضخم يحقق هدفين في وقت واحد بمعنى أن يتخذ أداة تمويلية فعالة ، ويبعد في الوقت نفسه الاقتصاد القومى عن الآثار الضارة لهذه الظاهرة ؟ وما هو موقف الاقتصاد المصرى في هذا المجال ؟

ان هذه الاسئلة ستكون موضع أجابة القسم الثانى من هذه الدراسة يحتويها ثلاثة فصول :

- الفصل الاول يتناول الاتجاهات المؤيدة للتمويل بالتضخم .
- الفصل الثانى يدرس الاتجاهات المعارضة للتمويل بالتضخم .
- الفصل الثالث يبحث التمويل بالتضخم في الاقتصاد المصرى .

المصدر

الاجتماعات المؤيدة للتمويل بالتضخم

يعتبر التمويل بالتضخم من المسائل التي اثيرت كثيرا من اجل
في الفكر الاقتصادي التنموي ، فيعتقد انصار التمويل بالتضخم
انه من الوسائل الفعالة التي يمكن للبلاد المتخلفة ان تلجأ اليها لتمويل
التنمية الاقتصادية (١) ، وانه ليس هناك دولة متخلفة واحدة كانت
جادة في تنفيذ برامجها الاقتصادية لم تجد من المحتم طيها ان تلجأ الى
هذه الوسيلة في تمويل مشروعاتها ، فهي سياسة عامة للدول المتخلفة
لا تستطيع ان تستغنى عنها (٢) .

وعلى هذا فان المؤيدين للتضخم يرون ان مشكلة البلاد
المتخلفة لا تكمن في الواقع في الفاشلة بين الاخذ بالتضخم او عدم
الاخذ به وانما تتمثل في تقدير عوجة التضخم المناسبة التي تحفظها
في عملية التنمية ، او بمعنى آخر يجب على السلطات النقدية
تحديد الحجم الامثل للتضخم لسد الفجوة بين موارد الخطة
واستخداماتها .

ولم يقتصر الامر على الجدل العلمي فقط وانما تعداه الى
التجارب الواقعية في الدول المتخلفة التي استخدمت التضخم كوسيلة
لزيادة التوزيع الرأسمالي فيها ، ومن هنا فان منح الامانة في هذا

(١) E. M. Bernstein and I. G. Patel, Inflation in relation to
economic development, I. M. F. « Staff papers » Vol. 2
No. 3, Nov. 52, p. 374.

(٢) راجع د. محمد مكرم حنفي - التزود وامداد البنوك والبنقرة الخارجية -

الفصل لن يقتصر على التحليل النظري بل يمتد إلى التجارب الواقعية وذلك للوصول إلى حكم واضح في تقييم هذه الوسيلة من وسائل التمويل .

وقد تفاوتت الحجج والآراء التي يستند إليها أنصار التمويل التضخمى في تبرير استخدام هذه الوسيلة في التمويل . وهى وإن كانت لا تشكل اتجاها واحدا ، إلا أنها تؤيد في جوهرها التضخم ، وقد استند هذا الفريق من الكتاب في تقديم حججهم على ما أسفرت عنه تجربة التمويل بالمعز من نجاح في الهند في الخطة الخمسية الأولى . ١٩٥٦/٥١

ولا يخفى أن تمحيص هذه الآراء يتطلب استعراض هذه الحجج ومدى ما تنطوى عليه من صحة واستقراء تجربة الهند في التمويل بالمعز للوقوف على ما أصابها من نجاح أو فشل .

وعلى ذلك فانا سنتناول الدراسة في هذا الفصل على مبحثين :

المبحث الأول التمويل بالتضخم في الدول المتخلفة .

المبحث الثانى التجربة الهندية في التمويل بالتضخم .

البحث الأول

التمويل بالتمسك في الدول المتخلفة

لا يتنازع أحد في أن من الممكن أن يستلهم التمسك لفتحات قصيرة متقطعة في تمويل الاستثمار إذا عجزت المدخرات المحلية والأجنبية عن تقديم الموارد اللازمة لتحقيق معدل مناسب من النمو الاقتصادي ، وتحصل عملية التمويل التضخمى بكل بساطة في امان الحكومة في تمويل الاستثمارات من طريق الاقتراض من البنك المركزى (الاصدار الجديد) أو الاقتراض من النظام المصرفى (تزويد المشروعات العامة والخاصة بالائتمان) بما يتعدى الحدود التي يتسنى في نظامها المحافظة على استقرار الاسعار (١) .

ان السياسة التوسلية في راي انصار التمويل بالتضخم ان تشجع الاستثمارات العامة والخاصة بغض النظر عن طريقة تمويلها بحيث تضمن الدولة تنفيذ جميع المشروعات الاستثمارية اللازمة لتحقيق اهداف الخطة بالتسارع ما يسمى بمنهج تمويل الحرب (٢) War Finance Approach ، ولقد ساق هؤلاء الكتاب حججا متعددة ، وهي وان اختلفت في اتجاهاتها ، الا انها تتفق على شيء واحد هو تأييد التضخم باعتباره اداة لتحقيق الادخار الاجبارى في المجتمع من طريق اعادة توزيع الدخل القومى لصالح الطبقات الغنية او بمعنى آخر اعادة توزيع الدخل في صالح الطبقات التي يكون ميلها الحادى للادخار مرتفعاً (٣) .

(١) د. محمد زكى شامى - التنمية الاقتصادية - الكتاب الثانى ص ١٧ .

(٢) لعملية التنمية في جوهرها مشابهة تماما لعملية الدخل في حرب كبرى ، فالنمر في كليهما يتطلب تمويل كامل لاقتصاديات الدولة من طريق اعادة توزيع واستخدام جميع الموارد الاقتصادية بأسرع ما يمكن ، والمجهود الذى يبذل لتحقيق النمر في كليهما يتشابه الى حد كبير فراجع د. عبد النعم لوزى وآخرين - اقتصاديات المالية العامة - ١٩٧٠ ص ٢٨١ .

(٣) Geoffrey Maynard, op. cit., p. 15.

وتتلخص ميكاناتيكية سياسة التمويل بالتضخم كما يوضحها بنت هانسن (١) فيما يلى : نفترض ان الائتمان تكيف نفسها في كل لحظة بما لتغيرات الطلب ، فاذا فرضنا اننا بدانا بحالة من التوازن وانه فجأة توسعت خطط الاستثمار نظرا لزيادة الائتمان المصرفي ، فان النتيجة التي تتحقق في هذه الحالة هي ارتفاع الطلب على الممثل والموارد الانتاجية الأخرى لاستخدامها في الأغراض الاستثمارية ، ومن ثم ترتفع الاجور والائتمان لمعامل الانتاج الأخرى ، وينتقل بالتالى العمال وعناصر الانتاج الأخرى من صناعات السلع الاستهلاكية الى صناعات السلع الرأسمالية ، وهذا التحول في تخصيص الموارد هو في الواقع جوهر نظرية الادخار الاجبارى . فبدون هذا التحول لن يكون هناك ادخار اجبارى .

ويجب ان نلاحظ هنا انه خلال عملية تحويل الموارد من الصناعات الاستهلاكية الى الصناعات الرأسمالية . تحدث ارباح كبيرة في صناعات سلع الاستهلاك . فالاجور المرتفعة وما يتولد عنها من زيادة في تيار الانفاق النقدي والنقص في انتاج السلع الاستهلاكية كل ذلك يؤدي الى زيادة اسعار السلع الاستهلاكية بنسبة أكبر من الزيادة التي حدثت في الدخول النقدية لاصحاب عوامل الانتاج ، ومن ثم تنخفض الاجور الحقيقية على حين تتحقق هناك ارباح كبيرة غير متوقعة في صناعات سلع الاستهلاك ، وهذا الانخفاض الذي طرأ على الدخول الحقيقية لاصحاب عوامل الانتاج والذي يصاحبه زيادة في ارباح المنظمين هو الاساس الذي تعتمد عليه الزيادة في الادخار الاجبارى او نظرية التمويل بالتضخم (٢) .

(1) See : B. Hansen, op. cit., p. 37.

(2) Geoffrey Maynard, op. cit., pp. 11 - 14.

والوصول الى تحقيق الادخال الاجبارى ، فان الكتاب المؤيد للتضخم ينصحون الدول المتخلفة باتباع سياسة التقود الرخيصة او سياسة عجز الميزانية على اعتبار ان التمويل بهذا الشكل يجعل التضخم يقضى على آثاره السيئة بنفسه (١) Self-destructive وفى رأى هؤلاء الكتاب ان مشكلة الدول المتخلفة لا تكمن فى الاختيار بين الاستقرار النقدى او التضخم ، فالتضخم يعتبر وسيلة فعالة بل وحنمية للاسراع بعملية التنمية الاقتصادية واما مشكلة هذه الدول الفعلية تكمن فى تقدير موجة التضخم المناسبة او بمعنى آخر الحجم الامثل للتضخم (٢) .

وعلى هذا فتنقسم الدراسة فى هذا البحث الى المطلب الاربعة الآتية :

المطلب الاول يخصم للدراسة الحجج المؤيدة للتمويل بالتضخم .

المطلب الثانى يعنى بمعرض التضخم كوسيلة لتحقيق الادخال الاجبارى .

المطلب الثالث يتناول عملية التمويل بالتضخم .

المطلب الرابع يدرس الحجم الامثل للتضخم .

(١) W. Arthur Lewis, op. cit., p. 216.

(٢) انظر د. نؤاد حاتم ، الاستقرار النقدى والتنمية الاقتصادية ، معهد الدراسات المالية ، يونيو ١٩٦١ ص ١٠ .

المطلب الأول

الحجج القوية لتمويل بالتصخم

يتفق جميع الكتاب على أن نقص رؤوس الأموال يكون إحدى المشكلات الأساسية التي تواجهها الدول المتخلفة عند قيامها بعملية التنمية الاقتصادية (١) وبخاصة عندما تتبع سياسة انمائية قوامها التجميع (٢) وذلك لمدة أسباب أهمها انخفاض مستوى الادخار الاختياري فضلا عن عدم كفاءة الأجهزة القائمة على تجميع المدخرات وجمود الجهاز المالي بما عرتب على هذا من صعوبة تعبئة القروض المحلية غير التضخمية وعجز الجهاز الضريبي عن تعبئة الموارد اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية وعدم كفاية أنسياب رؤوس الأموال الأجنبية ، وبالتالي تضرر الاعتماد على المدخرات الأجنبية في توفير جانب يعتد به من الموارد اللازمة لتحقيق معدل مناسب من النمو الاقتصادي (٣)، (٤)

(١) باستثناء بعض الدول مثل الكويت وفنزويلا اد. على لطفى ، التنمية الاقتصادية - ٧١ ص ١٢ - ٢٠ .

(٢) تتميز البلاد المتخلفة عموما بندرة رأس المال وسوء استخدامه وعدم كفاية ما يتكون منه لتمويل الاستثمارات اللازمة للنهوض باقتصادياتها ، وبفقر نقص رأس المال بجموعتين من القوى الدائرية المفرغة تفضلان بعرض رأس المال والمطلب عليه وتؤديان في النهاية الى ضالة تكوين رأس المال ، فيقتدر البعض أن صافي الادخار المحلي في هذه البلاد يتراوح بين ٨٥٪ وهو معدل شديد الانخفاض لا يسمح باجسراء استثمارات كبيرة بل ولا يكاد يكفي مواجهة الزيادة المطردة في السكان والاحتفاظ بالمستوى الراهن من رأس المال للفرد (راجع Arthur Lewis, op. cit., p. 244) .

(٣) د. محمد زكي شافعي - التنمية الاقتصادية - الكتاب الثاني ص ١٧٦ و ١٧٧ .

(٤) تلخص مسائل تمويل التنمية الاقتصادية في عدة مقترحات وعندما طلبت الأمم المتحدة مشورة الخبراء في تمويل التنمية في البلاد المتخلفة تركزت توصياتهم بوجوب قيام الدول المتقدمة بتخصيص ١٤ مليار دولار كل عام لهذا الغرض ، كما أبدى بعض الكتاب مثل Nurkse اهتماما خاصا بضرورة البحث عن الوسائل التي يمكن بها توجيه القوى العاملة المحلية ولوجها في إنتاج السلع الرأسمالية ، أما أدولف لويس =

ولذا فإن سد الفجوة بين المصادر المتاحة للتحويل وبين حجم الاستثمارات (١) تشكل في غالب الأحوال العقبة الأساسية في هذه الدول عند تنفيذها برامج التنمية الاقتصادية ، ويرى فسرقي من الكتاب أن الدول المتخلفة لا تجد مخرجاً إلا بالتحويل من طريق التضخم (٢) ، إذ لو اعتمدت التنمية على المدخرات الوطنية والأجنبية - على عدم كفايتها - فإن النمو الاقتصادي يكون ضئيلاً وقد يصبح سالباً بسبب زيادة معدل النمو السكاني عن معدل النمو الاقتصادي (٣) ومن هنا يؤكد بعض الكتاب وفي مقدمتهم لورث لويس أنه يمكن الاعتماد على التضخم لتحويل التنمية إذ أنه صاحب دائماً عطايا النمو الاقتصادي السريع في روسيا واليابان (٤) .

والحجة الأولى والأساسية لانعكاس التضخم تتمثل في خلقه للأدخال الإجباري ، أي الاعتماد على ارتفاع الأسعار في خفض مستوى الاستهلاك بما يترتب على هذا من تحزير موارد إضافية للاستثمار وتحصل العطية التضخمية هذه في أحداث زيادة في الطلب النقدي

== يذكر أن الدول المتخلفة يكتبها بيوتلان في ص ١٢ من دخلها القومي كل عام إن تحقيق التنمية الاقتصادية W. A. Lewis, op. cit., p. 244 وراجع الفقرة الاقتصادية لك الأعلى القري - الجلد التاسع - العدد الأول ١٩٥٦ ص ٢١ .



(١) لما ما لورد زيادة الأصول الرأسمالية وما تولده من دخل حقيقي بمعدل z سنوياً كما يهدف إليه مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية ينضم نصفه لواجهة نمو السكان وقوة العمل والنصف الآخر لزيادة الإنتاجية يجب أن يرفع الاستثمار المبني إلى نحو من ١٥ - ٢٠ ٪ من الدخل القومي يضاف إليها نحو من ٥ - ٦ ٪ من الدخل القومي لتغطية استهلاك رأس المال وزيادة الإنفاق على التطعيم والصحة وغير ذلك من عناصر الاستثمار البشري (انظر د. عبد الحميد القناص ، المرجع السابق ص ١١٦) .

(٢) See : Ugo Papi, Inflation, ed. by D. C. Hoag, op. cit., p. 55.

(٣) G. Maynard, Economic development and the price level, op. cit. pp. 6-7.

(٤) A. H. Hansen, Public enterprise and economic dev., London 1960. ترجمة العمل القومي للتأليف والترجمة ص ١٢٨ .

الكلى عن العرض الحقيقى للسلع والخدمات عند مستوى الاسعار السائد ويميلولة اخرى في احداث تضخم ناتىء من جذب الطلب ، ولا يستدل على الاعتماد على التضخم في تمويل التنمية بالارتفاع الطفيف في الاسعار او الارتفاع في الاسعار عبر المدة الطويلة وانما يستلزم ، كما يشير بريتون في صدد ايضاح معالم التمويل بالتضخم ، لارتفاعا في الاسعار بمعدل يتراوح بين ١٠ و ١٥ ٪ سنويا وذلك لمدة تتراوح بين خمس وسبع سنوات على ان يتمثل في عشر سنوات الحد الاقصى للارتفاع المستمر في الاسعار (١) .

والتضخم اذا نجح يعتبر طريقة من طرق الادخار الاجبارى (٢) *Compulsory Saving* ذلك ان الارتفاع في الاسعار ، وهو الصورة العامة للتضخم ، يؤدى الى تخفيض الاستهلاك بالنسبة لمعد كبير من الافراد وبالتالي يقطع جزءا من دخولهم يحول الى قطاع الاعمال في صورة ارباح ، فاذا ما اعاد قطاع الاعمال استثمار هذه الارباح ، فان التضخم على هذا النحو يكون قد نجح في زيادة حجم المدخرات الحقيقية في المجتمع عن طريق المدخرات الاجبارية التى تولدت عن التضخم ، ويعنى آخر (٣) فان التضخم بهذه المثابة يعمل على اعادة توزيع الدخول الحقيقية من قطاعات الاقتصاد القومى التى يكون فيها الميل الحدى للادخار منخفضا الى القطاعات الاخرى التى يكون فيها هذا الميل مرتفعا اى يعيد توزيع الدخول لصالح الطبقات التى تقوم بالادخار والاستثمار (٤) . ومن هنا فان التضخم يتمخض عن

(١) د. محمد زكى شافى ، المرجع السابق ص ٩٧ .

(٢) والمدخرات الاجبارية ليست وسيلة مستخدمة في تمويل التنمية كثيرا ما صاحب التضخم التنمية ، واهينا مجل بها في القرن التاسع عشر فقد لعبت الرأسمالية في مراحلها الاولى في انجلترا بمساعدة المدخرات الاجبارية فقد طلى تضخم الارباح التنمية المالية في ظل الرأسمالية وكانت غلت روسيا عملية تكوين رأس المال بتحديد الاستثمار اثناء نموها الاقتصادى اراجع د. فؤاد هاشم المرجع السابق ص (١٠) .

(3) Andrew Shonfield, op. cit., p. 4.

(4) Arthur Lewis, op. cit., pp. 217-222 and Shonfield, op. cit., p. 4.

القطاع جزء من القوة الشرائية التي لدى بعض المستثمرين الأمر الذي يخفض من مستوى دخولهم الحقيقية ويمثل الإدخال الإجباري بالنسبة لهؤلاء المستثمرين في ذلك الجزء الذي يقطع من الدخل بطريقة الزامية .

ويبدى أنصار التمويل بالتضخم أنه لا يمكن الإدعاء هنا بأن الأموال التي كُنت عن طريق الادخار الإجباري يمكن أن تتحول إلى المصارفة بدلا من الاستثمار المنتج ، ذلك أن هذا التحول أمر مستبعد ، نظرا إلى أن الحكومة في الاقتصاديات المتخلفة تقوم بدور هام في التنمية الاقتصادية وتوجه الاستثمارات الوجهة التي تراها في صالح النمو الاقتصادي . وتقوم في الوقت نفسه بالتحكم في القدر المطلوب من التضخم الذي يتفق مع أهداف الاستثمار ، ومعنى ذلك أنه لا بد أن تملك الحكومة بزماء الموقف وتتحكم في قرارات الاستثمار ولا سيما بالنسبة للأرباح التضخمية التي تؤول إلى القطاع الخاص (١) .

ويضيف أنصار التمويل بالتضخم (٢) أن الإسراع في التنمية ودفعها للأمام لا يمكن أن يتحقق دون اللجوء إلى الوسائل التضخمية (٣) نظرا إلى أن برامج التنمية الاقتصادية في الوقت الحاضر هي برامج ضخمة وطموحة (٤) ، إذ أنه لن يكون هناك مزيد من

(١) G. Maynard, op. cit., pp. 11 - 14.

(٢) ومن بين هؤلاء الكتاب S.H. Slichter و E.M. Bernstein and I. G. Patel, Inflation in relation to economic dev , pp. cit., p. 374.

(٣) لاحظ أن النجاء الدولة للتضخم كمصدر من مصادر الإيراد العام كان معتبرا فيها معنى طريقة استثنائية بحتة ولم يكن الرأي العام يقبل النجاء الحكومات إليها ، إلا في الفترات غير العادية كفترات الحروب وما إليها ، كذلك لم يكن الاقتصاديون الذين يعبرون عن النظرية الكلاسيكية يقبلون النجاء الدولة إلى التضخم . وقد كانت هذه الأفكار مسلم بها حتى عهد حديث نسبيا ، غير أن الفكر الاقتصادي المالي قد تغير على إثر ظهور كتابات كينز وعلى ذلك أصبح الانجاء إلى التضخم في الدول الرأسمالية المتقدمة كوسيلة لتمويل النفقات العادية طريقة عادية لازمة إلى جانب المزايدة الأخرى في مكافحة الكساد (انظر د. لييب شقير - المالية العامة ١٩٥٧ من ١٣٣٦ و١٣٣٧).

(٤) Problems in economic development, edited by E. A. G. Robinson, Mac, London 1965, pp. 210, 196 - 211.

الاستثمارات بغير مزيد من المدخرات لانهما وجهان لظاهرة واحدة^(١)، ان استخدام السياسة المالية لتمتيع الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية في البلدان المنخفضة ليس فكرة نظرية مجسدة فقد اتممت التنمية اليابانية سنة ١٨٧٠ في مراحلها المبكرة على توفير رأس المال اللازم من طريق الضرائب والقروض وكذلك التوسع الائتماني ، وبذلك تمكنت اليابان من بناء نموها الصناعي وحدث نفس الشيء في المملكة المتحدة سنة ١٧٩٠ والولايات المتحدة سنة ١٨٥٠ حيث ساعد التضخم السريع على تكوين رؤوس الاموال اللازمة عن طريق تحويل الموارد من الاستهلاك الى الارباح والاستثمار^(٢) .

وعلاوة على الحجة الاساسية السابقة يسوق انصار التضخم حججا اخرى لشرح وجهة نظرهم في الاخلاص بأسلوب التضخم في الدول المنخفضة وقد اختلفت هذه الآراء في تبريراتها وان اتفقت على شيء واحد هو وجوب الاخلاص بالتضخم كشرط ضروري لفصح معدل مرتفع من التنمية الاقتصادية في الدول المنخفضة .

الحجة الثانية - ترى الاخلاص بالتضخم باعتباره يكفل الاستخدام الكامل للموارد الانتاجية^(٣) فكما هو معلوم توجد بالدول المنخفضة موارد كثيرة عاطلة وعلى الاخص الايدي العاملة العاطلة التي توجد بالقطاع الزراعي ، ومهمة التنمية الزراعية هي تشغيل تلك الموارد ، فاذا التجانا ، مع موارد التمويل الاخرى ، الى التضخم ، فان هذه الموارد سوف تشغل ويزداد رأس المال المنتج للسلع ، فتزيد كمية المنتجات المعروضة وعلى ذلك فلن يحدث التضخم الارتفاع غير المرغوب فيه في الاسعار ، بمعنى ان يقضى التضخم بنفسه على آثاره السيئة « Self - destructive » اذا استخدم في تنمية رأس المال المنتج لانه

(١) See : Stephen Enk, Economics for development, 64 p. 234.

(٢) W. W. Rostow, op. cit., p. 291

(٣) Problems in economic development, op. cit., p. 208.

سيزيد من كمية السلع المعروضة الأمر الذى يمنع الارتفاع فى الأسعار (١) ، وبمباراة أخرى لكى ترتفع الاستثمارات فى الدول النخلفة يسود الاعتقاد بأنه لا بد من الحصول على أكبر حجم ممكن لجعل الناتج القومى ، ويقتضى الأمر بدوره عدم ترك أى عوامل إنتاجية عاطلة (٢) .

فإذا وجدت مقدرة إنتاجية عاطلة فانه يكون من الواضح ان تزود الحكومة المشروعات بالزيد من الائتمان بما يترتب عليه من الزيادة فى الطلب النقدى الكلى ، ولن تنخفض هذه الحالة من حيث المبدأ عن ضغط صمودى على الأسعار ، ذلك أنه ما دامت تتوفر القدرة الإنتاجية المعطلة فستعرض الزيادة فى الطلب النقدى زيادة العرض الحقيقى من السلع والخدمات ، وينتفى بالتالى ما يدفع بالأسعار للارتفاع (٣) و (٤) .

الحجة الثالثة - تنجى الى القول ان التضخم يعمل على تسهيل استيراد رأس المال من الخارج وقد استندت هذه الحجة الى ما يعرف فى النظرية الكلاسيكية بالتحركات الدولية لرأس المال Classical theory of international capital movements فهذه النظرية تقر ان كى ينتقل رأس المال من بلد الى آخر يلزم أن يكون فى البلد المقترض قدر معين من التضخم النسبى ومن ارتفاع فى الأسعار يزيد عما فى بقية دول العالم ، ويعنى ذلك طبقاً للتفكير الكلاسيكى حدوث عجز فى ميزان المدفوعات الجارية للبلد المقترض كنتيجة لتدهور معدلات

(١) د. محمد لبيب شقير - المالية العامة ١٩٥٧ ص ٢٢٨ وراجع W. Arthur

Lewis, The theory of economic growth, op. cit., p. 217.

(٢) راجع B. Hansen التضخم والتطور فى ميزان المدفوعات ترجمة د. صلاح الدين الصيرى معهد الدراسات العربية ١٩٦٠ ص ٢٥ وما بعدها .

(٣) د. محمد زكى شافى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الثانى ص ١٠٢ و ١٠٣ .

(٤) Kendleberger, Economic development, 2nd. ed. McGraw Hill book, Tokyo 1965, p. 228.

الأنفصال (١) ، ومن هنا فإن التضخم يحصل من الممكن لبلد
المختلف أن يستورد رأس المال من الخارج ليتمكن من تنفيذ برامج
التنمية الاقتصادية .

أما الحجّة الرابعة - فتستند للاخذ بالتضخم الى ظاهرة الوهم
النقدى *Monetary illusion* ويتركز مضمون هذا الاتجاه في أن الدولة
يمكنها زيادة النقود الورقية او المصرفية وتستخدمها في شراء
موامل الإنتاج وتوظيفها في بناء رأس المال مما يؤدي الى زيادة الدخل
وزيادة أسعار السلع الاستهلاكية حيث لا يصاحب هذه الزيادة في
النقود زيادة مماثلة في السلع . ومن شأن هذه الحالة التضخمية التي
تتشأ بسبب زيادة كمية النقود أن توهم الأفراد بأن مستوى
المعيشة أخذ في الارتفاع نتيجة زيادة الدخل النقدية ، وبعد مرور
فترة من الوقت وقبل أن يدرك الجمهور أن الأسعار ترتفع بنسبة
أكبر من ارتفاع الدخل تكون الدولة قد تمكنت من بناء قدر كبير
من رؤوس الأموال والمشروعات الإنتاجية حيث تبدأ في الإنتاج
وتعمل على زيادة عرض السلع في الاقتصاد وتوجه الأسعار مرة
أخرى للانخفاض (٢) .

كما تذهب الحجّة الخامسة الى القول بأنه نظرا الى أن الاقتصاديات
المختلفة يتسم أفرادها بعادة الاكتناز حيث يقدر البعض أنه في بعض
بلاد جنوب شرقي آسيا والشرق الأوسط ، تبلغ مكتنزات الأفراد
من الذهب نسبة ١٠٪ من الدخل القومي فإن الحكومات يمكنها أن
تصدر نقودا جديدة تعادل الأموال المكتنزة ، وبذلك لا تظهر ضغوط
تضخمية في الاقتصاد ، وهذه الحجّة كانت ضمن الحجج التي
استندت اليها الهند في التحويل بالتضخم في خططها الخمسية (٣) .
وكذلك تذكر دراسة المجلس الهندي للشئون الدولية في تقرير

(١) B. Hansen , op cit., p. 36.

(٢) داجع رموى ذكى ، المرجع السابق ص ١٠٦ و G Maynard, op. cit., pp. 14-15.

(٣) A. H. Hanson, Public enterprise and economic dev.
ترجمة الدار القومية للتأليف والترجمة ص ١١٢ .

اللجنة الثانية لمجلس التعاون الاقتصادى فى آسيا والشرق الاقصى
 عند التصريح باستخدام الوسائل التخفيفية لتمويل التنمية
 الاقتصادية وذلك فى تقرير اللجوء الى التضخم انه يوجد فى كل البلاد
 التخلفة قطاع من الاقتصاد لا يتعامل بالنقد وهو لا يسهم فى
 الادخار والاستثمار او يسهم قليلا وجرة خفيفة من التضخم تؤدي
 بشكل عام الى ادخال هذا القطاع فى نطاق الاقتصاد النقدى وبذلك
 تجعله يسهم بدرجة اكبر فى عملية الاستثمار (١) ذلك انه من شأن
 اتساع نطاق الاقتصاد النقدى على حاسب قطاع الاكتفاء الذاتى زيادة
 حاجة المجتمع الى الارصدة النقدية طلبية لما تنصرف اليه رغبة
 المتخلفين. الجسد للنقد من الاحتفاظ بأرصدة نقدية بدافع
 الماملات (٢).

وتنجه الحجة السادسة الى تبرير الاخيل بالتضخم بابرار ان
 الارتفاع الوئيد فى مستوى الاسعار كما يقول Sir Denis Robertson
 يشجع رجال الاعمال على الاستثمار ويقول Nicholas Kaldor ان
 الجرعات المتوسطة من التضخم تكون ضرورية للنمو الاقتصادى
 وتركز وجهة نظره فى انه عندما يرى المنظّمون ان الاسعار قد
 ارتفعت فانهم يقبلون على الاستثمار وهذا من شأنه زيادة معدل النمو
 ذلك ان الحافز على الاستثمار يرتبط بتوقعات ارتفاع الاسعار
 فضلا عن ان ما يشجع رجال الاعمال على الاستثمار اعتمادهم
 ليس على اموالهم وانما سهولة الحصول على الائتمان المصرفى (٣).

هذه هى فعوى الحجج التى ساقها انصار التمويل من طريق
 التضخم لتأييد وجهة نظرهم وهم يرون بمسند الحجة الاولى
 والاساسية انه اذا كان الادخار الاجبارى او اعادة توزيع

(١) نفس المرجع السابق ص ١٢١ .

(٢) د. محمد زكى شافى - المرجع السابق ص ١٠٢ .

(٣) See : Shonfield, op. cit., pp. 15 - 17, G. Maynard, op
 cit., pp. 11 - 14, and R. A. Mundell, Monetary theory, Goodyear
 Co., California 1971, p. 22.

الدخول بين الطبقات في المجتمع يؤدي الى بغض الأثار الضارة بالطبقات المحرومة الدخل في الدول المتخلفة ، فان هذه الأثار الاجتماعية ما هي الا لمن بسيط تدفعه هذه المجتمعات من اجل تحقيق التقدم لبلادها(١) وتوفر مستوى معيشة أفضل لشعوبها ، وانه يجب على هذه الشعوب ان تتحمل أعباء التنمية لصالح الاجيال القادمة (٢) .

والواقع ان التنمية دائما فمن يجب ان يدفعه احد ، واختيار الدافع هو اختيار سياسى قبل كل شيء ، فالتضخم يوزع هذا الثمن على مختلف أفراد الشعب ولا سيما اصحاب الدخل التي لا تنفر مع تفسر الاسعار فيفرض عليهم ادخارا اجباريا ناشئا - كما رأينا - من الفجوة بين ارتفاع الاسعار المترتب على زيادة الانفاق وارتفاع الدخل النقدي التي يحملون عليها . فالبلاذ المتخلفة التي تختار سياسة الاستقرار النقدي عايدة ان تقنع ببطء في النمو الاقتصادي يقرب من الجمود وتلك التي تختار سياسة التمويل التضخمى عليها ان تتحمل التضخبات .

ان البلاد المتخلفة وهي بسبيل تطوير اقتصادياتها بالسرعة والعدل الذين يتفقان مع الروح الثورية التي تحرك شعوبها وتدفعها دفعا الى ازالة الصعاب وتحطيم المراقيل تفض الطرف عن الاستقرار النقدي *Monetary Stability* الذي يعتمد على المدخرات الحقيقية في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية وذلك لان لها ظروفنا خاصة تدفعها الى اتخاذ التضخم سبيلا للتمويل . فالحق انه ليس هناك دولة متخلفة واحدة كانت جادة في تنفيذ برامجها الاقتصادية لم تجد من المحتم عليها ان تلجأ الى هذه الطريقة في تمويل مشروعاتها .

غير ان هذه السياسة في التمويل رغم استحالة استثناء الدول المتخلفة عنها تفرض مسئوليات جسيمة على السلطات النقدية كما تفرض تضخبات جسيمة على عامة الشعب . وتمثل المسئوليات في

(1) Stephen Enke, op. cit , pp. 235/6.

(2) G. Maynard. op. cit., p. 13.

ضرورة تقدير موجة التضخم المناسبة التي يمكن تحقيقها أثناء تنفيذ برامج التنمية ، أما النضجيات فتتمثل في النقص الخطير في السلع الاستهلاكية التي تعجز عن مواجهة الزيادة الكبيرة في الطلب التي تترتب على زيادة الدخول الناشئة عن مشروعات التنمية الاقتصادية بصفة عامة ومشروعات التكوين الاساسي أو التكوين الهيكلي *Infra-Structure* بصفة خاصة . والحقيقة ان الاختيار بين الاستقرار النقدي والتمويل بالتضخم لا يعدوان يكون اختيارا بين التطور التقليدي البطيء والدفع السريع لاقتصاديات هذه البلاد (١) .

واضمان ان تنسم التنمية الاقتصادية في رفق في ظل من التمويل الضخمى ينصح بعض الكتاب (٢) بأنه على الدول المتخلفة ان تبدأ النية بالصناعات الاستهلاكية حتى يمكنها اشباع زيادة الطلب الناجم عن تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية بخلاف المشروعات التي - سنفرق تنفيذها وقتا طويلا أو مشروعات بناء راس المال الاجتماعى، في الوقت الذي تلجأ فيه للتمويل بالتضخم على جرعات (٣) *Doses* بفصل بين كل منها والاخرى بعض الوقت حتى لا تستمر الاسعار في الارتفاع بشكل دائم فعند كل جرعة ترتفع الاسعار بعض الشيء وبعد ان يعطى للانفراد الزمن الكافي لتقبل هذا الارتفاع حتى يصبح في شعورهم شيئا طبيعيا ، تعطى الجرعة التالية وهكذا .. أو بمعنى آخر ان يكسبون استخدام التضخم لفترات قصيرة متقطعة في تمويل الاستثمار .

(١) راجع د. محمد مظلوم حمدي ، المرجع السابق ص ١٠٥ وراجع ايضا *Problems in economic development, ed by Robinson, op. cit., 196-211*

(٢) W. Arthur Lewis, the theory of economic growth op. cit., pp. 225, 335/6.

(٣) وفي هذا الصدد يقول وزير المالية الهندي ان التمويل بالتضخم «ليس حذاه» *R. G. Kulkarni, Deficit Financing and economic dev. op cit., p. 313.*

المطلب الثاني

التضخم كوسيلة لتحقيق الادخار الاجارى

(نموذج ماينارد)

اشرنا فيما تقدم الى أن التضخم يمكن أن يعد وسيلة لخلق الادخار الاجبارى لما يمكن أن يتحقق بمقتضاه من انتزاع هذا النوع من الادخار من الافراد (١) ، ذلك أن الارتفاع في الاسعار يؤدي الى خفض الاستهلاك لدى فريق من المستهلكين وبالتالي يقتطع جزءا من دخولهم الحقيقية يحول الى قطاع الاعمال في صورة ارباح يعاد استثمارها ، ومن هنا يكون التضخم في هذه الحالة بمثابة وسيلة لتحقيق الادخار الاجبارى .

ولكن الى أى مدى ينجح التضخم في هذا الصدد ؟

ان هذا المطلب سيخصص لتحليل الميكانيكية التى يعمل بها التضخم في الاقتصاد في سبيل تكوين الادخار الاجبارى . وفي رأينا ان أفضل وسيلة لسلوك هذا السبيل هو التحليل الرياضى ، وفي هذا المجال يقدم لنا ماينارد (٢) نموذجا للتحليل (٣) ، فيفترض أننا بصدد اقتصاد معين (٤) ، وأن مستوى الانفاق الاستثمارى $Investment$ expenditure يحدد على أساس معدل معين من الدخل القومى هو (٥) وأن هذا المعدل يطابق هذه النسبة من الدخل القومى التى تدخر اختياريا . وإذا رمزنا للميل المتوسط للاستهلاك $average propensity to consume$ بالرمز "b" فانا نستنتج ما يأتى :

(١) د. محمد زكى شافعى - التنمية الاقتصادية - الكتاب الثانى ص ٨٨ .

(٢) See : Geoffrey Maynard, Economic development and the price level, Macmillan, London 1963, pp. 15 - 26.

(٣) تارن نموذج آخر فى Harry Johnson, Monetary economics, Allen and Unwin, London 1967, pp. 286 - 291 .

(٤) علما بأن الانفاق الحكومى والتجارة الخارجية مستبعدان من القروض البسطة

المعروض فى المتن .

$$a = 1 - b$$

وإذا افترضنا أن قطاع المشروعات يقوم بزيادة مستوى الاستثمار إلى النسبة (x) من الدخل القومي فإن (x) تكون أكبر من (a) ، وإذا افترضنا أيضا أن الوصول إلى هذا المستوى يعتبر هدفا حقيقيا ، بمعنى أنه لن يتأثر بالتضخم السعري ، أو بمبارة أخرى ، نفترض أنه بعد الزيادة البدئية فإن الانفاق الاستثماري سيؤيد بنفس نسبة زيادة الأسطر والدخل القومي النقدي ، وأخيرا نفترض أن الناتج القومي الحقيقي لا يمكن زيادته في الأجل القصير وأن الأسعار جميعها على درجة كافية من المرونة والتحرك للمحافظة على التوازن بين العرض والطلب .

وبالاستعانة بالفروض السابقة فإنه يمكننا الوصول إلى الصيغة الرياضية formula للزيادة التي تحدث في الدخل القومي النقدي .

فإذا رمزنا للزيادة في الدخل القومي النقدي بالرمز « Δy » وللمستوى البدئي لهذا الدخل بالرمز « y » ، وللميل الحدي للاستهلاك marginal propensity to consume بالرمز « b » ، فإننا نحصل على المعادلة الآتية :

$$\Delta y = \frac{y(x-a)}{1-b-x} \quad (1)$$

(1) أن هذه المعادلة مشتقة من القاعدة التي تنص على أن الزيادة في الإنفاق القومي تساوي (a) الزيادة في الإنفاق على السلع الاستثمار مضافا إليها (b) الزيادة في الإنفاق على السلع الاستهلاكية وتكون الزيادة في الإنفاق الاستثماري من النسبة (a) للدخل القومي إلى النسبة (x) مضافا إليها التغير في الإنفاق للمحافظة على الاستثمار كسبة ثابتة من الدخل ، أما الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي فتتبع الزيادة في الدخل متطوية في الميل الحدي للاستهلاك وعلى ذلك نجد أن

$$\begin{aligned} \Delta y &= \Delta i + \Delta c \\ &= y(x-a) + \Delta y \cdot x + \Delta y \cdot b \\ &= \frac{y(x-a)}{1-b-x} \end{aligned}$$

وهذه المعادلة توضح لنا أن (λy) لها قيمة محددة بحدسنا
 أن الدخل القومى سوف يصل الى مستوى جديد أعلى ، ويتميز
 بالتوازن نظريا الى أن $(b' + x)$ أقل من الواحد الصحيح .

غير أن هذا الشرط قد لا يكون مقبولا ما لم يحدث تغير في
 توزيع الدخل حتى يمكن تخفيض الميل المتوسط في الاستهلاك خلال
 فترة المضاعف وذلك بناء على المنطق الآتى : نظرا الى أن $a+b=1$
 و (x) أكبر من (a) فإن (b) لا بد أن تكون أقل من (b) إذا كانت
 $(b' + x)$ أقل من الواحد الصحيح . وبعبارة أخرى يجب أن يكون
 الميل الحدى للاستهلاك أقل من الميل المتوسط للاستهلاك حتى
 يمكن أن يحدث تغير في توزيع الدخل القومى ، أو أن يكون هناك
 حالة وهم نقدى (Monetary illusion) بين فريق من الأفراد إذا
 كانت الزيادة في الدخل نقدية وليست حقيقية .

على أننا إذا تفاضنا عن هذه المشكلة مؤقتا فإن الزيادة النسبية
 في الدخل النقدى والاسعار يمكن حابها على أنها تعادل :

$$(1) \quad \frac{x - a}{1 - b' - x}$$

وعلى هذا فإن الاسعار سترتفع كثيرا كلما كان الفرق بين (x)
 و (a) كبيرا أى كلما كانت الزيادة المطلوبة في الاستثمار كبيرة وعلى
 سبيل المثال نذكر انه إذا كانت $x = 0.5$ و $a = 0.4$ و (b')
 $= 0.9$ فإن الاسعار والدخل النقدى سيزيدان بواقع ٢٠ ٪ .

ومن ثم فإن كفاءة التضخم efficiency ، ونرمز لها بالرمز (e) ،
 في زيادة حجم الادخار الحقيقى ، يمكن تحديدها كنسبة بين الزيادة

(1) ان الزيادة النسبية في الدخل النقدى والاسعار تساوى $\frac{\lambda y}{y}$ والتى

$$\text{تساوى ايضا } \frac{x - a}{1 - b' - x}$$

في الادخار ، مبررا عنها كنسبة من الدخل ، وبين الارتفاع النسبي في الاسعار بمعنى أن

$$e = \frac{(x - a)}{(x - a) / (1 - b - x)} = 1 - b - x$$

ومعنى ذلك أنه كلما ارتفعت قيمة هذا الكسر كانت كفاءة التفضيم كبيرة والعكس بالعكس ، ومعلوم أن الكفاءة القصوى Maximum efficiency للتفضيم تتحقق عندما يكون الميل الحدى للاستهلاك مساويا صفرا ، بينما الكفاءة الدنيا Minimum efficiency للتفضيم تتحقق عندما تكون $b + x$ مساويا للواحد الصحيح .

ولكن قد تكون المعادلة السابقة في تحليل التفضيم ومدى تأثيره في حركة المدخرات غير مرضية لأنها لا تأخذ في حساباتها التغيرات التي تحدث في توزيع الدخل إذ أنها تتطلب افتراض ثبات الميل الحدى للاستهلاك وهذا أمر يصعب افتراضه ، ذلك أنه ليس من المتوقع أن تظل حالة توزيع الدخل ثابتة دون تغيير ما دمتنا نتوقع أن تتغير الاسعار النسبية لعناصر الإنتاج خلال التفضيم ، كما أنه إذا لم تكن هناك تغيرات غير نسبية في أسعار عناصر الإنتاج واختلافات في المولد الحدية للاستهلاك ، فإن التفضيم لا ينجح في زيادة حجم الادخار الإجباري حيث أن عملية إعادة توزيع الدخل القومي بين الأجور والأرباح خلال فترة التفضيم وما ينجم عنها من تخفيض الدخل الحقيقية لبعض الفئات (كالمعامل مثلا) وزيادة الدخل الحقيقية لفئات أخرى (كالمنظمين مثلا) هي الأساس الذي تعتمد عليه الزيادة في الادخار والاستثمار عن طريق التفضيم .

ولنتقل الى مرحلة أخرى حيث نعدل المعادلة السابقة بصورة أخرى ونأخذ في الاعتبار العلاقة بين تغيرات الأجور والأسعار لنلقى ضوءا على العلاقة بين التفضيم والادخار الإجباري . وعلى هذا فسوف نفترض أن الاقتصاد القومي يتكون من قطاعين فقط هما:

١. قطاع الأجور ، ٢. قطاع الأرباح .

وعندما تمثل الصيغة السابقة ، فإن مضاف الدخول (أو) -
السر الذي اخذ في اعتباره الزيادة النسبية في الدخول والاسعار يصبح
وفقا للمعادلة الآتية :

$$P = 1 - \frac{x - a}{rw(u - v) + v + x}$$

وعلى ذلك فإن كفاءة التضخم يمكن ان تقاس على النحو التالي :

$$1 - [vw(u - v) + v + x]$$

حيث ان p = الزيادة النسبية في الاسعار او الدخل القومي النقدي .

a = معدل الاستثمار المبدئي الى الدخل القومي .

x = معدل الاستثمار المستهدف الى الدخل القومي .

u = الميل الحدى (والمتوسط) للاستهلاك بالنسبة لكاسير
الاجور .

v = الميل الحدى (والمتوسط) للاستهلاك بالنسبة لكاسير
الارباح .

r = معامل الاسعار - الاجور (أي التغير النسبي في الاجور
مقسوما على التغير النسبي في الاسعار) .

w = معدل الاجور المبدئي الى الدخل القومي .

ومرة اخرى اذا افترضنا ان الاستثمار الحقيقي سيزيد من
النسبة (a) للدخل القومي الى النسبة (x) بينما يظل حجم الناتج
القومي ثابتا ، فانه يمكننا ان نستدل من هذه المعادلة على ان
التوازن للدخل والاسعار يكون مستقرا عندما يكون $rw(u-v) + v + x$
اقل من الواحد الصحيح ، ونستطيع كذلك ان نكتشف القيمة
القصوى لمعامل الاسعار - الاجور $wage-price coefficient$ التي تتناسب
مع التوازن النهائي للدخل والاسعار .

ومن جهة اخرى فان هذه المعادلة توضح لنا ان الزيادة في
الاسعار التي تحدث كنتيجة لزيادة الاستثمار الحقيقي تعتمد على قيمة

(x) و (x - a) و $\frac{x}{a}$ وكلما كانت قيم هذه التغيرات كبيرة كانت الزيادة في الاسعار كبيرة .

كما انه من المعلوم ان قيمة الميل الحدى (والتوسط) لاستهلاك المتضمن (v) والزيادة المستهدفة في الاستثمار (x - a) ومعامل الاسعار - الاجور (r) لها اهمية كبيرة ، ذلك ان حجم (r) يحدد لنا مدى نجاح التضخم في اعادة توزيع الدخل ، فاذا كانت قيمة (r) مساوية للواحد الصحيح بمعنى ان الاجور تنفي بنفس معدل تغير الاسعار ، فان اعادة توزيع الدخل لن تتحقق بمعنى انه اذا ارتفعت الاجور بنفس نسبة الارتفاع في الاسعار فان الادخار الحقيقي لن يتحقق . كما ان (v) اى الميل الحدى (والتوسط) لاستهلاك كاسبي الارباح تحدد لنا مدى نجاح اعادة توزيع الدخل في زيادة الادخار اى ان الفرق بين x و a و (x - a) تحدد لنا الزيادة الحقيقية المستهدفة في الادخار ،

تقييم النموذج :

من العرض السابق يتضح لنا ان الادخار الاجبارى لا يمكن ان يتحقق الا اذا ارتفعت الاسعار بنسبة اكبر من ارتفاع الاجور ، اى ان الادخار لا يتحقق الا على حساب كاسبي الاجور . وعلى ذلك فانه من وجهة نظر العدالة الاجتماعية يفضل ان ينخفض الاستهلاك الحقيقى لكاسبي الارباح حيث ان ذلك يخفف العبء عن كاسبي الاجور . اما اذا كان هناك هدف للمحافظة على المستوى الحقيقى لاستهلاك كاسبي الاجور عن طريق ربط الاجور بالاسعار (اى بجعل (r) تساوى الواحد الصحيح) فان الامر يتطلب ان ينخفض الميل المتوسط لاستهلاك كاسبي الارباح ، فاذا لم ينخفض هذا الاخير فان الادخار لن يتحقق واذا حدث وقررت الحكومة ممداً عالياً من الضرائب على الدخل التقدى الحدى « Marginal money incomes » لكاسبي الارباح فان الدخل المتاح لهم سوف يرتفع بنسبة اقل من نسبة ارتفاع الاسعار ، ولكن يلاحظ ان هذا الوضع يجعل كاسبي الارباح يحققون ادخارهم الحقيقى بدلا من ان يخفصوا استهلاكهم الحقيقى ، وعلى ذلك فان ربط الاجور بالاسعار لا يقدم لنا حلاً للمشكلة .

المطلب الثالث

عملية التمويل بالتضخم

تمددت الدراسات التي تربط دائماً بين عملية خلق النقود والتضخم ، فعملية خلق النقود بنوعها الإصدار الجديد وزيادة الائتمان المصرفي (١) تعمل على خلق ادخار مصطنع بزيادة وسائل الدفع ثم الاستحواذ عليها واستخدامها في عملية التنمية الاقتصادية ، وهو ما يطلق عليه التمويل عن طريق التضخم أو التمويل بالمعجز (٢) . فتثور عملية خلق النقود عندما يظهر في الميزانية عجز نتيجة عدم كفاية الإيرادات للوفاء بحاجات الإنفاق ، ومن هنا تظهر الحاجة إلى تغطية هذه الفجوة عن طريق خلق نقود جديدة .

والملاحظ أنه يوجد فارق بين نوعي التمويل بالتضخم ، الإصدار الجديد وزيادة الائتمان المصرفي (٣) ففي الحالة الثانية قد يتصور رد القروض المصرفية بعد انتهاء الأجل المحدد لها بحيث يمكن القول أن هذه الطريقة تتمثل على تحقيق السحب التلقائي للقوة الشرائية التي القيت في التداول ، بخلاف الحالة الأولى حيث تتمثل في زيادة وسائل الدفع دون الالتزام بالرد في أجل معين .

(١) وتحدد المادة الآتية الجهات التضخم الائتماني حيث ترمز للسنوات بالرمز n وللجزء من الدخل الذي يأتي من الائتمان الجديد بالرمز d وسرعة التداول في السنة بالرمز (\dot{v}) وعلى ذلك فإن مضاعف الأسعار يكون كما يلي : $(1 + d)nv$. « See : Stephen Enke, Economics for development 64, pp. 234/5 » .

(2) Benham, Economics, Pitman, London 1948, p. 529 .

(٣) يفضل البعض أن يتم تمويل عجز الميزانية عن طريق البنوك التجارية عوضاً عن البنك المركزي باعتبار أن الأمر ذلك يكون أقل في أحداث السيول التضخمية (راجع : د. محمد سامي محمد - دراسة تحليلية لميزانية بنك تجاري - معهد الدراسات المصرفية مايو سنة ١٩٦٦ ص ١١) .

الا ان هذه التفرقة في الواقع تفرقة ظاهرية مردها ان البنوك غالبا ما تلتزم وهي بصدد خلق الائتمان بالاحتفاظ بنسبة معينة من الاحتياطي النقدي ، ومن هنا فان التوسع في خلق النقود الائتمانية يرتبط دائما بالتوسع في الاسعار . ولكن على كل حال ، ونظرا للاوضاع الاقتصادية والتجارية التي تنسم بها الدول المتخلفة والتي سبق ان اوردناها من قبل واعلمها تخطت المراحل المصرفية حيث تتم تسيمة معظم المدفوعات بالنقود المادية (١) فان التمويل بالمعز يتخذ عادة شكل الاسعار الجديدة (٢) .

ولكن يجب ان يكون من الواضح انه ليست كل زيادة في الاسعار او الائتمان المصرفي تشكل تمويلا تضخيميا ، ذلك ان الزيادة في حجم الانتاج تتطلب زيادة معادلة في وسائل الدفع . كما ان اطراد زيادة عدد السكان وتحول النظام الاقتصادي من قطاع معيشي في بعض اجزائه الى قطاع نقدي يكون النقود فيه الشأن الاول في اجراء المبادلات يقتضي حجما من وسائل الدفع يطرد نزايده ويتمشى مع زيادة الطلب على هذه الوسائل (٣) ، ذلك ان التوسع الانتاجي لا يمكن ان يبلغ غايته الا اذا هبث له الوسائل التي تساعده على تحقيق ذلك ، ومن اهم هذه الوسائل اطراد زيادة كمية النقود اللازمة لحمل كميات الانتاج من مراحل العمليات الانتاجية من بدايتها الى نهايتها ، ولو ان الانتاج استمر يطرد تزايدا ، ولم تقتصر هذه الزيادة بزيادة مناسبة في وسائل الدفع ، فانه يواجه مشكلة عنيفة تعرض الاسعار للانحيار (٤) وعلى ذلك فان التوسع في خلق النقود في هذه الحدود ليس

١. انظر البحث الثاني من الفصل الثاني بالنسبة الثالث من هذه الفقرة .

(2) R. G. Kulkarni, Deficit Financing, op. cit., p. 15.

٢. الاستاذ وهيب ميه ، ملالة السياسة المالية بالنظم النقدي ، المرجع السابق من ٧٠ وراجع ايضا Stephen Eake, op. cit., p. 221 and see also : Kendlberger, op. cit., p. 233.

٣. ونطلب التنمية الاقتصادية لاطراد نجاحها مرونة في النظام النقدي يقلل لها انتاج وسائل الدفع للتزايد الى المستوى المناسب مع حجم المبادلات ، فلا مجز النظام النقدي من مسايرة مقتضيات النمو الاقتصادي فان حركة التزايد لا بد وان تتصل ويتغير الاجراء نحو التقدم براجع : الاستاذ وهيب ميه - المرجع السابق من ٥٠ .

من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار (١) ، بل أنه لسوء تقاضيت السلطات النقدية من التوسع في خلق النقود في تلك الحدود لأدى هذا إلى وقوع الاقتصاد القومي فريسة للانكماش بما يترتب على ذلك من عرقلة لنمو الاقتصاد (٢) .

تعريف التمويل بالمعجز :

يختلف تعريف التمويل بالمعجز (٣) باختلاف البلدان واختلاف الافتراض ، ففي الدول النرية ينصرف مفهوم التمويل بالمعجز إلى زيادة اتفاق الحكومة عن إيراداتها الجارية (٤) ، وبذلك يتضمن الاتفاق الذي يعول بالاقتراض من الجمهور ، ويقول Jacques Rueff ، أن الزيادة في الاتفاق عن إيرادات الميزانية تترجم نفسها إلى أنواع متعددة من المعجز (٥) ، أما في الهند فيستبعد الاتفاق الممول من الجمهور من مفهوم المعجز ، لأنه يعول في الواقع من ادخل حقيقي (٦) .

وقد تضمنت دراسة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى لتمويل التنمية الاقتصادية عن طريق عجز الميزانية ، تعريف المعجز عموماً بأنه الزيادة في مجموع اتفاق الحكومة على الإيرادات الحكومية الجارية ، أي أنه يساوي صافي الزيادة في اقتراض الحكومة مضافاً إليه صافي النقص في حقوقها وأرصدها النقدية ، وأوضحت هذه اللجنة أن عجز الميزانية قد يغطي بالنقد الأجنبي عن طريق القروض والأرصدة الأجنبية أو بالعملة المحلية عن طريق

(١) See : Kindleberger, op. cit., p. 233.

(٢) ، راجع : د. محمد زكي شافعي - المالية الاقتصادية الكتاب الثاني ص ١٠٤ .
(٣) كان هناك قصور عام خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين من استخدام عجز الميزانية نتيجة لسوء الفهم الذي نشأ عن مناقشة شاعت آنذاك من أن ما ينطبق على الفرد ينطبق على المجتمع « H. Speight, op. cit., op. 552 »

(٤) R. G. Kulkarni, op. cit., 15.

(٥) . Ugo Papi, Inflation, edited by D. C. Hague, op. cit., pp 55/6 .

(٦) راجع ، مذكرات معهد التخطيط القومي رقم ٦٦١ ، المرجع السابق ص ١٢٧ حاشية .

الأوراق من الجمهور أو استخدام الإرصدة النقدية والائتماني من البنك المركزي وأصدار العملة مباشرة بواسطة الحكومة ، على أن الاستخدام الجاري لاصلاح التحويل بالمجر هالبا ما يصرف الى عجز الميزانية المبني على الاصدار النقدي المباشر أو الائتماني من الجهاز المصرفي أو السحب من الإرصدة النقدية المتواجدة .

ويتخذ مفهوم المجر لدى الدول المتقدمة اقتصاديا اشكالا متعددة ومن هذه الأشكال (١) ، توسع الحكومة في حجم مدفوعاتها التحويلية *Transfer payments* بأن تزيد من منح الإعانات النقدية والمعينة للأفراد أو أن تقوم بالتمجيل بسداد جانب من قروضها كوسيلة ليد المجتمع بقوة شرائية اضافية ، وقد تكون الإعانات التي تمنحها الحكومة في شكل مقود دون أن يكون هناك قيد بالنسبة لطريقة التصرف فيها واما أن تكون متعاينية أو في صورة بطاقات تخول لحاملها الحصول على سلع أو خدمات معينة ، وقد يأخذ هذه الاشكال كذلك توسع الحكومة في اتفاقها على بعض مرافق الخدمات وكذا بعض المشروعات العامة *Public works* التي يمكن تنفيذها بسرعة ومرونة كافيتين كما قد يأخذ هذه الاشكال نقص إيرادات الضرائب كوسيلة لد المجتمع بقوة شرائية اضافية باعتبار أن تكييف مستوى إيرادات الضرائب يفضل سياسة تكييف مستويات الانفاق الحكومي كوسيلة مالية لتحقيق الاستقرار في مستوى الانفاق النقدي الكلي للمجتمع ، ومن هذه الاشكال بالطبع التوسع في الائتمان المصرفي للتأثير في كمية العرض النقدي وسعر الفائدة وحجم الاستثمار الخاص بالتالي ، عن طريق عمليات شراء الاوراق المالية في السوق المفتوحة ، ومن طريق خفض نسب الاحتياطيات الى الودائع وأسعار إعادة الخصم ومن طريق استخدام وسائل الرقابة الكيفية ، كما قد تأخذ هذه الاشكال أيضا اتباع سياسة مؤداها الحيلولة دون انخفاض مستوى الأجور ، وفي الدول الاشتراكية قد

(١) راجع في تفصيل ذلك : د. عبد المنعم فوزي وآخرين ، اقتصاديات المالية

العامة - ١٩٧٠ م ٥٢٠ - ٥٢٢ .

يكون في صورة خفض ائتمان السلع والخدمات اللازمة للاستهلاك ولو
أدى هذا إلى انقاص فائض المشرقات الصافي الذي يؤول إلى
خزانة الدولة .

على أن مفهوم التمويل بالمعجز يختلف في الدول المتخلفة حيث
تخصص جميلة الأموال الناتجة عنه في تمويل مشروعات التنمية
الاقتصادية لسد الفجوة التي تظهر نتيجة عدم كفاية الموارد لتغطية
الانفاق الاستثماري (١) .

ولكن هل يكون التمويل بالمعجز في كل الأحوال تضخما ؟

رأينا من قبل أنه طبقا لتحليل الكينزي ، إذا تميز
الاقتصاد بمرونة في الجهاز الإنتاجي وكانت به طاقات معطلة أي إذا لم
يصل هذا الاقتصاد إلى نقطة التشغيل الكامل فإن الإصدار
الجديد أو زيادة الائتمان المصرفي تعمل على شيوع الأرباح القدرية
وزيادة الإنتاج ولا تؤدي إلى زيادة بعد بها في الأسعار ، وبذلك فإن
التمويل بالمعجز في هذه الحالة لا يكون تضخما . بل أن المشاهدات
التاريخية تدل على أن سلوك الرقم القياسي لأسعار الجملة واتجاهات
المعجز في ميزانية الحكومة الأمريكية خلال الفترة من سنة ١٩٢٠ إلى
سنة ١٩٥٢ قد تحركا في اتجاهات مضادة خلال الخمسة عشر عاما
الأولى من هذه الفترة ثم سارا في نفس الاتجاه في الثمان أعوام
الأخرى (٢) . أما إذا وصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل فإن أي
زيادة في كمية النقود تترجم عن نفسها في شكل زيادة في المستوى
العام للأسعار .

(١) نظرا إلى أن الدول المتخلفة يجب أن تستثمر ما بين ١٢ و ١٥٪ من الدخل
القومي في حين أن المدخرات المحلية لا تتعدى ما بين ٨ و ١٠٪ فلذا أخذنا في الاعتبار أن
الاعتماد على المدخرات الأجنبية يكون بين ٢ و ٣٪ فإن الفجوة بين الاستثمار والادخار
يجب أن سد من طريق المدخرات الإجبارية « Forced savings » ، بنوعها الضرائب
والتضخم ، فلذا علينا أنه يكون من الصعب زيادة جميلة الضرائب في الدول المتخلفة
فإنه لا مناص والحالة هذه من اللجوء إلى التضخم .

« See : Kindleberger op. cit., p. 228 »

(٢) د. يوسف عبد المجيد - الدين العام المعوق في ج.ع.م. - معهد الدراسات
المصرفية رقم (١) لسنة ١٩٦٨ ص ٩ .

هذا التحليل لا ينطبق على الاقتصاديات المتخلفة لاعتبارات عديدة ، على ما سنرى فيما بعد ، أهمها عدم مرونة الجهاز الانتاجي وعدم وجود طاقات انتاجية معطاة (١) بحيث يمكن القول بصفة عامة أن النظرية الكمية تسرى في هذه الحالة مما أغرى البعض بتقرير أن هذه النظرية قد تكون في بعض الحالات نظرية ممتازة في سريانها على الاقتصاديات المتخلفة (٢) . وعلى ذلك يمكن القول أن التمويل بالعجز في الدول المتخلفة يكون في أغلب الأحوال تفضيحاً للاعتبارات التي تتعلق بالهيكل الاقتصادي لهذه الدول (٣) و (٤) . ذلك أن كل زيادة في الإصدار تؤدي في الغالب من الأمر إلى زيادة في الأسعار (٥) .

(١) ويجب أن يلاحظ أن درجة مرونة الجهاز الانتاجي ليست على مستوى واحد بالدول المتخلفة ولذلك تتفاوت آثار خلق النقود و العمل على زيادة الأسعار من دولة إلى أخرى (راجع د. رفعت المحجوب - الطلب المعلى - ١٩٧١ ص ١٦٦) .

(2) Bent Hansen, *Inflation in small countries*, op. cit., pp 6/7.

(٣) على أنه يجب أن يكون مفهوماً أن درجة النمو الاقتصادي تختلف من دولة إلى أخرى ، فقد قبل اقتصاد دول متخلفة ما التسويل بالحر لدرجة معينة لكون لجهازها الانتاجي قد حقق درجة من المرونة نظراً لأنها تطلعت شوطاً ملحوظاً في التنمية الاقتصادية .

(4) R. G. Kulkarni, op cit., p. 97 and Kindleberger, op. cit., p. 235.

(٥) لأن الزيادة الأولية في الدخل ، وإن كانت تعرف إلى حد كبير على المواد الغذائية الناتجة من الزراعة ، فتزيد من دخول المنتجين الزراعيين ، إلا أنهم لا يستطيعون زيادة الانتاج الزراعي وتكون النتيجة زيادة أسعار المواد الغذائية ، بل وينفذ ذلك أن زيادة دخولهم تؤدي إلى زيادة قدرتهم على الاستهلاك من المواد الغذائية الزراعية ، مما يؤدي إلى انقاص المرونة من هذه المواد الأمر الذي يؤدي من تفاقم الزيادة في الأسعار ، أما فيما يتعلق بالانتاج غير الزراعي ، فإن احتمالات زيادة ألتائج فيه ليست أكبر من احتمال زيادة الناتج الزراعي نفسه وذلك بسبب قصور الطاقة الانتاجية ، فإذا زاد الطلب زادت الأسعار ، وعلى ذلك نخلص بنتيجة عامة هي أن زيادة الإصدار في الدول المتخلفة يؤدي إلى زيادة دخول النقدية لا الحقيقية (راجع د. عبد النعم البيه ، المرجع السابق ص ١٢٢) .

وتعتبر الاشارة ان بعض الكتاب يقررون ان التمويل بالمجز
يكون تفضيلا بحسب بلوغ درجة مرونة الجهاز الانتاجي في
الدول المتخلفة ، ويفرق في هذا المجال بين مرحلتين (١) :

المرحلة الاولى : مرحلة ما قبل البدء في التنمية ، حيث يكون
الجهاز الانتاجي قليل المرونة لعدم توافر كل الموارد اللازمة ، وفي هذه
الحالة تتطلب التنمية استيراد الموارد اللازمة من الخارج بالعملية
الاجنبية ، ولذلك لا يمكن الاصدار الجديد ان يحقق ذلك (٢) ، وفي هذه
الحالة فان اثر الاصدار ينصرف في حالة اتمام مرونة الجهاز الانتاجي
الى الامان لا الى الانتاج ، وعلى ذلك فان الالتجاء الى الاصدار
الجديد له خطورته لانه يؤدي الى التضخم حيث انه يزيد من الدخول
الموزعة ويزيد بالتالي من الطلب على اموال الاستهلاك ونظرا لعدم مرونة
الجهاز الانتاجي فانه يحول دون الاستجابة للطلب ، ومن هنا فان
زيادة الطلب على سلع الاستهلاك ، وقد امتنع عليها ان تنصرف الى
العرض تؤدي الى التضخم .

المرحلة الثانية : مرحلة ما بعد البدء في التنمية ، وفيها يكون
الجهاز الانتاجي قد حقق درجة من المرونة عن طريق استيراد بعض
الموارد عن طريق القدر الذي تم من التنمية ، وفي هذه الحالة يمكن
- الى حد ما - الالتجاء الى الاصدار الجديد لان اثره سينصرف في
الجزء الاكبر منه ، الى زيادة الانتاج نظرا للقدر من المرونة الذي تحقق
للجهاز الانتاجي .. ويشترط في هذه الحالة توافر موارد معطلة في
الداخل . حتى اذا وصل البلد المتخلف الى مرحلة تشغيل كل
موارده وجب عليه ان يوقف الاعتماد على هذا الاصدار في التمويل .

(١) د. وقت المحبوب ، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية ، الرسالة رقم

٢٨ من رسائل لجنة التخطيط القومي من ٢٠ .

(٢) لا تلتزم الحكومة ، مطلقا ان تشتري جزء من المحصول الاساسي لتديره

للفلاح وتشتري بيشة المعدات اللازمة للانتاج اذا كانت تتمتع ببركر احتكاري -

او شبه احتكاري - على .

وطبقا لهذا المفهوم فإن الإصدار الجديد يؤدي الى ريدد الاسعار في الدول المتخلفة بالقدر الذي لا يستطيع الجهاز الانتاجي الاستجابة فيه الى الطلب النقدي ، وطبيعى ان الامر يختلف من دولة الى اخرى في جزئياته وان كانت توصف هذه الاقتصاديات ، بصفة عامة ، بعدم وجود موارد عاطلة تكون ممددة للتشغيل فصورا ، اى انها تكون في حاجة الى العوامل المكملة لعناصر الانتاج والتي يمكن ان تنجم مع عنصر العمل لا الى الطلب النقدي (١) .

وفي الوقت نفسه يتوقف مدى الآثار التضخمية التي تنتج من الإصدار الجديد اساسا على اعتبارين : الاول نوع الاستثمارات التي يستخدم الإصدار الجديد في تمويلها والثاني الفئات الاجتماعية التي تؤول اليها الدخول الجديدة . ف فيما يخص بالاعتبار الاول نجد ان الآثار التضخمية تتوقف على مدى مساهمة الاستثمارات الجديدة في مرونة عرض السلع الاستهلاكية وعلى المدة اللازمة لهذه المساهمة بحيث تقل هذه الآثار مع ارتفاع هذه المساهمة وقصر المدة اللازمة لها ، ولذلك يحسن عندما يتقرر استخدام الإصدار الجديد في تمويل التنمية ان تخصص المبالغ الناتجة عنه في تمويل مشروعات تؤدي في مدة وجيزة الى زيادة عرض سلع الاستهلاك (٢) ، مما يقضى الى حد ما على مشكلة جمود العرض ويخفف من حدة التضخم ، وبمعنى آخر يجب الا يخصص كل الإصدار الجديد في البلاد المتخلفة في تمويل المشروعات الرأسمالية او مشروعات بناء راس المال الاجتماعى . اما الاعتبار الثاني فمن المؤكد ان الآثار التضخمية الناتجة عن الإصدار الجديد تكون اكبر لو آلت الدخول الجديدة الى الطبقات ذات الميل المرتفع للاستهلاك (٣) . هذا ويفضل عدم الاتجاه الى الإصدار الجديد

(١) راجع د. عبد المنعم البيه - دور السياسة المالية في البلاد النامية والبلاد

المتقدمة - ١٩٦٥ ص ٢٥ .

(٢) كما يحسن الا تكون هذه المشروعات من النوع الذي يحتاج الى عملات أجنبية كثيرة ، ذلك ان الإصدار الجديد لا يوفر بداية هذا التسويع من العملات ، الا اذا استخدم في شراء جزء من المحاصيل الاساسية بفرض تقديرها .

(٣) انظر د. وفعت المحبوب ، المرجع السابق ص ١٦٦ .

الابعد انتهاء المرحلة الاولى من مراحل التنمية الاقتصادية وبعد ان يكون الجهاز الانتاجي قد حقق درجة من الرقوة تكفل له مواجهة التزعات التضخمية الناشئة عن تزايد الاستهلاك .

ومن جهة اخرى ، لا يفوتنا الاشارة الى ان استخدام الاكتناز التراكم لمدة طويلة في البلاد المتخلفة يكون له نفس اثر الاصدار الجديد ، اي ان استخدام هذه المكتنزات يؤدي في الدول المتخلفة ، وهي ذات جهاز انتاجي غير مرن الى زيادة في المستوى العام للأسعار (١) .

ومن جهة اخرى يلعب وليم آرثر لويس (٢) الى القول ان الدول المتخلفة يمكن ان تحقق نموا اقتصاديا عن طريق تحقيق حصيلة وافرة من الفوائض ، ونظرا للصعوبات المتعلقة بجمود النظام المالي في هذه البلاد مما يتعذر معه الحصول على هذه الحصيلة فانه يمكن ان تحقق النمو المطلوب وتصل الى نفس النتيجة عن طريق التضخم (٣) ، ذلك ان الانتاج الذي يتمخض عن سلع انتاجية جديدة هو الانتاج نفسه سواء مول بالدخرات او بخلق نقود جديدة ، وتكون المفاضلة بين الاخذ بأي منهما في الغالب ذات طابع سياسي ، اي ان التضخم يعتبر اداة اقتصادية سياسية *Politico-economic instrument* ، ولا يخفى ان بعضا من التضخم - اذا احكمت ادارته - يكون مفيدا ويؤدي الى تكوين رؤوس الاموال في هذه الدول .

ومن المعلوم ان التضخم يمر في ثلاثة مراحل : ففي المرحلة الاولى ترتفع الاسعار بسرعة - ث يكون رأس المال في دور التكوين ، وفي المرحلة الثانية يسير التضخم ببطء بطريقة تؤدي فيها زيادة الاسعار الى اعادة توزيع الدخول وبشكل يجعل الادخار الاختياري بلحوق بالاستثمار ، اما في المرحلة الثالثة ، فان الاسعار تتخفف ، نظرا الى ان انتاج السلع الاستهلاكية الاضافية التي انتجتها رؤوس الاموال تظهر

(١) قس المرجع السابق ص ١٦٨ .

(٢) See : Arthur Lewis, op. cit., pp. 219, 401/5.

(٣) Compare : Kindleberger, op. cit., p. 227.

في الاسواق ، وبذلك يقضى التضخم على آثاره السيئة بنفسه
« Self-destructive » (1) لأنه يؤدي الى زيادة عرض السلع في
الاسواق ان عاجلا وان آجلا .

ويضيف لويس ان اثر التضخم على تكوين رؤوس الاموال يعتمد
على الفرض من خلق التضخم ، فاذا كان هذا الفرض يتمثل في
زيادة الانفاق الحكومي كدفع المايا المرتفعة او لاغراض الحرب
والتسليح ، فان التضخم لن يؤدي بالطبع الى تكوين رؤوس الاموال
ما لم يكن في الاقتصاد فريق من الراسماليين الذين
يستمرون الأرباح في رأس المال الثابت وهو امر غير متوفر بلا
جدال في الدول المتخلفة ، اما اذا كان التضخم ، سواء في الدول
المتقدمة او المتخلفة ، يستخدم في اغراض الانفاق الحكومي الذي
يتمثل في خلق الأصول المفيدة « Useful assets » مثل مشروعات
الرى . فان الأثر الذي سيجري على التضخم هو زيادة التراكم
الراسمالي في هذه الدول .

وعلى هذا النحو ، فانه طبقا لما تقدم ، لا يوجد ثمة اختلاف بين
الانتاج سواء مول عن طريق المدخرات او خلق تقود جديدة ، بمعنى
ان اثر الانتاج الجديد على الاسعار يكون هو نفسه في الحالتين ، مؤديا
الى خفض الاسعار طالما ان التضخم يستخدم في خلق رأس مال مفيد
« Useful capital goods » وليس لاغراض الحرب والتسليح ، ومن
ثم فانه يمكن ان يقضى على آثاره السيئة بنفسه .

ولكن يلاحظ ان هذا الامر اذا كان من الممكن تحقيقه في الدول
المتقدمة حيث يكون الجهاز الإنتاجي كبير المرونة ويمكنه اجتلاب عوامل

(1) The Economics of the developing countries, op. cit., p. 143.

الانتاج العاطلة وحيث تكون هناك طاقات يمكن تشغيلها في الحال ، فإن الامر بالنسبة للدول المتخلفة مختلف ذلك أن الجهاز الانتاجي ، كما سبق القول ، ضعيف المرونة وحيث الموارد العاطلة لا يمكن تشغيلها في الحال ، فإنه في هذه الحالة تؤدي زيادة اضافية في النفوذ الى زيادة في الانتاج الزراعي والصناعي بدرجة محدودة جدا ، ويتربط على الريادة في الدخول النقدية زيادة في الاسعار (١) ، ومن هنا يقال ان التمويل بالمعجز له دور محدود جدا في الدول المتخلفة على الرغم مما يؤكد به البعض من أن التضخم يعتبر وسيلة فعالة بل وحتمية للتعميل بالنمو الاقتصادي ولا سيما أن هناك قدرا من التضخم واقعا لا محالة في غمار عملية التنمية الاقتصادية .

ومع ذلك يردد انصار التمويل بالتضخم انه لا يمكن تجنب التضخم كوسيلة لتمويل الاستثمار في الدول المتخلفة (٢) ، وأنه في حالات معينة ، وإذا ما حدث تضخم معتدل فإنه لن يكون ضارا ، بل على العكس يؤدي الى دفع التقدم الاقتصادي بشرط أن يدار بحكمة وان يتم بجرعات معتدلة ومتقطعة غير مستمرة وان تتم موازنة آثاره بالوسائل غير التضخمية « anti - inflationary » ، فيجب على الحكومات أن تكون حذرة في استخدام هذه السياسة من سياسات التمويل والا لتمادي في استخدامها والا أدى الامر الى تضخم خطير ذلك أن السياسة التضخمية التي تكون تحت الرقابة « under control » تكون غير ضارة بل وضرورية وتساعد على التنمية الاقتصادية ، وترتبط درجة نجاحها بمدى كفايتها في ادارة سياسة التمويل بالمعجز . وعلى ذلك فإنه يمكننا أن نجمل العوامل التي يتوقف عليها مدى نجاح أو فشل التمويل التضخمي في النقاط الآتية :

(١) ولكن يلاحظ أن الدخول التزايدية الناتجة من التضخم اذا انضلت بشأنها بعض السياسات التي تعمل على امتصاصها ، فإنها قد لا تنفق الى التضخم .

« W. Arthur Lewis, op. cit., p. 221 » .

(٢) E. M. Bernstein and I. G. Patel, op. cit., p. 374 .

١ - قبل أن يتقرر انخراط التمويل بالمعجز وسيلة التمويل ، فإن أول شيء يجب أخذه في الاعتبار ، هل هناك قوى تضخمية يستدعيها تطور في الاقتصاد أم لا ؟ وإذا كان الأمر كذلك فإن التمويل بالمعجز يضيف قوى أخرى ، ولكن إذا كان الاقتصاد لا يبدو فيه هذه العوامل بشكل ظاهر ، وإذا كان المجتمع مستعدا لامتناس أي زيادة في كمية النقود فإن التمويل بالمعجز في هذه الحالة يمكن أن يؤدي إلى توسع في القطاعات المنتجة .

٢ - أن تكون كمية النقود المصدرة بالنقد الفوري ، ويمكن أن يقال في هذا الصدد أنه توجد عدة معايير عامة للحجم الأمثل للتضخم ، ولكن لا يمكن أن نضع معادلة تطبق على كل الاقتصاديات المتخلفة بحيث يمكن القول أن قرارا مينا من التمويل يكون في حدود الأمان ، فهذه المسألة هي في الواقع مسألة ملامحة بين اقتصاد وآخر .

٣ - أنه يكون من الضروري ربط سياسة التمويل بالمعجز بالخطية الائتمانية للدولة بحيث يكون التضخم تحت الرقابة والسيطرة وأن تستخدم السياسات التصحيحية لتحقيق التوازن في الاقتصاد فقد نجحت تجربة اليابان في التضخم سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٧ نظرا إلى أن الحكومة استطاعت أن تجعل التضخم تحت السيطرة عن طريق التنسيق في السياسات الائتمانية والنقدية والمالية في البلاد (١) .

٤ - أن تكون نسبة التمويل بالمعجز إلى الاستثمار الكلي مناسبة (٢) ، بمعنى أن لا تكون هذه النسبة مرتفعة بصورة لا يمكن السيطرة معها على الاتجاهات التضخمية ، ونرى فيما بعد كيف عضلت زيادة نسبة المولة بالمعجز في الهند في خطتها الثانية الشروط التضخمية في الاقتصاد لما عرقل خطة التنمية آنذاك .

(١) R. G. Kulkarni op. cit., p. 100 .

(٢) See : Harry Johnston, Monetary economics, Allen and Unwin 1967, p. 205 .

٥ - أن يؤخذ في الاعتبار زيادة المواد الغذائية اللازمة للاستهلاك حتى لا يؤدي قصور العرض منها إلى الضغوط التضخمية العبيادة التي تؤدي إلى عرقلة النمو الاقتصادي . بمعنى أنه إذا لم تكن الشروط من شأنها زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية في الوقت الذي ترداد فيه الدخل نتيجة للتمويل بالمعز فإنه يتعين مواجهة ذلك باستيراد مزيد من هذه السلع حتى يتحقق التوازن بين العرض والطلب (١) .

٦ - أن برنامج التمويل بالمعز يجب أن يقوم على سياسة لا تفقد الناس الثقة بالنقدود (٢) ، فلا يجب أن تكون الزيادة في عرض النقود مستمرة وبجرعات كبيرة ، ولكن يجب أن تتم ، كما ذكرنا من قبل في أكثر من موضع بجرعات صغيرة وأن تكون متقطعة يفصل بين كل منها والأخرى بعض الوقت ، حتى لا تستمر الأسعار في الارتفاع استمرارا دائما ، فعند كل جرعة من التضخم ، سترتفع الأسعار بعض الشيء ، ويجب إعطاء الأفراد الزمن الكافي لكي يتقبلوا هذا الارتفاع حتى يصبح في شعورهم شيئا طبيعيا ، ثم بعد ذلك تحدث الجرعة الأخرى من التضخم وهكذا .. وعلى هذا فإن استخدام الجرعات المعقولة وبالتوقيت المناسب سيعمل على التقدم الاقتصادي (٣) .

٧ - أنه يجب على الحكومة أن تستخدم هذه الوسيلة من وسائل التمويل بحذر وبدقة وبإحكام ، وأن تتصرف بحكمة مع تنسيق السياسات النقدية بالسياسات المالية للوصول إلى خطة محكمة للتمويل بالمعز مع استخدام الوسائل غير التضخمية « Anti - inflationary » لكي تكون عوامل تصحيح في الاقتصاد .

(١) G. Maynard , op. cit. , pp. 43/4.

(٢) See : W. Arthur Lewis, op. cit. , pp. 225, 335/6.

(٣) راجع د. محمد لبيب شقير ، المالية العامة ، ١٩٥٧ ص ٢٢٢ ود. محمد زكي شياطين ، التنمية الاقتصادية - الكتاب الثاني ص ١٨ ود. عبد المنعم فوزي ود. عبد الكريم بركات مالية الدولة والمؤسسات العامة ٦٧ ص ٥٢١ وما يندرج في

٨ - يجب على الحكومة ان تراقب ويعدل التغيرات في الاوضاع الاقتصادية وان تتخذ الخطوات المرونة في الاجراءات الصحيحة ، فمن المعلوم ان نسبة من الاتفاق الاغنى هو عامل هام في تحديد سلوك الاسعار اذا استخلت سياسة التمويل بالجزر ، كما ان نسبة الاتفاق الحكومي الى الاتفاق القومي لا تقل اهمية في هذا المجال . ومن جهة اخرى فانه اذا كان الاتفاق الحكومي يمثل نسبة كبيرة من الاتفاق القومي فانه لن ينتج عنه ارتفاع كبير في الاسعار ، وعلى الحكومة ان تراقب ذلك بحدو وان تتخذ الاجراءات التصحيحية في الوقت المناسب (١) .

٩ - كما يمكن للحكومة ان تعمل على توجيه الاستثمار الى القطاعات التي يكون فيها معدل انتاجية راس المال Capital-output ratio مرتفعا وحيث يكون العائد سريعا (٢) . كما يجب ان يراعى ان الانتاج الزراعي المتزايد والجهود التي تبذل في هذا الاتجاه تكون هامة في الموازنة مع التاثيرات التوسعية للتمويل بالجزر ، فنظرا الى ان الاتفاق الرئيسي للجواهر يتركز - كما اوضحنا من قبل على الجيوب النشائية فان الزيادة السريعة في عرض المولد النفطية في الدول المتخلفة يعتبر عاملا هاما غير تضخم (٣) .

١٠ - واذا ظهرت في الاقتصاد بوادر الارتفاع في الاسعار ، فان على الحكومة ان تتخذ من الخطوات الكفيلة بالرقابة والتحكم في اسعار السلع ولا سيما الضرورية منها وان تتبع من الاجراءات ما يكفل عمالة توزيعها كان تتبع نظام البطاقات اذا كان ذلك محتما . ولا يخفى ان مثل تلك الرقابة تحتاج لكفاية وقدرات عالية في الاجهزة القائمة على تنفيذها . ذلك ان الرقابة على الاسعار

(1) See : R. G. Kulkarni, op. cit., pp. 124/5.

(2) Op. cit.

(3) Geoffrey Maynard, op. cit., p. 200.

تخدم أهدافا مزدوجة فبالإضافة إلى التأثير المباشر على الزيادة في الأسعار ككل ، فلها أيضا تأثير غير مباشر في تخفيض طلب العمال على الزيادة في معدلات أجورهم نتيجة للارتفاع في الأسعار وبذلك لا يتدخل هيكل النفقات لمشروعات خطة التنمية .

١١ - كذلك فإن التأثيرات التضخمية للتمويل بالمعز يمكن أن تعمل على تقليلها إذا ما نفذ برنامج للرقابة على الواردات بحيث يسمح باستيراد الآلات التي تكون لازمة للتنمية والسلع الاستهلاكية الضرورية ، بينما توضع قيود شديدة على استيراد الكماليات ونصف الكماليات سواء من طريق تحديد الواردات أو فرض ضريبة عالية عليها (١) .

١٢ - أنه إذا استطاعت الحكومة أن تعمل على الحصول على القروض الخارجية والمعونات الأجنبية فإن ذلك سيعمل على إمكانية استيراد الآلات والمعدات اللازمة لزيادة الطاقة الإنتاجية في الداخل ويعتبر عاملا يعتد به في التقليل من تأثير التمويل بالمعز في غمار عملية التنمية الاقتصادية .

ولكن كل هذه العوامل ليست منفصلة عن بعضها البعض بل أنها تمتزج فيما بينها وتكون التأثيرات المتداخلة لها وهي التي تقرر النتائج التي يتمخض عنها برنامج التمويل بالمعز ، على أنه يجب التسليم بأن الدول المتخلفة لا يمكنها أن توفر كثيرا من هذه المطالب نظرا لجمود نظمها المالية وعدم كفايتها وضيق أسواقها النقدية والمالية (إن لم تكن منعقدة تماما) ، وعلى ذلك فإن مهمة الدول المتخلفة تكون صعبة في هذا المجال ويجب أن تبدل في نفس الوقت جهود كبيرة لتنظيم الجهاز المالي والإداري . ذلك أن التخطيط للتنمية يفترض مسبقا تنظيم الاقتصاد ووجود أوجه الرقابة التي يجب أن يكيف المجتمع نفسه لتقبلها إذا ما رغب في تنمية سريعة . وما دام التخطيط يوضع

(١) See : Stephen Enke, *Economics for Development*, 64 op. cit. p. 475.

بالنسبة للإنتاج المادي « *Physical production* » فإن التخطيط التقديري واللى يجب أن يتال نفس الأهمية . إذ لا يخفى أن ظهور التضخم في دول أمريكا اللاتينية كان بسبب الأساليب سوء سياسة الذين سيطروا على التمويل ، وعلى العكس فإن برنامجا لتمويل بالمعز يكون محكما وملفرا بكفائية *efficiently managed* يمكن ألا يكون تضخميا بل درجة كبيرة وبماعد في الوقت نفسه على إطراد التنمية الاقتصادية (١) .

وعلى ذلك فإن التمويل بالمعز يمكن أن يكون أداة فعالة في زيادة النمو الاقتصادي على أساس مخطط في الحدود التي رسمناها من قبل ، وفي هذه الحدود وفي ضوئها يمكن استخلام التمويل بالمعز في الدول المتخلفة بأمان ، فإذا ظهرت البسواتر التضخمية وجب ضبطها على الفور عن طريق الوسائل التصحيحية وبذلك ، وفي ظل هذه الرقابة والإدارة المحكمة والحفوة يمكن أن يساعد التمويل بالمعز الدول المتخلفة على تحقيق نمو اقتصادي سريع - ولكن ثمة نقطة نحب أن نؤكد لها دائما هي أن التمويل بالمعز لا ينصح به كسياسة دائمة . وإنما هو كما يقول أحد كبار الاقتصاديين الهنود « دواء وليس غشاء » . ويجب أن يكون موقوتا ولا بد أن ينتهي في يوم أو آخر . ولكن حتى فجر هذا اليوم الذي ينتهي فيه - على حد تعبير أحد الكتاب (٢) - وهو اليوم الذي يمكن فيه تمويل مستوى الاستثمار المطلوب من خلال الميخرات الاختيارية - ليس لنا من علم الأخذ به من سبيل .

(١) R. G. Kulkarni, op. cit. , 123.

(٢) انظر ص ١٢٤ حاشية .

(٣) Op. cit., p. 127.

المطلب الرابع

الحجم الأمثل للتضخم

لقد ذكرنا فيما سبق أن انصار التمويل بالتضخم يدعون أن مشكلة البلاد المتخلفة لا تكمن أساساً في الاختيار بين الاستقرار النقدي والتضخم وإنما تتركز مشكلتها الفعلية في تقدير موجة التضخم المناسبة أو بمعنى آخر الحجم الأمثل للتمويل التضخمي لسد الفجوة بين الموارد المتاحة والاستثمارات المطلوبة لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية . وقد كشفت لنا دراسة تكوين الادخار الإجباري أنه كلما كانت الزيادة في الأجور أقل من الزيادة في الأسعار ، فإن الدخل القبومي سيماد توزيعه لصالح طبقة النظمين ، أما إذا ارتفعت الأجور بنفس نسبة ارتفاع الأسعار فإن الادخار الإجباري لن يتحقق مهما كانت درجة ارتفاع الأسعار .

وعلى ذلك فإن نجاح التمويل التضخمي يتوقف على درجة تغير الأجور بالنسبة لتغير الأسعار ، فكلما كان الفرق كبيراً بينهما أمكن تحقيق كمية كبيرة من الادخار الإجباري ، بمعنى أنه إذا ارتفعت الأسعار بمعدل يزيد عن معدل ارتفاع الأجور فإن هذا من شأنه تخفيض الدخل الحقيقية لكاسبي الأجور ، ويؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة أرباح كاسبي الأرباح مما يمكنهم من إعادة استثمارها .

هذا هو لب الموجة المناسبة من التضخم التي ينادي بتحقيقها أنصار التمويل بالتضخم . ولكن ما هي الشروط التي أن توافرت يصبح التضخم ناجحاً في التمويل وبالحجم المطلوب ؟

لقد جرت عدة محاولات لتقدير الحجم الأمثل للتضخم منها ما يكفي بذكر الشروط التي يجب توافرها حتى يصبح التضخم وسيلة فعالة للتمويل ، ومنها ما يشير إلى درجة علاقة الأجور بالأسعار ومنها ما يذهب إلى أكثر من ذلك بتحديد القدر اللازم كميًا ، وسنعرض لهذه المحاولات فيما يلي :

أولاً - شروط نجاح التضخم :

يذكر بعض الكتاب أن التضخم يكون ناجحاً في زيادة التراكم الرأسمالي في الدول المتخلفة إذا توافرت في الاقتصاد شروط معينة، فيشرط ماينارد Maynard - وافرما ياتى (١) :

١ - وجود فائض من العمل في الاقتصاد يمكن أن يستخدم في إنتاج السلع الإنتاجية « Capital goods » على أن لا يكون ذلك على حساب إنتاج السلع الاستهلاكية « Consumption goods » بدرجة كبيرة

٢ - توافر ميول مرتفعة للادخار عند الطبقات التي تحصل على ارباح عالية في فترات التضخم .

٣ - أن يتم اختيار المشروعات الاستثمارية التي تحقق عائداً سريعاً .

٤ - وجود سلطات نقدية فعالة للرقابة على الاسعار للتحكم فيها عندما تنجح الى الارتفاع غير المخطط .

٥ - أن توجد في الاقتصاد حالة الوهم النقدي Money illusion ويلاحظ أن هذه الشروط لا يمكن توافرها جميعها في الدول المتخلفة .

ويشرط بعض الكتاب الآخرين - لكي يكون التضخم فعالاً ، يتمين أن يتوافر في الاقتصاد ما ياتى (٢) :

١ - أن يكون هناك إعادة توزيع للدخل من هؤلاء الذين يكون الميل الحدى للادخار منخفضاً لـهؤلاء الذين يكون الميل الحدى للادخار مرتفعاً .

٢ - أن يخصص الادخار الاجبارى لاتواع من المشروعات تؤدى الى نمو حقيقى الطاقة الإنتاجية للاقتصاد .

(1) See : Geoffrey Maynard, op. cit., pp. 38/9.

(2) Readings in the applied economics of Africa, edited by Edith J. Whetham and Jean I. Carrie, Cambridge 1967, p. 222.

٣ - يجب أن تكون السلطات النقدية على درجة من الكفاءة تمكنها من ضبط التضخم وتمنع أى زيادة سريعة فى الأسعار تفقد الأفراد الثقة فى النقود .

٤ - أن يكون النقص فى المدخرات هو العائق للنمو فى الاقتصاد . ومن الواضح أن الدول المتخلفة لا يمكنها أن تحقق الشروط السابقة على درجة يعتد بها .

ويلعب هجرت الى أن التضخم يعتبر ناجحا فى زيادة معدل النمو الاقتصادى اذا كانت الحكومة مسئولة عن جزء كبير من برنامج التنمية الاقتصادية واذا كانت قادرة على تنظيم الاستثمارات الخاصة فتحول دون اساءة توزيع رأس المال الخاص والزام المشروعات الخاصة بالتشى مع برنامج التنمية واذا كانت هذه الحكومات برغم القوى التخفيمية قادرة على السيطرة على الأسعار ووقف الارتفاع غير المرغوب والسيطرة على الواردات ومقدارها (١) .

ويضع وليم آرثر لويس (٢) قائمة من الأسئلة يتوقف نجاح التضخم على الإجابة عليها ، وطبيعى أن الدول المتخلفة تختلف بعضها عن بعض فى الإجابة عليها تبعا لظروف كل منها ، كما أن بعض الحكومات يمكنها الاستجابة الى التضخم دون غيرها ، فيقول لويس ، أنه من المهم أن نعرف من هم الذين يحصلون على الأرباح التخفيمية ، هل هم العمال أم المنظرون وماذا سيفعلون بها ، هل ستفق على اغراض الاستهلاك أو المضاربة أو مستخدم فى خلق رؤوس أموال جديدة ؟ وهل من الممكن زيادة انتاج السلع الاستهلاكية بسرعة وهل ستكون الفترة الأولى للتضخم طويلة ؟

وهل الاقتصاد من النوع الذى يمكن فيه بسهولة السيطرة على أسعار السلع الأساسية بدون ظهور الأسواق السوداء بشكل كبير ؟

(١) راجع هاتورد ، المرجع السابق ص ١٢٠ و ١٢١ .

(٢) W. Arthur Lewis, op. cit., pp. 404-6.

وهل هناك حركات قوية للتقايض العمالية التي تحول تضخم
الطلب الى تضخم نفقة ؟

وهل هناك معدلات من الضرائب يمكنها ان تمتص نسبة عالية
من الدخل النقدي بنفس السرعة التي يخلقه التضخم بها ؟

ان الاجابة على هذه الاسئلة يحدد بالطبع درجة نجاح التضخم
والى اى حد يمكن الاعتماد عليه كوسيلة لزيادة التكوين الرأسمالي
في الدول المتخلفة ، فهل تتوافق هذه الاعتبارات في الاقتصاديات
المتخلفة ؟

ثانيا - علاقة الاجور بالاسعار كشرط لنجاح التضخم :

من المعلوم ، وكما أوضحنا من قبل ان التضخم لكن ينجح في
التركيب الرأسمالي ، او بمعنى آخر في زيادة الادخار الاجباري
يجب ان تكون الزيادة في الاجور اقل من الزيادة في الاسعار ، ولكي
تتبع مراحل التضخم ، نقف على النموذج الذي يقدمه لنا بودر
A. K. Poddar فيقيم مراحل التضخم الى اربعة (١) :

المرحلة الاولى ، هي المرحلة التي تزيد فيها الاسعار مع بقاء

الاجور النقدية على حالها اى ان : $\frac{\delta w}{\delta t} = 0$ ، $\frac{\delta p}{\delta t} > 0$

والمرحلة الثانية ، هي المرحلة التي تزيد فيها الاسعار مع زيادة

الاجور النقدية ولكن بنسبة اقل من نسبة الزيادة في الاسعار ،

اى ان $\frac{\delta w}{\delta t} < \frac{\delta p}{\delta t}$

(١) حيث يرمز لمعدل التغير في الاجور بالرمز w ومعدل الزيادة بالرمز p
للأسعار يراجع مذكرة معهد التخطيط القومي رقم ٦٩١ ، المرجع السابق ص ١٠١
١٠٢ من A. K. Poddar, Inflation and economic Growth Indian
Journal of economics, No. 174, Jan. 1964 .

راجع ايضا في هذا الصدد راي R. G. Kulkarni, op. cit., p. 119

والمرحلة الثالثة ، هي المرحلة التي تزيد فيها الاسعار مع زيادة

$$\frac{\partial p}{\partial t} = \frac{\partial w}{\partial t} : \text{ ان النسبة أى ان :}$$

والمرحلة الرابعة ، هي المرحلة التي ترتفع فيها الاجور بنسبة اكبر

$$\frac{\partial w}{\partial t} > \frac{\partial p}{\partial t} : \text{ أى ان :}$$

وإذا استرجعنا المبادئ السابقة فإنه يسهل علينا معرفة أى

مرحلة من مراحل التضخم تكون ملائمة للتحويل ، ففي المرحلة الاولى زادت الاسعار بينما ظلت الاجور على حالها ومعنى ذلك ان الفرصة تكون مناسبة لزيادة الادخار الاجبارى ، وفي الثانية زادت الاسعار بنسبة اكبر من الزيادة في الاجور ، وعلى ذلك يمكن للادخار الاجبارى ان يتكون ولكن بنسبة اقل من المرحلة الاولى ، وفي المرحلة الثالثة فان الادخار الاجبارى لا يتكون حسب التحليل السابق نظرا الى ان الزيادة في الاسعار تماثل الزيادة في الاجور ، اما في المرحلة الرابعة فلا يتكون ادخار اجبارى ايضا بل وتستفيد الحركة العمالية من التضخم .

ثلاثا - التحديد الكمي للزيادة في الاسعار :

وعند الكلام عن الحجم الامثل للتضخم ، فإنه يتبادر الى الذهن التحديد الكمي للزيادة في الاسعار ، وقد جرت في هذا المجال بعض المحاولات لتحديد الدرجة المثلى من التضخم التي يمكن ان تصل اليها البلاد المتخلفة ، ففي دراسة لبعض الكتاب انه لكي يرتفع معدل الادخار القسوى من ٦٪ الى ٨٪ يلزم ان ينخفض النصيب النسبي للاجور من الدخل القومي بنحو ٣٣٪ وأن تزيد الارباح بنسبة تصل الى ٥٠٪ ، ولتحقيق هذه النتيجة ، بافتراض ثبات الاجور النقدية ، فإنه يلزم ان يرتفع المستوى العام للاسعار بنسبة ٥٠٪ عن مستواها السابق (١) .

(١) المرجع السابق ص ١٠١ .

ويلاحظ ما ينطوي عليه هذا الاتجاه من شطط واضح ، اذ ان رفع الاسعار بمعدل ٥٠ ٪ معناه ان يصل الاقتصاد الى مرحلة من التضخم بالغة الخطورة قد ينقلب معها الى تضخم جامح لا يبقى ولا يدرك ، فضلا عن ان تكاليفه الاجتماعية تكون بالغة القسوة على الطبقات محدودة الدخل بالإضافة الى ما يترتب على ذلك من فقد الثقة في النقود وتحطيم للنظام النقدي لذا فانه يبدو لنا ان هذا الاتجاه لا يستقيم مع فلسفة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عالمنا المعاصر ، ومن هنا يجب استبعاده .

وما ينصح به انصار التمويل بالتضخم ان يكون ارتفاع الاسعار وئيدا وعلى جرعات doses يفصل بين كل منها والاخرى بعض الوقت حتى لا تستمر الاسعار في الارتفاع استمرارا دائما ..

وقد قدر هجنز (١) ان الدرجة المثلى للتضخم التي يمكن ان تصل اليها البلاد المتخلفة تتحدد بزيادة سنوية في الاسعار بواقع ١٧/٥ .

ولا يخفى انه من الصعوبة بمكان التميميم في هذا المجال حيث تتفاوت الدرجة المثلى من بلد الى بلد ومن وقت الى آخر ، تبعا لاختلاف درجة تطوّر كل دولة واختلاف الظروف التي تعيش فيها ومدى قوة النقابات العمالية واختلاف المرونة المتعلقة بعرض السلع .. الخ .. ومن هنا فانه يكون من غير الملائم ان يخضع الحجم الامثل للتضخم لمقياس كمي ، ذلك ان التضخم الذي يكون في مستوى الامان يخضع لاعتبارات متعددة ومعقدة في نفس الوقت .

ومن هنا نجد انه من الملائم في تحديد الحجم الامثل للتضخم الركوز الى المييار الذي تحدده العلاقة بين الاسعار والاجور حيث انه يوضح لنا مراحل تكوين الادخار الاجباري في الاقتصاد بما يتمشى مع ظروفه وامكانياته الخاصة به .

(١) R. G. Kulkani, op. cit. pp. 120-127.

(٢) ويقدرها البعض الاخر من ٤ - ٦ ٪ سنويا ، كما يذهب Arnold Harberger الى ان الحد الاعلى يجب الا يزيد عن ١٠ ٪ See: Harry G. Johnson, Monetary economics, allen and unwin, London 1967, p. 284 .

المبحث - الثاني

تجربة الهند في التمويل بالتضخم

شهدت تجربة الهند (١) في التمويل بالتضخم في خططها الخمسية التي بدأت في ابريل سنة ١٩٥١ اهتمام كثير من الباحثين في مجال التنمية الاقتصادية باعتبارها ميدانا واقعا لاستخدام سياسة التمويل بالتضخم أو باستحداث عجز الميزانية . كما ان الدول المتخلفة الاخرى كانت تتطلع الى التجربة الهندية لتجلب نتائجها وما يمكن ان تطبقه في بلادها .

وقد وضع اطار الخطة الهندية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سلسلة من مشروعات السنوات الخمس تستهدف مضاعفة الدخل القومي في عام ١٩٦٨/٦٧ . وقد قدر في هذه الخطط ان ترتفع نسبة الاستثمار الى الدخل القومي من ٥٪ في بداية تنفيذ الخطة الى ١٧٪ عام ١٩٧٦/٧٥ . وروعى في هذا التقدير مساهمة القطاع العام في الاستثمار على مر سنى الخطة تبعا لزيادة الاتفاق على المشروعات قليلة الربح نسبيا مثل الصناعات الثقيلة .

(١) لا يخفى ان الهند تعتبر في عداد الدول المتخلفة اذ تنطبق عليها كل خصائص التخلف . ويتلخص وصف اقتصادها بأنه اقتصاد زراعي يمتد فيه نحو ٧٢٪ من السكان على النشاط الزراعي الذي يستوعب نحو ٧٥٪ من القوى العاملة في الهند ، وينسب الاقتصاد بانخفاض معدل الادخار وسرعة نمو السكان وما يؤدي اليه من اشتداد الطلب على المواد الغذائية ، كما ينسب بتخلف المناطق الريفية وارتفاع كثافة السكان دفن لثاني دولة في العالم اكتظاظا بالسكان مع عدم مرونة بيع التصدير وزيادة الميل للاستيراد والاستهلاك ، واخيرا ندرة ظاهرة في الكفاءات الادارية والفنية

مراجع : U. N. Survey of current inflationary and deflationary tendencies. 1947, p. 5).

ولكى نقف على مدى نجاح أو تضرر التمويل بالتضخم في الهند ،
فإن علينا أن نتبع ما تمخضت منه الخطط الخمسية من نتائج مع
التركيز على الجانب التمويلي في هذه الخطط وعلى الإخص تمويل
استثمارات القطاع العام .

١ - الخطة الخمسية الأولى (١٩٥١/٥٢ - ١٩٥٦/٥٧)

بدأ تنفيذ الخطة الخمسية الأولى في أبريل سنة ١٩٥١ واستهدفت
زيادة الدخل القومي بواقع ١٣٪ وتحسين نسبة الاستثمار إلى
الدخل القومي لتصل إلى نحو ٧٪ في نهاية الخطة بواسطة استخدام
الموارد المحلية بطريقة أكثر كفاءة مع معالجة الاختلالات التي طرأت
على الاقتصاد الهندي خلال الحرب العالمية الأخيرة ، وقد أعطيت
أولويات الاتفاق على القطاعات وفقاً يلي (١) :

أولويات الاتفاق في الخطة الخمسية الأولى

القطاع	تقديرات الخطة ٪	الاتفاق المعلن ٪
١ - الزراعة وتنمية الريف	١٤ر٦	١٤ر٨
٢ - الري والقوى	٢٧ر٢	٢٦ر١
٣ - الصناعة والتعدين	٧ر٦	٥ر٠
٤ - النقل والمواصلات	٢٤ر٠	٢٦ر٤
٥ - الخدمات الاجتماعية	٢٢ر٤	٢١ر٠
٦ - بنود متنوعة	٢ر٦	٢ر٧
المجموع	١٠٠	١٠٠

(١) R.G.Kulkarni, Deficit financing and economic development,
Asia publishing house, New York 1966, p. 180.

وقد تم توزيع استثمارات الخطة الخمسية الأولى (١) فيما بين القطاعين العام والخاص بالتساوي ، ويضم القطاع العام المشروعات التي تملكها وتديرها الحكومة المركزية أو حكومات الولايات ، أما القطاع الخاص فهو يضم المشروعات التي يملكها ويديرها الأفراد . وقد كانت الفلسفة الاقتصادية للتخطيط الهندي قائمة على أساس أن تقوم لجنة التخطيط بوضع الهدف على أن يتحمل القطاع العام مسؤولية إنجاز مختلف الاستثمارات الأساسية تاركاً الاستثمارات الأخرى للقطاع الخاص ، وقد اعتمد الأخير في التمويل على موارده الخاصة ممثلة في المدخرات الصغيرة والأرباح غير الموزعة . وهي موارد غير تضخمية ، أما القطاع العام فقد قام باستخدام مصادر أخرى في التمويل تضمنت التمويل التضخمي ، وذلك على ما يبين من الجدول التالي :

مصادر تمويل الإنفاق العام في الخطة الخمسية الأولى (٢)

مصادر التمويل	تقديرات الخطة بليون روبية	%	الأرقام الفعلية بليون روبية	%
١ - فائض الإيرادات العامة	٧٠.٢	٢٨	٧٤.٥	٢٩
٢ - إيرادات السكك الحديدية	٧٠.١	٨	١٠٥.١	٦
٣ - قروض عملة	١٠٥.١	٦	٢٠٤.٢	١٠
٤ - المدخرات الصغيرة	٢٧.٢	١٣	٢٠٤.٢	١٥
٥ - مصادر داخلية أخرى	٢٣٣.١	٦	٨٠.٠	٤
٦ - مصادر الميزانية (١+٢+٣+٤+٥)	٥٨٠.١٢	٦١	٧٧.١٢	٦٤
٧ - المعونات الخارجية	٢١.٥	٢٥	٢.٣	١٠
٨ - عجز الميزانية	١٠.٢	١٤	٢٢.٥	٢٦
٩ - المجموع الكلي (٦+٧+٨)	٦٩٠.٢	١٠٠	١٢.١٠٢	١٠٠

(١) راجع د. عبد الحميد القاضي - تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية - ١٩٦٩ ص ١٢٢ - ١٢٥ .

(٢) المصدر : التثنية الاقتصادية للبنك الإسلامي العربي - المجلد الثالث عشر - العدد الثالث والرابع ١٩٦٠ ص ٢٢٧ .

وتفصح من هذا الجدول الحقائق الآتية :

(١) ان لجنة الخطة قد حددت مصادر التمويل غير التضخمية (١ - ٥) بواقع ٦١٪ من جملة الاستثمارات المطلوبة بينما كان التمويل الفعلي اكبر من هذا المقدر فوصل الى ٦٤٪ من جملة الاستثمارات .

(٢) انه بينما حدد نصيب التمويل بالمعونات الاجنبية بواقع ٢٥٪ من جملة الاستثمارات ، لم تطلق الحكومة الهندية سوى ١٠٪ فقط من هذه المعونات .

(٣) ونتيجة لذلك ، وحتى يمكن تغطية الفجوة بين الموارد والاستخدامات - كان لزاما ان يصبح التمويل بالمعجز ٢٦٪ بدلا من ١٤٪ كما كان مقدرا من قبل ، وهي نسبة ، كما يبدو ، بالغة الارتفاع .

وفي الواقع ان ما شجع الحكومة الهندية على استخدام سياسة التمويل بالمعجز هو امالها في ان يتم الافراج عما لها من الارصدة الاسترلينية التراكمية لدى بريطانيا مما يؤدي الى ازالة اي اثر تضخمي ممكن ان ينشأ من زيادة في كمية النقود (١) ، الا ان هذا الامر لم يتحقق .

وعلى الرغم من ضخامة الاستثمارات في الخطة الخمية الاولى وارتفاع نسبة ما تم تمويله منها بمعجز الميزانية الامر الذي يتوقع معه حدوث ضغوط تضخمية بعيدة المدى ، فان الاقتصاد الهندي لم يتعرض الى اي من هذه الضغوط واحرز من النتائج ما يفوق ما كان مقدرا له . فارتفع الدخل القومي في نهاية الخطة الى ١٧٥٪

(١) راجع : د. حميدة زهران ، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المختلفة مع دراسة تطبيقية للجمهورية العربية المتحدة ١٩٧١ من ٢٦٢ و ٣٦١ .

بدلاً من ١٣٪ كما كان مخططاً (١)، ويمكن تعليل ذلك بالاعتبارات الآتية :

١ - أنه فضلاً عن أن الخطة قد وجهت أولوية الاستثمار إلى القطاع الزراعي (بما فيه تنمية الري والقوى) حيث بلغت جملة الاستثمارات فيه ٤٣٩٪ من جملة الاستثمارات ، فقد ساعدت الظروف الجوية (وبخاصة عام ١٩٥٤/٥٣) على حدوث زيادة كبيرة في الانتاج الزراعي ، حتى أن أسعار السلع الزراعية انخفضت نتيجة لزيادة العرض منها مما ترتب عليه تدخل الحكومة الهندية (في السنة الخامسة من الخطة) بشراء جزء من فائض السلع الزراعية لمنع الاسعار من أن تندهور وذلك حماية لدخول المنتجين الزراعيين .

٢ - أنه بينما يلاحظ أن المعونة الخارجية لم تبلغ نصف المبلغ المقدر ، حيث كان المقدّر لها ٢٥٪ لم تحصل الهند منها الا على ١٠٪ فقط ، فإنه يصوّف من ذلك توفر الاصول الاجنبية في بداية الخطة ، وقد ساعد ذلك على التغلب على الصعاب الناشئة عن عدم كفاية المعونة الاجنبية .

٣ - التحسن غير المألوف في معدل الاستثمار الى الناتج حيث بلغ هذا المعدل ١٩٩ : ١ بدلاً من النسبة المسلم بها نظرياً وهي ٣ : ١ ، على أنه من الثابت أن الزيادة الكبيرة التي طرأت على الانتاج الزراعي لم تكن راجعة الى الاستثمار بقدر ما كانت نتيجة لتحسن الظروف الجوية التي ادت الى زيادة الانتاج بصورة غير متوقعة (٢) .

(١) مع أن الاستثمار لم يتجاوز ١٠٠٠ مليون روبية ، وهكذا فقد بلغ معامل رأس المال الحدي « Marginal capital output ratio » في الاقتصاد الهندي ١٩٩ : ١ بدلاً من النسبة المسلم بها نظرياً وهي ٣ : ١ ومعلوم أن معامل رأس المال الحدي هو عبارة عن العلاقة بين الاستثمار والزيادة التي طرأت على الدخل (أو الناتج) وعلى ذلك تكون الزيادة في الناتج :

$$\frac{١٧٥٠ \times ١٠٠٠}{١٠٠} = ١٧٥٠$$

ومعامل رأس المال الحدي $\frac{٢١٠٠٠}{١٧٥٠} = ١٩٩$.

(٢) راجع : مذكرة معهد التخطيط القومي رقم ٦٦١ ، المرجع السابق ص ١٣٠

١٢١٥ .

وقد تمسكتا بمؤشرات الأرقام القياسية في الهند خلال الفترة الخمسية الأولى تباعها توضع اتينما كان الرقم القياسي لاسعار الجملة ١٠٠ في عام ١٩٥١ قد انخفض الى ٢٧٨ و ٢٨٥ و ٢٩٧ و ٢٩٩ و ٣١٠ في السنوات من ١٩٥١/٥٢ الى ١٩٥٦/٥٧ (١) على التوالي كما أن الرقم القياسي لتقنيات الميثة (٢) قد سجل انخفاضاً ملحوظاً في السنة الأخيرة للفترة ، حيث كان ١٠١ في عام ١٩٥١/٥٢ فانخفض الى ٩٦ في عام ١٩٥٦/٥٧ (٣) .

هذه صورة لما تم في الفترة الخمسية الأولى في الهند ، ومنها يتضح أن سياسة التحويل بالمعز التي انتهجتها الهند في الفترة قد نجحت نتيجة الظروف التي صاحبت تنفيذها وبصفة خاصة الزيادة الكبيرة التي حدثت في الإنتاج الزراعي بسبب ملاءمة الأحوال الجوية وتركيز الجهود على التنمية الزراعية . كل هذه الظروف ، فضلاً عن توافر أهداف الفترة قد أدت إلى منع ظهور الضغوط التضخمية في الاقتصاد الهندي خلال الفترة من ١٩٥٢/٥١ الى ١٩٥٦/٥٥ حيث كان الاقتصاد في وضع يحكمه من امتصاص الزيادة في كمية التقود التي كانت تأتي من خلال التحويل بالمعز نظراً للزيادة الكبيرة في الإنتاج الزراعي على النحو الذي اشرنا إليه . وعلى ذلك يمكن القول أن سياسة التحويل بالمعز لم تكن موضع اختبار في الفترة الخمسية الأولى .

الفترة الخمسية الثانية ١٩٥٦/٥٧ - ١٩٦١/٦٠

وفي أبريل سنة ١٩٥٦ بدأت الفترة الخمسية الثانية في جو مغمم بالتفوق ، واستهدفت هذه الفترة زيادة الدخل القومي بواقع ٢٥٪ مقابل ١٢٪ في الفترة الأولى كما قلنا لارتفاع الاستثمار إلى الناتج بنحو ٢٠٢ : ١٠٠ . وقد كانت هذه الفترة كبيرة وطويلة

(١) ١٩٥٢/٥١ - ١٠٠ -

(٣) ١٩٥١ - ١٠٠ -

(3) See : R. G. Kulkarni, op. cit., p. 210 .

تستهدف وضع أساس التقدم الصناعى والتنمية المتوازنة فى قطاعات الاقتصاد المختلفة . وبذلك امتازت الخطة الثانية باللامعة من حيث استراتيجىة التنمية .

ولبيان مدى اسهام الاستثمارات فى التصنيع فى الهند ، نعرض اولويات الانفاق على القطاعات المختلفة فى الخطة الثانية فى الجدول التالى (١) :

اولويات الانفاق فى الخطة الخمسية الثانية

القطاع	تقديرات الخطة %	الانفاق الفعلى %
١ - الزراعة وتنمية الريف	١١ر٨	١١ر٥
٢ - الرى والقوى	١٧ر٩	١٨ر٧
٣ - الصناعة والتعدين	٢٢ر٥	٢٢ر٠
٤ - النقل والمواصلات	٢٨ر٠	٢٨ر١
٥ - الخدمات الاجتماعية	١٨ر٠	١٨ر٧
٦ - بنود متنوعة	١ر٨	-
المجموع	١٠٠	١٠٠

وقد تم توزيع الاستثمارات فى الخطة الثانية على القطاعين العام والخاص ، الا انه يلاحظ ان القطاع العام قد استأثر فى الخطة الثانية بنحو ٥٩٪ من جملة الاستثمارات والباقى للقطاع الخاص، ويرجع ذلك الى الاتجاه نحو الاستثمار فى الصناعات الثقيلة وغبه فى ارساء قواعد التنمية (٢) .

(١) المصدر : النشرة الاقتصادية للبنك الاعلى السرى - العدد الثالث والرابع - المجلد الثالث عشر من ٢٢٦ .

(٢) ان اهتمام حكومة الهند بالصناعة وجه خاص قد كان محل نقد R. Nurkse
الذي اعتبرها - احدى اسباب التضخم الذى حدث فى الهند خلال هذه الخطة اراجع
مذكرة معهد التخطيط المقصود بالرجع السابق من ١٢٩ جائية .

أما مصادر تمويل القطاع العام القصيرة والقصية فهي ممثلة في
أرقام الجدول الآتي (٢١) :

مصادر تمويل القطاع العام في الخطة الخمسية الثانية

مصادر التمويل	تقديرات الخطة بليون روبية	الارقام القصية بليون روبية	Z
١ - فائض الإيرادات العامة	٢٥٠.	٧	١ - ٥٥٠.
٢ - إيرادات السك الحديدية	١٥٠.	٢	٢ - ١٥٠.
٣ - قروض عامة	٧٠٠.	١٥	١٧ - ٧٨٠.
٤ - المدخرات القصيرة	٥٠٠.	١٠	٨ - ٤٠٠.
٥ - مصادر داخلية أخرى	١١٠٠.	٢٢	٢٨ - ١٢٨٢.
٦ - مصادر الميزانية	٢٨٠٠.	٥٨	٥٥ - ٢٥٦٢.
			١٥ ٤ ٢ + ٢ ١١
٧ - المعونة الأجنبية	٨٠٠.	١٧	٢٤ - ١٠٠.
٨ - عجز الميزانية	١٢٠٠.	٢٥	٢٤ - ١٠٤٨.
			١٠٠ - ٤٨٠٠.
٩ - المجموع الكلي	٤٨٠٠.	١٠٠	١٠٠ - ٤٨٠٠.
			(٨ ٧ + ٦)

من هذا الجدول يتضح لنا أن الوارد غير التضخمية لاتفاق العام
بلغت ٥٨٪ من جملة الاستثمارات في الخطة الثانية ، كما قدر أن
تحتل الهند على ١٧٪ من المعونات الأجنبية أما الجزء الباقي وقدره
٢٥٪ فقد خطط تمويله بعجز الميزانية .

(١) يذكّر معهد التخطيط رقم ٦٦١ المراجع السابق من ١٩٦٠ وقد نصّلت الهيئات
راجع R. G. Kulkarni op. cit., p. 262.

ومنذ بداية السنة الأولى للخطّة الثانية بدأت الضغوط التضخمية تظهر في الاقتصاد بسبب عدة أمور أهمها : زيادة معدل الاستثمار القومي من ٧٪ في الخطّة الأولى ١١٪ في الخطّة الثانية وهو رقم مبالغ فيه لا تحتمله قدرة الاقتصاد الهندي مع تركيز جانب هام من الاستثمارات في زيادة السكان بأكثر مما هو مقدر له في الخطّة ، فقد ارتفع هذا المعدل بواقع ٢٪ بينما كان مقدرا له ٥٪ . وقد أدى كل ذلك الى ظهور الاختلالات النقدية وارهاق ميزان المدفوعات الهندي ، مما يتطلب فرض قيود شديدة على النقد الاجنبي .

ومما زاد من تعقيد الامور ، حينما بلغت الازمة أشدها سنة ١٩٥٧ ، قربت الاصول الاجنبية من النفاذ واصبح لزاما تخفيض حجم الاستثمار قليلا فضلا عن هبوط قيمته الفعلية بنحو ٢٠٪ من الاهداف المرسومة نتيجة لارتفاع مستويات الاسعار (١) .

ولذلك سرعان ما تراجعت الحكومة الهندية عن سياسة التفاوض بعد نجاح الخطّة الأولى وقامت بمراجعة ارقام الخطّة وتعديل مصادر التمويل مرة أخرى وتخفيض الحسد المسموح به في التمويل بالمعجز من ٢٥٪ كما كان مقدرا الى ٢١٪ فقط مع تخفيض الاستثمار في الصناعة الثقيلة من ٢٠٪ الى ١١٪ ، وقد نجحت الحكومة الهندية في اقناع بعض الدول المتقدمة لامدادها بالايمان اللازمة لاكمال الخطّة وبذلك ارتفع نصيب هذه العنوتات في الخطّة من

(١) في عامي ٥٨ و ١٩٥٩ وافقت الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية واليابان - بالتعاون مع البنك الدولي للانشاء والتميز - على منح الهند قرضا قيمته نحو ٢٥٠ مليون جنيه استرليني حتى يمكنها التغلب على مشكلة انقفاش حيازتها من الاموال الاجنبية ، كما حصلت الهند من الولايات المتحدة على كميات كبيرة من قانض حاصلاتها الزراعية . والواقع ان الهند قد حصلت أثناء تنفيذ مشروع السنوات الخمس الثاني على نحو ١٠٥٠ مليون جنيه استرليني من البنك الدولي وبعض الدول الغربية و ١١٢ مليون جنيه استرليني من الكتلة السوفيتية ، كما قامت بسحب ٤٠٠ مليون جنيه استرليني من اوصدتها الاسترلينية اراجع الثرة الاقتصادية للبنك العالمي المرجع السابق من ٢٢٢ .

١٧ الى ٢١ مما أدى الى التخفيف من الغرط التضخمية
التي ظهرت في الخطة الثانية (١) .

والا رجنا الى الأرقام القياسية ، نجد أن الرقم القياسي
لاسعار الجبلة قد ارتفع على مدى السنوات الخمس للخطة بنسبة
تصل الى ٢٠ ٪ ، أما اسعار السلع الغذائية فقد صفت في الارتفاع
بنسبة ٢٧ ٪ ، بينما زادت اسعار السلع الصناعية بنسبة ٢٥ ٪ (٢) .
كما نجد أن الرقم القياسي لتفقات المعيشة قد اتجه ايضا الى الارتفاع
خلال سنى الخطة اذ ارتفع هذا الرقم الى ١٢٤ في نهاية فترة الخطة
بينما كان قد تراجع الي ١١٦ في نهاية الخطة الاولى (٣) .

ويمكن أن يعزى ظهور التضخم في الهند في الخطة الخمية الثانية
الى الاعتبارات الآتية :

١ - سوء الاحوال الجوية وتأثيرها على الانتاج الزراعى ، بحيث
ادى ذلك الى ارتفاع اسعار السلع الزراعية بنسبة ٢٧ ٪ كما اوضحنا
من قبل .

٢ - الاهتمام بالصناعة الثقيلة ، في الوقت الذى ارتفعت فيه
اسعار المواد الخام بسبب الاختناقات التى حدثت في بعض القطاعات ،
وفي عرض المواد الأولية مما ترتب عليه ارتفاع اسعار السلع
الصناعية .

٣ - الزيادة التى حدثت في حجم الطلب الفعال بسبب زيادة
عدد السكان وزيادة الدخول النقدية التى تمخضت عنها التنمية
الاقتصادية ، وعدم استجابة العرض بسبب نقص السلع الزراعية

(١) راجع : دوى زكى ، مذكرة معهد التخطيط رقم ٦١١ ، الرجوع السابق من

(٢) Kulkarni, op. cit., p. 280 .

(٣) See : Andrew Shonfield, Economic growth and inflation,
the Council for economic Education, Bombay 1961 p. 34.

على النحو الموضح قبلاً ، مما مهد السبيل لظهور الضغوط التضخمية في الاقتصاد الهندي في تلك الفترة .

هذه هي صورة لتجربة الهندي الخطة الخمسية الثانية ويستشف منها أنها بالفت في التفاؤل بالنسبة للقطاع الزراعي ، وهو قطاع يعتمد بصفة أساسية على الأحوال الجوية ، كما غامرت بالنزول في ميدان الصناعات الثقيلة بشكل لا يحتمله الاقتصاد الهندي الأمر الذي أدى الى ظهور الضغوط التضخمية منذ بداية الخطة حتى نهايتها بسبب السياسة التي انتهجتها بالتمويل بالعجز ولم تقم للثبات النسبي للأسعار وزناً .

ومن هنا ، وبعد أن مر الاقتصاد الهندي بالتجربة الحقيقية للتمويل التضخمي ، أدركت لجنة التخطيط خطورتها (١) وخلصت الى نتيجة هامة مؤداها انه عند وضع أى برنامج استثماري معين ، فان درجة الثبات النسبي للأسعار تتوقف الى حد كبير ، في بلد كالهند ، على مدى الزيادة التي تطرأ على عرض السلع الزراعية ، حيث تحتل وضعا استراتيجيا في الاقتصاد الهندي ، ذلك ان هيكल الأسعار في الهند يعتمد الى حد كبير على عرض الحبوب الغذائية (٢) .

وعلى ذلك فانه يمكن القول ان سياسة التمويل بالتضخم التي اتبعتها الهند في الخطة الخمسية الثانية قد فشلت .

(١) لقد ذكر وزير مالية الهند أثناء التضخم الذي حدث خلال الخطة الثانية « اننى اشك فيها اذا كنا نستطيع مواصلة الاعتماد على التضخم في التمويل . ويجب علينا ان نريد مواردنا من طريق الضرائب والقروض والإدخار » R. G. Kulkarni , op. cit., p. 284 »

(٢) Op. cit., p. 284.

٢ - الخطة الخمسية الثالثة (١٩٦١/٦٢ - ١٩٦٤/٦٥)

بالرغم من أن الخطة الخمسية الثانية كانت أكثر جرأة وعلامة من الخطة الخمسية الأولى ، فإن الخطة الخمسية الثالثة كانت أقل منها في هذا المجال ، وعلى الأخص فيما يتعلق بناحية التمويل بالمعجز ، وقد استهدفت الخطة الثالثة زيادة الدخل القومي بواقع ١٢٪ تقريبا بمقابل ٢٥٪ في الثانية و ١٢٪ في الأولى كما قدر لارتفاع الاستثمار القومي في نهاية الخطة بنحو ١٤٪ بمقابل ١١٪ في الثانية و ٧٪ في الأولى بينما قدر معدل راس المال بنحو ١٦٢ : ١ (مقابل ٢٠٢ : ١ في الثانية و ١٩١ : ١ في الأولى) . واللاحظة الجديرة بالذكر أن مقدار النقل الذي أُسنى للزراعة في هذه الخطة قد زاد بدرجة كبيرة (١) وذلك في ضوء تجرئتي الخطة الأولى والخطة الثانية ، ونورد فيما يلي أولوية الاستثمار في القطاعات المختلفة (٢) بالليون روبية :

القطاع	تقديرات الخطة	٪
الزراعة وتربية الريف	١٠٠٦٨	١٤
الري والقوى	١٦٠٦٢	٢٢
الصناعة والتعدين	١٧٨٤٠	٢٤
النقل والواصلات	١٤٨٨٦	٢٠
الخدمات الاجتماعية	١٢٠٠٠	١٧
بنود متنوعة	٢٠٠٠	٢
الجمالي	٧٥٠٠٠	١٠٠

(١) وترى الخطة الثالثة أن زيادة الدخل القومي في عام ١٩٦٨/٦٧ ، وهو لا على أساس مستوى أسعار عام ١٩٥٧/٥٨ كما كان متوقفا في الأصل ، بل على أساس أسعار عام ١٩٥٤/٥٧ التي توفرت في الواقع بنحو ٢٨ بالمئة الانكماشية في ذلك العام المرجح الناتج من (١٩٥٠) .

(٢) Kulkarni, op. cit., p. 58.

من هذا البيان يتضح كبر حجم الاستثمار المخصص للزراعة وتنمية الريف ، فقد بلغ ١٤٪ من جطة الاستثمارات مقابل ١١.٨ ٪ في الخطة الثانية ، ويرجع ذلك الى ما كشفت عنه تجربة تنفيذ الخطة الثانية من أهمية زيادة الانتاج الزراعى حتى يمكن مواجهة الزيادة المستمرة في الطلب على السلع الزراعية الغذائية وحتى يمكن بالتالى مقاومة هذا المصدر التضخمى الاساسى .

وقد تم توزيع الاستثمارات في الخطة الثالثة على القطاعين العام والخاص - خص القطاع العام ٦٥٪ منها والباقي للقطاع الخاص (١) ، وبلاحظ ان الخطة الثانية وما تمخص منها من مشاكل وخيمة فيما يتعلق بإمكانية التمويل التضخمى ، قد لغنت الهنود درسا مفيدا عن عدم فعالية هذا الاسلوب من التمويل في الدول المتخلفة . ومن هنا فلاحظ ان نسبة الاستثمار الممول عن طريق العجز في الميزانية قد اتخفضت بدرجة كبيرة (٢) ، وذلك على نحو ما يتضح لنا من استعراض بنود الجدول التالى :

مصادر تمويل القطاع العام في الخطة الخمسية الثالثة (٣)

مصادر التمويل	تقديرات الخطة بليون روبية	%
١ - فائض الإيرادات العامة	٥٥٠	٧.٢
٢ - إيرادات السكك الحديدية	١٠٠	١.٢
٣ - قروض عامة	٨٠٠	١٠.٧
٤ - المدخرات الصغيرة	٦٠٠	٨.٠
٥ - مصادر داخلية أخرى	٢٧٠٠	٣٦.١
٦ - مصادر للميزانية (١+٢+٣+٤+٥)	٤٧٥٠	٦٣.٤
٧ - المعونات الأجنبية	٢٢٠٠	٢٩.٢
٨ - عجز الميزانية	٥٥٠	٧.٢
٩ - المجموع (١+٧+٦)	٧٥٠٠	١٠٠

(١) راجع : د. لؤؤاد هاشم - الاستقرار النقدي والتنمية الاقتصادية - معهد الدراسات المصرفية يونيو ١٩٦١ ص ١٤ - ١٥ .

(٢) انظر : د. يوسف عبد الجيد - الدين العام العربى في ع.ع. ٢٠٠٠ - معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٨ ص ١٨ .

(٣) Source : Gov. of India, Planning Commission, Third Plan, Nov. 1963 « Kulkarni, op. cit., p 380 » .

فمن الجدول السابق يتضح لنا ان نسبة مامول من استثمارات القطاع العام من طريق عجز الميزانية بلغت ٧٢٪ في الخطة الخمية الثالثة ، مقابل ٢٦٪ في الاولى و ٢١٪ في الثانية ، وفي الوقت نفسه زادت نسبة ما يعول عن طريق مصادر الميزانية من ٥٥٪ في الثانية الى ٦٣٪ في الثالثة .

ولعل اهم النقاط التي يدور حولها النقاش في معرضي الحديث عن الخطة الخمية الثالثة هي مدى نجاحها في الوصول الى نقطة البدء في مرحلة النمو الذاتي « Self sustained growth » التي نعرف في الفكر الاقتصادي للتنمية الاقتصادية بأنها تلك المرحلة التي يزيد فيها معدل الاستثمار بصورة تؤدي الى زيادة الانتاج القومي بنسبة اكبر من الزيادة في الطلب الناتجة عن زيادته معدل السكان بحيث يمكن توجيه جزء من هذه الزيادة في استاج القومي الى الاستثمار من جديد بعد مقابلة احتياجات الاحلال والتجديد .

وقد جاء في احد التقارير التي اصدرتها الامم المتحدة في السواب الاخيرة ان معدل الاستثمار الذي يعتبر نقطة البدء في مرحلة النمو الذاتي هو ١٥٪ من الدخل القومي، وذلك على اساس افتراض ان معدل الاستثمار الى الناتج يبلغ نحو ٣ : ١ وبذلك ينتج من استثمار ١٥٪ من الدخل القومي زيادة سنوية فيه مقدارها ٥٪ وهي زيادة تعتبر كافية لتحقيق بداية النمو الذاتي ، وهذه المعدلات قريبة من معدلات الخطة الثالثة حيث حددت لجنة الخطة هدفها بزيادة الدخل القومي بمعدل ٥٪ سنويا وبمعامل رأس مال قدره ٢٦٢ كما اشترنا ، ومن هنا يتبين لنا (بالاعتماد على معادلة هارود دومار) ان معدل الاستثمار المطلوب يقرب من تقديرات الامم المتحدة (١) .

(١) وعلى اية حال فان رأيا قويا يقول بأنه ليس من اليسر الوصول الى نقطة الانطلاق الحقيقية الا بعد تحسين مستوى التوظيف فعننا جوهريا بحيث يتم استيعاب جميع الايدي العاملة الجديدة أولا بأول . لراجع التنمية الاقتصادية للبنك الاهلي - المرجع السابق من ٢٢٥ وقلارد د. وبناس الشيخ - مشاكل تمويل التنمية الاقتصادية في ج.ع. ٢٠٤٠ - معهد الدراسات المصرفية رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٨ .

وعلل ذلك أدركته الحكومة الهندية من أن التضخم كفيل بإضاعة كل الجهود التي تبذل في سبيل زيادة الإنتاج القومي ، فإن الهند لا يمكنها التركيز على التمويل بالتضخم خلال الخطة الخمسية الثالثة وانحصر هذا المورد فأصبح ٧٢٪ من جملة الاستثمارات وذلك حتى تتفادى الزيادة السريعة في الأسعار .

• ويلاحظ أنه أثناء تنفيذ الخطة الثالثة تم عرض الاقتصاد الهندي إلى ضغوط تضخمية نظرا لركود الإنتاج الزراعي وبطء النمو في الإنتاج الصناعي الأمر الذي أدى إلى زيادة الأسعار ، فقد أشارت الأرقام القياسية لأسعار الجملة إلى تسجيل ارتفاع منذ بداية تنفيذ الخطة حتى عام ١٩٦٤/٦٣ بواقع ٩٢ ، ومن ثم أصبحت مشكلة الاستقرار السعري « Price Stability » خلال الخطة الثالثة أمرا ذا أهمية كبيرة ويلقى اهتمام الرأي العام الهندي (١) .

من هذا العرض لتجربة سياسة الهند في التمويل بالعجز يتضح لنا مدى الخطورة التي تتطلبها هذه السياسة التمويلية في الدول المتخلفة الأمر الذي أدركته الهند نفسها فقررت التراجع عن هذه السياسة وخففت نسبة التمويل في الخطة الثالثة إلى ٧٢٪ من جملة الاستثمارات بينما كانت ٢٦٪ في الخطة الأولى و ٢١٪ في الخطة الثانية كما رأينا ، أما نجاح الخطة الأولى فلم يكن وليد هذه السياسة في التمويل وإنما كان مرجعه ظروفًا أخرى سادت الاقتصاد الهندي آنذاك وبخاصة تحسن الأحوال الجوية الذي أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي وزيادة كبيرة وهو يمثل وضعا استراتيجيا في المجتمع الهندي ، ومن هنا لا يمكن التمويل على نجاح الخطة الأولى وإنما المقياس الصحيح هو الخطة الثانية والخطة الثالثة حيث تبين لنا عدم نجاح سياسة التمويل بالتضخم في الهند .

فقد تبين لنا مما تقدم أن استخدام التمويل بالمعز لايجاد التضخم (الذي يهدف إلى خلق الإدخار الإجباري) لم ينجح في

(١) Andrew Shonfield, op. cit., « Introduction ».

الخطه الخمسية الثانية في الهند ، نظرا الى ان الافراد لم ينقصوا من استهلاكهم الحقيقي وقابلت الزيادة في الطلب النقدي زيادة مناظرة في الاستهلاك ، وترتب على ذلك حدوث الاختناقات في الاقتصاد الامر الذي ادى الى ظهور الضغوط التضخمية بشكل واضح في الاقتصاد الهندي خلال تلك الفترة .

وبهذه المناسبة ، تجدر الاشارة الى انه ليس كل تمويل بالمعز يعتبر تضخيميا ذلك انه اذا استخدم التمويل بالمعز في الوقت الذي تصاحب فيه الزيادة في الطلب الكلي زيادة في العرض الكلي، فان التمويل في هذه الحالة لا يعتبر تضخيميا (١) . وهو ما حدث في الخطه الخمسية الاولى في الهند حيث صاحبت الزيادة في الطلب الكلي زيادة في العرض الكلي . ومن ثم لم يتعرض الاقتصاد للضغوط التضخمية . وهو الامر الذي دعانا الى التقرير بصدد هذه الخطه بان التمويل التضخمي في هذه الحالة لم يكن موضع الاختبار .

وهذه الحقائق قد فطن اليها الحكومة الهندية خلال تنفيذ الخطه الثالثة للتنمية الاقتصادية . اذ قررت لجنة الخطه عدم التمويل على سياسة التمويل بالمعز في الخطه الرابعة (٢) حتى لا يؤدي التضخم بشمار التنمية ويكون عقبة في طريق تقدمها وحتى تتم التنمية في ظل من الاستقرار النقدي وتكفل لتطبيقات المحدودة الدخل مستوى معيشي افضل وهو ما تعنيه مشروعات التنمية الاقتصادية (٣) .

(١) ويمكن العمل على نفس النتيجة اذا استخدم التمويل بالمعز وامكن تمويله بارصدة تكون لدى الدولة من النقد الاجنبي او بقروض من الخارج .

(٢) R. G. Kulkarni, op cit., p. 289

(٣) ويرى بعض الاقتصاديين الهنود ان التضخم يعتبر ظاهرة اجتماعية يجب مواجهتها على اساس تنظيم التضخم لان ترك الاسعار ترتفع بدون هيمنة معناه ان تتحمل الطبقات الفقيرة معظم اعباء التنمية ويرون وجوب تثبيت اسعار الموارد الغذائية بما يكفل ضمان عدم تحميل الطبقات الفقيرة ثقل ما تستطيع على ان تترك اسعار السلع الصناعية لتحدها ظروف تكاليف الانتاج لان مشتري السلع الصناعية يجب عليه ان يدفع ثمن التنمية ، راجع : النشرة الاقتصادية للبنك معمر - ديسمبر سنة ١٩٦٤ ص ٥٢ - ٥٤ .

وعلى هذا النحو فإن السند الذى يستند اليه انصار التمويل بالتضخم ، وهو تجربة الهند فى التمويل بسجى الميزانية قد انهار (١) ، قفلاً من الرود الحاسمة التى جاء بها انصار الاتجاهات المعارضة للتضخم ، وبالإضافة الى عدم امكان الركون الى التجربة الهندية ، فإن تجارب دول أمريكا اللاتينية ، على ما سيأتى بيانه دليل قوى على فشل قدرة التضخم على زيادة التراكم الرأسمالى فى الدول التخلفة .

(١) وفلا من ذلك فأتى لود أن اذكر أن الدراسة التى قدمها المجلس الهندى للشئون المالية فى تقرير اللجنة الثانية لمجلس الملون الاقتصادى فى آسيا والشرق الاقصى متعماً يتناول موضوع استخدام الوسائل التضخمية لتمويل التنمية الاقتصادية - بحيث يذكرها فى مكان نجدد يرفدها فى الوقت نفسه . راجع : "ترجمة كتاب Public enterprise and economic dev. by A. H. Hansen. اصدار المصرية للطباعة والترجمة ص ١٢٦ -

الفصل الثاني

الاتجاهات المعارضة للتمويل بالتضخم

سيمنى هذا الفصل بدراسة وتحليل الاتجاهات المعارضة للتمويل بالتضخم ويعرض لأراء جمهرة الكتاب الذين يرون أن الاستقرار النقدى ضرورة من ضرورات التنمية الاقتصادية الرشيدة وأن الحجة الأساسية التى يستند إليها أنصار التمويل بالتضخم وهى تحقيق الإدحار الإجبارى عن طريق تحويل الموارد الاقتصادية من إنتاج السلع الاستهلاكية الى إنتاج السلع الرأسمالية قد لا تتحقق فمن الجائز ألا يؤدى التمويل التضخمى الذى يعطى للاستثمارات التى زيادة تكوين الرأسمالى إذ قد لا تنجح الصناعات الرأسمالية فى اجتذاب عوامل الإنتاج إليها عن طريق رفع أسعارها بالإضافة الى الآثار الاجتماعية الباهظة التكاليف والآثار الاقتصادية التى تمرقل برهيج التنمية الاقتصادية .

كما سيمنى هذا الفصل بتنفيذ الحجج الأخرى التى يسوقها أنصار التمويل بالتضخم لتبرير وجهة نظرهم ويبرهن على فساد الأسس التى يستندون إليها . . ذلك أنه لا يمكن تطبيق السياسة المالية التمييزية على الدول المتخلفة لأن كينز كان يفترض وجود طاقات إنتاجية عاطلة فى اقتصاد جهازه الإنتاجى مرن على حين أن الحالة فى الدول المتخلفة ليست كذلك حيث لا توجد بها طاقات معطلة وإنما توجد موارد عاطلة وفرق كبير بين الاثنين ، فالمعروف أن الجهاز الإنتاجى للدول المتخلفة عديم المرونة ففلا عن الخصائص الهيكلية الأخرى التى تتصف بها هذه الدول . . وبالإضافة الى ذلك فإن باقى الحجج لا تسندها الأدلة النظرية والواقعية .

وَفَصَلا من ذلك فسنعرض في هذا الفصل لآثار التضخم على التنمية وكيف يؤدي الى اختلال ميزان المدفوعات واختلال التوازن الاجتماعي بين الطبقات بالإضافة الى ما يسببه من توجيه رؤوس الاموال الى فروع النشاط الاقتصادي ذات الانتاجية المنخفضة (١) واستحالة حساب التكاليف الحقيقية للمشروعات في خطة التنمية الى جانب الآثار الاخرى التي تمرق للنمو الاقتصادي . كما نبحت كذلك في هذا الفصل مدى العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل التضخم في الاسعار ، وهل يكون بينهما علاقة طردية ام لا ، وسيثبت لنا الواقع التاريخي انه لا توجد ثمة علاقة منتظمة بين التضخم في معدل الاسعار ومعدل النمو (٢) .

ونظرا الى ان انصار الاتجاهات المعارضة للتضخم يستندون في تأييد وجهة نظرهم الى ما اسفرت عنه تجارب دول امريكا اللاتينية في التضخم فانا سنعرض لها بشيء من الإيضاح لنبين ان التضخم لم ينجح في زيادة التراكم الرأسمالي في هذه الدول بل بالعكس ، فقد كان التضخم مصحوبا في بعض الاحوال بانخفاض في معدل تكوين رؤوس الاموال (٣) .

وعلى ذلك فان الدراسة في هذا الفصل ستقسم الى مبحثين :

المبحث الاول لآراء المعارضة لتمويل التضخم .

المبحث الثاني لتجربة دول امريكا اللاتينية .

(1) See : Kindleberger, Economic development, op. cit., p. 227

(2) Rattan J. Bhatia, Inflation, Deflation and Economic Development, I. M. F. « Staff Papers » Vol. 8 Nov. 1960 p. 101.

(3) Eugenio Gudio, Inflation in Latin America, Hague, op. cit. p. 345

المبحث الأول

الآراء المعارضة للتضخم

يعارض فريق كبير من الكتاب الأخذ بالتضخم كوسيلة للتمويل في الدول المتخلفة ، ويمتقدون أن تحقيق التنمية الاقتصادية مع ضمان الاستقرار النقدي يجب أن يكون هدف كل سياسة اقتصادية سليمة حتى تسير التنمية في الاتجاه الصحيح دون أن تعترضها مشاكل التضخم التي تؤدي إلى فشل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلاد (١) ، ذلك أن الدول المتخلفة كما يقول الأستاذ « Haberler » إذا لجأت إلى التضخم ، فإن معنى هذا أنها تنفق أكثر مما تتيحه مواردها الأمر الذي يجعلها فريسة لزيادة كبيرة في الأسعار تؤدي بالنظام النقدي وتسرقل النمو الاقتصادي (١) .

بل إن بعض الكتاب أمثال Hans Singer يذهب إلى التقرير إلى أنه لم توجد حالة واحدة ناجحة من حالات التنمية كانت مقترنة بالتضخم (٢) . فقد كانت التنمية الناجحة في كل الحالات غير مقترنة بالضغوط التضخمية ، أنه لم يكن هناك تضخم في إنجلترا في فترة التنمية عام ١٧٨٩ و ١٩١٤ ولا في التنمية التي خاضتها في الماضي

(١) ويقضي ارتفاع الأسعار على النفع الذي يعود من التنمية ، فقد ترتفع الأسعار ارتفاعاً يمتس الزيادة النقدية في الدخول بحيث يضر بصفة خاصة بأصحاب الدخول المنخفضة وعندئذ تكون التنمية المعتمدة على التمويل التضخمي تنمية مفللة أراجع د. فؤاد هاشم ، الأسعار النقدي والتنمية الاقتصادية - معهد الدراسات المصرفية يونيو ١٩٦١ ص ١٩ .

(2) Eugenio Gudín, op. cit., p. 345.

(٣) ويقول نيكولاى كستر أيضاً إن التضخم لم ينجح في تحقيق التنمية الاقتصادية في أي مكان - مقاله عن البنوك في البلاد المتخلفة، معهد الدراسات المصرفية سنة ١٩٥٧ ص ٢١ .

الولايات المتحدة أو اليابان أو الاتحاد السوفيتي . كذلك يمكن القول
أنه لم يكن هناك تضخم خلال فترات التنمية التي قامت بها كل من
البرازيل والارجنتين في بداية القرن العشرين (١) . الأمر الذي يقطع بأنه
لا توجد علاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم (٢) .

إن الحجج التي يستند إليها أنصار التمويل بالتضخم كلها حجج
مردود عليها ولا يمكن قبولها ، ذلك أن الاقتصاديات المتخلفة ذات
طبيعة بنيانية خاصة ولا يمكن أن تحتل حقتها بجرعات إضافية من
التضخم وكفاها ما تعانيه من عوامل وجوده ، فضلاً عما ينجم عنه من
التكاليف الاجتماعية القاسية التي تتحملها الطبقات المحدودة الدخل
والتي تسمى التنمية نفسها إلى زيادة دخلها بالإضافة إلى الآثار
التضخمية الفاضلة بهذه الاقتصاديات .

ومن جهة أخرى ، فإن تجربة الهند في التمويل ماثلة أمامنا ، وقد
فشلت في اتخاذ التضخم وسيلة للتمويل فضلاً عن أن التجارب
الأخرى قد أثبتت أنه لا توجد علاقة واضحة بين التضخم والنمو
الاقتصادي على النحو الذي سترأه في هذا البحث وفي التحليل الذي
سنقدمه فيما بعد لتجربة دول أمريكا اللاتينية في هذا المجال .

وعلى ذلك فانا نرى أن تقسم هذا البحث إلى ثلاثة مطالب :

الأول يفند الحجج التي ساقها أنصار التمويل بالتضخم .

والثاني يستعرض علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي .

والثالث آثار التضخم على التنمية الاقتصادية .

(1) Eugenio Gudín, op. cit., p. 345.

(2) See : Kindleberger, op. cit., 230 .

المطلب الأول

الرد على المصحح الزبعة للتضخم

سبق ان ذكرنا (١) ان الحجة الاساسية لاتصل التضخم تتركز في ان التضخم يعتبر وسيلة من وسائل تحقيق الادخل الاجباري حيث يعمل على اعادة توزيع الدخول الحقيقية من قطاعات الاقتصاد القومي التي يكون فيها الميل العلى للدخل منخفضا الى القطاعات الأخرى التي يكون فيها هذا الميل مرتفعا .. بمعنى ان يكون توزيع الدخل في صالح الطبقات التي تقوم بالدخل والاستثمار في المجتمع ، وقد ساق انصار التضخم ، بالاضافة الى هذه الحجة الاساسية ، حججا أخرى لتبرير وجهة نظرهم ، وهي ان اختلقت في اتجاهاتها ، الا انها تتفق على شيء واحد - هو تأييد التضخم .

ولكن اذا استعرضنا هذه الحجج واحدة واحدة انضغ انها واهية ولا تكاد تستند على أي أساس من الواقع ويقدم اليها انصار الاتجاهات المعارضة للتضخم أوجها عديدة من النقد ، وفيما يلي تركيز لنقد الحجج السابقة ، **عنا الحجة الأولى** حيث نقضل تناوله بعد ذلك :

الحجة الثانية : التي يستند اليها انصار التحويل بالتضخم تقرر ان التضخم يعتبر وسيلة فعالة لتشغيل للوارد العاطلة التي توجد في الدول المتخلفة ، وعلى الأخص الأيدي العاطلة في القطاع الزراعي على النحو الذي أوضحناه من قبل ، ومن الواضح ان هذا الرأي يستند الى بعض الاعتبارات التاريخية التي تتخذ من تجزيرة البلاد المتقدمة خلال فترة الكساد مثالا لتحويل المشروعات الاستثمارية في البلاد المتخلفة عن طريق التوسع في الائتمان المصرفي أو إصدار الجديد ، وزيادة التشغيل لمواجهة الزيادة في الطلب الفعلي .

(١) راجع ص ٢٥٦ .

والواقع ، أنه إذا كانت السياسة المالية التعويضية هي التفسير المباشر لزيادة الطلب أو الانفاق النقدي في فترات الأزمات الدورية ، لما تنسم به النظم الرأسمالية من «تفشي البطالة أو الفقر في محيط وفرة الموارد الإنتاجية» ، فإنه لا يمكن تطبيق هذه القاعدة على الدول المتخلفة ، فهناك فارق كبير بين صورة البطالة التي عالجها كينز والبطالة البنائية أو البطالة المقنعة التي تعتبر أهم صور البطالة في البلاد المتخلفة حيث يشتغل جانب كبير من الأيدي العاملة بأعمال منخفضة الإنتاجية كالإيداع الزراعي إذ يرجع شيوع هذا النوع من البطالة إلى عجز القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي ، أو بعبارة أخرى إلى عدم كفاية نطاق استغلال الموارد الطبيعية وقصور مستوى المعارف الفنية وعدم توفر الآلات والمهمات وما إليها من أدوات الإنتاج بالقدر اللازم لتوفير أسباب العمل المجزئ للأفراد (١) .

ويرجع ذلك إلى أن الهيكل الاقتصادي للدول المتخلفة يتسم بعدة خصائص لا توجد في الهيكل الاقتصادي للدول المتقدمة . فالاقتصاديات المتقدمة تتميز عموماً بارتفاع درجة مرونة عرض عوامل إنتاجها ، كما أن الصناعة تسود اقتصادياتها القومية وبالتالي فإن البطالة التي تتعرض لها بطالة صناعية إجبارية وتميل إلى الكساد الدوري ، كما أن اقتصاديات السوق Market Economy تكون أكبر حجماً من الاقتصاديات المتخلفة . وهذا بخلاف الحال في الدول المتخلفة حيث يتسم هيكلها الاقتصادي بفضالة مرونة العرض الكلي للإنتاج على وجه العموم مع الأهمية النسبية للزراعة والندرة الكبيرة في رؤوس الأموال والبطالة المقنعة التي تتركز في القطاع الزراعي ، على

(١) انظر : د. محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك - ١٩٦٩ ص ٢٢٢ و ٢٢٣ ، وبعبارة أخرى تمثل مشكلة البلد المتقدم في أن لديها جهازاً إنتاجياً متقدماً يستطيع أن ينتج كمية من المنتجات قد لا يبررها الطلب الفعلي ، أي تتمثل مشكلته في أن الطلب الفعلي كثيراً ما لا يكفي لتشغيل جهازه الإنتاجي المتقدم ، بينما مشكلة البلد المتخلف تتمثل في عدم توافر الجهاز الإنتاجي الكافي لتشغيل الموارد المطلوبة . (راجع : د. ريمت المحجوب ، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية ، الرسالة رقم ٢٨ من رسائل لجنة التخطيط القومي - ص ٨٨ .

النحو الذي أوصناه ، كما تسم أيضا بنبة هلمة من السلع لا
تدخل السوق فضلا من لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك (١) .

وفي ضوء العوامل السابقة للدولة المتخلفة ، فإن الآثار للتوقعة من
زيادة الاستثمار العام والممولة بتقود جديدة ستكون مختلفة من نظريتها
في الدول المتقدمة ، فالزيادة الأولية في الإنفاق الاستثماري تؤدي
بالطبع إلى خلق دخول جديدة وهذه الدخول تتميل إلى إحداث
ضغط متدوي في الطلب على السلع والخدمات . ونظرا إلى أن مظهرها
يكون منتجات زراعية فإن عرضها يكون غير مرن على الأقل في الفترة
القصيرة . وعليه فلا نتوقع أن يستجيب عرض الإنتاج إلى الزيادة
المطلوبة فتتميل الأسعار إلى الارتفاع ويظهر ضغط تضخمي (٢) حتى ولو
لم يصل الاقتصاد إلى نقطة التشغيل الكامل (٣) .

وعلى ذلك فإن افتراضات انصار التمويل بالتضخم غير صحيحة ،
ذلك أن افتراض وجود طاقات إنتاجية مطلقة في الزراعة والصناعة
وأن هذه الطاقات تكون صالحة للتشغيل فوراً بمجرد زيادة حجم
الطلب الفعلي عن طريق الزيادة في حجم وسائل الدفع ، هو افتراض
كما رأينا لا يمكن تصوره في البلاد المتخلفة (٤) ، فمشكلة هذه الدول
ليست في الواقع هي مشكلة نقص في الطلب الفعلي وإنما هي نقص في
العرض الفعلي . وعلى ذلك فإن الاتجاه السابق يحاول تطبيق
التحليل الكينزي على الاقتصاديات المتخلفة تطبيقاً آلياً خاطئاً . فكينز

(1) Problems in economic dev., ed. by Robinson, op. cit., p. 208.

(٢) انظر : د. محمد عبد السبور مجيبة ود. سبجي طاموس قرصة ، التتوؤ
والبنود والتجارة الخارجية - ١٩٦٧ ص ٢١١ - ٢١٨ ود. محمد لبيب شقر ، المالية
البلية ، ١٩٥٧ المرجع السابق ص ٢٢٦ ، ود. فؤاد شريف - السياسة النقدية في
مصر ١٩٥٥ ص ٢١ ، ولان بنت طقس ، المرجع السابق ص ٢٥ ، ٢٦ .

(٣) التحليل الكينزي ليست له أهمية كبيرة بالنسبة لعدم الاستقرار الاقتصادي في
البلاد المتخلفة سواء على التطبيق بالفترة القصيرة أو على المدى الطويل بسبب اختلاف
بنية الاقتصاد القومي في هذه البلاد عنه في الدول المتقدمة وراجع : د. عبد الحميد
الشمس ، المرجع السابق ص ١٢٧ .

(4) W. Arthur Lewis, op. cit., pp. 217-8.

عندما تعرض لمشكلة البطالة في البلاد الرأسمالية كان يتسكلم عن وجود طاقات انتاجية في القطاع الصناعي كانت مستغلة ثم انخفض حجم الطلب الكلى فانخفض حجم الانتاج وترك وراءه طاقة معطلة كانت تعمل فعلا من قبل ويمكنها ان تعمل مرة اخرى اذا حققت حقنا كافيا بطلب فعال وهذه الظروف بالطبع غير متواترة في الدول المتخلفة (١) .

ويبدو ان مفهوم الموارد العاطلة يخلف في الدول المتخلفة عنه في الدول المتقدمة . فالدول الاولى مهما ضمت من الموارد العاطلة طبيعية كانت ام بشرية (٢) ، فانها لا تكون في حالة تمكنها من الاستخدام المباشر في الانتاج في الوقت المعاصر حيث تحتاج الى معدات وآلات رأسمالية تجعلها تنظم في دولاب العمل لا الى الطلب النقدي (٣) .
Monetary Demand

والحجة الثالثة : وهى التى تقول بالاخذ بالتضخم لتسهيل استيراد راس المال يفندها انصار الاتجاهات المعارضة للتضخم بأنه يكون من الغريب ان الذين ينادون بالتضخم من أجل التطور والنمو يسوقون سندا لهم فيما يصرف بالنظرية الكلاسيكية للحركات الدولية لرأس المال ، ذلك انه لا يلزم لاستيراد راس المال حدوث تضخم مع ارتفاع مستوى الاسعار المحلية . فالذى يلزم فعلا ليس هو تغير المستويات النسبية للاسعار ، وهوما افترضته النظرية الكلاسيكية ، وانما زيادة المقدرة الشرائية ، أى زيادة الطلب على السلع والخدمات ،

(١) راجع محاولة تحليل الاقتصاديات الحلقة وفقا للتحليل التقليدى في ، الطلب الفعلى ، د. رفعت المحجوب ، ١٩٧١ ص ٢٧٥ وما بعدها .

(٢) ان وجود بطالة سافرة او مقننة في معظم الدول المتخلفة لا يتضمن أساسا كافيا للتحويل بالتضخم حيث لا ترجع البطالة فيها الى قصور الطلب النقدي (كما هو الحال بالنسبة للبطالة الدورية في الدول المتقدمة) وانما يرجع الى نقص العناصر التى تتضافر مع العمل البشرى في عملية الانتاج (د. عبد الحميد القافى ، المرجع السابق ص ٢٦٢) .

(٣) راجع ، د. عبد النعم اليه ، دور السياسة المالية في البلاد النامية والبلدان المتقدمة ، ١٩٦٥ ص ٢٥ .

وهو الأمر الذي افترفته نظرية أوغليسن (١) . بل يلاحظ عكس ما افترفته هذه الحجة ذلك أن التضخم يعتبر أداة لعدم اجتلاب رؤوس الأموال الأجنبية (٢) .

أما الحجة الرابعة : والمنطقة بظاهرة الوم النقدي ، فإنها محل نظر في أكثر من موضع :

١ - فقد سبق أن ذكرنا بعدد الرد على الحجة الثانية أن الفروض التي تسوقها إنما تنصرف إلى الدول المتقدمة حيث تكون هناك موارد عاطلة يمكن تشغيلها فوراً بزيادة الاتفاق وهذا ما يستلزم ، كما رأينا ، درجة عالية من المرونة في الجهاز الإنتاجي بحيث ينصرف أثر الزيادة النقدية إلى الزيادة في التشغيل لا الأسعار . علاوة على أن الأموال السابجة عن السياسة التضخمية التي تنتهجها البلاد النامية تكون عاجزة عن توفير الصرف الأجنبي لشراء الآلات والمعدات المستوردة (٣) ، والفقر الإنتاجي المطلوب . إن هذه الأمور تحتاج إلى موارد حتمية يمكن من استردادها من الخارج .

٢ - كذلك فإنه ليس هناك ما ضمن خضوع بعض الأفراد في مجتمع نظامه الوم النقدي لفترة طويلة لا سيما إذا كانت الاستثمارات المحددة تطلب منه اشتتاتية طويلة . إذ قد تمتد إلى الأسفل في ارتفاع بحيث ترتب عليها انخفاض ملحوظ في مستويات الأجر الحقيقي . الأمر الذي يدفع العمال إلى المطالبة بزيادة الأجور . فإذا نجحوا في ذلك ارتفعت الأجور النقدية بينما لا ترتفع الإنتاجية بنفس النسبة الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع آخر في الأسعار (٤) ، فهايك

(١) B. Hansen, *Inflation problems in small countries*, op. cit., Lecture 3.

(٢) د. عبد المنعم فوزي ود. عبد الكريم صادق يركلات ، مائة الدولة والهيئات المحلية ١٩٦٧ ص ٥٢٢ .

(٣) *Economic Bulletin, National Bank of Egypt, Vol. 8 No. 1, p. 6.*

(٤) See : Geoffrey Maynard, op. cit., pp. 14 — 16 and see also : Jacques Auzray, *Le scandale du développement*, Paris 1965, pp. 172/3.

عن نشوء لولب السمر/ الاجسر وما يجره من مشاكل تضر أبلغ الضرر
بالاقتصاد القومي (١) .

وبعد **الحجة الخامسة** التي تقول ان الدول المتخلفة يمكن ان
تصدر نقودا جديدة تعادل الاموال المكتنزة ، وذلك نظرا لنفسي عادة
الاكتناز بالدول المتخلفة على النحو الذي اوضحناه آنفا ، فان هذه
الحجة لا تستند على اساس سليم اذ لم تبين لنا ما هو المعدل الجارى
للاكتناز في هذه الدول ، بالطبع انه غير معروف . ومن جهة اخرى
فماذا يكون الموقف اذا قام بعض الامراء ولاسيبب مختلفة بزيادة
معدل الانفاق من اموالهم المكتنزة (٢) .

ومما يتعلق **بالحجة السادسة** التي نقول ان التضخم يؤدي الى
حجز الاستثمار بساء المعارضون من الذي نضمن عدم تحول
الارباح الناتجة من التضخم الى المفاربة بدلا من الاستثمار
المنتج (٣) ، كما ان الدول لا تستطيع السيطرة على توجيه الاستثمارات
كفاءة نظرا الى الطبيعة البنائية لهذه الاقتصاديات المتخلفة ولا
سببما ضعف اسواقها النقدية والمالية ان لم تكن غير موجودة اصلا
مما يترتب عليه ضعف الادوات التي تكون في متناولها للسيطرة على
اوجه الاستثمار .

(١) ونشير في هذا المجال ان البعض يقرر ان التضخم المخطط لا يكون في مقدوره
انتزاع الادخار الاجباري ، ويقولون ان التضخم الذي يقدر له النجاح في انتزاع
الادخار الاجباري قد يطرأ صدفة بلا رسم ولا تدبير اراجع د. محمد زكي شامي ،
المرجع السابق ص ١٦٩ .

(2) A. H. Hanson. Public enterprise and economic dev.

المرجع السابق ص ١١٢ و ١٢١

(3) See : G. Maynard, op. cit., pp. 14 - 14, 38 and see :
Problems in economic dev., op. cit., 209 and R. G. Kulkarni,
op. cit., p. 116.

هذه هي الانتقادات التي توجهها الآراء المعارضة للمسؤول
التضخم^(١) ويتضح منها مدى الشطط الذي أتفق فيه أنصاره
والمناظرة الواضحة التي تكمن في استمارة بعض النظم التي وضعت
للتطبيق في الاقتصاديات المتقدمة ومحاولة تطبيقها على الاقتصاديات
المخلفة رغم التفاوت في البنيان الاقتصادي لكل منها^(٢) .

أما بالنسبة للتد الذي يوجه إلى الحجة الأولى المتعلقة بالإدخال
الإجباري فإنه يشمل عدة أمور - نبدأها بنقطين : الأولي يتعلق
بالطريقة التي يعمل بها التضخم في إعادة توزيع الدخل ، فقد رأينا
أنه لكي ينجح التضخم في تكوين الإدخال الإجباري في المجتمع فطيه
أن يحمل على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات التي يكون الميل
الحدي للإدخال عندها مرتفع . هي طبعه التنظيمي يسما يكون في
- صالح الذير يكون الميل الحدي للإدخال عندهم منخفضاً ، وهم
دفعه المال . أن معنى ذلك أن حوس تكاليف التضخم الاجتماعية .
مضلا عن تكاليفه الاقتصادية . لاحظ^(٣) فمن الناحية الاجتماعية .
- ذو راسخا أن هذا الاتجاه - 'عاده توزيع الدخل - متأثر بالفكر
الذي يؤمن بقوة طبقة الغنية كحرك للنمو . كما أنه يتخذ
من المساوات في توزيع الدخل لصالحها سبيلا للتنمية . ولا شك
أن الوب الراهي غير مناسب لتعمل هذه الأفكار التقليدية التي بدأت
شراجع أمام التهورات التحررية وأسار المبادئ الديمقراطية
واعتناساق بعض الدول المتخلفة الاشتراكية لتحقيق التنمية
السريعة والتوزيع العادل للدخل لأزالة الفوارق بين الطبقات ، ولذلك

(١) راجع الخطر الناجمة من اتباع سياسة التوافق المطبق بمصر الميزانية
في دراسة اللجنة الاقتصادية للفترة ١٩٦٠-١٩٦١ الأستاذ محمد إبراهيم فؤاد
مذكرات لطلبة الدراسات العليا بكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية العام الجامعي
١٩٧٠/٦١ ص ١١ .

(٢) وقد طرحت اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لدول آسيا والشرق الأدنى
الدول المتخلفة من استخدام التحويل بالسبب "Kindleberger, op. cit., p. 237.

(٣) G. Maynard, op. cit., p. 14 and see also Stephen
Eake, op. cit., p. 244.

أصبح الاستناد إلى التفاوت الطبقي لتبرير التقدم قولاً غير مقبول بكاد لا يجد له أنصاراً . فالفكرة التي تستند إلى أنه يجب الأخذ بالتضخم باعتباره بمعدل على إعادة توزيع الدخل بين الطبقات لزيادة الأرباح لدى الفقراء فقراً هي فكرة خطيرة لا تجد من يقبلها في عالمنا المعاصر ، فالنمية يقصد منها ، أول ما يقصد ، تحقيق رفح مستوى المعيشة لأفراد المجتمع ورفع مستوى الدخل الحقيقي ، فهو ليس مجتمع الأغنياء فقط ، بل المقصود بصفة أساسية هو رفع مستوى معيشة محدودي الدخل من أبناء هذه الدول ، وعلى ذلك فإن التكاليف الاجتماعية التي تنجم عن التمويل بالتضخم هي في الواقع تكاليف باهظة ولا يمكن القول أنها تعتبر نمواً بسيطاً لتحقيق التقدم . ومن هنا يشير Van Phillips بحق إلى أن في هذا النمو الاجتماعي ما يكفي للقول بوجود تجنب التضخم كوسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية . (١)

ومن الناحية الاقتصادية ، فإن إعادة توزيع الدخل التي ترتب على التضخم لا تؤدي في كل الحالات إلى الاستثمار إذ توضح لنا التجارب التاريخية أن استخدام التضخم في هذا المجال لم يكن فعالاً ، فقد بين أن التضخم الذي أدى إلى زيادة أرباح المنتجين والمزارعين في البلاد المتخلفة على النحو الذي حدث في فترات الحروب ، لم يؤد إلى الصل على توجيه الأرباح الكبيرة المحققة في الاستثمار في المشروعات الإنتاجية بل على العكس اتجهت الزيادة في الدخل إلى الاستهلاك الترفي والكمالي . ومن هنا فانه يمكن القول بأن افتراض إمكان قيام الفرد الذي يحصل على أرباح يدفع عبئاً للتنمية حيث يقوم بإعادة استثمار الأرباح هو فرض بعيد التصور في البلاد المتخلفة (٢) .

(١) وإذا كان تركيز رأس المال عندئذ يجري على حساب مستوى معيشة الطبقات محدودة الدخل والأطباء من العمال ، لانه فضلاً عن كونه تضخماً باهظاً التكاليف اجتماعياً ، فلا يخفى ما ينطوي عليه من تأثير على القدرة الإنتاجية لهم ، وهو أمر حيوي للتنمية ، وذلك على النحو الذي أظهرته تجربة تشيلي سنة ١٩٥٥ (راجع د. محمد زكي خالدي ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الثاني من ١٠٠ وانظر Maynard, op. cit., p. 37 and R. G. Kulkarni, op. cit., p. 315) .

(٢) زكري زكي ، المرجع السابق ص ١٠٨ .

وتطبق النقطه الثانية : بأن التمويل على زيادة مدخرات الطبقات ذات الميل الحدى المرتفع من الادخار اصبح في الاتجاهات الحديثة امرا قد قلت اهميته ، اذان هذه الاتجاهات تحول على نسبة زيادة المحتجز من الدخل في شكل ارباح محتجزة وتأمينات اجتماعية ومدخرات فردية صغيرة الحجم كبيرة العدد ، وهو امر يقلل من الاهمية النسبية للمدخرات الفردية للطبقات ذات الفئات العليا من الدخل ، كذلك تشير الدراسات الاحصائية في الدول الرأسمالية كالولايات المتحدة الى ان التضخم المستمر منذ نهاية الحرب العالمية الأخيرة قد صاحبه ثبات نسبي في نسبة عوائد حقوق التملك من الدخل القومى المتزايد ، ويطلب الكتاب هناك بزيادة نسبة عائد العمل من الدخل القومى كوسيلة للمحافظة على اكبر معدل للنمو الاقتصادى (١) .

هذا فضلا عن ان الواقع الاقتصادى قد اثبت ان التضخم السعري لم يكن له دور منتظم في تحقيق الادخار الاجبارى في مراحل النمو المختلفة . فقد اثبتت الدراسة التى قام بها Rattan J. Bhatia (٢) انه . حتى في الدول المتخلفة ، يمكن للاتحادات العمالية تحقيق ربات في الاجور لمواجهة الزيادة في نفقات المعيشة ، لذا فان تخلف الاجور لا يمكن افتراضه كوعاء لزيادة الادخار الاجبارى .

ولتتبع هذه الدراسة احصائيا ، فقد اختار الكاتب خمس دول لاجراء التحدة وهى المملكة المتحدة والمانيا والسويد وكندا واليابان لمعرفة حل حدثت زيادة في الارباح انشاء التضخم السعري ام لا ، وتجرى الاحصائية وفقا لى :

(١) د. احمد حافظ الجموينى - التضخم - الاقتصاد والمحابية العدد ٢٥٠ أكتوبر سنة ٦٨ ص ١١ .

(2) See : Rattan J. Bhatia, Inflation, Deflation and Economic development, I. M. F. «Staff Papers», Vol. 8 No. 4, Nov. 1960 p. 101

جداول

معدل التغير السنوي في الاسعار والاجور النقدية والإنتاجية والأرباح في الدول الخمس

البلد والسنوات الاسعار الاجور الإنتاجية الأرباح*

للمائة للوحدة :

١٨٢٩ - ٥٠	٢٢٢ -	٢٢	٢١	-
١٨٥٠ - ٥٦	٢١	٢١	٢٠	٠٠
١٨٥٦ - ٦٠	٥٥	٢٤	٢٩	+
١٨٦٠ - ٦٤	٥٩	٢٩	٢٢	+
١٨٦٤ - ٦٩	٢٠ -	٢١	٢٩	-
١٨٧٣ - ٨٧	٢٩ -	٢١	٢٧	-
١٨٩٦ - ١٩١٢	٢٧	٢٧	٢٠	+

اللاتيا :

١٨٧٧ - ٨٢	٢٢ -	٥٥ -	٢٠	+
١٨٨٢ - ٨٦	٢٧ -	٢١	٢٨	٠٠
١٨٨٦ - ٩١	٢٨	٢٨	٢٠	٠٠
١٨٩٢ - ٩٥	٢٠ -	٢٧	٢٢	+
١٨٩٥ - ١٩٠١	٢٠	٢٨	٢١	-
١٩٠١ - ١١	٢٤	٢١	٢٢ -	٠٠

السويد :

١٨٧٠ - ٧٥	٢٦	٤٩	٢٠	+
١٨٧٥ - ٨١	٢٦	٥٥ -	٢١	-
١٨٨٢ - ٨٧	٢٧ -	٥٥	٢٠	-
١٨٨٧ - ٩١	٥٥	٢٦	٢٤	+
١٨٩١ - ٩٥	٢٤ -	٢٩	٢٧	-
١٨٩٥ - ١٩٠١	٢٠	٢٩	٢٦	-
١٩٠٢ - ١٢	٢٤	٢٢	٢٢	+
١٩٢٤ - ٢٩	٢٢ -	٢٢	٢١	+
١٩٢٩ - ٢٤	٥٥	٢٠ -	٢٤	-

* تشير + الى فترات زيادة الأرباح و - الى انخفاضها و ٠ الى ثباتها

البلد والسنوات	الاسعار	الاجور التقديرية	الانتاجية	الارباح
----------------	---------	---------------------	-----------	---------

كندا :

١٨٦٠ - ١٩٠٠	- ٨٠	١٧٠	١٢	-
١٩٠٠ - ١٠	- ٩٠	- ٩٠	- ٢٠	-
١٩١٠ - ٢٠	٧٩	٨٨	٢٣	+
١٩٢٠ - ٢٠	- ٢٤	- ١٠	٤٥	+
١٩٣٣ - ٢٩	١٤	٤٧	٢٢	-

اليابان :

١٨٨١ - ٨٦	- ٧٨	- ٢٣	٢٤	-
١٨٨٦ - ٩٣	٢٧	٠	٢٢	+
١٨٩٣ - ٩٨	٥٩	٦٩	٤٥	+
١٨٩٨ - ١٩٠٣	٢٥	٢٩	١٥	+
١٩٠٣ - ٦	٤٩	٥	١٨	+
١٩٠٦ - ١٢	١٠	٤١	٢٢	+
١٩١٥ - ٢١	١٢٤	٧٧	٤٤	+
١٩٢١ - ٢٧	- ٢٣	١٤	٤٥	-
١٩٢٧ - ٢٢	- ٥	- ٢٥	٥٢	+
١٩٣٢ - ٢٦	٦٧	٠	٢٤	+

ويتضح من هذا الجدول انه في كل من المملكة المتحدة والمانيشا والسويد وكندا لم يكن اقتران الزيادة في الاسعار بالزيادة في الارباح منتظما ، ولكنه اختلف من بلد الى آخر ، اما في اليابان فان التجربة تختلف من اندوز الاربع الاخرى ، فقد زادت الارباح والاسعار في معظم الفترات ، زادت الاسعار ٧ مرات من عشر ، وفي كل مرة من المرات السبع كانت تزيد الارباح ، بينما تراجعت الارباح مع تراجع الاسعار مرتين ولكنها في الثالثة زادت الارباح بينما تراجعت الاسعار .

هذه هي الافكار التي عرضها كتاب الاتجاهات المعارضة للتضخم بشأن الرد على حجج انصار التمويل بالتضخم وفكرة اعادة توزيع الدخل بين الافراد التي تتجمل عنه .

على أنه يجب ألا يفوتنا القول ان الميكانيكية التي قدمها انصار التمويل بالتضخم ، وان كانت تتسم بوجاهة ظاهرة ، إلا انها تنطوى على منال خطيرة . فيذكر بنت هانسن انه من السهل الإشارة الى حالات لا تؤدي فيها الزيادة في الاسعار الى زيادة في تكوين رأس المال وإلى ادخار اجباري . فقد لا تنجح صناعات السلع الرأسمالية في جذب العوامل الإنتاجية - عن طريق رفع اسعارها - من صناعات السلع الاستهلاكية . الأمر الذي قد يحدث اذا كانت العوامل الإنتاجية اللازمة لصناعات السلع الرأسمالية ذات مميزات خاصة (كالمعامل ذوي المهارة او القدرة الخاصة) . لو تحققت حالة فشل الصناعات الرأسمالية في جذب عوامل الإنتاج إليها ، فان النتيجة الوحيدة للتضخم ستكون زيادة في الدخول النقدية مع عدم تغير الادخار الحقيقي . ومن هنا فان التضخم لن يؤدي الى زيادة الادخار الحقيقي ، بل أنه سيصاحبه في الوقت نفسه فشل بعض الخطط الاستثمارية . ولن يجنى الاقتصاد القومي من ورائه إلا الاضرار (١) .

وبلاحظ من جهة أخرى أنه عندما ترتفع الاسعار - فانها تنطوى على تخفيض للدخول الحقيقية للأفراد . الأمر الذي يدفعهم الى تخفيض مدخراتهم ليتمكنوا من المحافظة على مستوى استهلاكهم السابق ، بل يمكننا أن نتصور حدوث حالات الانتطاع من المدخرات السابقة وكذلك حالات الادخار السلبي (٢) .

وعلى ذلك فان حساب الأثر الحقيقي للتضخم على حركات الاستثمار يجب أن يكون متطابقاً مع الأثر الصافي ، أي بعد خصم الأثر الذي يحدث في مدخرات الأفراد نتيجة التضخم من الزيادة التي طرأت على الاستثمار بعد حدوث التضخم .

(١) B. Hansen, op. cit., p. 37

(٢) د. محمد ليبي شقير ، المرجع السابق ص ٢١١ ورموزي ذكر ، المرجع

وعلى الرغم من صعوبة الحصول على بيانات دقيقة ومفصلة من الادخار والاستثمار في الدول المختلفة في الفترات التضخمية وغير التضخمية فإنه من الثابت أن التضخم يحدث آثارا عكسية بالنسبة للادخار الاختياري فضلا عن أنه لا توجد علاقة محددة بينه وبين الادخار الاجباري . ولاستجلاء الامر فان بعض البيانات المتاحة قد تعطي صورة تقريبية من توضيح الفكرة الخاصة بعدم زيادة الاستثمار بدرجة كبيرة في حالات التضخم .

جدول يوضح

معدل تكوين رأس المال كنسبة مئوية من اجمالي الناتج القومي في بعض دول أمريكا اللاتينية في الفترة من عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٥١ (١)

السنة	المعدل الاجمالي			المعدل المادي		
	كوبا	كولومبيا	شيلي	كوبا	كولومبيا	شيلي
١٩٤٥	١٠٣	١٢٧	١٢٤	٨٤	٦٨	١٠٩
١٩٤٦	١٠٢	١٥٧	١٨٢	١٢٣	٧٠	١٧٧
١٩٤٧	٩٢	١٦٧	١٦٠	١٢٦	٦٠	١٤٩
١٩٤٨	١٠٦	—	١٤٠	—	٧٦	١٢٤
١٩٤٩	١٠٤	—	١٢٨	—	٧٢	١٠٥
١٩٥٠	١١٢	—	١٢٨	—	٤٧	١٠٤
١٩٥١	١١٢	—	١٤٢	—	٤٧	١٠٤

ويتضح من الجدول السابق أن شيلي ، وهي من الدول التي اعتمدت بدرجة كبيرة على الادخار الاجباري المتسولد من التضخم ، تواجه معدلا منخفضا في تكوين رأس المال بدرجة ملحوظة من كولومبيا التي اعتمدت على التضخم الخفيف ، على حين أن كوبا التي لم تعتمد على التضخم في التمويل ارتفع بها معدل تكوين رأس المال (٢) . وهذا

(١) رمزي زكي ، المرجع السابق ص ١١٧ حاشية .

(٢) راجع مسدلات التضخم بالدول الثلاث في G. Maynard, op. cit , p. 234

ما يجعل دلائل واضحة على أن التضخم لا يؤدي إلى زيادة المدخرات بل على العكس يؤدي إلى تخفيضها ، ومن ثم نستنتج أن الآثر الصافي على حركة المدخرات يكون ضئيلًا قد يكون سالبًا .

هذا ولا يغوتنا كذلك أن نوضح نقطة أخرى ، ذلك أن انصرار التحويل بالتضخم يقولون أنه يمكن الاعتماد عليه في زيادة تكوين رؤوس الأموال بالدول المتخلفة إذا أحكمت إدارته وأدير بحذر وكان بجرعات صغيرة متقطعة واستخدمت الوسائل الغير تضخمية anti-inflationary لضبطه والاستماعة في هذا الشأن بالادوات المالية والتقديية ، مع توافر اعتبارات سبق أن أوردناها. ولكن من الذي يضمن أن يكون التضخم ونشأ معتدلاً ؟ ومن الذي يضمن أن لا ينقلب التضخم إلى تضخم جامح يفقد الثقة في النقود ، وهل يكون في مقدور الاقتصاديات المتخلفة أن تدبر التضخم بكفاءة على تقص وقصور الادوات التقديية والمالية التي تملكها ؟

إن وليم آرثر لويس وهو من مؤيدي التضخم - وهم قلة - قد وضع قائمة من الاسئلة على النحو الذي أوردناه من قبل اذا توفرت الاجابة عليها في الدول المتخلفة فانه يمكن الاخذ بالتضخم ، واهم هذه الاسئلة ، هل ستنتفيح الارباح التضخمية في اغراض الاستهلاك ام في خلق رؤوس اموال جديدة ؟ هل يمكن السيطرة في الاقتصاد على اسعار السلع الاساسية ؟ هل هناك معدلات من الضرائب يمكنها ان تمتص قدرًا كبيرًا من الدخل التقدي بنفس السرعة التي يخلقه التضخم بها ؟

ولقد علمنا من قبل أن الدخول الزائدة تتجه في الدول المتخلفة لا الى الاستثمار ولكن الى الاستهلاك نظرا لارتفاع الميل للاستهلاك فيها ، ونظم كذلك أن السيطرة على اسعار السلع الاساسية امر مشكوك فيه في الدول المتخلفة نظرا لعدم كفاية النظم التقديية والضريبية وجزء يعتد به من الاقتصاد يعتمد على الاقتصاد المعيشي ، كذلك من المشكوك فيه جدا أن تستطيع الدول المتخلفة باجهزتها المالية الجامدة والضعيفة وضئيلة الكفاية ان تمتص قدرًا كبيرًا من الدخل التقدي لنا نطالب الأمر ذلك . . . اليس هذا صعب المنال في الدول المتخلفة ؟

كذلك يشترط هجسز عدة شروط أهمها أن تكون الحكومات المتخلفة قادة على السيطرة على الاسعار ووقف أى ارتفاع لغير مرغوب وكذلك السيطرة على الواردات ومقدارها ، وفضلا من ذلك فانه يشترط أن تمتلك الدول المتخلفة أدوات نقدية ومالية تمكنها من السيطرة على التضخم ، فهل يمكن تحقيق ذلك فى الدول المتخلفة ! من الواضح أن الدول المتخلفة لا يمكنها القيام بهذا الدور بدليل أن من حاول منها القيام به قد فشل على ما اتضح من تجربة الهند وما سيتضح من تجربة أمريكا اللاتينية . وعلى ذلك فان التضخم كما يجمع الكتاب لا يؤكد النمو (١) .

(١) Kindleberger, Economic Development, op. cit., p. 247.

المطلب الثاني

عدم انتظام العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي

تمدت الدراسات في مجال العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي ، وقد اثبتت كلها انه لا توجد علاقة منتظمة بين التضخم والنمو الاقتصادي . اثبتت ذلك دراسة كل من « Maynard » (١) و « Gudín » (٢) عدم انتظام العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في دول أمريكا اللاتينية ، على النحو الذي سنفصله فيما بعد . واثبتته الدراسة التي اجراها بنك التسويات الدولي (٣) على ما سنوضحه عند الكلام على ضرورة الاستقرار النقدي كأساس للتنمية الاقتصادية الرشيدة ، كما اوضح ذلك « Felipe Pazos » (٤) في الدراسة التي اجراها على شيلي وكولومبيا وكوبا حيث تبين ان المدخرات الاجبارية لم تؤد الى تكوين رؤوس الاموال بل بالعكس قلت منها ، وبالمثل ابان ذلك كل من « Bernstein and Patel » (٥) في الدراسة التي اجراها في هذا الصدد وقد اتضح منها ان الاثر الصافي للتضخم على الادخار والاستثمار لا يكون ذوبال ، بالإضافة الى الدراسة التي قام بها كل من « Freidman and Schwartz » عن الاقتصاد الأمريكي

(1) Geoffrey Maynard, *Economic development and the price level*, Macmillan, London 1963, pp. 238 - 275 .

(2) Eugenio Gudín, *Inflation in Latin America*, See : D. C. Hague, Mcmillan, London 1962, pp. 347 - 358.

(٣) راجع النشرة الاقتصادية لبنك رقم - العدد الاول مارس سنة ١٩٦٥ م.
٢٨ - ٥٢ مترجمة من Maurice Frère .

(4) Felipe Pazos, *Development and Financial Stability*, I. M. F. « Staff Papers » Vol. 8 No. 2, Oct. 1963, p. 236.

(5) E. M. Bernstein and I. G. Patel, *Inflation in relation to economic development*, I. M. F. « Staff Papers » Vol. 2 No. 3, Nov. 57, pp. 363 - 398.

في المدة ١٨٦٧ - ١٩٦٠) والتي اوضح منها أن هذا الاقتصاد قد نما بمعدلات مرتفعة أو منخفضة سواء في فترات التضخم أو الانكماش (١).

وقد اخترنا دراسة قام بها « Rattan J. Bhatia » (٢) لامتداد صورة سريمة للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي .

لقد اثبتت هذه الدراسة أنه لا توجد علاقة منتظمة Systematic relationship بين معدل تغيرات الاسعار ومعدلات النمو الاقتصادي . بناء على البيانات الاحصائية ، فتدل الدراسة على أن زيادة الاسعار قد تكون مقترنة بزيادة الإنتاج كما أن انخفاض الاسعار قد يكون مقترنا بزيادة الإنتاج أيضا .

١ . - علاقة التغير في الاسعار بمعدل النمو في الفترة الطويلة :

يقد اثبتت التجربة أنه لا توجد علاقة منتظمة بين التغير في الاسعار والنمو الاقتصادي في الفترة الطويلة على النحو الذي يتضح من الجدول الآتي :

(1) M. Friedman and J. Schwartz, Monetary History of the United States, « 1867 - 1960, » Princeton University Press Princeton 1963 .

(2) Rattan J. Bhatia, Inflation Deflation and Economic development, J. M. F. « Staff Papers » Vol 8 No. 1, Nov. 1960, pp. 101-114.

جدول

معدلات تغيرات الأسعار ومعدلات النمو الاقتصادي في الفترة الطويلة

البلد	الفترة	معدل التغير في الاسعار	متوسط معدل النمو
المملكة المتحدة	١٨١٢ - ٢٢	٢٧-	٢ر٤
	١٨٢٩ - ٥٠	٢٤-	٢ر١
	١٨٥٦ - ٧٢	٠ر١	٢ر٩
	١٨٧٢ - ٩٦	٢٢-	١ر٦
	١٨٩٦ - ١٩١٢	١ر٨	١ر٧
المانيا	١٨٦٥ - ٧٥	١ر٩	٢ر١
	١٨٧٥ - ٩٠	٠ر٥	٤ر٢
	١٨٩٠ - ١٩١٠	١ر٢	٢ر٢
السويد	١٨٦٥ - ٧٥	١ر٦	٢ر٦
	١٨٧٥ - ٨٧	١ر٨	١ر٩
	١٨٩٥ - ١٩١٢	١ر٤	٢ر٤
	١٩٢٤ - ٢٤	١ر٣-	٢ر٦
كندا	١٨٧٢ - ٩٦	١ر٧-	٢ر٥
	١٨٩٦ - ١٩١٢	٢ر٣	٤ر٥
	١٩٣٢ - ٢٨	٢ر٨	٦ر١
اليابان	١٨٨١ - ٨٦	٧ر١-	٤ر٥
	١٨٨٦ - ١٩٠٦	٢ر٦	٢ر٨
	١٩٠٦ - ١٣	١ر٠	٤ر٦
	١٩١٢ - ٢١	١٠ر٦	٢ر٦
	١٩٢١ - ٢٢	٠ر٥-	٤ر٥

ويتضح من الجدول السابق ان العلاقة بين تغير الاسعار والنمو الاقتصادي في هذه الدول كان مختلفا من دولة الى اخرى . ففي المملكة المتحدة والمانيا واليابان ، كان معدل النمو يأخذ اتجاهها مفادا لمعدل التغير في الاسعار على حين انه في السويد وكندا كان ارتفاع معدل النمو مصحوبا بارتفاع في معدل التغير في الاسعار ، وهذا ما يقطع بعدم وجود علاقة منتظمة بين معدل تغير الاسعار ومعدل النمو الاقتصادي في الفترة الطويلة .

ويحسب معامل الارتباط $Correlation Coefficient$ بين معدل النمو الاسطر ومعدل النمو في الفترات الموضحة بالجدول فانه يكون وقفاً لا يرى : بالنسبة للمملكة المتحدة - ٤٧ر ، ألمانيا - ٧٥ر ، السويد ١٦ر ، كندا ٥٤ر ، اليابان - ١٥ر ، ويتضح من هذه النتائج انه لا توجد علاقة منتظمة بين التغير في الاسعار ومعدل النمو الاقتصادي في الفترة الطويلة حيث تكون في بعض الاحيان علاقة طردية ، كما قد تكون علاقة عكسية .

٢ - علاقة التغير في الاسعار بمعدل النمو في الفترة القصيرة :

اما في الفترة القصيرة فاننا نورد الجدول الآتي متضمناً بيانات الدول الخمس ، لنرى ما اذا كانت الفترة القصيرة تختلف عن الفترة الطويلة أم لا .

جدول

معدلات تغيرات الاسعار ومعدلات النمو الاقتصادي في الفترة القصيرة

متوسط معدل النمو	معدل التغير في الاسعار	الفترة	الدولة
٢ر١	٤٢-	١٨١٢ - ٢٢	المملكة المتحدة
٢ر٥	١٢ر	١٨٢٥ - ٢٣	
٤ر٢	٢ر١	١٨٣٣ - ٣٩	
٢ر٢	٢ر١-	١٨٣٩ - ٥٠	
٢ر٨	٤٠	١٨٥٠ - ٥٦	
٢ر٤	١٢ر	١٨٥٦ - ٦٠	
١ر٨	١ر٢	١٨٦٠ - ٦٤	
٢ر٥	١٢ر	١٨٦٤ - ٦٩	
١ر٦	٢٢ر	١٨٧٣ - ٨٧	
١ر٦	١٢ر	١٨٩٦ - ١٩١٢	

الدولة	الفترة	معدل التغير في الاسعار	متوسط معدل النمو
المانيا	١٨٦٥ - ٧٠	٢٥	٢ر٤
	١٨٧٠ - ٧٥	١ر٤	٢ر٨
	١٨٧٥ - ٨٠	-٢٣	٤ر٢
	١٨٨٠ - ٨٥	-١ر١	٤ر٣
	١٨٨٥ - ٩٠	-٢٣	٤ر٣
	١٨٩٠ - ٩٥	-٦	٢ر٧
	١٨٩٥ - ١٩٠٠	-٤	١ر٩
	١٩٠٠ - ١٠	١٨	٢ر٢
السويد	١٨٦٥ - ٧٠	٢٠	٢ر٢
	١٨٧٠ - ٧٥	٢ر٦	٤ر٧
	١٨٧٥ - ٨١	-٦ر١	١ر٥
	١٨٨٢ - ٨٧	-٢ر٧	٢ر٢
	١٨٨٧ - ٩١	١ر٥	٢ر٢
	١٨٩١ - ٩٥	-٤ر١	٤ر٣
	١٨٩٥ - ١٩٠١	٢٠	٢ر٨
	١٩٠٢ - ١٢	٤ر١	٢ر٥
كندا	١٩٢٤ - ٢٩	-٢ر٢	٢ر٧
	١٩٢٩ - ٣٤	-١ر٥	١ر٤
	١٨٧٢ - ٧٨	-١ر٤	٤ر٠
	١٨٨٢ - ٨٦	-٢٠	٢ر٦
	١٨٩٠ - ٩٦	-٤ر٤	١ر٩
	١٨٩٦ - ١٩٠٤	٢ر١	٤ر٣
	١٩٠٤ - ١٢	٢ر١	٥ر٥
	١٩٢٢ - ٢٨	-٢ر٥	٤ر٥
اليابان	١٩٣٢ - ٣٨	١ر٧	٥ر٩
	١٨٨١ - ٨٦	٧ر٨	٦ر٤
	١٨٨٦ - ٩٣	٢ر٧	٤ر٥
	١٨٩٣ - ٩٨	٥ر٩	٥ر٥
	١٨٩٨ - ١٩٠٢	-٢ر٥	٢ر٠
	١٩٠٢ - ٦	٤ر٩	٢ر٧
	١٩٠٦ - ١٢	١ر٠	٤ر٩
	١٩١٥ - ٢١	١٢ر٤	٤ر٦
	١٩٢١ - ٢٧	-٢ر٢	٦ر٣
	١٩٢٧ - ٣٢	-٥ر٢	١ر٥
	١٩٣٢ - ٣٨	٦ر٧	٢ر٣

ويتضح من الجدول السابق الخاص بالفترة القصيرة ان النتيجة واحدة بالنسبة لها وبالنسبة لفترة الطويلة اي انه لا توجد علاقة منتظمة بين معدل تغير الاسعار ومعدل النمو الاقتصادي . ان معدلات النمو قد سارت في اتجاه مضاد لمعدلات التغير في الاسعار في ألمانيا واليابان . أما في السويد وكندا فان معدلات النمو المرتفعة كانت مصحوبة بمعدلات مرتفعة من الاسعار ، وأما في المملكة المتحدة فقد حدث عكس الفترة الطويلة بمعنى انه وجدت علاقة طردية بين معدل التغير في الاسعار ومعدل النمو الاقتصادي .

وبحساب معامل الارتباط بين معدل تغير الاسعار ومعدل النمو في الفترات الموضحة بالجدول ، فإنه يكون وفقاً لما يلي : بالنسبة للمملكة المتحدة ٢٥ر٠ . ألمانيا - ٧٠ر٠ ، السويد ١٢ر٠ ، كندا ٦٠ر٠ ، اليابان ٦١ر٠ . وتفصح هذه النتائج من عدم وجود علاقة منتظمة بين النمو الاقتصادي والتغير في الاسعار في الفترة القصيرة حيث تكون هذه العلاقة طردية ، كما قد تكون علاقة عكسية ، بل ان الامر يختلف من بلد الى آخر ، وأحياناً تختلف في البلد الواحد في كل من الفترة الطويلة او القصيرة ، على النحو الذي اتضح لنا من حالة المملكة المتحدة ، حيث كان معامل الارتباط في الفترة الطويلة عكسياً (-١٧ر٠) بينما كان في الفترة القصيرة طورياً (٢٥ر٠) .

من هذا العرض الإحصائي يتضح انه لا توجد علاقة منتظمة بين معدل التغير في الاسعار ومعدل النمو الاقتصادي (١) وبذلك لا يمكن القول ان التضخم يمكن ان يساعد على التنمية الاقتصادية ، وكما اثبت التحليل النظري فلا هذه النظرية فان الواقع التاريخي كان خير شاهد ودليل ، مما يوجب استبعاد التضخم كدواء لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة ، وبذلك نضيف سندا آخر في صف الاتجاهات المعارضة للتضخم .

(١) يقول Dow ان الإحصائيات اثبتت ان زيادة الاسعار تؤدي الى نمو الإنتاجية
 مراجع : J. C. Dow, See : Inflation, edited D. C. Hague, op.cit . p. 49

المطلب الثالث

الآثار التضخم على التنمية الاقتصادية

ان التضخم يرتب أوضاعا وظواهر معينة لها من الآثار الاقتصادية ما ينعكس على الاقتصاد القومي ككل ، فالنتيجة دائما هي خلق موازنات جديدة في الاقتصاد (١) ، وهناك اجماع في الرأي على أن التضخم سيء ، بيد أنه يوجد خلاف حول درجة سوءه ، فبينما يقول بعض الخبراء أنه يعتبر أكبر خطر يواجه الاقتصاد ، يجادل البعض الآخر فيقول أنه لا يلحق به إلا أضرارا قليلة (٢) .

ويعدد كتاب الادب الاقتصادي الآثار المختلفة التي تنجم عن التضخم في مؤلفاتهم ويذكرون أنه يعمل على تحطيم القواعد الاقتصادية التي تتخذ كمرشد للاقتصاديين ، وأنه يعتبر صورة خاصة من عدم الاستقرار ويبحث على عدم الثقة والطمأنينة ، بل ان التضخم المستمر يؤثر على النواحي الاجتماعية والسياسية ، اذ أنه يضعف الحكومات وتدلل لنا الحوادث التاريخية على ذلك (٣) .

وحتى يمكننا الوقوف على صورة الآثار الضارة للتضخم بصفة عامة وآثاره على التنمية الاقتصادية ، فقد رأينا إيجازها فيما يلي :

(١) وراجع د. مصطفى رشدي - التحليل النقدي ونظرية الدخل القومي - ١٩٧١ ص ٦٢ .

(٢) الرخاء بدون تضخم - ص ١١ ترجمة الدكتور حسين عمر لكتاب John Philips Wernette, Growth and Prosperity without inflation, 1961

(٣) للإدارة في فرنسا اثنين طويلا وفي إيطاليا حتى وقت قريب وفي دول أوروبية أخرى وعديد من دول أمريكا اللاتينية قد فقدت كتابتها وقتل مكانها بسبب التضخم الذي استمر في بلادها ودحا من الزمن كتاب أضواء جديدة على الفكر الاقتصادي ص ٢٨٧ ترجمة د. خليل حسن خليل لكتاب John Kenneth Galbraith, the Affluent Society

أولاً - التضخم يؤدي إلى حرج جهاز التمن من القيام بوظيفته :

إن التضخم وما يؤدي إليه من انخفاض في قيمة النقود (١) يفضي إلى الإخلال بجهاز التمن بحالته الطبيعية من القيام بوظيفته في توجيه الإنتاج تبعاً لطلب المستهلكين ، وإذا كان ارتفاع المستوى العام للأسعار لا يتربط عليه تغيير في القيم النسبية لمختلف السلع والخدمات فإنه قد يؤدي إلى توقع الأفراد لارتفاع الأسعار وبالتالي إلى زيادة أخرى في الطلب ، فارتفاع جديد في الأسعار ، فلذا توقع المستهلكون أن الأسعار سترتفع في المستقبل بنسبة أكبر منها في الوقت الحاضر بادروا إلى الحصول على السلع الاستهلاكية الحاضرة والمستقبلية ، أو بعبارة أخرى قاموا بإحلال السلع محل النقود لجرد الرغبة في التخلص من النقود التي تفقد قيمتها باستمرار . وكذلك إذا توقع المنتجون ارتفاع الأسعار في المستقبل عمدوا إلى زيادة الإنتاج وتأجيل البيع مما يساعد على ارتفاع الأسعار (٢) .

وعندما ترتفع الأسعار ، فإن ذلك لا يؤدي إلى نقص في الطلب وزيادة في العرض ، كما يحدث في حالة التوازن ، بل يؤدي إلى زيادة أخرى في طلب المستهلكين ونقص آخر في عرض المنتجين ، ولذا تميل الأسعار إلى الارتفاع بطريقة تراكمية لأن العرض لا يزيد من الطلب منعا لارتفاع الأسعار فوق أسعار التوازن ، بل يزداد الطلب وينقص العرض ، وتتسع الفجوة بين الطلب والعرض (٣) . وقد يستمر هذا الارتفاع التواكبي في الأسعار حتى تفقد النقود قدرها محسوساً من قيمتها وهكذا تفقد النقود وظيفتها

(١) أنه يجب أن ينظر إلى التضخم في قيمة النقود باعتباره تدرجاً في الأسعار في نفس الوقت ، أي أنها يتغيران معاً وحتى في الجماعات مكية (انظر د. محمد إبراهيم خزان المرجع السابق ص ٢٨٢) .

(٢) د. فؤاد كريف - المشكلة النقدية - الطبعة الأولى - ص ٤ - ٥ وراجع د. فؤاد مرسى النقود والبنوك - الطبعة الأولى ١٩٥٨ ص ٤٠٤ .

(٣) د. فؤاد كريف ، المرجع السابق ، ص ٤ - ٨ ولاندر د. محمد وفي جاليس - مشكلة النقود والبنوك ١٩٦٦ ص ٨٧ .

الاصلية كدالة للمبادلة وكمقياس للقيم (١) ومن هنا ينحصر اثر
الرئيسي للتضخم في ادخال تغييرات غير عادية على هيكل الجهاز الانتاجي
يها يترتب على ذلك من بلور بلور الاختلال في الاقتصاد القومي (٢).

لغاية - التضخم يؤدي الى فقدان النقود وقيمتها كمخزن للقيم :

يؤدي التضخم وما يتجم عنه من تخفيض قيمة النقود ، الى
اضاعف ثقة الافراد في العملة ، ويترتب على ذلك ان تفقد النقود
احدى وظائفها باعتبارها اداة لاختزان القيم وكداة للدخل ،
ونتيجة لذلك يزداد ميل الافراد للاستهلاك وينقص بالتالى ميلهم
للدخل ، ذلك انه ما دامت القوة الشرائية للنقود آخذة في التدهور
يوما بعد آخر ، فان الافراد يبادرون الى الانتفاع بما لديهم منها بشراء
ما يلزمهم قبل ان تهلك قيمتها ، لذا فانه يقال دائما ان التضخم
يخفض الادخار النقدي ويشجع على « الادخار » المبنى اى الاحتفاظ
بالسلع بدلا من النقود (٣) . اما ذلك الجزء من الدخل الذى يفضلون
الاحتفاظ به في شكل نقدي ، فانهم يحتفظون به في شكل عملات اجنبية
تتمتع بسمعة اوسع من قيمتها او في صورة ذهب او عملات ذهبية
اجنبية .

كما يؤدي التضخم الى الادخار السلبي ، اى الى الاستدانة ،
لذا ان ارتفاع الاسعار يشجع كثيرا من الافراد وخاصة ذوى الدخل
الثابتة والمنخفضة الى اللجوء الى مدخراتهم التى تم تكوينها في فترات

(١) وفي هذا المجال يقول كينز « لا توجد وسيلة اكثر حدة لتقويض الانس
الذى يقوم عليها كيان المجتمع اكثر من فقدان النقود لوظيفتها ، لان هذه العملية تستخدم
قوى الهدم الضخمة للقوانين الاقتصادية بطريقة يصعب اكتشافها » راجع
Graham Hutton, Inflation and Society, Allen and Unwin, London
1960, p. 9)

(٢) راجع د. محمد زكى شافعى ، المرجع السابق من ص ٨١ .

(٣) ويقول بعض الكتاب ان عدم الاكتناز الاختيارى ينتج من الثقة في استقرار
العملة الورقية راجع W. Arthur Lewis, The theory of economic growth,
Allen and Unwin, 1961, p. 246.)

مباشرة لانقطاع جزوه منها وانكاسه على سطح الاستهلاك وقبة منهم في المحافظة على مستوى استهلاكهم عندما لا يقضي دخولهم التمتع به لتحقيق مستوى الاستهلاك الذي كانوا يتمتعون به قبل انقطاع الاسطر .

وانا استمر التضخم فترة طويلة من الزمن فانه يؤدي الى القضاء على مخزونات الطبقات الفقيرة والمتوسطة قضاء كاملا (١) ، فضلا عن ان التضخم يؤدي كذلك الى هروب رؤوس الاموال الوطنية للاستثمار في الخارج وعدم اقبال رؤوس الاموال الاجنبية على الاستثمار في الداخل (٢) .

ثالثا - التضخم يؤدي الى توجيه الاستثمارات في غير صالح الاقتصاد القومي :

يؤدي التضخم الى تضليل المنتجين في قراراتهم الخاصة بتنظيم الانتاج ، وقد يرتفع المستوى العام للأسعار لارتفاعا مريحا ، كما يحدث في وقت الحرب ، مما يؤدي الى زيادة الايرادات الكلية بنفس نسبة ارتفاع الاسعار على حين ان التكاليف الكلية لا تتزايد بنفس النسبة بسبب ان هناك عناصر ثققات ثابتة الامور التي يتربط عليه زيادة الارباح زيادة كبيرة تجعل الحكومة تفرض ضريبة استثنائية على الارباح . وفي الواقع ان هذه الارباح الإضافية ، حتى لو صلاهاها الحكومة ، تعتبر لربما وهمية اكثر منها حقيقية ، لان الارباح التي زادت هي الارباح التقعية لا الارباح الحقيقية ، لان انقضاء

(١) انظر فيما الموضوع د. محمد زكي شامي - المرجع السابق ص ٨٢ و ٨٣ - د. فؤاد مرسي ، المرجع السابق ص ٤٠٥ ود. فؤاد دريف ، المرجع السابق ص ٤٤ ود. عبد الحميد لوزي وآخرين ، المصاحبات المالية العامة - الطبعة الاولى سنة ١٩٧٠ ص ٢٨٠ .

(2) See : Kindleberger, Economic development, 2nd., ed. McGraw Hill Book Co. Tokyo 1966, p. 227.

الاستهلاك المحتجزة (١) من الأرباح لا تكفي لأحبال آلات جديدة بالأسعار المرتفعة محل الآلات القديمة بعد استهلاكها ، وعلى ذلك فإن الأرباح التي آلت إلى رجال الأعمال أو حصلتها الحكومة في شكل ضرائب - لم تحافظ على رأس المال - وأتت كانت بمثابة توزيع لرأس المال ذاته على رجال الأعمال أنفسهم أو استخدامه لدفع ضريبة الأرباح الاستثنائية وبذلك يؤدي التضخم إلى استهلاك رأس المال القسومي (٢) .

كذلك يؤدي توقع ارتفاع الأسعار في المستقبل ، على النحو الذي رأيناه من قبل ، إلى زيادة الطلب في الوقت الحاضر لجبرد الهروب من النقود التي تفقد قيمتها بحسبها في سلع وأصول ترتفع أسعارها . وهذه الزيادة في الطلب أشبه بزيادة طلب المضاربين عندما يتوقعون ارتفاع السعر في المستقبل : فيعمدون إلى الشراء بغضد التخزين حتى ترتفع الأسعار . وعندما يتحول المستهلكون إلى ما يشبه المضاربين في سلوكهم ، يزداد الطلب زيادة كبيرة قد توهم المنتجين بأنها زيادة حقيقية في الطلب تستمر لمدى طويل . وفي الوقت نفسه تزداد الأرباح النقدية للمنتجين على النحو الذي سبقت الإشارة إليه بسبب تخلف النفقات الكلية النقدية وراء الإيراد الكلي ، فتجتاحهم موجة من التفاؤل وتدفعهم إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لمصانعهم فوق ما قد يلزم طاقة الاستهلاك في المدى الطويل . ولذلك يختل التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي (٣) .

ومن جهة أخرى ، لما كانت أسعار السلع الاستهلاكية والكمالية عادة هي التي ترتفع أسعارها باستمرار وتكون أول ما يتجاوب

(١) راجع ذلك البحث المفصل من شاتل التطبيق عند اظهار اثر التضخم على القوائم المالية (د. محمود سبع ، مجلة الاقتصاد والمحاسبة العدد ٢٥٤ فبراير ١٩٦٩ ص ٢٥ - ١٥٤) .

(٢) د. فؤاد شريف ، المرجع السابق ص ١٠ - ١١ .

مع القسوى التضخمية فإن ذلك يؤدي الى سوء توجيه الاستثمارات
إلى توجيهها في غير صالح الاقتصاد القومي (١) ، ومن أمثلة ذلك توجيه
الاستثمارات في الدول النخلة الى فروع النشاط الاقتصادي الأقل
إنتاجية مثل بناء الممرات والنقل الفاخرة (٢) وهذه الفروع من
النشاط ، لا تفيد التنمية في اول مراحلها حيث تنج رؤوس الاموال
الى انتاج السلع والخدمات التي ترتفع اسعارها باستمرار والتي
تستهلك من جانب اصحاب الدخول العالية والمتوسطة ، وترتفع فيها
بالتالي معدلات الربح مثل انتاج السلع الترفيحية وزيادة استيراد
السلع المعمرة والمخلوقة على الاراضي الزراعية .

وتدل الاحصاءات من البرازيل وشيلي في اعقاب الحرب العالمية
الثانية على ان التضخم قد جلب قدرا كبيرا من رؤوس الاموال
للاستثمار في بناء الممرات والنقل الفاخرة على نحو ما يتضح لنا من
الجدول التالي (٣) :

نسبة الاستثمار في البنى الى خطة الاستثمار الكلية في شيلي	الرقم القياسي للاستثمار في البنى ١٩٤٦ = ١٠٠ في البرازيل	السنة
٢٢٦	٥٨	١٩٤١
٢٢١	٦٧	١٩٤٢
٢٤٠	٥٢	١٩٤٣
٢٤٤	٦٢	١٩٤٤
٢٤١	٧٠	١٩٤٥
٢٤٦	١٠٠	١٩٤٦
٢٢٢	١٢٢	١٩٤٧
٢٢٢	١٠٠	١٩٤٨
٢٢٧	٩٠	١٩٤٩

(١) د. عبد الحليم فوزي وآخرين - المرجع السابق ص ٢٤٠ .

(٢) Kuczynski, Economic development, op. cit., p. 227.

(٣) Source : E.M. Bernstein and I.G. Pasel, op. cit., p. 378.

ونتيجة لتوجيه الاستثمارات الى فروع النشاط الاقتصادي
الاقبل انتاجية ، فان التضخم ينجم عنه ما يسمى «بالتبذير الاقتصادي»
مع توطن غير مرغوب فيه للموارد الاقتصادية (١) ، ومن هنا يقترح
البعض ان تتدخل الحكومات في النظام الاقتصادي وتعتمد الى
الرقابة على الاستثمار (٢) investment control .

رابعا - التضخم يؤدي الى اعادة توزيع الدخل :

والتضخم يصيب جميع الافراد . ولكنه يمكن بعضهم ، وهم
الاقلية ، من زيادة دخولهم واثرواتهم الى حد كبير ، ويترك الاقلية
يدخل يزيد بمعدل اقل من معدل زيادة الاسعار او بثروة ناقصة قد
اقتطع التضخم جزءا منها . ومن هنا يعاد توزيع الثروة والدخل في
المجتمع (٣) ، لذا فانه يقال ان التضخم غير عادل «unequal» وله
اثر هامة على توزيع الدخل «distribution of income» اي على
الوضع النسبية للمجموعات او الطبقات الاجتماعية المختلفة (٤) .

وعندما يحدث التضخم تميل «الاجور النقدية» الى الارتفاع ولكن
نسبة اقل من لارتفاع الاسعار بوجه عام ، اي ان الاجور تميل الى
التخلف وراء المستوى العام للاسعار بحيث يقل الاجر الحقيقي (٥) ويكون
هناك بمثابة اعادة لتوزيع الدخل القومي من اصحاب الدخل الثابتة
التي لم ترتفع بنفس نسبة لارتفاع المستوى العام للاسعار الى اصحاب
الدخل المتغيرة ، وهم اولئك الذين يستطيعون زيادة اسعار منتجاتهم

(١) انظر د. احمد مبدد محمود - المجرى في النقود والبنوك - ١٩٦٩ ص ٥٨ .

(2) See : Emile James, *Inflation*, op. cit., p. 11.

(٣) راجع د. قسود مرسي - النقود والبنوك - الطبعة الاولى ١٩٥٨ ص ٤٠٦ .

(4) Jurg Nicklans, the 'effects of post-war inflation on the
distribution of income, *Inflation* edited by D. C. Hague, op.
cit., pp. 23-78.

(٥) وهذا في طائفة محدود جدا . فان التضخم يفرز أثره ايضا على الطبقات
التي تعاني من انخفاض الدخل (See : Henry Hazlitt, op. cit., p. 76)

وخدماتهم بنفس - سبة الزيادة في المستوى - أسعار أو منها . كما أن التضخم يؤدي الى تخفيض الدخل الحقيقية لأصحاب الدخل الثابتة كإرباب الماشات والذين يعمشون ، بصفة عامة ، على الدخل الثابتة ، إذ أن دخولهم ثابتة لا تتغير بتغير قيمة النقود في حين أن الدخل الحقيقية لهم ، أي قدرتهم على تحويل أجورهم النقدية الى سلع وخدمات ، تتناقص (١) .

وفي الوقت نفسه ، تزداد دخول أصحاب الدخل المتغيرة كالمنظمين (٢) « entrepreneurs » ومكسبي الأرباح « profit-earners » والمستغلين بالتجارة ومشروعات القطاع الخاص (٣) . كما يكون التضخم في صالح الدين على حساب الدائنين (٤) ، أي أنه يؤدي بصفة عامة الى زيادة التفاوت في الدخل مما ينتج عنه الإخلال بالتوازن الاجتماعي بين الطبقات في المجتمع (٥) .

(١) انظر د. فوزان شريف ، المرجع السابق ص ١٢ - ١٤ ود. مصطفى رشدي ، المرجع السابق ص ٦٧ ، ويضيف - بحق - أن هذا يستلزم ضرورة ارتباط تحديد قيمة دخولهم بالمستوى العام للأسعار بحيث يمكن تصور زيادة الماشات والدخل الثابتة مع زيادة الأسعار .

(٢) الذين يستفيدون من كمية السلع المستوردة والمنتجة طبقا لأسعار ما قبل التضخم (انظر د. محمد زكي شافعي - المرجع السابق ص ٨٤) .

(٣) وبذلك فإن بعض القطاعات من المجتمع تربع على حساب القطاعات الأخرى ولا يتأهل ربهم النسبي عمل أصناف أو مفاخرة ، وبالعكس فإن مخاطر التجارة تعتمد بصفة عامة خلال التضخم المستمر (H. Speight, op. cit., p. 423) ويقول بعض الكتب أن هؤلاء الذين يتشكون بأشكال خاصة ويكونون أكثر تشاؤما يستفيدون من حالات التضخم (Stephen Enke, Economics for dev. 64, pp. 235-9) ويقول البعض الآخر ، أن الدخل تنتقل من أصحاب الدخل الثابتة الى الأرباب من ملاك الأرض والوسطاء ورجال الأعمال من فقروا بلربح أما بسبب التضخم في ذاته وما يحتملهم ودعائم في استقلال ظروف ارتفاع الأسعار تراجع التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية لـ Jacob Viner ترجمة سني القناني ص ١٦٢) .

(٤) فالدائنون ملتزمون بقول لقيمة فروشهم ممثلة قوة شرائية أقل مما أعطيت والعكس بالنسبة للدائنين كما أن التضخم يكون على حساب ثلاث أخرى مثل أصحاب الرهن العقاري وحالة السلف وأصحاب ودائع البنوك ومنتجي التوليد وحسبة يواصل اثنين تراجع د. محمد زكي شافعي - المرجع السابق ص ٨٦) .

(٥) أن كثيرا من الرأسمالين يشربون أن التضخم «اللاذني» بعد الحرب العالمية الأولى قد أفضى الطبقة الوسطى ، ولذا مهد الطريق لظهور الاشتراكية القومية « Frederic Deakins, op. cit., p. 483 » .

وقد يقال ان الفلاحين يستفيدون من التضخم ومن ارتفاع اسعار السلع الزراعية مع ثبات نفقاتهم ، والحقيقة ان هذا التفسير فيه تجاوز للطبيعة الرأبئة للعلاقات الاقتصادية ، فلا شك انه في حالة التضخم يستفيد الفلاح من ارتفاع اسعار منتجاته ، ولكنه في نفس الوقت يقاسى من ارتفاع اسعار السلع الصناعية والخدمات التي يحتاج اليها ، وبذلك يعاني الفلاحون ايضاً من آثار التضخم (١) .

وبالإضافة الى ما تقدم فانه في فترات التضخم يزداد العبء الحقيقي للفرائب غير المباشرة على اصحاب الدخل الثابتة اذ ان ارتفاع اسعار السلع المستوردة ، بسبب زيادة الفرائب غير المباشرة ، يجعل العبء الحقيقي للضريبة اعلا على اصحاب الدخل الثابتة حتى مع بقاء العبء النقدي على حاله ، على حين ينقص العبء الحقيقي على اصحاب الدخل المتغيرة (٢) .

كما انه في فترات التضخم يهبط العبء الحقيقي للدين دون العبء النقدي ، فيفيد من ذلك المدين على حساب الدائن (٣) وبالعكس في

(١) راجع في ذلك د. مصطفى وشدي - المرجع السابق ص ٦٧ .

(٢) د. فؤاد شريف - المشكلة النقدية - الطبعة الاولى - ص ١٥ .

(٣) وبذلك تتعرض طبقة الدائن بالدين للخطر ، مع انها حجرة الزاوية في النظام الرأبئي - على انه باستقامة الدائنين ان يحتاطوا من قبل اي عند التعاقد ضد خطر ارتفاع الاسعار وللمدور قيمة النقود فيشترط على المدينين ما يكفل لهم الوفاء بنقود قوتها الترابية في نفس ما كانت عليه عند التعاقد ، مثل اشتراط الدفع بالذهب وبسبب «شرط الذهب» Gold clause ، وهذا كله ما لم يتدخل المشرع ويحرم مثل هذه الطرق - ففي فرنسا مثلاً ايلن الثورة على الملكية ساء حال العملة فأصبح الناس يتعربون من التعامل بها وأصبح للسلع سعران احدهما بالعملة القانونية والاخر بالذهب مضطرين في ذلك بحيلهم لان الحكومة فرضت انذاك مقبولة الامداد على من لا يقبل التعامل بورتها النقدي لراجع د. فؤاد مرسى - النقود والبنوك الطبعة الاولى ١٩٥٨ ص ٤٠٧ وما بعدها وقد اعيد عهده محمود ، الموجز في النقود والبنوك ١٩٦١ ص ١٧ وما والاين وصحح مسيحة ، د. احمد نظمي عبد الحميد ، نظرية النقود والائتمان ١٩٥٦ ص ٢٠ .

أوقات انخفاض الأسعار يزداد المبدء الحقيقي للدين زيادة كبيرة ويظل المبدء النقدي ثابتا ، فيفيد من ذلك الدائن على حساب المدين عند الوفاء (١) .

وعلى ذلك يكون من الواضح أن كل طبقة من الطبقات في المجتمع تتأثر بالتضخم تأثيرا كبيرا أو صغيرا وفقا لاعتبار يتعلق بمدى قدرة أفراد كل طبقة اجتماعية على تكيف مستوى معيشتهم مع الظروف الاقتصادية الجديدة ، ويتصل هذا الاعتبار بمركزهم في السلم الاجتماعي ومدى تأثير الطبقة الاجتماعية التي ينتمون إليها وخضوعها لآلوان من التقاليد لا يستطيع أفرادها تجاهلها ، فإذا كانت هذه الطبقة الاجتماعية من اليسر عليها إجراء التكيف المناسب فإنها يمكنها أن تحصل على زيادات في الدخل النقدي تلاحق الزيادة في الأسعار ، بينما يلاحظ أن الطبقة المتوسطة من ذوي الدخل الثابت (٢) تتأثر تأثيرا كبيرا بالتضخم ، وعلى الرغم من الزيادات في دخول هذه الطبقة خلال الموجات التضخمية فإن هذه الزيادات تتبع زيادة الأسعار بفواصل زمنية أي أن الزيادة في الأسعار تسبق الزيادة في الدخل (٣) .

(١) ولقد نشأت مشكلة الديون المقابلة من سبب التضخم فقد لجأ القرويون إلى الاقتراض بفلسان أموالهم المقابلة عندما كانت أسعار القطن مرتفعة والسنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى ، ومنعاجا من موءد الوفاء جيل سعر القطن ومستوى الأسعار بوجه عام أصبحت قيمة هذه الديون مقومة بالوحدات الحقيقية (تقائير القطن مثلا) أصناف قيمتها الأصلية . وبتزايد المبدء الحقيقي لهذه الديون زيادة خطيرة أدت إلى توقف المدينين من الدائس فأنفخت إجراءات انهيار الانفلاس والبيع الجبري وبالتالي إلى تحويل الثروة المقابلة من أيدي الزارعين إلى أيدي المائتين ، ولذلك فقد تدخلت الحكومة لتحمي توزيع الثروة القوية ، ولو كانت قيمة التقود ثابتة لما نشأت هذه المشكلة (راجع د. فؤاد شريف - المرجع السابق ص ١٤ و ١٥) .

(٢) وعادة يكونون موظفين وهم عمال النظم الانتماء See : Stephen Eake, Economics for development 64, p. 237.

(٣) الاستلا ومعيب مسيحة ، مشكلة القلاء ، الحاضرة رقم ٦ من مجللات العام الجامعي ٥٩/٥٨ ، مجلة التجارة ص ٧٦ وراجع H. Spright, Economics. The collapse of prices and incomes, Methuen 1960, London pp. 422/3.

خلاصا - التضخم يؤثر على ميزان المدفوعات :

يؤثر التضخم على ميزان المدفوعات تأثيرا سلبيا ، فلا شك ان جزءا من الزيادة في القوة الشرائية - ما لم يصاحبها رقابة على الواردات - ستصرف الى زيادة في الواردات السلبية ، كما ان الجزء الباقي من الزيادة في القوة الشرائية ستصرف الى زيادة الطلب الفعال داخل الدولة الامر الذى يؤدى الى زيادة الاستهلاك المحلى بكميات من السلع والخدمات التى كانت ستصدر للخارج ، وبالإضافة الى ذلك فان زيادة اسعار السلع والخدمات المحلية بالنسبة لاسعار العالمية يقلل من امكانية منافستها للسلع الاجنبية في الاسواق العالمية فتتدهور كمية الصادرات ، ومن ثم فان الزيادة في الواردات من ناحية ونقص الصادرات من ناحية اخرى وهروب رؤوس الاموال الوطنية من ناحية فالتة يؤدى الى اختلال ميزان المدفوعات (١) ، ويؤدى ذلك بدوره الى صعوبات في الصرف الاجنبى ويجعل الافتراض الخارجى اكثر صعوبة (٢) ، وللتغلب على العجز في ميزان المدفوعات قد تلجأ الحكومات الى تخفيض قيمة عملتها في سوق الصرف .

وتجدر الإشارة الى ان العجز في ميزان المدفوعات قد يضيف الى الضغوط التضخمية في الداخل ضغوطا اخرى (٣) ، فاذا لجأت الدولة مثلا الى وضع قيود وتنظيمات على الاستيراد ، فانها تؤدى بدورها الى منع ترب القوة الشرائية الفائضة الى العالم

(١) مما يؤدى الى نقص احتياطي البلد من النقد الاجنبى (راجع د. عبد المنعم فوزى وآخرين - اقتصاديات المالية الملتقى - ١٩٧٠ من ٢٨٠) وانظر ايضا د. محمد عبد العزيز مجيبة ود. مكيه توفيق فرصة ، الشاغل الاقتصادية المعاصرة ١٩٦٦ - من ١٣٦ ولان فريدريك بانهام ، المراجع السابق من ٤٠٥ ولان ايضا Frederic Banham. Economics, Pitman, London 1948, p. 451.

(2) Bent Hansen, op. cit., p. 36.

(3) فعلى الرغم من ان اثر الارتفاع لاسعار لميزان المدفوعات يعتبر ايجابيا ، الا ان اثره غير المباشر قد يمارس اثرا تضخيميا ويضيف الى القوى التضخمية قوى اخرى (راجع د. سير لين ، القوى التضخمية والقوى الاتكاشية في مصر ، مصر المعاصرة العدد ٢٦٤ من ١١ ولان ايضا Enilé James, op. cit., 6p Bent Hansen op. cit., p. 26 and G. Maynard, op. cit., p. 4.

الخلوحي ، فتكون النتيجة ، توجيه هذه البراءة : الاسواق
الطبية (١) مما يدعم الاتجاه المسمى للاسعار .
سأفهم - الطبيعة التراكمية للتضخم :

إن النقد الهام (٢) الذي يوجه الى التضخم يتمثل في طبيعته
التراكمية حيث أن القوى التضخمية اذا ما اتبع لها أن تعمل عملها في
النظام الاقتصادي ، فانها لا تلبث أن تستقبل وتستشري بصورة
سريعة وتراكمية ، وفي هذه الحالة يصبح التضخم ، أو بعبارة أخرى
سرعة ارتفاع الاسعار من العوامل الهامة التي تحدد قرارات المنتجين
والعمال ورجال الحكم . وخلاصة القول أنه اذا اطلق العنان للتضخم
فانه يصبح ظاهرة لصيقة بالاقتصاد القومي ، ويعد صفة أساسية من
صفاته ويصعب على السلطات المسؤولة ابقائه بسهولة بدون حدوث
اضطرابات عميقة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية
والعولية على السواء (٣) ، فضلا عن أن استمرار التضخم لا يمكن
املاحا ، واجتنب ما يمكن عمله لمواجهة هو محاولة تثبيتته
« stabilise » عند المستوى الجديد ، لأن العودة الى مرحلة ما
قبل التضخم « pre-inflation » أمر يفوق التصور (٤) .

هذا وتجدر الإشارة الى أن عدم تجانس التضخم
« Heterogeneity of inflation » يساعد على ادراكه ، بمعنى أن

(١) انظر د. مجيبة ود. قريصة ، المرجع السابق ص ١٢٦ ود. مجيبة ود.
محمود ، التطور الاقتصادي ، ١٩٦٨ ص ١٦٦ .

(٢) هناك نقد آخر مؤداه أن التضخم يؤدي الى تملؤ حساب التكاليف الحقيقية
للمشروعات الحقيقية بسبب ما يشترط من ارتفاع التكاليف الحقيقية من التكاليف المقدرة
ما يتطوّر مع تحقيق الامتداد الانتاجية المطلوبة فضلا عن صعوبة كمية المصار
أو التضخم على القوائم المالية (راجع د. محمود سبيح ، مشاكل التطبيق عند المصار
أو التضخم على القوائم المالية - مجلة الاقتصاد والطبة فبراير ١٩٦٦ ص ٥) -

(٣) راجع مذكرة محمد الخطيب القزويني رقم ٦٩١ ، المرجع السابق ص ١٢٢ .

(٤) Henry Hinkle op. cit. p. 38

الاختلافات في مرونة العرض والطلب وفي مرونة الأسعار في مختلف القطاعات تؤدي الى تحركات اسعار المال من القطاعات المراقبة اسعارها الى القطاعات الاخرى (١) .

خاتمة - تحول التضخم الى نوع جامع :

وقد يتحول التضخم الذي يهدف الى التمويل الى تضخم مالي جامع ، ينشأ نتيجة لتلاحق الارتفاع في الاجور والاسعار ، ويقضي في نهاية الامر بالاقتصاد القومي الى الانهيار . ومن هنا فان قلة من الاقتصاديين هم الذين يفتحون الباب لاتخاذ التضخم اداة لتحويل التنمية الاقتصادية ويضعون من القيود والشروط على انتهاج هذا السبيل ما يجعل اسداء النصيحة للبلاد المتخلفة بانتهاجه امرا غير ذي موضوع ، ومن هذه الشروط ان تتوفر الظروف التي تحول دون ان يقع الاقتصاد القومي في برائن تضخم جامع الامر الذي يقتضي ان يتوفر لدى السلطات النقدية والمالية من الوسائل والاساليب ما تستطيع ان تحكم به الرقابة على معدل ارتفاع الاسعار بحيث لا يتجاوز ارتفاعها المعدل المخطط . واذا لا يقول احد ان لدى السلطات النقدية والمالية بالبلاد المتخلفة من الوسائل والاساليب ما يكفل لها احكام الرقابة على معدل ارتفاع الاسعار ، فان في اقتضاء هذا الشرط ما يحتم استبعاد الاعتماد على التضخم في تمويل التنمية الاقتصادية من الناحية الواقعية (٢) .

هذه هي بعض اضرار التضخم على التنمية (٣) ، ونحب ان نشير الى ان التضخم يقضي كذلك الى استجالة حساب التكاليف الفعلية للمشروعات المستقبلية بسبب ما يترتب عليه من ارتفاع النفقات

(١) Emile James, Inflation, edited by D. C. Hague op. cit , pp. 11-12.

(٢) د. محمد زكي خالدي ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الثاني ص ١١ .

(٣) راجع آخر التضخم في الاقتصادات الاشتراكية في مقالة د. عبد الكريم صادق بركات - التضخم في الدول ذات الاقتصاد المخطط - منشور في مجلة "التجديد" بدمشق الاسكندرية يناير ٦٤ ص ٨٢-٨٤ .

تتمثل في نمو الماكينات الصناعية ، ومن ثم يندرج التخطيط للتنمية اسرها
 جميعاً ، كما يجب ان تكون خطة الى ما يؤدي اليه التخصيم
 من حيث الادخال الاختياري نظراً لالتحول المستمر في قيمة التبادل
 وهروب رؤوس الاموال الوطنية الى الخارج ، وتصلو اجتناب رؤوس
 الاموال الاجنبية للاستثمار في الداخل ، الامر الذي يؤدي الى تقليل
 رأس المال الذي يخص للاستثمارات التنموية الاقتصادية . . .

وبالاضافة الى ما تقدم فان ارتفاع الاسعار يؤدي الى زيادة
 نفقات الدولة ، ونظراً لضيق سوق رأس المال وجمود النظام المالي في
 الدول المتخلفة على النحو الذي أوضحناه ، فانه يتصلو زيادة
 الضرائب او عقد القروض السلبية الامر الذي يضطر الحكومات الى
 زيادة الإصدار او زيادة الائتمان المصرفي ويؤدي الى تفاقم الضغوط
 التضخمية (١) .

(١) رندا في التي موجرا لانظر الهبة التخصيم التي تسبب الاقتصاد القومي
 بالاضرار ، ولكن حل كل انواع التخصيم ملوحة ؟

يسوق لنا كينز نوعين من التخصيم : المطلق والجزئي ، فاما النوع الاول وهو
 ينشأ عندما يصل الاقتصاد الى مرحلة التوقف التام ، فلا شك انه من النوع
 المطلق ولا يد الساعات من ان تصل الى التوقف عليه لانه لا يؤدي الى زيادة الانتاج
 وانما يؤدي الى استمرار ارتفاع مستويات الاسعار واستمرار ارتفاع مستوى الاجور
 بحيث يظل كل منها الاخر وجود القوة الشرائية التي تملكه كائناً الى الارشاع ،
 فنفسو حبال سبيل موازن بين الاسعار والاجور ، وهكذا ينشأ ما يسمى بالقراب
 السرول *Victims Spiral* وكل هذا يعني ان الضرر الذي يتعرض له البعير
 الاقتصادي هو ترك التخصيم المطلق وهكذا .

اما التخصيم الجزئي كما - *Sell* وهو ينشأ في الاقتصاد الذي لم يصل الى
 نقطة التوقف التام بعد فانه يؤدي - كما كانت مراحل الانتاج تصنف بالدرجة الكبيرة -
 الى زيادة الانتاج والى طرح نفقات الاجور بمستويات التشغيل جميعاً ، ومن ثم فان
 هذا النوع يعتبر نوعاً حثاً فيزيد الاقتصاد القومي لا ان حصول زوال الاموال على
 ارباح كثرية (شوائب) نتيجة لزيادة الأسعار فكمهم الى توسيع امالهم الامر الذي يؤدي
 الى زيادة حجم الانتاج القومي الحقيقي يصل الى المستويات النمو ، فاما التخصيم
 مستويات الانتاج الى التخصيم استجابة لطلب التزايد من ناحية التملكين ومن
 ناحية الصناعة نفسها فان جانباً كبيراً من مراحل الانتاج المتلفة يتم توليدها ، وهكذا
 من شأنه ان يخلق على البطالة الموجودة في الاقتصاد شيئاً طيباً . وعلى كل فان هذا
 التخليط يطبق على الاقتصاديات المتخلفة وراجع الاستلا وميب صبيحة ، ود. احمد
 علي عبد السيد ، المرجع السابق ص ١٦٥ وما بعدها .

لكل هذه الاعتبارات ، والاعتبارات التي مردناها بصدد الرد
على الحجج التي ساقها أنصار التمويل بالتضخم ، فإن جمهرة
الكتاب يجمعون على نيل التضخم كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ،
في حين لا يؤيده إلا قلة يحيطونه بشروط يكاد يكون توفرها أمرا
مستحيلا على النحو الذي رأيناه ، وينصح جمهرة الكتاب الدول
المختلفة بأن تتم التنمية الاقتصادية في ظل من الاستقرار النقدي حتى
لا يتسبب التضخم في ضياع ثمار التنمية ، وبمعنى آخر فإن التنمية
الاقتصادية الرشيدة هي التي تستمد التضخم كأداة للتمويل ،
ونحن نتفق في الرأي مع هؤلاء الكتاب .

المبحث الثاني

تجارة دول أمريكا اللاتينية

ذكرنا من قبل ان اتصال الاتجاهات المألوفة للتضخم
سندون لنا وجهه نظروهم في ان التمويل بالتضخم او ان التضخم
بصفة عامة لم يسجج في زيادة التراكم الرأسمالي في الدول المتخلفة ، الى
التجارب التي تمت في دول أمريكا اللاتينية (١) . وستولى هنا عرض
هذه التجارب لنرى ما تمخضت عنه من نتائج ومدى تأثير التضخم
الذي نشأ في هذه الدول على اتجاهات النمو الاقتصادي فيها .

ومن ثم فانا سنعرض لبحث هذا الموضوع هنا في ثلاث نقاط ،
سولى الاولى استقصاء الجذور التاريخية للتضخم في هذه الدول ،
ويرد الثانية الخصائص العامة لها . لتنتهى الثالثة بدراسة علاقة
التضخم بالنمو الاقتصادي فيها .

١ - الجذور التاريخية للتضخم في دول أمريكا اللاتينية :

يوضح لنا الواقع التاريخي انه خلال القرن التاسع عشر كانت
دول أمريكا اللاتينية تتمتع بميزات نسبية كبيرة في انتاج المواد الأولية
مما يمكنها من الحصول على حصة وافرة من الصرف الاجنبى من
المصادر . وعلى الرغم من ذلك فانها لم تتمكن من استيراد ما
يلزمها من السلع الرأسمالية والوسيلة اللازمة للتنمية الاقتصادية ،
نظرا الى ان هذه الحصة كانت تبذل في مجالات اخرى ، فالجزء
الاكبر منها - وهو يمثل في ارباح الشركات الاجنبية التي تقوم
بالاستثمار في الداخل وفي الدخول التي تؤول الى ملاك الاراضي الذين

١. ونظم أمريكا اللاتينية صلبا من الدول ولكن لاحظ ان دول هذه المنطقة من
العالم سم بعض خصائص طيبة تطبقها مقارنة مع بعضها الى حد كبير وهي نموا
خصائص الدول المتخلفة .

جيمون في طلب الدول - كان يتجه الى الخارج ، لما التفتوه
الباقي فكان يفتد فيما بين استيراد السلع الكمالية او الاتحاق في السلع
الاستهلاكية المحلية .

وقب قيام الحرب العالمية الاولى ظهرت الحاجة الى التمتع ،
وقد كانت ملامح النهضة الصناعية بوضوح في كل من شيلي والمكسيك
والارجنتين والبرازيل حيث كثرت الصناعات المحلية واصبحت تقوم
بالتجارية جانب ملموس من الطلب المحلي ، كما صاحب هذه النهضة
الصناعية تطور مماثل - ولكن بدرجة اقل - في قطاع الزراعة (١) ،
وعندما تحنت ظروف التجارة الدولية في أعقاب الحرب العالمية
واصلت هذه الدول نموها حيث زادت الصادرات واتسبب رأس
المال الاجنبي اليها ، فساهم رأس المال الانجليزي في تمويل قدر كبير
من المشروعات الاساسية كالسكك الحديدية والقوى والواصلات وفي
امتصاص قدر كبير من القروض التي كانت تصدرها حكومات دول
امريكا اللاتينية .

وما أن حل بالعالم الكساد الكبير سنة ١٩٢٩ حتى تعرضت
تجارة الصادرات الى التدهور مما أدى الى انخفاض حصة هذه
الدول من الصرف الاجنبي وانخفضت بالتالي قدرة هذه البلاد
على استيراد ما يلزمها من السلع الانتاجية والوسيلة والاستهلاكية ،
ولهذا يرى بعض الكتاب ان الكساد الكبير قد حطم الهيكل المالي
«Financial Structures» الذي تعتمد عليه هذه الدول في التنمية
الاقتصادية (٢) .

في ظل هذه الظروف لم يكن هناك بد من العمل على المحافظة
على مستوى المعيشة الذي يتوقف اساسا على مدى نجاح هذه الدول
في حماية الصناعات الناشئة في الداخل وتوفير ما يلزمها
من السلع الرأسمالية والوسيلة وقد اتخذت هذه الدول عدة

(١) مذكرة معهد التخطيط القومي رقم ٣١١ ، المرجع السابق ص ٢٥٨ .

(٢) Eugenio Gudín, Influencia en Latin America, op. cit. p. 342.

اجراءات تستهدف منها توفير الحماية الجمركية للصناعات الناشئة واتباع نظام الحصص ، ومع ذلك فقد واجه التو الصناعى عدة صعوبات اهمها مشكلة التمويل بسبب انخفاض الاستثمارات الاجنبية بسبب حالة نتيجة التخفيضات المتكررة التى اجرتها دول أمريكا اللاتينية في عملاتها الوطنية (١) ، ومشكلة قمع الممارات الفنية وعدم امكانها الاستفادة من وفورات الانتاج الكبير نظرا لضيق نطاق السوق المحلية . ولكل هذه الاعتبارات كانت منتجات القطاع الصناعى تباع بأسعار مرتفعة . وفي الوقت نفسه لم ينطع القطاع الزراعى طيلة كل حاجات الطلب المحلى مما ادى الى ارتفاع الاسعار .

لهذا كان من الحتمى في ظل هذه الظروف . ان يميل المستوى العام للأسعار للارتفاع في معظم دول أمريكا اللاتينية وقد كان هذا الارتفاع حادا بسبب خاصة في البرازيل وشيلي والمكسيك .

ومع ذلك فقد بدأت دول أمريكا اللاتينية تجتاز فترات من الانعاش بعد الحرب العالمية الثانية . فقد زادت حصيلة الصادرات الاجنبى نتيجة للصادرات المتزايدة الى الدول الصناعية التحولية بنية اعلاء بناء طاقتها الانتاجية التى دمرتها الحرب (٢) كما زاد حجم الدخول في هذه البلاد مما ادى الى زيادة حجم الطلب فيها وانعكست في شكل ارتفاعات متواصلة في الاسعار والاجور ونفقات المعيشة .

وقد استمرت حركة الانتعاش في هذه الدول حتى بداية الخمسينات وعندما نشبت الحرب الكورية (١٩٥٢ / ٥٠) زادت

(١) قلت بعض دول أمريكا اللاتينية خلال الثلاثينات بزيادة مبيعاتها في مملكتها الوطنية بنية تشجيع المصريات وقد ادى ذلك الى زيادة الصادرات فلما ، لأنه كان في الواقع ملام من عوامل ارتفاع الأسعار داخل الاقتصاد وارجح - الفترة الاقتصادية لتلك مصر - الحقبة الزمنية لفترة - المبدأ الاول - مارس سنة ١٩٦٦ من هذا وما بعده .

الصادرات بشكل ملحوظ وارتفعت أسعار المواد الأولية مما أدى الى زيادة الدخول وارتفاع المستوى العام للأسعار .

على أنه يجب أن يلاحظ ، أنه إذا كان تخصص اقتصاديات دول أمريكا اللاتينية في المواد الأولية قد أدى الى ظهور التضخم في معظم دولها فقد أدى ذلك أيضا الى اتجاه معدل التبادل الدولي لغير صالحها في الفترة التي تلت الحرب الكورية (١) ، فخلت أسعار صادرات معظم هذه الدول في الانخفاض ، فانخفضت أسعار الصادرات من المواد الأولية كالبترول والسكر والبن والقطن ، في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار الواردات ، كما صاحب ذلك انخفاض في حجم الاستثمارات المتدفقة على الدول المنتجة للمواد الأولية بصفة عامة ، كل هذا أدى الى أن سادت في معظم دول أمريكا اللاتينية حركة من الركود وانخفاض في معدل النمو الاقتصادي .

وهكذا يتبين لنا من العرض السابق ، أن التاريخ الاقتصادي لمجموعة دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة من أواخر القرن التاسع عشر الى السنوات الخمسينية يعكس لنا مدى المعاناة التي تعانيها الدول المتخلفة المنتجة للمواد الأولية ، ذلك أن تخصصها في إنتاج هذه المواد يعرض اقتصادها لتقلبات اقتصادية وتقيدية شديدة (٢) ، فضلا عن أن معدل التبادل الدولي يتجه في المدة الطويلة في غير صالح هذه البلاد (٣) ، ولا مخرج لها من هذا الأمر إلا أن تدعم هيكل اقتصادها بالتصنيع مهما كلفها من متاعب في أولى مراحل التنمية .

(١) د. حميدة زهران ، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد النازفة

١٩٧١ ص ٢٧٤ .

(٢) Geoffrey Maynard, Economic development and the price level. Macmillan, London 1983, p. 275.

(٣) انظر د. حاتم البلاوي ، نظرية التجارة الدولية ، ١٩٦٨ ، ص ١٨٦ وراجع

د. حميد زكي شايفي - مشاكل التجارة الدولية للبلاد المنتجة للمواد الأولية - جسر للدراسات - العدد ٢١٨ ص ٢٦ .

٢ - الخصائص العامة لدول أمريكا اللاتينية :

يذكر الكتاب أن التضخم الذي نشأ في هذه الدول كان نتيجة للظروف السياسية والاجتماعية التي كانت يعيشها . وتمثل الظروف السياسية في تعرض هذه الدول لكثير من الهزات السياسية والثورات الوطنية كما أنه كان من نتيجة قيام حكومات منتخبة من الشعب في دول كثيرة منها اتخاذ عدد اجراءات أهمها التأميم والتصنيع مهما كان الثمن . وقد عارض استخدام رأس المال الأجنبي الذي كانت تعتمد عليه البلاد من قبل في الاستثمار بل عارض استخدام رأس المال الخاص . وبهذه المناسبة فإن ولوج طريق التصنيع أدى الى تحويل جزء من الموارد القومية للاستثمار في قطاع الصناعة عوضا عن قطاع الزراعة وكل هذا أدى الى ظهور العجز الكبير في الميزانية وظهور التضخم واختاروا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث وصل العجز الى أكثر من ٥٠٪ من الإيرادات العادية . أصبح عجز الميزانية أمرا مألوفاً بل وفي تزايد مستمر وذلك على ما بين الجدول التالي (٢) ، وبلا حظ من هذا الجدول أن العجز كان أمل حده في المكسيك وفنزويلا والبرازيل منه في كولومبيا والارجنتين الى اتساعا بوجود عجز دائم في الميزانية لم يختف خلال هذه الفترة .

(١) Eugenio Gudín, op. cit., p. 343.

(٢) G. Maynard, op. cit., p. 251; Source : U.N. Economic Survey of Latin America, 1955, « Part 2 », Table 35.

مجزئ الخزانة كالمسبة مئوية من الإيراد العائلي في بعض دول
أمريكا اللاتينية في الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٥

السنة	الأرجنتين	البرازيل	شيلي	كولومبيا	المكسيك	فنزويلا
١٩٤٥	١٠٠-٦٥	-	١٤٢-١٤	٢٠٦-٢٠	٢٠٠-٢٠	١٨١-١٨
٤٦	٥٧-٥٧	-	١٦٢-١٦	٢٢٩-٢٢	٢٠٢-٢٠	١٠٥-١٠
٤٧	١٦٨-١٦	٢٢٢-٢٢	١٤٨-١٤	١٥٥-١٥	١٦٧-١٦	٥٩-٥٩
٤٨	٥٠-٥٠	٢٠-٢٠	١٤٨-١٤	٢٢٩-٢٢	٢١٦-٢١	٢٢٢-٢٢
٤٩	٢٨٦-٢٨	١٤٠-١٤	٧٧-٧٧	١١٢-١١	٦٤-٦٤	٠٩-٠٩
٥٠	٢٤٢-٢٤	١٦٧-١٦	١٢٢-١٢	١٠-١٠	٤١-٤١	٢٣٧-٢٣
٥١	٢١٦-٢١	٩٥-٩٥	٧٤-٧٤	٢٥-٢٥	١١٧-١١	٤١-٤١
٥٢	٢٥٧-٢٥	٦٧-٦٧	٢٢٧-٢٢	٠٩-٠٩	٢٠-٢٠	٠٦-٠٦
٥٣	٢١٠-٢١	٦٨-٦٨	٢٠٢-٢٠	١٢٢-١٢	٩٦-٩٦	٨١-٨١
٥٤	-	٢٠-٢٠	٢٨١-٢٨	١٢٢-١٢	١٦٤-١٦	-
٥٥	-	١٢٢-١٢	-	-	-	-

وتتمثل الظروف الاجتماعية في أن النظام الاجتماعي في هذه الدول كانت تسوده الطبقية بشكل يترتب عليه عدم عدالة توزيع الدخل القومي بين الطبقات الاجتماعية .

وكذلك تتمثل الظروف الاقتصادية في حالة متوسط دخل الفرد السنوي ووجود البطالة المقنعة واعتماد النشاط الاقتصادي في هذه البلاد - بما فيه النشاط التصديري - على عدد ضئيل من المحاصيل الزراعية (١) ، مما يعرضها إلى تقلبات أسعار هذه السلع وتراخي الزيادة في حجم الصادرات فضلا عن اتجاه معدل التبادل الدولي لتحرك في غير صالحها ، مما يفضي عليها صفة التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة ، وأخيرا ابتلاؤها بالتزايد السكاني الذي يعتبر حجرة عثرة أمام مشروعات التنمية الاقتصادية .

(١) ولما نظرنا إلى دول أمريكا اللاتينية ككل نجد أن النشاط الزراعي والاستخراجي هو اليق والسكر والبنزول يكونون نمو قسما جاليا الصادرات (Rayard op. cit. p 210)

على أنه يجب أن يلاحظ ، لدى دراسة معدلات النمو الاقتصادي في الدول المختلفة المنتجة للمواد الأولية بصفة عامة ، موقف معدلات التبادل الدولي (١) Terms of trade اذا انها في الواقع تحدد قدرة الدولة على الاستيراد وبذلك تعتبر محددا أساسيا لعملية التنمية ، وإذا استعرضنا التغيرات التي حدثت في دول أمريكا اللاتينية بالنسبة لمعدلات التبادل وبالنسبة للنتائج المحلي في الخمسينات نجد أن هناك ارتباطا بينهما فعلى سبيل المثال نلاحظ أن الزيادة الكبيرة التي حدثت في معدلات التبادل كانت مصحوبة بزيادة مماثلة في النتائج المحلي في كل من المكسيك وبيرو وفنزويلا والسلفادور ونيكاراجوا وذلك على النحو الذي يوضحه الجدول التالي :

التغيرات في معدلات التبادل والنتائج القومي في الفترة

ما بين ١٩٥٢/٥٠ - ١٩٥٨/٥٦

(١٠٠ = ١٩٥٠)

الدولة	معدلات التبادل	التغير في النتائج المحلي
المجموعة الاولى :		
دول حدث فيها تضخم شديد		
البرازيل	٣٠-	٣٢+
الأرجنتين	٩-	١٢+
المكسيك	٤٦+	٤٠+
شيلي	٢١+	٢٤+
كولومبيا	٨+	٣٢+
بيرو	٢٠+	٢٥+
أوروغواي	٢٦-	زيادة طفيفة
بوليفيا	٢٣-	تغير طفيف
بوروجواي	٤-	زيادة طفيفة
المجموعة الثانية :		
دول حدث فيها تضخم طفيف		
فنزويلا	٦٤+	٦٤+
كوبا	٢+	زيادة طفيفة
كوستاريكا	٢١+	٤٢+
الدومينيكان	٢٥+	زيادة كبيرة
إكوادور	٣٦+	٢٥+
السلفادور	٤٦+	٤٥+

(١) وتقاس بنسبة أسعار الصادرات الى أسعار الواردات .

التقدي يمتدنان الى حد كبير على الطلب المالى لهذه المنتجات .
ونظرا الى انه لا يمكن التحكم في الطلب المالى فضلا عن ان عرض
هذه المنتجات لا يمكنه الاستجابة في الفترة القصيرة الى هذا الطلب
بسبب عدم مرونته على النحو الذى رايناه من قبل ، فان اى
تغيرات في الطلب تؤدي الى تغيرات ملحوسة في اسعار المواد الاولية
الامر الذى يترتب عليه عرقلة خطط النمو الاقتصادى .

٢ - علاقة التضخم بالنمو الاقتصادى في دول امريكا اللاتينية :

عرضنا فيما سبق اشارة الى الجذور التاريخية للتضخم الذى
حدث في دول امريكا اللاتينية واتبعناه بلمحة عن خصائص هذه
الدول من وجهة النظر التى تعيننا وسنحاول الآن ان تكشف العلاقة
بين النمو الاقتصادى والتضخم ، بل توجد بين التضخم والنمو
الاقتصادى علاقة منتظمة ؟

من الطبيعى ان تكون وسيلتنا المقارنة بين معدلات النمو
الاقتصادى ومعدلات الزيادة في الاسعار ، وسنقدم الاحصائية
التالية التى أعدتها الامم المتحدة لتعرف مدى العلاقة بينهما .

النمو الاقتصادي والتضخم في دول أمريكا اللاتينية(١)

في فترة من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٥٥

البلد	معدل النمو %	معدل التضخم %
الأرجنتين	٥٠	٤٤
البرازيل	٤٠	٢٨
شيلي	٥٠	١٢٠
كولومبيا	٢٥	١٣
كوبا	٢٨	انخفضت الاسعار
الدومينيكان	٢٥	١
إكوادور	٢٨	٣
جواتيمالا	٢٢	٤
هندوراس	٢٠	٥
المكسيك	٢٢	١٠
بيرو	١٠	٢٢
فنزويلا	٤٠	٢٥

ويتضح من هذا الجدول أنه بينما أحرزت بعض الدول كالبرازيل وبيرو وفنزويلا أعلى زيادة نسبية في الإنتاج الحقيقي فإن الزيادة في الأسعار لم تكن على وتيرة واحدة ، وفي الوقت نفسه فقد ارتفع الإنتاج في بلاد ككوبا وفنزويلا والدومينيكان بينما انخفضت الأسعار أو لم تزد إلا قليلا ، ومن ناحية أخرى ، حيث كان معدل الزيادة في الأسعار مرتفعا في بعض الدول مثل الأرجنتين وشيلي كان معدل النمو بطيئا ، وهذا مما يقطع بعدم وجود علاقة قوية بين النمو الاقتصادي والتضخم .

وإذا ذهبنا مع اتصال التمويل بالتضخم إلى قولهم بأن التضخم يؤدي إلى زيادة معدل تراكم رؤوس الأموال فإنا سوف نحصل في نهاية المطاف على النتيجة السابقة وهي أنه لا توجد علاقة طردية بين التضخم وبين زيادة تراكم رؤوس الأموال ، فقد ارتفع ، على سبيل

المثال ، معدل تغير الاسعار في البرازيل في الفترة ما بين سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٥٠ من ٧.٠ الى ١٠.٠ في حين انخفض معدل تكوين رؤوس الاموال من ١٥.٧ الى ١٣.٤ خلال نفس الفترة ، ومن جهة أخرى فانه في الفترة من سنة ١٩٥٠ الى سنة ١٩٥١ ارتفع معدل تغير الاسعار من ١٠.٠٪ الى ١٤.٠ وارتفع معدل تكوين رؤوس الاموال في هذه الفترة من ١٣.٤ الى ١٥.٤ . وفي بعض الفترات ظل كل من معدل ارتفاع الاسعار ومعدل تكوين رؤوس الاموال ثابتا وذلك على مايتضح من الجدول التالي :

العلاقة بين التضخم ومعدل تكوين رؤوس الاموال في البرازيل^(١)
في الفترة من عام ١٩٤٨ الى عام ١٩٥٨

السنوات	معدل ارتفاع الاسعار	معدل تكوين رؤوس الاموال
١٩٤٨	٧.٠	١٥.٧
١٩٤٩	١٠.٦	١٣.٩
١٩٥٠	١٠.١	١٣.٤
١٩٥١	١٤.٠	١٥.٤
١٩٥٢	٧.٩	١٤.٧
١٩٥٣	١٩.٨	١٢.٨
١٩٥٤	١٩.٨	١٢.٨
١٩٥٥	١٩.٥	١٤.٢
١٩٥٦	٢٣.٥	١٤.٠
١٩٥٧	١٢.١	١١.٧
١٩٥٨	١٥.٦	١١.٢

وتؤكد الحقائق السابقة الاحصاءات المتعلقة بمعدلات الانتاج الحقيقي ومعدلات الزيادة في الاسعار في شيلي ايضا ، اذ ثبت من هذه الاحصاءات ان معدل التضخم قد ارتفع من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٥٣ من ٧.٩٪ الى ١٩.٨ بينما انخفض الانتاج الحقيقي خلال هذه

1) Eugenio Gudim op cit., p 350.

الفترة بنسبة تقراوح بين ١٢٪ و ٢٠٪ - ونجد ايضا انه بينما ارتفع معدل التضخم من عام ١٩٥٥ الى عام ١٩٥٦ من ١٩٪ الى ٢٢٪ فان الانتاج الحقيقي قد انخفض معدله في هذه الفترة من ٢١٪ الى ٢٠٪ .

وتوضح الارقام كذلك انه بينما انخفض معدل التضخم من عام ١٩٥٦ الى عام ١٩٥٧ من ٢٢٪ الى ١٣٪ ارتفع الانتاج الحقيقي في نفس الفترة بمعدل من ٢١٪ الى ٤٠٪ . ومن جهة اخرى نجد ان معدل التضخم من عام ٥٢ الى عام ١٩٥٤ لم يتغير في حين ان معدل النمو في الانتاج الحقيقي ارتفع من ٢١ الى ٧١ وذلك على نحو ما يوضحه الجدول التالي :

الطاقة بين تغيرات الاسعار ومعدلات الزيادة في الانتاج الحقيقي

في البرازيل (١) في الفترة من عام ١٩٤٧ الى عام ١٩٥٨

السنة	معدل ارتفاع الاسعار	معدل الزيادة في الانتاج الحقيقي	اجمالي الانتاج الحقيقي بـلايين الكروزيروس
١٩٤٧	—	—	١٦٤ر٦
١٩٤٨	٧ر٠	٦ر٢	١٨٦ر٤
١٩٤٩	١٠ر٦	٤ر٤	٢١٥ر٦
١٩٥٠	١٠ر١	٦ر٨	٢٥٤ر٠
١٩٥١	١٤ر٠	٦ر١	٢٠٧ر٨
١٩٥٢	٧ر٩	٦ر١	٢٥٢ر٢
١٩٥٣	١٩ر٨	٤ر١	٤٢٦ر٨
١٩٥٤	١٩ر٨	٧ر٩	٥٥٥ر٨
١٩٥٥	١٩ر٥	٨ر٤	٦١١ر٢
١٩٥٦	٢٣ر٥	٩ر١	٨٨٠ر٩
١٩٥٧	١٢ر١	٤ر٥	١٠٤٢ر٧
١٩٥٨	١٥ر٦	٤ر٧	١٢٦٠ر٦

هذه هي حقيقة الالامح الاساسية للتضخم الذي حدث في دول أمريكا اللاتينية ويتضح منها أن كلاً من العوامل الداخلية والخارجية

(1) Eugenio Gudín, op. cit. p. 347.

قد لعبت دورا في أحداث هذا التضخم ، وكان العامل الخارجى اهم بكثير من العوامل الداخلية ، ولا غرو فان حصيلة الصادرات ومعدل التبادل الدولى لا يكون لهما تأثير من ناحية الطلب والعرض في الاقتصاد فقط ولكن ايضا لان لهما تأثير غير مباشر على التمويل الحكومى .

على انه يجب ان يلاحظ ان العامل الجوهري الذى ادى الى حدوث التضخم في هذه الدول هو ، كظاهرة عامة في الدول المتخلفة ، ما يتسم به اقتصادها من طبيعة هيكلية خاصة . ذلك ان القطاع الزراعى ينمو ببطء بالنسبة للقطاعات الاخرى في الاقتصاد ، فضلا عما يزدى اليه الاعتماد على محصول واحد او محاصيل قليلة من تعرض اطالب للتقلب . ما يزدى الى ظهور الضغوط التضخمية في الاقتصاديات المختلفة (١) على النحو الذى رايته من قبل تفصيلا .

ومهما يكن من امر فان النتيجة التى نخرج بها من تجربة دول امريكا اللاتينية انه لا توجد علاقة منتظمة بين التضخم والنمو الاقتصادى اذ ان التضخم الذى مارسه دول امريكا اللاتينية لم ينتج عنه زيادة تكوين رؤوس الاموال بها ، بل الثابت عكس ذلك ، فقد كان التضخم مصحوبا بانخفاض في معدل تكوين رؤوس الاموال على نحو ما اوضحته الاحصاءات السابقة ، وتؤكد هذه الاحصاءات وتقدمها بعض العوامل الاخرى التى تتردد في كتابات المعارفين باقتصاديات دول امريكا اللاتينية ، ومن اهم العوامل التى ادت الى فشل التضخم في زيادة التركيم الراسمالي في هذه الدول ما يأتى :

(١) التضخم لم يؤد الى زيادة المدخرات القومية :

راينا فيما سبق ان اتصار التمويل بالتضخم يستندون الى حجة اساسية هي ان التضخم يؤدى الى تحقيق الادخار الاجبارى . وراينا هذا الادخار يتحقق عندما يكون معدل الزيادة في الاسعار أكبر

(1) G. Maynard, op. cit., pp. 333-257.

من معدل الزيادة في الأجور ، فهل نجحت دول أمريكا اللاتينية في هذا
المجال ؟

ان ما حدث في دول أمريكا اللاتينية هو العكس تماما . فقد
ارتفعت معدلات الأجور النقدية بدرجة اكبر من المعدلات التي ارتفعت
بها نفقات المعيشة ومعنى ذلك ان هذه الدول لم تحقق ادخالا اجبريا
عن طريق التضخم . ومعناه ايضا ان الممّال قد استفادوا من
الضغوط التضخمية التي سادت بلادهم .

كما نتج من التضخم بعض عمليات الادخار السلبي حيث لجأ
بعض الافراد ، وعلى الاخص اصحاب الدخول المحدودة الى
السحب من مدخراتهم السابقة حتى يستطيعوا المحافظة على
مستوى استهلاكهم العادي .

ويذكر بعض الكتاب انه وان ادى التضخم الى زيادة مدخرات
القطاع الحكومي نظرا لزيادة حصيله الضرائب فان القيمة الحقيقية
للازادة لا تكون ذات اهمية ، فاذا كان الفرد يدفع ضريبة معدلها ١٠٪
على دخله البالغ ٢٠٠٠٠ بيزوس قبل التضخم (= ٢٠٠٠ بيزوس)
فانه في سنوات التضخم اذا أصبحت الضريبة تفرض على دخل
يبلغ ٨٠٠٠٠ بيزوس (= ٨٠٠٠ بيزوس) فان القيمة الحقيقية لهذا
المبلغ لا تزيد كثيرا عن القيمة الحقيقية للدخل السابق (١) .

(١) ولكن يجادل ان التضخم ادى الى بعض نتائج من الادخل الاجبري في بعض
دول أمريكا اللاتينية وذلك يمثل في التمسك الذي حدث في دخول اصحاب البنوك
والبنوك ومن يتكون لخدمة نقدية سالكة ، ففي البرازيل مثلا كان اجمل الى الودائع
تحت الطلب ٥٠٠ مليون كروزيروس سنويا ، ونظرا الى ان الاسعار قد ارتفعت بمعدل
٢٠٪ سنويا فان الودائع قد تحولوا خسارة تقريبا ٨٠ مليون كروزيروس حقيقة حسب
جميع لخدمة كل جنهم ، ولهذا السبب ان الزيادة المستمرة في الاسعار في البرازيل قد
ادت الى تراجع قيم الودائع الاجلة خلال الفترة من عام ١٩٦٦ الى عام ١٩٦٨ من
٢٢٤ الى ١٠٦ فقط . فراجع Godin, op. cit., pp. 348/9, 352

في مشروعات التنمية وذلك لضمان الحافز على الاستثمار في المشروعات الأساسية نظرا لفائدة معدلات الربح فيها وانطوائها على درجة كبيرة من المخاطرة فضلا عن طول مدة الاستثمار بالمقارنة بالصناعات الخفيفة (١) .

كما ان سوء توزيع الموارد قدامت الى مستوى الاقاليم المختلفة للدولة الواحدة ، فبينما حظيت بعض الاقاليم بكثير من الاستثمارات الثابتة لم تنل الاقاليم الاخرى من هذه الاستثمارات شيئا .

وفي الوقت نفسه ادى التضخم الى تغيير تركيب الهيكل الاقتصادي لدول أمريكا اللاتينية في صالح قطاع الخدمات على النحو الذي رايناه في البرازيل وتشيلي حيث بلغت نسب ما يساهم به قطاع الخدمات ٥٧٪ من اجمالي الانتاج القومي سنة ١٩٥٥ وهي نسبة غير عادية حتى بالنسبة للبلاد المتقدمة اذ المفروض ان قطاع الخدمات يتبع في الاهمية القطاعين الصناعي والزراعي لا ان يكون في المقدمة .

هذه هي تجربة دول أمريكا اللاتينية في التضخم (٢) اوضحنا جذورها التاريخية في ضوء الهيكل الاقتصادي لهذه الدول ، وراينا مدى العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي وخلصنا الى نتيجة مؤداها القطع بعدم وجود علاقة منتظمة بين التضخم والنمو

(١) وقد ادى انحراف الاستثمار الى قطاع المباني بدلا من مشروعات التنمية الاقتصادية ان اصبح معدل رأس المال الى الناتج في صناعة المباني معدلا كبيرا جدا لا يتناسب مع دولة متخلفة .

(٢) ان التضخم في دول أمريكا اللاتينية قد اصبح تضخما مزمنًا Chronic Inf. نظرا لتكرار حدوثه ، ان الافراد تعلموا في ظل هذا النوع من التضخم كيف يحصلون على الفائدة التي تتناسب مع التضخم وكيفوا امورهم على هذا الاساس ، كذلك فان المشروعات قد عدلت اوضاعها لتتلاءم مع التضخم ، وعندما فصل الى هذا الوضع من التضخم الزمن فان الافراد يمتنعون عن شراء السندات ويعجبون عن الابداع في الودائع الاجلة وبذلك لا تستطيع الحكومة ان تقترض من الافراد للاجل المتوسط او الطويل لتغطية ميزانيتها كذلك يفسر في المجتمع النزاع الدائم بين العمال واصحاب الاموال على الودائع في الاجل ويترجم عن ذلك الاضرابات والتشاكيل الاحتجاجية .

الاقتصادي إذ لم ينجم عن التضخم الذي ساد في هذه البلاد زيادة في
الانتاج القومي نتيجة للزيادة في الاسعار ، وهو أمر يؤكد وجوب
استبعاد التضخم كوسيلة لتمويل في الدول المتخلفة وبذلك تصبح
تجربة دول أمريكا اللاتينية سندا عاما يستند إليه اتصار الاتجاهات
الممارسة للتضخم .

الفصل الثالث

التمويل بالتضخم في الاقتصاد المصرى

(نموذج تجريبى للاقتصاد النامى)

عرضنا فى الدراسة السابقة لعملية خلق النقود بنوعها الاصدار الجديد وزيادة الائتمان المصرفى . وراينا ان التمويل بالتضخم يأخذ فى الدول المتخلفة عادة شكل الاصدار الجديد لما تنسم به اقتصاديات هذه الدول من عوامل هيكلية خاصة اهمها تخلف المادات المصرفية .

وسيتولى هذا الفصل عرض دراسة للتمويل بالتضخم فى الاقتصاد المصرى كنموذج تجريبى للاقتصاد النامى ، وستقسم الدراسة فيه الى بحثين ، يعنى البحث الاول بدراسة حجم الائتمان المصرفى ويحدد مفهومه ويوضح عما اذا كانت الزيادة المطلقة فى حجم الائتمان المصرفى تنهض وحدها سببا فى توليد الضغوط التضخمية ام لا ، كما سيعنى هذا البحث ايضا بربط حجم الائتمان المصرفى بالنشاط الاقتصادى واستخراج علاقات هامة بينهما ونعنى بها الميل المتوسط والميل الحدى لاستخدام الائتمان المصرفى . وفى نهاية البحث نحلل اسباب زيادة حجم الائتمان المصرفى فى الاقتصاد وامناؤه بصدها

ويعنى البحث الثانى بموضوع عجز الميزانية العامة فى الاقتصاد المصرى ومدى استعانة المخطط به كوسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية ، كما يقوم بتحليل المركز المالى للجهاز المصرفى للوقسوف على ما اذا كان عجز الميزانية يعتبر السبب المباشر فى زيادة حجم وسائل الدفع فى الاقتصاد . على اننا سنمقد ، فى نهاية هذا البحث ، من جهة اخرى ،

مطلوبة بين زيادة حجم الائتمان المصرفي وعجز الميزانية العامة
للوقوف على أهم الأسباب شأنها في توليد الضغوط التضخمية في
الاقتصاد المصري .

وبناء على ما تقدم فإن هذا الفصل سيضم مبحثين :

المبحث الأول زيادة الائتمان المصرفي .

المبحث الثاني عجز الميزانية العامة .

المبحث الاول

زيادة الائتمان المصرفي

اتضح لنا من الدراسة السابقة ان الزيادة في الائتمان المصرفي تنفي الى التضخم اذا كانت تفوق مقدرة الجهاز الانتاجي على استيعاب هذه الزيادة ، فمعلوم ان العبرة ليست بالزيادة المطلقة في الائتمان المصرفي ، وانما العبرة بربط هذا التغير بالنشاط الاقتصادي على التفصيل الذي رايناه في مؤشرات التضخم في الاقتصاد المصري .

والان ينشأ التساؤل - ما هو مفهوم الائتمان المصرفي ؟ وهل زاد في الاقتصاد المصري بقدر لا يستقيم مع الزيادة في النشاط الاقتصادي للبلاد ؟ وما هي الحلول المناسبة في هذا المجال ؟

سبق ان ذكرنا ان هناك مفهومين لحجم الائتمان المصرفي ، المفهوم الواسع الذي يدخل فيه المطويات من الحكومة ومن القطاع العام ومن البنوك المتخصصة على ما تظهره مكونات النظام النقدي في مجموعه ، والمفهوم الضيق الذي يتمثل في الكمبيالات الخصومة والقروض والسلفيات والاستثمارات لدى البنوك التجارية بالإضافة الى ما يحوز به البنك المركزي من اذون خزانة وسندات حكومية ، وقد رجحنا الرأي الثاني وان كانت مكوناتهما تتماثل الى حد كبير .

ولكن هل زاد الائتمان المصرفي في الفترة من ٦١/٦٠ - ٧٠/٦١ عن الحد الذي يؤدي الى ضغوط تضخمية ؟ للوقوف على ذلك نطلع على الجدول الآتي :

السنة	النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة الرقم القياسي	حجم الائتمان المصرفي القيمة بالمليون جنيه	الرقم القياسي
٦٠/٥٩	٢٥٤٧٩	١٠٠	٤١٨٩٦
٦١/٦٠	٢٦٨٥٥	١٠٥	٥٠٣٠
٦٢/٦١	٢٧٧٧٢	١٠٩	٥٤٤٧٧
٦٣/٦٢	٣٠٨٦٣	١٢١	٥٨٦٧٧
٦٤/٦٣	٣٣٤٥٧	١٢١	٧٤٣٤٤
٦٥/٦٤	٣٤٧٤١	١٣٦	٨٠٧٠١
٦٦/٦٥	٤٠٩٢٢	١٦١	٩١٧٠
٦٧/٦٦	٤١٠٦٢	١٦١	٩٨٠٠٢
٦٨/٦٧	٤٠٣٠٧	١٥٨	١٠٥٠٢
٦٩/٦٨	٤٤٤٠٣	١٧٤	١١١٦٨
٧٠/٦٩	٤٧٥٤٨	١٨٧	١٢٢٤٤

يتضح من هذا الجدول أنه بينما زاد النشاط الاقتصادي بواقع ١٨٧٪ نجد أن حجم الائتمان المصرفي قد زاد بواقع ٢٩٢٪ . وفي الوقت نفسه فإنه بحساب المتوسط السنوي للزيادة في الائتمان المصرفي خلال الفترة محل البحث نجد أنه قد بلغ ١١٥٪ بينما بلغ المتوسط السنوي للزيادة في النشاط الاقتصادي خلال نفس الفترة ٨٥٪ فقط ، وهذه الزيادة الكبيرة التي حدثت في الائتمان المصرفي ، ساهمت بدون شك في الضغوط التضخمية في الاقتصاد ، وهذا ما لمسه صندوق النقد الدولي على النحو الذي سيأتي ذكره .

وإذا ربطنا النشاط الاقتصادي في علاقة مع الائتمان المصرفي أطلقنا عليها الميل المتوسط لاستخدام الائتمان المصرفي (١)
Average propensity to use bank credit.

(١) راجع د. فؤاد حاتم - تمويل الجواز المصرفي للتنمية ، المرجع السابق

خلال الفترة السابقة ظهرت لتسا الاتجاهات الموضحة بالجدول الآتي:

جسول

النشاط الاقتصادي والائتمان المصرفي : اليل التوسط

اليل التوسط لاستخدام الائتمان المصرفي	الائتمان المصرفي	النشاط الاقتصادي بالاسعار الثابتة (١٩٦٠)	سنة
(١) ÷ (٢)	(٢)	(١)	
٠.١٩	٥٠.٢٠	٢٦٨٥٥	٦١
٠.٢٠	٥٤٤٧	٢٧٧٧٢	٦٢
٠.١٩	٥٨٦٧	٢٠.٨٦٢	٦٣
٠.٢٢	٧٤٢٤	٢٢٤٥٧	٦٤
٠.٢٣	٨٠.٧١	٢٢٧٤١	٦٥
٠.٢٢	٩١٧٠	٤٠.٩٢٢	٦٦
٠.٢٢	٦٨.٠٢	٤١.٦٢	٦٧
٠.٢٦	١٠٥.٠٢	٤٠.٣٠٧	٦٨
٠.٢٥	١١١.٦٨	٤٤٤.٠٣	٦٩
٠.٢٦	١٢٢.٤٤	٤٧٥.٤٨	٧٠

(المصدر - البيانات الخاصة بالنشاط الاقتصادي من ٦٠ - ٦٥ متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى وزارة التخطيط ص ٨ وبيانات السنوات ٦٦ و٦٧ و٦٨ متابعة خطة عام ٦٧/٦٨ ص ٤٥ وبيانات عام ٦٩ و٧٠ متابعة خطة ٦٩/٧٠ ص ١٣ .

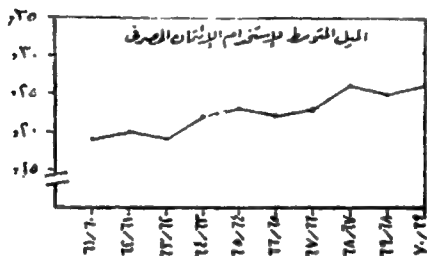
ويتضح من هذا الجدول وعلى ما يظهره الشكل رقم (٩) أن اليل التوسط لاستخدام الائتمان المصرفي كان يزيد في السنوات الاولى زيادة متقطعة ثم اخذ يزيد بمد ذلك بالتلويح خلال السنوات الخمس الاخيرة ولكنها مع ذلك تعتبر زيادة بطيئة .

والشاهد أن هذا المعدل كان مستقرا تقريبا في السنوات الثلاث الاولى (٦١/٦٠ - ٦٢/٦١) فيما بين ١٩. و ٢٠. ثم زاد الى ٢٢.٠.

• الاسعار من ٦٠ - ٦٥ مبنية على اساس اسعار ٦٠/٥٩ اما السنوات التالية فبن مبنية على اساس اسعار ٦٥/٦٤ .

في ٦٤/٦٣ واستقر عند هذا المستوى تقريباً (أى فيما بين ٢٢ر. و٢٣ر.) في السنوات الأربع التالية (٦٤/٦٣ - ٦٧/٦٦) ثم تابع زيادته الى ٢٦ر. عام ٦٨/٦٧ واستقر عند هذا المستوى الجديد تقريباً (أى فيما بين ٢٥ر. و٢٦ر.) في السنوات الثلاث الأخيرة (٦٨/٦٧ - ٦٩/٦٨) . (٧٠)

وهكذا نجد ان الميل المتوسط لاستخدام الميل المصرفي يرتفع من ١٩ر. الى ٢٦ر. في الفترة من ٦٠/٦١ الى ٦٩/٧٠ وذلك على النحو الذى يظهره الشكل التالى رقم (٩) . أى ان هذا المعدل يوحى بزيادة تدريجية في الاعتماد على الائتمان المصرفي لا سيما في السنوات الثلاث الأخيرة من خطة التنمية موضع الدراسة .



شكل رقم ٩

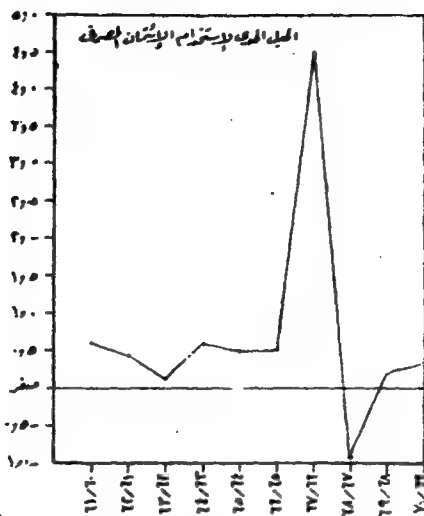
ومن جهة أخرى اذا حسبنا ما يطلق عليه الميل الحدى لاستخدام الائتمان المصرفي « Marginal propensity to use bank credit » خلال نفس الفترة عن طريق ربط معدلات التغير في الائتمان المصرفي بمعدلات التغير في النشاط الاقتصادي فاننا نحصل على النتيجة الآتية :

جـدول

النشاط الاقتصادي والائتمان المصرفي : اليل الحدى

يوني	التغير فى النشاط الاقتصادى	التغير فى الائتمان المصرفى	اليل الحدى لاستخدام الائتمان المصرفى
(1)	(2)	(3)	(4) ÷ (3)
١٩٦١	١٣٧٠٦	٨٤٠١	٠.٦١
١٩٦٢	١١٠٧	٤١٠٧	٠.٤٥
١٩٦٣	٣٠٠١	٤٢٠	٠.١٤
١٩٦٤	٢٥٠٤	١٥٠٧	٠.٦٠
١٩٦٥	١٢٨٤	٦٣٠٧	٠.٥٠
١٩٦٦	٢١٠٣	١٠٠٦	٠.٥١
١٩٦٧	١٤٠	٦٣٠٢	٠.٥١
١٩٦٨	٧٥٥	٧٠	-٠.٩٣
١٩٦٩	٢٠٠٦	٦٦٠	٠.٢٢
١٩٧٠	٣١٤٥	١٠٧٠	٠.٢٤

يتضح من الجدول السابق ان اليل الحدى لاستخدام الائتمان المصرفى كان يتطلب بشكل حاد على النحو الذى يظهره الشكل رقم (١٠) ، فبينما كان ٠.٦١ عام ٦١/٦٠ اتجه الى الانخفاض فى السنتين التاليتين ٦٢/٦١ و ٦٣/٦٢ الى ٠.٤٥. ثم الى ٠.١٤ ، ويصدا ان استقر فيما بين ٠.٥٠ و ٠.٦٠ خلال السنوات الثلاث ٦٤/٦٣ - ٦٦/٦٥ نجده يقفر قفزة موجبة تصل الى ٠.٥١ عام ٦٦/٦٦ وقد يرجع زيادة الاعتماد على الائتمان المصرفى الى تمويل المخزون من السلع الذى بلغ تراكمه نحو ٥٠٪ من الدخل الصناعى فى تلك السنة والى الاعتبارات التى سبق ذكرها من قبل ، ثم يتراجع بالسالب (-٠.٩٣) عام ٦٨/٦٧ بسبب انخفاض معدل النشاط الاقتصادى فى تلك السنة من السنة التى سبقتها ثم يسجل ٠.٢٢ و ٠.٢٤ على ٦٩/٦٨ و ٧٠/٦٩ على التوالي .



شكل رقم ١٠

يتضح من العرض السابق أن معدلات الائتمان المصرفي لا تعطى على إطلاقها دلالة واضحة عن مدى حدوث الضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري إلا بربطها بمعدلات النشاط الاقتصادي وهو الأمر الذي أوضحناه عند استخراج معامل الاستقرار النقدي لقياس التضخم في الاقتصاد المصري وقد اتضح لنا من هذا العامل أن معظم سنى الخطة الشاملة (٦١/٦٠ - ٧٠/٦٩) قد أظهر تضخماً نتيجة استخدام الائتمان المصرفي بجرعات كبيرة ، ونظراً لما لوحظ من أن الجهاز المصرفي قد افترط في منح الائتمان في بعض سنى الخطة لا سيما عام ٦٧/٦٦ (حيث بلغت زيادته إذ ذاك ٧٪) وذلك رغم وجود مدخرات عاطلة وانكماش النشاط الاقتصادي في تلك السنة بصورة لم يحقق خلالها إلا نمواً ضئيلاً بلغ ٠.٣٪) ، فإن الأمر أصبح يقتضى وضع خطة انتماية يمتد بها الجهاز المصرفي في نشاطه ، أسوة

بتخطيط التفرعات الاقتصادية الأخرى من انتاج ودخل وعمالة ..
الخ وذلك تحقيقا لربط القطاعات الاقتصادية بخطة متكاملة تحقق
التوازن الداخلي ، وسنعرض لذلك بشيء من التفصيل في القسم
الثالث عند دراسة علاج التضخم في الاقتصاد المصري .

والآن وبعد فرغنا من التحليل السابق الا يحق لنا ان نطرح
سؤالا : ما هو السبب في زيادة الائتمان المصرفي ؟

اذا نظرنا الى مكونات الائتمان المصرفي نجده يتكون من نوعين
اساسيين - الاول - اذون الخزانة لدى البنك المركزي والبنوك
التجارية ، وهذه الاذون تعتبر في قمة الائتمان المصرفي واشده حدة
وابعده اثرا - وترجع الزيادة فيها الى تمويل عجز الميزانية ، على
النحو الذي سنوضحه فيما بعد . والنوع الثاني يكون من الاوراق
المالية والاستثمارات وتكون نعلتها في نطاق ميق بحيث يكون الرها
محدودا ومن اوراق تجارية محصومة ، ودروس وسلفيات وتمثل
التسهيلات الائتمانية لذا فان التغيرات التي تحدث فيها تعتبر عاملا
هاما في حجم الائتمان المصرفي . والملاحظ ان التسهيلات الائتمانية
قد رادت منذ عام ١٩٦٠ شكل ملحوظ . ويرجع ذلك الى تمويل
مشروعات التنمية الاقتصادية نظرا لاتساع القطاع العام واضطلامه
بالجزء الاكبر من المشروعات الائتمانية . وقد حصلت القطاعات
النابعة للقطاع العام على نحو ٨٠٪ من هذه التسهيلات (١) . والجدول
الآتي يوضح ان الصناعة قد استأثرت بالنصيب الاكبر حيث
بلغت نسبتها ٥٢٪ عام ٦٧/٦٨ وذلك على النحو الآتي :

(١) راجع التسهيلات الائتمانية للقطاع العام من مطبوعات معهد الدراسات المصرفية

يونيو ٦٢ من ١٥ .

توزيع المستخدم من التسهيلات الائتمانية (١) حسب النشاط
الاقتصادى المقترعين
(بالمليون جنيه)

رقم	المجموع	أنشطة	التجارة والخدمات		الصناعة	الزراعة	يوني
قياسى	الكلى	أخرى					
١٠٠	٢٥٦٩	٢٠٨	١٢٢	٩٤٨	١١٥٤	١٢٧	١٩٦٠
١١٠	٢٨٣٤	٢١١	١٢٨	١٠٨٣	١٢٧١	١٢١	٦١
١٢٠	٣٠٩٢	٢٧١	٢٢٠	٨٨٣	١٤٦٨	٢٥٠	٦٢
١٤٥	٣٧٢٣	٢٧٢	٢٢٤	١١٥٩	١٧٧٤	٢٨٢	٦٣
١١٨	٣٠٤٠	٢٥٥	١٩٨	٧٦١	١٦٨٨	١٣٨	٦٤
١٦٠	٤١١٨	٢٢١	٢٦٠	١٣٤٠	١٩٢٠	٢٧٧	٦٥
١٥٩	٤٠٩٦	٢٩٧	٢٩٢	١٢٦٩	١٩٣٥	٢٠٢	٦٦
١٦٦	٤٠٥٢	١٨٧	٣٠٠	١١٨٣	٢٢٥٧	٢٢٥	٦٧

المصدر - النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى امجد الرابع
والعشرون العدد الاول ٧١ جدول ٥/١ .

ومهما يكن من امر - فان هناك حقيقة لا شك فيها وهى ان الزيادة
السريعة فى الائتمان المصرفى تسبق الزيادة فى معدل النشاط الاقتصادى
وقد ساهمت فى توليد الضغوط التضخمية فى الاقتصاد المصرى ، وعلى
ذلك فقد اشترط صندوق النقد الدولى فى برنامج التثبيت الذى
تلتزم به مصر عندما تقدمت له فى ابريل ١٩٦٢ للحصول على حق
سحب مبلغ قدره ٤٢٥ مليون دولار ، اشترط الصندوق وضع
حدود قصوى لما يمكن ان تكون عليه التسهيلات الائتمانية التى

(١) تشمل التسهيلات التى استخدمتها كافة البنوك .

(٢) A. S. Gerakis op. cit., p. 462.

بمنحها الجواز المصرفي للقطاعين العام والخاص ، وبالفعل كانت الحدود القصوى للتسهيلات الائتمانية أكثر فاعلية من الأدوات الأخرى في ضبط التضخم^(١) وذلك على النحو الذي سنفصله في دور أدوات السياسة النقدية بالقسم الثالث -

(١) راجع د. جرجس عيده مروق ، السياسة النقدية والائتمانية في ج.ع.م. المرجع السابق ص ٢١ .

(٢) ومن جهة أخرى قد يتور تساؤل ، هل قامت الزيادة في حجم الائتمان المصرفي بالدور الحاسم في ارتفاع الأسعار ؟ الواقع أن هذه الظاهرة في بعض جوانبها قد تكون نتيجة لارتفاع الأسعار لا سببا له ، فربما أن بعض المنشآت التي كانت تتوقع ارتفاع الأسعار حاولت أن تسبق الارتفاع المرتقب للاحتفاظ بمركزها في السوق للجات إلى زيادة مخزونها ورفع أسعارها كلما سمحت الأحوال بذلك واحتاجت إلى قروض مصرفية لتنفيذ هذه السياسة ، وقبلت البنوك ، فيما يبدو ، تمويل مثل هذه العمليات ، وقد ساعد على ذلك تحقيق الارتفاع المطرد في الأسعار (قارن د. سمير أمين المرجع السابق ص ١٢٢) .

المبحث الثاني

مجزى الموازنة العامة

ذكرنا فيما تقدم ان السياسة الانتمائية التوسعية التى اتبعتها مصر خلال خطط التنمية الاقتصادية توضح مدى المجزى الكبير فى الموارنة (الميزانية) العامة (١) وهناك قد يشور تساؤل : هل استخدم الضخم - أو التمويل بالمعجز - كوسيلة لتمويل التنمية ؟ أو بمعنى آخر : هل كانت سياسة التمويل التضخمى سياسة مقصودة ؟ وما مدى تطور المعجز فى الميزانية العامة ؟

وفى هذا المجال يجدر الإشارة الى أنه على الرغم من أن مبرها من انحراف مد اوسى لدى اعداد خطة السمة الاقتصادية الشاملة باسناذ الضخم وسيلة لتمويل التنمية (٢). إلا أن المخطط المعرى استبعد هذه الوسيلة من وسائل التمويل ، وروعى فى وضع الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠/٦١ - ١٩٦٤/٦٥) وخطط السنوات التالية - تنسيق الموارد المحلة والوارد المتاحة من الخارج وتوزيعها على مختلف القطاعات .

(١) معلوم أن الميزانية العامة تستخدم كأداة لإدارة الاقتصاد القومى وتوجيهه والتأثير فى مختلف كيانه ومكوناته ، ويشكلون مدى ونطاق هذه الإدارة بما لأهمية القطاع العام فى الاقتصاد القومى ومسؤولياته . وتفرض النفقات العامة انحرافا فى مختلف النواحي ، كما تسم الى حد كبير فى تعديل مستوى النشاط الاقتصادى فى مجموعه ولا سيما فى المجتمعات الاشتراكية حيث تعتبر الميزانية العامة أداة للتخطيط الاقتصادى والاجتماعى ، وعلى ذلك فهي تستخدم ، منذ الحرب العالمية الثانية ، كوسيلة لتحقيق الاستقرار فى قيمة النقود والحد من الانكشافات التضخمية والانتشافية التى تهدد النشاط الاقتصادى (راجع د. ريسانى الشيخ ، ميزانية الدولة ، معهد الدراسات المصرية يوليو ١٩٧٢ ص ٢٠٤٠٤) .

(٢) انظر نيكولاي كستر - البتوك فى البلاد النخلة من مطبوعات معهد الدراسات المصرية إبريل ١٩٥٧ .

وتدل البحوث التي أجريت لتقدير الموارد المتاحة على كفايتها
لقابلة الانسحاق الاستثمارى بدون الالتجاء الى الوسائل التضخمية
تمويل الخطة (١) ، ذلك انه من أهم الاسس التي تبنى عليها الدولة
سياستها بصدد تمويل برامج التنمية تجنب الوسائل التمويلية
التي تؤدي الى التضخم (٢) ووضع ميزانية عامة متوازنة تتجنب نشوء
القوى التضخمية او الانكماشية (٣).

وقد أعلنت الحكومة في مرات عديدة لدى عرض الميزانية العامة
انها تتميز بخصائص هامة اولها انها تعتبر «أضخم ميزانية للدولة بدون
تضخم» ، لان اهتمام الحكومة بمصالح الجماهير وحرصها الدائم
على توفير السلع الاساسية بالاسعار المناسبة يدفعها الى تجنب أية
زيادة في الاسعار ومنع ظهور أى اتجاه تضخمى (٤) ، كما جاء بتقارير
لجنة الخططة والميزانية بمجلس الشعب بالنسبة للخطوط العامة
التي يتعين على الحكومة الالتزام بها «القضاء على الثغرات التضخمية
الموجودة ومنع ما يتولد منها مستقبلا» ، كما اشارت الحكومة
أكثر من مرة الى عزمها على الاستمرار في اتباع سياسة مكافحة
التضخم واصلاح الاختلال في ميزان المدفوعات والاهتمام
بالاصلاح الاقتصادى والمالى والحد من التوسع في الائتمان المصرفى
والاقلال من الاعتماد على الاقتراض الخارجى قصر الاجل بالاضافة

(١) د. عبد المنعم فوزى - السياسة المالية في النظام الاشتراكى - ١٩٦٧ ص ٨٩.

(٢) د. عبد المنعم فوزى - د. عبد الكريم صادق يركات - مالية الدولة
والهيئات المحلية ١٩٦٧ ص ٥٦٦ .

(٣) بيان السيد وزير الاقتصاد أمام اللجنة المركزية للائتلاف الاشتراكى المنعقدة
في ١٩٧٠/٤/٢٢ .

(٤) ويضيف بيان السيد وزير الخزانة أمام مجلس الأمة بجلسته المنعقدة في
١٩/٦/٦٩ : ان الحكومة حريصة على اجراء ومتابعة الدراسات الخاصة بالتكاليف
والاسعار لانقاذ النسيج اداة ايجابية لتحسين اقتصاديات الوحدات من جهة
والتخفيف على المواطنين من جهة اخرى ، ومن المأمول ان تقوم اللجنة الوزارية
للمنامة والاسعار وجهاز تخطيط الاسعار بدورها الايجابى في هذا الصدد .

الى الاجراءات المتعلقة ببرامج التثبيت التي اشغلت بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي (١) .

وكان موضوع التضخم من الموضوعات الهامة التي نوقشت للاصلاح الاقتصادى والمالى على اساس ان توالى العجز فى الميزانية ادى بالضرورة الى زيادة حجم وسائل الدفع وبالتالي الى وجود قوة تضخمية فى الاقتصاد (٢) .

ومع ذلك فقد استعان المخطط المصرى بالتضخم كوسيلة لتمويل فى احدى سنوات الخطة الشاملة وهى سنة ١٩٦١/٦٠ ، كما لم ينجح الاقتصاد المصرى من القوى التضخمية (٣) سواء كان ذلك نتيجة لمصادر الضغط التضخمى الذى يتسم به الاقتصاد المصرى (٤) ، شأنه فى ذلك شأن الاقتصاديات المتخلفة بصفة عامة ، ام نتيجة لسياسة مقصودة اضطرت اليها الحكومة بلجوءها الى الاقتراض من الجهاز المصرفى لتمويل العجز فى الميزانية العامة .

ومهما يكن من أمر فانه للحكم على مدى استعانة المخطط المصرى باستخدام عجز الميزانية فى التمويل يهين الوقوف على تطور الانفاق العام ومدى لجوء الحكومة الى الجهاز المصرفى فى هذا المجال وآثاره .

(١) تقرير ولد ج ٢٠٠٤ - برئاسة د. حسين خلاف فى مشاورات لجنة القيود على موازين المدفوعات التابعة للجنة G24 المنعقد فى اكتوبر ١٩٧٠ ص ١٢ .

(٢) د. احمد حافظ الجسوينى - التضخم - الاقتصاد والمحاسبة سبتمبر ٦٨ ص ٤ .

(٣) فقد امتد على تمويل القطاع العام لتمويل تضخميا (بمجزز الميزانية) بنحو ٦١ مليون جنيه من اجمالي الوارد البالغة ٢٥٦ مليون جنيه بنسبة قدرها ٢٤٪ من اجمالي موارد القطاع العام (د. فؤاد حافسم ، الاستقرار النقدى والتنمية الاقتصادية - محاضرة أقيمت فى معهد الدراسات المصرفية فى يونيو ١٩٦١) .

(٤) انظر تقرير وفد مصر فى مشاورات لجنة القيود على موازين المدفوعات التابعة للجنة برئاسة د. حسين خلاف اكتوبر ١٩٧٠ ص ١٢ .

(٥) راجع ما تقدم من ١٨١ .

من الواضح ان الانفاق العام في الميزانية العامة للدولة (١) قد تطور خلال السنوات الماضية تطوراً واسع المدى ، فبعد ان كان ارباً مليوناً من الجنيئات عام ٥٩/٦٠ ارتفع الى ٧٧٩٧ مليوناً عام ٦١/٦٢ ثم ارتفع من ٩٧٠ مليوناً عام ٦٢/٦٣ الى ١١٩٧٧ مليوناً عام ٦٦/٦٧ ثم ارتفع من ١٩٤١٩ مليوناً عام ٦٧/٦٨ ليصل الى ٢٤٤٦٤ مليوناً عام ٧٠/٧١ ، كما زاد العجز زيادة كبيرة ، فبعد ان كان ٦٦٣ مليوناً عام ٥٩/٦٠ ارتفع الى ٢٢٩٤ مليوناً عام ٦١/٦٢ ، كما ارتفع من ٢٤٢٥ مليوناً عام ٦٢/٦٣ الى ٣٥٦١ مليوناً عام ٦٤/٦٥ ، حيث بلغ انصاف في تلك السنة وذلك على النحو الذي توضحه ارقام الجدول التالي بالليون جنية :

ايرادات وانفاق الدولة في المدة من عام ٥٩/٦٠ الى عام ٧١/٧٠

السنة (٢)	الايرادات	الانفاق	عجز الميزانية
٥٩/٦٠	٤٤٤٨	٥١١١	٦٦٣
٦٠/٦١	٥٤٠٥	٧٠٠١	١٥٩٦
٦١/٦٢	٥٥٠٣	٧٧٩٧	٢٢٩٤
٦٢/٦٣	٧٢٧٥	٩٧٠٠	٢٤٢٥
٦٣/٦٤	٧٧٤٣	١٠٧٩٤	٣٠٥١
٦٤/٦٥	٨٢٨٣	١١٨٤٤	٣٥٦١
٦٥/٦٦	٩٥٧١	١٢٠٦٠	٢٤٨٩
٦٦/٦٧	٩٥٨٣	١١٩٧٧	٢٣٩٤
٦٧/٦٨	١٦٧٨٥	١٩٤١٩	٢٦٢٩
٦٨/٦٩	١٨١٦٢	٢١٤٦٥	٢٣٠٣
٦٩/٧٠	٢٠٤٣٨	٢٣٩١٠	٢٤٧٢
٧٠/٧١	٢١٥٠٣	٢٤٤٦٤	٢٩٥٩

(١) يلاحظ ان النفقات العامة تبارس على الاستهلاك آنلراً مباشرة. واخرى غير مباشرة . ويقصد بالاولى الزيادة الاولى في الطلب على اموال الاستهلاك ويقصد بالثانية الزيادات التالية المترتبة على الزيادة الاولى اذا تغير الاستهلاك في نفس اتجاه الانفاق العام سواء كان ذلك بالنقص او الزيادة . ولكن يتوقف مدى هذه التغيرات على الميل العدي الاستهلاك للمستفيدين . ونبحث النفقات المائلة آنارها على الاستهلاك القسومي من طريقين الاول يتمثل في شراء الدولة مباشرة لانواع من السلع الاستهلاكية ويتمثل الثاني في توزيع الدولة لدخول يخص جزء منها للاستهلاك اراجع د. عبد المنعم فوزي وآخرين ، اقتصاديات المالية العامة ١٩٧٠ ص ١٨٤ .

(٢) بالنسبة للسنوات من عام ٥٩/٦٠ الى ٦٢/٦١ فانها تشمل معروفات الميزانية الانشائية ولا تشمل ايراداتها اذ لم توضح هذه الايرادات في التقديرات السنوية =

(مصدر الإرقام: النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي - المجلد الرابع والعشرين - المجلد الأول ١٩٧١ احصاءات من وزارة الخزانة)

يلاحظ على الجدول السابق تزايد الإنفاق العام وظهور عجز الميزانية بشكل واضح ولا سيما منذ بدء تنفيذ مشروعات التنمية والتخطيط الشامل في عام ١٩٦٠/٦١ ، ويرجع عجز الميزانية بصفة أساسية الى قصور مرونة إيرادات الدولة ، وبخاصة النظام الضريبي ، من ملاحقة الزيادة اللازمة في المصروفات (٣) .

ويرجع تزايد الإنفاق العام الى ازدياد الدور الذي تقوم به الدولة لاطفاء دفعة قوية لعملية التنمية الاقتصادية خلال السنتين الماضية وتحملها اعباء متزايدة تمثلت في تنفيذ الجانب الأكبر من الاستثمارات وعدم الاعتماد على القطاع الخاص اعتمادا يذكر في هذا المجال (٤) ، بالإضافة الى الأعباء المترتبة على تصدير الاقتصاد القومي وتوسيع نطاق القطاع العام . ومع تزايد الإنفاق الحكومي على مشروعات التنمية وارتفاع معدل تكوين رأس المال منذ بداية الخطة الخمسية الأولى بدأ العجز في الميزانية للعلامة للدولة يتزايد باستمرار نتيجة لتزايد النفقات بمعدل أسرع من الإيرادات ، وقصور الإيرادات العامة بشكل واضح عن تغطية الإنفاق ، وقد تم تمويل العجز بالاقتراض من الداخل والخارج وادى التوسع في الاقتراض الداخلي الى ارتفاع حجم الدين العام بشكل منتظم على النحو الذي يوضحه الجدول التالي :

== بالميزانية والتي تكون بصفة أساسية من المساعدات والقروض الأجنبية والداخلية والتوسع النقدي ، ولذا يخصص بالسنوات من ١٩٨٧ الى ١٩٧٠ فان أولها تمثل اجمالي تقديرات المصروفات قبل استبعاد الامانات والتحويلات .

(١) ومن المعروف ان العجز الجارى في ميزانتي الخدمات والإعمال لما ان يكون ناتجا عن اسراف بدون مبرر أو من حالة التسلل الاقتصادي نفسه أو من فيته في الجواز الانتاجي .

(٢) ده سمير أمين - المرجع السابق ص ٢٢

(٣) P. O' Brien, op. cit., 187.

اجمالي الدين المسام
في المدة من ٦١ الى ١٩٧٠

نسبة (٧) : %	نسبة (٥) : %	الدخل الحلي بالاسطر الجارية	احصالي الدين المسام	اذون الخزانة	حيلة التقروض التيبة	مستندات المؤسسات الزومة	قروض التحويل الخارجي	التقروض الوطنية وقروض الانتاج	يونيو
(١)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
٢١	٦٢	١٣١٢٥	٤٩٢٢٢	١٨٥٠	٢٠٧٢	٢٢٢	٥٤٥	٢٢٢	١٩٦١
٢٧	٦١	١٤١١١	٥١٩٢	٢٠٠٠	٢١٩٢	٢٢٢	٦٥٠	٢٢٢	٦٢
٢٨	٦٠	١٥٦٢٨	٥٨٩٢	٢٣٥٠	٢٥٤٢	٢٢٢	٩٠٤٠	٢٢٢	٦٣
٤٠	٥١	١٧٢٩٦	٦٨٩٢	٢٣٥٠	٢٥٤٢	٢٢٢	٩٠٤٠	٢٢٢	٦٤
٢٥	٥٠	١٩٧٥٠	٦٨٩٢	٢٤٥٠	٢٤٤٢	٢٢٢	٩٠٤٠	٢٢٢	٦٥
٢٢	٥٠	٢١٢٤١	٦٨٩٢	٢٤٥٠	٢٤٤٢	٢٢٢	٩٠٤٠	٢٢٢	٦٦
٢٢	٤٩	٢١٨٠٤	٦٨٩٢	٢٥٥٠	٢٤٤٢	٢٢٢	٩٠٤٠	٢٢٢	٦٧
٢٢	٥٠	٢١٦٤٨	٦٨٩٢	٢٥٥٠	٢٤٤٢	٢٢٢	٩٠٤٠	٢٢٢	٦٨
٢٠	٤٧	٢٢٢٩٤	٦٨٩٢	٢٧٠٠	٢٢٩٢	٢٢٢	٩٠٤٠	٢٢٢	٦٩
٢٧	٤٦	٢٥٥٢٨	٦٨٩٢	٢٧٥٠	٢١٩٢	٢٢٢	٩٠٤٠	٢٢٢	٧٠

(المصدر - القروض : المجلة الاقتصادية للبنك المركزي المصري
اعداد مختلفة - الدخيل : تقارير وزارة التخطيط ، ٢٠٠٤ اعداد مختلفة ،
راجع ما تقدم من ١٤٥) .

من ارقام هذا الجدول يتضح لنا ان نسبة الدين العام الى الدخل
المحلى قد زادت بالتدريج من ٢١٪ عام ٦١/٦٠ حتى وصلت
الى ٤٠٪ عام ٦٤/٦٣ ثم انخفضت بالتدريج ايضا حتى
بلغت ٢٧٪ .

وتجدر الاشارة الى ان الانخفاض في نسبة الدين العام الى الدخل
المحلى الذى تحقق اخيرا هو في الواقع انخفاض غير حقيقى نظرا
لانتحاء الحكومة منذ عام ٦٢/٦١ الى الحصول على قروض من
الجهاز المصرفي في شكل تسهيلات ائتمانية غير مغطاة بأوراق مالية
حكومية ، وعلى سبيل المثال ، فقد وصلت قيمة هذه التسهيلات الى
٢٢٩٠ مليون جنيه في يونيو ١٩٦٨) .

فإذا اخذنا في الاعتبار قيمة هذه التسهيلات الائتمانية كـ
المغطاة بأوراق حكومية (٦) ارتفعت نسبة الدين العام الى الدخل المحلى
من ٢٢٪ الى ٤٧٪ في عام ٦٧/٦٨ .

ومن جهة أخرى اذا حسبنا نسبة القروض القصيرة الاجل (٣)
الى اجمالي الدين نجد أن هذه النسبة تعتبر كبيرة فبلغت ٦٢٪ في

(١) د. محيى الدين الغريب ، عجز الميزانية وحجم وسائل الدفع في ٢٠٠٤-٢٠٠٥
المرجع السابق ص ٢ .

(٢) وان كان هذا لا يعنى بالطبع عدم وجود مكوك بين أى نوع مقابل هذه
التسهيلات .

(٣) ويلاحظ على الدول الضعيفة ان التجديد المستمر لها يعطى عترب في
طبيعتها الى حد كبير من طبيعة السندات حيث تتحول من قرض قصير الاجل الى
قرض متوسط او طويل الاجل . وقد يجرى التفكير منذ البعض في وجود عترب يكون
الخزينة الموجودة حاليا الى قرض او قروض متوسطة او طويلة الاجل ، ما دام انها تجد
على نحو مستمر ، على اننا لا نعتقد صواب هذا الرأي ، لا ان تحويلها الى سندات
متوسطة او طويلة الاجل يلعب بالروايات الهائلة التى تجعل منها أداة صالحة للدخول في

٦١/٦٠ وتدرجت في النقصان حتى ٧٠/٦٩ حيث بلغت ٢٦٪ على النحو الذي يوضحه الجدول السابق (١) .

وتجدر الإشارة في هذا المجال ان الحكومة قد درجت في السنوات الاخيرة على استهلاك القيصون المتوسطة والطويلة الاجل من طريق زيادة القروض القصيرة الاجل . فعندما كان موعد استحقاق قرض الانتاج ٢٪ (١٠ مليون جنيه) خلال عام ٦٤/٦٥ وقرض الانتاج ٢٪ (١٥ مليون جنيه) خلال عام ١٩٦٨ لجأت الحكومة الى زيادة الاقتراض مقابل الذوات خزانة بنفس القدر لاستهلاك هذه الديون . فاذا استمرت الحكومة على اتباع هذا الاسلوب في استهلاك السندات وهو ما يتوقع حدوثه ، فان معنى ذلك ان نحو ٨٠٪ من القروض الداخلية المتوسطة والطويلة الاجل سوف تتحول الى قروض قصيرة الاجل في خطة التنمية القادمة ولغاية ١٩٧٥ (٢) . والجدير بالذكر انه كان ضيق السوق المالي من ناحية وضيق السوق النقدي خارج النظام المصرفي من ناحية اخرى ، سببا في زيادة اعتماد الحكومة على الجهاز المصرفي لتمويل المعجز في ميزانية الدولة الامر الذي ادى الى زيادة قيمة المطلوبات من الحكومة بالجهاز المصرفي ، كما تظهر في المركز المالي للجهاز المصرفي في مجموعه باعتبار ان قيمة هذه المطلوبات تعتبر في الواقع احدى العوامل الرئيسية المؤثرة على وسائل الدفع . فقد سجلت هذه

== فضاء النقد او لتوظيف بضرا - ال البنوك التجارية فيها لمدة قصيرة مع ضمان السيولة وعدم التعرض لفقدان شيء من قيمة تلك الاذون حتى حلول ميعاد وفاتها (راجع د. حسين خلاف - اذون الخزانة في الاقليم المصري من مطبوعات معهد الدراسات المصرفية مايو ٦١ ص ١٢٥) .



(١) كما يلاحظ ايضا انه بينما يسلخ الرقم القياسي لنمو القروض الثابتة اضعافا في ٦٢/٦٢ و ٦٤/٦٢ حيث بلغ ١١٥ فقد تناقص حتى وصل الى ١٠٤ في عام ٧٠/٦٩ ، في الوقت الذي نمت فيه القروض قصيرة الاجل مثلة في اذون الخزانة لنوا تدريجيا كبيرا فبلغ الرقم القياسي ٢٠٠ في عام ٦٩/٧٠ الامر الذي يؤكد زيادة الاقتصاد على الجهاز المصرفي لتمويل المعجز في الميزانية .

(٢) حيث سيتم استهلاك القروض التي تروى استحقاقها من عام ٧٠ الى ٧٥ وبلغ ٢٥٩٢ مليون جنيه من اجمالي القروض الحكومية البالغة ٢٢٩٢٢ مليون جنيه (راجع صفح الدين القريب - المرجع السابق ص ١٢) .

الطلبات رقما قياسيا يبلغ أكثر من ٣٠٠٪ في المدة من ٦٠ - ٧٠ ، ومن المعلوم أن الزيادة في هذا البند تمكس الدور المالي للخرانة ، وهو الدور الرئيسي الذي تقوم به عن طريق سياسة الاتفاق الحكومي .

وتمثل **الطلبات من الحكومة** العامل الهام والمؤثر في حجم وسائل الدفع ، ويرجع ذلك الى زيادة أهميتها النسبية في جانب الأصول للجهاز المصرفي . ذلك أن الخصوم النقدية تساوي صافي الأصول مطروحا منها الخصوم غير النقدية وحسابات رأس المال . أي أن الخصوم النقدية تمثل التزامات الخزانة (العملة الماعدة) والبنك المركزي والبنوك التجارية التي تستخدم كأداة لتسوية المدفوعات ، وبمعنى آخر فإنها تمثل وسائل الدفع التي تكون تحت تصرف المجتمع (١) ، وعلى ذلك فإن وسائل الدفع (الخصوم النقدية) تتحدد بالعلاقة بين صافي الأصول الواردة في المركز المالي للجهاز المصرفي من جهة وبين صافي الخصوم أو الالتزامات غير النقدية وحسابات رأس المال من جهة أخرى ، وبمعنى آخر فإنه بينما يمثل صافي الأصول العامل التوسعي فإن صافي الخصوم غير النقدية وحسابات رأس المال يمثل العامل الانكماش (٢) .

ويتكون جانب الأصول من صافي الأصول الأجنبية (٣) والطلبات من القطاع الخاص (٤) والطلبات من البنوك المتخصصة (٥) والطلبات من

(١) في شكل النقود الورقية والمعدنية في التداول والودائع الجارية الخاصة بالبنوك التجارية .

(٢) وفي أي لحظة معينة فإن حجم وسائل الدفع هنا يعادل مقدار الزيادة في صافي أصول الجهاز المصرفي من صافي الخصوم غير النقدية وحسابات رأس المال ، فكما زاد الفرق بين صافي الأصول ووسائل الخصوم غير النقدية وحسابات رأس المال زاد حجم وسائل الدفع وبالعكس كلما نقص الفرق ، انكمش حجم وسائل الدفع .

(٣) وهي عبارة عن قسمة الموجودات من الذهب والنقد الأجنبي في الجهاز المصرفي بعد طرح الالتزامات بالنقد الأجنبي .

(٤) وتمثل القروض والعمليات التي منحها البنوك التجارية للقطاع الخاص وقطاع الأعمال بما في ذلك الأوراق التجارية المضمومة والأوراق المالية التي أصدرها هذا القطاع واحتفظ بها هذه البنوك في محفظتها .

(٥) وهي عبارة عن القروض والحسابات المدينة بالبنك المركزي. والبنوك التجارية

الحكومة (١) . كما يتكون جانب الخصوم غير النقدية من ائتمانه
التقوّد (٢) وودائع الحكومة (٣) والودائع الاخرى (٤) ، وتمثل بنود الموازنة
حسابات رأس المال (٥) ، وذلك على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

٢٠ التي حصلت عليها البنوك الخصمة وهي البنك الصناعي والبنوك العقارية
والمؤسسة المصرية العامة للائتمان الرأسمالي والمعاوني .



(١) ويتكون الجانب الاكظم منها من الاستثمارات الحكومية او السندات والذون
الخزائنية التي تصفوها الحكومة المصرية ، والتسهيلات الائتمانية التي تحصل عليها
الحكومة ، كما تشمل هذا البند ايضا التزام الحكومة مقابل العملة المصدرة وودائع
مستودق توفير البريد .

(٢) وهذه تمثل الودائع الاجلة والادخارية في البنوك التجارية وودائع مستودق
توفير البريد . وهذه جميعها الرامات على البنوك التجارية والخزائنية للقطاع الخاص ،
وهي لا تعتبر جزءا من وسائل الدفع وفقا لاحتريف الذي اخذ به البنك المركزي في
مصر على النحو السابق شرحه (راجع ص ١٥٦) الا انه نظرا لما تتمتع به من
سيولة تجعلها قريبة الشبه بوسائل الدفع فانه يطلق عليها « ائتمانه التقوّد » .

(٣) وهذه تشمل الودائع الحكومية وودائع المؤسسات والهيئات العامة في البنك
المركزي والبنوك التجارية سواء كانت هذه الودائع جارية أم آجلة .

(٤) وتشمل هذه الودائع التزامات على الجواز المحرق تجاه العالم الخارجي وتشمل:
اولا - حسابات الماسة والحسابات الاخرى بالعملة المصرية ، وتشمل هذه
الحسابات ساقط مديونية الحكومة المصرية لدول الاتفاقيات اساسا وهي تمثل قسوة
شرائية مكتنة تحت تصرف الدول الاجنبية يمكن أن توجه الى شراء سلع وخدمات
مطلوبة .

ثانيا - حسابات مستودق النقد الدولي وهي عبارة عن الالتزامات قصيرة الاجل
للمستودق .

ثالثا - الاموال القابلة للمعونة الامريكية وهذه الودائع تمثل التزامات الجواز
المصرف قبل الحكومة الامريكية المترتبة على ايداع قيمة القمح الذي تم توريده الى مصر
ولم يبعه الى الخارج . ويستخدم جزء من هذه الودائع في تمويل بعض المشروعات في
نطاق الاتفاق المبرم في هذا الخصوص بين الحكومة المصرية والحكومة الامريكية - وتظهر
هذه المجموعة من الودائع تحت بند واحد لتلقى بعض الضوء على العلاقات مع قطاع
العالم الخارجي او الاجنبي كما تفككها الاحصاءات المصرية . (راجع الجسلة
الاقتصادية للبنك المركزي المصري الجسلة الثالث العدد الرابع ٦٢ ص ٤١٨ - ٤١٩) .

(٥) وتشمل رأس المال المندفع - الاحتياطي المندفع - والارباح غير الموزعة .

جسـدول

المرکز المالي للجهاز المصرفي في مجموعه

(وسائل الدفع والعوامل المؤثرة فيها)

(بالمليون جنيه)

يونيو ١٩٧٠	يونيو ١٩٦٠	
٤٧٤٨٩	١٩٢٨٤	(أ) صافي العملة المتداولة خارج البنوك
٢٨٦٨٦	١٧٧٠٠	(ب) الودائع الجارية الخاصة
٧٦١٨٥	٣٦٩٨٤	المجموع
العوامل المؤثرة على وسائل الدفع		
١ - الأصول		
١١٥٣٣	١١٥٣٣	(أ) صافي الأصول الأجنبية
٢٩٣٢٩	٢٠٨٨٢	(ب) مطلوبات من القطاع الخاص
٢٦٠٨٦	١٩٦٨٣	١ - القروض والسلفيات
٣٢٢٣	١١٨٩	٢ - الأوراق المالية
١٦١٨٩	٩١٨٩	(ج) مطلوبات من البنوك المتخصصة
١٣٠٠	٢٠٠٠	١ - استثمارات
١٤٨٨٩	٧١٨٩	٢ - تسهيلات استثمارية
١١٤٦٨٩	٣١١٨٩	(د) مطلوبات من الحكومة
١٠٥٧٥	٢٥٩٥	١ - استثمارات وتسهيلات
١٥٥	١٤٠	٢ - الأموال المقابلة للعملة المساعدة
٧٣٨٩	٢٨٨٤	٣ - ودائع صندوق توفير البريد
١٥٥١٨٤	٧٢٧٣٣	المجموع
٢ - الخصوم غير النقدية		
٣٤٧٨٩	١٢٥٨٤	(أ) شبه النقود
٢٧٤٨٠	٨٧٠	١ - الودائع لاجل والتوفير لدى البنوك
٧٣٨٩	٢٨٨٤	٢ - ودائع صندوق توفير البريد
١٢٢٨٠	٦٧٨٩	(ب) الودائع الحكومية
٢٠٨٨٦	٩٩٥	(ج) ودائع أخرى
٣٢٨٥	٤٧٢٣	١ - حسابات المقاصة وحسابات أخرى
١٤٧٨٢	٤٢٢٣	بـالعملة المصرية
٢٨٨٩	٩٨٩	٢ - ودائع الأموال المقابلة الأمريكية
٦٧٨٥	٢٩٢٨٨	٣ - حسابات صندوق النقد الدولي
١١١٨٤	٦٥٨٠	المجموع
٧٦١٨٥	٣٦٩٨٤	٣ - بنود الموازنة (حسابات رأس المال)
٧٦١٨٥	٣٦٩٨٤	مجموع العوامل المؤثرة

(المصدر - المجلة الاقتصادية للبنك المركزي المصري - المجلد ٤
و ١٠ العدد ٢/٤ ص ١٨٢ و ٢٢٥ على التوالي) .

عرفنا مما تقدم أن البنود المكونة لجانب الأصول تمثل العامل
التوسعي بالنسبة لوسائل الدفع ، فزيادة صافي الأصول الأجنبية
والمطلوبات من القطاعات المختلفة لها أثر توسعي على حجم وسائل الدفع
بينما نجد أن زيادة الالتزامات غير التقيدية لها أثر انكماشى ، فإذا
استعرضنا أرقام الجدول السابق نجد أن البنود المكونة لجانب
الأصول تكون اتجاهاتها وفقاً لما يلي:

ففيما يختص بصافي الأصول الأجنبية فإنه يتجه الى التناقص
نتيجة للعجز في ميزان المدفوعات . وبعد أن كانت هذه الأصول رقماً
موجباً كبيراً تناقصت الى رقم سلبى كبير ، فقد كان صافي هذه
الأصول ١١٥٣٠ مليوناً عام ١٩٦٠ انخفض الى - ٥١٣٠ مليوناً عام
١٩٧٠ . ومعنى ذلك أن التزامات الجهاز المصرفي من التقيد الأجنبي
تتجاوز الموجودات من الذهب والتقيد الأجنبي التي تتوفر لديه ،
ويعنى النقص في هذا البند وجود أثر انكماشى على حجم وسائل الدفع
وإن كانت أهمية هذا البند النسبية ضئيلة .

وبالنسبة للمطلوبات من القطاع الخاص ، فلم تسجل زيادة يعتد
بها في الفترة من ٦٠ الى ٧٠ فبعد أن كان هذا البند ٢٠٨٢٠ مليوناً
عام ١٩٦٠ ارتفع الى ٢٩٢٩١ مليوناً عام ١٩٧٠ . وبذلك بلغ الرقم القياسى
لهذا البند ١٤١٪ . ويرجع ذلك الى العوامل الموسمية التي تؤثر
على حجم المطلوبات من القطاع الخاص حيث تزيد بشكل ملحوظ
في الفترة من أكتوبر حتى فبراير وتصل ذروتها في شهر ديسمبر ثم
تتجه الى الانخفاض اعتباراً من يونيو حتى تصل ادناها في أغسطس
وذلك بسبب التمويل الموسمي لمحصول القطن ، وبالمطبع فإن
التوسع في منح الائتمان الى القطاع الخاص يؤدي الى زيادة حجم
وسائل الدفع .

ومن جهة أخرى فقد سجلت المطلوبات من البنود المتخصصة
زيادة كبيرة خلال الفترة محل البحث فبعد أن كانت ٩٢٩١ مليون

عام ١٩٦٠ ارتفعت الى ١٦١١٩ مليون جنيه عام ١٩٧٠ برقم قياسي قدره ١٧٦٪ ويرجع معظم هذه المطالبات الى القروض التي تحصل عليها المؤسسة العامة للائتمان الزراعي والتعاوني نتيجة للدور الذي تقوم به بعد التوسع في التسويق التعاوني للمحاصيل الزراعية .

اما فيما يختص بالمطالبات من الحكومة ، وهو العامل الهام والمؤثر على حجم وسائل الدفع من ناحية اهميتها النسبية ومن ناحية معدل التغير فيها فقد ارتفعت من ٢١١٩٩ مليوناً عام ١٩٦٠ الى ١١٤٦٩٩ مليوناً عام ١٩٧٠ برقم قياسي قدره ٢٦٨٪ .

فاذا استعرضنا بند الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية الذي يمثل الجانب الاعظم من المطالبات من الحكومة اي بما يعادل اكثر من ٩٠٪ منها . نجد انها زادت من ٢٥٩٠٥ مليون عام ١٩٦٠ الى ١٠٥٧٥ مليوناً عام ١٩٧٠ برقم قياسي ٤٠٨٪ . كما زادت اهمية بند الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية الى جملة الاصول من ٣٦٪ عام ١٩٦٠ الى ٧٤٪ عام ١٩٧٠ .

هذا ويتراوح معدل الزيادة السنوي للاستثمارات والتسهيلات الائتمانية التي تحصل عليها الحكومة من الجهاز المصرفي ٢٢٪ في المتوسط في سنوات الخطة الاولى ٩٪ في المتوسط في سنوات الخطة الثانية .

وتجدر الاشارة في هذا المجال الى ان الخزانة قد تجاوزت حدود الاقتراض المصرح لها به من البنك المركزي وفقا لقانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ، فقد نص هذا القانون على انه «يجوز» ان يقدم البنك قروضاً للحكومة لتغطية ما قد يكون في الميزانية العامة من عجز موسمي بشرط الا تزيد قيمة هذه القروض على ١٠٪ من متوسط ايرادات الميزانية العامة خلال السنوات الثلاثة السابقة . . . غير انه من الثابت ان القروض غير المغطاة التي حصلت عليها الحكومة اعتباراً من عام ٦٤/٦٥ قد تجاوزت هذه الحدود على النحو الموضح قبل .

والآن يحق لنا أن نتساءل : هل كل الزيادة في بند الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية الحكومية - التي تكون معظم المطالبات من الحكومة - تهدف الى تمويل عجز في الميزانية العامة للدولة ؟ ام كانت هناك عوامل أخرى بجانب عامل تمويل عجز الميزانية يؤدي الى زيادة هذا البند ؟

بدراسة الأرقام الشهيرة للسندات الحكومية والمضمونة منها في ميزانية البنك المركزي ، بقسمها الإصدار والمبيعات المصرفية ، ومقارنة التغيرات فيها منذ عام ١٩٦٠ مع تواريخ إصدار واستهلاك القروض العامة والسندات المضمونة من الحكومة وقروض التمويل الخارجي ، يلاحظ أن هناك تطابقاً بين الاثنين ، أي بين إصدار السندات وزيادة ما لدى البنك المركزي منها من جهة وبين استهلاك السندات ونقص ما في حوزة البنك المركزي منها من جهة أخرى . علماً بأن البنك المركزي لم يلجأ في أي وقت الى اتباع سياسة السوق المفتوحة كأداة للتأثير على سيولة البنوك التجارية وقدرتها على منح الائتمان والسيولة النقدية للجمهور . وبمعنى آخر فإن مالدی البنك المركزي من الأوراق المالية هو في الواقع ، نتيجة لتعامل مباشر مع الخزنة وتزويدها بالقروض اللازمة لتمويل عجز الميزانية وما صاحب ذلك من زيادة حجم وسائل الدفع (١) .

ونظراً الى أن هذه القروض للانفاق على مشروعات التنمية وتشغيل مزيد من العاملين ، فقد ترتب عليها زيادة كمية النقود الورقية وهو ما يفسر ارتفاع نسبة النقود المعدنية والورقية في التداول الى مجموع وسائل الدفع اعتباراً من عام ١٩٦٣ وعلى النحو الذي يوضحه الجدول التالي :

(١) انظر د. محي الدين الفريب المرجع السابق ص ٣٩ .

تطور كمية وسجل الدفع والاهمية النسبية لقواتها

(بالمليون جنيه)

الاهمية النسبية لصافي التدفق التداول الى المجموع % (1) ÷ (2)	المجموع (3)	الودائع الجارية الخامة (2)	صافي النقد التداول خارج الجهاز المصرف (1)	يونيو
٥٢	٣٦٩ر٤	١٧٧ر٠	١٩٢ر٤	١٩٦٠
٥١	٤٠٧ر٥	١٩٩ر٧	٢٠٧ر٨	٦١
٥٨	٤٣٥ر٤	١٨٢ر٥	٢٥٢ر٩	٦٢
٦٤	٤٥١ر١	١٦٤ر١	٢٨٧ر٠	٦٣
٦٦	٥٤٥ر٩	١٨٧ر٥	٣٥٧ر٩	٦٤
٦٨	٦٠٦ر٤	١٩٣ر٣	٤١٣ر١	٦٥
٦٦	٦٦٧ر٦	٢٣٠ر١	٤٣٧ر٥	٦٦
٦٤	٦٦٩ر٢	٢٣٦ر٦	٤٣٢ر٦	٦٧
٦٤	٦٤٩ر٨	٢٣٣ر٣	٤١٦ر٥	٦٨
٦٣	٦٨٧ر٨	٢٥١ر٨	٤٣٦ر٠	٦٩
٦٢	٧٦١ر٥	٢٨٦ر٦	٤٧٤ر٩	٧٠

(المصدر - المجلة الاقتصادية للبنك المركزي المصري ، اعداد مختلفة) .

اما فيما يختص بالبنوك التجارية ، فانه نظرا للانخفاض الشديد في اسعار الاوراق المالية بعد صدور قرارات يوليو سنة ١٩٦١ نتيجة لتهاوت الجمهور على البيع فقد انتهزت البنوك هذه الفرصة لزيادة ما في حوزتها من السندات الحكومية باعتبارها من الاصول السائلة التي تلزم بالاحتفاظ بحد أدنى منها كنسبة من الودائع ، الامر الذي ادى الى زيادة السيولة النقدية لدى الافراد مما دعى البنك المركزي ، في مايو ٦٢ الى مطالبة البنوك بالاحتفاظ بالحد الأدنى على

الأقل للنسبة بين السندات الحكومية وجملة الأصول التي كانت سائدة في نهاية عام ١٩٦١ ، وأن تحصل البنوك على ما يلزمها من السندات للمحافظة على هذه النسبة من البنك المركزي أو من البنوك التجارية الأخرى فقط لتجنب زيادة السيولة النقدية للقطاع الخاص (١) ، وعلى ذلك امتنع على البنوك التجارية شراء السندات من سوق الأوراق المالية . ومن جهة أخرى فقد أدى اتجاه أسعار الأوراق إلى الانخفاض إلى عسدم اقدام البنوك على بيع ما في حوزتها من أوراق تزيد عن حاجتها تجنباً للخسائر (٢) .

من العرض السابق يمكننا الإجابة على السؤال الذي طرحناه من قبل والمتعلق بالاستفسار عما إذا كان استمرار الزيادة في بند الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية الحكومية يهدف إلى تمويل عجز الميزانية ، بالقول بأنه نظراً لما اتضح لنا من أن التفرات في هذا البند تكون نتيجة لتعامل مباشر بين الخزانة والجهاز المصرفي ، فإن الزيادة السريعة فيه ترجع إلى التجاء الحكومة لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة بصفة مستديمة بالاقتراض من الجهاز المصرفي . ونظراً إلى أن التفرات في بند الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية الحكومية تعتبر العامل الرئيسي الذي يؤدي إلى زيادة حجم وسائل الدفع فإن عجز الميزانية ، هو السبب المباشر في الزيادة السريعة في حجم وسائل الدفع (٣) .

(١) راجع د. جرجس عبده مرزوق ، السياسة النقدية والائتمانية في ج ٢٠٤٠٠ . المرجع السابق ص ١٤ .

(٢) وعلى ذلك فإن التعامل بالأوراق المالية اقتصر على الجهاز المصرفي من جهة والخزانة من جهة أخرى وامتنع التعامل بين الجهاز المصرفي والجمهور ونيت سوق الأوراق المالية بمرموز دائم .

(٣) وهنا قد يطرح تساؤل آخر ، هل هناك من وسيلة لوضع حد أعلى لوسائل الدفع ؟ يجب على هذا التساؤل دورانس وموايت بأن هناك اعتبارات عدة تجعل هذا الأمر عديم الجدوى منها صعوبة تعريف وسائل الدفع تعريفاً دقيقاً فضلاً عما يتصف به ذلك من الجسود بالإضافة إلى ما يترتب على ذلك من الحد من خصوم الجهاز المصرفي وقد يقتضى ذلك رفض قبول الودائع التي تجاوز الحد المقرر لها وهو ما يتعارض مع الاستمرار النقدي المطلوب ومن هنا يرى دورانس وموايت أن الوسيلة الفعالة للحد من

وحيث حقيقة كد آخرها السؤلون في مصر في أكثر من مناسبة فقد أعلن وزير الاقتصاد أن زيادة اعتماد الحكومة على الجهاز المصرفي لتمويل العجز في الميزانية قد أدى إلى ظهور الفسوط التضخمية في الاقتصاد إذ أن وسائل الدفع (خلال الخطة الخمية الأولى) قد زادت بنحو ضعف الزيادة التي تحققت في الدخل المحلي الإجمالي (١) .

نخلص مما تقدم أن زيادة التجاء الحكومة إلى الجهاز المصرفي للاقتراض منه لتمويل عجز الميزانية العامة خلال المدة من عام ٦٠/٦١ إلى عام ٧٠/٦٩ كانت لها آثار توسعية على وسائل الدفع ، وبذلك سارت المتغيرات الثلاثة ، عجز الميزانية ، والاقتراض من الجهاز المصرفي ، ووسائل الدفع في اتجاه واحد .

على أن الزيادة المطلقة في وسائل الدفع لا تغضى إلى زيادة الأسعار إلا إذا تجاوزت الزيادة المحققة في الدخل المحلي الإجمالي على النحو الذي أوضحناه من قبل (٢) . وبذلك لا يمكن الحكم على الآثار التوسعية لوسائل الدفع إلا بمقارنتها بأرقام الدخل المحلي الإجمالي .

والجدول التالي يوضح أرقام عجز الميزانية والاقتراض من الجهاز المصرفي ووسائل الدفع والدخل المحلي الإجمالي في الفترة محل البحث .

== من سيولة الاقتصاد القومي في مجموعه كعمق وضع حدود معينة على أصول الجهاز المصرفي (القرود والسيوف والسلفيات والأوراق المالية) أو وضع حدود معينة على التسهيلات واستثمارات البنوك موزع من الأسلحة التقليدية وضع سعر الخصم والقيام بعملية السوق المفتوحة ووضع نسبة الاحتياطي وحدها (راجع د. جرجس عبده مرزوق نفس المرجع السابق ص ١٢١٢ و G. S. Dorrance and W. M. White, I. M. F. Vol. 9 No. 3, Nov. 62, pp. 331 - 332).

(١) وقد أعلن السيد السؤلون ذلك بمناسبة حضوره ندوة القادة الإداريين باعتبار أن الفسوط التضخمية تعد من بين المعوقات الاقتصادية في المجتمع المصري (مقتد الندوة بالقاهرة في ١٩٦٩/٢/٢٠) .

(٢) على اعتبار بيانات حركة دوران النقود ، وبحساب هذه الحركة في الفترة محل البحث ٦٠/٥٩ - ١١٧٠/٦٩ ، عن طريق نسبة الحجم الكلي للاتفاق على كمية النقود نجد أنها تعتبر ثابتة تقريباً . (راجع ما تقدم من ١١٢) .

أرقام ميزانية والاقتراض من الجهاز المصرف ووسائل المدف والمطل المطلق الاجمالي

(القيمة بالليون جنيه)

الدخل المطلق الاجمالي المقتطع			حجم وسائل الدفع			الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية الحكومية			مجموع البراقية			السنة
قيمة الزيادة السوية	معدل الزيادة السوية	القيمة	قيمة الزيادة السوية	معدل الزيادة السوية	القيمة	قيمة الزيادة السوية	معدل الزيادة السوية	القيمة	قيمة الزيادة السوية	القيمة		
—	—	١٢٨٥٢	—	١٠٠٣	٣١٩	—	٢٥٩	—	—	٦١٣	٦٠/٥٩	
٢٥٤	٧٨٧٢	١٣٦٣٥	٦٠٩	٢٧٩	٤٠٧٥	٢٢٩	٧٤٠	٣٩٧٣	٤٢٧	١٥٩٦	٦١/٦٠	
٨٧١	١٢٥٦	١٥٣٧٧	٢٥٧	١٦٠	٤٥١٤	١٤٥	٥٧٥	٤٥٤٨	١٣١	٢٢٩٤	٦٢/٦١	
٨٧١	١٢٣٠	١٦٦٩٧	٢٠٩	١٦٠	٥٤٥٤	٣٩١	١٧٨٤	٦٣٣٢	٦٢١	٢٤٢٥٥	٦٣/٦٢	
٥٥٥	١٢٥	١١٧٢٢	١١١	٦٠	٦٠٦١	٨٧٢	٥٢٤	٦٨٥٦	٥١٠	٢٠٥١	٦٤/٦٣	
٥٥	—	—	١٠١	—	—	٢٢٠	—	—	٢٢٩	٢٥٦١	٦٥/٦٤	
٥٥٤	٨٨٢	٢٠٦٣٢	١٠١	١٠١	٦٦٧٦	١٥١	١٠٢٢	٧٨٨٨	٢٠١	—	(متوسط)	
٢٥٢	٦١	٢٠٦٩١	١٠٢	١٠٢	٦٦٩٢	٦٠	٧٠٦	٨٥٩٤	٣٨	٢٣٩٤	٦٦/٦٥	
٢٥٧	٢٢٢	٢٠١٤٨	٢٥١	—	٦٤٩٨	٢٥	٤٨١	٩٠٧٥	١٨	٢٦٦٩	٦٧/٦٦	
٢٥٢	١٤٨١	٢١٦٢٩	٢٨٠	٢٨٠	٦٨٧٨	٢٥٤	٤٨٦	٩٥٦٤	٢٥٦	٢٣٠٣	٦٨/٦٧	
٢٥٧	١٤٤٦	٢٣١٢١	١٠٧	١٠٧	٧١١٥	١٠٦	١٠١١	١٠٥٧٥	١٥	٢٤٧٢	٦٩/٦٨	
٢٥٢	—	—	١٠٤	—	—	١٦	—	—	١١	—	٧٠/٦٩	
											(متوسط)	

يتضح من الجدول السابق أن متوسط معدل الزيادة السنوية في حجم وسائل الدفع في الخطة الخمسية الأولى قد بلغت ١٠.٦٪ في الوقت الذي لم يبلغ فيه متوسط معدل الزيادة السنوية في الدخل المحلي الإجمالي إلا ٦.٦٪ ، أي أن معدل التغير في حجم وسائل الدفع فاق معدل التغير في إجمالي الدخل المحلي في تلك الفترة بكثير ، الأمر الذي يوضح لنا أن ثمة غنوطا تضخمية تواجدت في الاقتصاد نتيجة زيادة وسائل الدفع زيادة تجاوزت بكثير الزيادة المحققة في الدخل المحلي الإجمالي (١) .

وهذا ما يشير إليه - ولو جزئيا - الرقم القياسي للأسعار ، إذ وصل الرقم القياسي لأسعار الجملة (على اعتبار أن سنة الأساس ١٩٥٩/٦٠ = ١٠٠) عام ١٩٨٢/٦٥ ، كما وصل الرقم القياسي لأسعار التجزئة ١٠٩٢/٦٠ ، وأن كان الاقتصاد يتضمن فقرا غير قليل من التضخم المكبوت (٢) .

كما يتضح من هذا الجدول أيضا أن متوسط الزيادة السنوية في وسائل الدفع في الخطة الخمسية الثانية قد بلغ ٤.٨٪ مقابل ٢.٢٪ في الدخل المحلي الإجمالي - ومعنى ذلك أن التضخم لم يكن بالمعدل الموسم الذي تحقق في الخطة الخمسية الأولى ، وأن لأن الرقم القياسي للأسعار قد سجل معدلا أكبر فبلغ رقم أسعار الجملة ١٣٠.٥ في عام ١٩٧٠/٦٩ وبلغ رقم أسعار التجزئة في نفس العام ١٢٢.٣ -

والواقع أن معجز الميزانية التضخمي قد بلغ أرقاما كبيرة ، فقد تدرج المعجز في الميزانية العامة من ١١.٧٪ إلى الدخل المحلي الإجمالي عام ٦١/٦٠ وبلغ اقتصاد عام ٦٥/٦٤ حيث حقق ١٨٪ ، كما بلغت الزيادة في الائتمان المصرفي ٦٤/٦٢ عام ١٩٦٠ وبلغت أقصاها في عام ٦٤/٦٢ حيث حققت ٩٪ .

(١) A. S. Gerakis, op. cit., 462.

(٢) B. Hansen, op. cit., p. 16.

وعلى ذلك فإنه يظهر لنا أن عجز الميزانية العامة هو السبب الرئيسي في الضغوط التضخمية في الفترة محل البحث على النحو الذي يوضحه الجدول التالي :

نسبة العجز في الميزانية العامة وزيادة الائتمان المصرفي الى

الدخل المحلي الإجمالي

(بالاسعار الجارية وبالمليون جنيه)

السنة	الدخل المحلي الإجمالي	المعجز في الميزانية القيمة	المعجز في الميزانية النسبة	الزيادة في الائتمان المصرفي القيمة النسبة	السنة
٦١/٦٠	١٣٦٣٥	١٥٩٦	١١٧	٨٤١	٦١/٦٠
٦٢/٦١	١٤١١١	٢٢٩٤	١٦٣	٤١٧	٦٢/٦١
٦٣/٦٢	١٥٦٣٨	٢٤٢٥	١٥٥	٤٢٠	٦٣/٦٢
٦٤/٦٣	١٧٣٩٦	٣٠٥١	١٧٥	١٥٦٧	٦٤/٦٣
٦٥/٦٤	١٩٧٥٠	٣٥٦١	١٨٠	٦٣٧	٦٥/٦٤
٦٦/٦٥	٢١٢٤١	٢٤٨٩	١١٧	١٠٩٩	٦٦/٦٥
٦٧/٦٦	٢١٨٠٤	٢٣٩٤	١٠٩	٦٣٢	٦٧/٦٦
٦٨/٦٧	٢١٦٤٨	٢٦٢٩	١١٧	٧٠٠	٦٨/٦٧
٦٩/٦٨	٢٣٣٩٤	٢٣٠٣	١٤١	٦٦٦	٦٩/٦٨
٧٠/٦٩	٢٥٥٢٨	٢٤٧٢	١٢٨	١٠٧٦	٧٠/٦٩
المتوسط السنوي	-	-	١٤١	-	٤٢

(المصدر - الدخل : وزارة التخطيط ، تقارير متابعة خطة التنمية ، أعداد مختلفة ، عجز الميزانية ، راجع ما تقدم ص ٢٨١ ، الائتمان المصرفي وراجع ما تقدم ص ٢٧٤) .

اتضح لنا من دراسة عجز الميزانية أنه المسئول ، بصفة أساسية ، عن التضخم الذي تعرض له الاقتصاد المصري خلال فترة التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية محل الدراسة . وقد لجسست الحكومة ، شأنها في ذلك شأن كثير من البلاد الأخيلة في التنمية عابدة ، الى الاقتراض من الجهاز المصرفي لسد الفجوة بين مطالب

التحويل الاستثمارى وبين الموارد المتاحة . نظرا الى ان الحكومة هي التي تقوم بتنفيذ الغالبية العظمى من الاستثمارات (١) .

ومعلوم ان الفسالة في تطبيق سياسة التمويل بمجوز الميزانية قد يؤدي الى التضخم الحاد الذى يطيح بأهداف التنمية ، ومن هنا تبرز خطورة المهمة الملقاة على عاتق السلطات النقدية وهي مهمة تحديد الحجم الأمثل للتمويل التضخمى . أو بمعنى آخر تحديد الحد الأمثل للزيادة في كمية النقود زيادة تمشى مع تحقيق هدف مزدوج :

يمثل الأول في تحقيق اتعق وإسرع معدل للنمو الاقتصادى ، ويتركز الثانى في المحافظة على الاستقرار النقدى في الاقتصاد ، وإداة ذلك استخدام أدوات ضبط التضخم بفعالية ، وبعبارة أخرى تجعل التضخم تحت السيطرة . استخدام الوسائل المضادة للتضخم anti - inflationary . لتكون عوامل تصحيح في الاقتصاد ، وذلك على النحو الذى سنوضحه عند الكلام على أدوات ضبط التضخم في الاقتصاد المصرى .

ولكن . هل نجحت الحكومة في ان تجعل التضخم تحت السيطرة ؟

الواقع ان الاقتصاد المصرى قد عانى من وجود القوى التضخمية المحسوسة فيه . وان كان المخطط المصرى استطاع السيطرة ، الى حد ما ، على هذه القوى من طريق الاجراءات السعرية والفريية والدخلية التى اتخذت في ديسمبر ٦٥ ويوليو ٦٧ ، وقد ساعد على تحقيق هذه السيطرة اتساع القطاع العام وتعبئة موارده لتمويل الخطة ، فضلا عن الزيادة الكبيرة في موارد الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والهيئة العامة للتأمين والمعاشات ، الامر الذى كان له اثر ملموس في الحد من اعتماد القطاع الخاص على الجهاز المصرفى لتمويل جزئه من

(١) نظرا لانعدام التناق بين الفروقات التى يقوم بتنفيذها القطاع الخاص فضلا من عدم كفايتها في تحقيق النمو المطلوب .

مشروعات التنمية (١) ، على النحو الذى سنوضحه بالتفصيل فيما
يصل .

ومن الواضح أن مصر قد تمتعت بدرجة ملحوسة من استقرار
الاسعار خلال الفترة محل الدراسة بالمقارنة بغيرها من الدول على الرغم
من الامتبارات الموضحة قبل (٢) .

وهنا قد يثور تساؤل آخر ، هل يكون من الملائم أن تستمر
الحكومة في نهج أسلوبها المشار اليه في التمويل ؟

لقد سبق أن أبدينا في بداية الكلام عن عجز الميزانية عزم
الحكومة على القضاء على الضغوط التضخمية في الاقتصاد ، إذ أن هذه
الضغوط كانت محل قلقها وقلق صندوق النقد الدولي (٣) ، الذى
يوصى دائما بوجود تلافى العجز في الميزانية للحد من الضغوط
التضخمية (٤) ، وقد اتخذت لهذا الغرض عدة اجراءات سعرية
وضريبية ودخلية في مناسبات عديدة اشرنا اليها من قبل .

كما اعلنت الحكومة في مناسبات أخرى عن عزمها على انتهاز
سياسة مؤداها الحد من التوسع في الائتمان المصرفى والاقلال من الاعتماد
على الاقتراض الخارجى قصير الاجل . كما طبقت ، بالاتفاق مع
صندوق النقد الدولي ، عدة برامج للتثبيت الاقتصادى في السنوات
٦٢ و ٦٤ و ١٩٦٨ .

ولكن ازاء الضغوط التضخمية المتولدة في الاقتصاد المصرى
للامتبارات التى اوردناها من قبل ، فقد اربب الصندوق مؤخرا انه

(١) راجع د. جرجس عبده مرزوق ، السياسة النقدية والائتمانية في ج.ع. ٢٠٠٤ ،
المرجع السابق ، ص ١٢ .

(٢) B. Hansen, op. cit., p. 15.

(٣) د. مرزوق ، المرجع السابق ، ص ٩ .

(٤) بتخليفى المصروفات وزيادة الإيرادات من طريق الضرائب .

يستوى الانتباه الى ان زيادة نفقات التنمية والدفاع ، قد أدت الى اتساع عجز الميزانية على الرغم من زيادة الإيرادات المحلية والعوائد الخارجية . وقد ترتب على تحويل الجهاز المصرفي لهذا العجز بالإضافة الى العمليات المصرفية الأخرى ارتفاع معدل التوسع في الائتمان المصرفي ارتفاعا كبيرا .

ومن ثم فقد أوصى الصندوق باتخاذ الإجراءات اللازمة ، وعلى الأخص الإجراءات المالية ، للحد من معدل الزيادة في الائتمان المصرفي حتى لا تعوق الخطوات التضخمية الى الظهور بشكل واضح .

وعلى الرغم من اتخاذ بعض الخطوات للقضاء على الاختلال في جهاز الاسعار والحد من الزيادة المفرطة في الاجسور ، فقد أعرب الصندوق عن اعتقاده بأن انتهاج سياسات شاملة للأسعار والدخول من شأنه الاسهام في زيادة كفاءة النظام الاقتصادي (١) .

لهذه الاعتبارات ، ونظرا الى اننا قد اتينا الى رفض التمويل بالعجز كوسيلة لتحويل التنمية لما ينجم عنه من اضطراب تضخمية ، فانا نرى عدم الاسترسال في اتباع هذه الوسيلة (٢) ، بل يجب ان يتركز الاعتماد على الادخار القومي باعتباره المصدر الطبيعي لتمويل النمو المتوازن على التفصيل الذي سنراه عند الكلام من الموقف الادخاري في مصر .

(١) انظر تقرير ولد عمر برياسة د. حسين خلال في لجنة التبريد على موالين الدولارات التابعة للجان (الائتمالية العامة للتجارة والتريفات) لعام ١٩٧٠ ، أكتوبر ص ١١ .

(٢) ونعتقد ان ذلك يمكن ان يتم عن طريق الائتمال مع الاعتماد على التمويل بالعجز بالتوزيع سنة تلو اخرى الى ان يختفى .

القسم الثالث

لبنمو الإقتصاد والاستقرار النقدي

تمهيد :

انتهينا في دراستنا السابقة الى وجوب رفض التمويل من طريق التضخم في الدول المتخلفة وعدم التورط في السياسات التضخمية التي تؤدي الى انهيار خطط التنمية الاقتصادية ، وكفى الدول المتخلفة ماتمانيه من ضغوط تضخمية تقضى بها طبيعة بنيانها الاقتصادى على النحو الذى رايناه عند عرض عوامل التضخم في هذه الدول . لذا فمن الضروري ان تتم التنمية في ظل من الاستقرار النقدي ، باعتبار ان هذا الاستقرار ضرورة من ضرورات النمو المتوازن السريع بحيث تستند كل قوة شرائية في الاقتصاد الى حقيقة انتاجية (١) .

ومن هنا يعارض فريق كبير من الكتاب المعاصرين التمويل بالتضخم (٢) . ويمتقدون ان تحقيق التنمية مع ضمان الاستقرار النقدي يجب ان يكون هدف كل سياسة اقتصادية حكيمة حتى تسير التنمية الى الامام وفي الاتجاه الصحيح دون ان تعترضها مشاكل التضخم التي قد تودي بها (٣) ، اذ من المنطق عليه بوجه عام ان التنمية يجب ان تتم بأقل ضغط ممكن على الاسعار (٤) .

(١) ولا يخفى كيف تنظم أهمية المال في توفير أسباب الاستقرار الاقتصادي الداخلى في إطار عملية التنمية الاقتصادية: بما يأتى تأمين انتظام دولاب التنمية الاقتصادية ما لم تنهيا أسباب الاستقرار الاقتصادي الداخلى ، ومن أهم مظاهره تحقيق درجة محدودة من استقرار مستوى الأسعار (أنظر د. محمد زكى داني - التنمية الاقتصادية ، الكتاب الثاني ، ص ٤ - وراجع د. عبد المنعم البيه - دور السياسة المالية في البلاد النامية والبلاد المتقدمة ١٩٦٥ ص ٢٧) .

(2) Stephen Enke, Economics for development, 1964, p. 244.

(3) Graeme S. Dorrance, Inflation and Growth, I.M.F. Vol. 8 No. 1, March 1966, p. 82.

(٤) كما يجب ان تتضمن برامج التنمية وجوب المحافظة على الاستقرار الداخلى في البلاد المتخلفة لتجنب الضغط التضخمي الناشئ من زيادة الدخول على عرض الغذاء وغيره من سلع الاستهلاك الضرورية عند الانطلاق بخطط التنمية من طريق منح بعض الأولويات للمشروعات الرامية الانتاج مع الاهتمام نسبيا بزيادة الانتاج الزراعي وبيع الاستهلاك الضرورية ، وعلى ذلك يجب ان تقتصر عملية التنمية بنسبة الصادرات الصناعية التي تمكن هذه البلدان من استيراد تلك السلع (د. عبد الحميد القاضي - المرجع السابق ص ٢٠٠) .

ولا شك أن هذا الفرق من الكتاب لا يعنى بالاستقرار النقدي
ان تظل كمية النقود ثابتة دون تغيير ، فالزيادة في الانتاج المادي
الحقيقي التربة على تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، تحتاج لتمويلها
زيادة مناسبة في كمية النقود المتداولة وفي حجم الائتمان المصرفي ،
ومعنى هذا أن كمية النقود لا بد أن تزيد زيادة لا تتعدى الحد المناسب
لها (١) ، أي أن هذه الزيادة في كمية النقود يجب أن تتناسب مع الزيادة
في حجم الانتاج - والعكس بالعكس - والا أدت إلى الاختلال
النقدي (٢) .

فلاستقرار النقدي من أهم مستلزمات النمو السريع المتكامل
لكونه أقوى العوامل لتكوين المدخرات، إذ أن التضخم وما ينجم عنه من
انتشار ظاهرة التفضيل السلمي بدلا من التفضيل النقدي يجعل
الأفراد يحجمون من الادخار خشية خفض القوة الشرائية لمدخراتهم
مستقبلا ، فضلا عن أن الإحصاءات التي أجرتها بعض المؤسسات
الدولية تؤكد أنه ليس ثمة علاقة محددة وواضحة بين ارتفاع الأسعار
والنمو الاقتصادي ، فانه علاوة على ما تقدم من إثبات عدم انتظام
العلاقة بين معدل التغير في الأسعار والنمو الاقتصادي، فقد أجرى بنك
التسويات الدولية دراسة تحليلية قارن فيها متوسطات معدلات النمو
السنوي بمتوسطات الزيادة السنوية في الأسعار ، انضح في المجموعة
الأولى من الدول أن متوسط معدل النمو السنوي المحتسب طبقا
للأسعار الثابتة مرتفع نسبيا ويفوق في معظم الحالات الزيادة في الرقم
القياسي العام للأسعار (٣) ، كما انضح في المجموعة الثانية من الدول

(١) See : E. S Shaw. Monetary Stability in a growing
society, California 1958, p. 232.

(٢) د. عزاد هاشم : الاستقرار والتنمية - معهد الدراسات المصرية - يوليو ١٩٦١
ص ٨ في نفس الجزء راجع الإستتال ومبدأ مبيحة - ملحة السياسة المالية بالتضخم
النقدي - الرسالة رقم ٤٢ من وسائل لجنة التخطيط القومي ، ١٩٥٩ ص ٥

(٣) بالنسبة للترويج نجد أن معدل نموها يصل إلى ٢٢ وسجل ارتفاع الأسعار
نفس الزيادة ، وسجلت في السويد ١٤ و ٢٢ في "النمو" و ٢٢ في "الارتفاع"
و ٢٢ في الولايات المتحدة ٢٢ وفيها في هذا المجال على : نقاشات تحليلية ، والسماحية

أن معدل النمو الاقتصادى والزيادة قد انخفض من الزيادة السنوية فى الاسعار (١) . وهذا ما يقطع بعدم وجود علاقة منتظمة بين النمو الاقتصادى والزيادة فى الاسعار (٢) . ولم نذهب بعيدا وتجربة دول أمريكا اللاتينية توضح لنا هذه الحقيقة كاملة (٣) ، بل أنه يقال دائما أن التضخم يؤدي الى عرقلة تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية (٤) وذلك على النحو الذى اتضح لنا من استعراض تنفيذ خطة الهند الخمسية الثانية وخطينها الثالثة مما دفع الحكومة الهندية الى نبذ هذه الوسيلة من وسائل التمويل فى الخطة الرابعة ، هذا ويؤمن صندوق النقد الدولى بأن الاستقرار النقدى شرط أساسى لنجاح التنمية الاقتصادية (٥) .

وبعد أن استعرضنا فى القسم الاول «التضخم باعتباره ظاهرة اقتصادية» ووقفنا على طبيعته فى الدول المتخلفة ومظاهره فى الاقتصاد المصرى، وأوضحنا فى القسم الثانى «التضخم باعتباره وسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية» فى الدول المتخلفة وحددنا موقفنا من اتخاذ أداة للتمويل ، رأينا أن نخصص القسم الثالث من هذه الدراسة لموضوع النمو الاقتصادى والاستقرار النقدى .

وتهتم سياسات الاستقرار الاقتصادى فى الوقت الحاضر بتحقيق عديد من الأهداف أهمها : معدل سريع من النمو الاقتصادى والتوظيف الكامل والاستقرار فى القوة الشرائية للعملة (٦) ، ونود أن نشير هنا الى

(١) وبالنسبة لىطاليا يصل معدل النمو الى ٢.٤٪ مقابل زيادة فى الاسعار تصل الى ١٠٪ وفى فرنسا ٢.٤٪ و٩٪ والمملكة المتحدة ١.٩٪ و٢.٢٪ على التوالى
(٢) راجع النشرة الاقتصادية لبنك مصر ، العدد الاول لسنة المائنة مارس ١٩٦٥ ، مقالة مترجمة لموديسى فسرير ص ٩٢ .

(٣) انظر ص ٢٨٥ من هذا المؤلف .

(٤) راجع د. محمد زكى شافعى - مقدمة فى النقود والبنوك ١٩٦٦ ص ١٠٠ .

(٥) برامج التثبيت وسميلات صندوق النقد الدولى الاثناعشرية - المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى ، المجلد الثانى - العدد الرابع ١٩٦٢ ص ٤٧٠ .

(٦) يضاف الى الأهداف السابقة تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات واعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة والاستقرار والثقة فى هيكل النظام المصرى ... الى غير

أن نوعية الاستقرار الذى نمنّيه في هذه الدراسة بصفة خاصة هو الاستقرار في القوة الشرائية للعملة أى الاستقرار النقدي .

وبناء على ما تقدم فإن طبيعة الدراسة في هذا القسم تفرض علينا تقديم دراسة مركزة للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستقرار النقدي وموقف الاقتصاديات المتخلفة في هذا المجال .

ومن جهة ثانية ، وحتى يتسنى للتنمية الاقتصادية أن تتم في ظل من الاستقرار النقدي ، فإن الأمر يتطلب ضبط الضغوط التضخمية^(١) . تتعرض لها الاقتصاديات المتخلفة ورقابتها والسيطرة عليها، عن طريق تخفيض كمية النقود بوسائل السياسة النقدية، وعن طريق تخفيض الانفاق الكلى بوسائل السياسة المالية، وعن طريق التحكم في الأجور باستخدام السياسة الاجبرية ، كما يتطلب الأمر أيضا ضبط آثار التضخم باستخدام سياسة القيود المباشرة.

ومن جهة ثالثة ، فانا نرى اعطاء أهمية خاصة لمعالجة التضخم في الاقتصاديات المتخلفة عن طريق تخفيض الانفاق الاستهلاكى ، باعتبار أن هذه الاقتصاديات تتسم بظاهرة التزايد المستمر السريع فيه ، باستخدام الوسائل التى من شأنها زيادة الادخار ، ليس فقط لتحرير موارد واتاحتها لاستثمارات التنمية التى تعاني الدول المتخلفة قصورا فيها ، وانما أيضا للقضاء على مصدر رئيسى من مصادر الضغط التضخمى فيها وهو التوسع الكبير في الاستهلاك على النحو المفصل قبل(١) . ونظرا لما تتسم به السياسة الادخارية من أهمية فنخصص لها دراسة مستقلة .

== ذلك من الاهداف لإراجع د. حسن محمد سليم ، التضخم والتنمية الاقتصادية ، من مقالات معهد الدراسات المعرفية ٧١/٧٠ ص ٢٧ و٢٨ وإراجع أيضا Edward Shapiro (١٩٦٦) Macroeconomic analysis, Harcourt, New York 1966, pp. 367/8 .



(١) إراجع ما تقدم ص ١٠٨ و ص ١٨٢ .

هذا وسيقترن البحث بدراسة تطبيقية للاقتصاد المصري
(كنموذج للاقتصاد النامي) .

على أنه لا يفوتنا من جهة رابعة ، ونحن نمر بتجربة حرب
وتنمية في الوقت نفسه ، أن نقدم دراسة للتضخم في ظل اقتصاديات
الحرب والتنمية .

وبناء على ما تقدم فإن دراسة القسم الثالث ستضم أربعة
فصول هي :

- الفصل الأول النمو الاقتصادي وعلاقته بالاستقرار النقدي .
- الفصل الثاني ضبط التضخم في الاقتصاديات المتخلفة .
- الفصل الثالث السياسة الادخارية في الاقتصاديات المتخلفة .
- الفصل الرابع التضخم في ظل اقتصاديات الحرب والتنمية .



الفصل الأول

النمو الاقتصادي وعلاقته بالاستقرار النقدي

يقصد بالنمو الاقتصادي مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي ، أما التنمية الاقتصادية ، فالراجع تعريفها بأنها تتحصل في الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي السريع ، وبعبارة أخرى ، تحقيق زيادة سريعة وتراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن (١) .

وقد لقي موضوع النمو اهتمام الادب الاقتصادي في الماضي والحاضر ، وتضم دراسة النمو الاقتصادي موضوعات متعددة ، وبمينا هنا بصفة خاصة علاقة النمو بالاستقرار النقدي .

وقبل ان نعرض لجوانب هذا الموضوع ، نحب ان نشير الى ان النمو الاقتصادي قد تناوله بالتحليل نماذج مختلفة (٢) ، تختلف باختلاف النظريات التي تنتمي اليها ، فهناك نظريات هيبة « real » تفترض ان الانتاج يتم في ظل نسب ثابتة « fixed proportions » من رأس

(١) على اننا نعني بالنمو الاقتصادي في الدراسة التي تقدمها في القسم الثالث مرادفته للتنمية الاقتصادية اراجع د. محمد زكي شالمى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الاول ١٩٦٨ ص ٧٨ .

(٢) وتوجد عشرات من النماذج الاخرى التي تطورت على يد كتاب امثال Von Neumann, Pasinetti, Kaldor, Ramsey, وقد اشرنا في المتن الى الاتجاهات الرئيسية لنماذج المختلفة ، للتعمق راجع : Growth economics, edited by Amartya Sen, Penguin modern economic Readings 1970, Edward Shapiro, Macroeconomic Analysis, Detroit Harcourt 1968, pp. 530-566, R.G.D' Allen, Macro-economic theory, Mac. New York 1908, p. 197 and see also : Stanley bober. The economics of cycles and growth, John Wiley, New York 1968, pp. 267-297.

الحال والعمل ولا نسمح بإمكانية الإحلال substitution بينهما ، ويمثل نموذجاً هارود (١) R. F. Harrod ودومار (٢) E. Domar هذا الاتجاه . وهناك نظريات عينية ، ولكنها تسمح بإمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج ، ويمثل هذا الاتجاه النيوكلاسيكي « Neo - classical » عديد من الكتاب أهمهم ستولوف (٣) « Solow » ، وهناك أيضاً نظريات ، فضلاً عن أنها تسمح بإمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج ، فإنها

(١) ويتحقق التوازن عند هارود عندما يتبادل معدل النمو الفعلي G (geometric rate of growth) مع معدل النمو المطلوب فيه G_w (warranted rate of growth) وتحدد G_w في معادلاته الأساسية من طريق قسمة الإذخار S على معدل رأس المال/الناتج C أي أن $G_w = \frac{S}{C}$ فإذا فرض أن الإذخار $= 10\%$ وأن معدل رأس المال/الناتج $= 4\%$ فإن معدل النمو المطلوب فيه $= 25\%$ سنوياً) بينما تتحدد G عن طريق قسمة الإذخار S على معدل رأس المال/الناتج الفعلي C_p أي أن $G = \frac{S}{C_p}$ ، ومعنى ذلك إذا تساوت C مع C_p فإن G تساوى G_w ، وتكون في حالة توازن ، لذلك فإن المشكلة الأساسية في نموذج هارود تدور في كيفية التوفيق بين G و G_w للاسباب المختلفة التي تحكم التغيير ، إذ لا يوجد بالضرورة تعادل بينهما .

(٢) ويهدف هذا النموذج إلى تحديد معدل النمو في الدخل الذي تتطلبه المحافظة على التوظيف الكامل . ويحاول نموذج دومار دراسة كيفية حدوث توازن بين الاستثمار والإذخار في الفترة الطويلة ، ويبني نموذجاً في ظل مجموعة من الافتراضات ، يكون الاعتماد فيها في حالة توازن عند تساوى الطاقة الإنتاجية P والدخل القومي Y ، ويحدد النمو المتوازن من طريق 2σ ($\sigma =$ الميل الحدي للإذخار و $\sigma =$ معامل رأس المال) فإذا كانت $\sigma = 12\%$ و $\sigma = 30\%$ فإن معدل النمو المتوازن $= 24\%$ سنوياً .

ويلاحظ أن نموذجي هارود ودومار انبعاثاً عما ليس كينز واستماناً في تحليلهما بالمعدل والمضاعف . وقد انتقد النموذجان لأنهما لا يأخذان في اعتبارهما الإحلال بين عناصر الإنتاج ومن هنا يتضح أن بالحسود والتجريد ، فضلاً عن أنهما نموذجين مبنيين ، لا يدخلان القوى النقدية في التحليل ، ومن ثم يلحقهما القصور . ومع ذلك ، وعلى الرغم من هذا كله ، فإن نموذج هارود/دومار في النمو قد احتل مكاناً مرموقاً بين نظريات النمو الحديثة ورسم الطريق للعديد من البلاد لسلوك سبيل النمو الاقتصادي .

(٣) Swan و Phelps ، ويحاول نموذج سولو إقامة نظرية للنمو المتوازن المستقر في ظل الإطار النيوكلاسيكي ، فهو يقر الافتراضات التي افترضها هارود هذا النسب الثابتة بين عناصر الإنتاج ، ويسمح بإمكانية الإحلال بينها لتحقيق التوافق بين G و G_w وهو بذلك يكون قد طوّر نموذج هارود/دومار وأزال عنه حالة الجمود . وأهم الانتقادات التي وجهت إلى نموذج سولو ، أنه مازال نموذجاً مبنياً بينهما تعتبر المنطريات النقدية ، في الواقع ، ذات تأثير هام في عملية النمو .

تدخل القسوى النقدية في إطار التحليل وذلك لكي تمارس تأثيرها على عملية النمو الاقتصادي ، بعد أن كان التحليل في النماذج السابقة ، مجرد تحليل مبنى يجعل النقود محايدة *neutre* ، ويمثل هذا الاتجاه مديد من الكتاب أهمهم *توبين* (١) *Tobin* .

ولكن ، هل تعترض التنمية الاقتصادية التي تتم في الاقتصاديات المتخلفة في الوقت الحاضر نفس شروط النمو الاقتصادي ، أم تنسم بطريقة خاصة ؟ ومن جهة أخرى ، هل يعتبر الاستقرار النقدي ضرورية للنمو الاقتصادي ؟ أو بمعنى آخر ، هل يؤثر الاختلال النقدي على عملية النمو الاقتصادي ؟

الواقع أن التنمية التي تتم في الاقتصاديات المتخلفة في الوقت الحاضر تختلف عن النمو الاقتصادي الذي يتم تحقيقه في الاقتصاديات المتقدمة ، فلكل مناخه وظروفه . كما أن التنمية تختلف عن النمو الاقتصادي الذي يحدث تلقائيا أو النمو الذي حدث في الماضي ، إذ التنمية التي تتم في الوقت الحاضر لا بد أن تكون برامجا ضخمة حتى يمكنها رفع مستوى الدخل القومي بسرعة ، كما تتم بقيام الحكومة بالشطر الأكبر منها (٢) .

ويميل كثير من الكتاب إلى المساواة بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي وإعطاء الاصطلاحين مدلولاً واحداً ، غير أن فكرة النمو الاقتصادي بمعناها المجرد ، قد تنصرف إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي التي تحدث بمرور الزمن على كثير من المجتمعات

(١) و *Johnson* ، وقد أقام *توبين* نموذجاً على إجراء الإحلال بين عناصر الإنتاج مع إدخال القوي النقدية في إطار التحليل ، وقد أظهر هذا النموذج مدة نتائج أهمها أن سلوك مستوى الأسعار يعتمد على عدة اعتبارات منها معدل التوسع في القسوى العاملة ومعدل عرض النقود الذي يضيفه الميزر الحكومي ومعدل التحسن في الفن الإنتاجي ، وعلى الرغم من هذا النموذج قد اكتمل النقش الذي تفرقت له النماذج السابقة ، إلا أنه انتقد في أنه يفقد إلى وجود دالة مستقلة للاستثمار يأخذ في اعتبارها توقعات المستقبل .

(٢) د. فؤاد حاشم ، الاستقرار النقدي والتنمية ، المرجع السابق ص ٢٤

الاقتصادية وتؤدي الى زيادة معدل النمو الطبيعي فيها(١) ، أما التنمية الاقتصادية فتتصرف الى قيام الدولة بدفع التغيرات الاقتصادية في سبيل النمو بأسرع من معدل النمو الطبيعي وبذلك تعتبر في جوهرها نموا اراديا مدفوعا(٢) .

ومع ذلك فان التنمية تفترض نفس شروط النمو مع مراعاة انها تختلف عنه بوجود عوامل هيكلية تتصل بظروف البلاد المتخلفة الاقتصادية والاجتماعية(٣) .

ومن جهة أخرى اذا كانت الاقتصاديات المتخلفة تنقسم بالعوامل الهيكلية الخاصة بها ، فان عملية التنمية الاقتصادية تنحصر في القيام بتغير هيكل في الاقتصاد ينشئ عن دفعة قوية على اساس استراتيجية ملائمة(٤) .

ويعتبر **التغير الهيكلي** عنصرا أساسيا من عناصر التنمية ، واذا كان يمكن للبلاد المتقدمة ان تحقق معدلا مرتفعا من النمو دون ان يتطلب ذلك سوى تغير ضئيل في الهيكل الاقتصادي ، فان البلاد المتخلفة لا يمكنها تحقيق مجرد معدل متواضع من النمو دون اجراء تغييرات يعتد بها في هيكلها الاقتصادي ، فما بالنسبة بما يتطلبه تحقيق النمو السريع من تغيير .

(١) فتزايد المعرفة الانسانية وازدحام رأس المال وزيادة القوى العاملة من جهة وزيادة الطلب على الانتاج من سلع وخدمات من جهة أخرى ، كلها أسباب تؤدي الى نمو المجتمعات نموا طبيعيا .

(٢) انظر د. عبد الحبيد القاسبي - تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة ، ١٩٦٦ ص ٨٤ .

(٣) من بين هذه المسائل الخط الكاسي ، التناحر الاقتصادي ، تخلف استخدام الموارد الطبيعية ، نفرة رأس المال وسوء استخدامه ، انخفاض مستوى الانتاجية ، الفسالة النشبة في الدخل وسوء توزيعه ، التخصم في الانتاج الأولي ، التنمية الاقتصادية (انظر : المرجع السابق ص ٨ - ٥٧ ود. محمد زكي شالبي ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الأول ١٩٦٨ ص ٢٦ - ٤٢ ود. صلاح تائق ، نظريات النمو الاقتصادي ، ١٩٦٥ ص ١ - ٢٠ ود. وديع خرايعة ، مشاكل التنمية الاقتصادية ، ١٩٦٦ ص ٢٢ وما بعدها) .

(٤) انظر د. محمد زكي شالبي ، المرجع السابق ص ٧٧ ود. حاتم البيللاوي ، التنمية الزراعية ١٩٦٧/٦٦ من مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية ص ١١ .

ومعلوم ان الثغرات الجوهرية في الهيكل الاقتصادي لا تتانى دون **دفعه قوية** ليتسنى اقالة الاقتصاد من الركود ، ومن هنا فان الدفعه القوية تتطلب حدا أدنى من الموارد تخصص لعملية التنمية، والا جمل البسطه في عملية النمو فريسة لمصيدة التخلف .

على أن نجاح التغيير الهيكلى الذى ينتشق عن دفعه قوية يتطلب **اتباع استراتيجية ملأمة** تتمثل فى الاسلوب (أى الخطوط العريضة) الذى تنهجه السلطات فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية طبقا لخطة مرسومة وشاملة تستهدف تحقيق معدل سريع من النمو الاقتصادى .

بناء على ما تقدم ، وإذا كانت التنمية الاقتصادية تفترض نفس شروط النمو مع مراعاة النواحي الهيكلية السابقة ، وإذا كان الاستقرار النقدى يعتبر ضرورة للنمو الاقتصادى ، فانه يكون أكثر ضرورة للتنمية الاقتصادية .

وقد رأينا فى دراستنا السابقة (١) مدى حساسية الاقتصاديات المتخلفة للتضخم عنها فى الاقتصاديات المتقدمة للاعتبارات المتعلقة بجماليها الاقتصادية **لعوامل التضخم العديدة** التى تكمن فيها فضلا عن أن التنمية الاقتصادية فى حد ذاتها تضيف الى هذه العوامل عوامل أخرى تقضى بها تنفيذ المراحل الأولى للمشروعات الإنمائية فى اتجاهين :

١ - أن لكل استثمار طبيعة مزدوجة ، فهو من جهة يخلق طاقة إنتاجية معينة ، ومن جهة أخرى يولد طلبا فعالا عن طريق الدخل النقدية الناشئة من انفاقه ، وبينما لهذه الطاقة طبيعة متخصصة (٢) إلا أن الطلب الذى تخلقه يكون أكثر عمومية (٣) .

(١) راجع ما تقدم من ٦٨ .

(٢) بمعنى انها تكون متخصصة فى إنتاج معين .

(٣) أى انه يتصرف الى كائنة أنواع السلع والخدمات .

ب - انه على الرغم من الاتفاق الاستثمارى يخلق طلبا فى الحال
الا ان ناتج المشروعات قد يحتاج الى وقت طويل قبل ان يصبح متوفرا
للاستهلاك .

كل هذه الامور تجعل اعتبارات الاستقرار النقدى وتفادى
التقلبات فى الاسعار ضرورية ملحة للتنمية الاقتصادية المتوازنة ، الامر
الذى دفعنا - بصفة اساسية - وعلى النحو المفصل بدراستنا
السابقة - الى بلد التضخم كوسيلة لتمويل التنمية وتفضيل اعتبارات
الاستقرار ، وكفى الاقتصاديات المتخلفة ما يحتويه بنيانها من
ضغوط تضخمية ، ومن هنا يجمع جمهور الكتاب - بحق - ويؤمن
سندوق النقد الدولى بان الاستقرار النقدى يعتبر شرطا اساسيا
لنجاح التنمية الاقتصادية .

فلا يخفى ان الاختلال النقدى لا يبيء المناخ الملائم لسير عملية
التنمية الاقتصادية ويؤدى الى عرقلتها فى اتجاهات رئيسية مختلفة
اهمها :

اولا - الاختلال النقدى يؤثر على النمو الاقتصادى من حيث
تقليل الادخار ، فنحن نعرف ان ارتفاع الاسعار يؤدى الى تخفيض
قيمة النقود واضعاف ثقة الافراد فى العملة ، ومن ثم يزداد ميلهم
للاستهلاك ويقبل ميلهم للادخار ما دامت القوة الشرائية للنقود
أخذة فى التدهور (١) ، اما ذلك الجزء من الدخل الذى يفضل
الافراد الاحتفاظ به فيكون فى احدو عاوين (٢) :

(١) وقد حاولت بعض الهيئات فى بعض الدول التى تقسم بتجميع المدخرات من
الافراد ، ادخال نظم تسحب بزيادة آثار التضخم على معدل الادخار ، ومن امثلة هذه
الهيئات ما تتبعه الجمعيات التعاونية فى السويد ، حيث تقوم بتجميع المدخرات من
الافراد وتمهد لهم برد الاموال التى اودعوها لديها بماثل قوتها الشرائية ، وتضمن
هذه الجمعيات بالارقام القياسية لنفقات المعيشة لقياس التغيرات التى تطرأ على
قيمة النقود اراجع د. جابر جاد ميسد الزحيم ، اقتصاديات التصاون ، الجزء
الاول ١٩٥٨ ص ٤٨٦ .

(٢) فضلا عن هروب رؤوس الاموال الى الخارج ، وتطوّر اجتذاب رؤوس اموال اجنبية
للاستثمار فى الداخل الامر الذى يؤدى الى تقليص رؤوس الاسواق التى تخصم
لاستثمارات التنمية .

الاول - شراء السلع باعتبار ان قيمتها تفضل النقود في اختزان القيمة ، ومن هنا يقال ان التضخم يخفض الادخار النقدي ويشجع على الإدخار العيني .

الثاني - اقتناء الذهب والعملات الاجنبية التي تتمتع بثبات نسبي .

واذا استمر ارتفاع الاسعار لفترة طويلة فانه يؤدي الى ظهور الادخار «السلبى» وقد يؤدي الى القضاء على مدخرات الطبقة الفقيرة والمتوسطة قضاء كاملا .

ومن هنا فان الاختلال النقدي لا يكون في صالح الاقتصاد القومى من حيث انه يؤدي الى تخفيض المدخرات التي تعتبر الوعاء الاساسى للاستثمارات في الدول المتخلفة واداة ناجزة للنمو المتوازن فيها .

ثانيا - الاختلال النقدي يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال التأثير على ميزان المدفوعات تأثيرا سلبا ، ونقص احتياطي البلد من النقد الاجنبى ذلك ان الطلب الزائد يخذ اتجاهين :

- زيادة الاستهلاك من السلع المحلية مما يؤدي الى تقليل الكمية المخصصة للتصدير منها ، ويؤدي في الوقت نفسه الى زيادات اخرى في الاسعار المحلية ، مما يقلل من امكانيتها منافستها للسلع الاجنبية في الاسواق الخارجية وبذلك تتدهور الصادرات .

- زيادة الاستهلاك من السلع المستوردة .

ونتيجة لنقص الصادرات من جهة وزيادة الواردات من جهة اخرى، يظهر العجز في ميزان المدفوعات مما يترتب عليه نقص في حصيلة البلد من الصرف الاجنبى ويجعل الاقتراض الاجنبى اكثر صعوبة ، كل ذلك ينمكس اثره على التنمية الاقتصادية .

ونظرا الى ان مشروعات التنمية تتطلب المزيد من استيراد السلع الاستثمارية والوسيلة والاستهلاكية الاساسية ، فان نقص

حصيلة العرف الاجنبى تجعل المشروعات الانمائية فى موقفه حرج
وتؤدى الى عرقلة تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية .

**ثالثا - الاختلال النقدى يؤثر على النمو الاقتصادى نتيجة تعطيل
جهاز الثمن من القيام بوظيفته فى توجيه الانتاج :** فاذا ارتفعت
الاسعار مثلا ، فان ذلك يترتب عليه ان يتوقع المستهلكون ارتفاع
الاسعار فى المستقبل وبالتالي زيادة اخرى فى الطلب ، وكذلك اذا توقع
المنتجون ارتفاع الاسعار فى المستقبل عمدوا الى زيادة الانتاج وتأجيل
البيع مما يؤدى الى زيادات اخرى فى الاسعار ، وعندما ترتفع الاسعار
تؤدى الى زيادة اخرى فى طلب المستهلكين ونقص آخر فى عرض
المنتجين ، ومن هنا تزيد الاسعار بطريقة تراكمية وقد تستمر هذه الزيادة
التراكمية حتى تفقد النقود جانبا كبيرا من وظيفتها كأداة للمبادلة
وكمقياس للقيم ، ومن ثم ينحصر الاثر الرئيس للاختلال النقدى فى ادخال
تغييرات غير عادية على هيكل الجهاز الانتاجى فى الاقتصاد .

وفضلا عن ذلك فانه ينبج عن الاختلال النقدى توجيه
الاستثمارات فى غير صالح الاقتصاد القومى وتضليل المنتجين فى قراراتهم
الخاصة بتنظيم الانتاج (١) ذلك ان المشاهد ان اسعار السلع
الاستهلاكية والكمالية هى التى ترتفع اسعارها باستمرار عادة فى
فترات التضخم ، ومن امثلة ذلك توجيه الاستثمارات ، وبصفة
خاصة فى الدول المتخلفة الى فروع النشاط الاقتصادى الاقل انتاجية ،
وينتج عن ذلك ما يسمى « بالتبذير الاقتصادى » ، ومن هنا يقتصر دور
البعض ان تتدخل الحكومات فى النظام الاقتصادى ، ولا سيما فى
الدول المتخلفة ، وتعتمد الى الرقابة على الاستثمار .

**رابعا - الاختلال النقدى يؤثر على النمو الاقتصادى من خلال عدم
امكان الوصول الى نمط تخصيص الموارد الامثل ، ذلك ان الاسعار**

(١) فعلا من سبل تحسين الكفاءة المالية للبرامج الاستثمارية من خلال ما يترتب
عليه من ارتفاع التكاليف المالية من التفتت القدرة ومن هذه الناحية يقدم التخطيط
للتنمية امرا مضافا الى سبل الامتثال لخطط التنمية على ما كان عليه الحال من امتثال وكلاء

تلمب دورا رئيسيا في السياسة الاقتصادية من حيث تأثيرها على نمط تخصيص الموارد في الاقتصاد.

فمعلوم أن الاسعار تعتبر ، في النظام الرأسمالي ، الوجه الاساسي لعملية تخصيص الموارد ، فبالنسبة للمنتج فإن الموارد تنتقل الى انتاج السلعة التي تقل نفقات انتاجها المتوسطة عن سعرها ويستمر الانتقال حتى ينخفض الربح نتيجة لارتفاع نفقات انتاجها بسبب زيادة اسعار خدمات عوامل الانتاج المستخدمة بزيادة الطلب عليها. اما اذا كانت النفقات المتوسطة للسلعة تزيد عن سعرها فنجد أن الموارد تخرج من ميدان انتاجها سعيًا وراء تحقيق عائد أكبر في مجال آخر ، ويستقر نمط تخصيص الموارد حيث لا يكون هناك مجال لتحقيق ربح اضافي من الانتقال من نشاط انتاجي الى آخر .

وبالنسبة للمستهلك ، فيكفل مبدأ سيادة المستهلك حرية التصرف في دخله فيقوم بشراء السلع بالسعر السائد أو يتجه الى طلب البدائل التي تنخفض اسعارها .

في ظل هذا النظام تتفاعل قرارات المنتجين والمستهلكين وتحدد كمية السلع المختلفة ، وبدون جهاز الثمن لا يمكن الوصول الى هذه النتيجة .

كما تؤدي الاسعار في ظل النظام الاشتراكي ذي التنفيذ اللامركزي (١) هذا الدور نفسه مع فارق واحد هو أن السعر لا يتحدد في السوق وإنما يقوم المخطط بتحديد الاسعار وتعديلها بما يعمل على تحقيق الخطة الاقتصادية والاجتماعية بأكبر كفاءة ممكنة ، بينما لا تؤدي الاسعار دورا له شأنه في ظل النظام الاشتراكي المخطط تخطيطا مركزيا شاملا في مجال السياسة والتنفيذ (٢) .

(١) راجع د. محمد سلطان أبو علي ود. هناء خير الدين ، الاسعار وتخصيم

الموارد ، ٧٢ ص ٢٨٧ - ٢٨٩ .

(٢) هناك اتجاه قوي في الادب الاقتصادي الاشتراكي يقرر أنه اذا كانت الفترات الاولى في المجتمعات الاشتراكية تقتضي تحديد الاسعار بدون اعتبار للفترات التي

والإحالة الأساسية التي تعنيها في هذا المجال هي أن أسعار النادرة « Scarcity prices » هي التي تحقق لنا الكفاءة « efficiency » للمشروعات . فإذا لم تكن الأسعار تعبر عن أسعار النادرة وبالتالي لا تعبر عن النفقات الحقيقية للموارد المستخدمة ، فإن تخصيص الاستثمارات لن يكون التخصيص الأمثل Optimum إذ أنه يمكن في هذه الحالة الحصول على فائدة أكبر إذا ما تم تخصيص بديل لنفس الحجم من الموارد (١) :

وترجيها على ذلك فقد خلص « Bent Hansen » (٢) - على سبيل المثال - إلى أن مشكلة الكفاءة الاقتصادية في مصر لا تتركز في التنظيمات الأساسية للإنتاج في القطاع المصنوع أو في كفاءة رؤساء مؤسساته أو في البيروقراطية بقدر ما تتركز في مسألة الأسعار ، ذلك أن انحراف الأسعار هي السبب الأساسي في عدم كفاءة الاقتصاد المصري ، لأن وضع الأسعار لا يركز على معايير صحيحة إذ أن التدخل الحكومي لم يجعل أسعار النادرة في وضعها الصحيح ، وجعل المشروعات في حالة لا تمكنها من تخطيط هيكل أجورها .

ولكن قد يشور النازل - كيف يمكن السير في عملية التنمية الاقتصادية ، وهي تعنى التغير في القطاعات المختلفة في الاقتصاد القومي ، مع المحافظة ، في الوقت نفسه ، على الاستقرار النقدي (٣)

== نظراً على الإنتاجية أو التكاليف أو النفقات التي تطرأ على هيكل الأسعار والتكاليف في السوق العالمي ، فإنه في الفترات التالية يجب أن تتمثل الأسعار وتأخذ شيئاً من المرونة في حالات تغير مستويات التكلفة أو الإنتاجية ، مع ربط هيكل الأسعار الداخلية تدريجياً بالأسعار الخارجية . كما يجب الانفصال هيكل أسعار المستهلك من هيكل أسعار المنتج ، وأن كان إصلاح هيكل الأسعار وفقاً لهذه المفاهيم يحتاج إلى فترة من الوقت لراجع النشرة الاقتصادية لبثه مصر ، ديسمبر ١٩٦٦ من ٢١٢٠ والنظر النموذج اليوسلاف في : J. V. Miadek, E. Sturc and M. R. Wrczalkowski. The change in the Yugoslav Ec. System, I. M. F (Staff papers) Vol. 2 Nov. 1952, pp. 410-412).

(١) راجع ما تقدم من ١٥٢ .

(٢) P. O'Brien op. cit., pp. 257-261.

(٣) كما لا ينبغي الاستقرار النقدي ، وكما أوضحنا من قبل ، الإبقاء على كمية النقود ثابتة دون تغير ، فالزيادة في الإنتاج المادي الحقيقي المترتبة على تنفيذ مشروعات =

أو الاستقرار في قطاع الأسعار آتينا ببرز مشكلة هامة تنحصر في كيفية تحقيق النمو مع الاستقرار ، أو بمعنى آخر تنحصر في كيفية التوفيق بين مقتضيات التنمية وبين المحافظة على مستوى ثابت للأسعار (١) .

والواقع ان التنمية الاقتصادية تفترض التخطيط والرقابة، ولا بد ان يمتد التخطيط وتمتد الرقابة لكفالة الاستقرار التقدي والمعمل على تصحيح ما ينشأ من انحرافات عن الأوضاع التوازنية ، من طريق الدراسة الدقيقة والرقابة الوامية لاحوال السوق النقدية والمعمل على ضبط الاختلالات النقدية ورقابتها على النحو الذى سنوضحه في استعراض وسائل ضبط التضخم في الدراسة التالية .

على انه لا يغوتا التقرير في هذا الصدد ان الامر اصبح ملحا في ان تسارع سلطات التخطيط في مصر الى اتخاذ الاجراءات المناسبة لاصلاح هيكل الاسعار في الاقتصاد ولا سيما بعد ان اصبح مظلم القطاع الانتاجى وتجارة الجملة في نطاق القطاع العام، وذلك عن طريق استخدام اسعار الندرة توصلا الى تخصيص امثل للموارد على الشروعات ، من اجل التوفير في استخدام الموارد النادرة وتقليل نفقات الانتاج ، ذلك ان اى نظام لا يأخذ في حباه قواعد عادلة لتوزيع الموارد لا يمكن ان يحقق الكفاءة في الاقتصاد القومى ، ومن ثم ، ولتحقيق الرقابة والتخطيط في مجال الاسعار ، فان الامر اصبح ضروريا في أن يسطع جهاز تخطيط الاسعار ، الذى انشئ في أغسطس سنة ١٩٧١ ، بمسؤولياته ويكف على دراسة الأوضاع المتعلقة بهيكل الاسعار في الاقتصاد والملاءمة بين الاسعار وبين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المصرى .

== التنمية يحتاج لتوفيرها الزيادة مناسبة في كمية النقود لا تتعدى الحد المتناسب مع الزيادة في حجم الانتاج بحيث لا تؤدي الزيادة في كمية النقود الى اختلال تقيدي يعتمد به .



(١) انظر د. محمد أمين : القوى التوجيهية والاجتماعية في الاقتصاد المصرى، ومصرى للمعارف والفنون ١٩٦٤، ص ١١٠

الفصل الثاني

ضبط التضخم^١ في الاقتصاديات المتخلفة

أوضحت دراسة تعريف التضخم أنه يتسم «بحركة معوودة مستمرة في الاسعار» تغير من قيمة النقود^(١) ، فهل يمكننا الوصول الى وسيلة لتثبيت مستوى اسعار السلع او بتعبير آخر منع تغير القوة الشرائية للنقود بالنسبة للسلع ؟

ان هنالك محاولات قد بذلت من جانب بعض الكتاب للوصول الى هذا الغرض تتمثل في تقديم احدى قاعدتين :

القاعدة الاولى (٢) - قاعدة مستوى الاسعار الثابت :

ويقتصد بها خطط اصلاح النقدي لتثبيت الاسعار وتعتمد على رقم قياسي للاسعار لارشاد السياسة النقدية ، فإذا ارتفع هذا الرقم عن مستواه في فترة الاساس اتخذت عدة وسائل انكماشية لاعادته الى ذلك المستوى كرفع نسبة الاحياطي القانوني للبنوك التجارية ورفع سعر اعادة الخصم ، بهدف تخفيض مستوى الاسعار بانقاص كمية النقود ، أما اذا انخفض مستوى الاسعار من سنة الاساس

(١) كان كتاب ما بعد الحرب العاليية الاولى يتكلمون من علاج التضخم تحت عنوان «تثبيت قيمة النقود» مميرا عن أملهم في العودة الى نظام معدني ثابت القيمة ولذلك ناقشوا الوسائل التي تكفل تثبيت قيمة النقود في الداخل والخارج بالنسبة للذهب ، وساد بين الكتاب الفرنسيين اعتقاد بأن تثبيت سعر الصرف الخارجي والعمل على رفعه يؤديان حتما الى تدفق اوراق البنكنوت على بنك الاسدار فتقل قيمتها في التداول ويحدث الانكماش المطلوب (انظر - د. لؤي مرسي - النقود والبنوك - الطبعة الاولى ١٩٥٨ ص ٢٠٩) .

(٢) د. محمد ابراهيم فولان - دراسات في النقود والبنوك والمصارف

الاقتصادية ١٩٦١ ص ٥١ - ٥٥ .

تتخذ الخطوات المكينة لزيادة كمية النقد وبالتالي لتشجيع ارتفاع الاسعار .

ولكن تواجه تطبيق هذه القاعدة بعض الصعوبات منها ، هل المقصود هو تثبيت المستوى العام للاسعار ام مستوى اسعار الجملة ام مستوى اسعار التجزئة ، وكيف يمكن الوصول الى القياس الدقيق وبصفة خاصة بالنسبة لاسعار التجزئة حيث لا يكون هناك تماثل بين السلع على مر السنين لخضوعها لتغيرات دائمة في جودتها وتكوينها .

وفضلا عن ذلك فقد لقيت هذه القاعدة عدة اوجه من النقد اهمها ان تثبيت الاسعار كثيرا ما يتعارض مع الاهداف الاخرى الاكثر اهمية للجهاز الاقتصادي ، فقد يكون التدخل ضارا اذا انخفض السعر نتيجة لتحسن مستوى الكفاءة الانتاجية ، علاوة على صعوبة تحقيقها عمليا في جهاز اقتصادي قائم على المنافسة الحرة ، ومع ذلك ففي الحدود التي يخدم فيها تثبيت الاسعار الاهداف الاقتصادية الاخرى ، يجب النظر اليه كأحد العوامل المرشدة للسياسة النقدية لا الميار الوحيد لها .

القاعدة الثانية (١) - قاعدة العمل :

وهناك قاعدة اخرى ظل الاقتصاديون يقترحونها من آن لآخر منذ اوائل القرن التاسع عشر ، وهي قاعدة العمل ، ومع انها لم تطبق عمليا على الاطلاق ، الا انه من المستحسن معرفة طبيعتها العامة .

فالبدأ المرشد في هذه القاعدة هو تثبيت سعر الاجر النقدي أي القوة الشرائية لوحدة النقد بالنسبة لخدمات العمال أو لمن العمل بحيث يصبح هناك رقم قياسي رسمي لسعر الاجر تسترشد به السياسة النقدية على نحو مماثل للرقم القياسي للقاعدة الاولى ،

(١) انظر في تفصيل ذلك ، نفس المرجع السابق وتغير المتغيرات .

ويفتقر هذا الرقم سعر الاجر ، وعلى ذلك فان ذات القوة الشرائية للنقد يتحقق على اكمل وجه بتسويتها بوحدة من العمل .

ولكن بالرغم من وجاهة هذه القاعدة الظاهرة فان هناك شكاً كبيراً في امكان تطبيقها نظراً الى ان هناك اختلافات كبيرة في سعر الاجر .

واذا فشلنا محاولات بعض الكتاب في الوصول الى قاعدة تكفل تثبيت مستوى الاسعار ، فهل هناك وسيلة أخرى لتفادي آثار التضخم ؟ ليس من المدالة مثلاً ان تعمل الدولة عن طريق التشريع على المحافظة على مستوى عيش الطبقات التي تتعرض للتضخم ؟ رعاية لهم اجتماعياً ، وذلك عن طريق الامر بمنع اعانة الفلاء التعويضية ، ولماذا لا يوضع مقياس متحرك « Sliding scale » ترتفع الاجور والمزبقات وفقاً له كما تنخفض وفقاً له كلما سجل الرقم القياسي لنفقات المعيشة ارتفاعات وانخفاضات ؟

اذا عمدنا الى هذا الحل واخذنا في تطبيقه وجدنا انفسنا ندور حول دائرة مفرغة ، ذلك لانه بدل رفع ^{١٠٠} الى ^{١١٠} يسور بحيث يعاد التوازن بينها وبين الاسعار يؤدي الى زيادة الطلب لمن حظروا بزيادة في دخولهم النقدية ومن ثم تتجه الاسعار ارتفاعاً مرة أخرى لنعود فتسبق الاجور ثانية .. وهكذا ينتهي الامر الى ذلك السباق المزدول بين الاسعار والاجور حيث تسبق الاسعار الاجور ثم تعود للحاق بها فلا يلبث الامر قليلاً حتى تعود الاسعار للارتفاع مرة أخرى وهكذا (١) .

ومن ثم فان بعض الكتاب يرون ان العلاج يجب ان يأخذ صورة تحكم في الاسعار وتحديد لها بحيث لا تتجاوز في ارتفاعها حداً اقصى ، بيد ان تحديد الاسعار له مشكلاته التي تصاحبه ، من أهم هذه المشكلات صعوبة تحديد نفقة الانتاج اللازمة لانتاج الكمية الكلية من كل سلعة يراد طرحها في الاسواق لان نفقات الانتاج تتفاوت تفاوتاً

(١) الاستاذ وهيب مسحة - مشكلة الفلاء - المعاصرة رقم (٦) من المجامع
العلمية لجامعة القاهرة - ١٩٥٩/٥٨ ص ٧ - ٨ .

كثيرا من منتج لاخر ، ولان نوع السلعة قد يتفاوت ايضا لا بين منتج وآخر فحسب وانما بالنسبة للمنتج نفسه الذى قد يرى انتساج انواع مختلفة من نفس السلعة ، وهذه الصعوبة التى تواجه السلطات المسؤولة من تحديد الاسعار هى التى تملى عليها تطبيق دائرة السلع التى تحدد اسعارها (١) .

ولكن ليس معنى ذلك ان التضخم يضى فى سبيله بلا عائق ويحدث من الآثار ما يحدث بلا اعتراض فان السلطات تتدخل لمعالجة كجهاز تصحيح للوضع الاقتصادى لاجاد التوازن بين التيار النقدى والتيار السلمى ، وفى هذا المجال يقترح بعض الكتاب مؤشرات عامة لمعالج التضخم فى ضوء المصادر الناشئة عنها لان التعرف على هذه المصادر سيساعد بدون شك على تحديد اوجه العلاج فى ضوء تشخيص نوع التضخم الناشئ عنه (٢) .

فإذا كان التضخم ناشئا عن زيادة الطلب فان الامر يتطلب تخفيض معدلات الانفاق بامتصاص القوة الشرائية الزائدة اى تعقيم جزء من الطلب (٣) ، والمفاضلة فى هذا المجال بين اللجوء الى القروض العامة أو زيادة الضرائب أو الائتئام معا واتباع عدة وسائل منها ضبط الاستهلاك الخاص والجمامى أو استخدام بعض القيود المباشرة (كنظام البطاقات) وتشجيع الادخار الاختيارى ، وبمعنى آخر يتطلب الامر تخفيض مستوى الطلب النقدى الفعالم *level of effective monetary demand* وذلك حتى تصبح كل قوة شرائية فى الاقتصاد مستندة الى حقيقة انتاجية .

(١) نفس المرجع السابق ص ٨ - ٩ .

(٢) وغالب ما يكون التضخم من النوع المركب الذى يرجع الى اكثر من سبب ، فعلا من ان التضخم اذا بدا فى الظهور يصبح كالليل يأخذ عدة طرق لا يمكن التنبؤ باحتمالاتها ، الا اذا درست نواحي الاقتصاد القومى دراسة كافية للمسيل على تعريف طاقته (د) احمد حافظ الجموينى ، التضخم ، مجلة الاقتصاد والحاسبة ، سبتمبر ١٩٦٨ .

(٣) انظر د. مصطفى رشدى - التحليل النقدى ونظرية الدخل القومى - ١٩٧٢ ص ٦٤ وقارن OECD (The Organization for Economic Co-operation and Development) No. 48, Dec. 1970, pp. 27 - 34.

حيث تذكر ان الحكومات الليبرالية تبنى سياسات عندما تحاول ان تسيطر

ومن جهة أخرى إذا كان تضخم الطلب نتيجة لوجة توسية
في وسائل الدفع (١) ، فقد يستدعى الأمر النظر في الحد من تزايد هذه
الوسائل وتعدد معدل تزايدها بما يتناسب مع معدل تزايد الناتج
القومي ، عن طريق السياسات النقدية .

أما إذا كان التضخم ناشئاً عن زيادة النفقة ، فيقترح توفير
عوامل الإنتاج النادرة أو المواد الخام الناقصة والاستفادة قدر
الإمكان بالطاقة الإنتاجية المعطلة وخفض تكلفة عناصر النفقة
الثابتة (٢) ، ونظراً إلى أن أهم عنصر من عناصر النفقة هو عنصر الأجور
فيجب العمل على عدم زيادتها أكثر من الزيادة في الإنتاجية أي استخدام
وسيلة لضبط الأجور .

مع ذلك يجب أن يلاحظ أن علاج التضخم لا يعنى بالضرورة
المورد والأسعار إلى مستواها قبل التضخم ، فكل محاولة للرجوع إلى
المستوى السابق يصيبها الفشل حتماً . لأنها تجاهل ذلك التطور
الذي حدث في الأوضاع الاقتصادية نتيجة للتضخم . وما يجب أن
يكرس له الدولة كل طاقاتها هو زيادة إرساح وإجراء التسميات
المناسبة على هياكلها الاقتصادية لامتصاص آثار التضخم .

ويمكننا أن نجمل وسائل ضبط التضخم وراثته في عدة
أدوات : فيمكن أن تمثل هذه الأدوات في استخدام وسائل وسائل

(١) وتجدر الإشارة ، أنه ثور أمران يصدد الزيادة الكبيرة في كمية وسائل الدفع
التي تزيد من مفتضيات الميزان المعدي الأول ، الإسراف في الإصدار ، فنظراً إلى
أنه قد ارتبط بنظام النقود الورقية ، فقد طالب بعض الكتاب بالعودة إلى نظام الذهب
والواقع أن النظام الورقي لا يوجد في طبيعته ضرورة الإسراف في الإصدار ، فمما
يؤيد هذا توجه إلى نظام الذهب من انتقادات ، ومن هنا فإن حالة الدول ، ويؤيد هذا
سدوق النقد الدولي ، لا تعيد العودة إليه . والثاني الإسراف في منح الائتمان ،
فنظراً إلى أنه يمكن أن يؤدي إلى الضخوة التضخمية ، فقد طالب بعض الكتاب بوجوب
تحديد حد أقصى لحجم القروض التي تمنحها البنك المركزي للخرافة العامة ، ولا
بد أن تمتنع السلطة النقدية بأكبر قدر من الاستقلال المراد من التفضيل راجع د. غرلان
، المرجع السابق ٤٩ و ١١٦ و ١٥٠ و ١٦٦ و ١٧٠ د. لؤاد مرسى ، المرجع السابق ص ٢٦٦
و ٤٠٠ و د. هجمة و د. قريصة ، المرجع السابق ص ١٢ و ١٤ .

(٢) د. أحمد حافظ الجموي - المرجع السابق .

السياسة النقدية الكمية منها والكيفية ، والتي تؤدي الى تخفيض كمية النقود في الاقتصاد ، كرفع سعر الخصم ، ورفع نسبة الاحتياطي القانوني واستخدام عمليات السوق المفتوحة واستخدام الاسلوب المباشر ، ويمكن ان تتمثل في وسائل السياسة المالية كزيادة الضرائب وطرح القروض العامة وتخفيض الانفاق العام . كما يمكن ان تتمثل ايضا في استخدام سياسة اجبرية من شأنها التحكم في الاجور لتحقيق التوازن بين الزيادة في الاجور والزيادة في الانتاجية .

ومن جهة أخرى ، يمكن ضبط مظاهر التضخم والتخفيف من آثاره عن طريق استخدام بعض السياسات ، ونعني بها سياسة القيود المباشرة كالتميز الجبري ونظام البطاقات ونظام توزيع السلع (١) .

وستتناول هذه الوسائل الاربعة لضبط التضخم ورقابته في كل من الاقتصاديات المتقدمة والمختلفة والاقتصاد المصري (نموذج للاقتصاد النامي) ، على انه يكون من الضروري قبل ذلك ، ان نعرف كيف تعمل هذه الوسائل في الاقتصاديات المتقدمة ، وعلى ذلك فان هذا الفصل سيضم المباحث الثلاثة التالية :

- المبحث الاول وسائل ضبط التضخم في الاقتصاديات المتقدمة .
- المبحث الثاني وسائل ضبط التضخم في الاقتصاديات المختلفة .
- المبحث الثالث وسائل ضبط التضخم في الاقتصاد المصري .

(١) ان حالات التضخم التي تصيب الاقتصاد القومي ، قد تكون مقولة ، ولقد تكون عاتية من النوع الجامع تلعب بكل شيء وتحطم النظام النقدي تماما وتدمر اركان الدولة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية بل والسياسية ايضا ، ولا تفلح وسائل ضبط التضخم المذكورة في التوصل للاحائه ونسبته ، فلا تجد الحكومات مغرا من اللجوء الى الاسلحات النقدية الشاملة لعلاج الاختلالات النقدية . علاجا جلوبيا ، من طريق سحب العملة القديمة واحلال عملة جديدة محلها تساوي عددا معيناً من العملات القديمة (ففي اصلاح النقدي الذي تم في ألمانيا عام ١٩٢٣ كان المارك الجديد يساوي مليون مارك قديم) ويقرن هذا الاجراء بسياسة اقتصادية ومالية لكفول الاستقرار للعملة . وقد خدمت غير التاريخ عدة اصلاحات نقدية كاملة في بعض الدول منها ألمانيا ١٩٢٣ وروسيا ١٩٢٢ (راجع د. محمية ود. محروس ، التطور الاقتصادي

المبحث الاول

وسائل ضبط التضخم في الاقتصاديات المتقدمة

سنتناول في هذا البحث وسائل ضبط التضخم في الاقتصاديات المتقدمة (١) في أربع موضوعات هي : وسائل السياسة النقدية ووسائل السياسة المالية والسياسة الاجرية وسياسة القيود المباشرة .

١٠- الرأسمالية ، اما بالنسبة للاقتصاد المخطط فيلاحظ ان يمكن استخدام وسائل فاعلة لضبط التضخم نظرا الى ان الاسعار التي يقيها المنتجون تكون مستقلة عن تلك التي يدفعها المستهلكون ، فضلا عن ان السلع الرأسمالية الثابتة *Fixed Capital* *good* - تنوع عن طريق السلطات المخططة مما يجعل موضوع زيادة الانتاج من طريق المزايدة على عوامل انتاج اضافية امرا محدودا ، علاوة على ان الاسعار المالية تكون تحت سيطرة الدولة ، ومن ثم لا يستطيع ان تخلق اجورا تضخميا بالتهديد بالانحراط ، فضلا عن انه ليس هناك معارضة برلمانية *parliamentary* - الى زيادة نفقات المباشرة .

وبالاحاط ان سلاح التضخم يستخدم أدوات متعددة تختلف بحسب ما اذا كان التضخم ناشئا عن الازمة النقدية أو الازمة سود المصرفية ، وعلى العموم فان الاقتصاديات الاشتراكية لديها اجيزة جيدة لعلاج التضخم ، وتستخدم في هذا المجال عدة أدوات لاتصاص الفائض من الدخول الموزعة بواسطة الضرائب وتشجيع الادخار واستخدام القروض العامة والاملاحات النقدية بنية تحقيق التوازن بين التبادلي النقدي والتبادلي السلع .

وبالنسبة لتضخم الازمة النقدية فانه نظرا الى ان جره من الاسباب التي تؤدي اليه هي اخلال التناسب بين تيار الانفاق النقدي وتيار المرس الحقيقي من السلع والخدمات فان الوسيلة المثلى لابقائه تكمن في وجوب تحقيق التوازن بين القوة الشرائية للأفراد وبين قيمة السلع والخدمات المروضة في السوق . تستعين المجتمعات الاشتراكية في هذا المجال بما يسمى بخطة موازنة الدخول النقدية والانفاق للإنفاق *The Balance of Income and expenditure of the population* .

اما فيما يتعلق بتضخم النقود المصرفية فان معالجته تعتبر مشكلة هامة في ظل النظام الحالي للتخطيط في المجتمعات الاشتراكية ، اذ انه لا يوجد حتى الآن خطة فعالة في يد الدولة تعمل على تحقيق التوازن بين مجموع القروض قصيرة الاجل التي تمنحها البنوك للمؤسسات وبين قيمة المواد الخام والسلع نصف المصنوعة خلال فترة معينة وتتحضر معالجة هذا التسويع من التضخم في تطبيق خطة وعيدة تسمى «خطة الائتمان» *Credit Plan* وهي في الواقع خطة ائتمان قصيرة الاجل . وأرجع في تفصيل ذلك د. عبد الكريم صادق بركات - المرجع السابق ص ١١٨ و ١١٩ Bronislaw Oyrzasowski, op. cit. pp. 337-341 and Thomas Wilson, op. cit. pp. 128/9.

١ - وسائل السياسة النقدية

تتمصرف السياسة النقدية « Monetary policy » التقليدية في الفكر الاقتصادي السائد الى ادارة ومراقبة عرض واستخدام النقود في الاقتصاد بما في ذلك النقود المادية والائتمانية ومراقبة الصرف الاجنبى، بقصد تحقيق اهداف معينة تتركز في السيطرة على المستوى العام للاسعار وبالتالي تأثيرها على النشاط الاقتصادي بصفة عامة .

وتحتل الرقابة على عرض واستخدام الائتمان في الاقتصاد جوهر السياسة النقدية التقليدية بمعناها الخاص ، وبميل الاتجاه في الفكر المعاصر الى توسيع مفهوم السياسة النقدية ليفطى تنظيم سيولة الاقتصاد القومى في مجموعه دون الوقوف عند حدود الرقابة على عرض واستخدام النقود والائتمان . وتعمل السياسة النقدية عن طريق التأثير على عرض النقود ومعدل الفائدة وامكانية الحصول على النقود (١) availability of money .

ويتضمن الهيكل الائتمانى الى جانب الجهاز المصرفى الذى يشكل قطاعا رئيسيا في الاقتصاد ، مختلف مؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية التى تتوافر على تجميع موارد الادخار القومى ووضعها تحت تصرف الراغبين في الاقتراض لمختلف الاجال ، وتعرف سوق التعامل بالائتمان قصير الاجل بالسوق النقدية او سوق النقود Money Market كما تعرف سوق الاقتراض او توظيف الاموال لاجل طويل بالسوق المالية او سوق راس المال (٢) Capital Market .

ويتكون الجهاز المصرفى بالمعنى العام من بنوك تجارية او بنوك ودائع وبنوك غير تجارية او بنوك متخصصة ، ويقصد بالبنوك

(١) انظر د. عبد الحميد محمد القاضى - المرجع السابق ص ٢٥٨ - ود. محمد يحيى موسى - الاقتصاد الكينزى ١٩٦٦ ص ٢٠٤ - وقلرن د. احمد عبد محسنود - النقود والبنوك - ١٩٦٩ ص ١٤٠ .

(٢) راجع د. محمد زكى شافى - مقدمة في النقود والبنوك - ١٩٦٩ ص ٢٢٤ .

التجارية - وينصرف اليها اصطلاح الجهاز المصرفي بمعناه الخاص - مؤسسات الائتمان غير المتخصصة، وتقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تحت الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل في الائتمان قصير الأجل ، وتتميز هذه البنوك بالقدره على خلق وتصفية النقود المصرفية أو الائتمانية أو نقود الودائع (١) التي تتجمع بقبول عام في الوفاء (٢) ، ومن هنا كان استثنائها بالاهتمام الأول في مجال الدراسات النقدية والميل الى قصر اصطلاح الجهاز المصرفي عليها دون غيرها من البنوك المتخصصة .

والمعروف ان البنوك التجارية في ظل النظام الرأسمالي هي خالقة الائتمان عن طريق حسابات جارية تسندها وداائع التراضية ، ولا ريب ان هذه العملية تزيد من وسائل الدفع في الاقتصاد وتحدث ضغوطا تضخمية اذا لم تبين على الاعتبارات الاقتصادية الخاصة بالمجتمع (٣) .

١. تكون النقود المصرفية من وداائع البنوك وتنتقل ملكية الودائع تحت الطلب منها من شخص الى شخص آخر بواسطة الشيكات وهذا النوع من النقود يمثل الجانب الغالب من العرض الكلي في البلاد المتقدمة اقتصاديا ففي الولايات المتحدة مثلا يبلغ حجم الودائع نحو ٩٠٪ من العرض الكلي للنقود وفي إنجلترا يعادل ٨٠٪ (راجع د. محمد ابراهيم فولان ، المرجع السابق ص ٢٥ ود. محمد عبد العزيز عجمية ود. صبحي تادرس قريعة المرجع السابق ص ١٨) .

٢. وذلك بناء على قدرتها في خلق الودائع ويسمى هذا النوع من الودائع بالودائع الائتمانية أو المشتقة « Derivative deposits » يميزها لها من الودائع الحقيقية أو الودائع الأولية « Primary deposits » ويرجع مبدأ قدرة البنوك على خلق الودائع الى اكتشاف هذه البنوك ان معدل السحب المسموح للودعين على ودائعهم لا يبلغ الا نسبة ضئيلة من مجموع ودائعهم الأولية ومتدلة يتكون لدى البنوك احتياطي زائد « Excess reserves » وعلى ذلك تستطيع البنوك ان تستخدم هذا الاحتياطي السوائك في خلق وداائع جديدة ما دام احتياطياها النقدي يكون في مستوى الامان « Safe level » وهذه الودائع تستخدم كوسيلة للدفع أي كجزء من كسبة النقود ، وهذا هو أساس ما يقسم ان «البنوك التجارية» (بمعنا نقود) بجهان كونها تاجر في النقود» . (راجع د. محمد ابراهيم فولان - المرجع السابق ص ٧٠ ود. فؤاد مرسى - المرجع السابق ٦٧ - ١٠٠ وما بعدها ود. فؤاد شريف ، المرجع السابق ص ٢٢ - ٤١ ود. محمد عيسد العزيز عجمية ود. صبحي تادرس قريعة - المرجع السابق ص ١٨ وما بعدها ود. مصطفى رشدي - المرجع السابق ص ٨٥) .

٣. في موضوع خلق الائتمان في الالتصا ذيات الاشتراكية انظر د. خليل حسن خليل ، البنك المركزي في الاقتصاد القومي - معهد الدراسات العربية ، يونيو سنة ١٩٦٥ ص ٢ وما بعدها .

ويشغل البنك المركزي^(١) المكان الرئيسى فى السوق النقدى ،
 الذى هو البنك الذى يقف على قمة النظام النقدى والمصرفى
 « Monetary and Banking System » فى الدولة باعتباره خالق النقود
 القانونية والممثل لقمة السيولة والقادر على التأثير فى فدرة البنوك
 التجارية على خلق نقود الودائع ويكون مع وزارة الخزانة ما يسمى
 بالسلطات النقدية « Monetary Authorities » . ويقوم البنك
 المركزى ، وهو ما يهمننا بصفة اساسية هنا بمراقبة الائتمان كما
 ونوعا وتوجيهه الوجهة التى تتفق وتنفيذ السياسة النقدية المرغوبة ،
 وبالطبع يكون لديه من الوسائل المؤثرة ما يمكنه من تطبيق هذه
 السياسة والتحكم فى حجم وسائل الدفع على النحو المطلوب (٢) . . .

ويحاول البنك المركزى التأثير على عمل النقود والائتمان للمعاونة
 على تحقيق عمل الجهاز الاقتصادى بصورة منتظمة وكبيرة الكفاءة ،
 فهو يسمى فى سبيل تحقيق هذا الهدف الى التأثير على الجهاز
 الاقتصادى فى الاتجاه الذى يساعده على استقراره عن طريق تيسير
 التوسع فى الائتمان فى بعض الاوقات ومقاومة هذا التوسع فى اوقات
 أخرى (٣) .

وللبنوك المركزية فدرة على التأثير فى حجم الائتمان وبالتالي فى
 حجم النقود المصرفية ، وعادة تستخدم البنوك اسلحتها فى التأثير
 على كمية الائتمان ونوعه او بمعنى آخر قد تكون هذه الاسلحة لها
 تأثير على عرض الائتمان ، كما قد يكون لها تأثير فى الطلب عليه (٤) .

(١) للوقوف على وظائف البنك المركزى فى افافسة ، انظر د. محمد ابراهيم غزلان -
 المرجع السابق ص ٩٠ وما بعدها .

(٢) انظر د. محمد ابراهيم غزلان - المرجع السابق ص ٩٠ وما بعدها ومن
 ١٠٥ ، د. محمد عبد العزيز عجيبة ود. مبحى تادرس قريضة المرجع السابق ص
 ١٥٦ - ١٥٩ .

(٣) د. محمد ابراهيم غزلان - المرجع السابق ص ٢٤٧ .

(٤) د. مصطفى رشدى - المرجع السابق ص ٩٢ .

ويعتمد البنوك المركزية في ادارة شؤون النقد والائتمان على وسائل متعددة لمراقبة واستخدام الائتمان يمكن ودها إلى وسائل عامة أو كمية: *General or Quantitative credit control* ووسائل نوعية أو كمية *Selective or Qualitative credit control* . وترمز الوسائل الأولى إلى مراقبة حجم الائتمان بصفة غير مباشرة أى من طريق مراقبة حجم الاحتياطيات المصرفية (١) ، وتهدف الوسائل الثانية إلى التأثير على الائتمان مباشرة وليس عن طريق حجم هذه الاحتياطيات وتكون موجهة نحو استخدامات معينة للائتمان وليس إلى مجرد حجم الودائع المصرفية القائمة أو بمعنى آخر تمسك على تحديد أنواع الائتمان وتسهيل الحصول عليها أو تصنيفها (٢)، وذلك بخلاف النوع الأول الذى يتصف بالشمول والعمومية (٣) .

ولا يخفى أن وسائل الرقابة على الائتمان التى تمارسها البنوك المركزية تختلف من بلد إلى آخر من حيث الدرجة ومن حيث النوع بحسب المرحلة التى وصلت إليها الدولة من التطور الاقتصادى وحجم ونوع مواردها المادية وتكوين جهازها المصرفى والائتمانى بصفة عامة وكذلك بحسب علاقاتها المالية الدولية ومدى تطورها نحوها المالى ومدى تنظيم نشاط سوقها النقدى (٤) .

(١) أى تلك الاحتياطيات التى يمكن للبنوك التجارية استخدامها للمصاريف النوع فى الائتمان بخلاف الودائع .

(٢) انظر د. محمد عبد العزيز عجيبة ود. صبحى تادرس قريصة - المرجع السابق ص ١٨٩ ولزبد من التفصيل - راجع السياسة الائتمانية فى الاقتصاديات الاشتراكية د. أحمد عبده محمود المرجع السابق ص ١٨١ وما بعدها .

(٣) راجع د. محمد إبراهيم غزلان - المرجع السابق ص ٢٢٩ و ٢٦٦ ود. محمد عبد المنزير عجيبة ود. صبحى تادرس قريصة المرجع السابق ص ١٧٤ و ١٧٥ ود. عبد المنعم فوزى - السياسة المالية فى النظام الاشتراكى سنة ١٩٦٧ ص ٦٠ وما بعدها .

(٤) د. محمد إبراهيم غزلان - المرجع السابق ص ١٠٢ و ١٠٤ .

وفيما يختص بالرقابة الكمية على الائتمان فإن البنوك المركزية تستخدم عدة أدوات تتركز في ثلاث رئيسية هي : تغير سعر إعادة الخصم والقيام بعمليات السوق المفتوحة وتغيير النسب القانونية للاحتياطي النقدي ، يضاف إليها أدوات أخرى مثل قيام البنك المركزي بالعمليات المصرفية الخاصة (١) وممارسة نفوذه بالتأثير أو الإغراء الادبي (٢) .

وستتناول فيما يلي بإيجاز الأدوات الرئيسية الثلاثة من الرقابة الكمية على الائتمان بهدف انقاص كمية النقود لنرى مدى تأثيرها على عرض واستخدام النقود والائتمان ومدى ملاءمتها في معالجة الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد .

١ - تغيير سعر إعادة الخصم (٣) :

وتعد من أقدم وسائل البنك المركزي في التأثير على حجم الائتمان

(١) والهدف من قيام البنك المركزي بهذه العمليات هو ضرب المثل للبنوك التجارية للاقتداء به أو العمل على تكسلة نقص في الهيكل الائتماني في الاقتصاد بتقديم ائتمان معين أمرت البنوك التجارية عن القيام به (راجع د. محمد زكي شامي ، المرجع السابق ص ٢٦٨) .

ومع ذلك يؤخذ على قيام البنوك المركزية بعمليات معرفية يثقل عليها طابع المنافسة مع البنوك الأخرى ، أنها في النظم الاقتصادية المتقدمة - قد تخالف التقاليد المصرفية .

(٢) ويمكن التأثير أو الإغراء الادبي الذي تناوله البنوك المركزية في حث البنوك التجارية وإغرائها بالتضامن معها لتنفيذ سياسة التمانية معينة تنجم مع ما يرمى إلى تحقيقه من أحداث كالحد أو التوسع في الائتمان ، ومن الواضح أن نجاح هذه الوسيلة يتوقف على عوامل مختلفة أهمها المركز الادبي للبنك المركزي ومدى سيادة روح التعاون القائم بينه وبين البنوك التجارية (راجع الرخاء بدون تضخم ترجمة د. حسين عمر ص ١٢٦) .

(٣) أو سعر القطع أو سياسة سعر البنك Bank Rate Policy ، وسعر البنك هو التعبير الشائع علمياً وهو في العادة أصلاً من سعر الفائدة في السوق والفرق بينه وبين سعر إعادة الخصم ضئيل - وقد لا يكون هناك فرق على الإطلاق (انظر د. فؤاد مرسى، المرجع السابق ص ٢٧٧ - ٢٧٦) .

التي يقدمه البنوك التجارية لسوق النقد (١) ، والمقصود به سعر الفائدة التي يحصل عليها البنك المركزي من البنوك التجارية اما من عملية الاقتراض او عطية اعادة الخصم (٢) ، فالبنك التجاري الذي يكون في حاجة الى احتياطات اضافية في وسعه الالتجاء الى البنك المركزي للاقتراض او بيع بعض اصوله (٣) وفقا لاسعار يحددها سعر اعادة الخصم ، ويمكن للبنك المركزي تغيير السعر وفقا لما تتطلبه الظروف وذلك بهدف تشجيع او تقييد الائتمان بواسطة البنوك التجارية من طريق تخفيض او زيادة النفقة او تكاليف الحصول على هذه الاحتياطات الاضافية وبالتالي نقص المبالغ النقدية التي تكون تحت تصرفها مما يجعلها تعمل على تقييد الائتمان المنوح للجمهور (٤) .

ولكي نلقى ضوءا على طبيعة وسيلة تغيير سعر اعادة الخصم والمنطق الذي تقوم عليه ، نفترض ان البنك المركزي قد تجمعت لديه البيانات الكافية التي تشير الى ان حجم الائتمان قد زاد عن المستوى المرغوب فيه وقد اخلت بوادر التضخم في الظهور ، ومن ثم فان البنك المركزي يقرر رفع سعر البنك أي يقرر رفع تكلفة الائتمان الذي يقدمه للبنوك التجارية. والقرض الذي يرمى اليه من ذلك هو أن تعمل البنوك التجارية - وجميع الاجهزة الائتمانية الاخرى في الدولة - على التقليل من اقتراضها من البنك المركزي وارتفاع بدورها مستوى اسعار الفائدة بالنسبة للجمهور ، وهذا أمر يفهمه الى

(١) أنظر د. حازم البيلوي ، النظرية النقدية ، ١٩٧١ ص ٧٤ .

(٢) قانون د. مصطفى رشدي - المرجع السابق ص ٩٤ .

(٣) كالاروال التجارية .

(٤) د. محمد ابراهيم لؤلؤ ، المرجع السابق ص ٢٥٠ ود. عبد النعم فوزي ود. عبد الكريم صادق بركات ، مالية الدولة والهيئات العامة ص ٥٧٨ ود. زكريا أحمد نصر ، التحليل النقدي ، ١٩٥٩ ص ١٦٩ وراجع الظروف التي تتوقف عليها قاطبة سياسة تغيير سعر اعادة الخصم في د. محمد عبد العزيز عجمية ود. حبيب فادرس فريضة - المرجع السابق ص ١٨٠ وما بعدها - وراجع ايضا .

H. Spanght Economics, op. cit., pp. 477-9.

التقليل من الخصم والافتراض من البنوك التجارية ويضع هذا التوسع في الائتمان (١) حيث أنه يؤدي إلى التقليل من معدل الافتراض من البنوك التجارية ويؤدي بالتالي إلى تقليل وسائل الدفع الاقتصادي (٢).

ويلاحظ أنه كلما كانت سوق الخصم ضيقة وغير منظمة - كما هو الحال في معظم البلاد المتخلفة ، فإن أثر سياسة تغيير سعر ائتملة الخصم تكون ضئيلة في التأثير على حجم الائتمان (٣) ، كما أن رفع السعر يخفض الأثر في حالة الزواج بينما يكون أثره ملحوظا في حالة التكاد فضلا عن أن الأثر يتوقف على مرونة الطلب على الائتمان فلذا كانت هذه المرونة قليلة ، ضعف الأثر على حجم الائتمان ونتوقع حدوث العكس أيضا كلما زادت مرونة الطلب على الائتمان (٤) - كما تشترط فاعلية سياسة الخصم بصفة عامة ألا تكون هناك مصادر أخرى للبول أو للائتمان ، سواء في السوق النقدي ذاته أو في الأسواق الجانبية بخلاف البنك المركزي من شأنها أن تقلل من أهمية قروض الأخير وتكلفة هذه القروض (٥) .

(١) راجع د. محمد زكي شافعي - مقدمة النقود والبنوك - ١٩٦٩ ص ٢٨٥ ود. محمد عبد العزيز عجمية ود. مكي تادرس - دراسة المرجع السابق ص ١٧٦ وراجع أيضا د. محمد يحيى موسى - المرجع السابق ص ٢٠٤ .

(٢) هذا ويجب أن يراعى أن مجرد رفع سعر الخصم من جانب البنك المركزي ليس كافيا لأن يجعل البنوك التجارية تعجز عن خلق الائتمان والتوسع في القروض مادام يمكنها أن تكتسب الزيادة في سعر الخصم في النفقة الكلية للدين بحيث تظل أرباحها ثابتة وبذلك يتحمل الزيادة الرأغب في الحصول على القرض . ومن جهة أخرى فإن الطلب على الائتمان من جانب القطاع غير المصرفي لا يتأثر بزيادة نفقة الدين ما دام هذه النفقة تمثل جزءا ضئيلا من نفقة الإنتاج ككل وطالما يستطيع أن يعوض هذه الزيادة عن طريق رفع الإنتاجية أو رفع أسعار السلع المنتجة ، ولا حرج في ذلك - فغالبا ما تكون الفترات التي يرفع فيها البنك المركزي سعر الخصم فترات تضخمية تتميز بالزيادة في الطلب - وبالتالي فإن المشروعات في مطالبتها بقروض لتوسيع نطاق الإنتاج تضمن زيادة المبيعات وارتفاع الأسعار في نفس الوقت (راجع د. مصطفى رشدي - المرجع السابق ص ٩٦ وانظر في نفس المنى النشرة الاقتصادية لبنك مصر - ديسمبر سنة ١٩٦٤ ص ٥٦ و ٥٧) .

(٣) راجع د. محمد زكي شافعي - المرجع السابق ص ٢٨٦ .

(٤) د. محمد عبد العزيز عجمية ود. مكي تادرس - دراسة - المرجع السابق ص ١٧٥ وما بعدها .

د. مصطفى رشدي - المرجع السابق ص ٩٥ .

٢ - عمليات السوق المفتوحة :

أصبحت عمليات السوق المفتوحة من أهم وسائل الرقابة على الائتمان (١) ، وتتركز في قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية والتجارية في سوق النقد والمال والهدف الرئيسى من عمليات السوق المفتوحة هو التأثير على الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية ، أى التأثير على سيولة ومقدرة هذه البنوك في خلق الائتمان فقد يكون الغرض من هذه الوسيلة تغيير كمية النقود الورقية في التداول أو حجم الائتمان والودائع أو تعديل ظروف الائتمان وبالتالي تغيير كمية النقود عامة (٢) .

فعندما يرغب البنك المركزى في علاج الضغوط التضخمية عن طريق خفض الاحتياطى النقدى للبنوك التجارية - لكى ترفع حدا للنوع في الائتمان وبالتالي تخفيض النقود المصرفية - يدخل السوق بانما للأوراق المالية . ويتم التأثير في حجم الائتمان عن طريق التغير في أمرين الأول . كمية وسائل الدفع والثاني سعر الفائدة . وفيما يتعلق بالأمر الأول . نجد مثلا ان بيع البنك المركزى الأوراق المالية من شأنه انقاص حجم وسائل الدفع وبالتالي التأثير في سيولة السوق النقدى بقطاعيه المصرفى وغير المصرفى عن طريق تقليل قدرة القطاع الأول على خلق نقود الودائع وعلى منح الائتمان وتقليل الإبداعات النقدية للقطاع الثانى في البنوك مما يحد من قدرتها على التوسع في خلق الائتمان . أما فيما يختص بالأمر الثانى، فإنه عند دخول البنك المركزى بانما فإنه ، فى الواقع ، يخفض من عرض كمية النقود القانونية في سوق النقد والائتمان وهذا من شأنه أن يرفع من لمن

(١) د. محمد إبراهيم غزلان - المرجع السابق ص ٢٥٢ :

(٢) راجع د. محمد زكى شامس - المرجع السابق ص ٢٨٦ ود. إبراهيم - النقود والبنوك الطبعة الأولى ١٩٥٨ ص ١٨٢ ود. مصطفى رشدى - المرجع السابق ص ٢٠٠ .

افتراضها الامر الذى يؤدى الى التقليل على الائتمان والعكس
بالعكس (١) .

ومن الطبيعي ان عمليات السوق المفتوحة تتوقف على وجود
سوق متممة للاوراق المالية وعلى مدى استعمال التسهيلات
المصرفية . فاذا كانت سوق المال خيقة - كما هو الحال في معظم
البلاد النخلفة - فان قيام البنك المركزى بعمليات السوق المفتوحة
على نطاق كبير يخلق ولا شك تقلبات خيفة فى اسعار الاوراق
المالية مما يترتب عليه زعزعة المراكز المالية للبنوك وزعزعة الثقة فى هذه
الاوراق (٢) .

واذا كان البعض يشكك فى فاعلية سياسة البنوك فى بيع وشراء
الاوراق المالية ، نظرا الى ان الحوادث قد اثبتت عدم فاعليتها الا
فى احوال قليلة ، الا ان هذه السياسة تعتبر مع ذلك اهم من سياسة
سعر البنك نظرا لان نتائجها مضمونة ، ولذلك يدعم البنك
المركزى فى العادة سياسة سعر البنك التى يتبناها بعمليات السوق
المفتوحة (٣) .

(١) أى يكون الهدف التقليل من حجم الائتمان ، وقد يحدث ان تقوم البنوك
التجارية باستدعاء بعض القروض لكى تحافظ على مستوى السيولة المطلوب، لذا
فانه يقال دائما ان وسائل تخفيض حجم الائتمان تكون اكبر فاعلية من وسائل توسيمه
ويلاحظ من جهة اخرى ان مجرد زيادة لارصدة النقدية فى حالة دخول البنك
المركزى مشتريا للاوراق المالية ليست كافية لحدنا لزيادة حجم الائتمان ، فهذا يتوقف
على عدة عوامل اهمها رغبة الجمهور المتعاملين وانباهم على الافتراض الذى
يتوقف على طبيعة توقعاتهم بالنسبة لمستقبل معدلات الارباع كما يتوقف ايضا على رغبة
البنوك فى الافتراض لارباع د. محمد عبد العزيز مجيبة ود. صبرى تادوس قريضة
الرجع السابق ص ١٨١ و١٨٢ ود. زكريا احمد نصر - المرجع السابق ص ١٧٥ وما
بندما .

(٢) انظر د. محمد عبد العزيز مجيبة ود. صبرى تادوس قريضة ، المرجع السابق
ص ١٨١ وما بعدها ود. شؤاد مرسى ، المرجع السابق ص ٢٨٠ وما بعدها ود.
حازم السيلوى ، المرجع السابق ص ٧٢ و٧٣ ود. عبد النعم فولى ود. عبد الكريم
صادق يركلات ، المرجع السابق - ١٩٦٧ ص ٥٧٧ .

(٣) د. شؤاد مرسى ، المرجع السابق ص ١٨١ .

٢ - تعديل نسبة الاحتياطي القانوني :

وبينما يكون الهدف الرئيسي للوسيلتين السابقتين هو التأثير على كمية الاحتياطيات للبنوك التجارية في مجموعها وبالتالي على مقدار الاحتياطيات الفائضة ، فإن الهدف الرئيسي لوسيلة تغيير نسب الاحتياطي تغير مقدار الاحتياطيات الفائضة مباشرة أى بجرة قلم (١) .

ويفضل البنك المركزي استخدام هذه الوسيلة على الوسيلتين السابقتين لأنهما تتطلبان شروطا وظيفيا يكون من الصعب توافرها إلا في النظم المصرفية المتقدمة (٢) .

واستخدام هذه الاداة من ادوات السياسة النقدية (٣) ، يمكن في انه اذا رأى البنك المركزي أن حجم الائتمان الذي قدمته البنوك التجارية قد جاوز المستوى المرغوب ورأى ضرورة تقليصه بفرض مكافحة البوادر التضخمية في النشاط الاقتصادي فإنه يلجأ الى رفع نسبة القانونية للاحتياطي النقدي . فإذا لم يكن لدى البنوك التجارية فائض في أرصدها النقدية لتغطية الزيادة المطلوبة في الاحتياطي النقدي اضطرت الى تقييد ائتمائها ، ليس فقط عن طريق التشدد في تقديم القروض الجديدة بل قد تجد نفسها في مركز يحتم عليها استدعاء بعض قروضها ، وهذا من شأنه أن يحقق تخفيضا في حجم الائتمان الموجود فعلا ، كما تستطيع البنوك المركزية أن تلجأ الى تخفيض نسبة

(١) راجع د. محمد ابراهيم فولان - المرجع السابق ص ٢٦٤ و ٢٦٥ وقلم د. مصطفى رشدي ، المرجع السابق ص ٩٨ .

(٢) انظر د. محمد زكي شافعي - المرجع السابق ص ٢٨٨ ود. فؤاد مرسى ، المرجع السابق ص ٢٨٥ ود. حاتم البيلوي ، المرجع السابق ص ٧٤ .

(٣) والمبدأ الذي تقوم عليه هذه الاداة انه في وسع البنك المركزي عن طريق خفض ورفع نسب الاحتياطي النقدي القانوني ان يحدد او يتحكم بحجم احتياطيات البنوك التجارية مباشرة ، ولا كانت الاحتياطيات الفائضة هي أساس توسع البنوك التجارية في الائتمان ، فانه من القروض ائتمانياتها او اقتسامها يؤدي الى احداث تغييرات مماثلة في حجم الائتمان لراجع د. مصطفى رشدي - المرجع السابق ص ٩٨ ود. عبد الحميد القاضي المرجع السابق ص ١٧٤ .

الاحتياطي للعمل على زيادة حجم الائتمان لبعث النشاط في السوق
التقدي وتنشيط الحالة الاقتصادية (١) .

وتعتبر هذه الوسيلة - على الرغم مما يصفها البعض بقلة المرونة
وصعوبة أحداث تغييرات كبيرة كافية من الناحية العملية (٢) - أكثر
فاعلية في معالجة التضخم منها في تنشيط الحالة الاقتصادية ، ففي
أوقات الركود الاقتصادي قد يترتب على تخفيض النسبة القانونية
للاحتياطي التقدي مجرد زيادة فائض الإرصدة النقدية لدى
البنوك التجارية دون أن يترتب على ذلك استخدام هذه الفوائض فعلا ،
بينما في أوقات التضخم تكون هذه الوسيلة أكثر فاعلية لأنها تقنع
قيدا كليا مباشرا على مقدرة البنوك التجارية على التوسع في
الائتمان (٣) .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن التدابير التي تخول للبنك المركزي
أجرائها تتخذ عدة صور ، منها تعديل نسب الاحتياطي التقدي إلى
الودائع ، أو فرض نسب للاحتياط تتصاعد كلما ارتفع مقدار الودائع ،
أو إلزام البنوك بإبداء احتياطيات إضافية في شكل ودائع خاصة
بغاثة محددة لدى البنك المركزي (٤) .

(١) فضلا عن ذلك فالبنك المركزي يعدد هذه النسبة بما لتغير الظروف
الهيكلية أو الموسمية للاقتصاد القومي (انظر د. محمد عبد العزيز مجيبة ود.
مسيحي تانديس قريصة ، المرجع السابق من ١٨٤ و ١٨٥ ود. عبد المنعم فوزي ود. عبد
الكريم صادق بركات - المرجع السابق من ٨٧ ود. مصطفى رشدي ، المرجع السابق
من ١٠١) .

(٢) راجع د. مصطفى رشدي ، المرجع السابق من ١٠١ ود. عبد الحميد الثاني
المرجع السابق من ٢٧٤ .

(٣) د. مجيبة ود. قريصة ، المرجع السابق من ١٨٥ ود. مصطفى رشدي ،
المرجع السابق من ١٠١ .

(٤) راجع د. محمد عبد الله نسب الاحتياطي القانوني في د. عبد الحميد الثاني المرجع
المرجع السابق من ٢٧٤ وانظر خطة الاقتصادية لبنك المركزي المصري الخطة الخمسية الأولى
المرجع ١٩٦٢ من ٢٨٨ .

هذه هي لحة سريعة عن الادوات الرئيسية التي يستعملها البنك المركزي للرقابة الكمية على الائتمان بهدف انقاص كمية النقود ومعالجة الضغوط التضخمية في الاقتصاديات المتقدمة ، فهل يمكن الركون اليها في معالجة التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ؟ هذا ما سنراه في البحث الثاني .

وفيما يختص بوسائل الرقابة النوعية او الكيفية على الائتمان فانها تتمثل في اشكال متعددة تعمل على التأثير على وجوه استعمال الائتمان . ويمكن استخدام هذه الادوات في معالجة التضخم عن طريق تصويب الحصول على الائتمان كرفع هامش الفسح الواجب تطلبه عند الاقتراض لشراء الأوراق المالية (١) ، والرقابة على الائتمان الاستهلاكي (٢) عن طريق تحديد حد ادنى لمقدار ما يدفع مقدما من ثمن السلعة ، وتحديد حد اقصى لاجل عقود البيع بالتقسيط (٣) .

يتضح مما تقدم ان وسائل الرقابة الكمية على عرض واستخدام النقود في السوق تعمل اساسا من طريق رفع وخفض سعر الفائدة ،

(١) فلذا تراهي البنك ان لحة الجماعات تضخمية قد ظهرت ، فانه يحد الى تصويب الحصول على الائتمان ، ويتدخل برفع نسبة موافق الفسح بأن يصلها ٥٠٪ بدلا من ٤٠٪ مثلا وبذلك يصبح القرض الذي يستطيع البنك التجاري منحه ٥٠٪ من القيمة السوقية للورقة المالية بدلا من ٦٠٪ ، وقد بلغ هامش الفسح في بعض الاوقات في الولايات المتحدة ١٠٠٪ ومعنى ذلك تحريم استخدام الائتمان للنقداء المالية (انظر د. محمد ابراهيم غولان ، المرجع السابق ص ١٦٨) .

(٢) وذلك الرقابة على الائتمان العقاري ، عن طريق فرض حد اقصى للاقتراض لبناء المساكن ، وقد فرض هذا النوع من الرقابة لأول مرة بالولايات المتحدة كجزء من برنامج مكافحة التضخم بعد بدء الحرب الكورية (نفس المرجع السابق ص ١٦٩) .

(٣) واستند هذا النوع من الائتمان في بعض الدول (الولايات المتحدة) ليشمل الحسابات المفتوحة لدى المحال التجارية والقروض الشخصية المقدمة للمستهلكين . هذا وقد كان برنامج التقيد الاختياري الذي طبق في الولايات المتحدة ايضا جزءا من محاولة الحد من اللوجيات التضخمية التي طلت الحرب الكورية ، وقد وجدت له معابر وتدابير عرق بين القروض التي ينبغي تشجيعها والقروض التي يجب ألا تشجع في الظروف السابقة كوسيلة لمعالجة التضخم آنذاك فراجع د. محمد ابراهيم غولان ، المرجع السابق ص ٢٧٠ وقرن د. زكريا أحمد نصر - المرجع السابق ، ص ١٨٩ وما بعدها .

أما وسائل الرقابة الكيفية فأنها لا تؤثر على طلب النقود في السوق عن طريق تغيير سعر الفائدة وإنما عن طريق تغيير الكمية التي تعرض من النقود أو أنواع معينة من الائتمان.

ويلاحظ أن أنصار السياسة النقدية قد اعتادوا أن يملوها أهمية كبرى لمكافحة الاتجاهات التضخمية أو الانكماشية في الاقتصاد ، وأنه وإن كانت هذه السياسة لم تثبت فعاليتها في مكافحة هذه الاتجاهات أثناء الكساد الكبير ، إلا أن ذلك لم يكن ، في رأيهم ، يرجع لقصورها وإنما يرجع لتردد القائمين بشئونها في اتخاذ الخطوات الحاسمة في الوقت المناسب (١) .

وقد انتقدت هذه السياسة في عدة مواضع أهمها (٢) أن مفعولها يتوقف على درجة مرونة الطلب الكلى بالنسبة للتغيرات في سعر الفائدة ، وهي مرونة عادة ما تكون ضعيفة . ولا تؤثر تأثيرا محسوسا على حجم الإنفاق إلا إذا كانت سياسة قاسية قد يخشى من تطبيقها بالتهديد بأحالة التضخم إلى كساد (٣) ، وتدل الأبحاث الحديثة على أن الطلب الكلى يكون قليل الحساسية بالنسبة للتغير في سعر الفائدة (٤) .

ومهما يكن من أمر الدفاع الذي أبداه أنصار السياسة النقدية في هذا المجال ، فإنه نظرا لما صاحب حلول الاهتمام بمستوى التشغيل

(١) انظر في تفصيل ذلك د. عجمية ود. قريمة - المرجع السابق ص ١٨٧ وما بعدها .

(٢) راجع تطور السياسة النقدية خلال فترة الخمسين عاما الماضية في النقود والبنوك - ١٩٦٦ - د. أحمد عبيد محمود ص ١٢٦ وما بعدها .

(٣) من الواضح أن السياسة النقدية تتطلب شروطا معينة لضمان نجاحها منها مدى استجابة الجهاز المصرفي بأكمله لتوجيهات البنك المركزي ، كذلك لا يوجد ما يقسم أن التخليق سوف يستحقون القروض في الأنشطة المحددة لها في حالة اتباع سياسة تخصيص الائتمان ، وسيستوقف مدى نجاح السياسة النقدية على مدى استجابة رجال الأعمال لها وعلى مدى تأثرهم بسعر الفائدة كمعيار للاستثمار (د. محمد يحيى موسى - المرجع السابق ص ٢٠٥) .

(٤) د. أحمد عبيد محمود - المرجع السابق ص ١٢٢ وما بعدها .

والإنتاج محل الاهتمام بقيمة النقود من تغير مقابل في السياسة الاقتصادية يتمثل في زيادة الاهتمام بالسياسة المالية كإداة رئيسية فعالة تتمتع بالقدر على التأثير المباشر على مستوى النشاط الاقتصادي (١) ، فإنه لم يعد للسياسة النقدية سوى دور مكمل في مجموعة السياسات التي توجه للمحافظة على التشغيل الكامل في إطار من الاستقرار النقدي المحلي ، ويتلخص هذا الدور في اختيار الحجم الأمثل لمعدل التغير في كمية النقود ، ذلك المعدل الذي يتماشى مع تحقيق التوظيف الكامل المحسوب بالاستقرار النقدي (٢) .

هذا ويرى صندوق النقد الدولي أنه لكي يتبنى للدولة ضبط التضخم يجب عليها اتباع سياسة نقدية معينة تستخدم فيها الأسلحة النقدية والائتمانية التي سبقت الإشارة إليها وبصفة خاصة رفع نسبة الاحتياطي وتغيير سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة مع وضع حدود للتسهيلات الممنوحة من الجهاز المصرفي في مجموعة لكل من القطاعين العام والخاص .

(١) راجع د. محمد زكي شالي - المرجع السابق - ص ٢٢١ وراجع E. A. Robinson. Problems in economic development. Mac. London 1966, pp. 190 - 211.

(٢) راجع في تفصيل ذلك د. صبيح تادرس قريصة - الزواجل المهددة للتغير في كمية النقود - معهد الدراسات المصرفية - أبريل سنة ١٩٦٤ ص ٢٠٢ .

٢ - وسائل السياسة المالية

ان استخدام الميزانية كدالة للرقابة على الاتفاق القومى يعتبر من احدث الادوات التى تستخدمها السياسة الاقتصادية بعد ان كانت السياسة النقدية هى الاداة السائدة وذلك بزيادة التخطيط المالى فى الدول المختلفة وظهور الدور الوظيفى للمالية العامة Functional Public Finance (١).

وقد بين كينز (٢) ان الوسيلة الطبيعية لعلاج الازمات هى محاولة زيادة الطلب الكلى الفعال فى الدولة لتعويض النقص الذى يظهر فى الاستثمار عند مستوى التشغيل الكامل ، وتحقق ميكانيكية هذا العلاج فى انه لا كان اتفاق الدولة (٣) على السلع والخدمات يتساوى تماما من حيث اثره على مستوى الدخل القومى مع الاتفاق المستقل على الاستثمار ، فان زيادة اتفاق الدولة على السلع والخدمات من شأنها ان تؤدي الى رفع مستوى التشغيل فى الدولة . وقد اخذ اتباع كينز منه تلك الآراء وادخلوا عليها تحسينات عدة بحيث اصبحت الان تكون فى مجموعها السلاح الاول الذى تعتمد عليه الدول الرأسمالية فى محاربة الازمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادى (٤) .

وتسمى النظرية الخاصة بمحاولة تحقيق الاستقرار الاقتصادى عن طريق استعمال الدولة لسياسة الانفاق او سياستها الضريبية بنظرية السياسة المالية التعويضية Compensatory Fiscal Policy وقد اصبحت هذه النظرية الآن على درجة كبيرة من الاتقان بحيث لا يقتصر النصح بها على محاولة علاج الازمات فقط وانما تمتد لمعالجة التضخم ايضا (٥) .

(1) See : Thomas Wilson, Inflation, op. cit., pp. 131 - 138.

(٢) يجب ان عدم كينز الاسس التى تقوم عليها النظرية المالية التقليدية الكلاسيكية قدم أفكاره الموضحة بالتالى .

(٣) يمثل الاتفاق العام فى الدولة الحديثة جزءا كبيرا من الاتفاق القومى ولذا فانه لا شك سيؤثر على مستوى الاسعار الانتاج والتوظيف .

(٤) (٥) د. حسين ابراهيم غزلان ، المرجع السابق ص ٥٢٢ .

تقى فترات الكساد ، حيث يقل الطلب عن المستوى الذى يحقق التشغيل الكامل لعوامل الانتاج ، يصعب تكيف نفقات الدولة وإيراداتها بما يكفل زيادة الطلب عن طريق زيادة تيار الانفاق العام مع الالتجاء الى المعجز المنظم *Systematic deficit* فى الميزانية واستخدام الضرائب استخداما يشجع الطلب الخاص على الاستهلاك والاستثمار حتى يزيد التشغيل والانتاج وتخف حدة الركود او يقضى عليه . اما فى فترات التوسع حيث يزيد الطلب زيادة تفوق قدرة الاقتصاد على انتاج السلع والخدمات عند مستوى التشغيل الكامل : فلا بد ان تتجه السياسة المالية الى تقييد الطلب عن طريق خفض الانفاق العام وزيادة الضرائب مع تكوين فائض فى الميزانية لامتناع جانب من القوة الشرائية وحجزه عن التداول حتى يمكن وقف الضغط التضخمى واعادة التوازن والاستقرار الى النظام الاقتصادى (١) .

وغنى عن البيان ان السياسة المالية تختلف فى النظم الاقتصادية الرأسمالية عنها فى النظم الاشتراكية تبعاً لاختلاف دور الدولة فى كل منهما (٢) . وفى الاقتصاديات الرأسمالية حيث تسود المشروعات الخاصة هيكل العمالة والانتاج تتجه السياسة المالية اسماً - رغم ازدياد أهميتها تبعاً لتطور دور الدولة فى السنوات الأخيرة - نحو موازنة ومساندة الاستثمار الخاص وسد أى فجوة انكماشية او تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادى عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلى الفعال فى الاقتصاد مع اغطلاع الدولة بصفة عامة بالمرافق الاقتصادية والاجتماعية الهامة وبعض الصناعات الاستراتيجية . بينما تتخذ السياسة المالية فى

(١) د. عبد الحميد القاسم ، المرجع السابق ص ٢٢٦ وما بعدها . ولورن : د. فؤاد حاتم ، المرجع السابق ص ١٨٠ وما بعدها . ود. فنؤاد شريف - السياسة النقدية فى مصر - ١٩٥٥ ص ٢١ وما بعدها .

(٢) د. عبد الحميد القاسم ، المرجع السابق ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ وفى نفس المعنى راجع : د. عبد النعمان لوزي ود. عبد الكريم صافى بركات ود. يونس أحمد البطريق ، المالية العامة والسياسة المالية ١٩٦٦ ص ٤٧ و ٤٨ .

الاستراتيجيات الاستثمارية دورا أكثر إيجابية بما لا يتسع نطاق القطاع العام واضطلع الدولة بالجانب الأكبر من النشاط الاقتصادي والاجتماعي في هذه البلاد واتجاه السياسة المالية الى التطبيق مع السياسة الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام .

ويكاد يتفق الإجماع على أهمية السياسة المالية في مواجهة المشاكل المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد المتخلفة عموما بسبب ضخامة المؤليات التي يلقيها تدعيم التنمية على عاتق الحكومات مع قصور الجهود الخاصة عن مواجهة التحديات الجسيمة التي تفترض تقديمها ومع ضعف الجهاز النقدي بها وعدم استجابة اقتصادياتها كثيرا لادوات السياسة النقدية التقليدية (١) .

وتهدف السياسة المالية الى علاج التضخم عن طريق تطبيق أساليب السياسة المالية للاقتصاد وفقا للكلفة التي تعتقها الدولة وذلك من خلال ميزانيتها العامة (٢)، وهنا يثور الجدل حول المفاضلة بين الفروض الحقيقية والضرائب ومدى تأثير كل منهما في الاقتصاد .

الفروض الحقيقية والضرائب :

يؤدي الاقتراض المحلى (٣) من الجمهور والمؤسسات المالية غير المصرفية الى تحويل الموارد الحقيقية من القطاع الخاص الى

(١) د. عبد الحميد القاضي ، المرجع السابق ص ٢٢٥ .

(٢) يقدم الفكر الاقتصادي ثلاث أنواع من سياسات الميزانية : هي سياسة توازن الميزانية وسياسة الميزانية الموجبة ضد التقلبات الاقتصادية والسياسة الاستقرارية الائتمانية (انظر في تفصيل ذلك د. فؤاد حاتم، النقود والتوازن النقدي ص ١٦٦ وما بعدها) ويحث العالم والتضخم ، الشرة الاقتصادية ليك مصر ديسمبر سنة ١٩٦٤ ص ٥٨ وما بعدها) .

(٣) ان اتجاه الدول الى الاقتراض أصبح سمة مالية متشاهدة يوضح الى معظم دول العالم في الوقت الحاضر ، بل ان توسع الدول في الاعتماد على هذا المصدر من مصادر التمويل أصبح يمثل المفهوم المتعد للسياسة المالية الحديثة ما دام هذا المصدر يساهم في تحقيق التوازن والتوازن في الاقتصاد القومي (راجع في تفصيل ذلك د. يوسف عبد الحميد ، الدين العام المرسل - مبادئ الدراسات العربية رقم ٣ لسنة ١٩٦٨ ص ٢ - ٧ ، وتكون النظام المالي للاقتصاد السوفيتي - ترجمة أحمد قنديل ، ص ٣٦٦ - ٣٧١) .

الحكومة مباشرة ، ورغم ان هذا الاقتراض قد لا يقلل من الانفاق الخاص على الاستهلاك والاستثمار بنفس القيمة المقرضة فان الزيادة في الطلب الكلي عادة ما تكون قليلة محدودة تبجها زيادة الانتاج ، ان عاجلا او اجلا ، متى كان اقتراض الحكومة لانغراض انتاجية (١) .

وعلى هذا النحو ، اذا كان هناك فائض في الطلب في اقتصاد يسوده التوظيف الكامل ، فان السياسة المالية الوحيدة هي تلك التي تقوم بفرض ضريبة اضافية او عقد قرض عام داخلي حقيقي لامتصاص القوة الشرائية الزائدة في السوق . وقد يتراعى للسلطات المخططة انه يكون من الاوفق تجميد الحصلة وعدم اتقانها (٢) ، حتى يمكن ضبط التضخم على النحو الذي سنراه .

وفي هذا المجال يجب التفرقة بين الاقتراض الحقيقي السليم ، وبين ذلك الاقتراض الذي يتم عن طريق الافراد والؤسسات غير المصرفية . وهو ضرب من ضروب الادخل الاختياري في سندات القروض العامة (٣) ، وبين الاقتراض التضخمي ، اي ذلك الاقتراض الذي لا يستند من مدخولات موجودة ناتجة من دخول سابقة بل من توقع تقدي او ائتماني باضافة قوة شرائية جديدة ، على النحو الذي رأيناه من قبل .

ولكن ما هي افضل الوسائل على اقتصاد يسوده التوظيف الكامل ، لامتصاص فائض الطلب في الاقتصاد هل يكون من الافضل اللجوء الى

(١) د. عبد الحيد الثاني ، المرجع السابق ص ٢٦٠ .

(٢) او ما يسمى بالدورة المثقلة للقرود ، ويتم ذلك عن طريق مرور بولرات الدخل ورأس المال في طريق مثاق بحيث يحتفظ بكمية نقد الزائدة بعيدة عن استرق السلع ورأس المال بآخر : د. عزاد مرسي ، المرجع السابق ص ١١١ .

(٣) المقصود بالقروض هنا ، القروض المرفوعة الاجل ، ولكن يجب ان يلاحظ ان خصم البنك المركزي للادوات التجارية يعتبر فرعا ضمن الاجل من التنمية المبرورة ، ولكنه في الحقيقة يتحول الى قرض طويل الاجل عند اقر تجميد مدد التنشئة الاقتصادية فيك مصر - مارس سنة ١٩٦٥ من ٤٨ مجلة مترجمة لـ (Mondor Piere) .

فرض ضرائب جديدة (أو زيادة الضرائب الحالية) أو عقد القروض الحقيقية علينا تجاه هذه التساؤلات ان نتبع ما يحدث .

إذا لجأت الحكومة الى زيادة الضرائب أو عقد القرض ، فان الكمية الاجمالية للنقد تظل ثابتة اذ كل ما يترتب على فرض الضرائب أو عقد القروض هو تحويل جانب من القوة الشرائية من يد الافراد الى يد الحكومة ، التي قد تقوم بتعقيمها ، ولا يوجد فرق بين الويلتين الا من حيث ان الضريبة فرض الزامي يؤخذ بلا مقابل ، على حين ان القرض استثمار اختياري تتحمل الحكومة التزام دفع فائدته وقيمة الاصل عند الاستحقاق ، ولذا فان وسيلة زيادة الضرائب أو عقد القروض تتفق مع احتياجات التوازن النقدي (١) .

وفي هذا المجال يرى البعض ان **الضرائب** - باعتبارها اهم وسائل تمويل الزيادة في الانفاق العام والاستهلاك الجماعي والاستثمارات العامة - تفضل القروض الحقيقية لعدة اسباب منها ، ان الضرائب اكثر الوسائل فاعلية لضبط التضخم والحد من ضغوطه بصفة خاصة في المجتمعات التي يطلب فيها تخلف الماديات المصرفية والائتمانية (٢) . كما ان الاكتتاب في القروض يشترط فيه عنصر الاختيار ، وهذا امر يتوقف على ما اذا كان عقد القرض في وقت مناسب من وجهة نظر الافراد ، ويتوقف ايضا على فرصة الربح من هذا الاستثمار بالنسبة الى فرص الربح البديلة ، ثم انه يحمل ميزانية الحكومة عبء الفوائد مما يحتاج معه الى تدبير ايراد اضافي لسدادها ، وقد يترتب على ذلك زيادة الضرائب على اصحاب الدخل الصغيرة أو الثابتة لدفع الفوائد لاصحاب الدخل الكبيرة من المكتسبين ، ولذا قد يسوء عقد القرض الى توزيع الدخل القومي ما لم تجمع الاكتتابات من صفار

(١) د. فؤاد حريف ، المشكلة النقدية - الطبعة الاولى من ٢١ وقرن د. محمد
ليبيب بسقيز - المالية العامة - ١٩٥٧ ص ٢٦١ و ٢٦٥ .

(٢) د. وياض الشيخ - ميزانية الدولة ووسائل تمويل الزيادة في الانفاق العام -
مجمع الدراسات المصرفية رقم ١٥ لعام ١٩٦٧ ص ٢٠ .

المدخرين ، وما لم تفرض الضرائب اللازمة لدفع الفوائد على اصحاب
الدخول الكبيرة (١) .

ومع ذلك يرى بعض الخبراء الماليين ان الطاقة الضريبية للممول
لها حدود ، وينصحون بالا تصل الضريبة الى الحد الذى يقضى على
الحافز على زيادة الانتاج ودفع الممول الى التهرب من دفع الضريبة
ولو عن طريق التوقف عن العمل لزيادة الانتاج بعد حد معين ، مما يؤثر
على الحافز على العمل والانتاج والاستثمار كثيرا سينا ، فتؤدى
الى انقاس الانتاج القومى وبالتالي إيرادات الحكومة ، كما ان
الحكومات الديمقراطية تعرض شعبيتها السياسية لشئ من الخطر
اذا هي تمددت في زيادة الضرائب (٢) .

ومن جهة اخرى فكثيرا ما تكون زيادة الضرائب نفسها باعشا
على زيادة حدة التضخم بدلا من ان تكون اداة للحد منه ، وخاصة في
حالة وجود اتحادات عمال قوية . فمن المعلوم ان فرض ضريبة
اضافية على الدخول ينقص من الاجور النقدية كما ان زيادة
الضرائب والرسوم السلبية تعمل على زيادة نفقات المعيشة مما يضطر
اتحادات العمال الى المطالبة بعدم المساس بالاجور النقدية الصافية في
الحالة الاولى وبضرورة زيادة الاجور تمثيا مع لم تفاع نفقات
المعيشة في الحالة الثانية . كذلك فان الضرائب التى تفرض على
المؤسسات تعمل تحت ظروف تنافسية لا بد وان تعلى من نفقات
الانتاج كما قد تسبب في اقصاء عدد من المؤسسات الحديثة من
حلبة الانتاج ، مما يقلل من عرض المنتجات ويمكن المؤسسات الباقية
من رفع أسعار السلع ، وهكذا تعتبر الضرائب التى تفرض على
المؤسسات واصحاب الوارد والتى تعمل على خفض حجم المنتج وارتفاع
الاسعار تضخمية بصفة عامة (٣) .

(١) انظر : د. سؤاد شريف ، المرجع السابق ص ٢٢ وقارن د. خليل حيسن
خليل ، اشواء جديدة على الفكر الاقتصادى ص ٢٦٠ وما بعدها .

(٢) د. سؤاد شريف ، المرجع السابق ص ٢٢ .

(٣) د. عبد النعم لوزى ود. عبد الكريم مسلول بركات ود. يونس احمد
الطريق ود. حامد عبد الجبيل دوائر الاقتصاديات المالية الماسة ، ١٩٧٠ ص
٤/٢٩٢ »

ومع هذا يفضل بعض الكتاب الاتجاه الى القروض الحقيقية ،
 فقد يمكن عن طريق القرض العام امتصاص جزء كبير من القسوة
 الشرائعية الزائدة وفي وقت أسرع مما يمكن تحقيقه عن طريق بعض
 أنواع الضرائب ، فضلا عن أنه يفضل ان يكتب في مثل هذه
 القروض أولئك الذين زادت دخولهم نتيجة للتضخم في حين يتمتع
 أصحاب الدخل الثابتة من الاكتئاب الامر الذي يحقق عدالة نسبية
 تفوق تلك التي تحققها زيادة الضرائب ، وبالإضافة الى ذلك فان عقد
 القرض العام الحقيقي في مثل هذه الظروف ان يكون له من الآثار
 السيئة او ردود الفعل الاجتماعية والسياسية التي قد تصاحب رفع
 الضريبة (١) .

وعلى هذا النحو فان لكل وسيلة من الوسائل السابقتين
 مزاياها وعيوبها ، ويجب على الحكومة ان تختار الوسيلة التي
 تتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وان تطبقها بجرعات
 معقولة تتفق والبيئة الاقتصادية ، وان كنا نفضل استخدام السياسة
 الضريبية كدالة مثلى للحد من الضغوط التضخمية ولا سيما في
 المجتمعات التي يلب فيها تخلف المعدات المرفية والاقتصادية ، وان
 كانت ثمة صعوبات تثار في هذا المجال وذلك على النحو الذي
 سنوضحه تفصيلا فيما بعد .

هذا ويوصى صندوق النقد الدولي بمعالجة التضخم عن طريق
 اتباع برامج لتثبيت الاقتصادى يتمثل جوهر اجرائاته المالية في
 ملائمة الميزر في ميزانية الدولة (٢) او خفضه بحيث يمكن تحويله بدون

(١) راجع : د. عبد التمسك لوزي وآخرين ، اقتصاديات المالية العامة ، ١٩٧٠ .

(٢) هذا ويرى الصندوق ان التضخم يرجع الى وجود عجز في الميزانية ، ومع
 احتراجه بان استحداث الميزر انما تقتضي ضرورة قيام الدولة بتطبيق برامج التنمية
 كإجراء لتخفيف التباين بين القرويات التي تقوم بتحويلها القطاع الخاص فضلا عن
 عدم كفاية تحقيق النمو القومى . فان الصندوق يوصى عامة بتأجيل المنهجى في ميزانية
 الدولة وذلك بتطبيق المبررات وزيادة إيرادات عن طريق الضرائب وراجع : د.
 جرجس مبدى مراد ، السياسة النقدية والمالية لـ : د. جرجس مبدى مراد ، ص ١٦٦ .

الالتجاء الى الاقتراض من البنك المركزى ، وهنا يجب العمل اما على تخفيض المصروفات او زيادة الإيرادات ، ويرامى ان ينصب تخفيض المصروفات اساسا على البنود المتسبة في عجز الميزانية كإماتات خفض نفقات المعيشة ومصروفات التشغيل الجارية وخسائر المشروعات المملوكة للدولة ، وينبغى كذلك مراعاة ان يتبادل الاستثمار العام مع الموارد المتاحة والنظر في التوسع في الموايا الاجتماعية ..

وفي نفس الوقت يجب العمل على زيادة إيرادات الدولة عن طريق تحسين الجهاز الإدارى ، وزيادة فئات الضرائب القائمة وفرض ضرائب جديدة بحيث تؤدي الى زيادة التحصيلات بأقل مجهود إدارى ، وبطبيعة الحال يجب ان يراعى اثر الضرائب المختلفة على حوافز الادخار والاستثمار والاستهلاك (١) .

هذه هي ملامح السياسة المالية التى يتفق كثير من الكتاب اليوم على انها تهدف بالدرجة الاولى الى المحافظة على مستوى عال من التوظيف مع استقرار الاسعار استقرارا نسبيا اى منعها من التقلبات الشديدة التى تضعف من قيمة النقد ، بحيث يسمح هذا الاستقرار النسبى بارتفاع الاسعار ارتفاعا بسيطاً يصحح الأحوال الاقتصادية بصيغة السرواج بدون تضخم (٢) .

وقد انتقلت هذه السياسة فى عدة مواضع منها (٣) أن الحكومة قد تهدف الى تحقيق فائض معين فى الميزانية لمعالجة التضخم ثم يتضح بعد ذلك أن الفائض كان أقل أو أكثر مما ينبغى فضلا عما تسم

(١) برامج التثبيت وتسهيلات صندوق النقد الدولى - المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى ، المجلد الثانى ، العدد الرابع من ٤٦ و ٤٧ .

(٢) راجع : د. فؤاد عاشم ، المرجع السابق ص ١٨٠ وما بعدها .

(٣) أليوت الحوادث أن السياسة المالية كانت فى الإغرى غير ناجحة فى بعض الأحوال لمعالجة التضخم (انظر د. أحمد عبده محمود - المرجع السابق ص ١٤٦ وما بعدها) .

به من عدم المرونة في تغيير معدلات الضرائب وتخفيض بنود الاتفاق العام أو زيادته (١) .

ومهما يكن من أمر هذه الانتقادات ، فإن السياسة المالية قد أصبحت فوق كل شك أو جدل وتعتبر الاداة الرئيسية لمواجهة التضخم (٢) ، فهي تحتل الآن مكانا مهيما في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ولكن على الرغم من أن الاقتصاديين بصفة عامة يضمنون معظم ثقتهم في قدرة السياسة المالية على المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ، إلا أن غالبيتهم يتصحبون باستعمال هذه السياسة بالتعاون مع السياسة النقدية (٣) ، فيجب أن تقف السياسة المالية ، أزاء السياسة النقدية ، موقف الحليف الناصر ليتم الربط بين آثارهما ولتشد أحدهما أزر الأخرى ، إذ أن الحقيقة التي لا مراء فيها أن السياستين النقدية والمالية ضروريتان مما لضبط التضخم حتى تؤكد كل منهما آثار الأخرى وتساندها (٤) لتحقيق للدولة وسيلة فعالة لتثبيت الاقتصادي .

(١) نظرا للمصوبات التي يواجهها تعديل الزاوية من حيث مستوياتها فضلا من الاجراءات التي تتعلق بالتعديل (See : D.C. Rowan, Output Inflation and Growth, Mac. London 86, p. 461).

(٢) د. أحمد عيده محمود ، المرجع السابق ص ١٢٥ وراجع النشرة الاقتصادية البنك مصر ديسمبر ١٩٦٤ ص ٥٥٧٥ .

(٣) انظر د. محمد إبراهيم غزلان - المرجع السابق ص ٢٥٦ و ٢٥٧ .

(٤) وحتى لا ياتي وقت تتطرق هناك السياسة كما حدث في الماضي ، كان يحاول البنك المركزي وضع أسس مكافحة التضخم ، بينما تحقق الدولة مجرأ في ميوليتها . ربما ينبغي أن ما تأخذ باليد اليمنى تطيح باليد اليسرى وقد يؤيد مراجع د. غزلان حاشي . المرجع السابق ص ١٩٢ وانظر أيضا :

D. C. Rowan, op. cit. p. 461).

٢ - سياسة الأجور

عرفنا مما سبق ان التضخم الناجم عن زيادة النفقة ينشأ اساسا من الزيادة السريعة في اجور المشتغلين في الوقت الذي لا تحقق فيه انتاجيتهم ، اى قدرتهم على خلق السلع والخدمات ، نفس معدلات الزيادة في الاجور ، فينبغى في هذه الحالة لتجنب التضخم الا تفوق الزيادة في الاجور الزيادة في الانتاجية .

ومن هنا فانه لا يتيسر الوصول الى تحقيق عدم زيادة الاجور من الزيادة في الانتاجية الا اذا استخدمت وسيلة تؤدي الى ربط معدلات الاولى بمعدلات الثانية ، اى اتباع ما يسمى بسياسة الاجر المركزية Centralized wage policy او سياسة الدخل Income Policy (١) بمعنى ان تربط اى زيادة في اى دخل من دخول ملاك عوامل الانتاج بالزيادة في انتاجية هذا المالك، لان الانتاجية المتزايدة وحدها يمكن ان تعبر عن نفسها بدخل اضافى عن طريق زيادة عائد return عوامل الانتاج الموظفة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، اى انه يجب ان يكون التدخل الذى يؤثر على مستوى الاسعار مستوحى من المعايير الاقتصادية Economic Criteria قبل اى شئ ، والا ادى الامر الى الاختلال (٢) .

وفي هذا الصدد يقترح خبراء الامم المتحدة وجوب تدخل من جانب الحكومات والنقابات العمالية بهدف ربط الاجر بالانتاجية (٣) :

(1) See : D. C. Rowan, Output, Inflation and Growth, op. cit. p. 441 . وانظر د. احمد عيذه محمود ، المجرى فى النقود والبنوك ، ١٩٦٩ م . ٦٠ .

(2) Ugo Papi, Inflation, edited by Hague, op. cit., p. 62.

(3) See : W. W. Rostow, The Process of Economic Growth op. cit. p. 232.

وفي هذا المجال (١) يقترح بعض الكتاب انشاء مجالس قومية للاجور والاسعار والكفاية الانتاجية على النحو المعمول به في بعض الدول حاليا (٢) كإنجلترا (٣) والسويد (٤) والنرويج (٥) ، يكون غرضها تخطيط نمط الاجور Course of Wages بطريقة منسقة وبذلك تعالج بعض

(١) ويسوق بعض الكتاب سياسات اخرى لعلاج لفهم النقطة منها :

١ - التغيرات في سبر مفاوضات الاجور Changes in wages bargaining procedure ذلك انه نظرا لما يتبين من ان المساومات التمسكة على مستوى الصناعة وعلى المستوى القومي تجعل من اليسور على التتبع منع زيادات في الاجور وتعملها على المستهلك فان هذا الميسر يشترط ان تكون المساومة بعمل ادنى فقط واذا رغبنا الشئ في دفع زيادة املا فانه يجب عليها ان تحصل على ترخيص بذلك .

٢ - تجميد الاجور والاسعار : وتترك هذه الوسيلة في عدم السماح للاجور بالارتفاع ، ويحدث ذلك بصفة خاصة ، عندما لا تمكن الحكومات من التوصل الى اتفاق مع نقابات العمال حول زيادة الاجور وقد اثبت انجلترا هذه الوسيلة في اوائل عام ١٩٧٢ (Speight op. cit. pp. 444/6)

(٢) راجع د. فؤاد حاشم ، اقتصاديات النقد والتوازن النقدي ١٩٥٩ ص ٢٢٤ - ٢٢١ .

(٣) الواقع ان العمال في انجلترا فريقان - فريق يقبل التغيرات فيه التقدم التكنولوجي ولا يطالب بزيادة الاجور الا لزيادة الانتاج - ومثال ذلك العمال في صناعة الصلب وهو فريق ما زال يمثل الاقلية . اما الفريق الغالب فلا يذهب الى هذا الرأي ولا يرى الا مصلحة العمال دون غيرها ، وهذه ان الآلات والمصانع ملقحة بالعمل وليس المكس ، واذا زاد الانتاج فان مرجع ذلك قدرة العامل لا التقدم التكنولوجي او الاستثمار الصحيح ومنساقط مقارنة بين انجلترا وامريكا . فالعمال في امريكا لا يطالبون بزيادة الاجور الا بزيادة الانتاج ، وهذه هي القامدة العامة ولا يقيمون العقبات امام التبدلات التكنولوجية اللازمة ولو أدت الى بعض البطالة . اما التغيرات المالية في انجلترا فتأبى البطالة كما تكن اسبابها ، وهذا فرق كبير بين العمال في كل من انجلترا وامريكا . ولا نفرض امادات المال في امريكا من ناحية المبدأ ، ان تبحث مع مشاكل الاجور موضوع زيادة الانتاجية لان ربط الاجور بالانتاج من شأنه ان يؤدي الى رفع الاجور الحقيقية ، اما ليس ذلك فان زيادة الاجور الاسمية سوف يتفادها ارتفاع الاسعار . (انظر د. حسين فهمي - المرجع السابق - ص ١٠ - ١١)

(٤) اما مؤسرات امادات العمال في السويد فانه يمكن النظام الانجليزي لانه يمتن بمسكلات الاسعار عنائته بمستوى الاجور ويمن ان زيادة الاجور دون زيادة الانتاج فلو بالعمال غروها باسمط الامال (نفس المرجع السابق ص ١٢) .

(٥) مثلا بحرية ١٩٦٢ فلان سياسة التدخل في الترويج تتم من خلال لجنة يرأسها مجلس الوزراء ، وتضم ممثلين من الهيئات المعنية ومنها امادات العمال والاصحاب

المسائل غير المنظمة التي تسود سوق العمل ، وتشكل هذه المجالس من ممثلين عن الاتحادات العمالية وأصحاب الأعمال والحكومة للوصول الى تحديد دقيق للزيادة السنوية في معدل الاجور التي يمكن منحها دون ان يؤثر ذلك على استقرار الاسعار وذلك على ضوء تقديرات الزيادة في الانتاج الحقيقي المنتظر في السنة القادمة ، ان دور هذه المجالس لا يقتصر على تحديد الحد الأدنى للزيادة في الاجور وانما يتعداه ايضا الى تحديد الحد الأعلى لها (١) .

ويبدو انه لنجاح نظام مجالس الدخول يجب توافر ما ياتي :

١ - ان تخطيط الدخول يقتضى تخطيط المرح الاقتصادي بأكمله ، فان تغيير الاجور يستدعي البحث في نظام الانتاج بأكمله ايضا لذلك يجب ان تنبج الانظار الى زيادة التنمية أولا ، ولعل في ذلك شيء من التسلسل ، فان التنمية تمرقلها زيادة الدخول النقدية كما ان زيادة الدخول رهسن بتقديم التنمية ، ولا ترضى نقابات العمال اتباع تحديد الدخول الا اذا ايقنت ان هناك تخطيطا عاما للتنمية ولن الحكومة القائمة قادرة على تنفيذ هذا التخطيط .

ب - لكي ينجح تحديد الاجر يجب ان تحدد ايضا الارباح ودخول الادارة كما لا يجوز ان يزيد معدل الارباح بنسبة اكبر من الزيادة في الاجور (٢) .

== اصحاب الامال ، وهذه اللجنة تقوم بتحديد سياسة الدخول في ضوء النمو الاقتصادي وفي ضوء الزيادة الدخول فيه ولا يحق للعصاى بعد ذلك ان يفرطوا او يطالبوا باى زيادة غير مقرر . وهذا التنبج مكن الترويج من تحقيق نمو أسرع وبطالة اقل بالمقارنة بدول اوربيا الاخرى (OECD observer No. 51, Avril 71, pp. 29-31) .

(1) Thomas Wilson, Inflation op. cit., pp. 261-7.

(٢) راجع د. حسين لامي - الالتزامات النقدية في البلاد الرأسمالية - ١٩٧٠ ص

ومن التجارب الفاشلة لبعض الدول في مواجهة تضخم النفقة يتدخل مباشر من قبل السلطات توملا الى تحديد الدخول ، تجرئة التجلسوا ، فقد دابت الحكومات المتعاقبة على حمل نقابات العمال على ميذا تحديد الدخول مرارا على الوجه التالى (١) :

١ - انتهى فى عام ١٩٥٧ «مجلس الاسعار والكفاءة الانتاجية والدخول» ، ويتقدم هذا المجلس بتقارير دورية عن العلاقة بين الاسعار والكفاءة والدخول ، وكانت نقابات العمال ترفض مقترحات هذا المجلس .

٢ - اشاء وزير الخزانة عام ١٩٦٢ «لجنة الدخول القومية» National incomes Commission ووظيفة هذه اللجنة هى رسم سياسة لربط زيادة الاجور بزيادة الانتاجية ، ولقد قوبل اشاء هذه اللجنة بمعارضة شديدة من نقابات العمال ولم ترض عنه «لانه يقضى على حق العمال فى التفاوض بشأن اجورهم» .

٣ - انتهى فى سنة ١٩٦٢ مجلس للتنمية الاقتصادية القومية National economic development council لاستحداث نوع من التخطيط الذى يرمى الى زيادة معدل التنمية فى انجلترا كما يبحث فى وسائل تثبيت الدخول الصناعية .

٤ - وعندما فازت حكومة العمال بانتخابات سنة ١٩٦٤ نجحت الحكومة فى حمل نقابات العمال على ان تقبل من ناحية المبدأ اتباع سياسة لتحديد الدخول مقابل زيادة الضرائب على الارباح ومكاسب راس المال ، فانشئ «مجلس الاسعار والدخول» ، ولا يمكن بناء على ذلك اجراء اى زيادة فى اسعار السلع او زيادة فى الاجور الا قبل اخطار المجلس مقدما .

وعلى وجه العموم فان نجاح سياسة تحديد الدخول التى يضعها مجلس الاسعار والدخول يتوقف على سرعة الفصل فيما يعرض عليه من مشكلات وعلى المعيار الذى يستخدم لقياس عدالة الطالب الخاصة بزيادة الاجور لم على كيفية تنفيذ القرارات بعد ذلك .

٤ - سياسة القيود المباشرة

من الطبيعي أن تحاول الدولة علاج مظاهر التضخم بوضع القيود المباشرة Direct control التي تمنع الأسعار من الارتفاع بحكم القانون ، وتهدف هذه القيود أن تحل محل جهاز الثمن في وظيفته الأساسية مؤقتا ، وهي توزيع عوامل الإنتاج على الصناعات المختلفة وتوزيع السلع التامة الصنع على مختلف نواحي الطلب .

على أن استعمال هذه القيود المباشرة لا يكون الفرض منه مجرد إيقاف تيار ارتفاع الأسعار خشية أن تتبعها الأجور بالارتفاع وتبدأ بذلك حلقة من التسابق بينهما بناء على اللولب المزدول Price - Wage Spiral . بل أن هناك أغراضا اجتماعية أخرى منها محاربة الأرباح الطائلة التي تعود على الانتهازين من التجار بسبب ظروف نقص السلع . وتحديد الاستهلاك من السلع الضرورية التي يمكن أن ترتفع أسعارها في غياب القيود المباشرة ارتفاعا يبعدها عن تناول الطبقات الفقيرة (١) - وقد كانت هذه السياسة جزءا من اقتصاديات الحرب .

ومن بين الوسائل التي تتبعها سياسة القيود المباشرة ما يلي :

١ - تثبيت الأسعار :

ويقصد بهذه الوسيلة أن تعمل الدولة على تثبيت الأسعار وإيقافها عند الحد الملائم أي تستهدف جعل الأسعار في مستوى أقبل عما لو ترك لتفاعل العرض والطلب (٢) . وقد أثبتت التجربة أن اتباع سياسة تثبيت الأسعار قد أخفقت في تحقيق لئون من الاستقرار

(١) د. غزاد هاشم ، المرجع السابق ص ٢٢١ و ٢٢٢ ولان المساء جديدة على الفكر الاقتصادي ترجمة د. خليل حسن خليل ص ٢٦٦ - ٢٦٨ .

(2) Seymour E. Harris, Inflation and the American Economy First edition, McGraw - Hill, New York 19٥٠, p. 22.

المشود للكيان الانتاجى والاقتصادى عموما . لان قوى وعوامل عديدة ، والتجربة للولايات المتحدة فى سنة ١٩٢٩ . استتريت وراء هذه الواجبة العريضة المنيقة ، لمستوى اسعار عام ثابت مستقر ، واخذت تعمل عملها فى احداث انقلاب خفى مستتر ، لم يلبث ان ظهر بعد حين ، فى شكل موجة رواج استثمارى ، كانت بدو لاول وهلة ، انها الثمرة الطبيعية المرجوة للمحافظة على ثبات الاسعار ، ولكنها عندما تجاوزت حدودها المقدرة . تحولت الى موجة مضاربة سعودية جامحة ، لم تلبث طويلا حتى عادت على اعقابها . منحصرة عن جزر نزولى مكتسح ، لم يبق ولم يفر (١) .

وبلاحظ ان هذه الوسيلة من وسائل القيود المباشرة لا يكتب لها النجاح الا اذا كانت جزءا من برنامج عام للتثبيت (٢) General program of
Stabilisation .

٢ - نظام البطاقات او تقنين السلع:

ونظرا لما يصاحب سياسة تثبيت الاسعار للحد من التضخم من قيام السوق السوداء واختزان السلع ، فان الامر يتطلب اتخاذ وسائل اخرى تقتزن بها ، فان الدولة تتدخل لوضع نظام يقضى بتحديد الاستهلاك من السلع الرئيسية وتوزيع الموارد فى المجتمع بموجب نظام البطاقات او تقنين السلع Rationing ، وهذا يعنى ان جهاز الائتمان يقف عمله لفترة معينة وواجب الدولة فى هذه الظروف ان تحل محله (٣) ، اذ انه كلما اطرد التضخم فى الزيادة اصبح توزيع السلع توزيعا غير عادل (٤) .

وقد طبقت هذه الوسيلة فى دول كثيرة وخصوصا خلال الحروب ، وقد اثبتت التجربة ان اسعار السلع الاستهلاكية كان يمكن

(١) الاستاذ وهيب مبيحة ود. احمد نظمي عبد الحميد - نظرية النقود والائتمان - ١٩٥٦ من ١٢١ و ١٢٢ .

(2) Seymour E. Harris. op. cit., p. 23.

(3) Frederic Benham, Economics, op. cit., p. 528.

(4) Seymour E. Harris, op. cit., p. 6.

أن تزيد زيادة كبيرة في بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية أولاً
وسيلة التقنين التي أدت إلى كبح الارتفاع في الرقم القياسي لنفقات
المعيشة .

٢ - منح الإعانة :-

ويمكن توجيه السياسة العامة التنظية على تحديد الأسعار على
أساس تحديد تكاليف الإنتاج مضافاً إليها هامش معين من الربح ،
وقد تحد هذه السياسة من ارتفاع أسعار السلع النادرة ، ولكنها لا
تمنع ارتفاع الأسعار نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج ، وهنا يصبح لا
مناس من ارتفاع أسعار السلع ، فالطريقة المثلى هي أن تحدد
الحكومة سعراً ثابتاً للمواد الاستهلاكية الضرورية هو دون سعر التكلفة
على أن تتحمل فرق السعر ، وهذا الفرق يتمثل في الإعانة Subside (١) .

وعلى الرغم من أن بعض الكتاب يؤكدون فعالية سياسة القيود
المباشرة في فترات الحروب بل وفي فترات السلم أيضاً نظراً إلى أنها
تعمل على امتصاص الاتفاق - بالزام الأفراد بالأدخار - حيث تكون
الوسيلة البديلة هي فرض الضرائب المالية مما قد يؤثر على الحافز على
المعمل Incentive to work بخلاف القيود المباشرة (٢) ، فقد
وجه كتاب آخرون انتقادات متعددة إلى الوسائل التي تتبعها سياسة
القيود المباشرة باعتبار أنها لم تمنع ارتفاع الأسعار في أحيان كثيرة ،
بالإضافة إلى أن هذه السياسة تعتبر قيداً على النظام الاقتصادي ،
فهو لا يمنع التضخم لأنه لا يمكن لها أن تقضي على فائض الطلب
الموجود في الاقتصاد وإنما تعجب فقط علامات المرونة لبعض الوقت
وتسترفع الأسعار أن عاجلاً وان أجلاً (٣) .

(١) د - حسين عمر - موسوعة المصطلحات الاقتصادية ص ٢٥ و ٢٦ .

(٢) Thomas Wilson, Inflation, op. cit., pp. 82-85.

(٣) See : Basil James, Inflation, op. cit., p. 11.

على ان فريقا كبيرا من الكتاب يرون ضرورة هذه السياسة في اوقات الحروب . وعلى وجه العموم فان القيود المباشرة قد تعمل على الإبطاء من معدل التضخم وان كانت لا تنجح تماما في القضاء عليه ، وهي يجب ان تكون قيودا مؤقتة ينبغي ان تسزل بزوال الاسباب التي تدعو اليها .

المبحث الثاني

وسائل ضبط التضخم في الاقتصاديات المتخلفة

نظرا لما تنسم به الاقتصاديات المتخلفة من مصادر للضغط التضخمى اى انجاد نحو التضخم ، فان ضبط التضخم يكون مرغوبا فيه لتحقيق الاستقرار النقدى فى هذه الاقتصاديات (١) ، كما انه من المتفق عليه بوجه عام ، وكما اوضحنا من قبل (٢) ، ان التنمية الاقتصادية يجب ان تتم باقل ضغط ممكن على الاسعار .

فقد عرفنا ان قيام الدول المتخلفة بتنفيذ برامج للتنمية الاقتصادية يؤدى الى ظهور لون من التضخم حتى ولو لم تنتهج هذه الدول سياسة التمويل بالتضخم . ومن هنا فلكى لا تمرقل هذه الظاهرة النمو الاقتصادى ، وحتى تكون الاسعار معبرا صحيحا عن القوى الاقتصادية السائدة فى السوق . فانه يصبح ضروريا استخدام وسائل لضبط التضخم تكون بمثابة اجهزة تصحيح فى الاقتصاد . حتى تتم التنمية الاقتصادية فى ظل من الاستقرار النقدى .

ولكن ما هى الوسائل التى يمكن ان تعمل على ضبط التضخم فى الاقتصاديات المتخلفة ؟

لقد سبق ان استعرضنا من قبل فى المبحث الاول وسائل ضبط التضخم فى الاقتصاديات المتقدمة ، فتناولنا وسائل السياستين النقدية والمالية وسياسة الاجور وسياسة القيود المباشرة ، وعرفنا ان سياسة الاجور تهدف الى ضبط تضخم النفقة ، وهو قليل الحدوث فى

(١) Chang Kia - Ngon, The Inflationary Spiral, op. cit, p. 368.

(٢) راجع ما تقدم من ٤٠٢ x

الاقتصاديات المتخلفة ، وعلى ذلك فان اثرها في الحد من ارتفاع الاسعار يكون محدودا فيها ، وعلى ذلك ، فانا سنقصر الدراسة هنا على دور كل من وسائل السياسة النقدية ووسائل السياسة المالية في ضبط الاسعار في الاقتصاديات المتخلفة (١) .

وبصدد بوسائل العلاج التي تتبع في الاقتصاديات المتخلفة ، فان البعض يذهب الى انه يمكن استخدام وسائل العلاج التقليدية Orthodox remedies لضبط التضخم في هذه الاقتصاديات ، نظرا الى انها قد اثبتت فعاليتها في الاقتصاديات المتقدمة (٢) وانها يمكن ان تؤدي نفس الاثر ، ومع ذلك فانه لا يمكننا تقرير صحة هذا الرأي الا بعد استعراض مدى فعالية وسائل العلاج التقليدية في ضبط التضخم في الاقتصاديات المتخلفة على النحو الذي سنراه فيما يلي :

(١) ويمكن الاخذ بسياسة القيود المباشرة في الدول المتخلفة اذا انتفى الامر على التفصيل السابق دراسته في البحث الاول.

(2) See: Arthur W. Marget, The applicability of Orthodox monetary remedies to developed and underdeveloped countries, Inflation, edited by D. C. Hague, London 1962, pp. 317 - 331.

١ - وسائل السياسة النقدية

وبهنا قبل التصرض للدور السياسي النقدي في ضبط التضخم في الاقتصادات المتخلفة ، ان تلقى ضوءا على السياسة النقدية والمصرفية في هذه الاقتصادات ، اذ انه يقدر تخلف هذه السياسة او تقدمها يمكن الوقوف على مدى قدرتهما على حصر الضغوط التضخمية والتحكم فيها .

وتتسم السياسة النقدية والمصرفية (١) في الدول المتخلفة بعدة امور نوجزها فيما يلي :

١ - قيام النظام المصرفي بصفة اساسية في المؤسسات التي تعامل في الائتمان قصير الاجل وحرمان قطاعات هامة من الاقتصاد القومي من الائتمان المصرفي ، وعدم كفاية الدور الذي تلعبه المؤسسات المصرفية في تجميع الارصدة السائلة واموال الادخار خاصة ما يستطاع امتصاصه منها من القطاع الزراعي، بل ان ائتمانا قصير الاجل لايتعدى تمويل التجارة الخارجية بحيث لا تجد الزراعة او الصناعة او التجارة الداخلية عونا جديا في الحصول على حاجتها من الائتمان قصير الاجل .

ولا يخفى ان القطاع الزراعي يتسم في هذه البلدان بسيادة نظام الاقتصاد الطبيعي اى عدم الاعتماد على النقود في عمليات التبادل الا في دائرة محدودة من السلع الاساسية ويزدهر فيه الائتمان غير المنظم والربوى ، وبذلك يكاد يخرج من مجال السياسة النقدية والائتمانية (٢) .

(١) راجع : د. محمد زكي شافعي ، التكم المصرفية بالبلاد المتخلفة اقتصاديا ، رسائل التخطيط القومي رقم (٢١) يوليو سنة ١٩٥٧ ص ٥ - ٧ .

(2) Chang Kie-Nag. The Inflationary spiral, Champen and Hall London 58. p. 88.

٢ - عدم انتشار التسهيلات المصرفية وضالة عدد المؤسسات المصرفية وتركزها في المدن الكبرى (١) ، مما أدى الى عدة أمور أهمها عدم نماء المعاداة المصرفية وعدم قدرة هذه المؤسسات على تجميع المدخرات الوطنية (٢) ، واتجاه الافراد الى الاحتفاظ بمدخراتهم في شكل أصول عينية مكنزة اى ما يطلق عليه ظاهرة التفضيل السلمى في الدول المتخلفة مقابل ظاهرة التفضيل النقدي في الدول المتقدمة.

٣ - سيطرة البنوك الأجنبية على البنوك في الدول المتخلفة لكونها في العادة فروعا لها أو تربطها بها علاقة تبعية باعتبارها المقرض الاخير ، ولا يخفى ان بلوغ البنوك الأجنبية هذه الدرجة من السيطرة على البنوك بالدول المتخلفة له آثار خطيرة ، لا على النمو المتوازن لمختلف مرافق الاقتصاد القومى فحسب ، ولكن على مقدرة البنوك المركزية في الدول المتخلفة على السرقابة على الاحوال النقدية والائتمانية ايضا (٣) .

ويمكن تلخيص المظاهر المشتركة للنظم المصرفية في الدول المتخلفة في قيامها على المؤسسات التى تتعامل في الائتمان قصير الاجل وعدم انتشار التسهيلات المصرفية وضالة عدد المؤسسات المصرفية وتبعيتها للبنوك الأجنبية مما يؤدي الى تسرب المدخرات المحلية الى الدول المنافسة فضلا عن حداثة عهد البنوك المركزية في البلاد المتخلفة (٤) وعدم

(١) ففي اندونيسيا مثلا يتركز الجهاز المصرفى في جزيرة جاوا و جاكارتا وفى الفلبين يتركز في مانيلا ويرجع ذلك الى تركز الاموال التجارية والمنشآت الصناعية في هذه الأماكن (راجع محمود شاكر ، دور البنك المركزى في الاقتصاد القومى ، معهد الدراسات المصرفية ابريل ٦١ ص ١١٠) .

(٢) تكاد تقتصر وظيفة جميع المدخرات الصغيرة في البلاد المتخلفة بصفة اساسية على ثلاثة انواع من المؤسسات هي : صندوق توفير البريد واقسام التوفير بالبنوك والجمعيات التعاونية التى تنتشر في بعض البلاد المتخلفة .

(٣) د. محمد زكى شافى ، المرجع السابق ص ٢٢ .

(٤) ولكن يلاحظ في الآونة الأخيرة ، وبعد حصول كثير من الدول المتخلفة على استقلالها ، تدخلت الحكومات الوطنية في ادارة النظم المصرفية الموروثة للقضاء على النفوذ الاجنبى وذلك بالإضافة الى بحث البنوك على استخدام مواردها في خدمة التنمية الاقتصادية (دراسة مقارنة للنظم المصرفية - النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى العربى - المجلد السابع عشر - العدد الثالث ١٩٦٤ ص ٢٣١ و ٢٣٢) .

قدرتها على القيام بمسئوليتها في الرقابة على النقد والائتمان في الاقتصاد (١) .

على أن الخلل والاضطراب البنائي في النظام المصرفي السابق الاشارة اليه لا يكون مسئولاً وحده عن عدم قدرة البنوك المركزية على الرقابة على النقد والائتمان ، فان الطبيعة الهيكلية للوق النقدي والائتماني في الدول المتخلفة لا تمكنها ايضا من القيام بهذه الرقابة ، فمن المعلوم أن التداول النقدي يتمتع بصفة انسانية في معظم هذه الدول على النقود المادية (وبخاصة البنوك) أما نقود الوثائق فما زال دورها محدودا كدالة لتسوية المدفوعات (٢) . ومن شأن تواضع أهمية نقود الودائع اضعاف دور السياسة النقدية التقليدية في التأثير على الأحوال الاقتصادية (٣) ، وقيل لها بدور محدود في التأثير على عرض النقود في الاقتصاديات المتخلفة (٤) ، هذا فضلا عن أن الطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي يؤدي إلى اضعاف سلطان البنك المركزي على البنوك التجارية في السيطرة على حجم الائتمان المصرفي (٥) ، لذا فانه نتيجة لهذه الأوضاع فإن البنك المركزي تقل قدرته : أو قد ينعدم في السيطرة على سوق النقد وسوق رأس المال .

(١) Emile James, Inflation, op. cit., p. 4.

(٢) يبلغ التداول النقدي من نحو ٦٥ إلى ٧٠٪ من جلة وسائل الدفع في الهند وفي مصر ٦٠٪ تقريبا مقابل ١٠٪ في الولايات المتحدة الأمريكية و ٢٠٪ في المملكة المتحدة
راجع : د. محمد إبراهيم غزلان - قراءات في النقود والبنوك والمدفوعات الاقتصادية - ١٩٦٢ ص ٢٦ ود. محمد زكي شافعي ، المرجع السابق ص ٢٢٢ و Andrew Shonfield, Economic Growth and Inf. op. cit. p. 4).

(٣) فستقر الزاديج ولوراي العرف بل والمدفوعات الصيرة والمتوسطة فئات تعتمد اعتمادا كبيرا على الائتمان الشخصي في تمويل حاجتها إلى قروض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل ، وهذا القطاع بطبيعته بعيد عن محسوس السيطرة المباشر للبنك المركزي (د. زكريا نصر التحليل النقدي - ١٩٥٩ ص ١٢٨) .

(٤) راجع د. عبد الحميد اليه ، دور السياسة المالية في البلاد النامية والبنلاد المتقدمة ١٩٦٥ ص ٢٦ .

(٥) حيث يفتقر موسم النشاط بالزيادة كمية النقود وسرعة التداول وارتفاع أسعار الفائدة وميلوا الاحتياجات النقدية للبنوك كما يفتقر موسم الركود انخفاض كمية النقود وسرعة التداول وميلوا التيسار والاحتياجات من النقد .

وكذلك تضائل أو تنعدم سيطرة السلطات النقدية على شؤون النقد والائتمان في كثير من الدول المتخلفة ، لا سيما في الدول الحديثة الاستقلال ، بسبب انتمائها الى مناطق نقدية تابعة لدول اجنبية (١) (كمناطق الاسترليني والفرنك الفرنسي والدولار الأمريكي) وقياس نظمها النقدية على اتخاذ عملة اجنبية قاعدة للنقد الوطنية مع ضمان آلية تحويل العملة الوطنية بسعر التبادل دون قيود ، حيث تربط قيمتها الخارجية عندئذ بقيمة العملة الاجنبية ، كما يخضع التطور النقدي المحلي لتطور الاحوال النقدية في البلد المتبوع (٢) .

والآن بعد هذه المجالة عن النظم النقدية والمصرفية في الدول المتخلفة تنتقل الى ادوات السياسة النقدية التي تملكها الاقتصاديات المتخلفة ، ولكن قبل تناول هذه الادوات نود ان ننبه الى ما سبقت دراسته من قبل من ان التضخم الذي يظهر في الدول المتخلفة هو في الغالب تضخم طلب ومن النادر ان ينشأ فيها تضخم التكلفة ذلك لان من اهم اسباب النوع الاخير من التضخم هو ضغوط الاتحادات العمالية للمطالبة بزيادة الاجر ، ومعلوم ان النقابات العمالية بالدول المتخلفة هي في الواقع غير قوية وغير منظمة كما هو الحال بالدول الصناعية ، ومن هنا فان معظم التضخم الذي يوجد في الدول المتخلفة يُفسح مرجحه فائض الطلب وتضخم هيكل يحدث في غمار التنمية الاقتصادية .

(١) هناك مزايا كثيرة لنظام الاستقلال النقدي أهمها : ١ - ان البنك المركزي يمكنه ان يتبع سياسة مضادة دورية A contra - cyclical policy لمواجهة التوسع في الدخول خلال الرواج وموازنة الانكماش في الدخول خلال الكساد . ٢ - ان البنك المركزي يمكنه الافراج عن بعض الاسواق لاستغلالها في استثمارات قومية طموحية الاجل من الاحتياطيات النقدية . ٣ - ان البنية العامة تظهر في امكان تمويل التنمية الاقتصادية ليراجع في تفصيل ذلك : The Economics of the developing countries, edited by Sir Roy Harrod, London 1968, pp. 82-84).

(٢) ومع ذلك ، لانه في ظل الاستقلال النقدي الذي حققته بعض الدول المتخلفة صبة استقلالها المالي ، على النحو الذي حدث في بعض دول أمريكا اللاتينية في العشرينات والثلاثينات ، فان معظم هذه الدول قد عانى ايضا من التضخم وميدم القدرة على السيطرة على شؤون النقد والائتمان اتحد د. عبد الحميد القاسبي لا المرجع السابق ص ١٢٢ وراجع ٨٣ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠٢ - ١٤٠٣ - ١٤٠٤ - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ - ١٤٠٧ - ١٤٠٨ - ١٤٠٩ - ١٤١٠ - ١٤١١ - ١٤١٢ - ١٤١٣ - ١٤١٤ - ١٤١٥ - ١٤١٦ - ١٤١٧ - ١٤١٨ - ١٤١٩ - ١٤٢٠ - ١٤٢١ - ١٤٢٢ - ١٤٢٣ - ١٤٢٤ - ١٤٢٥ - ١٤٢٦ - ١٤٢٧ - ١٤٢٨ - ١٤٢٩ - ١٤٣٠ - ١٤٣١ - ١٤٣٢ - ١٤٣٣ - ١٤٣٤ - ١٤٣٥ - ١٤٣٦ - ١٤٣٧ - ١٤

وفي هذه الحالة فان التضخم اذا كان مصدره فائض الطلب فان الكبح النقدي Monetary restraint يمكن ان يمتص فائض الطلب ويؤدي الى استقرار مستوى الاسعار (١) . ومعنى هذا انه يمكن الركون بدرجة كبيرة الى وسائل السياسة النقدية لعلاج التضخم في الدول المتخلفة ، ولكن ، الى اى حد يكون هذا القول صحيحا ؟ للتحقق من ذلك دعنا نتتبع مدى فعالية وسائل السياسة النقدية في هذه الدول بنوعها الكمية والكيفية فيما يلى :

فيما يختص بالرقابة الكمية فانها تعتبر ، في اطار التنمية الاقتصادية اسلوبا هاما في مواجهة التضخم ومحاولة منع الزيادة في مستوى الاسعار او حصرها في حدود ضيقة دون تعطيل نمو الانتاج ذلك ان زيادة الناتج القومى وتوسيع نطاق القطاع النقدى بما لتقدم التنمية يتطلب زيادة مناسبة في عرض النقود والائتمان ، وتتمثل وسائل السياسة الكمية الرئيسية في الوسائل الثلاثة التالية :

١ - سياسة سعر الخصم :

من الملاحظ ان الدول المتخلفة لا تقوم باستخدام الاوراق التجارية من كمبيالات وسندات اذنية الا في نطاق محدود ، كما ان البنوك التجارية قلما تلجأ الى البنك المركزى للحصول على قروض ايا كان شكلها كخصم الاوراق التجارية وخصم الاذونات الحكومية والقروض المباشرة وذلك للاعتبارات المتعلقة بهيكل الجهاز المصرفى وضعف السوق النقدى والى ، وعدم تنظيم سوق الائتمان وضيقها واقتصارها على بضعة فروع تقليدية مثل تمويل حركة الحاصلات الزراعية والاستخراجية وحركة التجارة الخارجية ، هذا فضلا عن ان هذه البنوك تتراكم لديها ارصدة نقدية تفنيها عن الاقتراض من البنك المركزى واذا احتاجت الى السيولة فانها تلتجئ الى اسواق النقد الاجنبية .

(1) See : R. J. Ball, Inflation and the theory of money. Allen and Unwin, London 1964, p. 78 .

وترتبط على ذلك فان البنك المركزي اذا اراد التقليل من عرض واستخفاف النقود في فترات التضخم من طريق تغيير اسعار الخصم فان اثر هذه السياسة ستكون محدودة (١) ، نظرا للاعتبارات الموضحة قبل بالإضافة الى اعتبار آخر ، سبق ان اوضحناه من قبل ايضا ، هو ضعف حساسية الطلب على الائتمان بالنسبة لتغير سعر الفائدة .

وعلى ذلك ، وبناء على هذه الاعتبارات ، فان من المشاهد ان البنوك المركزية في الدول المتخلفة قلما تلجأ الى سياسة سعر الخصم للتأثير في سوق النقد والائتمان بل العادة ان يبقى سعر الخصم ثابتا لمدة طويلة (٢) . ومن هنا لا يتوقع لعمليات اعادة الخصم اهمية يمتد بها كفاءة الرقابة على النقد والائتمان وكفاءة لها شأن في معالجة التضخم (٣) .

ب - عطيات السوق المفتوحة :

راينا من قبل ان مجال عطيات السوق المفتوحة السوق النقدي (٤) والسوق المالي (٥) . ومعلوم ان البلاد المتخلفة اما انها لا تملك مثل هذه الاسواق ، واما ان يكون مالديها منها ضيقا الى درجة تجعل اى تدخل بالبيع او الشراء يؤدي الى تقلبات عنيفة في الاسعار ، ويفسر ضيق السوق النقدية بان الاوراق التجارية قليلة الاستخدام نسبيا ولا تتمتع بسوق منظمة تسبغ عليها سيولة تشجع على التعامل فيها ، هذا فضلا عن ان الدونات الخزائنية لا تزال في هذه البلاد في اولى خطواتها ولم تتفكك بعد في عمليات توظيف الاموال لدى المؤسسات الائتمانية او الافراد . اما ضيق السوق المالية فيرجع الى ضعف

(1) R. G. Kulkarni, op. cit. p. 107.

(٢) د. زكريا نصر - المرجع السابق ص ٢٠٢ و ٢٠٣ .

(٣) د. محمد زكي شافعي - مقالة في النقود والبنوك - ١٩٦٩ ص ٢٨١ راجع The economics of the developing countries. edited by Sir Roy Harrod. London ٥٥, p. 84.

(٤) التعامل في الاوراق التجارية والدونات الخزائنية .

(٥) التعامل في الاسهم والسندات .

الهيكل الانتاجي الراسمالي وعدم انتشار الشركات المساهمة ، هذا الى جانب ان المستثمرين ، على النحو الذى رايناه ، يفضلون توظيف اموالهم فى العقارات من مبان او اراض زراعية وفى اكتناز المادان النفيسة او فى السعى لتحقيق ارباح عاجلة تدرها المضاربة التجارية كنخزين السلع والافادة من الاتجاه التضخمى المميز لاغلب المعالم المتخلفة (١) .

مما تقدم يتضح ان نجاح سياسة السوق المفتوحة يكون محدودا جدا فى الدول المتخلفة لسببين :

الاول : انه يفترض لنجاح هذه السياسة كمال السوق واساعها ونوامر عدد كاف من الاوراق المالية فى حوزة البنوك او فى السوق وبدرجة تسمح بتغيير كمية الائتمان تغيرا ملموسا ، بينما تعبر هذه السوق ضيقة جدا او غير موجودة اصلا فى البلاد المتخلفة .

والثانى : اعتماد البنك المركزى لتحمل اى خسارة قد تنجم .. تدخله نتيجة للبيع بسعر منخفض على نطاق كبير أو الشراء .. سعر عال . بينما قد تحدث محاولات البيع والشراء على نطاق واسع فى هذه الدول تقلبات عنيفة فى قيم الاوراق المالية ، فالتدخل قد يحل السواق المالية نفسها ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ، فانه نظرا الى ان هذه الاوراق معظمها حكومية فقد لا تكون الحكومة راغبة فى احداث تقلبات من هذا القبيل فى اسعار اوراقها المالية لما قد يترتب على ذلك من تفسيرات خاطئة قد تؤدى الى ضعف الثقة المالية فيها ، فى حين ان هذه الحكومات تحرص دائما على المحافظة على استقرار اسعار اوراقها المالية .

ومن هنا ونظرا لعدم وجود سوق متمسكة للاوراق المالية والتجارية ، فان الكتاب يجمعون ، ويؤيدهم صندوق النقد الدولي ،

(١) راجع د. زكريا نعر ، المرجع السابق ص ٢٠٢ - ٢٠٥ .

على عدم جدوى عمليات السوق المفتوحة (١) في التأثير على حجم الائتمان في الدول المتخلفة بل أنها بالمعكس تؤدي الى حدوث تقلبات عنيفة وغير مرغوب فيها في الأوراق التجارية والمالية مما يترتب عليه زعزعة الثقة في مستقبل هذه الأوراق وزعزعة الثقة في المراكز المالية للبنوك في هذه البلاد (٢) .

ج - تعديل نسب الاحتياطي النقدي :

عرفنا من قبل أن هذه الوسيلة من وسائل الرقابة الكمية تعتبر من وسائل الحديثة التي تلجأ إليها البنوك المركزية في التأثير على مقبرة البنوك التجارية على تقديم الائتمان وخلق الودائع ، ومع الاعتراف بالطابع الموسمي للاقتصادات المتخلفة ، فإن استخدام هذه الوسيلة يعتبر أكثر فعالية وأقل كلفة من سياسة سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة ، وقد رأينا أنه يكاد يكون من المستحيل استخدام هاتين الآليتين في الاقتصادات المتخلفة نظرا لضيق أسواق الخصم من ناحية وضيق أسواق النقد والمال من ناحية أخرى .

تعدّل نسب الاحتياطي القانوني أداة من أدوات السياسة الكمية يمكن استخدامها دون حاجة الى اشتراط أسواق نقد ومال متقدمة ، ولكن يجب أن يؤخذ في الاعتبار الحركة الموسمية للنشاط الاقتصادي وذلك على النحو الذي نهجه البنك الاهلي المصري حيث كان يجري على تعديل نسب الاحتياطي القانوني تيسيرا لعمليات الائتمانية الموسمية المتعلقة بمحصول القطن .

(١) وسنرى ان سياسة السوق المفتوحة لا تقتصر على التطلع في البورصات ببيع وشراء الأوراق التجارية والمالية ، بل تستطيع السلطات النقدية ان تتنوع هذه السياسة بالتطلع في أسواق أخرى تحقق لها أهدافها ، فالتطلع في الذهب أيضا له أثر على الرصيد النقدي لهذا لاكتساح في الأوراق المالية والتجارية وقد استغضت هذه الوسيلة كالأداة التي تستخدم في بعض الدول الشرقية خلال الحرب العالمية الثانية (نفس المرجع السابق ونفس الصفحات) .

(٢) د. محمد زكي شافعي ، انظم الشرق في الدول المتخلفة اقتصاديا المرجع السابق ص ١٨٠ . وانظر The economics of the developing countries op. cit ص ٤٤

ولا شك انه في تعدد الصور التي يمكن ان تتخذها شروط الاحتياطي القانوني النقدي مايسمح بمراعاة الظروف والاورواق السائدة في النظم المصرفية في الدول المتخلفة فضلا عن ان عدم مرونتها النسبية وطابعها المباشر يجعلها بالفعل من خير الوسائل في العمل على الحد من الموجات التضخمية او على الاقل تخفيف حدتها في البلاد المتخلفة(١).

وعلى ذلك يجمع الكتاب على ان السياسة النقدية الرشيدة في الدول المتخلفة يجب الا تلجأ الى سياسة سعر الخصم او عمليات السوق المفتوحة الا في اضيق الحدود وحسب درجة تطور السوق النقدي والمالي ، على ان تتخذ من سياسة تغيير الاحتياطي القانوني النقدي الوسيلة الهامة في تحقيق الاستقرار النقدي باعتبارها انسب الوسائل في ادارة ومراقبة عرض واستخدام النقود والائتمان في هذه الدول. على ان هذه الاداة من ادوات السياسة النقدية قد تنجح في تقييد الائتمان ومنعه من التزايد ، ولكنها لا تقضى تماما على التضخم الذي لا ينشأ من زيادة الائتمان في الداخل ولكن نتيجة لزيادة ما تحصل عليه فئة مصدرى المواد الاولية من دخول نتيجة لزيادة ما يصدرونه من هذه المواد او ارتفاع قيمتها(٢).

والى جانب الوسائل الثلاث المتقدمة فانه يوجد امام السلطات النقدية في الدول المتخلفة وسيلتين اخريين ، **التأثير او اغراء الادبي** و**قيام البنك المركزي بالعمليات المصرفية الخاصة** ، فاما الوسيلة الاولى ، فانه لما كانت البنوك المركزية حديثة العهد في الدول المتخلفة فضلا عن عدم امكانها السيطرة على سوق النقد والائتمان، فانه يكون من المتعذر عليها اغراء البنوك التجارية بالتضامن معها في سياسة ائتمانية معينة كالحد أو التوسع في الائتمان ، أما قيام البنوك المركزية بمزاولة الاعمال المصرفية العادية في البلاد

(١) راجع د. ذكريا نصر ، المرجع السابق ص ٢٠٥ و ٢٠٦ .

(٢) انظر : محمود شحاتر ، المرجع السابق ص ١٣ و ١٤ .

المتخلفة (١) ، وهي حديثة العهد بالنظم المصرفية ، يعتبر في رأيه أداة هامة لتميز السياسات التي تنتهجها هذه البنوك والتعويض ، الى حد ما ، عن اتجاهات غير مرغوبة من جانب البنوك التجارية (٢) .

وفيما يختص بالرقابة الكيفية على الائتمان فان لها اهمية خاصة في الدول المتخلفة : فلا شك أن تقدم التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة عموما يتطلب قيام السلطات النقدية بمراقبة توزيع الائتمان بين مختلف قطاعات الاقتصاد لضمان وضع الموارد المالية المتاحة في خدمة التنمية وتأمين حصول كل قطاع على احتياجاته من الائتمان بما يتفق مع زروءه في الخطط او البرامج العامة للتنمية الاقتصادية (٣) .

ولا شك في مفاء الرقابة المباشرة في الدول المتخلفة وخاصة حين تتخذ صورة وضع حد أقصى لجملة قروض البنوك التجارية واستثماراتها عن طريق تحديد حد أقصى لجملة الأصول بالنسبة لكل بنك على انفراد . ويلاحظ المتبع لاتجاهات التشريعات المنظمة لمسؤوليات البنوك المركزية وسلطاتها التوسع في تزويد هذه البنوك بسلطات الرقابة الكيفية ، ولا غروء فقد رأينا كيف تكاد تنتفي امكانيات الاعتماد على أدوات الرقابة الكمية - باستثناء تعديل نسب الاحتياطي

(١) انظر موضوع قيام البنك المركزي بالعمليات المصرفية في مصر كثيرا من الجدل ، وقد كان له مؤيدوه ومعارضوه (راجع في تفصيل ذلك د. جمال الدين محمد سعيد - مصر المصارف العدد ٢٢٢ في ابريل سنة ١٩٥٨ ص ١٠١ - ١٠٤) ثم جاء القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ فجعل مزاولة البنك المركزي للامعمال المصرفية أمرا غير ذي موضوع (راجع د. محمد زكي شافعي - ستقمة في النقود والبنوك ١٩٦٩ ص ٢٩٩) .

(٢) وذلك على خلاف ما تنص اليه الصايم التقليدية في ادارة البنوك المركزية (د. محمد زكي شافعي، المرجع السابق ص ٢٩٥) .

(٣) على انه بالنسبة لدور الرقابة المباشرة في مدى ما يهيئه للبنك المركزي من رقابة على اوجه استخدام الائتمان في الانراض التي يمنح من أجلها ، يلاحظ انه ، ولا سيما في مجال القطاع الخاص ، لا شيء يمنح القترضين لانراض يقرها البنك المركزي من اوجه النشاط الاقتصادي من تحويل تلك الوارد الى ما لا يقره من اوجه (راجع : د. منجم زكي شافعي ، المرجع السابق ص ٢٨٩) .

القانونى - نظرا لمبدأ الاسواق النقدية والمالية او عدم وجودها
اطلاقا بهذه البلاد (١) .

وعلى هذا النحو ، يتضح مما تقدم ان دور وسائل السياسة
النقدية ، محدود (٢) في علاج التضخم في الدول المتخلفة (٣) نظرا
للمعوقات البنائية المعقدة والثرابطة التى تواجهها واحدا عدم نمو
الجهاز المصرفى وعدم نمو السوق النقدى والسوق المالى (٤)
وضعفهما ، ومن هنا يبرز الدور الهام الذى يلحق على السياسة المالية
لعلاج التضخم في هذه البلاد (٥) .

(١) نفس المرجع السابق ص ٢٦٨ .

(2) See : E. M. Bernstein and I. G. Patel, op. cit., p. 373.

(٣) وان كانت مطالبة بالقيام بالدور الهام في الاقتصاديات المتخلفة ، حيث
يتطلب الامر وجود ادارة نقدية Monetary Management لخطط التنمية
او بمعنى آخر تحديد كمية وسائل الدفع جنبا الى جنب مع تحديد باقى «الكليات»
كالاستيراد والاستثمار والعصالة والخدمات وما الى ذلك ضمن اطار خطة محددة المعالم،
اى تحديد كمية وسائل الدفع التى تتفق مع الظروف الاقتصادية الجديدة والحرص
من الزيادة فيها لتجنب حدوث الفجوة التضخمية (د. عبد الرزاق عبد المجيد -
دور القطاع المصرفى في الخطة القومية - معهد الدراسات المصرفية - فبراير ١٩٦١
ص ٢٥٢) .

(٤) انظر د. ولدت المحبوب - الطلب النقلى - الطبعة الثانية ١٩٧١ ص ٢٦٤
ولنفس المؤلف راجع السياسة المالية في البلاد المتخلفة - الرسالة رقم ٢٨ من
رسائل لجنة التخطيط القومى ص ١ وراجع Kindleberger, Economic Development,
op. cit., p. 240 .

(٥) ولكن لا معنى لتواضع دور وسائل السياسة النقدية ، استبعادا ، فلا شك
ان تطوير ادوات السياسة النقدية في البلاد المتخلفة من شأنه ان يساهم كثيرا في تعبئة
موارد الدخل ووضعاها في خدمة التنمية ، ولذا الراسخ ، ولذا تكونوا متصفين ، ان
الامر يحتاج الى وقت اطول (راجع Economics of the developing countries,
op. cit., p. 84) .

٢ - وسائل السياسة المالية

يختلف مفهوم السياسة المالية وتفاوت الأهمية النسبية لما -
الى تحقيقه من أهداف في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا منها في البلاد
المختلفة ، ففي المجتمعات الأولى يكون الشغل الساعل للسياة
المالية هو العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسماح
لميزانية الدولة بالتقلب بما لاوجه الدورة الاقتصادية المختلفة (١) ، اما
في المجتمعات الثانية فان السياسة المالية تركز اهتماما في تمويل برامج
التنمية الاقتصادية بما يخدم في الوقت نفسه الاستقرار الاقتصادي
بها . وهي تستهدف أهدافا اصلاحية وعلاجية لبعض اعتبارات
الاختلال (٢) او عدم الاستقرار التي تصيب هذه الاقتصاديات .

وقد اوضحنا فيما سبق ان تطور السياسة المالية في
الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة قد اغرى بعض الكتاب بالتوصية
بتطبيق الاساليب الكينزية على الاقتصاديات المختلفة ، غير ان
الظروف والاضاع السائدة في هذه الاقتصاديات تختلف عن تلك التي
يفترضها كينز ، على النحو الذي اوردها بشيء من التفصيل ، حيث
تتم بعبوب هيكلية في اقتصادها اهمها ضعف وعدم مرونة الجهاز
الانتاجي وعدم قدرته على تشغيل موارده الانتاجية المعطلة فورا ، وقد
رأينا انه ، في معظم الاحوال ، يترتب على اى توسع في الطلب
النقدى ارتفاع تضخم معائل في الاسعار .

(١) فان حدث وكان الإنفاق الكلي على الناتج القومي اقل مما هو ضروري
للإحتفاظ بمستوى التشغيل الكامل فإنه يكون لزاما على الحكومة أن تكيف مستوى
إنفاقها وما تحصل عليه من إيرادات ، وأن تلجأ الى التوسيل بالمعز لتسد الفجوة
بين الدخل القومي عند مستوى التشغيل الكامل ومستوى الإنفاق القومي ، كذلك
تلجأ الدولة الى التوسيل بالفائض اذا زاد الطلب الكلي على السلع والخدمات زيادة
كبيرة لا تقابلها زيادة في الدخل الحقيقي للمجتمع لئلا يحدث التضخم (راجع د.
سيد النعم فوزي، السياسة المالية في المجتمع الاشتراكي - ١٩٦٧ ص ٩ - ١١) .

(٢) وينصح لهذه البلاد ان تتضمن برامجها الإنشائية نسبة كافية من المشروعات
التي يمكنها لمجمل او تأخر تنفيذها عبر الدورات حتى تتم عملية التنمية بدرجة
من المرونة تجعلها قادرة على مواجهة التقلبات التي تتعرض لها (نفس المرجع السابق) .

ونظرا الى انه قد اتضح لنا ان دور وسائل التقدير في علاج التضخم في الدول المتخلفة محدود ، فان الكتاب يلمحون في ان تقوم وسائل السياسة المالية بدور هام في هذا المجال (١) ، ولا سيما ، لمواجهة وجود ظاهرة عامة في هذه الدول هي ظاهرة ارتفاع الميل للاستهلاك ، ومن ثم يقدّم تدخل الدولة بوسائل هذه السياسة امرا محدودا بهدف خفض الاستهلاك او تأجيله او تحويله الى النواحي الاستثمارية المفيدة .

الا ان خفض الاستهلاك في هذه الدول ليس بالامر الهين ، ذلك انه وهو منخفض ابتداء ، مسألة وان كانت ضرورية بسبب الرغبة في رفع المدخرات ، الا انها على جانب كبير من الصعوبة لا تبيح من الظالم الاجتماعية ، ولذلك فان سياسة خفض الاستهلاك يجب ان توجه اساسا الى الاستهلاك الكمالى ونصف الكمالى ، اى يجب ان توجه اساسا الى الدخول المرتفعة والمتوسطة ، وان كان هذا التضييق يقلل من فاعليتها الى حد ما (٢) .

وبعد الوسائل التى تستخدمها السياسة المالية فلما سنعرض لوسايل الضرائب والقروض العامة في علاج التضخم .

الضرائب في الدول المتخلفة لا تستخدم فقط ، كمجرد مورد مالى لتمويل التنمية الاقتصادية فحسب وانما تستخدم كذلك كوسيلة لحسن استغلال النواتج التى لو تركت في يد الافراد قد يعطلها الانسراط في الاستهلاك عن تيار الاستثمار المنتج او قد يدفع بها الى اوجه ضياع لا جدوى منها، وامام الصعوبات التى تواجهها البلاد المتخلفة في فرض الضرائب تظهر اهمية الدور الذى لعبه السياسة المالية في تنسيق هيكل الضريبة واختيار انواع الضرائب التى تعمل على الحد من التضخم وتقييد حجم الاستهلاك ولا سيما

(١) د. زكى المحسوب ، الطبعة الاولى ، ١٩٧١ م ص ٢٢٤ .

(٢) انظر في تفصيل ذلك د. زكى المحسوب ، المرجع السابق ص ٢٥٥ و ٢٥٦ .

البلدخى والتسرفى فى الوقت الذى لا تؤثر فيه على تيار الاستثمار (١) ، وهو موقف دقيق كما نرى (٢) .

واستخدام الضرائب كأداة من أدوات السياسة المالية يؤدي الى تخفيف بعض آثار التقلبات الاقتصادية التى تتعرض لها هذه البلاد (٣) ومواجهة ما يفلب ان يصاحب التنمية الاقتصادية من ضغط تضخمى (٤) عن طريق تقييد الاستهلاك المحلى فى حدود المرض المتاح وامنصاص الارباح الاستثنائية للمصدرين والمنتجين للمواد الاولى .

وته- الضرائب من اقوى السياسات لمعالجة التضخم فى الدول المتخلفة (٥) ، فقد اثبتت تجربة الهند خلال الحرب العالمية الاخيرة وفى اعقابها ما يمكن ان يكون النظام الضريبى الملائم من اثر فعال فى الحد من التضخم .

كما يلاحظ فى هذا المجال ، وجوب اختيار نوعية الضريبة ، فاذا حدثت مثلا ارتفاعات مفاجئة فى الصادرات ، فان فرض ضرائب عليها يكون اكثر فعالية من فرض الضرائب عموما . ومن هنا فقد

(1) Maynard, op. cit., p. 25 and R. G. Kulkarni, op. cit., p. 92.

(٢) ولا يخفى أنه فى الدول المتخلفة يكون تحميل الضريبة من الطبقات الثنية غاية فى الصعوبة راجع Shonfield, Economic Growth and Inflation, op. cit., p. 33.

(٣) ويلاحظ ان أهمية ارتفاع المعدل الحدى فوق المعدل المتوسط للضرائب توداد كأداة لمواجهة الضغط التضخمى الذى يصاحب عملية التنمية مادة لا سيما عندما تستخدم التوسع النقدى كاحدى وسائل زيادة نصيب الحكومة من الدخل القومى فضلا من دوره فى توسيع المعدل الحدى للإدخار فى هذه البلدان (راجع د. عبد الحميد القاضى ، المرجع السابق ص ٢٢٤).

(4) R. G. Kulkarni op. cit., p. 90 .

(٥) تعتبر ضريبة الدخل من الاسلحة المالية الهامة فى الدول المتخلفة ، فقد استخدمت هذه الضريبة منذ الحرب العالمية الثانية بشكل متزايد ، ومع ذلك تعتبر الضرائب لعمم المباشرة من اكبر الموارد للإيرادات العامة فى الدول المتخلفة (راجع د. عبد المنعم اليه - دور السياسة المالية فى البلاد النامية والبلاد المتقدمة - ١٩٦٥ - ص ٤١) وراجع كذلك Kindlerberger, Economic development, op. cit., p. 241 . وراجع ايضا ترجمة الشروع العام A. H. Hanson ص ٨٠ .

نجحت بعض البلاد المتخلفة في زيادة الضرائب على الصادرات خلال
الانتماش الذي صاحب الحرب الكورية لامتصاص جزء من الأرباح
الكبيرة في قطاع التصدير ، وفي الوقت نفسه توفير قدر كاف من
النقد الأجنبي لاستخدامه في التنمية الاقتصادية وفي برامج التثبيت
الاقتصادي (١) .

غير أنه يؤخذ على ذلك عدة أمور أهمها أن حصيللة ضرائب
الصادرات تتقلب بطبيعتها تبعاً لتقلب حجم وأسعار الصادرات
فضلاً عن تعديل فئاتها يؤدي إلى زيادة حدة تقلب إيراداتها حيث
يقترن ارتفاع حجم وأسعار الصادرات بارتفاع فئات الضرائب عليها ،
كما يقترن انخفاض حجم وأسعار الصادرات برسوم تصدير منخفضة .

وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجهها الدول المتخلفة من
ناحية جمود النظام المالي الحكومي وعدم كفايته - وصعوبة تنظيم
الضريبة وضالة دخول الأفراد (٢) - ووجود قطاع معيشي كبير وضالة
القدرة الضريبية ، فضلاً عن تأثير زيادة الضريبة على الحوافز وتأثيرها
على تثبيط الادخار الاختياري لئلا ينفذ الأفراد المحافظة على
مستوى استهلاكهم السابق (٣) ، فإن السياسة الضريبية المحكمة
تعتبر السياسة الممودة في هذه الدول لايقاف التضخم (٤) . ومن
هنا يجب على الدول المتخلفة أن تكيف نظامها الضريبي وفقاً للظروف
التي يمر بها اقتصادها القومي ، إذ أن النجاح في الحد من القوى
التضخمية يتوقف على مدى توفيق السلطات العاملة في اختيار

(١) د. عبد النعم البيه - المرجع السابق - ص ٤١ .

(٢) أن مجال تنظيم الضريبة في الدول المتخلفة هو امر صعب للغاية ذلك أن غالبية
السكان في هذه الدول تنتم لاستهلاكها الشخصي ولا تمر عملية الإنتاج خلال الأسواق
والمعاملات النقدية ، ومن هنا يصعب تقدير دخول أو ثروات الأفراد فضلاً عن أن هذه
الدخول مشيلة من البداية بالإضافة إلى أنها إذا فرضت ضريبة على الفئات الغنية فقط
فإن حصيلتها ستكون مشيلة ويكون أثرها على الاستثمار ضاراً ، هذا إلى جانب ما
تسبب به هذه الدول من ضرر حجم القطاع الصناعي والتجاري .

(٣) See : R. G. Kulkarni, op. cit., p. 90

(٤) Chang Kie - Ngan, The Inflationary Spiral, op. cit., p. 224.

الهيئات الضريبية المناهضة (١) ، وبصفة خاصة نوعية الضريبة (٢) ،
للضرب بها في الواقع التي تكمن فيها الاخطار التضخمية أكثر من
غيرها (٣) .

اما استخدام القروض العامة كذاة من ادوات السياسة المالية في
علاج التضخم ، فمن المعلوم أن القروض من الوسائل المعروفة التي
كثرت ما لجأت اليها الحكومات لامتناع موارد التمويل اللازمة
من المدخرات الحقيقية ولتعبئة المدخرات القومية والمكتنزات ،
خاصة اذا عجزت السياسة الضريبية عن تغطية مصادر التمويل .
ولكن يلاحظ أن الدول المتخلفة تواجه عدة مشاكل وهي بسبيل
عقد القرض أهمها انخفاض حجم المدخرات ، وانتشار الاكتناز ،
وظاهرة التفضيل السلمي ، وعدم توافر الاوراق المالية كالسندات
الحكومية وأسهم الشركات الصناعية والتجارية في السوق المالي
الضيقي ، وكذلك فقدان الثقة في المركز المالي والاقتصادي للحكومات
بالإضافة الى عدم وجود جهاز كفء لإدارة الدين العام .

وعلى ذلك فإن الاعتماد على القروض العامة في الدول المتخلفة
محدود ، وهو نادر الحدوث حتى لو عملت الحكومة الى رفع سعر

(١) د. ريان الشيخ، ميزانية الدولة ووسائل تمويل الزيادة في الإنفاق العام ،
معمد الدراسات المصرفية ١٩٦٧ ص ٤٦ وقادن د. عبد المنعم فوزي ود. عبد الكريم
صادق بركات - مالية الدولة والهيئات المحلية - المرجع السابق ص ٥٧٥ وما
بمدها .

(٢) ويفضل بعض الكتاب أن يبدأ الدول المتخلفة بفرض غرائب غير مباشرة ،
والا تلجأ الى الضرائب على الدخل الا بعد أن تكون قد حققت قدراً من التنمية
الاقتصادية (راجع د. رفعت الحجاب - الرسالة رقم ٢٨ من رسائل لجنة التخطيط
القومي ص ٢٦ وقادن Kindlberger, op. cit., p. 241)

(٣) كما تعتبر الضرائب اداة فعالة في القضاء على ظاهرة الإنفاق الواسع على
الاستهلاك البذخي والترف المفرط من جانب الأغنياء في الدول المتخلفة ، والتي
لا تتفق مع واقع بلادهم ، على النحو الذي أوضحناه من قبل ، وبذلك يتسرب جزء
كبير من الدخل القومي الى الدول المتقدمة بينما تكون التنمية في أمس الحاجة اليه ،
لذا فانا نرى أن تعمل الدولة على فرض ضريبة مرتفعة على استيراد مثل هذه السلع
وكذلك السلع المحلية التي من هذا النوع (قادن د. رفعت الحجاب - المرجع السابق
ص ٢٠) .

المنفعة ، إذ أن ارتفاع سعر الفائدة لا ينبغي أمام مسألة دخول الأفراد
تفعلا من أنه لا يفرضهم على التخلي عن مستوى استهلاكهم السابق (١) .

هذا فيما يتعلق بالفريبة والقرض المصم ، أما فيما يختص
بتطبيقات الإنفاق الحكومي في الدول المتخلفة كملاج التضخم ، فيجب
التمييز بين نوعين من الإنفاق ، الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق
الاستثماري ، أما النوع الأول ، فإن تخفيفه ، كلما كان ذلك مستطاعا ،
يمكنه أن يسهم في علاج التضخم ، أما النوع الثاني فعناء التأثير على
مشاريع التنمية الاقتصادية ، وهو أمر غير مرغوب فيه .

ولكن لا يعني ما تقدم التقليل من شأن وسائل السياسة المالية
لعلاج التضخم في الدول المتخلفة ، فإن هذه السياسة تفضل السياسة
النقدية في نواح كثيرة نظرا للاعتبارات المتعلقة ببيان هذه الاقتصاديات
ومن ثم ترجح كفتها كوسيلة لعلاج التضخم هذه الدول ولا سيما من
ناحية تأثيرها على خفض الاستهلاك من السلع الكمالية (٢) دون الأساس
بخفض الاستثمار .

(١) د. عبد النعيم راضي - القبول والبيوت - ١٩٧١ ص ٢٠٧ .

(٢) Kindleberger op. cit. p. 261 .

المبحث الثالث

وسائل ضبط التضخم في الاقتصاد المصري

(نموذج للاقتصاد النامي)

استعرضنا في البحثين السابقين وسائل ضبط التضخم في كل من الاقتصاديات المتقدمة والمتخلفة فتناولنا وسائل السياستين النقدية والمالية وسياسة الأجور وسياسة القيود المباشرة . ومهمتنا في هذا البحث أن نتتبع مدى فاعلية هذه الوسائل لضبط التوازن التضخمية التي أصابت الاقتصاد المصري (١) . ولكن قبل أن نتطرق الى تفصيل ذلك يكون من المفيد أن نلم الماسة سريعة بأوضاع السوق النقدي والسوق المالي في مصر .

سوق النقد وسوق رأس المال :

من المعروف أن سوق النقد هو سوق الائتمان الذي ينظم التعامل في القروض القصيرة الأجل كسوق الخصم وسوق الاموال المقرضة لدى الطلب أو لوقت قصير (٢) ، ومن هنا فإن أهم ما يتميز به

(١) ويجدر الإشارة في هذا المجال الى أن جزءا هاما من الاقتصاد القومي قد تحول الى الاقتصاد النقدي ، إلا أن منظم الجمهور الذي دخل حديثا مجال التعامل النقدي ما زال بعيدا عن فكرة التعامل بواسطة الودائع المصرفية (وهي لا تكاد تبلغ اليوم ثلث جملة التمرود التداولية) ، فهم يفضلون البنكنوت سواء لمقابلة احتياجات معاملاتهم أو حتى للاحتفاظ بمدخراتهم ، ولعل ذلك هو سبب الزيادة المطردة في نصيب النقد التداول في كمية وسائل الدفع (راجع النشرة الاقتصادية للبنك الامملى المصري المجلد الثامن عشر - العدد الاول والثاني - ١٩٦٥ ص ٢) .

(٢) ويقضى قيام اسواق منظمة للائتمان قصير الأجل بوافر المقترضين الذين يبرشون أدوات الائتمان التي ينصب عليها التعامل في هذه الاسواق ، ووجود المقرضين الذين يمكن الاعتماد عليهم في التقدم لشراء هذه الأدوات ، ووافر الوسائل للتضخيم على النوسط بين المقرضين والمقترضين للتعامل في الائتمان قصير الأجل

السوق النقدي هو بالدرجة الاولى ما يتمتع به من سيولة (١) . وفي هذه السوق يجد البنك المركزي منفذه التقليدي للتأثير على سياسة البنوك التجارية ، كسياسة الخصم او سياسة السوق المفتوحة .

ويكاد يقتصر السوق النقدي في مصر ، شأنها في ذلك شأن معظم الدول المتخلفة ، على البنوك التجارية ، فلا يمكن القول انه يوجد سوق نقدي خارج النظام المصرفي ، ذلك ان سوق الخصم ضئيل (٢) ، فضلا من ان سوق الاموال المقرضة لدى الطلب ضئيل ايضا .

كما ان سوق واس المال في مصر يكاد يكون معدوما ، اذ انه بعد صدور قرارات التأميم في يوليو سنة ١٩٦١ تعرض سوق الاوراق المالية الى هزة عنيفة أدت الى ضيق نطاق التعامل به ، فمن الصعب القول الآن بان هناك تعاملًا في سوق الاوراق المالية لاسباب عدة يرجع بعضها الى طبيعة النظام الاشتراكي نفسه ويرجع البعض الاخر الى ضالة الاوراق المتداولة (٣) والى الحساسية الشديدة التي يتميز بها السوق والتي تؤدي الى حدوث تقلبات عنيفة في اسعار الاوراق المالية تعرض حاملها الى الخسائر الكبيرة مما يدفعهم الى تجنب بيعها والاحتفاظ بها ، فضلا عن ذلك فان نسبة كبيرة من هذه الاوراق في حوزة الجهاز المصرفي على النحو الذي يوضحه الجدول التالي الذي يبدو منه انه بينما كانت ملكية الجهاز المصرفي من الدين المأم لا تتجاوز ٢٧.٥ ٪ في آخر يونيو سنة ١٩٥٤ ، فان هذه الملكية ارتفعت لتصل الى ٨٤.٢ ٪ من جملة الدين العام في آخر يونيو سنة ١٩٦٧ و ٨١.٢ ٪ في آخر يونيو سنة ١٩٦٨ .

(١) كما انه يستدل على لواء السوق النقدي بمقدار ما يتصف به من سيولة او ما يتمتع به من نشاط ومدى تنوع الأصول التي تباع وتشترى فيه وتتوقف سيولة السوق على مدى سهولة تحويل تلك الأصول الى نقد عند الضرورة .

(٢) د. محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقد والبنوك ، ١٩٦٩ ص ٢٢٤-٢٢٧ .

(٣) تفسر القرار الوزاري الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٦١ بإعادة فتح بورصة الاوراق المالية بالقاهرة والاستكثارية (بعد ان اُغلقت لمدة شهرين بمقتضى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦١) ببيان الاوراق التي يجوز تداولها في البورصة وعددها ١٢ ورقة منها ١٢ قرصا حكوميا و ١١ سهما و ٢٠ ورقة اخرى ادرجت النشرة الاقتصادية للبنك الاهلي المصري - المجلد الرابع عشر ، العدد الثالث ١٩٦١ ص ٢٧١ .

مستوفى

توزيع القروض الحكومية حسب الكلية

(بالمليون جنيه)		اجمالى الدين العام		السنة
ما فى حوزة الافراد والمؤسسات المالية الاخرى	ما لدى الجهاز المصرفى من الدين العام	(التدفقات والدون الخزائنة)		
%	القيمة	%	القيمة	
٧٢ر٥	١٤١ر٢	٢٧ر٥	٥٢ر٧	٥٤/٥٢
٥٥ر٥	١١٢ر٧	٤٤ر٥	٩٠ر٢	٥٥/٥٤
٤٨ر٩	١٢٤ر٨	٥١ر٥	١٢٠ر٢	٥٦/٥٥
٤٢ر٧	١٢٥ر٢	٥٧ر٢	١٦٧ر٨	٥٧/٥٦
٢٨ر٠	١١٧ر٠	٦٢ر٠	١٩١ر٠	٥٨/٥٧
٤٢ر٥	١٥٢ر٩	٥٧ر٥	٢٠٩ر١	٥٩/٥٨
٣٧ر٠	١٥١ر٨	٦٢ر٠	٢٥٩ر٥	٦٠/٥٩
٢٤ر٢	١٦٨ر٩	٦٥ر٧	٢٢٢ر٢	٦١/٦٠
٢٤ر٧	١٢٨ر٢	٧٥ر٢	٢٩٠ر٩	٦٢/٦١
٢١ر١	١٢٥ر٤	٧٨ر٩	٤٦٢ر٨	٦٣/٦٢
١٨ر١	١٢٤ر٤	٨١ر٩	٥٦٤ر٨	٦٤/٦٣
١٧ر٠	١١٧ر١	٨٢ر٠	٥٧٢ر١	٦٥/٦٤
١٧ر٠	١١٩ر٢	٨٢ر٠	٥٧٠ر٠	٦٦/٦٥
١٥ر٨	١١٠ر٨	٨٤ر٢	٥٨٨ر٤	٦٧/٦٦
١٨ر٨	١٢١ر٢	٨١ر٢	٦١٩ر٢	٦٨/٦٧

(المصدر : د. محى الدين الغرب ، عجز الميزانية وحجم وسائل الدفع . المرجع السابق ص ١٦) .

هذا ، وقد اتمكت اوضاع السوق النقدية والسوق المالية الالفة الالكر على امكانية استخدام ادوات ضبط التضخم فى الاقتصاد العربى ، فعمل استخدام العديد منها عديم الجدوى على النحو الذى سيتضح لنا من دراستنا لوسائل السياستين النقدية والمالية .

١ - وسائل السياسة النقدية

علمنا فيما سبق (١) ان وسائل السياسة النقدية في علاج التضخم تتركز في نوعين ، ادوات الرقابة الكمية وادوات الرقابة الكيفية ، وبيننا ان النوع الاول من الرقابة يشمل ثلاثة اسلحة رئيسية هي تغيير سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة وتغيير نسب الاحتياطي القانوني . والنوع الثاني من الرقابة يشمل عدة ادوات اهمها الرقابة المباشرة على الائتمان . وقد اوضحنا (٢) ان الكتاب يجمعون على عدم جدوى استخدام اسلوبى تغيير سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة في الدول المتخلفة للاعتبارات المتعلقة بضيق السوق النقدي والمالى في هذه الدول . علاوة على ما يحيط سعر الخصم من اعتبارات استت الدراسات الحديثة عدم فاعليته في الرقابة على عرض واستخدام الامكان في الاقتصاد بصفة عامة . ومن ثم فقد انحصر الاسلوب الوحيد من اساليب الرقابة الكمية - على محدودية فعالتيه - لعلاج الاتجاهات التضخمية في الدول المتخلفة في تغيير نسب الاحتياطي القانوني بالاضافة الى ما يجيزه بعض الكتاب (٣) من مزاولة البنوك المركزية للاعمال المصرفية العادية بغية تعويض السوق النقدي عن اية اتجاهات غير مرغوب فيها .

ومن جهة اخرى فقد اوضحنا (٤) ما للرقابة الكيفية على الائتمان من اهمية خاصة في الدول المتخلفة وما تتطلبه التنمية الاقتصادية من قيام السلطات النقدية من مراقبة توزيع الائتمان بين مختلف قطاعات الاقتصاد لضمان وضع الموارد المتاحة في خدمة التنمية وتأمين حصول كل قطاع على احتياجاته من الائتمان بما يتفق مع دوره في الخطط او البرامج العامة للتنمية الاقتصادية .

(١) انظر ما تقدم من ٤٢٨ .

(٢) راجع ما تقدم من ٤٢١ ومن ٤٢٢ .

(٣) د. محمد زكي شافعي ، المرجع السابق من ٢٩٨ .

(٤) انظر ما تقدم من ٤٦٧ .

ولكن ما هو دور وسائل السياسة النقدية في مصر في علاج التضخم .. وما مدى فعاليتها ؟

للإجابة على هذا السؤال فانا سنتناول نوعي الرقابة الكمية والكيفية في مصر بشيء من الإيضاح.

(١) وسائل الرقابة الكمية :

إذا لاحظنا استخدام البنك المركزي المصري (١) لاسلوب تغيير سعر الخصم أتضح لنا ان البنك لا يميل الى استخدامه ، فهو يحتفظ منذ سنين بسعر خصم ثابت دون تغيير عند ٥٪ (٢) ، وبرجع ذلك إلى شألة عمليات الخصم الذي يبلغ نسبة قليلة من مجموع الميزانية الإجمالية للبنوك التجارية وفلرة لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي مما لا يهيء له مجالاً لتطبيق هذا الاسلوب بصورة مجدية (٣) . وقد سبق أن رفع سعر الخصم اعتباراً من ١٥ مايو

(١) ولا يخفى ان البنك المركزي المصري يستخدم الوسائل التقليدية والنسائية في توجيه الائتمان من حيث كميته ونوعه وسره ، بما تكفل مقابلة الحاجات الحقيقية للنشاط التجارى والمصارف والزراعية ، كما يستخدم طريق الائتضاع الودى **Moral Session** والتعامل بين البنك المركزي والبنوك الأخرى على أساس حسن النية وتقدير المسؤولية واحترام المصالح العام ، وتجدد الإشارة إلى أنه كان للائتضاع الودى أثر هام في الوصول إلى تقرير بعض القواعد ، منها نسبة السيولة وما يدخل في حسابها والإفراض التي ترمى إليها وأنظر المادة الأولى من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ ، الذي يعتبر بحق أول دستور للأعمال المصرفية في مصر ، وراجع ، التطورات الائتمانية والمصرفية خلال ١٩٥٨ ، البنك الأهلي ص ٩ - ١٤ .

(٢) وذلك اعتباراً من ١٥ مايو ١٩٦٢ حتى الآن ، وقد كان قبل ذلك ٢٪ ، كما رفضت في الوقت نفسه زيادة الفائدة على الودائع لأجل وودائع التوفير بمناسبة ارتفاع التثبيت التي تقدمت به مصر إلى صندوق النقد الدولي في أبريل ١٩٦٢ وراجع د. جرجس عبده مرزوق ، السياسة النقدية والائتمانية في ج ٢٠٤٠ ، المرجع السابق ص ١٤ و١٦ وانظر نشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري المجلد الخامس عشر العدد الأول ص ٤ وراجع **International Financial Statistics, I. M. F. Vol. 24, No. 5, May 71, p. 342.** وراجع الجبعل حول تحديد أسعار الفائدة على المدخرات التخفية في المراجع الأولى .

(٣) وراجع د. زكريا نصر ، التطويل النقدي ، المرجع السابق ص ١٧٥ و٢٠٢ ود. جمال الدين حميد ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

١٩٦٢ من ٣ الى ٥ ٪ بمناسبة برنامج التثبيت التي تقدمت به مصر الى صندوق النقد الدولي في ابريل ١٩٦٢ للحصول على حق سحب قدر معين من العملات الاجنبية (١) ، الا ان ائسره كان محدودا (٢) .

ومع ذلك ولا مكان الاستفادة من هذه الاداة اكبر استفادة ممكنة ، فقد يكون من الملائم دراسة رفع سعر الخصم باعتباره يعمل على توجيه الموارد نحو الاستخدامات الأكثر عائدا .

حقيقة أن الاستثمارات تتم في نطاق الخطة العامة للدولة ولا تتأثر بسعر الفائدة ، الا في اضييق الحدود (٣) ، فضلا عن أن سعر الفائدة يشكل نسبة منخفضة في حسابات التكاليف في الشركات ، الا انه يلاحظ أن هناك عددا منها قد بفصالي في المتاجرة استنادا الى الاقتراض من الجهاز المصرفي بحيث يصبح التزاماتها قبل البنوك تجاوز رأس مالها واحتياطياتها عدة اضعاف . لهذا فان رفع سعر الفائدة على القروض والسلفيات قد يعمد مثل هذه الشركات عمن الاقتراض من البنوك الا في اضييق الحدود الممكنة (٤) .

(١) بلغ ٢٢٥ مليون دولار (المجلة الاقتصادية ، البنك المركزي ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ١٩٦٢ ص ١٩٢) .

(٢) والجدير بالاشارة أن البنوك قد راعت أن تكون التسهيلات أكثر سلامة ودفعت معلناتها للحد من المخالة في المتاجرة الامر الذي ساعد على تحقيق الهدف المرغوب بتوجيه التسهيلات الانشائية نحو الافراض الاساسية الأكثر عائدا (د. جرجس عبده مرزوق ، المرجع السابق ص ٢١) .

(٣) راجع تقرير وفد ج.ع.م. الى لجنة مشاورات موازين المدفوعات برئاسة د. حسين خلاف التابعة للجان ، اكتوبر سنة ١٩٧٠ ص ١٩ .

(٤) وبهذه المناسبة قد يكون من المناسب النظر في تعديل احكام القانون المدني بحيث يجعل الحد الأقصى لسعر الفائدة ٨ ٪ بدلا من ٧ ٪ باعتبار ان مقتضيات السوق قد تتطلب ذلك في بلد أصبح فيه الائتمان على اى حال في يد الدولة بتوجيه دون لمة خوف من الاستغلال ، ولا خوف من ان ذلك على خطة التنمية ، فالقطاع العام يفسطح بتقدير يزيد من ٨٥ ٪ من اجمالي الاستثمارات المقدرة في الخطة ويتم معظم التمويل من طريق التمويل الذاتي . (راجع : جرجس عبده مرزوق ، المرجع السابق ، ص ١٥ و ١٦ وانظر تقرير وفد مصر بالجان اكتوبر ١٩٧٠ ص ١٩) .

وبالنسبة لاسلوب عمليات السوق المفتوحة ، فنظرا الى انه يشترط لنجاح استخدامه كمال السوق واتساعها وتوافر عدد كاف من الاوراق المالية في حوزة البنك المركزي او في السوق بدرجة تسمح بتغيير كمية الائتمان تغيرا ملحوسا ، فانه قد أصبح من المستحيل بعد صدور قرارات التليم في عام ١٩٦١ استخدام هذا الاسلوب للتأثير على حجم الائتمان في الاقتصاد المصري لعدة اعتبارات أهمها ضيق السوق النقدي واتساع السوق المالي ، وعلى ذلك فان استخدامه كداة للتأثير على كمية النقود يكون عديم الجدوى .

وفيما يختص بأسلوب تغيير الاحتياطي القانوني ، فان الكتاب يجمعون على فعالية هذا الاسلوب في الرقابة على عرض واستخدام الائتمان في الاقتصاد ، ذلك ان عدم مرونته النسبية وطابعه المباشر يجتبه من خير الاساليب في العمل على مواجهة الاتجاهات التضخمية او على الأقل التخفيف من حدتها .

هذا وقد كانت نسبة الاحتياطي القانوني ١٧٥٪ من قيمة الودائع لنهاية ابريل ١٩٦٦ حتى رفعت - بناء على توصية صندوق النقد الدولي - الى ٢٠٪ اعتبارا من هذا التاريخ بهدف علاج الضغوط التضخمية ، وفي أغسطس من نفس السنة تقرر تخفيض هذه النسبة خلال موسم تمويل القطن على ان ترتفع الى المستوى المقرر ابتداء من اول مارس ١٩٦٧ (١) جريا على السنة التي استنتها البنك من تخفيض النسبة عن متواها العادي خلال موسم تمويل محصول القطن (٢) .

(١) د. محمد زكي شافعي ، المرجع السابق ص ١٩٢ و ١٩٤ و ٢٧٧ .

(٢) وفيما يتعلق بقيام البنك المركزي بالاعمال المصرفية العادية ، فانه على حين اعترف القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ ورقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ للبنك المركزي في مصر بحق مرفوعة الاعمال المصرفية العادية لحدود معينة ، فقد جاء القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزي المصري والبنك الامن المصري بنص يقصر قيامه بمزاولة العمليات المصرفية للحكومة والاشخاص الامتدادية العملة الاخرى وعمليات الائتمان مع البنوك طبقا لاحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ ، ومن ثم يستتبع على البنك المركزي مرفوعة الاعمال المصرفية العادية لغير الهيئات المذكورة ، ونرى انه الاجتهاد الصحيح فراجع مناقشة تأييد هذا الرأي ومعارضته في د. محمد زكي شافعي ، النقود والبنوك ١٩٦٩ ص ٢٢ ومقال د. جمال الدين سميد ، مجلة مصر الماسرة ، ابريل ١٩٥٨ ص ١٠١ - ١٠٤ .

(ب) الرقابة الكيفية :

لا شك أن للرقابة الكيفية على الائتمان دور هام كأسلوب لضبط التضخم في الدول المتخلفة (١) ، لهذا فقد أصاب الشرع المصري عندما نص في القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ على تزويد البنك المركزي المصري بسلطات واسعة في الرقابة الكيفية على الائتمان (٢) ، حيث أنها تهىء له تدخلا فماليا يتيح له السيطرة على الائتمان ويوجهه الى فروع النشاط الاقتصادي التي تساهم في دعم الجهاز الانتاجي بالدولة وتحويله عن فروع النشاط الاخرى الاقل اهمية ، بمعنى أن السياسة الكيفية بهذا المعنى تتضمن حلول ارادة السلطة النقدية محل قوى السوق في توزيع الائتمان ، ذلك ان الارادة الواعية الرشيدة ، على حد تعبير أحد الكتاب (٣) ، خير من التفاعل الاعمى بين الممرض والطلب .

وقد يأخذ البعض على هذا الاسلوب ، انه ليس هناك ما يمنع المقترضين من البنوك التجارية «لوجوه استعمال يقرها البنك المركزي من استخدام الائتمان المصرفي في غير ذلك من الوجوه» (٤) ، علاوة على صعوبة المفاضلة بين المشروعات الاقتصادية المختلفة التي تعتبر من ادق المشاكل واصعبها حل (٥) ، ومع ذلك فان هذا الاسلوب من اساليب الرقابة ، رغم الصعوبات التي تعترضه ، يمكن الركون اليه كأداة لتوجيه الائتمان والرقابة عليه ، وهو أمر يتفق ومقتضيات المجتمع الاشتراكي المصري .

(١) راجع ما تقدم من ٤٦٧ .

(٢) النشرة الاقتصادية للبنك الاعلى المصري ، المجلد الرابع عشر ، العدد الثالث ١٩٦١ من ٢٧٢ .

(٣) راجع د. زكريا نصر ، المرجع السابق من ٢٠٧ .

(٤) د. محمد زكي شافعي ، المرجع السابق من ٢٩٦ .

(٥) د. زكريا نصر ، المرجع السابق من ٢٠٧ .

الرقابة خول الشرح المصرى البنك المركزى اسلوبا هاما فى الرقابة المباشرة على الائتمان يحصل فى الادامر والتطبيقات الملتزمة التى يصنرها البنك المركزى ، سواء كان ذلك بالنسبة للبنوك مجتمعة او لكل بنك على افراد ، بشأن ما تمارسه من نشاط فى مجال الاقراض والاستثمار ، وعلى سبل المثال (١) ، تحديد النسبة التى يتعين على البنوك مراعاتها بين رأس المال والاحتياطى وجلة اصولها او فرض حد اقصى لجملة قروض البنوك واستثماراتها او تحديد حد اقصى لمعدل الزيادة فى قروض البنوك واستثماراتها خلال فترة مستقبلية ، او تحديد الو-... التى يمتنع على البنوك التجارية استثمار اموالها فيها ، وتعيين الحد الاقصى لقروض البنوك واستثماراتها بالنسبة لانواع معينة من القروض والاستثمارات ، وذلك على النحو الذى نهجه البنك المركزى بتحديد حد اقصى لكل من البنوك التجارية والبنوك المتخصصة لتمويل القطن فضلا عن تحديد حد اقصى آخر للجهاز المصرفى فى مجموعه لتمويل القطاع غير الحكومى (٢) ، وذلك توصلا الى الحد من مقدرة الجهاز المصرفى على التوسع فى هذين النوعين من الائتمان بفية حصر الضغوط التضخيمية فى الاقتصاد .

والواقع ان التجارب قد اثبتت ان الرقابة المباشرة تعتبر اكثر الادوات فاعلية فى ضبط التضخم فى الاقتصاد المصرى ، ومن هنا فاننا نرى ان التطبيقات المباشرة او التحديد المباشر (٣)

(١) د. محمد زكى شافعى ، المرجع السابق ص ٢٩٧ وقلوب د. زكريا نصر ، المرجع السابق ص ١٩٢ .

(٢) وقد كان هذا الامر جزء من السياسة الائتمانية الخاصة ببرنامج الثبيت الذى تقدمت به مصر الى صندوق النقد الدولى للحصول على حق سحب قدر معين من العملات الاجنبية لراجع د. جرجس بيده مرزوق ، السياسة النقدية والائتمانية فى ج.ع.م-٢٠٠٠ والى اعقابها الاستقلال الاقتصادى مع صندوق النقد الدولى ، من مطبوعات معهد الدراسات المصرفية ، مايو ١٩٩٢ ص ١٤٠ و ١٤١ .

(٣) ولما كانت التجارب قد اثبتت ان الرقابة المباشرة تعتبر اكثر فاعلية فى ضبط التضخم ، فلما ترى ايضا عدم افضالها لوسيلة التشاور والتشاور بين البنك المركزى والبنوك التجارية من فاعلية بالغة فى هذا المجال .

لتوزيع الائتمان وفقا لـ **خطة التنمية** مدروسة (١) يجب أن يكون له ، في مجتمع أصبحت البنوك جميعا في اطار القطاع العام ، الدور الاساسي في ضبط الضغوط التضخمية ، بينما تساهم الادوات المختلفة الاخرى في هذا المجال ، ويقتضى ذلك وجود خطة تنمائية تلزم بها قطاعات الاقتصاد القومي (٢) ، كما يلتزم بها الجهاز المصرفي ويسيطر عليها ، كما يقوم بالرقابة المالية على تنفيذ الخطة الاقتصادية .

ويؤيد هذا الرأي ، أن الاتجاه الحديث يميل الى التركيز على الوظيفة التنفيذية للبنوك المركزية ، وهذا الاتجاه ، بدون شك ، يتناسب مع التطبيق الاشتراكي ، حيث يكون اشراف البنك المركزي على الائتمان محددا ومرسوما (٣) .

وتهدف **خطة الائتمان** في الاقتصاد الاشتراكي (٤) الى تحقيق التوازن بين حجم المبادلات وحجم وسائل الدفع وضمان استخدام الموارد المتاحة وفقا لاهداف خطة التنمية . ففي بعض الدول مثل رومانيا والاتحاد السوفيتي تحدد الخطة التنمائية تيارات الانفاق النقدية لكل وحدة مهما صغرت ، ويكون هذا التحديد ملزما لجميع الجهات . وفي بعض الدول الاخرى ، وهو الاتجاه الغالب الآن ، مثل يوغوسلافيا وبولندا تمنح الوحدات الانتاجية قدرا اكبر من اللا مركزية ،

(١) ففي الوقت الذي تلزم الاجهزة المعنية في البلاد بخطة الانتاج والاستهلاك والاستثمار والعمالة (وفقا للقرار الجمهوري بقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٦٠) نجد أن الجهاز المصرفي لا يلتزم بخطة التنمية وترجم وتعتبر من الاهداف السلبية والخدمية وترتبط وتتلاد معها افقيا ورأسيا وتشرح مصادر تمويلها وقنواته . لذا فان مبدأ التخطيط الشامل الذي انتهجناه وسيلة للتنمية الاقتصادية يتطلب وجود مثل هذا الخطة في مجتمع اشتراكي اخذ ببدا التخطيط الشامل .

(٢) يحدد الرقابة المعرفية على تنفيذ الخطة الاقتصادية ، راجع د. محمد دويدار ، اقتصاديات التخطيط الاشتراكي ١٩٦٧ ص ١٧٦ .

(٣) راجع النشرة الاقتصادية للبنك الاهلي المصري ، المجلد الرابع عشر ، العدد الثالث ١٩٦١ ص ٢٧٢ و ٢٧٤ .

(٤) راجع في هذا الموضوع مقالات د. عبد السلام بدوي ومحمد ابو شادي ود. خليل حسن خليل ، مطبوعات معهد الدراسات المصرفية لعام ١٩٦٥ ارقام ١٠ و ١١ و ٢٧ على التوالي .

بحيث قد تتعرض الاهداف الفرعية لخطة التنمية للتعديل اثناء التنفيذ، وفي هذه الدول تعتبر الخطة الائتمانية الاطار الذي يمتد به الجهاز المصرفي في نشاطه ، ولكن يترك له - في نطاق كل قطاع - ١- يبحث عند النظر في منح قرض لاي وحدة اقتصادية ، اعتبارات السلامة المالية لتلك الوحدة بحيث يكون البنك مسؤولا عن اعتبارات ملاءة عميله .

وبمقارنة هذه النظم بالاوضاع السائدة في مصر يتضح انه رغم الاخذ بمبدأ التخطيط الشامل فان أجهزة التخطيط لا تنصف عمليا بالمركزية الكاملة . فكل وزارة مسؤولة عن حطة القطاع التابع لها وتقوم بتحديد حجم الاستثمارات وتوجيهها . ومن هنا فان الاتجاه الثاني يبدو انه الانسب للتطبيق في مصر .

ومن جهة أخرى فانه يتطلب لتنفيذ فكرة الخطة الائتمانية والرقابة المالية بواسطة الجهاز المصرفي ان يلغى الائتمان التجارى بين وحدات القطاع العام او اى ائتمان آخر غير مصرفى حتى لايتسرب لهذه الوحدات التهرب من رقابة الجهاز المصرفى عليها ، ويجب اتمام كافة معاملات الوحدات الاقتصادية فيما بينها عن طريق المقاصة بواسطة البنوك وليس عن طريق الدفع نقدا ، كذلك يجب ، كقاعدة عامة ، ان يكون الائتمان الذى تمنحه البنوك التجارية بضمان سلمى او قروض تشغيل بحيث يتحقق البنك من ان القرض لفرض قصير الاجل، مع مراعاة وجوب الفصل التام بين الائتمان قصير الاجل الذى تقوم به البنوك التجارية او البنك المركزى ويكون مطابقا لحركة المخزون السلمى ، وبين الائتمان متوسط وطويل الاجل بفرض الاستثمار او الاحلال وتقوم به البنوك المتخصصة .

ولكن ، هل يتهاى الجهاز المصرفى بوضعه الحالى بالاطلاع بهذه المهمة ؟

في الواقع ، اذا نظرنا نظرة شاملة الى اوضاع الجهاز المصرفى نجد انه يواجه عدة اعتبارات في هذا المجال نبرز اهمها فيما يلى (١) :

(١) راجع د. عبد السلام بدوى ، المقال السابق ص ١٦ و ١٧ .

(١) ان البنك المركزى لايسهم فى وضع الجداول المالية للخطـة الاقتصادية ولا يقوم بمتابعة تنفيذها او التصرف على تطور انشطتها لانه لا يحتكر منح الائتمان قصير الاجل، وبذلك لا يستطيع فرض رقابة ايجابية على تنفيذ الخطـة حيث لا يقوم بوضع ميزانية ائتمانية تفصيلية على مستوى المشروع فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى ، فالميزانية الائتمانية هى الاداة الفعالة فى كفالة الرقابة على تنفيذ الخطـة.

(٢) ان اشراف البنك المركزى على البنوك التجارية غير تام بل وما زال يعتمد على اسلحته التقليدية التى لم تمد ذات فاعلية حتى فى النظم الراسمالية التى لجأت اخيرا الى تخصيص الائتمان وتحديدده .

(٣) ان البنوك التجارية ما زالت تعمل على غرار البنوك التجارية فى النظم الراسمالية ، فكثير منها مرتبط به اكثر من قطاع ويقوم بمختلف انواع نشاط البنوك التجارية ، وينتج عن هذا الازدواج سوء استخدام القوة العاملة فى الجهاز المصرفى .

(٤) ان الجهاز المصرفى ، وعلى الاخص البنوك التجارية ، التى تقع عليها العبء الاكبر فى تمويل التنمية الاقتصادية ، بسبب اعتماد سوق راس المال وضالة موارد البنوك المتخصصة ، ليست على احاطة بمقتضيات التمويل المصرفى اللازم لكل وحدة من وحدات الانتاج المدرجة فى خطة التنمية ، وليس لدى البنوك اى دليل واضح يمكنها الاستهداء به عند النظر فى منح الائتمان لمشروع ما ، ويتراوح الحكم على سلامة المشروع بين استخدام الاساليب التقليدية وبين الاستجابة للضغط الذى يبذله المسئولون عن المشروع لصفة الانتماء الى القطاع العام .

لهذه الاعتبارات فان الرقابة على تنفيذ الخطـة بواسطة الجهاز المصرفى تكاد تكون متعطرة ، والتصرف على حقيقة الموقف الاقتصادى فى وقت معين لا يكون ميسورا نظرا الى عدم سيطرة الجهاز المصرفى على كل مصادر الائتمان فى السوق النقدى ، ومن ثم فان الامور التى تواجه الجهاز المصرفى فى الرقابة على تنفيذ الخطـة والاتفاق العام ترجع

هي طبيعة ذلك الجهاز وتنظيمه ، ومدى قيامه بدور فعال في اقتصاد اشتراكي وإلى عدم سيطرته سيطرة كاملة على قطاع الائتمان في الدولة .

لكل ما تقدم نرى أن حسن أداء الجهاز المصرفي لوظائفه المتطورة طبقا للشكل الاقتصادي الاشتراكي والذي يمكنه من السيطرة على الاتجاهات التضخمية يرتكز على عنصر أساسي يتمثل في وضع الخطة الائتمانية المقترحة (١) .

(١) ويتشعب ذلك تعديل تركيب اختصا مات وحدات الجهاز المصرفي بما يعينها لاداء وظائفها الجديدة .

٢ - وسائل السياسة المالية

وبإتنا من قبل مدى قصور معظم وسائل السياسة النقدية في ضبط التضخم في الاقتصاد المصري - ومن هنا فقد يبرز دور وسائل السياسة المالية ، ووجدت السلطات الخطة أنه من الملائم الاعتماد على أساليبها (١) في المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار والقضاء على الضغوط التضخمية الكامنة في الاقتصاد (٢) .

ولكن هل نجحت وسائل السياسة المالية في ضبط التضخم الذي انتاب الاقتصاد المصري ؟

للإجابة على هذا السؤال فانا سنتناول :مهم وسائل السياسة المالية التي استعين بها في هذا المجال .

(١) الخصم القاب :

تعتبر الضرائب أكثر الوسائل فاعلية في الحد من الضغوط التضخمية بصفة خاصة في المجتمعات التي يلب فيها تخلف العادات المعرفية والانتفاعية على النحو الذي أوضحناه من قبل (٣) : بالإضافة الى اعتبارها من أفضل الوسائل لتحقيق الإدخار الحكومي اللازم لمواجهة الزيادة في الاستثمار . ففي المجتمعات الأخلة في النمو - كعمر - تسود مستويات منخفضة للدخول وتندر الخبرات التنظيمية ، وهذا لا يتسنى للمدخرات الخاصة ان تبلغ المستوى اللازم لتحقيق الاستثمار ، وفي ظل هذه الظروف تصبح المدخرات

(١) نظرية عامة في الاستثمارات استراتجية تعتبر أداة لرقابة على النشاط الاقتصادي في جميع مراحله من التخطيط والتوزيع والاستهلاك .

(٢) انظر د. رفعت الكنج ، ميزانية الدولة ووسائل تمويل الزيادة في الإنفاق العام ، سيد الدراسات المالية ، المجلد رقم ١٥ لسنة ١٩٧٧ ص ١٠ و ٢٠ .

(٣) راجع ما تقدم من هذا .

العامة ، وأهمها الضرائب (١) ، أمرا ضروريا ووسيلة لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق استقرار الأسعار (٢).

وقد عملت الحكومة على تكيف السياسة الضريبية بما يتفق والظروف التي فرضتها اعتبارات التنمية ومقتضيات الحرب ، فالألاحظ أنه على الرغم من بلوغ النفقات العامة مستوى مرتفعاً - إذ تطور الإنفاق الصام خلال تسعة عشر سنة إلى أكثر من عشرة أمثاله فبلغ ٢٤٤٦ مليون جنيه في عام ١٩٧٠/١٩٧١ بعد أن كان ٢٣٤ مليوناً عام ١٩٥١/١٩٥٢ (٣) - فإن الميزانية لم تتجه إلى زيادة الضرائب (٤) إلا في حدود معينة ، واستخدمت بجبرعات معقولة لامتصاص القوة الشرائية والتقليل من الضغوط التضخمية للعمل على تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد المصري .

(١) ومن المعروف أن ضرائب الدخل خاصة بالنسبة لشرائح الدخل الدنيا تعمل على امتصاص جانب من القوة الشرائية المخفضة للانفاق الاستهلاكي ، كما أن الضرائب غير المباشرة على الفروقات أو السلع شائعة الاستهلاك تنقص من حجم الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات الأخرى مما يؤدي - مع افتراض بقاء الإنفاق الحكومي على حاله - إلى خفض أسعار السلع والخدمات بالتالي (انظر : د. محمد المنعم فوزي وآخرين ، اقتصاديات المالية العامة ١٩٧٠ ص ٢٩٢ ، ص ٢٩٣) .

(٢) ويعتقد كثير من الكتاب ، وفي مقدمتهم Abba Lerner أن الضرائب لا يجب أن ينظر إليها كمجرد وسيلة مالية فحسب ، بل يجب أن ينظر إليها من زاوية الوظيفة الاقتصادية على أنها أداة لتحقيق الاستقرار في مستوى الإنفاق النقدي الكلي وبالتالي مستوى الائمان العام راجع د. وياض الشيخ ، المرجع السابق ص ٢٠ و ٣١ ود. عبد المنعم فوزي وآخرين ، اقتصاديات المالية العامة ، ١٩٧٠ ص ٢٩٢) .

(٣) مصدر الأرقام : النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري ، المجلد الرابع والمشرور ، العدد الأول ، ١٩٧١ ، إحصاءات .

(٤) وبين الدراسة لمرکز الموارد الجارية في تمويل برامج النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من ١٩٦٤/٥٢ أنه بينما كانت الضرائب والرسوم تنطى نحو ٧٥٪ من إجمالي نفقات الدولة في عام ١٩٥٢/٥٢ أخذت هذه النسبة تنكمش منذ عام أخرى حتى أصبحت الضرائب والرسوم تنطى أقل من ثلث إجمالي نفقات الدولة العادية والإنتاجية في عام ١٩٦٤/٦٢ وانخفاض هذه النسبة يرجع إلى السياسة المالية العامة التي اتبعتها الدولة بالاعتماد في تمويل التنمية على الموارد العامة الأخرى عدا الضرائب والرسوم . (د. يوسف عبد المجيد ، الدين العام المصري في ج ٢٠٠٤ - ص ٢٠٠٤) .

ولمواجهة الضغوط التضخمية التي ظهرت في الاقتصاد المصري خلال فترات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد استخدمت الضريبة ، وبخاصة ديسمبر ١٩٦٥ ويوليو ١٩٦٧ - ضمن الاجراءات الاقتصادية التي صاحبت تعديل ميزانية ١٩٦٨/٦٧ - وفبراير ١٩٧٢ لامتصاص القوة الشرائية وتحقيق الاستقرار المبري الناتج من اطراد التمويل بالمجز خلال الستينات (١) بالإضافة الى ماهدف اليه من اغراض اقتصادية واجتماعية يتطلبها المجتمع الاشتراكي ، وقد اتخذت عدة قرارات في هذا الصدد .

فبالنسبة للضرائب والرسوم السلفية ، استمرت الحكومة على سياسة جمركية من شأنها توفير المواد التوئية والانتاجية والاستعداد من الباسة الجمركية كدالة للتوجيه الاقتصادي بما يفضي مبالغ التنمية ، فقد استمرت سياسة اعفاء غالبية مواد النمو - الضرورية للشعب والخامات والسلع الوسيطة والآلات اللازمة لزيادة الإنتاج القومي (٢) .

اما السلع التي لها مثل في الإنتاج المحلي - وكذلك السلع الاستهلاكية الكمالية ، فقد ريدت الرسوم عليها للحد من استيرادها (٣) ، كما زيدت الرسوم الجمركية بمقدار ١٠٠٪ على السيولت المستوردة الكبيرة (الآكثر من أربعة سلندر) ريدت رسوم الانتاج والاستهلاك على بعض البنود خلال السنوات العشر الماضية ، فمثلا رفعت الرسوم على انواع الخمور والكماليات والدخسان ، وفرضت بعض الرسوم على البنزين والكاوتشوك والبطاريات الخالقة ، كما تقرر

(١) انظر د. عبد الحميد الثاني ، تمويل التنمية في البلدان النخلفة ١٩٦٦ ص ٢٥٥ .

(٢) كما اعفت جميع انواع القطن (بما الاستورتي) من رسوم الصادر، وتوسعت في اضافة اصناف جديدة الى السحاح الوقتيورد الرسوم (والنموذج) بقصد تشجيع استيراد الخلفات اللازمة لاصناعات التصدير .

(٣) وتكون الرسوم مرفضة على بعض الكورود من مولود الخولاة يمولها في النقص نتيجة للافتقار للسلع اليها .

رسم انتاج واستهلاك على غزل الصوف بحيث لا تتأثر به أسعار الاقمشة الشعبية ، ورفعت اثمان بعض السلع والخدمات كالسجائر والكبروسين والشاي والسكر والاقمشة الحريرية والصوفية والسولار والاسمنت وحديد التسليح وغير ذلك من السلع بغية تحقيق التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، كذلك زيدت رسوم السيارات التي تعمل بالسولار (١) وزيدت قيمة اشتراك التليفون واجور المكالمات المحلية والخارجية ، كما زيدت الضريبة المستحقة على السيارات والرسم السنوي على أجهزة استقبال الاذاعة والتليفزيون وضوعفت رسوم الدفعة واتسع نطاق سريانها (٢) .

وفيما يختص بالضرائب على الدخل والثروة ، فان السنوات القليلة الماضية حافلة بالتشريعات الضريبية التي تعتبر خطوة فعالة في تحقيق الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية ، من ذلك رفع حد الاعفاء بالنسبة لمولى ضريبة الارباح التجارية والصناعية وكسب العمل ، ورفع فئات الضريبة على المرتبات والاجور بالنسبة للدخول الكبيرة ، وتحديد فئات الضريبة على ارباح المهن غير التجارية بأسعار متدرجة بالشرائح بعد ان كان سعر الضريبة نسبيا ، ورفع أسعار الضريبة على التراكات ورسم الابولة بالنسبة للشرائح العليا والفاء الضريبة الانسافة للدفاع المفروضة على وعاء الضريبة العامة على الايراد ، ورفع فئات ضريبة الدفاع على الاوعية الاخرى ، وفرض ضريبة تصاعدية على العقارات المبنية ، والفاء ضريبة العقارات وجميع الضرائب الاضافية المقررة على المساكن التي لا يزيد متوسط الاجار الشهري للحجرة فيها عن ثلاثة جنيهات ، وفرض ضريبة لاغراض الامن القومي وزيادة فئاتها بنسب متفاوتة تتفق ومستويات الدخل لافراد الشعب ، ورفع الاعفاء الذي كان مقررا للعقارات المنشأة لغير أغراض السكن ، هذا بالإضافة الى منح بعض التخفيضات الضريبية ، وتيسير دفع الضرائب وتسوية المنازعات الخاصة بها (٣) .

(١) بمقدار عشرة جنيهات .

(٢) راجع د. عبد المنعم فوزي وآخرين ، المرجع السابق ص ٥٦٢ - ٥٦٩ .

(٣) نفس المرجع السابق ص ٥٦٩ .

عده هي معالجة من الموقف الضريبي في مصر ، وبين منه أن المخطط المعري قد استخدم الضريبة كدالة لامتصاص الضغوط التضخمية وتصحيح الاختلالات في أسواق السلع المختلفة التي تعرض لها الاقتصاد المعري ، ويقول تقرير بمئة صندوق النقد الدولي إلى مصر في مارس سنة ١٩٦٩ ، أنه كان للضرائب غير المباشرة التي فرضت على بعض السلع المعرة (وادت إلى زيادة أسعارها) اثر كبير في أن تمنح مستويات الأسعار إلى درجة كبيرة مع عناصر التكاليف وقد أدى ذلك بالتالي إلى مواجهة الضغوط الكبيرة على الاقتصاد القومي نتيجة لطلب المتزايد ، يضاف إلى ذلك ، أنه قد نتج من السياسة الاقتصادية وعن التطورات المالية في الأسعار العالية أن انخفضت الإعانات المخصصة لعمليات التمويل (١) .

وفي هذا المجال نبدي أن الحل الأمثل في نظرنا لتصحيح الاختلالات الداخلية في الاقتصاد المعري يكمن في تقرير ضرائب غير مباشرة على السلع . وذلك لما أثبتته كدالة ذات فاعلية في امتصاص الضغوط التضخمية .

ومن جهة أخرى تجدر الإشارة إلى أنه يجب دراسة الإخلد بالضريبة على رقم الأعمال Turnover tax في مصر ، باعتبار أن هذه الضريبة تناسب المجتمعات الاشتراكية والبيت نجاحها في هذه المجتمعات . كوسيلة لتحقيق الإدخال العام (٢) .

(١) وقد اقترحت البئة عدة اقتراحات أهمها مراجعة سياسة الأسعار ومنع القسرات بعض المعيرة في تحديد أسعار منتجاتها مع مراعاة أن الاعتبارات الاجتماعية قد تستلزم الاحتفاظ بأسعار السلع الضرورية عند مستوى أقل من التكلفة ، كما اقترحت البئة أيضا إصلاح الإجراءات التي تحقق ويط الزيادة في الأجور بالزيادة في الإنتاجية ، وحرمت البئة ذلك على التأكيد بأنه يجب أن يكون الهدف الأول لسياسة الاقتصاد هو التجهيل بالزيادة في معدلات التنمية مع العمل على تجنب تجدد الضغوط التضخمية في الاقتصاد المعري اجريدة الأسعار الصاعدة في ١١/٢/١٩٦٩ .

(٢) راجع خطة بحث أعدتها د. عادل حشيش من دراسة تطبيق ضريبة رقم الأعمال في مصر ١٩٧٢ د .

(ب) القروض العامة :

يلاحظ على السياسة الاقتراضية في مصر بصفة عامة ان الحكومة قد اتجهت في اول عهد الثورة الى الاعتماد على القروض الداخلية (١) ، كوسيلة لامتناع المذخرات لتمويل برامج التنمية الاقتصادية ، وقد لقيت اقبالا من جمهور المستثمرين مما شجع على اصدار قانون يخلو وزير المالية والاقتصاد (الخزانة ثم المالية حاليا) عام ٥٦ في اصدار قرضين لتمويل مشروعات الانتاج ، وفي اواخر نفس العام استبدل هذان القرضان بأذون على الخزانة نظرا للظروف العسكرية التي واجهت البلاد اثناء العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ ، وعندما استقرت الاوضاع ثانية صدر قرض آخر سنة ١٩٥٨ ثم صدرت بعده عدة قروض .

ويلاحظ من جهة أخرى انه بعد صدور قرارات التأميم الاشتراكية ، فقد كفت الحكومة عن اصدار القروض العامة نظرا لانعدام السوق المالي فضلا عن ان قرارات التأميم قد تفضت اجراء بعض التنظيمات الداخلية في المشروعات الانتاجية بما يكفل استخدام فائض هذه المشروعات في التنمية الاقتصادية (٢) .

وفيما يلي جدول يوضح تطور السندات الحكومية موزعة حسب الملكية في المدة من ٥٤/٥٣ الى ١٩٦٨/٦٧ :

(١) ازاد توسع الحكومات المعاصرة نفقاتها بمعدل اكبر من الزيادة في إيراداتها ، يرى بعض الكتاب أن أفضل وسيلة لسد الفجوة بين الإيرادات والانفاق هي القروض العامة (راجع د. يوسف عبد المجيد ، المرجع السابق ص ٨٨) .

(٢) ولذلك تسمت الميزانية العامة الى ميزانية أعمال وميزانية خدمات واختصت الأولى بالمؤسسات العامة والشركات التابعة لها .

جدول السندات الحكومية موزعة حسب المدة

السنة	اجمالي السندات	ما لدى الجهاز المصرف منها	ما في حوزة الافراد والقنوات المالية الاخرى	(بالليون جنيه)
القيمة	%	القيمة	%	
٥٤/٥٣	١٦٧٤	٢٦١	١٥	١٤١٣
٥٥/٥٤	١٤٨٠	٢٥٣	٢٤	١١٢٧
٥٦/٥٥	١٥٨٠	٣٣٠	٢١	١٢٤٨
٥٧/٥٦	١٥٨٠	٣٢٨		١٢٥٠
٥٨/٥٧	١٥٨٠	٤١٠	٢٥	١١٧٠
٥٩/٥٨	٩٨٠	٤١٠	٢٢	١٥٣٠
٦٠/٥٩	٢٤٧٣	٩٥٥	٣٨	١٥١٨
٦١/٦٠	٣٧٢	٦٨٣	٤٥	١٦٨٩
٦٢/٦١	٣١٩٢	١٩٠٩	٦٠	١٢٨٣
٦٣/٦٢	٣٥١٢	٢٢٨٨	٦٦	١٢٥٤
٦٤/٦٣	٣٥١٢	٢٢٩٨	٦٥	١٢٤٤
٦٥/٦٤	٣٤٤٢	٢٢٧١	٦٥	١١٧١
٦٦/٦٥	٣٤٤٢	٢٢٥٠	٦٥	١١٩٢
٦٧/٦٦	٢٤٤٢	٢٢٣٤	٦٨	١١٠٨
٦٨/٦٧	٢٤٤٢	٢١٣٠	٦٢	١٣١٢

* بخلاف اذون الخزنة .

(المصدر : قيم السندات ، مطبوعات معهد الدراسات المصرفية،
عجز الميزانية وحجم وسائل الدفع مارس ١٩٦٩ ص ٦ مقالة د. محي
الدين الفريب) .

ويلاحظ على هذا الجدول ان القروض الحكومية كانت في ازدياد
مستمر خلال مرحلة التخطيط للتنمية ، ولكنها ظلت ثابتة في

السنوات الأخيرة ، كما يلاحظ ، من جهة أخرى ، أن السندات التي في حوزة الجهاز المصرفي تشكل نسبة كبيرة إلى أجمالي السندات حيث وصلت إلى ٦٨٪ في عام ١٩٦٧/٦٦ .

وبلاحظ على السياسة الائتمانية في مرحلة التخطيط للتنمية :

أن الدولة عملت على تنظيم الإعباء المالية للقروض مستهدفة تناسب هذه الإعباء مع الموارد الاقتصادية لعدم إرهاق موارد الميزانية ، فضلا عن أن السياسة العامة في تحميل إعباء القروض ترمى أن هذه الإعباء متقاربة على مدى خطط التنمية بحيث لا تزيد الإعباء زيادة كبيرة أو تنخفض انخفاضاً شديداً على الأقل في المدة القصيرة .

ومن جهة أخرى إذا قمنا بقياس عبء الدين العام على أساس ما تدفعه الحكومة من نفقات لمقابلة خدمة هذا الدين منسوبة إلى الدخل القومي ، فإنا نجد أن عبء الدين في مصر لا يمثل سوى نسبة ضئيلة من الدخل القومي ، إذ بلغ أقصى ارتفاع لهذه النسبة في المدة من سنة ٥٢ إلى سنة ١٩٦٤ ١٨٤٪ ، وتوضح ضلالة هذه النسبة إذا قورنت بمثلتها في كل من الدول المتقدمة والمتخلفة ، فقد بلغت هذه النسبة ، خلال هذه الفترة ، ٥٪ في الولايات المتحدة و ٣٪ في المملكة المتحدة و ٢٥٪ في الهند (١) .

وإذا استوردنا في الكلام عن إعباء القروض العامة ومدى تناسبها مع إيرادات الدولة ، نجد أن هذه الإعباء لا تتناسب مع زيادة الإيرادات العامة للدولة ، الأمر الذي يعنى أنها لا تكون كافية للتأثير في التوازن الاقتصادي والمالي ، ولكي نتحقق من ذلك فإننا نشتمل الجدول التالي :

(١) انظر د. يوسف عبد الجيسد ، المرجع السابق ص ١٦ و ١٧ والملاحق معه
وربما الشيخ ، المرجع السابق ص ٤٢ - ٥٥ .

جـدول

يوضح إيرادات الدولة وأعباء القروض العامة ونسبة هذه القروض إلى الإيرادات

(بالمليون جنيه)

السنة	إيرادات الدولة (١)	أعباء القروض العامة (٢)	نسبة أعباء القروض للإيرادات العامة % (٢) ÷ (١)
٦٠/٥٩	٤٤٤ر٨	١٠٠ر٢	٢ر٢
٦١/٦٠	٥٤٠ر٥	١٤١ر١	٢ر٦
٦٢/٦١	٥٥٠ر٢	١٥١ر٦	٢ر٩
٦٣/٦٢	٧٢٧ر٥	٢٣٤ر٤	٣ر٢
٦٤/٦٣	٧٧٤ر٣	٢٤ر٢	٣ر١
٦٥/٦٤	٨٢٨ر٣	٢٧ر٣	٣ر٢
٦٦/٦٥	٦٥٧ر١	٤٠ر٥	٤ر٢

(المصدر : النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري المجلد التاسع)

عشر - العدد الرابع ١٩٦٦ القسم الإحصائي .

يتضح من هذا الجدول أطراد الصبء المالي للدين العام ، وهو وإن كان يتزايد بنسبة طفيفة ، وذلك لمدة اعتبارات أهمها محدودية الطاقة الافتراضية (١) في الاقتصاد المصري ، أى في حدود من ٢ر٢ إلى ٤ر٢ % وهى نسبة لا تتناسب مع نسبة زيادة الإيرادات العامة ، إلا أنها لا تكون كافية للتأثير في التوازن الاقتصادى بحيث يتمسك على الدولة البحث عن أوعية أخرى وأهمها المدخرات الاختيارية ، لتحقيق هذا التوازن .

من كل ما تقدم يتضح لنا أن القروض العامة لم تلعب إلا دورا محدودا في الخمسينات كدأاة لامتنصام المدخرات والحد من

(١) بالاناسة إلى مسألة الصبء الذى يتخلله الفرد من القروض فى مصر .

الضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري : اما في الستينات فلم يستخدم المخطط المصري هذه الاداة الا بقدر محدود جدا للاعتبارات الموضحة قبل .

وفي مجال المفاضلة بين الضرائب والقروض كادانين لضغط التضخم ، فانا نفضل الضرائب كاداة فعالة في هذا الخصوص ، نظرا الى انها اكثر الادوات فاعلية لتحديد من الضغوط التضخمية ولا سيما في المجتمعات التي يغلب فيها تخلف العادات المعرفية والائتمانية كعصر ، كما انها تفضل القروض لان الاكتتاب فيها يشترط فيه عنصر الاختيار . هو يتوقف على ما اذا كان عقد القرض في وقت مناسب من وجهة نظر الافراد كما يتوقف ايضا على فرص الربح ، ثم انه ، فوق ذلك ، يحصل ميزانية الدولة عبء الفوائد الامر الذي يدمر الى فرض ضرائب جديدة على اصحاب الدخول الصغيرة او الثابتة لدفع الفوائد لاصحاب الدخول الكبيرة من المكتتبين مما يجعل عقد القرض اداة غير عادلة لاعادة توزيع الدخل القومي الا في حالة واحدة هي جمع الاكتتاب من صفار المدخرين على النحو الذي اوضحناه من قبل (١) .

كما استخدم المشرع المصري اداة اخرى من ادوات السياسة المالية اثبتت فعاليتها الكبيرة في تمويل التنمية وحصر الضغوط التضخمية في الاقتصاد وهي تطبيق التعيينات الاجتماعية اعتبارا من عام ١٩٥٥ فقد اخذ هذا الوعاء مكان الصدارة بين الابعية الادخارية ووصلت اهميته النسبية نحو ٥٠٪ في عام ٦٨/٦٧ ونحو ٤٥٪ في عام ٦٨/٦٩ و٤١٪ في عام ٧٠/٦٩ الامر الذي يوضح لنا مدى الآثار الكبيرة

(١) ومن جهة اخرى يجب الاخذ والاعتبار الى انه ولو ان القروض العامة لا تعتبر طريقة تضخمية للتمويل - الا اننا لانقلل في نفس الوقت من قوة الضغوط التضخمية الكامنة في التمويل بالقروض فدولة نامية كعصر ، عندما تستخدم هذه القروض لتمويل انشاء صناعات واسمالية او توفير مزيد من الخدمات العامة ، قد يقال ان الضغوط التضخمية التي تسببها هذه القروض لانشاء صناعات واسمالية وتوزيع الدخول مطلوب تلقائيا عندما تبدأ هذه المشروعات في الظهور ولكن هذا القول يتجاهل حقيقة عامة هي طول الفترة التي تفصل بين بدء الانفاق على هذه المشروعات وبين ظهور انتاجها النهائي (د. رياض الشيخ ، المرجع السابق ص ٥٠) .

لهذه الأداة في تحويل الاستثمار من جهة والحد من الضغوط التضخمية في الاقتصاد من جهة أخرى (١) ، وذلك على النحو الذي سنراه في الموقف الادخاري في الاقتصاد المصري .

وفي نفس الوقت نشطة وعاء آخر سار في نفس الاتجاه وهو الإدخال الإجمالي نصف اليوم الذي فرض اعتبارا من عام ١٩٦٦/٦٥ وزيد الى ثلاثة ارباع اليوم اعتبارا من يوليو سنة ١٩٦٧ وساهم في تحقيق قدر من الادخار العام وحصر الضغوط التضخمية أيضا على التفعيل الذي سنراه بعد .

أوضحنا فيما تقدم مدى فعالية أداتين أساسيتين من أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم وهي الضرائب والقروض العامة ، وبالنسبة لـ **لنقط الانفاق الحكومي** فإن مصر قد توفرت على تطبيق برنامج للإصلاح المالي والاقتصادي بهدف الى الترشيد المالي والاقتصادي في المجالات المختلفة ومن بينها دفع خطة التنمية الاقتصادية في الاتجاه الصحيح والقضاء على التراجع في معدل النمو الاقتصادي الذي ساد الاقتصاد المصري عامي ٦٦/٦٧ و ٦٨/٦٧ والحد من الضغوط التضخمية لتحقيق الاستقرار النقدي (٢) .

وقد حقق البرنامج - على مدى السنوات الثلاث السابقة - بعض الإنجازات الهامة منها إعادة تنظيم مصلحة الضرائب على أساس التخصص النوعي الذي يكفل العدالة في المعالجة الضريبية والتنظيم الكفء للأجهزة القائمة على الفحص والربط والتحصيل الضريبي - والسير في تطبيق موازنة البرامج والإداء دعما للرقابة على الانفاق وتحديد التكاليف والأنشطة - وإجراء الدراسات المنطقية باعانات مد المعجز في القطاعات المختلفة بهدف الوقوف على أسبابها

(١) بالانشارة الى ما يهدف اليه نظام التأمينات الاجتماعية من تحقيق وسبالة اجتماعية هامة في المجتمع الاشتراكي .

(٢) راجع الدراسة الاقتصادية التي اصدرها بنك بور سعيد عن الإصلاح المالي والاقتصادي في ظروف الحرب من ١٥ .

والمسؤولين عنها ووضع الاقتراحات الكفيلة بصحح الإدماع وقلل
الإسراف - والاهتمام بالدراسات الخاصة بالمعاهد والمصانع في المجالات
المختلفة - وإجراء الدراسات المطولة ، فمعلومات بعض الوحدات
الخاسرة واتخاذ الإجراءات بصلدها سواء بالجمع أو الإدماج بما يكفل
تحسين نتائج أعمال الوحدات الاقتصادية (١) .

ويقول تقرير الحكومة بصلدمشروع ميزانية ٧٢/٧١ « إن جيذا
كبيرا يسل في القطاعات المختلفة تؤكد أن تحسنا ملموسا قد بدت
نتائج تنفع نتيجة تطبيق الإصلاح المالي والاقتصادي وتنعكس آثاره
في تزايد الفوائض للقطاع العام ، وتقص الإعانات - وعلى الأخص تلك
التي تمثل إعانات مد عجز فيها » ، ولكن يبدو أن الأمر ما زال يحتاج
إلى مزيد من الوقت للوصول إلى النتائج المطلوبة .

(١) انظر تقرير السيد وزير الشؤون إلى مجلس الشعب بشأن البيان المالي
والاقتصادي في مشروع الميزنة العامة للدولة لسنة المالية ١٩٧٢/٧١ ص ١٥١٤ .

٢ - سياسة الأجور

عرفنا من قبل أن التضخم الذى يكون مصدره زيادة النفقة يظهر فى الاقتصاد نتيجة للزيادة فى اجور المشتغلين زيادة تفوق الزيادة فى انتاجيتهم ، وعلى ذلك فيمكن تجنب الضغوط التضخمية التى تكون نتيجة لهذا النوع من التضخم عن طريق ربط معدلات تزايد الاجور بالزيادة فى الانتاجية (١) ، وقد عرفنا من قبل أن الزيادة فى الاجور تنشأ فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة نتيجة لمدة عوامل أهمها ضغوط الاتحادات العمالية .

والواقع أن الامر يختلف فى مصر ، ذلك أن الزيادة فى الاجور قد نشأت فى الاقتصاد المصرى نتيجة لمدة عوامل اجتماعية وليست نتيجة لفعل الاتحادات العمالية ، من بين هذه العوامل ، صدور القرارات الاشتراكية ، التى تقضى بفرض حد أدنى لاجور عمال الصناعة والزراعة ، وذلك للعمل على تضيق الفوارق بين الطبقات وتحقيق العدالة الاجتماعية ، ومن الطبع ان يؤدى فرض حد أدنى للاجور الى زيادة فى حجم الاجور وارتفاع نفقات الانتاج والاسعار .

ومن جهة اخرى ، فقد ادى التزام الدولة بتوظيف القوة العاملة، الى زيادة الاجور ، ذلك ان التزام الدولة بتمكين الخريجين فى الوزارات والهيئات وشركات القطاع العام بقدر يزيد بكثير عن احتياجات هذه الجهات ، سواء من ناحية الكم او الكيف ، يترتب عليه زيادة الاجور .

وقد حاولت الدولة ان تستخدم معيارا للربط بين زيادة الانتاجية وزيادة الاجور فى شركات القطاع العام بأن ربطت بين زيادة الاجور زيادة تناسبية مع زيادة الانتاج ، لا ان تكون الزيادة فى

(١) ذلك ان هذا الامر يكون فى صالح المشتغلين انفسهم حيث يمنع الارتفاعات فى الاسعار التى تاكل دخولهم وحتى تصبح الزيادة فى الاجور زيادة حقيقية لا زيادة نقدية فقط .

الاجور تلقائية سواء تحققت اهداف الوحدة الاقتصادية ام لم تتحقق .
فقد نصت المادة ٢١ من القرار الجمهورى رقم ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦
ومن بعدها المادة ٢٤ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة
١٩٧١ فى شأن العاملين بالقطاع العام ، على انه «يقرر مجلس
الادارة للوحدة الاقتصادية» فى ختام كل سنة مالية مبداء منح العلاوة او
عدم منحها بالنسبة للعاملين وذلك فى ضوء المركز المالى وما تحقق من
اهداف ، كما يجوز له ان يقرر منح نسبة من العلاوة ...»

ورقم وجود هذا النص ، يلاحظ للاعتبارات التى اوضحناها
من قبل ، ان معدلات الاجور فى زيادة مستمرة زيادة تفوق الزيادة
فى الانتاجية .

لهذه الاعتبارات . نجد انه قد يكون ملائما انتاج سياسة
واقعية للاجور . وان يتم التنسيق بين الاجور والانتاجية والاسعار
تنسيقا من شأنه منع الضغوط التضخمية فى الاقتصاد ، على ان
يتفق ، فى الوقت نفسه مع الاعتبارات الاجتماعية التى تستهدفها ثورتنا
الاشتراكية ، وذلك من طريق انشاء مجالس للدخول على غرار المجالس
التي اثبتت نجاحها فى ضبط التضخم فى بعض البلاد كالسويد
والنرويج والمملكة المتحدة (١) ، على ان تضم هذه المجالس ممثلين عن
الجهات المعنية كوزارات المالية والاقتصاد والصناعة والزراعة
والتعمير واتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية والاتحاد العام
للنقابات العمالية ، وذلك لتحديد سياسة الدخول فى القطاعات
المختلفة للاقتصاد بحيث تكون الزيادة فى الاجور فى ضوء الزيادة فى
الانتاجية بالإضافة الى دراسة الاتجاهات السعرية وهوامش
الارباح التى تقرر للمشروعات فى القطاعات المختلفة فى الاقتصاد
القومى .

(١) راجع ما تقدم من ٤٤٩ .

٤ - سياسة القيود المباشرة

اثبتت السلطات في مصر سياسة القيود المباشرة كوسيلة من وسائل التخفيف من آثار التضخم، ولم يكن الغرض من استخدام هذه السياسة مجرد إيقاف تيار ارتفاع الأسعار فحسب ، وإنما كان لها أغراضا اجتماعية أخرى تهدف إلى حصول الطبقات محدودة الدخل على السلع الضرورية والاساسية . والقيود المباشرة في الاقتصاد المصري جذور تاريخية . فقد نشأت خلال الحرب العالمية الثانية واستمر سريانها إلى الآن وإن شطها بعض التوسع . ومن بين هذه القيود :

١ - التسعير الجبري ونظام البطاقات :

ويمتدح التسعير الجبري . أو الرقابة على الأسعار Price control . تسعير السلع اللازمة للاستهلاك أو الإنتاج أو تحديد ربحها بقرارات تصدر من وزارة التموين أو من وزارة الصناعة . وقد تم توسيع قاعدة السلع المسعرة جبريا والمحسدة ربحها بحيث شملت سلعاً متعددة .

غير أن ظاهرة ارتفاع الأسعار لكثير من السلع المسعرة جبريا أو الغير مسعرة ، يعتبر إحدى المشاكل الهامة التي تعوق التنمية الاقتصادية ، والتي ترجع أساسا إلى عدم إمكان العرض الاستجابة إلى الطلب ، وإلى بعض التناقضات الأخرى الناجمة بالتوزيع والردواج سلطة التسعير بين وزارتي التموين والصناعة .

ومن هنا فقد أصبح من الضروري أن يضغط جهاز تخطيط الأسطر ، الذي أنشئ في أغسطس ١٩٧١ ، بمشورياته للعمل على رسم السياسة العامة للأسطر في ضوء توقعات الإنتاج والاستيراد والتصدير والاستهلاك ، وذلك للحفاظ على استقرار الأسطر بما لا يؤثر على الاستهلاك وإحيايات الإنتاج في الوقت نفسه .

وفي أبحاثه يجب عدم التوسع في التسعير الجبري أو تعطيل الآليات . إذ أن التسعير يدعو إلى مزيد من التسعير ، فضلا عن أن

العوامل الاقتصادية هي التي تسودان أجلا أو عاجلا ، فما يجب ان توجه العناية اليه هي الموازنة بين المرض والطلب (١) .

وعلى كل حال ، فقد نجحت الحكومة - الى حد ما - في فرض رقابة على الاسعار على الرغم من الضغوط التوسعية المستمرة (٢) ، وقد امكن تحقيق ذلك من طريق زيادة الاعانات المالية للسلع الضرورية وزيادة كبيرة وبزيادة الواردات من المواد الغذائية زيادة سريعة (٣) ، وان كان هذا الامر قد ادى الى احتواء الاقتصاد على قدر من التضخم الكائنات .

اما نظام البطاقات فانه يتم بمقتضاه توزيع القدر العادي (٤) لاستهلاك الفرد من بعض السلع الضرورية شهريا ، وتشمل السلع التموينية بمعناها الضيق . وهي السكر والزيت والشاي والكروسين ، علما بأنه يتم تداول هذه السلع بالسوق بالسعر الحر (٥) وهو يقرب من ضعف سعر البطاقات .

ومعلوم ان الدولة تتكفل بتوفير القدر الملائم من الاعتمادات المالية بفرض حصول المواطنين على مستلزمات الحياة الضرورية ، وبتمثل فيما تتحمله الدولة من فروق الاسعار او ما تتخذه من

(١) على ان توجهه مناهة خاصة الى البدائل .

(٢) وقد انضمت الحكومة عدة اجراءات لزيادة السلع الضرورية والعمل على تحقيق نوع من الاستقرار في الاسعار والحد من الاستهلاك الزائد ورقابة اسعار السلع اللازمة للاستهلاك الشعبي بصفة خاصة راجع د. عبد النعم فوزي وآخرين ، المالية العامة والسياسة المالية ، ١٩٦٦ ص ٥٨٧ .

(٣) انظر النشرة الاقتصادية للبنك لأملى الممرى ، المجلد السابع عشر ، العدد الاول ١٩٦٤ ص ٥١ .

(٤) حسب الدراسات التي اجريت في هذا الشأن .

(٥) ويرامى في هذا الامر ان يحقق سياسة الدولة في الحد من استهلاكها لما يتطلبه من نقد . اجنبي لاستيرادها او تركها لتغني للتصدير لراجح بيسان السيد وزير التموين والتجارة الداخلية أمام مجلس الأمة في يناير ١٩٧٠ ص ١٩٨ .

قرارات لتخفيض اسعار السلع الاساسية والضرورية ، بهدف تخفيف اعباء المعيشة على المواطنين (١) .

ولا شك ان نظام البطاقات ، او التقنين Rationing ، قد اسهم في التخفيف من اعباء المعيشة على المواطنين محدودي الدخل ، لذا فانه يجب ان يبقى ، لئلا يمتد في الظروف الحالية ، ولضمان وصول هذه السلع الاربعة الى المستهلكين بالسعر المثبت .

على انه يمكن النظر في زيادة قاعدة هذا النظام ، وفقا لما تقتضيه ظروف الحرب ، ونحيل في تفصيل ذلك على الفصل الخاص بدراسة التضخم في ظل الحرب والتنمية .

ب - توزيع السلع :

وتوصلا الى انسياب السلع اللازمة الى مستهلكيها الحقيقيين ، فقد وضعت عدة أنظمة لتوزيع السلع المستوردة والمحلية تطبقها الجهات المعنية بالتوزيع .

وعلى الرغم من اخضاع السلع المستوردة وبعض السلع المحلية للتوزيع ، الا ان ذلك لم يمنع حدوث الاختناقات فيها ومن ثم ظهور الاسواق السوداء والاسعار المزدوجة . بل انه يمكن القول ان الاسواق السوداء في بعض السلع ، ولا سيما السلع المستوردة غير الغذائية ، اصبحت شبه دائمة ، ويرجع ذلك لا بسبب نقص المنتج او المستورد من هذه السلع فحسب ، وانما ايضا بسبب التعقيدات الادارية التي تصاحب عملية توزيعها .

وعلى ذلك يمكن القول ان نظم توزيع السلع المطبقة حاليا لم تمنع ارتفاعات الاسعار المستمرة . وهنا يبدو الامر ملحا في وجوب تركيز توزيع السلع في جهة واحدة ، توحيدا للمعايير التي يتم بموجبها التوزيع وتنسيقا لانسياب السلع في الاسواق ، وهو امر يجب ان يناط

(١) انظر البيان المالي والاقتصادي لتدريج الوارثة العامة للدولة لسنة ١٩٦١

وزارة التموين والتجارة الداخلية لتفبطع بمشولة التوزيع على
مستوى الجمهورية .

على أنه يجب أن يصاحب اخراج هذا القرار الى حيز التنفيذ
دراسة بمعمل مسح شامل للاحتياجات الفعلية للبلاد من السلع
المستوردة والمحلية وتدعيم التنسيق بين الاجهزة المعنية بالانتاج
والتصدير والاستيراد والتوزيع بالاضافة الى وجوب احاطة التوزيع
بالضمانات التي تكفل انسياب السلع الى مستهلكها الحقيقيين
بسر وسهولة مع وضع اسس دقيقة وعادلة تكفل سلامته .

المصل الثاني

السياسة الادخارية في الاقتصاديات المتخلفة

علما من قبل ان نقص رؤوس الاموال يكون احدى المشكلات الرئيسية التى تواجهها الاقتصاديات المتخلفة عند قيامها بمطبة التنمية الاقتصادية ، فما هو موقف هذه الدول ازاء قصور الموارد المتاحة لتمويل استثمارات التنمية الاقتصادية - بعد ان رفضنا البسخ كذات التمويل ؟

من المعلوم ان مصادر التمويل الخارجية المتمثلة فى القروض والمعونات الاجنبية او عن طريق استيراد راس المال الاجنبى محدودة وتدفعها فى الغالب بواعث سياسية اكثر منها بواعث اقتصادية رغم فرص الاستثمار الكثيرة والمربحة فى الذل المتخلفة ، اما مصادر التمويل الداخلية ، فان جمود النظام المالى فى هذه البلاد يجعل من الصعوبة اتخاذ الفرائب او القروض العامة ادوات لتمويل خطط التنمية الضخمة والطموحة ، ويبقى لنا ان ندرس اوضاع الادخار (١) بنوعيه الاجبارى والاختيارى (٢) باعتباره الوعاء الطبيعى لتمويل التنمية الاقتصادية وباعتباره الامر الحاسم فى النمو الاقتصادى (٣) .

(١) وما نعى به هنا هو الادخار الوطنى لا الادخار الاجنبى .

(٢) لما كانت البلاد المتخلفة مغطاة فى سبيل توفير وسائل التمويل الداخلى الى تقليل الاستهلاك ، فانه يتضح لنا ان مشكلة هذه البلاد لتعمل لى جزء كبير منها لى تكوين الادخار القومى اراجع د. ولدت المحجوب ، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية ، الرسالة رقم ٢٨ من رسائل لجنة التخطيط القومى ص (١٢) .

(٣) د. عبد النعم البيه - دور السياسة المالية لى البلاد النامية والبلاد المتقدمة ١٩٦٥ ص ١١ .

وهنا قد نشور مشكلة : ماهي اثر السياسة التي تهدف الى رفع الادخار في البلاد المتخلفة في الطلب الفعلي ؟ فالمعروف ان السياسة التي تهدف الى رفع الادخار من دخل ليست لديه فرصة كبيرة للارتفاع . تؤدي الى خفض الطلب على اموال الاستهلاك ، كما تؤدي هذه السياسة ، في الاقتصاديات متخلفة بصفة عامة ، الى نتيجة اخرى هي خفض الطلب على اموال الاستثمار ، بالإضافة الى عدم وجود ما يضمن توجيه الادخار الى الوجهة الأكثر ملائمة مع التنمية . بل أكثر من ذلك . فانه ليس هناك ما يضمن ، كما خالص ، الكينزي ، الى ان يتحول الادخار الى الاستثمار ، ذلك ان الزعم ان تحمل على الادخار غير تلك التي تحمل على الاستثمار (١) .

من هنا سدى بعض الكتاب به عند ثبات الدخل فان زيادة الادخار تؤدي الى جميع الطلب على الاستهلاك بينما انه ليس من المؤكد ان تؤدي زيادة الادخار الى زيادة الاستثمار . ومعنى ذلك ان حل مشكلة التمويل بزيادة الادخار يؤدي الى مضاعفة مشكلة الطلب الفعلي . فانخفاض الطلب على اموال الاستثمار بما يستتبع ذلك من انخفاض الطلب على اموال الاستثمار دون اية ضمانات لزيادة الطلب على اموال الاستثمار بما ينطوي النقص في الطلب على اموال الاستهلاك (٢) .

لنلحق هذا الموقف ، يجب على الدولة بجوار سياسة رفع الادخار ان تعمل على زيادة الطلب على اموال الاستثمار بصورة لا تغطي نقص الطلب على اموال الاستهلاك فحسب بل تؤدي كذلك الى تنظيم انسياب الطلب الفعلي : أي ان تتدخل الدولة لاستثمار الادخار ، ولا غرو فالحكومات في الدول المتخلفة هي التي تقوم بالشطر الأكبر من مشروعات التنمية (٣) ، واصبح القطاع العام له دور فعال في هذه المشروعات كما يجب على الدولة ان تدفع الجمهور الى استثمار الادخار التي لم تشأ هي استثماره ، وذلك بان ترفع ميل

(١) و(٢) د. رفعت المحجوب - المرجع السابق ص ٢٥ .

(٣) راجع د. فؤاد هاشم ، الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية - معهد للدراسات المعرفية يونيو ٦١ ص ٦ .

الاستثمار من طريق اتباع بعض الوسائل منها انقاص الضرائب على الاستثمارات اللازمة للتنمية وفتح امانات للاستثمارات التي تقدر اهميتها بالنسبة لتكوين الجهاز الانتاجي مع العمل على تخفيض سعر الفائدة (١) .

والادخار هو الفرق بين الانتاج الجارى والاستهلاك ، وبناء عليه فانه بالقدر الذى يقيد به الاستهلاك تزداد موارد الادخار المتاحة للاقتصاد القومى ، والادخار بهذه المثابة له دور مزدوج يلعبه في غمار التنمية ، فلا يتحقق بغفل الادخار تدبير الموارد اللازمة لتمويل التنمية فقط وانما يتبنى بمقتضاه ايضا تقييد الاستهلاك وبالتالي الحد من الضغط التضخمى . ويلعب الادخار الوطنى دور هام في تمويل التنمية الاقتصادية . فقد تكفل بتمويل نحو ٨٥٪ من جملة الاستثمار للبلاد المتخلفة عموما خلال عقد الستينات وغطى الجسر الباقى الادخار الاجنبى (٢) .

وبعتبر الادخار المرحلة الاولى في عملية تكوين راس المال تعقبه مرحلة تعبئة المدخرات . على حين تحصل المرحلة الثالثة في تحويل هذه المدخرات الى تجهيزات انتاجية وبيع استثمار . وهكذا فان كبح جماح الاستهلاك بقصد زيادة الادخار لا يجدى شيئا ما لم يات مصحوبا بالسياسات الكفيلة بتعبئة المدخرات المتاحة وتوجيهها الى وجوه الاستثمارات المرغوبة (٣) .

وتوضح الدراسات التي اجريت ان الانخفاض النسبى في مستوى الاستثمار في الدول المتخلفة يرجع قبل كل شيء Primary factor الى نقص الادخار في هذه الدول ، على الرغم من وجود طبقة غنية يمكنها ان تحقق مستوى كبيرا من الادخار (٤) ، ويقول آرثر لويس في هذا العدد انه من الممكن الارتفاع بمستوى الادخار في الدول المتخلفة

(١) د. رفعت الحويج ، المرجع السابق ص ٢٧ .

(٢) (٣) د. محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الثانى ١٩٧٠ ص ٢٤ - ٢٦ .

(٤) J. M. Bernstein and I. G. Patel. op. cit., p. 334.

الى ٢٠٪ الدخل القومي في مجتمع يستأثر فيه ١٠٪ من السكان بنحو ٤٠٪ من الدخل القومي (١) .

وبلاحظ ان مستوى الادخار في البلاد المتخلفة شديد الانخفاض ويرجع ذلك الى عدة عوامل بنيائية اهمها انخفاض الدخل وارتفاع الميل للاستهلاك وعدم توافر اوعية المدخرات التي تقوم بتجميعها وتعبئتها ، بالإضافة الى سوء توجيه هذه المدخرات (٢) .

وستناول في هذا الفصل دراسة الموقف الادخاري في كل من الاقتصاد المتخلفة والاقتصاد المصري (كنموذج للاقتصاد النامي) في البحثين التاليين :

الموقف الادخاري في الدول المتخلفة	البحث الاول
الموقف الادخاري في الاقتصاد المصري	البحث الثاني

(1) W. A. Lewis, op. cit., p. 236.

(2) R. Nurkse, Problems of capital formation in underdeveloped countries.

ترجمة وتعليق من إعداد التخطيط القومي - القاهرة رقم ٢٢٤ من ١٨ .

المبحث الاول

الموقف الادخارى في الدول المتخلفة

ذكرنا فيما سبق ان الادخار ينقسم الى نوعين - ادخار اختياري وادخار اجباري - والنوع الاول هو الادخار المالى او الشخصى ويمثل في ذلك الجزء الذى يقتطع من الدخل اختيارا واحتجازه من مجرى الاستهلاك نتيجة الموازنة بين المنفعة الحدية للادخار والمنفعة الحدية للاستهلاك (١) . ومن الامثلة على ذلك المدخرات الاختيارية التى تودع مناديق التوفير والبنوك واقساط التأمين على الحياة وشهادات الادخار والفود السائلة.

اما الادخار الاجباري فيتمثل في عنصرين اساسيين . الضرائب والضمانات . وقد عرفنا كيف يؤدى التضخم الى الادخار - ربحيا واسيا الى مساهمة هذه لتظلم كدالة لتمويل التنمية في الدول المتخلفة .

اما الضرائب فان حصيلتها تستخدم في المقام الاول في تمويل المصارف الحكومية الجارية . ويتمثل الادخار الحكومي في الفارق بين حصص المراتب الجارية او أهمها الضرائب، وذلك الانفاق الحكومي الجارى .

وستتناول في هذا البحث مصدرين للادخار المحلى . هما الادخار الحكومي والادخار المالى ، بالإضافة الى مصدر ثالث هو ادخار قطاع الأعمال . وينقسم الى قسمين : قطاع الأعمال الخاص ، ويتمثل ادخاره في الارباح غير الموزعة ، وقطاع الأعمال العام ، ويتمثل ادخاره فيما يؤول للحكومة من ارباح شركات القطاع العام .

(١) راجع العوامل المعقدة التى تحكم قرارات الاستهلاك والادخار في

Duesenberry, Business cycles and economic growth, McGraw-Hill Book, Tokyo 1958, p. 173.

(٢) بالإضافة الى بعض نظم أخرى كالضمانات الاجتماعية والادخار الجماعي .

كما سنتناول في هذا البحث أيضا تشجيع المدخرات الشخصية
وتعبئتها للتنمية باعتبارها مصدرا أساسيا من مصادر الادخار المحلي،
من ناحيتين ، تتعلق الاولى بوسائل تشجيعها وتخص الثانية
بالوسائل القائمة على تجميعها وتعبئتها .

ويتواء على ذلك فان هذا البحث سيفهم مطلبين :

المطلب الأول مصادر الادخار القومي

المطلب الثاني تدعيم الادخار الشخصي

المطلب الاول

مصادر الادخار القومي

قبل ان نتبع مصادر الادخار القومي الثلاثة ، الادخار الحكومي وادخار قطاع الاعمال والادخار العائلي في الاقتصاديات المتخلفة ، دعنا نطلع على الجدول التالي (١) الذي يوضح مستوى الادخار المحلي في مجموعة من الدول المتخلفة كنسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي في المدة من ٦٢ الى ١٩٦٤ :

اجمالي الادخار المحلي	نسبة	اجمالي الادخار المحلي	نسبة
١٤	-رجواي	١٠	نابالاند
١٢	السودان	١٨	الصين - تايوان
١٢	اورجواي	١٨	كولومبيا
١٢	المكسيك	١٦	جامايكا
١٥	الفلبين	١٥	روديسيا ونياسلاند
١٤	سري لانكا	١٨	موريشوس
١٢	ايران	٢٢	بوليفيا
١٥	العراق	٩	بورما
١١	نيجيريا	١٨	ماليزيا
١٠	المغرب	٢٠	غانا
١٢	تنجانيقا	١٢	بنما
١٠	اللفادور	٨	الهند
٨	جواتيمالا	١٠	اكوادور
١٢	المتوسط (٢)	١٤	كوريا
		٦	

(1) See : International conference "20-23 Sep. 71" • Milan, The Mobilization of savings in African countries, Source : U. N.. World economic Survey, The financing of Economic Development, 1965, p.15.

(٢) بالنسبة لسة ولاثين دولة واردة بالجدول الاميل .

ومع ذلك لا يمكن القول ان الادخال الاجمالي المحسني في

نسبة واحدة في كل البلاد ، فلي حين يرتفع في بلد كوروشيا
 ٢٢ ٪ و ٢٠ ٪ في ماليزيا و ١٨ ٪ في نابلاند والصين (اليوان) ويوجينيا
 ونيبلاند ويورما ، ينخفض في بعضها الآخر الى ٦ ٪ في كوريا و ٨ ٪
 في كل من بنما وجواتيمالا . كما يوضح لنا هذا الجدول ايضا ان
 متوسط اجمالي الادخال المحلى يبلغ نحو ١٢ ٪ وهى نسبة
 منخفضة (١) .

وتجدر الإشارة في هذا المجال ، ان مستوى الادخال الاجمالي
 المتدفق الى البلاد المختلفة ، ليست له ، في الغالب ، علاقة بتكوين
 الادخال الاجمالي في هذه البلاد ، فالبلاد التي حصلت على قدر كبير
 من الادخال الاجمالي لم يتحقق فيها بالضرورة مستوى مرتفع من
 الادخال الاجمالي . ومن جهة أخرى ، فان الدول التي حصلت على قدر
 ضئيل من هذه المدخرات لم يتحقق فيها بالضرورة ايضا مستوى
 منخفض من الادخال الاجمالي (٢) .

(١) فلما علمنا ان تحقيق زيادة سنوية في الدخل الحقيقي قدوما ١ ٪ يتطلب تحقيق
 زيادة سنوية في الادخال من ٢ الى ٢ ٪ ، وإذا علمنا كذلك ان معدل التزايد السكاني
 في الدول المختلفة يبلغ نحو ٢٥ ٪ سنويا ، فمعنى ذلك ان الزيادة السنوية المطلوبة في
 الادخال لمواجهة التزايد السكاني ، اقل مجرد الاحتفاظ بنصيب الفرد من الدخل
 الحقيقي ثابتا ، بلع من ٧٥ الى ١٠ ٪ .

ومن جهة أخرى ، اذا اردت تحقيق حصة حقيقي بمعدل ٥ ٪ سنويا ، كما يهدف
 منه الأمم المتحدة للتنمية ، يخصص نصيبه لمواجهة نمو السكان والنصف الآخر لزيادة
 انتاج المصل ، عن طريق زيادة نصيب المنزل من مبيعات الانتاج حتى يمكن للتنمية
 ان تحقق لوفضا مقابل في مستوى الانتاجية والدخل الحقيقي للفرد ، فان معنى ذلك
 ان الزيادة السنوية المطلوبة في الادخال تبلغ ١٥ الى ٢٠ ٪ من الناتج المحلى الاجمالي .
 يضاف الى ذلك مقابل استهلاك موجودات رأس المال الثابتة ويقدر بنحو ٥ ٪ سنويا ،
 ومن ثم ، فان الزيادة المطلوبة في الادخال تقدر بنحو ٢٠ الى ٢٥ ٪ (راجع د .
 عبد الحميد القاسبي ، المرجع السابق ص ١٦ و ١٦١) .

(٢) يمكن استقراء ذلك من احصاءات الأمم المتحدة ، حيث ان بعض الدول مثل
 كوريا و يورنكو ، ولم تدفق المدخرات الاجنبية اليها ، لاعتبارات سياسية ، فانه
 - حقق فيها معدلات مرتفعة من الادخال ، وعلى العكس من ذلك ، نجد انه على الرغم
 من انه لم يتدفق على دول مثل فنزويلا لاقدوا ضئيلا من المدخرات الاجنبية ، فان
 مستوى الادخال الاجمالي فيها وصل الى نسبة مرتفعة (See : U.N., World
 Economic Survey, 1960, p. 61) .

والا تبعتا مصادر الادخار المحلى الاجمالى الثلاثة : القطاع
الحكومى وقطاع الاعمال والقطاع المائى نجدها تتسم بعدة امور
يتركز اهمها فيما يلى :

١ - **الادخار الحكومى** : ويمثل هذا النوع من الادخار في
الفرق بين الإيرادات الجارية (واهمها الضرائب) والمصروفات
الجارية . وتوضح احصاءات الأمم المتحدة (١) أن الادخار الحكومى
يتسم بالفعالة في معظم البلاد المتخلفة ، وإن نسبته لا تكاد تبلغ
(في المتوسط) ثلث اجمالي الادخار المحلى .

كما ان كبر قطاع التجارة الخارجية . والصادرات بصفة
خاصة . في بعض الدول (مثل بورما وتايلاند والصين الوطنية) يؤدي الى
زيادة حصيله الضرائب الجمركية وزيادة سنوى الإيراد العام بالتالى ،
ومن جهة اخرى يمكن القول أن الانخفاض النسبى لحصيله الضرائب
غير المباشرة في بعض الدول الاخرى (كالهند مثلا) يرجع الى ضالة حجم
التجارة الخارجية . نظرا لانه ، وكما هو معلوم ، يعتبر مصدرا
اساسيا للضرائب غير المباشرة فضلا عن انه يعد مصدرا للضرائب
المباشرة حيث تفرض ضرائب على الشركات القائمة لتصدير المواد
الاولية .

ومن جهة اخرى تتميز النظم الضريبية في البلاد المتخلفة بانخفاض
نسبة الضرائب المباشرة الى جملة حصيله الضرائب ، ولا يخفى بطبيعة
الحال ما في غلبة الضرائب غير المباشرة في الميدان الضريبى من
اخلال بالمعادلة الاجتماعية او ما يترتب على شدة الاعتماد على
الضرائب على التجارة الخارجية لتحقيق إيرادات الدولة من تعريض
هذه الإيرادات للتقلب باستمرار في ركاب التقلبات التى تطرأ على
التجارة الخارجية (٢) .

(1) See : World Economic Survey, op. cit., p. 62.

(٢) د. محمد زكى شامى ، المرجع السابق ص ٤٥ و ٤٦ .

والخلاصة النوع من الادخار القومي ، ونعني به الادخار الحكومي ،
ولم الخصاص معدلاته ، لا يمكن التحويل من شأنه ، فهو عنصر هام
من عناصر تكوين المدخرات القومية ، فالأمل ما زال متسعا لتعزيز
الادخار القومي عن طريق الضرائب ليتسنى لها ان تتحكم في حجم
المدخرات بوجه عام ، باعتبار ان الدولة يقع عليها العبء الأكبر في
تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١) .

وفي هذا المجال نشر الى ظاهرة خطيرة اوضحتها تقارير الأمم
المتحدة عن عام ١٩٦٥ وهي ان الاستهلاك الحكومي في البلاد المتخلفة
قد زاد بضعف سرعة الاستهلاك الخاص وبسرعة تزيد بكثير عن
الاستثمار الكلي وخاصة في السنوات الأخيرة (٢) . وهو امر يتطلب ان
تبادر الدول المتخلفة الى ضبط الانفاق الحكومي ، فمع التسليم
بضرورة التوسع في تقديم الخدمات الاجتماعية في هذه الدول ، فما
زال هناك حدود واسعة لكبح جماح الاسراف الحكومي والارتفاع
بمستوى الكفاءة الحكومية في الإدارة العامة . وبالمثل مازال المجال متسعا
لارتفاع بمستوى الأجهزة الضريبية بهدف استخدام الضريبة ، لا كمورد
مالي فقط ، وانما ايضا لتحقيق العدالة الاجتماعية او لتنظيم تداول
بعض السلع او الحد من التوسع في استهلاكها ولا سيما السلع
الكمالية .

ب - مخدرات قطاع الأعمال :

ينقسم قطاع الأعمال الى قسمين ، قطاع الأعمال الخاص ،
وقطاع الأعمال العام ، وتتمثل مخدرات قطاع الأعمال الخاص
في الارتفاع غير الموزعة . ولكن يلاحظ ان اوضاع مدخرات قطاع
الأعمال الخاص ليست واضحة تماما في الاقتصاديات المتخلفة حيث

(١) كما ان نظام التأمينات الاجتماعية يفتح مجالات جديدة أمام الدول المتخلفة في
زيادة المدخرات القومية ، فما زالت دول كثيرة ولا سيما في مناطق الشرق الاوسط
والافنى في حاجة الى تنمية نظم التأمينات الاجتماعية بها من اجل زيادة المدخرات
(E. M. Bernstein and I. G. Patel, op. cit. P. 392) .

(٢) انظر د. محمد زكي شافعي ، المرجع السابق ، ص ٤٥ .

أن الحدود الفاصلة بينه وبين القطاع المالى غير واضحة نظرا لتدخل هذه الاقتصاديات من النواحي القانونية والتنظيمية إذ أنه يغلب عليها الطابع الفردى أو شركات الأشخاص ويندر أن تتخذ المشروعات شكل شركات الأموال وخصوصا شركات المساهمة ، ونتيجة لذلك فإن مدخرات هذا القطاع تختلط مع مكونات مدخرات القطاع المالى بينما الصحيح أنها يجب أن تدخل ضمن قطاع الأعمال .

وتشير احصاءات الأمم المتحدة (١) الى أن مدخرات قطاع الأعمال تمثل نسبة قليلة من الادخار المحلى الإجمالى حيث بلغ نحو الثلث (١) المتوسط . وأن هذا النوع من الادخار يرتفع أو ينخفض تبعاً للأهواء الضريبية التى تحملها الشركات . فبينما نجد أن مدخرات الشركات ترتفع فى بعض الدول مثل بورتوريكو والبرازيل لتصل الى ٦٣٪ و ٥٧٪ من الدخل الصافى للشركات على التوالي نظراً لاعتدال الضرائب المباشرة فهما حيث تبلغ ٢١٪ و ٢٠٪ على التوالي ، نجد أن مدخرات الشركات تنخفض فى بعض الدول الأخرى مثل روديسيا ونيبالاند ، وتزناد وتواجو لتبلغ ٢٢٪ و ٢٧٪ من الدخل الصافى على التوالي . نظراً لضخامة الضرائب المباشرة فهما (حيث تصل الى ٢٤٪ و ٦٣٪ على التوالي) .

ويرى خبراء التنمية ضرورة تشجيع ادخار قطاع الأعمال الخاص لأنه يشكل مصدراً هاماً من مصادر التمويل الداخلية ، لذا يجب على الدول المتخلفة أن تعمل على تنمية ادخار قطاع الأعمال الخاص (٢) عن طريق خلق الجو الملائم للتوسع الاقتصادى وتوفير التسهيلات الاقتصادية الأساسية وتشجيع تكوين الشركات المساهمة مع اتخاذ

(١) World Economic Survey, op. cit., p. 71.

(٢) إذ لا يخفى أن الجانب الأكبر من رؤوس الأموال التى ساهمت فى دعمهم وبناء التنمية الاقتصادية فى دول حروب أوروبا الصناعية والولايات المتحدة أتت من طريق هذا المصدر ، أى من طريق إعادة استثمار الأرباح المحبوزة ، وهذه الطريقة تصنف باسم «التمويل الذاتى» self-financing

التخصيصات الكثيلة لضمان طائفة أعمالها والزامها بتكوين احتياطات مالية واجازة خصصت مخصصات مرتفعة نسبيا لاستهلاك الأصول الثابتة وحفرها أو حطبها على اعادة استثمار جانب من ارباحها . كما تعتبر الاعفاءات الضريبية لاعادة استثمار الارباح او جعلها شرطا لبعض المساعدات الحكومية . وتجنب الازدواج الضريبي وارتفاع مسوح الاستهلاك وحماية منتجات الصناعة الوطنية وتزويدها بالائتمان اللام بشروط ملائمة من اهم اللوائح لقطاع الاعمال الخاص (١) .

وتتمثل مدخرات قطاع الاعمال العام فيما يؤول للحكومة من ارباح هذه الشركات ، وفي الواقع فان مدخرات هذا القطاع لا تقل اهمية عن مدخرات قطاع الاعمال المنظم في شركات مساهمة ولا سيما بعد ان توسعت الدولة بالتدخل في اوجه كثيرة من النشاط الاقتصادي كوسيلة للتعجيل بالتنمية (٢) ، وبدات مدخرات هذا القطاع تحتل مكانا بارزا في حجم الادخار القومي مما شجع بعض الدول على التوسع في التاميم - ولا سيما في الدول الاجلدة بالاشتراكية ، ومن امثلة الدول التي توسعت في القطاع العام مصر واندونيسيا وكوبا .

ومن المعلوم ان ارباح هذا القطاع تحصل في الفرق بين نفقات الانتاج والمان بيع منتجاته ، وعلى ذلك فان مستوى الارباح يتوقف على ايمان البيع وتطور الكفاية الانتاجية فيه ومستوى التكاليف . ويرجع ارتفاع التكاليف في القطاع العام الى عدة امور منها انخفاض مستوى الكفاية الانتاجية للعامل وزيادة المرتبات والاجور وارتفاع اسعار المواد الاولية ، ونظرا الى ان ارتفاع تكلفة الانتاج ينمكس اثره على الارباح وبالتالي تراجع ما يستطيع ان يزود به الاقتصاد القومي من مدخرات فان الامر يقتضي ربط الاجور بالانتاجية بحيث لا يسمح بزيادة الاجور الا اذا زادت الانتاجية وبمقدورها وكبح جماح

(١) راجع د. عبد الحميد القاضي ، المرجع السابق ص ٢٧٤ و٢٧٥ .

(٢) راجع العوامل المؤدية للنمو المتزايد للقطاع العام د. عبد النعم الطناني - مصر الماصرة العدد ٢٠٨ أبريل ١٩٦٢ ص ١٩ .

الإسراف وتكاليف الصياع الاقتصادي والعمل باستمرار على رفع مستوى الكفاية الإنتاجية لهذه المشروعات حتى يتسنى لها أن تفي بالسُّوْلية المُلقاة على عاتقها نحو تعزيز المدخرات الوطنية (١) .

ج - مدخرات القطاع العائلي :

سبق أن ذكرنا أن مدخرات هذا القطاع تتمثل في الجزء من الدخل الذي يقتطع اختياراً ويحتجز عن مجرى الاستهلاك ، ويتحدد مستوى هذا النوع من الإيداع بمدة عوامل أهمها متوسط دخل الفرد وكيفية توزيع الدخل القومي ودرجة نمو الرُومى الإيداعى بين الأفراد ، فضلاً عن استقرار الأحوال الاقتصادية والسياسية في الدولة . وبالمُطبع ، فإن مستوى هذا النوع من الإيداع يتفاوت من دولة إلى أخرى بحسب درجة تفاوت هذه العوامل (٢) . ولكن ثمة ظاهرة مشتركة في هذا الصدد هي انخفاض معدلات مدخرات القطاع العائلي في الدول المتخلفة . وإن كانت هذه المدخرات تمثل نسبة لا بأس بها من العرض الكلى للإيداع الصافي المحلي .

وفي الوقت نفسه ، تشير إحصاءات الأمم المتحدة (٣) إلى حقيقة تستلفت النظر ، هي أن النُصيب النسبى لمدخرات القطاع العائلي في المتوسط ، يربو بقليل عن ثلث إجمالي الإيداع المحلي ، وهو بذلك يفوق من ناحية الأهمية النسبية كلا من الإيداع الحكومى وإيداع قطاع الأعمال .

(١) قانون د. محمد زكى شافى ، المرجع السابق ، ص ٤١ - ٤٤ .

(٢) فضلاً عن أنه ليس من الضروري أن يتناسب الإيداع العائلي طردياً مع مستوى الدخل العائلي المبكر التصرف فيه ، فعلى حين كان الدخل يمثل نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي بلغت ٧٥٪ في بعض الدول (بما) كان الإيداع العائلي فيها سالباً حيث بلغ - ١٪ . ومن جهة أخرى ، فإنه على الرغم من أن الإيداع الصائلي كان متشابهاً (٣) في كل من فنزويلا وكولومبيا والبرازيل وكولومبيا ، إلا أن الدولة الأولى اقتصرت بسفر حجم الدخل لما يقرب من ثلثه في الدول الثلاث الأخرى (See : U. N. World Economic Survey op. cit. p. 72) .

(٣) Op. cit. p. 68.

«يرجع تركبة أسباب انخفاض مستوى الادخار الفردي في الدول المتخلفة ، لا الى انخفاض مقدار الدخل فقط وإنما الى عمل هام آخر ، هو وجود الفوارق الدولية في مستوى الدخل والتفاوت بين الدول المتخلفة بالدول المتقدمة ومعرفتها لانماط استهلاكها بفعل نظرية جيمس دوسنبري في سلوك المستهلك ، ذلك ان التقليد والمحاكاة لها اثر كبير في زيادة الاستهلاك (١) . وبالطبع تكون زيادة الاستهلاك على حساب الادخار ذلك ان احساس السكان في البلاد المتخلفة بالفارق الكبير في الاستهلاك بينهم وبين الدول المتقدمة يدفعهم الى تقليد مستويات الاستهلاك السائدة في البلاد المتقدمة وهذا ما يفسر لنا التوسع الكبير في استيراد السلع الكمالية بالبلاد المتخلفة مما يستنزف جزءا كبيرا من مدخرات الاهالي (٢) .

ولا تجابه الدول المتخلفة مشكلة انخفاض مستوى الادخار فحسب ، وإنما تجابه ايضا مشكلة سوء توجيه المدخرات (٣) حيث يستثمر جانب معتد به منها فيما يسمى بالاستثمارات السلبية « Passive Investments » ويمثل في اكتناز الذهب والعملات الاجنبية وتشييد المباني الفاخرة وشراء الاراضي ، وترد هذه الظاهرة الى عديد من العوامل على رأسها سوء توزيع الدخل لصالح الطبقات الاقطاعية وطبيعة القيم والمعادن والتقاليد الاجتماعية فضلا عن عدم الاستقرار النقدي والاقتصادي وعن اغراء الافراد باقتناء السلع الاستهلاكية الدائمة عن طريق البيع بالتقسيط (٤) .

(١) راجع : رمزي زكي ، المرجع السابق ص ٩٢ و ٩٣ .

(٢) حيث يلعب لنا الدخل الصافي الى ١٨ / من مدار العالم المتقدم وندرس هذا الدخل الى لثي سكان العالم المتخلف . انظر R. Nurkse, op cit

(٣) Bernstein and Patel, op. cit., p. 367.

(٤) د. محمد زكي شافعي ، المرجع السابق ص ٤٠ .

المطلب الثاني

تقييم الادخار التنموي

عرفنا من الممرض السابق الصورة العامة للمخزونات القومية للبلاد المتخلفة ، ويتضح منها غالة معدلات الادخار القومي بهذه البلاد بحيث تكاد تكفى مواجهة اعباء الزيادة الطردة في الككن بل انها في بعض الدول كثيرا ما تعجز عن مواجهة هذه الزيادة الامر الذي يؤدي الى تمرض مستوى الدخل الفردي للانخفاض .

ونظرا الى ان تنفيذ مشروعات التنمية يعتمد في غالبيته على الادخار القومي^(١) على النحو الذي رايناه من قبل فانه لا مناص من ان تعمل الدول المتخلفة بطريقة او باخرى على رفع معدلات الادخار ، وقد راينا صورة عامة للادخار الحكومي وادخار قطاع الاعمال الخاص والعام . ونود ان تلقى بعض الضوء على تشجيع المخزونات الاختيارية في المجتمعات المتخلفة باعتبارها مصدرا اساسيا من مصادر الادخار القومي تزود الاستثمار بمولد عامة وتؤدي في الوقت نفسه دورا اساسيا في تخفيض الضغط المودى على الاسعار ولعلها ينبغي تعزيز الجهود المبذولة في الارتفاع بمستوى مخزونات القطاع الخاص باستمراره .

والواقع اننا اذا بحثنا في وسائل تشجيع المخزونات الاختيارية وجدنا ان هناك وسائل مختلفة تتعين بها الدول المتخلفة في الوقت الحاضر ، وسنجرى على تقسيم الدراسة هنا الى موضوعين ، يتناول الاول الوسائل التي يمكن ان تتبع لتشجيع الادخار ويتناول الثاني المؤسسات القائمة على تجميع المخزونات وتعبئتها .

(١) راجع في كنبية تقرير معدلات الادخار القومية للتنمية الاقتصادية ، مريز ذي ، مشكلة الادخار ، ١٩٦٦ ص ١٠٩ وما بعدها .

أولاً - الوسائل التي يمكن من تشجيع الادخار للاقتصاد

تتعدد اشكال وسائل تشجيع الادخار الاختياري وتختلف في مدى فاعليتها من بلد الى آخر ومن بين هذه الوسائل :

١ - **تنمية الوعي الادخاري** : من المعلوم ان رفع الميل للادخار سطوي على وجوب امتناع الافراد عن استهلاك جزء من الدخل واستخدامه في تكوين رأس المال ، ونظرا الى ان ذلك يتطلب من الافراد تخفيض مستوى استهلاكهم من السلع والخدمات فان رفع الميل للادخار يتطلب تنمية الوعي الادخاري بين المواطنين بحيث يصبح المدخر الصغير ذو عقلية استثمارية وذلك من طريق القيام بعمليات واسعة للدعاية لبيان اهمية الادخار في زيادة الرفاهية في المجتمع (١) .
وبحيث يستقر في اذهان الناس باستمرار انه لا تنمية بدون تضحية ، وفي الوقت نفسه يتم ترشيد الاستهلاك العام حتى لا تلتهم الزيادة في الاستهلاك العام ما يتسنى ضفطه من الاستهلاك الخاص (٢) .

٢ - **توفير أنواع مختلفة من شهادات الادخار** (٣) : من حيث سهولة صرفها أو الاقتراض بضمانها مع عدم الحجز عليها في حدود معينة (٤) ، وغير ذلك من الامور التي ترضى رغبات مختلف المواطنين،

(١) مع تعليم القرويين الاتجاهات الحديثة بالنسبة للثروة والادخار ووجوب الاخلاق من عادة الاكتناز حيث اثبتت الدراسات التي اجرتها الامم المتحدة ان الاكتناز يقدر بنحو ١٠٪ من الدخل القومي في بلاد الشرق الاوسط وجنوب شرق آسيا ويمكن لهذه الاموال ان تسهم على مدى خمس سنوات بتكوين رأس المال بواقع ٢٪ سنويا من الدخل القومي .

راجع A. H. Haubert, Public enterprise and economic development .

ترجمة الدار العربية للتأليف والترجمة ص ١١٠ - ١١٤ .

(٢) د. محمد زكي شافعي - المرجع السابق ص ٤٦ .

(٣) وقد انتشر هذا النوع في كل من انجلترا والولايات المتحدة والهند وفي الاول بلغت اجملة شهادات الادخار نحو ٢٨٥ من مجموع المدخرات وفي الثانية ٢٢٢ - اما الهند فقد تمكنت بواسطة شهادات الادخار من تحقيق ٢٨٩٪ من اجمالي المدخرات المتوقعة لديها د. حميدة زهران ، المرجع السابق ص ١٤٤ .

(٤) See : Bernstein and Patel, op. cit. p. 390.

وهذا يقتضى دراسة تقنية لجمهور الأفراد حتى يمكن مطووعة ميولهم واتجاهاتهم، وقد يكون من المناسب أن ينظر في موضوع بيميل القوة الشرائية لبعض أدوات الادخار تشجيعا للأفراد على اقتنائها ، وقد يكون من المناسب أيضا استحداث أدوات جديدة ، مع تطوير هذه الأدوات باستمرار حتى تجتلب فائض الدخل .

٢ - رفع سعر الفائدة : ويوصى البعض بفتح سياسة مرنة لأسعار الفائدة تجعل الأصول المالية أكثر افراد من الأصول العينية كما تجعل السندات وشهادات الادخار أكثر على منافسة غيرها من الأوراق المالية من حيث العائد والاستحقاق والسيولة ، ويهيئ سعر الفائدة التعاضدى تبعاً لطول مدة الإيداع حافزاً ملائماً لاجتذاب المدخرات (١).

على أن موضوع رفع سعر الفائدة محل نظر (٢) ، فقد أثبتت الدراسات النظرية والتطبيقات العملية ، أنه ليس من المؤكد أن تؤدي هذه السياسة إلى تنمية حجم المدخرات القومية ، لأن الأفراد لا ينفرون نمط استهلاكهم بمجرد تغير سعر الفائدة ، كما أننا يجب أن نلاحظ أن سعر الفائدة قد يؤثر على الاستثمار الخاص بحبائه سيقول الحافز على الاستثمار ، ويؤدي إلى الإحجام عن الاستثمارات في قطاعات من الاقتصاد وبالتالي يؤدي إلى نقص الطلب على رؤوس الأموال ، وهو أمر قد يتعارض مع مقتضيات التنمية .

٤ - الإعفاءات الضريبية : يمكن تقرير إعفاءات ضريبية محسنة للمدخرات التي تستثمر في أنواع معينة من الأصول المالية طويلة الأجل ، كإعفاء قيمة الاكتتاب في السندات الحكومية وشهادات الادخار ، وإسقاط التلمين على الحياة والتأمينات الاجتماعية والمعاشات إعفاءاً جزئياً أو كلياً من ضرائب الدخل في حدود نسبة معينة من دخل المكلف مع اتخاذ التدابير الكفيلة باسترداد الضريبة عند التصرف في المدخرات والاستثمارات المصفاة خلال مدة معينة ، كما يرى بعض الكتاب أن تخفيض الضرائب على التركات من شأنه أن

(١) د. عبد الحميد القلي ، المرجع السابق ، ص ٣٧٧ .

(٢) راجع دوى زكى - مشكلة الادخار - ص ١٢٠ و ١٢١ .

يؤدي إلى زيادة حجم المدخرات (١)، فما دامت هذه الغرائب مرتفعة فإن رب الأسرة في هذه الحالة قد يتراخى في تكوين قدر كبير من الثروة إذا ما شعر أن جزءا كبيرا منها سيؤول إلى الدولة من طريق الغرائب ولا يؤول إلى ابنائه .

٥ - **الإدخال التعاوني** : كما يمكن تنمية الإدخار لأغراض معينة، بربط رغبات أو أهداف خاصة في جميعات البناء التي تربط الإدخال بتوفير المنازل للمدخرين ، كما يمكن إنشاء منظمات تعاونية يكون هدفها تزويد صغار المنتجين في الزراعة والصناعة بالائتمان اللازم بشروط يسيرة ، نظرا لما يخفض له تمويل الأعمال الصغيرة من اعتبارات وظروف خاصة فضلا عن دور هذه المنظمات في تزويد صغار المنتجين بالإرشادات الضرورية في مختلف مراحل الإنتاج والتسويق (٢)، وبذلك يمكن اجتذاب المدخرات نحو هذه الاستثمارات (٣) .

٦ - **تطوير سوق الأوراق المالية** : ومراقبة نشاط المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية . ومن شأن تطوير سوق الأوراق المالية تشجيع الاستثمار في الأسهم والسندات ، وإذا كانت هذه الأسواق في صورتها التقليدية غير لازمة حينما تملك الدولة كافة وسائل الإنتاج وتتولى تمويل المشروعات فإنها تعتبر ضرورية لتقدم التنمية الاقتصادية حينما يوجد قطاع خاص يلعب دورا يعتد به في الاستثمار . ومن ناحية أخرى يجب أن يرأب نشاط المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية التي تتوافر على جميع المدخرات لتأمين وضعها في خدمة التنمية وتجنب الاستثمارات غير المرغوبة مع ضمان سيولة وأمان الودائع والمدخرات التي لديها لتأكيد الثقة فيها ، ومن جهة ثالثة يجب الحث على التوسع في صور الإدخار المتوافقة بتشجيع

(١) انظر د. رامت الحبوب، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية - الرسالة رقم ٢٨ من رسائل لجنة التخطيط القومي من ١٦ وراجع د. عبد الحيد القاضي ، المرجع السابق من ٢٧٧ .

(٢) د. عبد الحيد القاضي ، المرجع السابق من ٢٧٦ .

(٣) وصلت المدخرات التعاونية إلى ٢٧ من الدخل القومي في بعض الدول المختلفة - (W. Arthur Lewis op. cit., p. 406) -

التأمين على الحياة ونشر الوعي التثميني بين المواطنين وتوفير أنواع مختلفة من بوالص التأمين للأفراد وميولهم (١).

٧ - تشجيع وسائل الادخار الريفي : ونعني به الادخار الذي يستخدم في القيام بمشروعات تدر حاجات محلية في القسوى ، يكون من نوع يفهمه الفرد ويوافق عليه ويجب ان تخصص الاموال للاستثمار في مشروعات انماية محددة تهتم القسوى على النحو الذي اتبع في الهند ، وتبدي لجنة الائتمان الريفي في الهند ان مشكلة خلق المدخرات في الريف اهم بكثير من مشكلة جعل تلك المدخرات ميسورة لمشروعات التنمية .

٨ - توفير انواع مختلفة من السندات : كان تطرح سندات ذات يانصيب او بفئات صغيرة تكون جذابة وسهلة التداول ومضمونة من الحكومة مثلما فعلت مؤسسة التنمية في المكسيك . مما أدى الى اقبال الافراد على شرائها ، أو تستهلك هذه السندات على دفعات مرة كل سنة شهور وذلك لكي يضمن المستثمر انه سيسترد ماله في اجل قصير ، وهذا ما افترحته بمئة صندوق النقد الدولي الى سوريا ، وفي بعض الاحيان يقبل الافراد على شراء السندات الحكومية حتى بدون التسهيلات السابقة والدليل على ذلك ان هذه الطريقة أصبحت مألوفة في باكستان والهند وسري لانكا والمكسيك في اجتذاب المدخرات من الطبقات الفينة والمتوسطة ، ففي الهند مثلا كان المبلغ المحصل عام ١٩٥٥/٥٤ لحساب مشروع القرض الوطني ضعف المبلغ المقرر له (٢) .

(١) د. عبد الحيد القفاص ، المرجع السابق ص ٣٧٦ و ٣٧٧ .

٢٠ ومع ذلك ، فمن الخطأ ان تعتمد الحكومات المتخلفة على بيع السندات اعتقادا راسخا في تمويل المشروعات الانماية الا يوجد في هذه البلاد عادة سوق شيق للادواق المالية فضلا عن الوسائل الاخرى الجاذبة للاموال كقرض المضاربة والافراد شراء الاراضي والمباني وغيرها من النواحي التي تدر ربحا كبيرا وسريعا ولا سيما اذا كانت المساعدة على السندات غير مرتبطة بقدر كاف . ولكن يمكن للحكومات ان ترغب في شراء هذه السندات برفع سعر الفائدة وان كان المصعب على الخزينة قد يصبح كبيرا ، وفي هذا المجال يقال ان الوطنية قد تعمل في بعض الاحيان على خلق البائس على الاستثمار الا انه يدكر البعض انه اذا تعارضت الوطنية مع المصلحة الشخصية في المسائل الاقتصادية الخالصة لان الاولى تعزل .

(انظر : A. H. Hanson, Public enterprise and economic dev.

ترجمة الدار المصرية للتأليف والترجمة ص ١١٤ - ١١٩) .

ثانيا - المؤسسات القائمة على تجميع المدخرات وتبسيطها

نظرا لما شيع في البلاد المتخلفة من عدم كفاية المؤسسات القائمة على تجميع المدخرات وتمييزها (١١) ، يوصى كثير من الكتاب بزيادة عدد هذه المؤسسات حتى يمكن رفع معدل الادخار في هذه البلاد ، ذلك ان نقص عددها يؤدي الى فقدان الصلة بين المدخرين الذين يمرضون اموالهم وبين المستثمرين الذين يطلبون هذه الاموال . ومن هنا يغنى عدم وجود هذه المؤسسات الى اتخاذ معظم الفوائض شكل اكتناز ان لم توجه الى الاستهلاك . كما يلاحظ ان تبسيط العمليات المعرفية عن طريق تسهيل قبول الودائع وعمليات صرف الشيكات ورفع الكفاية لمستوى العاملين بمناديق توفير البنوك والبريد والجمعيات التعاونية ، يؤدي الى اكتساب مدخرين جدد يقبلون على التعامل مع المؤسسات الادخارية .

على انه يجب ان يلاحظ ان توجيه الاستثمار لا يقل اهمية عن مهمة جمع المدخرات ، ويكون من الافضل مراعاة متطلبات الاقتصاد القومي من ناحية ورفقات المدخرين من ناحية اخرى ، بمعنى انه اذا كان من الصالح القومي اجراء استثمار طويل الاجل على حين ان الافراد يهتمون بعمل السهولة ، فان الجمع بين الامرين معا يجب ان يكون محسب اعتبار ، كان يتم الاستثمار في سندات طويلة الاجل فائدة لتداول بسهولة (١٢) .

وفي هذا المجال يوصى الكتاب باتشاء مؤسسات مالية متخصصة ببنوك الاستثمار والتنمية والبنوك الصناعية تضطلع اساسا بعمليات التمويل الطويل الاجل فضلا عما تعمل عليه من الرقابة والتوجيه للمشروعات التي تساهم فيها وتختص بالشروعات الجديدة ويمكن

(١١) كما يشير ولهم آرثر لويس ايضا الى ان الدولة المتخلفة تفقر الى وجود طبقة التنظيم والشركات المماثلة التي تقوم بتركيب الادخار :راجع Geoffrey Maynard, op. cit., p. 36 .

(١٢) راجع ترجمة كلود A. H. Hansen المرجع السابق ص ١٠٧ - ١٠٩ .

ان تشترك في هذه المشروعات مع رجال الاعمال من القطاع الخاص ،
ويتكون جزء هام من رأس مال هذه المؤسسات من التمويل الحكومي ،
ولقد أثبتت هذه الوسيلة في تجميع المدخرات وتوجيهها في بعض الدول
المتخلفة (١) .

على ان لمة نوعا آخر من المؤسسات يتوفر على جميع المدخرات
وتبنيها ما يشد اهتمام الدول المتخلفة في الآونة الأخيرة هو البنوك
الشعبية ، لذا فقد رأينا ان نشرح اليها هنا بشيء من التفصيل كنظام
مقارن .

البنوك الشعبية (٢) :

وهي تلك الاجهزة المصرفية المتخصصة في عمليات الائتمان
الشعبى ، وهي مؤسسات مالية لا تستهدف الربح وانما تعمل على
توفير الائتمان للمشروعات الصغيرة مستمينة في ذلك عادة بما تجمعه
من مدخرات الافراد .

ومن هنا فان خصائص هذه البنوك تتحصل في أنها ، لا تسعى
كالبنوك العادية في الحصول على أكبر ربح بل تعمل على توفير
الخدمات المصرفية . وتيسر تمويل المنشآت التجارية والصناعية
الصغيرة وتمكين صغار اصحاب المهن والعرف من الحصول على
الاموال اللازمة لهم لخدمة الاعمال الانتاجية بنية رفع مستوى هذه
الفئة وتجنبهم استغلال المرابين ، كما تتحصل كذلك في أنها لا تتعامل
الا مع المشروعات الصغيرة وذوى الدخل المحدود مع تقديم المشورة
لهم ، ف. أنها تعمل الى تعبئة المدخرات الشعبية بتشجيع الافراد
على . خاز المنظم مما قلّت قيمته، وتبّع في سبيل ذلك مختلف
الاساليب لغرس الوعى الادخاري في نفوس طبقات الشعب .

(١) نفس المرجع السابق ص ١١٠ - ١١١ .

(٢) نقتد في كتابة هذا الجزء على العاصرة التي قاما الاستاذ الدكتور محمد
حلي مراد بمعهد الدراسات المصرفية في مارس سنة ١٩٦٢ وانظر ايضا بعض النظم
المقارنة الاخرى في تشيكوسلوفاكيا والمملكة المتحدة والهند والولايات المتحدة في النشرة
الاقتصادية ليك معر - يناير - ديسمبر سنة ١٩٦٧ ص ١٢٦ - ١٥٢ .

١ - نشأة ونشأة البنوك التعمية وحركتها في العالم :

وقد ظهرت فكرة البنوك التعمية منذ أكثر من مائة عام في ألمانيا ولربطت نشأتها بالتطور الإجمالي فيها بصفة عامة وبالحركة التعاونية بصفة خاصة . ففي ١٨٥٠ أسست البنوك التعمية ذات الشكل التعاوني وفقا للنظم الذي نادى بها فريديريك راينهارت وديتشر . وما زالت هذه البنوك قائمة حتى الآن في ألمانيا وزاد عددها (٦٦٧ بنكا حتى سنة ١٩٥٦) واتسع نطاق عملها .

وكان لهذا النجاح اثره في تأسيس بنوك مماثلة في الدول الأوروبية الأخرى وفي الولايات المتحدة . فانتشرت هذه البنوك في إيطاليا (٢٢٠ بنكا عام ١٩٥٧) وحقت نجاحا ملحوظا . وفي فرنسا (٥٣ بنكا) كما توجد في سويسرا شبكة كاملة من البنوك التعمية (٣٦٠٠ بنكا) والدانمارك (٥٢ بنكا) أما في الولايات المتحدة فيوجد عدد لا بأس به من هذه البنوك تقدم لأعضائها مساعدات فعالة وتعتبر متودعا عاما للمدخرات إذ تقوم بتشجيع صغار ومتوسطى الحال من المدخرين الذين لا يميلون إلى توظيف أموالهم في البورصة ، ويفضلون توظيف مدخراتهم في المشروعات المنتجة .

على أن انتشار البنوك التعمية لم يقتصر على الدول الأوروبية والولايات المتحدة بل امتد إلى غيرها من البلاد وإن كان انتشارها في الدول الأخيرة أصغر نطاقا .

هنا ولذا نلاحظ أنه لما كانت البنوك التعمية التي نشأت في ألمانيا قد أسست على المبادئ التعاونية (١) ، فقد أضفت هذه النشأة على تنظيم البنوك التعمية الصفة التعاونية في غالب الأحوال ، ولذا نجد أن هذه البنوك منظمة في أكثر الدول وفقا للمبادئ التعاونية وترابط على صورتين :

(١) على أنه يجب عدم الخلط بين البنوك التعمية المؤسسة على المبادئ التعاونية وبين البنوك التعاونية إذ يقصد بالبنوك التعاونية المصارف التي تأسسوا الجمعيات التعاونية بأداء الخدمات المصرفية لها ، وإذا كانت البنوك التعمية المؤسسة وفقا للمبادئ التعاونية تتشابه مع البنوك التعاونية في الإيس التي تقوم عليها إلا أن طبيعة عملها ونوع عملها مختلف .

الأولى - الترخايط البنوك الشعبية الوثنية في القضاة الشعبية
لتمثيلها والرقابة عليها من النواحي الادارية والفنية والمالية .

الثانية : انضمام البنوك الشعبية في صناديق مركزية لتقوم بدور غرفة القاصة والمسويل والدفع فيما بينها ، كما تعمل على ايجاد الصلة الدائمة بين البنوك الشعبية من ناحية وبين المنظمات النقابية والمؤسسات الائتمانية بالدولة من ناحية اخرى .

ومما يستحق الذكر ان هذا الترابط بين البنوك الشعبية وصل الآن الى المستوى الدولى - فقد است هذه البنوك ومنظماتها المركزية اتحادا دوليا للائتمان الشعبى مهمته تنمية العلاقات الدولية بين البنوك الشعبية في كافة الدول والدعوة الى عقد اجتماعات لتوحيد النظم التى تحكم اساليب العمل في الدول المختلفة .

هذا وتقديرا من الحكومات لدور هذه البنوك الاجتمامى والاقتصادى ومراعاة لطبيعتها غير التجارية ، تمنحها الكثير من الامتيازات التى تعينها على نجاحها في اداء رسالتها باقل التكاليف ، وتأتى في مقدمة هذه الامتيازات الإعفاءات الضريبية وحق الامتياز على اموال المدينين وتعميل حقوقها بطريق الحجز الادارى واقرار الخصم من مرتبات الموظفين لصالحها ومنحها التسهيلات الائتمانية .

وتقوم البنوك الشعبية بجميع العمليات المصرفية التى تقوم بها سائر البنوك العادية والتى تخص الطبقات الشعبية المحدودة الدخل بهدف تهيئة المدخرات الصغرى اى الادخار الشعبى وتقديم العون المالى للطبقات المحدودة الدخل اى الائتمان الشعبى .

٢ - دور البنوك الشعبية في تشجيع الادخار :

تشجع البنوك الشعبية الادخار بحمل المواطنين على توظيف مدخراتهم النقدية الصغرى بواسطتها في مشروعات منتجة بدلا من تركها عاطلة عن الاستخدام او تحويلها الى مصوغات ومعادن ثمينة فتضمي تلك البنوك لافهام الناس كيف ان رأس المال يتكون ببطء ولكن بوسيلة مؤكدة من طريق الادخار القليل المنظم .

وتسلم البنوك الشعبية ودائع الادخار بموجب دفاتر أو في حسابات جارية من الافراد والهيئات الخاصة والعامة مقابل عائد بسيط وتطلب من اعضائها غالباً قبول نظام الادخار المنتظم وهو نوع من الادخار يتصف بالدورية والاجبار ، فينضم الافراد باختيارهم الى هذا النظام ، فهم انهم يصبحون ملتزمين بعد ذلك بدفع مبلغ محدد كل شهر أو اسبوع يسمح بتكوين رأس مال معين يرد الى كل منهم في تاريخ معين ويجوز أن تكون هذه الدفعات مبالغ صغيرة لا تتعدى دراهم معدودات بشرط أن تدفع بانتظام ، ولا شك أن هذا النظام يمكن من تجميع واستخدام اموال كثيرة فضلاً عن أنه يؤدي الى خرس عادة الادخار والتضامن في نفوس الافراد .

ولجأ البنوك الشعبية الى استخدام اساليب متنوعة لتشجيع الادخار الشعبي ، فتعطى للمدخرين احياناً جوائز بمعنى أن ترد لهم مدخراتهم في شكل مبالغ تزيد عما دفعوا ، أو أن تمنحهم مكاسب متفاوتة كبراً وصغراً وفقاً للسحب في قرعة ، وتعتمد الى جمع دفعات الادخار في المنازل بدلاً من تجسيم المدخرين مشقة الانتقال الى البنوك أو تحصيل من المدخرين على اقرارات بخصمها من اجورهم أو مرائبهم لتودع في حساباتهم لديها .

كما تنشئ البنوك الشعبية انواعاً من الادخار لحمل الافراد على الالتزام بهذه العادة كادخار الرحلات والادخار المدرسي بالإضافة الى تقديم نظام آخر لادخار العمال الناشئين يسمح للمستفيد بالحصول على قروض بشروط سرية لتأسيس مشروع حرقى بشرط أن يلزموا انفسهم بادخار منتظم على اساس مبلغ معين يحدد سلفاً .

هذا وتشتترط بعض البنوك لنح الاعضاء قروضاً ان يكونوا قد اودعوا في حسابات ادخاراتهم مبلغاً معيناً كحد أدنى تم دفعه بطريقة منتظمة اسبوعياً أو شهرياً كوسيلة لحمل الافراد على الادخار ضماناً لامكان حصولهم على ما يلزمهم من القروض مستقبلاً وتصويرهم على السداد المنتظم .

هذه هي لحظة على البسولة الشعبية التي لاقت نجاحا كبيرا منذ قرون من الزمن في كثير من البلاد الأوروبية وفي بعض بلاد أمريكا وأستراليا وآسيا - ومن استعراض خصائصها وبساطة نظامها ووسائلها في تشجيع الإدخال مستندة في ذلك إلى المبادئ التعاونية يتضح لنا أنه يمكن الاستعانة بها كمؤسسات فعالة في تجميع المدخرات الاختيارية وتعبئتها في الدول المتخلفة ، وقد طبقتها فعلا بعض هذه الدول مثل تركيا ومصر .

المبحث الثاني

الموقف الادخارى في الاقتصاد المصرى

(نموذج للاقتصاد النامى)

سبق ان عرضنا في المبحث الاول من هذه الدراسة موقف الادخار في الدول المتخلفة بقطاعاته الثلاثة : القطاع الحكومى وقطاع الاعمال والقطاع العائلى ، واتضح لنا اثناء العرض عدم كفاية هذه المدخرات لتمويل خطط الاستثمار في هذه الدول . وراينا انه نظرا لعدم امكان الاعتماد على المدخرات الاجنبية في هذا المجال فان الامر يحتم العمل على زيادة الادخار المحلى حتى تتم التنمية الاقتصادية في ظل من الاستقرار النقدى .

ومن الواضح ان الاقتصاد المصرى يعاني من مشكلة تمويلية هامة نتجت عن قصور الادخار عن تمويل الاستثمار المنفذ الامر الذى توجب عليه ان مول جزء من الباقي بادخار خارجى ، عن طريق عجز الحساب الجارى مع الخارج ، ومول الجزء الآخر تمويلًا تضخميا عن طريق عجز الميزانية . وازاء هذا الموقف فان الامر يتطلب زيادة الادخار لتحقيق النمو المتوازن وتجنب الضغوط التضخمية في الاقتصاد ، ولكن هل يمكن زيادة المدخرات ؟ وهل يتميز الاقتصاد المصرى بخصائص ادخارية معينة تميزه عن باقى الدول الأخذة في النمو ؟ وما مدى اعتماد التنمية على كل من المدخرات العامة والخاصة ؟

ان هذه الاسئلة ستكون محل دراسة هذا البحث في تركيز سريع .. على اننا سنشير ايضا في نهاية البحث الى اوعية جمع المدخرات الاختيارية في مصر لتلقى الضوء عليها . هذا وستكشف لنا الدراسة ان الادخار المحلى يعتبر ضئيلا اذ لم تمتد مساهمته في تمويل الاستثمار الا نحو ١٢٪ في المتوسط في المدة من ٦١/٦٠ الى

١٩٧٠/٦٩ ، ومن ثم فإن الحكومة تغطي اهمية كبيرة لزيادة القدرة على الادخار Capacity for Saving والعمل على تنميتها باستثمارات (١) .

وعلى ذلك فانا سنتناول فيما يلى ثلاثة موضوعات هى ، المشكلة التمويلية واهم خصائص الموقف الادخارى فى مصر واهمية جمع المدخرات الاختيارية .

١ - المشكلة التمويلية فى مصر :

تكشف البيانات الاحصائية من نتائج متابعة النمو الاقتصادى فى مصر منذ بداية الخطة الخمسية الاولى ٦٠/٦١ - ٦٤/١٩٦٥ عن وجود مشكلة تمويلية خطيرة ، تتلخص فى انخفاض معدل الادخار المحلى بالقياس الى معدل الاستثمار المحلى ، فبينما بلغ المتوسط السنوى لنسبة اجمالى الاستثمار الى اجمالى الناتج المحلى ١٧٥٪ خلال سنوات الخطة الاولى ، لم يتجاوز المتوسط السنوى لنسبة اجمالى الادخار الى اجمالى الناتج المحلى الا ١٣٢٪ ، وبعبارة اخرى فقد بلغ العجز فى المدخرات المحلية متوسلا سنويا قدره ٤٣٪ من اجمالى الناتج المحلى (٢) وهذا عجز كبير اذا قورن باجمالى الناتج المحلى وبالقياس كذلك الى اجمالى المدخرات المحلية حيث تبلغ نسبته حوالى الثلث تقريبا .

وقد استمرت هذه المشكلة التمويلية ، وان خفت حدتها ، فى الخطة الخمسية الثانية ٦٥/٦٦ - ٦٩/٧٠ حيث بلغ المتوسط السنوى لاجمالى الاستثمار الى الناتج المحلى ١٤٦٪ وبلغ متوسط اجمالى الادخار ١٢٧٪ الى اجمالى الناتج المحلى اى ان نسبة اجمالى

(١) P. O' Brien, op. cit., p. 114.

(٢) ونتج عن ذلك ان مول البنى عجز الميزانية وعجز الحساب الجارى مع الخارج (قارن متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى - وزارة التخطيط ، فبراير سنة ١٩٦٦ ص ١٠٥) .

(٣) انظر تقرير وزارة التخطيط ، متابعة النمو الاقتصادى ج.ع. ٢٠٠٠ ، عن سنوات ٦٧/٦٨ ، ٦٨/٦٩ و ٧٠/٧١ ص ١٢٦ و ٨٧ و ٧٦ على التوالي .

الإدخار. فحصر من نسبة اجمالي الاستثمار بنسبة قدرها ٢٢٪ تقريبا من اجمالي الناتج المحلي (١) وقد انخفضت هذه النسبة لا بسبب زيادة نسبة الإدخار ، ولكن نتيجة لنقص اجمالي الاستثمار للاعتبارات المتعلقة بظروف الحرب ومناصفة مخصص الحرب للاستثمار الثابت المحلي والسياسة الانكماشية التي جربتها الحكومة عام ١٩٦٨/٦٧ .

وتكشف هذه الأرقام الكلية عن ابعاد المشكلة التمويلية الانمائية في مصر منذ طبقت برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطموحة وتمثل في قصور معدل الإدخار عن الارتفاع الى المستوى اللازم لتوفير الموارد لاغراض التنمية ، وقد يكون هذا القصور أحد مظاهر المشكلة الانمائية في كثير من البلاد الأخذة في النمو . غير ان استمرار العجز التمويل لفترة طويلة نسبيا امر يستدعي الدراسة الجادة ولا يجب ان تتسرب مواجته للظروف دون سيطرة فعالة .

وعند مناقشة هذه الظاهرة لا بد وان يسور تساؤلان ، الاول يتعلق بمدى الاعتماد على المصادر الاجنبية في التمويل والثاني يختص بالوامدة بين معدل الإدخار ومعدل الاستثمار .

وفيما يتعلق بالسؤال الاول ، فقد قطعنا فيه برأى في الفصول السابقة وانتهينا الى انه توجد حقيقة تاريخية تتمثل في اعتماد الغالبية العظمى في الدول التي سبقت في مضمار النمو الاقتصادي على مواردها المحلية وعدم الاعتماد على المصادر الاجنبية الا في نطاق لا يستحق الذكر ، وقد اشرنا الى ان الاعتماد على الإدخار الاجنبي تكتنفه عوامل سياسية أكثر منها اقتصادية (٢) الامر الذي يدعو الى عدم الالتفات اليه والتركيز على الموارد المحلية في التمويل ، أي الإدخار المحلي .

(١) ومن الواضح ان انخفاض العجز التمويل كان نتيجة مباشرة لانخفاض معدل الاستثمار ، ولا يمكن نموا نسبيا في معدل الإدخار ، اذ يلاحظ ان الإدخار خلال الخطة الخمسية الثانية لا يزال دون مستواه في بعض سنوات الخطة الاولى .

(2) See : A. S. Gerakis, op. cit., p. 458.

وهنا تجدر الإجابة على السؤال التالي ، من الواضح أن الواصفة
بين معدل الادخار والاستثمار تثير امرين أيهما نختار :

اولهما تخفيض معدل الاستثمار ومعنى ذلك تخفيض معدل
التنمية وثانيهما الارتفاع بمستوى الادخار ليرتقى الى مستوى
الاستثمار .

وبالنسبة للاختيار الاول ، فانه غير ممكن ، ذلك انه بمقارنة
نمو اجمالي الناتج المحلي خلال السنوات العشر السابقة (٦٠/٦١-
٧٠/٦٩) بمعدل نمو السكان خلال نفس الفترة وبالاخذ في الحسبان
التزاماتنا تجاه العالم الخارجى نتيجة للقروض والتسهيلات
الائتمانية التى حصلنا عليها خلال الفترة المذكورة ، نجد انه يمثل
الحد الأدنى الذى تصبح دونه عطية التنمية غير مأمونة ، بل ان
الامر يتطلب زيادة اجمالي الاستثمارات الى اجمالي الناتج المحلي
كضرورة حتمية تفرضها ضرورة تنمية الناتج المحلي بمعدل يفوق
معدل النمو السكانى بقدر يسمح بمواجهة التزاماتنا الخارجية (١) .

وفى ضوء ما تقدم يصبح من الضروري الارتفاع بمستوى الادخار
ليس فقط لتحقيق اغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولكن
ايضا لتحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار والقضاء على القوى
التضخمية فى الاقتصاد المصرى (٢) ، وهو ما يدعونا الى تخصيص هذا
المبحث لتنطلي ابعاد الموقف الادخارى فى الاقتصاد المصرى .

١ . نفلا من الارتفاع بمستوى نصيب الفرد من الدخل من ناحية اخرى .

٢١ . ومعنى ذلك ان الاقتصاد المصرى يحتاج الى خطة ادخارية طويلة الاجل تركز
اساسا فى العمل على توازن الحساب الجارى بسيولة الخدمات وتحقيق فوائض
فيه كذلك تركز على تنمية لوائلى القطاع العام . وتعتبر القضية الاستثمارية كما
تعتبر الانتاجية بصورتها : انتاجية العمل وانتاجية المواد الخاملة له أدوات حسيبة
لتنمية هذه الفوائلى اراجع موجز متبينة وتقييم النمو الاقتصادى فى ٢٠٠٤-٢٠٠٥ . امام
٦٦/٦٥ - وزارة التخطيط ، سبتمبر ١٩٦٧ من ٦١ وراجع ايضا Bant Hassan, Dev. and economic policy in Egypt, op. cit. p. 8).

وفي هذا المجال ، يجب الابتعاد عن اللحن ، وكما أوضحنا من قبل ، أمرين :

الأول : ليس من المهم زيادة الادخار فحسب ، وإنما من الضروري تمهئة هذا الادخار لأغراض الاستثمار ، وذلك للاعتبارات التي أوضحناها من قبل .

الثاني : أنه ليس من المهم زيادة الادخار زيادة مطلقة بحيث يكون على حساب الاستهلاك (١) ، ولكن المهم أن تكون زيادة الادخار بالحجم الأمثل ، ونعني به الحجم اللازم لتمويل الاستثمار ، بحيث يكون هناك توازن بين الادخار والاستثمار ولا يعتمد في التمويل على المعجز في الموازنة العامة ، حتى لا يكون عاملاً تضخيمياً يعهد الاقتصاد القومي عن حالة التوازن.

٢ - أهم خصائص الهيكل الادخاري في مصر :

إذا تطرقنا الى الكلام على الموقف الادخاري في الاقتصاد المصري نجد أن المدخرات المحلية (٢) تمثل المصدر الاساسي لتمويل التنمية الاقتصادية في مصر ، بل تعتبر شرطاً أساسياً لتحقيق اشتراكتنا ، فمقدار المدخرات الوطنية هو المقياس الذي يدل على قوة الجهاز الانتاجي في البلاد (٣) ، باعتبارها أهم مصدر طبيعي لتمويل النمو المتوازن (٤) ، كما نجد أن هيكل الادخار المحلي ينقسم بعدد من الخصائص العامة لعل أهمها ما يأتي :

(١) ذلك أن السياسة الاستهلاكية الرشيدة لاتقاس الاستهلاك لا النمو الى جديده ، بل بالنمو الى زيادته بأقل من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة كافية لتوليد الإحجام المطلوبة من الادخار فراجع متبعة النمو الاقتصادي : ولانيم التخطيط مايو ١٩٧١ ص ٢١١ .

(٢) وسنظوم أن الحصول على الادخار الاجنبي أمر معونه نواح كثيرة منها المعامل على تغيير السداد في الاجل القصير أو الطويل أو المبالاة في الشروط أو المساهم بالسياسة الوضعية ، ومن هنا يصبح الادخار المحلي الوسيلة الناجرة لكافة تنمية مستمرة في ظل من الاستقرار النقدي .

(٣) د. أحمد النجار ، مراكز الادخار المحلية ، معهد الدراسات المصرفية - يوليو ١٩٦٢ ص ١ .

(٤) راجع : مجلة الاقتصادية للبنك المركزي المصري - المجلد الرابع ، العدد الثاني ١٩٦٦ ص ١٨٠ .

أولاً - معدلات المدخرات الكلية : يلاحظ أن معدل المدخرات الكلية في مصر يتسم بالانخفاض ، كما هو الحال في الاقتصاديات المختلفة بصفة عامة ، فقد بلغ هذا المعدل نحو ١٢٪ من الدخل المحلي (١) خلال سني الخطة الخمسية الأولى وسنوات خطط التنمية التالية ، وهو رقم يعادل متوسط اجمالي الادخار في الدول المختلفة (٢) ، والجدول الآتي يوضح معدلات الادخار المحلي خلال مرحلة التخطيط الشامل :

(اجمالي الادخار المحلي في السنة من ٦٠/٦١ الى ٧٠/٦٩)

(بالاسعار الجارية وبالمليون جنيه)

السنة	اجمالي الادخار المحلي (٢)	اجمالي الناتج المحلي	نسبة اجمالي الادخار المحلي الى اجمالي الناتج المحلي %
٦٠/٥٩	١٧٥٠٩	١٣٧٥٠٦	١٢.٨
٦١/٦٠	٢١٠.٠	١٤٥٩٢٣	١٤.٤
٦٢/٦١	١٦٤.٧	١٥١٢٢٣	١.٠٩
٦٣/٦٢	١٩٥.٦	١٦٨٤.٦	١١.٦
٦٤/٦٣	٢٣٦.٨	١٨٨٧.٩	١٢.٥
٦٥/٦٤	{ ٢٨٨.٤ } { ٢٩١.٥ }	{ ٢٠٥٠.٦ } { ٢١٩١.٨ }	{ ١٤.١ }
٦٦/٦٥	٣٠٩.٦	٢٤٠.٢٩	١٢.٨
٦٧/٦٦	٣٤٠.٠	٢٤٨.٠٧	١٣.٧
٦٨/٦٧	٢٨٨.٢	٢٥١.٠	١١.٥
٦٩/٦٨	٢٤١.٠	٢٦٩٦.٤	١٢.٦
٧٠/٦٩	٣٩٥.٠	٢٩٧١.٣	١٣.٢
المتوسط السنوي	-	-	١٣.٠

١. - نسبة محسوبة على أساس اجمالي الناتج المحلي ، الذي يساوي اجمالي الدخل المحلي مضافا اليه صافي الضرائب غير المباشرة اي الضرائب غير المباشرة بعد استبعاد امانات الانتاج ، اما لو قيست هذه النسبة على أساس اجمالي الدخل المحلي فانها ترتفع عن ذلك .

٢. - راجع ما تقدم من ٥١٢

٣. - لاحظ ان الأرقام الموضحة بالجدول مبرر عن «الادخار الشامل» وليس عن الادخار المتولد في القطاعات المختلفة وهذا ما يدعونا الى وجوب الكشف عن المصادر المكنة لزيادة المدخرات (متابعة النمو الاقتصادي في ج.٢٠٤٠٠) ، ولزواج التخطيط اعطى سنة ١٩٦٨ حاشية من ٥٦ .

المصدر : الإدخار ، الخطة الخمسية الأولى ص ١٠٤ وخطة ٦٧/٦٦ ص ١٥٧ وخطة ٦٩/٦٨ ص ١٠٣ وخطة ٧٠/٦٩ ص ١٠٠ .
 الناتج المحلي الإجمالي ، الخطة الأولى ص ١٠٤ وخطة ٦٧/٦٦ ص ٢٢١ وخطة ٦٨/٦٧ ص ١٤٧ وخطة ٧٠/٦٩ ص ١٦٢ .

وتجدر الإشارة الى ان نسبة الإدخار في مصر تعتبر في الواقع منخفضة بالمقارنة لسنة الأساس ، وبالمقاييس الى المستهدف في خطط التنمية فهي منخفضة أولا ، بالمقارنة بالنسبة المحققة في سنة الأساس ٦٠/٥٩ البالغة ١٢٨٪ ، حيث ان نسبة سنة الأساس تزيد عن نسب السنوات ٦٢/٦١ و ٦٣/٦٢ و ٦٤/٦٣ و ٦٨/٦٧ و ٦٩/٦٨ و البالغة ١٠٩٪ و ١١١٪ و ١٢٥٪ و ١١١٪ و ١٢٦٪ على التوالي . وعلاوة على ذلك فان حجم اجمالي المدخرات من الناحية المطلقة في سنة الأساس تزيد عن حجمه في السنة الثانية للخطة الخمسية الأولى ٦٢/٦١ ، ويرجع ذلك أساسا الى الظروف التي صاحبت الانتاج الزراعي في تلك السنة .

وتعتبر هذه النسبة منخفضة ثانيا ، بالمقاييس الى ما كان مستهدفا في الخطة الخمسية الأولى (٦١/٦٠ - ٦٥/٦٤) حيث كان المستهدف ان يبلغ اجمالي الإدخار في المتوسط نحو ٢٠٪ من الدخل المحلي (١) وذلك في حين ان متوسط اجمالي الإدخار المحقق لم يبلغ (في المتوسط) الا نحو ١٣٪ من اجمالي الناتج المحلي كما رأينا .

وقد يكون من المناسب ان نشير هنا الى ان معدلات الإدخار الصافي الى الناتج المحلي قد وصلت عام ١٩٦٤ في السويد الاشتراكية الى معدلات غاية في الارتفاع فبلغ في يوغوسلافيا ٣٦٪ وفي الاتحاد السوفيتي وبلغاريا ٢٨٪ وفي بولندا ٢٦٪ وفي المجر ٢٥٪ ، كذلك فان هذه المعدلات الى الناتج القومي الاجمالي في دول كالإيبان والمانيا الغربية في غاية الإرتفاع ايضا ، فتبلغ في اليابان ٢٨٪ وفي

(١) راجع مقابلة وتقييم الخطة الخمسية الأولى ٦١/٦٠ - ٦٥/٦٤ ، وزارة التخطيط فبراير ٦٦ ص ١٠٥ .

التيا القريبة ٢٩٪ في نفس السنة وتزيد في معظم السنوات الاوربية عن ٢٠٪ (١) .

ويرجع انخفاض الادخال في مصر من ناحية الحجم ومن ناحية نسبته الى اجمالي الناتج المحلي بصفة اساسية الى انتشار ظاهرة اعادة اتفاق الاموال المخزنة على الاستهلاك (٢)، وإلى تزايد الاستهلاك بمعدلات مرتفعة ، ذلك ان من أهم وأخطر العوامل التي صاحبت خطط التنمية ، ولا سيما الخطة الخمسية الأولى ، تزايد الاستهلاك باحجام ومعدلات غابة في الارتفاع . فقد ارتفع الاستهلاك النهائي بالاسعار الجارية وسعر السوق من ١١٩٩٧ مليوناً من الجنيهات في سنة الأساس ٥٩/٦٠ الى ١٧٦٢٢ مليوناً من الجنيهات في ٦١/٦٥ بزيادة قدرها ٦٢٢٥ مليوناً ونسبة زيادة ٥٢٦٩٪ من سنة الأساس ، وبمعدل نسبة زيادة سنوية قدرها ٨٪ في المتوسط ، على حين ارتفع اجمالي الناتج المحلي من ١٢٧٥٦ مليوناً من الجنيهات في سنة الأساس الى ٢٠٥٠٦ مليوناً في ٦٤/٦٥ بزيادة قدرها ٦٧٥ مليوناً ونسبة زيادة قدرها ٥٢٦٩٪ من سنة الأساس ومعدل زيادة سنوية قدره ٨٪ ، ومعنى ذلك ان الاستهلاك السنوي قد استحوذ على الجانب الأكبر من الزيادة في اجمالي الناتج المحلي (٣) .

ونفس الشيء حدث في الخطة الخمسية الثانية ، فقد ارتفع الاستهلاك النهائي بالاسعار الجارية وسعر السوق من ١٩٠٠٢ مليون جنيه عام ٦٤/٦٥ سنة الأساس الى ٢٦٥٦٦ مليون جنيه في السنة الأخيرة للخطة ٦٩/٧٠ بزيادة قدرها ٧٥٦٢٣ مليون جنيه ونسبة زيادة ٣٩٨٪ من سنة الأساس بمعدل نسبة زيادة سنوية ٦٧٪ في المتوسط ، على حين ارتفع اجمالي الناتج المحلي من ٢١٩١٨ مليون

(١) متابعة النمو الاقتصادي في ع-٢٠٠٠ ج. ، المجلس ١٩٦٨ ص ١٥٥ .

(٢) د. سريدين ، القوى التشفية والقوى الاقتصادية في اقتصادنا القومى
المصرى ، مصر المسامرة أكتوبر ١٩٥٨ ص ٢٤ .

(٣) راجع متابعة وتقييم الخطة الخمسية الأولى ٦٠/٦١ - ٦٥/٦٦ ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٦ ص ٧٢ وما بعدها .

جنيه في سنة الأساس الى ٢٩٧١.٣ مليون جنيه في ٧٠/٦٩ بزيادة قدرها ٧٧٩ مليون جنيه ونسبة زيادة قدرها ٢٥٦٪ عن سنة الأساس وبمعدل زيادة سنوية ٦.٣٪ في المتوسط .

وقد انعكس ذلك كله على جمود نسبة الادخار الاجمالي الى اجمالي النتائج المحلى وقصور المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات المدرجة بالخططة ، الامر الذي ادى الى الاعتماد على عجز البرائنة في تمويل الاستثمارات تمويلًا بضميمة بنسبة غير قليلة وزيادة الاعتماد على العالم الخارجى مما ادى الى ظهور عجز في ميزان المدفوعات (١) .

ومن هنا تنصب السياسة الرشيدة التى تتبع لتصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية للاقتصاد المصرى على وجوب زيادة المدخرات للعمل على الحد من زيادة الطلب فى الداخل وتقليل الضغط على ميزان المدفوعات فى تعاملنا مع العالم الخارجى (٢) . . فانه من الضروري الارتفاع بمعدل الادخار الى نسبة تقترب من ٢١٪ من الدخل (٣) لمقابلة احتياجات مشروعات التنمية الاقتصادية ، ويتضمن ذلك بلل الجهود لتنظيم الاستهلاك ورفع الانتاجية واتخاذ السياسات الادخارية المناسبة لتحقيق معدلات عالية من الادخار ذلك ان أى نقص

(١) نفس المرجع السابق ص ٧٥ .

(2) Ben Hansen. Dev. and Economic Policy in Egypt. op. It. p. 235.

(٣) ولتقدير معدل الادخار اللازم لخطه التنمية الاقتصادية والى الحماية التى تهدف الى مضاعفة الدخل القومى عشر سنوات ، فانه بعملية حسابية بسيطة نجد ان معدل نمو الدخل القومى يجب ان يصل الى نحو ٧٪ سنويا ، فلذا علينا ان نعامل راس المال (أى النسبة العادية لراس المال الى الناتج Incremental Capital-Output Ratio) على حدة عن نسبة الاستثمار الى الزيادة فى الدخل القومى) بقدر بحوالى ٢ : ١ ، يتبين لنا ان نسبة الادخار الى الدخل القومى يجب ان تصل الى ٢١٪ من الدخل القومى ، وهذه الحسابات يفترض ان نموذج هارود/دومار هو النموذج اللامى للنمو (راجع ، الحاضرة التى اقامها د. محمد سلطان أبو على ، أنماط الاستهلاك فى ظل خطط التنمية الاقتصادية ، مطبوعات معهد الدراسات المصرية ، مارس ١٩٧٠ ص ٣٠ حاشية) .

في العمليات المطلوبة سوف يتركب عليه لما قسم في الاستثمار ولما زيادة في الاعتماد على التمويل التفضي ، ولاعما لمر مرغوب عنه .

ثانيا - الأهمية النسبية للمخزونات للتاحة للقطاع العام والقطاع الخاص (١) :

ولاحظ ان المخزونات التاحة للقطاع العام تتميز بالارتفاع بالنسبة الى جملة المخزونات ، فبينما نجد ان نسبة المخزونات للتاحة للقطاع العام ، متملا في قطاعات التعدين الاجتماعية والمال والإدخار والأعمال العام والحكومة العامة (٢) ، يبلغ ٨٧٪ من جملة مصادر الإدخار المحلي ، فان نسبة للمخزونات التاحة للقطاع الخاص لا تتعدى ١٢٪ على مدى السنوات من ١٩٦٥/٦٤ الى ١٩٧٠/٦٩ (٣) ، وذلك على النحو الذي يوضحه الجدولان التاليان :

(1) Compare : Robert S. A. Elak. The mobilization of domestic savings in U.A.R. The Mobilization of savings in African countries. International conference held in Milan, Sep. 1971 pp. 141-181.

(٢) راجع متابعة وتقييم الخطة الخمسية الأولى ٦١/٦٠ - ٦٥/٦٤ ، مذكرة التخطيط لبرابر ٦٦ من ١-٥ .

(٣) ومن جهة أخرى ، اننا لاحظنا التوافق على التفسير النسبي لكل من الإدخار الحكومي والإدخار للقطاع الخاص والإدخار للقطاع الخاص ، فثما يكون على النحو التالي :

القطاع			
٧٠/٦٩	٦٦/٦٥	٦٤/٦٣	
٪	٪	٪	
٢٢	٢٦	٢١	١ - إدخار قطاع الحكومة العام والقطاعات الاجتماعية
٢٨	٢٨	٢٤	٢ - إدخار قطاع الأعمال العام والخاص
٤٩	٤٦	٥٥	٣ - إدخار القطاع الخاص

جستجو (۱)

اوردية الاذخار المطلق الاجمالي (۱)

(بالاسطر المصارفية وبالليون جنبه)

البيان	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩
الاذخار الاجمالي المتاح لدى القطاع العام	٢٨٦٩١	٢٨١٨٨	٢١٠٠٦	٢٣٥٨٨	٢٩٧٢٢	٢٠٦٩٤
١ - قطاع الاموال العام غير المالي	١٩٥٨٨	٢٠٦٩٤	١٩٧٢٧	١٢١٢٢	١٢٩٦٠	١٤٧٥٥
١ - حصص الحكومة في قطاع الاموال العام	٩٦٦٠	١١٤٥٥	١٠٥٥٠	١٠٥٥٠	١٠٥٥٠	١٠٥٥٠
٢ - الهيئات والهيئات العامة	٨٧٦١	١٠٠٦١	٩٢١٠	٩٢١٠	٩٢١٠	٩٢١٠
٣ - الشركات العامة	٨٢٩٩	٩٨٠١	٩٢١٠	٩٢١٠	٩٢١٠	٩٢١٠
٤ - الخسائر للخدمات المركزية والاجتماعية للعمال	٧٢٢	٤٢٤	٥٥٧	٥٥٧	٥٥٧	٥٥٧
٢ - قطاع المصارف والتأمين	٢٠٥٥	٢٣٢٤	٢٦٢٢	٢٤٢٤	٢٦٢٢	٢٠٥٥
١ - الجهاز المركزي	٨٧٦	١٠٠١	١٢٢٢	١٢٢٢	١٢٢٢	١٢٢٢
٢ - جهاز التأمين	٢٢٤	٢٢٩	٢٢٩	٢٢٩	٢٢٩	٢٢٩
٣ - صندوق كوكبة البريد	٨٧٤	١٢٩١	٢٢٨٠	٢٢٨٠	٢٢٨٠	٢٢٨٠
٤ - بنوك الادخار	٠٠١	٠٢٢	٠٢٢	٠٢٢	٠٢٢	٠٢٢
٥ - شهادات الاستثمار	٠٠	١٤٢٢	١٢٢٢	١٢٢٢	١٢٢٢	١٢٢٢

(١) يلاحظ على ارقام هذا الجدول ان بعض الحسابات في تاييد للمقارنة مع بعضها البعض وتحتوي ارقامها المتاح للقطاع العام والمصارف لتبني التفسير المستعمل فيها ، فمثلا في ان الاجازات الممنوحة بالقطاع العامي بعضها يظهر في القطاع العام وبعضها يظهر في القطاع العامي الاخر في قطاع المصارف والتأمين والاضافة الى ان هناك ارقام اخرى تتلقى في ان جهاز الاستثمار يظهر ارقام القطاع العامي كمال ، ومن ثم على هذا البيان نتيج كل اعطاء التفسير اوصى القائمة بضرورة تبين ان كون حيازة كبره لا يمكن دراسة الادخار داخل مختلف القطاعات لوضع السياسة الادخارية على اساس سليمة والمهمة تتلقى كون القطاع العامي امدادها في الاوضاع يستوى المائدة الادخارية المالية . (انظر د. رياض الشجاعتين تمويل التنمية في العراق ٢٠٠٤) المرجع السابق ص (١٢) *

جدول (١٧)

الأهمية النسبية \times مصادر الإدخال المطبق في الفترة من ٦٤/٦٥-٦٩/٧٠

السنة	الإدخال الإجمالي الناتج للقطاع العام						الإدخال الإجمالي الناتج للقطاع الخاص
	الإجمالي	الادخالات	الادخالات	الادخالات	الادخالات	الادخالات	
٦٥/٦٤	٢١٦٦	٦٧	٦٢٧	٢٢٠٢	١٧٦٦	١٢٤٦	٦٦
٦٦/٦٥	٢٧٧٧	١٠٨	٦٦٧	٢١٨٣	٧٦٦	١١٠	٦٠
٦٧/٦٦	٢٦٦٦	٧٧	٥٨٢	١٨٨٤	٢٤٦	١١٤	٨٦
٦٨/٦٧	٤٦٧	٨٥	٤٢٠	١٨٤	-	٨١٨	١٨٢
٦٩/٦٨	٤٥٥	٧٨	٢٧٨	٢٦٦	-	٨٧٢	١٢٨
٧٠/٦٩	٤٠٨	٧٧	٢٧٤	٨٢	-	٧٧٦	٢٢٤
المتوسط السنوي	-	-	-	-	-	٨٧٠	١٢٠

المصدر - وزارة التخطيط ، تقارير متابعة النمو للسنوات ٦٦/٦٧ و ٦٨/٦٩ و ٦٩/٧٠ من ١٥٨ و ١٠٢ و ١٠٠ على التوالي .

١ - الإدخال الناتج للقطاع العام :

ويلاحظ أنه بالنسبة لإجمالي الإدخال الناتج للقطاع العام أن التغيرات الاجتماعية تمثل أحد مكوناته الأساسية بل وتأخذ مكان الصدارة بالنسبة لكافة الأهمية الإدخالية وتنمو الإدخالات المتولدة في هذا القطاع نمواً سريعاً .

فقد تراوحت الأهمية النسبية لهذا النوع من الإدخال الإجباري (1) *Compulsory savings* ما بين ٢١٪ و ٤٦٪ على مدى السنوات من ٦٤/٦٥ إلى ٦٩/٧٠ .

(١) مع أن الإدخال من طريق التامينات الاجتماعية يعتبر ادخالا إجباريا ، إلا أنه يشتمل على الدفوعات الإجبارية الأخرى (الضرائب مثلاً) ، بأن من يقوم به يحصل على موايا مباشرة كالتأمينات ومساكن الترخوة والتسويش بينما الأشكال السابقة للإدخال الإجباري لا تملكه موايا مباشرة وإن كان يتكبد موايا غير مباشرة في شكل الأجرال .

وتتميز هذه المدخرات الإجبارية الجماعية التي تتكون نتيجة للتشريعات التي تصدرها الدولة وتلزم بها صاحب العمل والعامل ، بالاستقرار وضخامة العفيلة مما يدفع الدول للتوسع فيها عندما تقصر المدخرات الاختيارية عن تحويل خطة التنمية الاقتصادية (١) .

والواقع ان هذا الوعاء من اوعية الادخار ، يقوم في مصر بدور هام في مجال التنمية الاقتصادية حيث انه يقدم موردا أساسيا للتحويل ، ويقوم في الوقت نفسه بتأدية رسالة اجتماعية هامة في المجتمع الاشتراكي (٢) ، تتمثل في الخدمات المبددة التي تعود على العمال واصحاب الاعمال ، ونضى بها بصفة خاصة توفير سبل التأمينية لطائفة العمال وتأمينهم على حياتهم ومستقبلهم مما يمكن انره في زيادة الانتاج وتخفيف وطأة الالتزامات التي ترتبها التشريعات العمالية عن صاحب العمل (٣) .

وبلاحظ ان نظام التأمينات الاجتماعية في مصر ياخذ بمبدأ هام هو مبدأ التدرج في التطبيق ، فقد تقرر البدء اولا في تطبيق نوعين من انواع التأمين هما تأمين الشيخوخة وتأمين العجز والوفاة ، وذلك على فئة محدودة من العمال ، ثم يتم بعد ذلك التدرج في تطبيق انواع اخرى من التأمينات والتدرج في تطبيقها على الفئات الاخرى من العمال حتى يتم تطبيق جميع انواع التأمين على جميع فئات العمال .

(1) See : Bernstein and Patel I.M.F., op. cit., p. 302.

(٢) وقد مر نظام التأمينات الاجتماعية الذي طبقه مصر بعدد من المراحل والى ان وقد بدأت هذه المراحل عام ١٩٥٢ حيث صدر القانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للإدخار والمعاشات لوظائف الدولة ، ثم صدرت بعده عدة قوانين اخرها القانونان رقم ٦٢ ، لسنة ١٩٧١ وبمقتضى برلغ نسبة المعاش برافع ١٠ مع تعديل نظم الجمع بين معاشين .

(٣) فقد ينظر الى التأمينات الاجتماعية بانها لا تحقق مزايا لصاحب العمل ، ولكنها في الواقع ان كانت لا تحقق مزايا عاجلة الا انها تحقق له مزايا في الاجل الطويل او القريب حسب الاحوال ، فكافة نهاية الخدمة ، بدلا من ان يؤديها صاحب العمل دفعة واحدة فان التأمينات الاجتماعية تنظم طريقة جمعها على انساط دورية حتى اذا ما استحدثت لا يرمق صاحب العمل ، كما ان التأمينات يغطي عن كامله التعميمات التي يستحقها العمال نتيجة للاضرار التي تلحقهم أثناء العمل .

ولا يخفى أن اختيار مبدأ التدرج وتفضيله على مبدأ التطبيق الشامل فيه من الزايات الكثيرة أهمها هذه المسائل والصعوبات التي تقف في سبيل التطبيق (١) ، كما يأخذ نظام التأمينات الاجتماعية في مصر بمبدأ هام آخر هو نظام توحيد الادارة أي تجميع مؤسسات التأمين في مؤسسة واحدة تباشر الادارة والإشراف على النظام بأكمله وذلك بخلاف ما هو متبع في بعض الدول التي سبقتنا في مجال التأمينات الاجتماعية ، وقد أحسن الشرع في هذا المجال ، فبعد من التشتت وتعدد مؤسسات التأمينات الذي يقضى إلى عيوب كثيرة في طريقة تنظيم وإدارة الخدمات التأمينية وإلى كثرة تكاليف الادارة (٢) .

ومما لا شك فيه أن الانخفاض الإجمالي نصف اليوم الذي استحدث والذي زبد إلى ثلاثة أرباع اليوم في يوليو سنة ١٩٦٧ قد كان من العوامل الرئيسية التي أدت إلى ارتفاع المدخرات المتولدة من هذا القطاع .

والجدير بالذكر أنه من المرتقب أن تزداد أحجام فوائد كل من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية نتيجة الزيادة في العمالة ونتيجة الزيادة في الأجور ، بالإضافة إلى إمكان التوسع في نظام التأمينات الاجتماعية عن طريق شمول ذوي الهمم الحرة وأصحاب الأعمال والمستقلين لحسابهم وأصحاب الحرف والحائزين لأراضى زراعية والعمال الزراعيين لهذا النظام (٣) .

(١) هذا وقد تم منذ سنة ١٩٦١ تغطية جميع العمال في تأمين الشيخوخة والجزر والوفاة وأجليات العمل ، ويبلغ عدد التأمينات الاجتماعية ، وحتى أبريل ١٩٧٢ ، نحو ثلاثة ملايين فرداً ، (Patrick O'Brien, op. cit. P. 188) .

(٢) ويلاحظ أنه يتولس على تجميع المدخرات الإجبارية في مصر وعلما ، الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية التي سبقتنا الإشارة إليها في الفقرة وسرى أحكامها على القطاع الخاص وقطاع الأعمال العام ، وهيئة طلة أخرى من هيئة التأمين والمعاشات الحكومية ، وسرى أحكامها على القطاع الحكومي .

(٣) راجع تقرير النمو الاقتصادي في ج.٢٠٠ع. - وزارة التخطيط ، المطبوع سنة ١٩٦٨ ص ١٦٠ .

ومن جهة أخرى ، يمثل قطاع الأعمال العام ثلثي المكونات الأساسية لأجمالي مدخرات القطاع العام ، فقد تراجعت الأهمية النسبية له ما بين ٢٧٪/٦٦ و ٦٦٪/٦٦ على مدى السنوات الست الواردة بالبيان السابق . ولكن يلاحظ أن أهميته النسبية أخذت في الانخفاض فبعد أن كانت هذه الأهمية ٦٢٪/٦٦ عام ٦٥/٦٤ و ٦٦٪/٦٥ عام ٦٦/٦٥ أخذت في الانخفاض التدريجي حتى وصلت إلى ٢٧٪/٦٦ عام ١٩٧٠/٦٦ ولا يرجع ذلك بالطبع إلى انخفاض الحصة وإنما إلى زيادة حصة التأمينات الاجتماعية بزيادة ملحوظة ، ولا شك أنه يقع على هذا الوعاء من أوعية المدخرات عبء كبير في تكوين المدخرات المحلية وزيادتها وذلك عن طريق رفع الكفاية الإنتاجية واستغلال الطاقات الإنتاجية أكبر استغلال ممكن ومكافحة الضياع الاقتصادي وكبح جماح الإسراف وذلك توصلنا إلى خفض التكاليف حتى يمكن لهذا القطاع زيادة العدر الذي يتكون من أرباح مشروعات قطاع الأعمال العام .

ومن جهة أخرى فقد رأينا من قبل أن مدخرات قطاع الأعمال العام تمثل في فائض المشروعات العامة . وهذا الوعاء يعتبر في الواقع . من الأوعية الادخارية الأساسية في الدول الأخذة بالاشتراك . ومن المعلوم أن فائض المشروعات في القطاع العام يحفل في الفرق بين نفقات الإنتاج وأثمان بيع منتجاته ، وعلى ذلك فإن مستوى هذا الفائض يتوقف على أثمان البيع وتطور مستوى الكفاية الإنتاجية فيه ومستوى التكاليف .

ونظراً إلى أن شركات القطاع العام تمثل في مصر نحو ٨٥٪ من الإنتاج الصناعي ، فإن هذا القطاع يجب أن يكون له الدور العام في تكوين المدخرات العامة ، ولكي نتبين الموقف الادخاري لقطاع الأعمال العام «يرمالي» دعنا نطلع على الجدول التالي :

(١) وتتوقف أهمية هذا المصدر من مصادر الإذخار المحلي على عدد وحجم المشروعات العامة وأهميتها في الاقتصاد القومي نراجع د. رياض النسيخ ، ميزانية الدولة ووسائل تمويل الريادة في الإنفاق العام ، معهد الدراسات العربية ، يوليو ١٩٦٧ م (١٠) .

ويتضح من هذا الجدول أن الأهمية النسبية للدخول المتولد من قطاع الأعمال العام غير المالي في انخفاض مستمر حيث يبلغ حدها الأقصى عام ٦٦/٦٥ ٦٦,٧٪ ثم اخلت في الانخفاض الى أن بلغت ٢٧,٤٪ عام ٧٠/٦٩ ويرجع ذلك جزئيا الى زيادة الأهمية النسبية لقطاع التأمينات الاجتماعية . وفي هذا المجال تجدر الإشارة الى أن ارتفاع التكاليف في القطاع العام يرجع الى عدة أمور أهمها انخفاض مستوى الكفاية الإنتاجية للعامل وزيادة المراتب والأجور وارتفاع أسعار المواد الأولية . ونظرا الى أن ارتفاع تكلفة الإنتاج ينمكس الزه على الأرباح ، فإن الأمر يتطلب ربط الأجر بالإنتاجية بحيث لا يسمح بزيادة الأجور إلا اذا زادت الإنتاجية وبقدرها ، بالإضافة الى وجوب كبح جماح الإسراف ومكافحة الضياع الاقتصادي بصورة المختلفة بحيث تتفوق الإنتاجية على التكلفة حتى يتسنى للقطاع العام أن يفر بالمسئولية الملقاة على عاتقه نحو تعزيز المدخرات الوطنية (١) .

ب - الإدخال للمتاح للقطاع الخاص:

وفيما يتعلق بالإدخال المتاح للقطاع الخاص ، متمثلا في مدخرات الأفراد وقطاع الأعمال الخاص فإن أهميته النسبية على مدى السنوات من ٦٤/٦٥ الى ٧٠/٦٩ تبلغ في المتوسط ١٣٪ وهي في الواقع نسبة قليلة ، الأمر الذي جعل المخطط يعتبر مجرد مصدر ثانوي لا يعتمد عليه كثير (٢) في التمويل بالمقارنة بمصادر الإدخال المتاحة للقطاع العام (٣) ، ويرجع انخفاض معدل هذا النوع من الإدخال الى انخفاض الدخل الفردي وعدم انتشار الوعي الإدخالي وارتفاع

(١) فارن د. محمد ذكرى شامي التنمية الاقتصادية ، الكتاب الأول ص ٤١ - ٤٤ .

(٢) وقد يرجع ذلك الى أن أنواع المشروعات الجديدة فرضت على الدولة إعطاء أهمية أكبر لوسائل الإدخال التي لا يتكتم عليها الأفراد لعل من خطورة الاعتماد على الإدخال الفردي كوسيلة كافية لتمويل التنمية فراجع د. عبد الرزاق حسن ، القروض الخارجية ومشكلة ميزان المدفوعات ، معهد الدراسات المصرفية ، يونيو ١٩٦٢ ص ٥ و ٦ .

(٣) راجع د. أحمد النجار ، مراكز الإدخال المحلية ، معهد الدراسات المصرفية ، يونيو ١٩٦٢ ص ١ .

الجيل الاستهلاك وبالتالي انخفاض الميل للادخار (١) ، وعلى هذا النحو فان معدلات كل من الاستهلاك والادخار تكون معدلات بالغة الخطورة اذا لم ينالها تعديل في تركيبها .

ولكن ثمة دلائل تشير الى تحسن ملموس في السنوات الاخيرة ونعني بها من عام ٦٨/٦٧ الى ٧٠/٦٩ : فقد زادت الاهمية النسبية لمدرجات القطاع الخاص من ٦٦٪ عام ٦٥/٦٤ الى ١٨٪ عام ٦٨/٦٧ وتقص الى ١٢٪ عام ٦٩/٦٨ ثم زاد عام ٧٠/٦٩ . ففي السنة الاخيرة زادت مدرجات القطاع الخاص من ٤٢٧ مليون جنيه عام ٦٨/٦٩ الى ٨٨٦ مليون جنيه عام ٧٠/٦٩ اي بزيادة قدرها ٤٤٩ مليون جنيه بينما لم تزد مدرجات القطاع العام في هذه المدة الا بمقدار ٩١ مليون جنيه فقط (٢) .

من كل ما تقدم يلاحظ الناظر المدقق في هيكل المدخرات في مصر ان العبء الاكبر في تكوين المدخرات يقع على عاتق اوعية القطاع العام ، غير ان الاهتمام بمدخرات القطاع العائلي امر ضروري حيث ان موارد هذا القطاع تشكل مصدرا هاما لتمويل التنمية علاوة على انه يعتبر فضيلة في حد ذاته تنعكس على تصرفات الفرد ، فضلا عن ان زيادة هذه المدخرات يساعد على الحد من الضغوط التضخمية ، وقد يبدو للبعض انه ربما يكون في الامكان تحقيق معدلات ادخار مرتفعة عن طريق الازمجة مثل الضرائب والتأمينات الاجتماعية ورفع اسعار الخدمات والسلع التي تنتجها الدولة .

(١) علما بان البيانات الواردة بالجدولين السابقين تتعلق بالادخار «النجاح» لكل من القطاعين العام والخاص ، فالأصل ان على الرغم من ان قطاع التأمين والصرف يعتبر مصدرا للادخار الاختياري لمصدره القطاع الخاص الا انه يجب في الادخار القطاع العام

(٢) راجع تقرير وزارة التخطيط عن تقييم ومتابعة النمو الاقتصادي في ج.م.ع. ١٩٧١ ص ١٠١ .

غير أنه يلاحظ من جهة أخرى أن الاسترسال في هذه الإجراءات قد تقضى دونه الرغبة في كفاية قدر متزايد من الدخول يحفز على زيادة الانتاج او رعاية ذوى الدخول المحدودة من الأفراد .

ومن ثم فلا يبنى ما تقدم وجوب الارتفاع بمستوى الإدخال المحلى بأى وسيلة ، بل أن المشكلة الاقتصادية المصرية تتطلب السعى لتحقيق التوازن بين المدخرات والاستثمارات المحلية (التوازن الداخلى) وتحقيق موازنة ميزان المدفوعات (التوازن الخارجى) دون الاضرار بالأهداف الاقتصادية الأخرى ، وعلى الأخص في مجالات زيادة الانتاج واستقرار الأسعار وتوزيع الدخول (١) .

٢ - لوعية تجميع للمخبرات الاختيارية :

لا يخفى أنه عند دراسة الأدعية الإدخالية يجب عدم إغفال الدور الذى تلعبه المؤسسات المالية الوسيطة في إصدار الأصول المالية وتنظيم عملية الإدخار ، على النحو الذى أشرنا إليه عند عرض تحليل الكاتبين جريلى وشو (٢) في هذا الصدد وعرفنا أن هذه المؤسسات تقوم ، في الدول المتقدمة ، بالدور الرئيسى في عملية التحويل لما تتميز به من تعدد وتنوع الأصول المالية وبتدرجات متفاوتة من السيولة .

ومن هنا فإنه يكون من اللازم أن تركز سياسة الإدخال في مصر في الاعتماد على المؤسسات المالية الوسيطة في هذا المجال مع مراعاة تعدد ما - الأصول وتمتعها بتدرجات متفاوتة من السيولة وبصورة جذابة وملانة لكل الفئات ، ذلك أن هذه السياسة ستؤدى الى تجميع الإدخال وزيادة في صورة أصول مالية تعتبر بديلا عن النقود حتى يقل الطلب عليها وتمتع السيولة النقدية بما يؤدى الى تخفيف الضغوط التضخمية ، والتل الواضح على ذلك النجاح الذى حققته شهادات الاستثمار ، على النحو الذى سيأتى تفصيله .

(١) Bent Hansen op. cit. pp: 20-21.

ولا شك أن تحقيق هذا الأمر يتطلب العمل على إنشاء هيئة عليا للادخار تقوم بتنسيق نشاطات الادوية الادخارية المختلفة ، منعا للتضارب ، وتخضعا للتخطيط المواسي ، حتى تما كافة الجهود من اجل زيادة الادخار القومي وزيادة تناسب مع متطلبات الاستثمار القومي .

وفيما يختص بأوعية تجميع المدخرات ، رأينا أن نركز على اوعية تجميع الادخار الاختياري للاعتبارات التي أوردناها في دراستنا السابقة (١) ، وإذا استمرضنا هذه الاوعية في مصر نجدها تكاد تنحصر في صناديق توفير البريد وحسابات التوفير بالبنوك وبوالص التأمين على الحياة ومراكز الادخار المحلية وشهادات الادخار .

١ - صناديق توفير البريد :

وتشغل صناديق توفير البريد في مصر ، شأنها في ذلك شأن الدول المختلفة بصفة عامة ، المكان الاول بين الاوعية الادخارية المختلفة (٢) ، وذلك بسبب انتشار هذه الصناديق في مختلف انحاء الاقاليم وذلك بعكس البنوك وفروعها التي يقتصر وجودها في المدن الكبرى نظرا لتخلف المبادات المصرفية في الاقتصاديات المختلفة ، وعلى ذلك تحرم الاقاليم من الخدمات المصرفية ، وهذه حقيقة واضحة في مصر ، حيث يتجاوز عدد صناديق توفير البريد (٣) نحو ثلاثة أمثال عدد فروع البنوك التجارية ، مما ترتب عليه كثرة عدد المتعاملين معها في مختلف مستويات العمر والدخل والثقافة .

ومن هنا يتبين لنا كيف تتفوق صناديق توفير البريد على البنوك التجارية في تجميع المدخرات ، فعلى حين بلغت أقصى جملة الودائع بصناديق توفير البريد في مصر ٧٦٧ مليوناً من الجنيهات عام ٦٦/٦٥ كانت جملة الودائع بمكاتب توفير البنوك التجارية

(١) راجع ما تقدم من ٥٢٠

(٢) د. محمد زكي شافعي ، النظم المصرفية في البلاد المختلفة ، المرجع السابق ، ص ١٨ وما بعدها .

(٣) يبلغ عدد صندوق توفير البريد في مصر نحو سبعين عاماً .

٦٦٩ مليوناً فقط في نفس الفترة وظل رقم توفير البريد يسبق رقم توفير البنوك حتى عام ٦٩/٦٨ ، وفي نفس الوقت نجد تطوراً عاماً قد حدث في زيادة المخزونات في صندوق توفير البريد ، فبعد أن كان حجم الودائع في الصندوق عام ٥٤/٥٢ يبلغ نحو ٢٦ مليوناً من الجنيئات ، وصلت ، كما ذكرنا إلى ٧٦٧ مليوناً عام ٦٦/٦٥ بزيادة قدرها ثلاثة أمثال خلال ١٢ عاماً .

وفيما يلي بيان يوضح الإبعاعات بصناديق توفير البريد والبنوك حتى عام ١٩٧٠/٦٩ :

رصيد المبالغ المودعة بصناديق توفير البريد والبنوك للتجارية

(بلايين الجنيئات)

البنوك		البريد		السنة
الرقم	المبلغ	الرقم	المبلغ	
القياس	المودع	القياس	المودع	
١٠٠.٠	١٢٢٢	١٠٠.٠	٢٦١	٥٤/٥٢
٢٠٦٩	٢٧٧	١٤٧١	٢٨٤	٦٠/٥٩
٢٢٦٥	٢٦٩	١٥٩٤	٤١٦	٦١/٦٠
٢٤١٧	٢١٩	١٨٠٨	٤٧٢	٦٢/٦١
٢١٥٩	٤١٧	٢١٠٧	٥٥٠	٦٣/٦٢
٤٠١٥	٥٢٠	٢٣٦١	٦٢٤	٦٤/٦٣
٤٧٢٧	٦٢٤	٢٧٤٧	٧١٧	٦٥/٦٤
٥٠٦٨	٦٦٩	٢٩٢٩	٧٦٧	٦٦/٦٥
٤٩٠٩	٦٤٨	٢٨٠٥	٧٣٢	٦٧/٦٦
٤٩٢٤	٦٥٠	٢٥٩٨	٦٧٨	٦٨/٦٧
٥٢٢٠	٦٦٠	٢٦٨٠	٦٦٩	٦٩/٦٨
٥٩٢٠	٧٨٢	٢٨٥٠	٧٢٩	٧٠/٦٩

(الوحدات الاحصائية في ج.م.ع. : الجسر المركزي للتبئة)

المجلة والاحصاء - نوفمبر ١٩٦٩ ص ٤٧ والفترة الاقتصادية للبنك الأهلي والمجلة الاقتصادية للبنك المركزي ، أرقام مخففة .

وفود أن تسارع للتنبيه الى ان الارتفاع المتواصل في حجم
الودائع يرجع بصفة أساسية الى ارتفاع مستوى الدخل الفردي في
مصر (١) ، وزيادة نمو الوعى الادخارى بين الافراد والنهـاء الفائدة الدائنة
على الحساب الجارى بالنسوك التجارية أعتبرا من يوليو ١٩٦٢ ،
ويقل ذلك على ان هذا الارتفاع في حجم الودائع كان مصحوبا بزيادة
في عدد المدخرين .

وبلاحظ انه لغاية عام ٦٩/٦٨ . وكما أوضحنا من قبل ، كانت
صناديق البريد تتفوق على مكاتب توفير البنوك التجارية من حيث
الحصيلة ، الا أنه في عام ٧٠/٦٩ ولاول مرة اظهرت مكاتب البنوك
حصيلة اوفر ، وبلاحظ من جهة اخرى ان ثمة ظاهرة هامة قد اسفر
عنها عامسا ٦٧/٦٦ و ٦٨/٦٧ وهى نقص الودائع الادخارية في صندوق
توفير البريد بمقدار ٢٥ و ٤٠ ملىون جنيه على التوالى لاول مرة
منذ سنى التخطيط الشامل ، ويرجع ذلك ، في المقالب ، الى
منافسة الاعمية الادخارية الاخرى ولا سيما شهادات الادخار ، ومن
هنا يستلزم الامر دراسة عدم منافسة الاعمية لبعضها البعض
وببحث يرامى أن تكون لكل وعاء مميزة تميزه عن غيره من الاعمية .

(١) ولها بلى جدول يوضح تدرج الدخل الفردي في المدة من ٦٠/٥٩ الى
٧٠/٦٩ :

متوسط نصيب دخل الفرد من اجمالي الدخل الكلى

(بتكلفة عوامل الانتاج الثابتة وبالجنيه)

٧٠/٦٩ ٦٩/٦٨ ٦٨/٦٧ ٦٧/٦٦ ٦٦/٦٥ ٦٥/٦٤ ٦٤/٦٣ ٦٣/٦٢ ٦٢/٦١ ٦١/٦٠ ٦٠/٥٩

٧٠,٣ ٦٧,٥ ٦٥,٤ ٦٦,٦ ٦٨,١ ٦٧,٠٠ ٥٩,٨ ٥٨,٣ ٥٥,١ ٥٧,٠ ٥١,٧ ٥٠,٢

(المصدر : الخطة الخمسية الاولى من ٤٥ و عام ٦٧/٦٦ من ٧٠ و عام ٦٩/٦٨ من ٦٦
و عام ٧٠/٦٩ من ٦٥ .)

أسطر ٦٥/٦٤ من ٦٦ .

ويقوم نظام توليد البريد على بعض الأحكام الأساسية التي لاقت قبولا لدى جمهور عملائه وتتلخص هذه القواعد في عدم جواز العجز على قبول الآخرين، وضمان الحكومة المبالغ المودعة بالصندوق وكذلك تسوية المدفوعات وسرية الوديعة وعدم جواز اطلاق أية بيانات عنها ، واجازة فتح حساب للأشخاص الاعتبارية (١) . وهي تمنح مدة مزايا لتجميع المدخرين ، فقد تدرج سعر الفائدة في الارتفاع حتى وصل الآن ٢٢٪ وارتفع الحد الأقصى لقبول الودائع من ٢٠٠٠ جنيه للودع الواحد الى ٥٠٠٠ جنيه مع ادخال نظام السحب لحامل الدفتر بمقتضى أوامر دفع «شيكات» كما هو الحال بالبنوك التجارية وذلك وفقا لقواعد محددة .

هنا ويلاحظ ان المولد التي تجمع لدى صندوق توليد البريد تلب دورا هاما في الوقت الحاضر في تحويل مشروعات التنمية ، فقد زود الصندوق بعض الشركات بالقروض ، كما يقوم بدور هام في اقراض البنوك لتحويل محصول القطن . ولا غرو فان الصندوق يؤدي دورا هاما كوسيلة لتجميع المدخرات مما حدا بالمثولين فيه الى محاولة تطوير الخدمات التي يؤديها باستمرار لاستقطاب مدخرين جدد ويجعله اكثر كفاية لاداء وظيفته ، الا انه يحسن ادخال بعض التنظيم عليه يجعله اكثر استجابة لحالة المجتمع المصري ، فليس هناك ما يمنع من اطلاق الحد الأقصى لحجم المبالغ المودعة مع الالتزام بان يكون عدم جواز العجز في نطاق الحد المسموح به ، والنظر في ادخال نظام حساب الايداع بلجل بالصندوق بحيث تعطى فائدة بمعدل يزيد من معدل الحساب الجاري على النحو المعمول به بالبنوك التجارية ، هذا النظام من شأنه ان يجلب عددا من التعاملين ، وهي فئة لا تشمل في الغالب مع البنوك التجارية .

(١) كما تقوم هيئة صندوق البريد بالعمل على تحسين الخدمة التوليفية مع طريق عدة وسائل منها زيادة عدد المكاتب وانشاء الفئات والوحدات التوليفية وتوسيع عمليات الايداع والسحب لواجب التوفير السنوي المؤسسة المصرية العامة للتأمين عام ١٩٦٦/٦٥ من ١٧٥ .

٢ - الودائع الادخارية بالنسبة للتجارية :

وتقوم البنوك بدور هام في تعبئة وتجميع المدخرات الوطنية ووضعها في متناول الافراد والمؤسسات الراغبين في الاقتراض ، وعلى ذلك فان هذه المؤسسات تعتبر أحد الاوعية الهامة لتجميع المدخرات عن طريق الودائع المصرفية .

ولكن ما هي انواع الوديعة المصرفية ، وهل كل الودائع المصرفية تعتبر ودائع ادخارية ؟

من المعروف أن البنوك تتلقى من الافراد عدة انواع من الودائع ، فمنها الودائع «تحت الطلب» او «الجارية» ، ويلتزم البنك بصدها بدفع قيمة الوديعة عند طلب العميل من طريق الشيكات ، ولا تدفع البنوك في مصر فوائد عنها ، وهذا النوع من الودائع لا يعتبر ادخارا (١) ، اما النوع الثاني من الودائع فهي الاجلة او باخطار او ودائع التوفير ، وهذا النوع هو الذي يمكن ان نعتبره ودائع ادخارية حيث لا يلتزم البنك بالدفع الا في ميعاد معين (الودائع الاجلة او الثابتة (Fixed deposits)) او بعد اخطار بميعاد يتفق عليه مقدما (الودائع باخطار (Notice accounts) او بقيود معينة (ودائع التوفير (Savings deposits) وهذه الودائع يدفع عنها فوائد متفاوت بين ٢٪ - ٤٪ حسب الاحوال (٢) مقابل هذه القيود .

(١) ومع ذلك لكثيرا ما يتصف هذا النوع من الودائع بسميات الودائع الاجلة من ناحية قلة الحركة وبطء سرعة التداول، كما هي الحال في مصر ، حيث تتضمن الودائع الجارية ، في هذه الحالة ، جانباً غير قليل من اموال الادخار اراجع د. محمد زكي فاضل - مقدمة في النقود والبنوك ، ١٩٦٦ ص ١٢٥ .

(٢) وذلك اعتباراً من يوليو سنة ١٩٦٢ . مع ملاحظة أنه منذ فبراير ١٩٦٦ تعتبر الفائدة بالنسبة للودائع الاجلة وباطظار لشركات القطاع العام فقط على أساس ٢٪ وذلك لفئة المعطيات (يرجع في تفصيل ذلك الى مقالة أحمد حسن وشوان ، دور البنوك في نشر الوعي الادخاري وتجميع المدخرات ، معهد الدراسات المصرفية ، مارس ١٩٦٧ ص ٤٥ .

وافلية ديسمبر سنة ١٩٦٠ كانت الودائع الجارية تكون نحو ٢٦٧ من جصلة الودائع ، إلا أنه عندما قرر البنك المركزي المصري في يوليو ١٩٦٢ رفع أسطر القائمة على الودائع الأجلة والودائع الإدخارية مع حظر احتساب فوائد على الودائع الجارية (١) ، أدى هذا القرار ، فيط نعتقد ، الى تحويل مبالغ كبيرة من الودائع الجارية الى الودائع الاجلة والإدخارية (٢) فانخفضت الاولى من ٢٨٠ مليون سنة ١٩٦١ الى ٢٤٨٢ مليون جنيه سنة ١٩٦٢ (٣) لم ارتفعت بعد ذلك الى أن وصلت الى ٢٥٢٧ مليون جنيه عام ١٩٧٠ .
وفيا على جدول يوضح تطور حركة الودائع بقواتها :

الودائع الجارية ولاجل وحساب التوفير لدى البنوك التجارية

من ٦٠ الى ١٩٧٠

(بلايين الجنيهات)

السنة	الودائع الجارية	لاجل وباختصار	حساب التوفير	ودائع أخرى	اجمالي الودائع
١٩٦٠	٢٠٠٠	٦٣٠	٢٨٨	٧٠	٢٩٩٢
١٩٦١	٢٨٠٦	٥٨٨	٢٩٥	٥٥	٣٨٤٤
١٩٦٢	٢٤٨٢	١٠٤١	٣٧٥	٧٤	٣٩٧٢
١٩٦٣	٢٨٤٢	١٣١٦	٤٧٧	٨٠	٤٧١٥
١٩٦٤	٢٩٢٤	١٨١٨	٥٩١	١٤٦	٥٤٨٧
١٩٦٥	٢٦٧٠	٢٣٢٥	٦٥٢	١٧٢	٥٨٢٠
١٩٦٦	٢٩٤٤	٢٠٠٧	٦٥٧	١٥٠	٥٧٥٢
١٩٦٧	٣١٣٣	٢٢١٧	٦٣٧	١٠٤	٦٠٩١
١٩٦٨	٣٤٠٥	٢٤٢٩	٦٦٧	١٠٩	٦٦١٠
١٩٦٩	٣٣٠٨	٢٧٦٨	٧٢١	١٣٢	٦٩٣٠
١٩٧٠	٣٥٢٧	٣٠١٣	٨٢٧	١٦٨	٧٥٥٥

(المصدر - النشرة الاقتصادية لبنك الاهلى المصري ، المجلد الرابع

والعشرون ، العدد الثالث ١٩٧١ احصاءات) .

(١) ونرى انه تجدر دراسة احتساب قائمة على الودائع الجارية لأسبابها بما هو منبج في غالبية دول العالم وذلك اسبقا في تشجيع زيادة مكونات هذا النوع من الودائع مع تنمية الوعى المصرفى .

(٢) نظرا الى ان الزيادة التى طرأت على الودائع الاجلة والادخارية في تلك السنة كانت زيادة كبيرة تفرج عن كونها زيادة طبيعية . فضلا عن انه انقضى الذى طرأ على الودائع الجارية كان تقصيرا كبيرا ايضا بالإضافة الى ان هذه الزيادة وذلك التقصير قد صاحب تنفيذ قرار البنك المركزى الشار اليه .

(٣) د. محمد زكى شافعى ، المرجع السابق ص ١٠٢ ، ١٠٤ .

وبلاحظ من أرقام هذا الجدول أن أرصدة الودائع لاجل وبلاخطار قد زادت فجأة من ٨٨٥ مليون جنيه عام ٦١ إلى ١٠٤١ مليون جنيه عام ١٩٦٢ للاعتبارات السابقة ، واستمرت في الزيادة حتى بلغت ٢٢٢٥ مليون جنيه في ديسمبر ١٩٦٥ ثم تراجعت إلى ٢٠٠٧ مليون جنيه في ديسمبر ١٩٦٦ ، وقد يرجع هذا الانخفاض جزئيا إلى قرار البنك المركزي في ٦ فبراير سنة ١٩٦٦ بتحديد الحد الأقصى لسعر الفائدة على ودائع شركات القطاع العام بـ ٢٪ سنويا ثم واصلت الودائع لاجل وبلاخطار ارتفاعها إلى أن بلغت ٢٠١٢ مليون جنيه عام ١٩٧٠ .

ومن جهة أخرى فقد زادت أرصدة حساب التوفير بواقع نحو ثلاثة أمثال خلال عشر سنوات فبلغت ٨٢٧ مليون جنيه عام ١٩٧٠ بعد أن كانت ٢٨٨ مليوناً في عام ١٩٦٠ .

وقد قامت البنوك التجارية في مصر بدور هام في تجميع المدخرات ، وخاصة بعد انتقال ملكية هذه البنوك للدولة ، وأعطت مزايا للمدخرين ، فرفعت الحد الأقصى للإيداع من ١٠٠٠ جنيه إلى ٢٠٠٠ جنيه ثم إلى ٥٠٠٠ جنيه اعتباراً من أغسطس سنة ١٩٦٢ ورفعت معدل الفائدة عدة مرات حتى وصل الآن إلى ٣٥٪ ، واستخلمت نظام الجوائز بالإضافة إلى الفائدة المقررة (١) .

وإذا استعرضنا تطور ودائع التوفير بالبنوك في الفترة من ٦٠ إلى ١٩٧٠ نجد أنها في ازدياد مستمر وتغوقت على حيلة صندوق توفير البريد لأول مرة في عام ٧٠/٦٩ على التفصيل السابق ، كما أن عدد العملاء قد زاد أيضا زيادة كبيرة وذلك على ما يتضح من الجدول الآتي :

(١) من الملاحظ أن هناك انجاساً لتوحيد المزايا بين صندوق توفير البريد وحسابات التوفير بالبنوك التجارية ويرجع ذلك إلى تشابه شروط الإيداع والهدف من ذلك هو أن ينصب تفصيل الودائع إلى اجتذاب ودائع جديدة لا مجرد انتقال الودائع بينهما .

ودائع التوفير لدى البنوك التجارية

السنة	الرصيد بمليون جنيه	عدد العملاء بالآلاف	متوسط رصيد الحساب بالجنيه
١٩٦٠	٢٨٨	٩٦	٣٠٠
٦١	٢٩٥	١٠٠	٢٩٥
٦٢	٣٧٥	١١٢	٣٣٥
٦٣	٤٧٧	١٢٥	٣٥٣
٦٤	٥٩٩	١٥٥	٣٨٧
٦٥	٦٥٢	١٧٦	٣٧١
٦٦	٦٥٧	٢٠٢	٣٢٥
٦٧	٦٣٧	-	-
٦٨	٦٦٧	-	-
٦٩	٧٢١	-	-
٧٠	٨٣٧	-	-

(المصدر - مطبوعات معهد الدراسات المصرفية ، البنك المركزي المصري مارس ٦٧ ص ١١ والنشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري ، المرجع السابق) .

ينضح من الجدول السابق ان حسابات التوفير في البنوك التجارية قد حققت زيادة مستمرة في الإيداع ، لا سيما اعتبارا من عام ١٩٦٢ ويبدو ان ذلك يرجع ، كما ذكرنا من قبل ، الى الفاء الفائدة على الحساب التجارية الى جانب رفع الحد الأقصى للوديعة في يوليو سنة ١٩٦١ من ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٠ جنيه ثم الى ٥٠٠٠ جنيه في أغسطس سنة ١٩٦٢ كما يوضح هذا الجدول ان رصيد حسابات التوفير قد زاد زيادة طفيفة من ٦٥ الى عام ١٩٦٦ ، ويرجع ذلك الى ان شهادات الادخار التي بدأ العمل بها اعتبارا من ١٩٦٥ قد اجتذبت عددا كبيرا من المودعين في حسابات التوفير ، ثم راجعت ارصدة التوفير بواقع مليونين في عام ١٩٦٧ ، وواصلت ارتفاعها بعد ذلك الى ان بلغت ٨٣٧ مليونا من الجنيهات في عام ١٩٧٠ .

هذا وتطبق بعض البنوك التجارية أنظمة على تمويل
التجارية لنشر الوعي الادخاري وتجميع المدخرات منها نظام التوفير
للاسكان (١) وبنك المدرسة (٢) .

٣ - شهادات الادخار (الاستثمار)

يطبق هذا النظام في بعض الدول ومنها الولايات المتحدة (٣) ،
والملكة المتحدة (٤) منذ مدة طويلة كما تعتبر شهادات الادخار -
بجانب حسابات التوفير - الدعامة الاساسية في خطة تجميع المدخرات
الصغيرة في الهند (٥) ، اذ تتراوح حصيلتها بين ١٠ و ١٢٪ من
استثمارات خطة التنمية كما انها تعتبر ركيزة هامة لتجميع المدخرات
وخاصة الصغيرة وكانت من العوامل التي تحد من التوسع النقدي في
الفترة التي يزداد فيها الانفاق الحكومي سواء لاغراض التنمية او
لواجهة نفقات الدفاع .

(١) الذي انشاء بنك القاهرة بالاتفاق مع المؤسسة العربية العامة للاسكان والتعمير
ويقتضاه يقوم البنك بفتح حساب خاص لكل مدخر تقيد به مدخراته التي تودع تباعا
وبأية مبالغ الى أن يجمع له مقدم من شقة ونظرا الى أن هذا النظام ما زال في
اولى مراحل تطبيقه ، فإنه لم يحقق بعد نتائج ملحوظة ، لذا فان الامر يقتضي تدعيمه
اد انه يمكن أن يكون احد الانظمة الرئيسية للاسثمار اذا ما أحسن اختيار الشروط
الملائمة له ، وفي تجربة ألمانيا الغربية نموذج ناجح له .

هذا وتجدر الإشارة الى أن بنك مصر طبق نظاما آخر للادخار هو نظام «الودائع
المضاعفة» .

(٢) ويطبق هذا النظام البنك الاهلي المصري منذ عام ١٩٦٢ بالاتفاق مع وزارة
التربية والتعليم ، بأن ينتقل أحد المصارف الى مقر المدرسة في اوقات متفق عليها لاتمام
عمليات الادخار ، والسحب الخاصة بالطلبة ، ويهدف المشروع في جملته الى نشر الوعي
الادخاري وتعود النشء على العادة المصرفية .

(٣) ادخل نظام شهادات الادخار في الولايات المتحدة عام ١٩٢٥ كوسيلة لتجميع
المدخرات لاستخدامها في برامج الإنعاش الاقتصادي وزاد الاهتمام به في بداية الحرب
العالمية الثانية وذلك لمقابلة نفقات الحرب الطائلة من جهة وللحد من تأثير العوامل
التضخمية المتزايدة نتيجة على زيادة النفقات العامة من جهة اخرى .

(٤) ادخل هذا النظام في المملكة المتحدة عام ١٩٦٦ وعلق الملكة المتحدة أهمية بالغة
على زيادة المدخرات وخاصة من طريق شهادات الادخار في التمويل الاكبر للتنمية
والحد من المخاطر التضخمية التي تصاحب التوسع في الإنفاق وفي ضبط الميزان الزائد
للاتفاق الاستراتيجي الذي ينتج عن زيادة الدخول نتيجة للتنمية .

(٥) وقد طبق هذا النظام في الهند اعتبارا من عام ١٩٦٢ ، وتعتبر تجربة الهند
جربة رائدة في ميدان تجميع المدخرات الصغيرة لاستخدامها في تمويل مشروعات
خطة التنمية .

وتتميز هذه الشهادات بأنها تصدر بخصائص متعددة من نواحي
الفئات والعائد والمرونة والتكيف مع ظروف المدخر وكذلك السيولة
والزايما الضريبية والمالية بحيث تقابل مختلف الرغبات (١)، بالإضافة
الى التيسيرات المتعددة التي تتعلق بالشراء والاسترداد (٢) .

وقد صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ في مصر بشأن شهادات
الاستثمار ، وبجيز هذا القانون للحكومة ان تمهد الى البنك الاهلى
المصرى باصدار شهادات مختلفة للمساهمة في دعم الوعى الادخارى
وتحويل خطة التنمية ، ويعنى هذا القانون شهادات الاستثمار وما
تفله من فائدة او جائزة وكذلك قيمة استحقاقها او استردادها من
كافة الضرائب ورسوم الدفعة فيما عدا الضريبة على التركات ورسم
الايولة ، كما ينص على عدم جواز الحجز على قيمتها في حدود مبلغ
خمس آلاف جنيه (٣) ، وتنفيذ لهذا القانون صدر قرار وزير
الاقتصاد رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٦٥ بالتصريح للبنك الاهلى المصرى في
اصدار شهادات من انواع ثلاثة هي : شهادات الاستثمار ذات قيمة
متزايدة (مجموعة أ) ، وذات عائد جارى (مجموعة ب) ، وذات
الجوائز (مجموعة ج) .

(١) راجع احمد امين فؤاد ، الادخار وشهادات الاستثمار ، معهد الدراسات
المصرفية ابريل ٦٥ واحمد حسن وشوان دور البنوك في نشر الوعى الادخارى ، من
مقالات معهد الدراسات المصرفية ايضا مارس ١٩٦٥ .

(٢) من هذه التيسيرات (أ) ان يعطى العميل للبنك التعليمات بأن يشتري له كل
شهر مثلا شهادة وذلك خصما من حسابه الجارى لديه (ب) ان يفتح الفرد حسابا
لدى البنك لشراء شهادات الاستثمار يودع فيه مدخراته حتى اذا ما اكتمل في الحساب
مبلغ يكفى لشراء شهادة قام البنك بشرائها للعميل (ج) يمكن ان يضم الشراء بواسطة
صاحب العمل من العامل عن طريق الشراء بالتقسيط او تحويل مبلغ معين من المرتب .

(٣) وبلا حظ ان الدول الاخذة بنظام شهادات الادخار تمنح ميزات عديدة لها
لتشجيع المزيد من الادخار ولتكون عامل جذب للمدخرات وأهم هذه الميزات الإعفاء
الضريبى كما يتميز سعر الفائدة بارتفاعه علما بأن السلطات تعمل على تغيير سعر
الفائدة والعائد من هذه الشهادات كلما تغير حيكى أسعار الفوائد حتى تظل مائلا دائما
لجذب المدخرات .بالإضافة الى ميزات أخرى تتعلق بطريقة احتساب الفوائد وتيسير
الشراء والاسترداد .

ومن المعروف ان قسمة شهادات الاستثمار يتم تحويلها الى وزارة
الخزانة على ان تتحمل بالتكاليف الفعلية (القوائد والمصرفات)
المتعلقة باصدار هذه الشهادات.

وبلاحظ ان اجمالي مبيعات شهادات الاستثمار قد ارتفع من
٦٨ مليون جنيه عام ١٩٦٥ الى ٨٤ مليون جنيه عام ١٩٧٠ والى
١٠٦٧ مليون جنيه عام ١٩٧١ موزعا على المجموعات الثلاث وذلك
على النحو الذى يوضحه الجدول الآتى :

المبيعات من شهادات الاستثمار

(بملايين الجنيهات)

يونيو	مجموعة (أ)		مجموعة (ب)		مجموعة (ج)		المجملة		مافي المبيعات
	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	
١٩٦٥	٢٤	٢٤	٤٤	—	—	—	٦٨	—	٦٨
٦٦	٧٢	٤٠	١٤٣	٥٠	—	—	٢١٦	٠٩	٢٠٧
٦٧	١١٣	١٢	٢٤٦	١٨	—	—	٣٥٩	٢٠	٣٢٩
٦٨	١٤٣	٢١	٣٤٥	٣٧	٣٥	٠٩	٥٢٢	٥٩	٤٦٣
٦٩	١٨١	٣٠	٤٨٠	٦١	٥٩	٠٩	٧٢٠	١٠٠	٦٢٠
٧٠	٢٤٥	٤٢	٦٥٥	٩١	٩٩	٢٦	٩٩٩	١٥٩	٨٤٠
٧١	٣٠٧	٥٩	٨٧٢	١٣٥	١٤٦	٦٤	١٣٢٥	٢٥٨	١٠٦٧

(المصدر : النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى ، المجلد الرابع
والعشرون العدد الاول القسم الاحصائى والمجلد الرابع والعشرون ،
العدد الثالث ، القسم الاحصائى).

وجدير بالذكر ان نسب الاسترداد فى شهادات الاستثمار
تتجه معدلاتها الى الانخفاض الامر الذى يشير الى استقرار هذا النوع
من اوعية الادخار. ولعلنا لا ننسى ان نظام شهادات الاستثمار ،
وقد تم اعداده لهذا الغرض ، قد حقق نجاحا كبيرا فى مصر والعالم العربى.

المدخرين والمستثمرين على اقتناء الشهادات ، إلا أن للاوعية الادخارية الاخرى ملحوظتين تطلب أن تكون محل الاعتبار :

الاولى : ان البنك الاهلى المصرى ينفرد وحده باصدار شهادات الاستثمار لحساب وزارة الخزانة دون الاوعية الادخارية الاخرى .

الثانية : ان اصدار شهادات الاستثمار بمزاياها المتعددة قد ادى الى تحويل جانب من المدخرين من مختلف الاوعية اليها .

وفيما يتعلق **بالملاحظة الاولى** ، فالواقع أن افراد البنك الاهلى باصدار هذه الشهادات يرجع الى سبقه دراسة هذا النظام ، فضلا عن انه . كما يبدو من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه . قد رأى توحيد جهة الاصدار حتى يكسب هذه الشهادات الاستقرار ويكفل لها امكانيات التخطيط والمتابعة ، ومع ذلك . وبعد ان استقر هذا النوع من شهادات الادخار ، فليس ثمة ما يمنع من اشتراك المؤسسات الادخارية الاخرى في توزيع شهادات الادخار في المستقبل الى جانب البنك الاهلى ، وخصوصا في الريف المصرى حيث تكون الخدمات المصرفية لغسروع البنك محدودة النطاق ، وهو نظام معمول به في بعض الدول كالمملكة المتحدة .

اما بالنسبة **للملاحظة الثانية** المتعلقة بتحويل جانب من المدخرات من الاوعية الاخرى الى شهادات الادخار ، فيلاحظ أن هذه الظاهرة تتكرر عند ظهور أى وعاء جديد أو زيادة المزايا في أحد الاوعية القائمة (١) ، ومع ذلك فلا يجوز لنا الاسترسال في هذا الامر ، ذلك أن لكل وعاء ادخارى جمهورا من المتعاملين تناسبهم شروطه ، ويفضلونه على ما عداه من الاوعية بالرغم مما تقدمه من مزايا .

(١) كما يجب أن يكون معلوما أن الفرق الذى الطويل هو زيادة المدخرات لدى الاوعية الاخرى نتيجة ما يحدثه الوعاء الجديد من ومن ادخارى الامر الذى اثبت بالتجارب حقيقة .

وهذه النقطة تدعونا الى دعوة الاوعية الادخارية الى بلل الجهود للارتقاء بمستوى الخدمة والتعريف بمزاياها ومحاولة زيادة الميل للإدخار لدى جمهورها ، أما اذا تركت الدعاية حول أحد الاوعية ، فإنه قد يحجب الاوعية الأخرى ، وهذا امر لا يدعو اليه أحد . ذلك ان من واجب الدولة أن تسعى الى ايجاد اوعية ادخارية كثيرة ومتنوعة حتى يجلب كل نوع من تنفق رغباته معه ، مع استحداث أنظمة جديدة لهذا الغرض والابقاء الأوضاع القديمة دون تجديد واصابها الركود والجمود (١) .

ولكن ما يجب أن نسلع بالنبيه اليه ، أنه ينبغي التزام الحذر في هذا المجال ، لان لسوق الادخار حساسيتها البالغة ، ذلك ان استحداث اوعية جديدة قد تؤدي الى اجتذاب بعض المدخرين الجدد ولكنه يؤدي في الوقت نفسه الى ارباك المدخرين عند مقارنتهم بين الوسائل والشروط المختلفة وصعوبة الوصول الى قرار بالادخار . ومن ثم فان الامر يقتضي انشاء لجنة عليا للادخار تتولى متابعة نشاط الاوعية الادخارية المختلفة بما يكفل التنسيق بينها حتى لا تتنافس فيما بينها منافسة قد تضر بالموقف الادخاري في مجموعه مع وضع الخطط المناسبة التي تكفل الارتقاء بالادخار الاختياري حتى يكون سيد الموقف في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في البلاد .

٤ - بوالص التأمين على الحياة :

تقوم شركات التأمين على الحياة بدور هام في تعبئة وتجميع المدخرات وتقوم هذه الشركات ، علاوة على ذلك برسالة اجتماعية

(١) ويجب أن يلاحظ أن تعدد الاوعية يبرر عملية الادخار على المواطنين ، وما زال الامر يقتضي ايجاد اوعية جديدة . فبينما نجد أن متوسط عدد الافراد الذين يستخدم كل وعاء في البلاد المتقدمة لا يتجاوز الذي فرد فانه يقابل ذلك لدينا ٢٦٠٠٠ فرد لكل وعاء الامر الذي يبين شدة الحاجة الى تعدد الاوعية ، علاوة على أن في تعدد الاوعية منافسة بناءة لصالح الوعى الادخاري ، فضلا عن ان التنوع في تقديم الخدمات الادخارية ، ما زال - وسيظل - ضروريا للمجتمع (راجع د. احمد النجار ، مراكز الادخار المحلية ، معهد الدراسات المصرفية، يونيو ١٩٦٢ ص ١٥) .

هامة هي توفير الطمانينة للأفراد الذين يتعاملون معها بما يكفل لهم
الاستقرار بمسنا ينكس على زيادة انتاجيتهم بالتالى .

ومن يقوم بالتأمين على حياته ، يقوم فى الواقع بادخار ، اذ انه
يقطع جزء من دخله ويضعه عمن متناول استهلاكه ، وهو أيضا
ادخار اختياري من النوع التعاقدى نظرا الى أن الفرد يتعاقد بمحض
ارادته للقيام بها .

ويتميز الادخار عن طريق بوالص التأمين على الحياة بالاستقرار
اذا قورن بأنواع الادخار الاختياري الأخرى ، اذ أن المدخر يقوم بدفع
مبالغ محددة فى مدد محددة ، الأمر الذى يكسب هذا النوع من
الادخار الاستقرار فى الحصيلة مما يمكن من الاعتماد عليه فى تمويل
المشروعات المتوسطة والطويلة الاجل .

واذا أردنا أن نفهم على حركة الادخار عن طريق بوالص التأمين
على الحياة وجدنا أن عدد المؤمنین فى الشركات المصرية (١) والقيم
الاسمية لبوالصهم فى تزايد مستمر . ولكن يجب أن لا ننسى أن القيمة
أن قيمة البوالص «الاسمية» لا تمثل الادخار الحقيقى الا عند
استحقاق هذه البوالص وانقضاء المدة المحددة لها . أما الادخار
الحقيقى فيتمثل فى قيمة الاقساط المدفوعة . ومن هنا يجب ، عند
حساب حجم المدخرات الحقيقية من بوالص التأمين على الحياة ، أن
نستبعد القيمة الاسمية ونأخذ بقيمة الاقساط الصافية المدفوعة
فعلا من المؤمنین .

(١) تقوم شركات التأمين فى مصر بدور هام فى تعبئة وتجميع المدخرات ، بعد أن تم
تعميرها فى أوائل عام ١٩٥٧ ثم تأميمها عام ١٩٦١ بعدد قوانين يورث الاشتراكية مع
ادماجها ، فأصبحت ثلاث شركات قوية هي شركة مصر للتأمين وشركة التأمين الأهلية
وشركة الشرق للتأمين تزاول أعمال التأمين كلها من حياة وادخار . . . الخ بالإضافة الى
الشركة المصرية لاعادة التأمين التى انشئت عام ١٩٥٧ ، وفى ديسمبر ١٩٦١ انشئت
المؤسسة المصرية العامة للتأمين للاشراف على قطاع التأمين بالجمهورية وقد اشككت
زيادة المدخرات فى شركات التأمين على استثماراتها فتضاعفت الاستثمارات نحو
خمسة مرات منذ عام ٥٢ الى ١٩٦٦/٦٥ اراجع التقرير السنوى للمؤسسة المصرية
العامة للتأمين عن عام ١٩٦٦/٦٥ ص ٥٤ و٥٥ .

وباستعراض أرقام الأقساط الصافية ، نجد انها في تزايد مطرد ، وان كان تزايداً وثيقاً . فقد كانت حصيلتها ٢٤ مليون جنيه في عام ٦٥/٦٤ زادت الى ٢٩ مليون جنيه في عام ٦٦/٦٥ والى ٤٢ مليون جنيه في عام ٦٦/٦٧ . وقد بلغت أهميتها النسبية الى اجمالي الادخار المتاح للنشاط الاقتصادي ١٢٪ و ١٢٪ و ١٢٪ في السنوات ٦٥/٦٤ و ٦٦/٦٥ و ٦٧/٦٦ على التوالي . ويلاحظ ان الاقساط المدفوعة في تزايد مستمر نتيجة لزيادة مستوى الدخل الحقيقي للفرد وزيادة الوعي التأميني بين الافراد والتبسيطات التي ادخلتها شركات التأمين وانشاء بوالعشرية لجذب المدخرات الصغيرة بالانسافة الى انواع اخرى من البوالص تنكيف مع ظروف بعض الفئات أو توجه لخدمتها .

هذا وقد اولت الدولة قطاع التأمين اهتماما كبيرا باعتباره اداة هامة لتبئية وتجميع المدخرات ، فاصدرت بعض التشريعات التي تساعد شركات التأمين في اعمالها وفي اتصالها بالمعاملين معها ، ومن بين هذه التشريعات ، نشر بصفة خاصة الى القانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٩ باعفاء اقساط التأمين على حياة الممول لمصلحته ومصلحة زوجته واولاده من الضريبة العامة على اليراد في حدود مائتي جنيه .

٥ - بنوك الادخار الشعبية :

بدأ التفكير في ادخال نظام بنوك (أو مراكز) الادخار الشعبية (أو المحلية) (١) في جمهورية مصر العربية في اواخر عام ١٩٦٠ بالاسترشاد بتجارب الدول الاخرى خاصة في ألمانيا الغربية وعرضت الحكومة الألمانية تقديم مساعداتها في هذا المجال عن طريق اتحاد بنوك

(١) انظر تقرير وزارة التخطيط عن متابعة النمو الاقتصادي في الجمهورية العربية المتحدة أغسطس ١٩٦٨ ص ١٥٧ .

(٢) انظر في هذا الموضوع - مقالات معهد الدراسات العربية البنك المركزي المصري) الثلاثة الآتية : د. أحمد النجار - المرجع السابق وحامد مصطفى الفخار تجربة بنوك الادخار المحلية في ج-ع-٢٠٠٠ أبريل ٦٨ وأحمد حسن رشوان المرجع السابق ود. عبد الجليل هويدى ، مصر المعاصرة ، أكتوبر ١٩٧١ ص ٧٦ وقارن دسوى زكي مشكلة الادخار ١٩٦٦ ص ٣١٣ - ٣١٤ .

الإدخار الألمانية لإدخال هذا النظام في مصر ، وكان الهدف من إدخال هذا النظام هو تحقيق الدوز الذي تقوم به بنوك الإدخار الشعبية في البلاد المختلفة ، على النحو الذي أوضحناه من قبل (١) ، الذي يمكن تلخيصه فيما يأتي :

١ - خلق ونشر الوعي الإدخاري بين أهالي المنطقة المحلية من كافة المستويات .

٢ - تجميع المدخرات في كل منطقة واختيار أنسب المجالات لاستثمار هذه المدخرات محلياً بما يعود بالنفع على أهالي المنطقة ذاتها .

٣ - تنمية النشاط الاقتصادي محلياً عن طريق تشجيع الحرف والصاعات الصغيرة ومساعدة ذوي الدخل المتوسطة والمنخفضة . ويتضح من هذه الخصائص أن بنوك الإدخار الشعبية تتميز عن كافة الأوعية الإدخارية الأخرى بطابع خاص ، وهي عبارة عن مؤسسات محلية ذات شخصية اعتبارية لا تستهدف الربح أساساً. ولا شك أن مستقبل هذه البنوك سوف يتحدد على ضوء نجاحها في تحقيق أغراضها الرئيسية وهي نشر الوعي الإدخاري وتجميع المدخرات وتوظيفها محلياً بهدف خدمة البيئة المحلية .

ولاختيار مكان التجربة فقد قامت المؤسسة المصرية العامة للإدخار في أواخر عام ١٩٦٢ بدراسة شاملة لاختيار المحافظة التي سيتم فيها إنشاء أول بنك للإدخار المحلي ، وقد روعي في هذا الاختيار عدة اعتبارات ، تم على أساسها اختيار محافظة الأقصر لتكون حقلاً للتجربة واختير مركز ميت غمر ليكون المكان الأول لهذه التجربة في يوليو ١٩٦٢ . وكان من المقرر أن يتوقف تعميم بنوك الإدخار على ما تحققت تجريبية بنك الإدخار النموذجي في ميت غمر من نجاح مقاساً بمدى تحقيق الفرض من التجربة ، غير أنه ، بصرف النظر

(١) راجع ما تقدم من ٢٦٦

من ذلك ، قد أنشئت خلال عام ٦٦/٦٥ خمسة بنوك جديدة وخلال عام ٦٧/٦٦ ثلاث بنوك أخرى بحيث أصبح عددها تسعة بنوك يتبعها ١٦ فرعاً ومندوبية .

أوجه نشاط بنوك الادخار :

وتقوم بنوك الادخار بأنشطة متنوعة تتمثل في تجميع المدخرات والاقتراض والاستثمار وإدارة صندوق للخدمات . ولكن ما يهمنا هنا هو نشاط تجميع المدخرات . وتودع المدخرات في حسابين ، حساب ادخار وبلغ الحد الأدنى للإيداع خمسة قروش تدفع عند الطلب ولا يستحق عليها فوائد دائنة مع إعطاء حق السحب للمالك الدفتر أو لمن يحدده ، وحساب استثمار وبلغ الحد الأدنى للإيداع جنيهاً ولا يجوز السحب عليها إلا بموجب إخطار يقدم للبنك قبل نهاية السنة المالية بشهر على الأقل ، ويحصل أصحابها على نسبة من أرباح المشروعات توزع عليهم بسبب ومدد إبداعاتهم .

وتشير النشرة التي تصدرها إدارة مشروع البنوك الشعبية على أن المودعين في حسابات الادخار ، في البنوك التسعة ، قد بلغ في ٣١ ديسمبر ١٩٦٧ ٢٢٨٨٣٢ ، كما بلغ إجمالي الودائع في نفس التاريخ مليون جنيه ٢٣٧٢٩٢ جنيهها (بمتوسط قدره ١٢٣٠ جنيه للميل) وذلك على النحو الذي يوضحه الجدول الآتي :

ودائع الادخار وعدد العملاء ومتوسط الوديعة في ٦٧/١٢/٣١

الرقم	جنيه	عدد العملاء	متوسط الوديعة
١	٩٢.٢٨	٥٧٤٧٤	٦٠.١
٢	١٦.١٤	١٩١٨٥	٨٣٤
٣	١١٢٢٤٧	٧١.٥٩	٨٦٢
٤	٢٩٢٨٤	٢٣٥١٦	٨٧٦
٥	٢٥٩.٩	٢٣٤٦١	٧٧٤
٦	٩٣.٥	١.١٦٩	٩١٥
٧	٢٨٥٩٨٧	٢٢٤٨٦١	١٢٧١

الجدول رقم ١٠ - عمل المصارف في مصر

البنوك	البنوك	البنوك	البنوك
بنوك مصر الجديدة	بنوك مصر الجديدة	بنوك مصر الجديدة	بنوك مصر الجديدة
بنوك مصر الجديدة	بنوك مصر الجديدة	بنوك مصر الجديدة	بنوك مصر الجديدة
بنوك مصر الجديدة	بنوك مصر الجديدة	بنوك مصر الجديدة	بنوك مصر الجديدة
بنوك مصر الجديدة	بنوك مصر الجديدة	بنوك مصر الجديدة	بنوك مصر الجديدة
بنوك مصر الجديدة	بنوك مصر الجديدة	بنوك مصر الجديدة	بنوك مصر الجديدة
بنوك مصر الجديدة	بنوك مصر الجديدة	بنوك مصر الجديدة	بنوك مصر الجديدة
بنوك مصر الجديدة	بنوك مصر الجديدة	بنوك مصر الجديدة	بنوك مصر الجديدة
بنوك مصر الجديدة	بنوك مصر الجديدة	بنوك مصر الجديدة	بنوك مصر الجديدة
بنوك مصر الجديدة	بنوك مصر الجديدة	بنوك مصر الجديدة	بنوك مصر الجديدة

(المصدر: مطبوعات معهد الدراسات المصرفية ، بنوك الادخار

الحلية ابريل ٦٨ ص ١١٦ .

وبتضح من هذا الجدول ان نشاط البنوك في مجال تجميع المدخرات كان ناجحا من ناحية عدد العملاء الذين يتعاملون مع البنوك اذ بلغ الرقم ٢٢٨٨٢٢ عميل ، الا انه يلاحظ من جهة اخرى - ان نسبة الطلبة والاطفال القصر قد بلغت في ٦٧/٧/٦١ ٦٥٤٤/٦٥ الامر الذي يتطلب تركيز حملات توعية على الكبار من الفلاحين والعمال . وهذا من شأنه ان يرفع من متوسط تجميع الودائع مما امر تزداد علو ١٨٦٢ جنيه على النحو الموضح بالجدول السابق .

تقييم تجربة بنوك الادخار :

واجهت بنوك الادخار المحلية بعض الصعوبات الناتجة من انحراف رسالتها او من انتقال الجهة الاشرافية مرة بعد اخرى ، لذا فقد شكلت مؤخرا لجنة لتقييم تجربة هذه البنوك وقد اشارت اللجنة في تقريرها بعدد من التوصيات نوجز أهمها فيما يلي :

١ - عدم انشاء بشرك ادخار جديدة في الوقت الحالي مع تدعيم البنوك القائمة وذلك حتى تستكمل التجربة مقوماتها وبالتالي يمكن تميمها في المحافظات الاخرى على ضوء النتائج الفعلية

٢ - يتطلب العمل بنوك الادخار المحلية وضعها في مسارها السليم ، استصدار تشريع يحكم ائتمان القانوني للبنوك وعلاقتها بجهات الاشراف الفني والاداري ، مع وضع اللوائح الداخلية المنظمة لاعمال البنوك في النواحي الادارية والمالية .

٣ - النظر في وضع الطاقات البشرية الزائدة عن حاجة العمل في بنوك الادخار مع تدعيمها في الوقت نفسه بالخبرات المتخصصة في النواحي المصرفية بوجه خاص ، حيث ان وجود الطاقات البشرية الزائدة يقلل من فرص نجاح المشروع بالإضافة الى كونها عبئاً مالياً عليه .

٤ - اجراء فحص شامل للنواحي المالية في بنوك الادخار المحلية ووجدها يتم على اساس تصوير مركز مالي سليم وشامل للبنوك القائمة مع تقييم التصرفات التي تمت بها .

٥ - تحديد افراض البنوك بان تتولى تجميع المدخرات ونشر الوعي الادخاري وتنميته بالمناطق المحلية وتطبيق الاساليب والوسائل العلمية لخلق العادات الادخارية والمصرفية وتطبيق نظام اللامركزية في تعبئة المدخرات وتثريها محلياً .

٦ - اعتبار بنوك الادخار اجهزة تنمية محلية تساهم في تنفيذ مشروعات الخطة العامة على المستوى المحلي وتدعيم الصناعات الصغيرة والبيئية مع ضرورة التنسيق بين اعمال بنوك الادخار في هذا المجال واعمال الاجهزة التي نزاول نشاطاً مماثلاً .

وتجدر الاشارة الى انه في مايو سنة ١٩٦٧ ادخلت تنظيمات جديدة ببنوك الادخار المحلية وبدأت ، فيما يبدو ، تأخذ سبيلها الى الاستقرار نظراً لما اسفر من تطبيقها من تحقيق نتائج ملموسة بعد ان تمت عمليات مراجعة كافة الحسابات بالبنوك وارتفعت نسبة السداد في القروض المختلفة كما حققت البنوك زيادة ملحوظة في الودائع وعدد العملاء في النصف الثاني من عام ١٩٦٧ .

ولا شك ان بنوك الادخار أصبحت حقيقة ملموسة لعدد كبير من المدخرين في بلادنا ونجحت الى حد ما في تنمية الوعي الادخاري وتجميع المدخرات ، وهو امر تحرص كافة اجهزة الدولة على تشجيعه ، ولذلك نانه يتعين الأخذ بالاقتراحات التي تؤدي الى رفع كفاءتها في هذا المجال حتى تصبح البنوك الشعبية في بلادنا وعاءاً حيوياً من اوعية تجميع المدخرات وهو امر نجحت في تحقيقه بلاد كثيرة .

الفصل الرابع

التضخم في ظل اقتصاديات الحرب والتنمية

علمنا من قبل (١) أن الفكر الاقتصادي يسوق إلينا ظاهرة تاريخية هي أن التضخم قد صاحب أمرين - الأول ، الحرب وما يتخلف عنها من آثار والثاني ، محاولة بعض الدول العمل على تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية . ففي الحالتين يتحقق ذلك الاختلاف بين التيار النقدي والتيار السلمي .

وقد أوضحت الدراسة السابقة علاقة التضخم بالتنمية الاقتصادية . وسنخصص الصفحات التالية للإشارة إلى هذه الظاهرة في ظل اقتصاديات الحرب والتنمية في مصر .

ونحن نعلم أن الحروب من أهم العوامل التي تساعد على ظهور التضخم (٢) وتفاقمه (٣) . لأن طلب الحكومات على السلع والخدمات للوفاء بمطالب القوات المسلحة والأمن القومي والأوضاع التي تنشأ بسبب حالة الحرب ، يؤدي إلى إغراق السوق بجرعات من القوة الشرائية . ومن ثم إلى زيادة الطلب الفعال في الاقتصاد ، في الوقت الذي يراجع فيه إنتاج السلع والخدمات التي تتاح لجمهور

(١) راجع ما تقدم من ص ٤٥

(٢) فقد تضاعف الأسعار عشرات المرات في الدول المختلفة في الحربين العالميتين الأولى والثانية ، ونفادت من دوله إلى أخرى .

(٣) وفي الوقت ذاته فارتفع التضخم عندما انتهت الحرب لأن قوة شرائية كبيرة تكون خلفها ممول الحرب تطارد ثمة من السلع المنتجة ، وبخروج الطلب الفعال من جانب الاستهلاك المدني ، الذي لا يزال طويلاً مقدماً كجونا ، من مقالة ، كيشنج موجة كبيرة من التضخم ، بالإضافة إلى وجوب توفير قرض عمل للعاملين من ميدان القتال (الاستاذ وهيب مسحة ، مشكلة الفلاء ، المحاضرة ولم ٦ من المحاضرات العامة لجامعة القاهرة ١٩٥٦/٥٨ ص ١١٠ .

المستهلكين . وتضطر الحكومات ، لمواجهة زيادة انفاقها ، الى الاقتراض من النظام المصرفي عن طريق عقد قروض قصيرة الاجل في شكل اذونات خزانة او عن طريق عقد قروض طويلة الاجل (١) و (٢) .

وفوق هذا وذلك ، فانه بعد انتهاء الحرب ياتى عبء التعمير الناتج عن العمليات الحربية وعبء التعويضات عن اضرار الحروب بأشكالها المختلفة (٣) .

وكل هذه النفقات تتطلب اقتطاع شطر كبير من الموارد المتاحة لدى الدولة التى تتمثل فى الناتج القومى الاجمالى وحده ، او فى هذا المورد مضافا اليه القروض الاجنبية التى تستطيع الدولة الحصول عليها خلال فترة الحرب .

ومن هنا فانه يكون من الواجب رسم خطة اقتصادية للحرب . تنصف بما تنصف به اى خطة اقتصادية ، لمواجهة ظروف الحرب وتكيف الاقتصاد القومى وفقا لمتطلباتها .

ويهمنا فى هذه المجالة ان نبحث كيف يمكن الملاءمة بين اقتصاد الحروب والتنمية ، وما يترتب على الانفاق الحربى المتزايد ، وما يتسم به التضخم الذى ينشأ فى فترات الحروب بصفة عامة ،

(١) وبالإضافة الى هذه القروض ، فان زيادة حصيله الضرائب تعمل فى نفس الاتجاه نحو زيادة معدل الانفاق الحكومى ، وهكذا تستمر الدورة فى سلسلة متشابهة الحلقات . فالقروض تساعد على خلق ائتمان جديد . والائتمان الجديد يدفع فى يد الحكومة قوة شرائية جديدة تمكنها من الانفاق . والانفاق يولد دخلا جديدا . وتعمل الدخول الجديدة على اتساع الوعاء الذى تفسر على الضرائب ، والحصيله الضريبية الكبيرة تدفع فى يد الحكومات قوة شرائية متزايدة تساعدها على زيادة انفاقها وهكذا ... (انظر الأستاذ وهيب مسيحة ، د. أحمد نظى عبد الحميد ، نظرية النقود والائتمان ، ١٩٥٦ ص ١٧٢ و ١٧٣) .

(٢) ففى بريطانيا زاد الدين العام فى الفترة من ٢٨/٢٩ الى ٤٥/٤٦ بما يقرب من ثلاثة أمثاله فى تلك الفترة ، فبعد ان كان هذا الدين نحو ٧٠٠٠ مليون جنيه فى عام ٢٩ ارتفع الى نحو ٢١٠٠٠ مليون جنيه فى عام ١٩٤٥ (نفس المرجع السابق ص ١٧٢) .

(٣) انظر د. اسماعيل صبرى عبد الله ، مقاله بعنوان "كيف تواجه مشاكل اقتصاد الحرب" - مجلة الطلبة ، عدد مارس ١٩٦٨ ص ٥٢ و ٥٤ .

وأدوات ضبطه - على أننا نحيل في هذا الصدد على المبادئ الأساسية للنظرية العامة للتضخم ، ونشير بصفة خاصة الى أوضاع الاقتصاد المصرى وعلاقته بالتضخم .

ومعلوم أن الوعاء الأساسى لتمويل الانفاق العام الجارى والمادى والانتاجى هو الضرائب والقروض العامة ، ولكن الانفاق الحربى هو انفاق غير جارى وغير عادى وغير انتاجى ، فضلا من أنه يكون كبيرا فى المادة ، وطبيعى أن تمويل الحرب عن طريق الضرائب والقروض العامة يكون غير تضخميا *non-inflationary* بصفة عامة .

غير أن الطاقة الضريبية والطاقة الاقتراضية ، خصوصا فى الدول الأخذة فى النمو ، محدودة ، فضلا من أن الضرائب العالية قد يكون لها آثار جانبية أهمها أن تكون غير حافزة *Disincentive* على زيادة الانتاج . الأمر الذى يؤثر على تلبية المجهود الحربى .

ومن ثم . تفضل الحكومات الى استخدام عجز الميزانية لتمويل الحروب ، لسهولة هذا المصدر ولنضوب موارد التمويل الأخرى ، فقد بلغ متوسط معدل ائتمويل بالمعجز فى بعض الدول مثل كندا وأستراليا خلال الحرب العالمية الثانية نحو ٣٠٪ من الدخل القومى ، وهى نسبة ، كما نرى ، كبيرة .

ويميز التضخم فى أوقات الحروب ثلاثة أمور ، الزيادة السريعة والمتلاحقة فى كل من الانفاق والأسعار وانحراف التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية ، فضلا عما ينفذ ذلك من توقعات ارتفاع الأسعار وتغيير السلوك المالى للأفراد ، فإذا لم يكبح جماح التضخم ، فإنه قد يتقلب الى تضخم جامح .

لذلك ، فإن الحكومات تحاول ضبط آثار التضخم عن طريق الرقابة على الأسعار وتقنين السلع وحسن توزيع الموارد ، فعلى الرغم من القوى التضخمية التى تصاحب الحروب ، فإنه يمكن وضعها تحت الرقابة ، ولانجلترا والولايات المتحدة تجربة ناجحة فى هذا المجال . وفى الوقت نفسه ، قد يتجنى عن كبح جماح الاستهلاك

والتوزيع بالبطاقات تعقيم جزء من الدخول فينشأ في الاقتصاد نوع من التضخم الكامن (١) Latent Inflation .

وعلى ذلك ، فقد رأينا ان قسم الدراسة في هذا الفصل الى اربعة امور تتناولها بشيء من التركيز :

- ١ - تجربة انجلترا والولايات المتحدة في الحرب الماضية .
- ٢ - تمويل التنمية والمجهود الحربي .
- ٣ - خفض الاستهلاك الخاص والعام .
- ٤ - أدوات ضبط التضخم خلال فترة الحرب .

١ - تجربة انجلترا والولايات المتحدة في الحرب الماضية (٢) :

ولتفادي الضغوط التضخمية الجامحة التي تنشأ في فترات الحروب . فان لكل من انجلترا والولايات المتحدة تجربة هامة في هذا الصدد خلال الحرب العالمية الثانية . ان الاساليب التي اتبعتها هاتان الدولتان للتخفيف من حدة التضخم لجديرة بالدراسة .

فقد عملت انجلترا مثلاً على الاستفادة من التجارب التي اسفرت عنها طرق التمويل التي اتبعت في الحرب العالمية الاولى ، وصممت على تفادي حدوث تضخم جامح وذلك بالاعتماد على موارد الميزانية العادية لأكبر مدى ممكن في تمويل النفقات الحكومية المتزايدة ، فرفعت معدلات الضرائب على الدخول ، لمستويات مرتفعة اوتفاسماً يصل الى المصادرة بالنسبة للدخول الكبيرة جداً .

ولكى نتصور مدى زيادة الانفاق الحكومي في المملكة المتحدة من ٢٩ الى ١٩٤٤ دعنا نطلع على الأرقام ، فقد كانت نسبة الانفاق

(1) R. G. Kulkarni, Deficit Financing, op. cit., pp. 58 - 65.

(٢) نراجع في هذا الموضوع الأستاذ وهيب مبيحة ، مشكلة الفلاء ، المرجع السابق من ١٠ - ١٢ ، والأستاذ وهيب مبيحة ود. أحمد نظمي عبد الحيد ، المرجع السابق من ١٧٢ - ١٧٧ وراجع أيضاً Henry Hazlitt, Inflation, op. cit., P. 76 and Kulkarni, op. cit., p. 58 .

الحكومي الى الدخل القومي عام ٣٩ ٢٤٪ طُفرت الى ٤٦٪ عام ١٩٤٠
والى ٥٣٪ عام ١٩٤١ و٥٢٪ و٥٥٪ و٥٤٪ فى الأعوام ٤٢ و٤٣ و١٩٤٤
على التوالي ، وقد بلغ ائتمان الحكومة البريطانية فى الاعتماد على
الموارد المادية للميزانية لتمويل الجهود الحربى ، أن بلغت نسبة
الإيرادات العادية الى جلة الانفاق المادى والحربى مئتان نحو ٥٠٪ ،
وغطت الفرق بالقروض العامة .

وقد ساعد زيادة عبء الضرائب على الدخل عدم اتجاه الجانب
الأكبر من هذه الدخل الى الاستهلاك حتى لا يؤدي الى ارتفاع الاسعار
ويؤدي بدوره الى عرقله الجهود الحربى نتيجة لبقاء جانب هام من
عوامل الانتاج موظفة فى صناعات الاستهلاك حيث كانت ، فلا تحول
هذه العوامل الى الصناعات الحيوية اللازمة للحرب . كما ساعد على
وضع قيود على الانفاق الاستهلاكى . فرض نظام بطاقات توزع
بمقتضاها السلع الضرورية على جميع الاسراد بحيث يبقى من
الدخل فائض ، لا يجد الافراد وجوها لانفاقها ، فيقرضونه
للحكومة بشراء السندات التى تصدرها ، وبذلك يخف عبء
التمويل عن عاتق النظام المصرفى بما يؤدي اليه من ضغوط تضخمية .

ولكى يتبين لنا مدى صرامة النظام الضريبى والمالى الذى اتبعته
الحكومة البريطانية ، لنصور مدى التضحيات التى لاقاها الشعب
البريطانى بصبر ورضى ، فى سبيل المحافظة على وجوده وكيانه ، نورد
الاحصائية التالية ، وهى تمثل الارقام القياسية للانفاق على سلع
الاستهلاك :

٢٨ .	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤
١٠٠	١٠٠	٨٨	٨١	٨٠	٧٨	٨٠

ويمكن أن نستخلص من هذه الارقام ، ان الحكومة البريطانية قد
فرضت على الشعب نظاما امكن معه تحقيق ادخار اجبارى حقيقى يبلغ
نحو ٢٠٪ من سلع الاستهلاك ، وبذلك استطاعت الحكومة ان
تحصل على موارد حقيقية اضافية وجهتها لشئون الحرب كمنصوص
لها .

وعلى ذلك فقد استطاعت الحكومة ان تجبر الشعب على ان يوجه الفائض من الدخل النقدي ، الذي لم ينفق في الاستهلاك الى الاستثمار في القروض العامة ، وبذلك ارتفعت ارقام الاسواق المدخرة ، فبعد ان كانت نسبة المدخرات ٧٪ من الدخل القومي عام ٢٨ ارتفعت الى نحو ١٩٪ عام ١٩٤٤ .

وبذلك انطوت السياسة السابقة ، والتي تقضي بفرض ادخار جبري حقيقي وتقدي على افراد الشعب وتعبئة مواردهم النقدية الفائضة لاقراضها للحكومة ، على تحميل الشعب البريطاني بنحو ٧٥٪ من الزيادة الطارئة على القروض الحكومية بينما تحصل النظام المصرفي القدر الباقي ، وذلك في المدة ٢٨ الى ١٩٤٤ .

وقد ساعدت هذه السياسة على تعبئة موارد الانتاج تعبئة تكاد تكون كاملة بحيث ارتفع معدل الانتاج الحقيقي خلال تلك الفترة بنسبة ٢٩٪ .

وهكذا فقد اتخذت انجلترا ، وكذلك الولايات المتحدة اجراءات صارمة لضبط التضخم والعمل على إيقافه عند حدود معينة ، ذلك انه على الرغم من زيادة وسائل الدفع في انجلترا خلال تلك الفترة فان ارتفاع الاسعار لم يأخذ شكلا حادا خطيرا اذ بلغ ارتفاع اسعار الجملة نحو ١٥٥٪ عام ١٩٤٢ وبلغ ارتفاع رقم نفقات المعيشة نحو ١٢٧٪ على اساس اسعار ١٩٣٩ ، وهي ارقام تدل على نجاح انجلترا (والولايات المتحدة) في ضبط التضخم ، وكبح جماحه عن طريق تطبيق الاجراءات السابقة التي تتمثل في خفض الاستهلاك بالالتجاء الى سياسة القروض العامة وزيادة الضرائب وتطبيق نظام البطاقات والتسعير ، ولعل في هذه التجربة مثل يحتل في موقفنا الحاضر .

٢ - تعويل التنمية والجهود الحربى :

في ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ وقع على مصر وسوريا والاردن عدوان صادر احتلت اسرائيل على اثره ارضا عربية ، وقد استوجب هذا الوضع توجيه الاقتصاد القومي نحو الحرب استردادا للارض والحق ، وكان علينا ان نجتمع بين اقتصاديات الحرب واقتصاديات التنمية ، ذلك

ان السبر في خطى التنمية الاقتصادية يدعم الجهد العسكري الذي يتوقف
فمايلته بالدرجة الاولى على صلاية الاقتصاد القومي . ويهمننا في هذا
المجال مناقشة وسائل التغلب على التضخم المصاحب للحرب
والتنمية (١) .

واذا استعرضنا ارقام الانفاق الفعلى على الدفاع والامن القومي في
مصر نجده قد وصل الى ارقام كبيرة . على ما يتضح من البيان
التالى (٢) :

السنة	الانفاق العسكري بالمليون جنيه	نسبته الى اجمالى الناتج القومي بالاسعار الجارية %	القيمة	النسبة
١٩٦٨/٦٧	٢٨٠	٢٥٠٩٧	١١ر٢	
١٩٦٩/٦٨	٣٧٥	٣١٢٦٤٨٩	١٤ر٢	
١٩٧٠/٦٩	٤٧٥	٦١٢٩٢٦٩	١٦ر٢	
١٩٧١/٧٠	٥٧٧
١٩٧٢/٧١	٦٤٩٥

ومن المرتقب ان ترتفع هذه الارقام كثيرا خلال زمن الممارك ،
والى ان تزول آثار العدوان .

(١) وفي هذا المجال نبالاضافة الى ما نحتاجه الحرب الحديثة من الآلات والادوات
الميكانيكية ذات التكلفة الباهظة . فاننا نحتاج الى المخزون بدرجة كافية من المعدات
العربية والذخيرة والوقود والمؤن لجميع الوحدات القتالة والمساعدة في جميع
الجبهات .

(٢) وقد بلغت نسبة الانفاق العربي الى الناتج القومي اجمالى في السنتين
٦٦/٦٥ و ٦٧/٦٦ ٢٧٧ اراجع البيان المالى والاقتصادى عن مشروع المارئة العامة
للدولة لعام ٧٢/٧١ ص ١١٨ .

(٣) راجع تقرير النمو الاقتصادى في ج.ع.٢٠٠٠ . لعام ٦٩/٦٨ وزارة التخطيط ص
١٦٢ .

(٤) تقرير النمو الاقتصادى في ج.ع.٢٠٠٠ . لعام ٧٠/٦٩ وزارة التخطيط ص ١٦٢ .

(٥) تقديرى .

(٦) الاضادات المقدرة .

ونتيجة لذلك فإن عبء تكاليف الجهود الحربى بنافس كلا من الاستهلاك النهائى بنوعيه المسام والخامس المدنى ، والاستثمار الثابت المحلى الاجمالى ، على الموارد المتاحة من الناتج القومى الاجمالى ومن القروض الخارجية .

وبالإضافة الى ذلك فإن الموارد المتاحة للدولة قد تتعرض للتقصان فى وقت الحرب بسبب ما يتعرض له الاقتراض من الخارج من صعوبات وبسبب التخريب الذى قد يصيب بعض مناطق الانتاج نتيجة للعمليات الحربية^(١) وكذلك بسبب استخدام هذه الموارد فى زمن الحرب وجهة مختلفة طبقا لما تطلبه الاغراض الحربية .

فى ظل ظروف الحرب والمعركة تترك بصماتها على التفسيرات الاقتصادية من انتاج ودخل . . الخ وفى الوقت الذى توجه الى الاقتصاد المصرى التحديات الاقتصادية والمكرية والنفسية فإن معركة التنمية الاقتصادية تسير فى طريقها لتحقيق للاقتصاد القومى المنعة والصمود ، وتوفر فى الوقت نفسه للمجهود الحربى الموارد والمخصصات اللازمة . وقد أثبت سياسة التوسع الاقتصادى ، ونعنى بها التوسع الاستثمارى بصفة أساسية ، وفى حدود ما تسمح به الموارد المتاحة ، أثبت فاعليتها فى أعوام ٦٨/٦٩ و ٦٩/٧٠ و ٧٠/٧١ فى تحقيق النمو الاقتصادى والاستقرار فيه بمدان جريت البلاد سياسة انكماشية فى عام ٦٨/٦٩ فرضت على المجتمع المصرى نوعا من الركود الاقتصادى فى تلك السنة ، ومن هنا فإن هذه الحقائق تؤكد لنا أن مسألة تمويل عبء الحرب عن طريق انقاص حجم الاستثمار ليس هو الطريق الأسلم والاصوب بل ان المحافظة على حجم الاستثمار بمعدلات عالية أمر يخدم المجالين المدنى والمكرى فى الوقت نفسه^(٢) .

(١) لقد رقب على حرب يونيو نقص الانتاج فى قطاعات الاقتصاد القومى بنحو من ١٥٠ - ١٦٠ مليون جنيه خلال عام ٦٨/٦٩ بالنسبة لنظامى التمدن والصناعة ، والتقل والواصلات والتخزين وحدها ، أى نحو ٤٠٪ من الانتاج الكلى ، مما لاؤ على البالغ المخصصة لهجرة المواطنين من منطقة القتال فعلا صا تتركه المصرب من بصات على المتفريات الاخرى فى الاقتصاد القومى (من انتساج ودخل ومالة وأجور واستهلاك واستثمار واقتصادى ومسابرات ووزارات) تراجع تقرير متابعة النمو الاقتصادى لعام ٦٨/٦٩ ، وزارة التخطيط من (١) .

(٢) متابعة النمو الاقتصادى فى ج ٢٠٠٤ . وزارة التخطيط المصرى .

ومن هنا يجب أن يكون في الحبان ، ومن أجل المحافظة على مواصلة النمو الاقتصادي في فترة الحرب ، أن تنصب منافسة هبة تكاليف الجهود الحربية على الاستهلاك النهائي بشقيه أكثر من منافسة الاستثمار الثابت المحلي الإجمالي (١) . بمعنى أن يكون تمويل الزيادة المترتبة على الإعياء الحربية مصدرها الأساسي النقص في الاستهلاك النهائي ، وإذا استلزم الأمر أن يكون هناك نقص في الاستثمارات العامة فيجب أن يكون على حساب الاستثمارات في الخدمات وبعض الاستثمارات طويلة الأجل (٢) .

على أن تمويل الجهود الحربية أي مخصص الحرب ، لا يكون مصدره فقط النقص في الاستهلاك النهائي بشقيه وكذلك تخفيض بعض وجوه الاستثمار الثابت المحلي الإجمالي . ولكن هناك مخصصان آخران تمثل الأول في زيادة الإنتاج عن طريق التشغيل الكامل قدر المستطاع و يركز الثاني في اللجوء إلى الأصول الرأسمالية المتاحة .

وبالنسبة للمخصص الأول نبدى أن الاستمرار في معركة الإنتاج يعتبر المنهج السليم الذي يعمل على تحقيق الجمع بين اقتصاديات التنمية والحرب . فهذا المنهج يعمل من ناحية على مواصلة النمو الاقتصادي كما يعمل على توفير المصدر الأساسي لتمويل الإنفاق على الجهود الحربية من ناحية أخرى ، ذلك أن الزيادة في الإنتاج (٣) إذا كانت في فترة السلم تعتبر ضرورية فإنها في فترة الحرب تعتبر

(١) كما حدث في عام ٦٨/٦٧ حيث خفض الاستثمار لمواجهة الإنفاق على الجهود الحربية .

(٢) أما الاستثمارات المنتجة في الصناعة والزراعة والطاقة والنقل فيجب الحفاظ عليها بقدر المستطاع لأنها تعتبر الدفعة التي تعتمد عليها القدرة الاقتصادية وبالتالي القدرة العسكرية ، ذلك أن الأخيرة لا تقاس فقط بما هو متاح من مواد للحرب ومن الجنود ، وإنما تقاس في النهاية بالقدرة الاقتصادية متصلة في الإنتاج الصناعي والإنتاج الزراعي وبموارد الطاقة وبشبكات النقل .

(٣) تقتضيه خطة التنمية نفسها لمحاربة التخلف ، بل يقتضيه حسن الإدارة الحكومية ومؤسساتها حتى في البلاد المتقدمة ، وإن كان هذا واجباً فيها فهو لازم في البلاد النامية ويصبح حيويًا في حالة الحرب.

ضرورة قضوى (١) ، وذلك لمواجهة الزيادة في المخزون السلمى
الضرورى لانغراض الحرب ، وتمويض النقص الذى قد يحدث في
الواردات وسد العجز الذى قد يحدث نتيجة اصابة بعض مراكز
الانتاج بسبب العمليات العسكرية.

وفىما يختص **بالخصص الثانى** الذى يتمثل فى المخزون السلمى
والاستثمارات وكذلك الاحتياطات النقدية الاجنبية ، فانه يفضل
بصدده اتباع سياسة تقوم على الحصر عند السحب من
الاحتياطات النقدية بقصد الاحتفاظ بقدرة مناسب منها للطوارئ
القضوى .

ومن جهة اخرى فان اقتصاديات الحرب والتنمية تتطلب اتباع
عدة سياسات (٢) تتعلق اهمها بالانتاج الزراعى (٣) والانتاج

(١) وبصفة خاصة من طريق حسن توزيع الموارد بما فيها القوى العاملة ومن
طريق زيادة الانتاجية بصورتها ، انتاجية وحدة العمل ، وانتاجية وحدة المواد الداخلة
فيه ، خاصة وان الزيادة فى الانتاجية تعتبر من العوامل الفعالة لزيادة الانتاج فى الاجل
القصر ، وهو الاجل الذى تتطلبه ظروف الحرب بالاضافة الى القضاء على الخلفات
المعطلة وتنظيم استهلاك المواد الخام وقطع الغيار المستوردة وتنظيم عملية انتاج
البدايل ومحاورة الفاقد فى الانتاج او فى ساعات العمل او فى الخامات .

(٢) راجع بيان السيد رئيس الوزراء امام مجلس الشعب فى ١١/٢/١٩٧٢ من
ميزانية الحركة .

(٣) والى جانب اصلاح الخطىبات القليلة بالتوسع الزراعى الراسى والافقى ،
فان من السياسات الزراعية التى يدمسوها البعض تغيير الدورة الزراعية بقصد
ضمان توفير السلع الغذائية الضرورية على نحو ما اتبع بصر خلال الحرب العالمية
الثانية حيث اشدت الحكومة المصرية امرا عسكريا فى سبتمبر ٤٢ بالاقتلاع مساحة
القمح والتمسرى فى الزمام المزروع من ٥٠ ٪ فى شمال الدلتا و ٦٠ ٪ فى بقية المناطق ، ذلك
انه اذا كان الاكتفاء الذاتى هدف طويل الاجل للتنمية فانه يصبح هدف عاجل
لاقتصاد الحرب لتملأ الاستيراد لسبب اواخر غير انه قد لا يكون هناك داع لدمسوة
التحول نحو هذه السياسة على حساب الحاصلات القابلة للتصدير وخاصة القطن ،
فمن المصلحة المحافظة على التكوين المحصولى الحالى نظرا لانه يحقق اكبر نفع اقتصادى
اقرار متابعة النمو الاقتصادى فى ج ٢٠٠٠ ع. وزارة التخطيط أغسطس ٦٨ ص ٢٢٦ -
١٢٤٨ .

الصناعي (١) ، والتمويل الخارجي (٢) ، والمعالجة ، والاستثمار (٣) وبصفة خاصة الزيادة في المخزون إذ أنه يعتبر عنصرا أساسيا من عناصر نفقات أعباء المجهود الحربى .

وإذا كانت الزيادة الكبيرة في المخزون في اقتصاديات التنمية تعتبر عبئا على الاقتصاد القومى (٤) : فإن هذا العبء يكون أشد في اقتصاديات الحرب التى تتطلب - علاوة على المخزون بدرجات كافية من المعدات الحربية والذخيرة والوقود والمؤن - زيادة كبيرة في المخزون من المواد الوسيطة اللازمة للاننتاج ومن السلع اللازمة للاستهلاك النهائى الضرورى وخاصة المستوردمنها (٥) . ومراجعة التركيب الحالى

١٠. فمر هذا المجال يجب اتخاذ السياسات التى تعمل على زيادة الاناجية مع مراعاة ألا تكون الزيادة في الاننتاج الصناعى هدفا في حد ذاتها وإنما يجب أن تكون في إطار الاستراتيجية المطلوبة لاحتياجات الحرب والتنمية والاستهلاك والتصدير مع اعطاء الأولوية للمجهود الحربى (نظر المرجع السابق ص ٢٢٨ - ٢٢٩) .

٢١. زيادة الصادرات والاتفاق مع الدول العربية والمديقة لزيادة معاملتنا معها ونشط الواردات وقصرها على المواد الضرورية اللازمة للاننتاج الحربى والزراعى والصناعى والسلع التوسعية كذلك يجب دراسة توسيع حجم ونطاق مونة الدعم العربى بإسراع الحركة مع الصهيونية هى في حقيقتها معركة المصير كله وليست معركة دول المواجهة فقط (نظر المرجع السابق ص ٢٤١ و ٢٤٢) .

٣١. وسكن تخفيض الاستثمارات الثابتة العامة ، لتحرير القدر المناسب منها لمخصص الحرب ، في قطاعات الخدمات على النحو المذكور في المتن والاكتفاء بالاستثمارات الثابتة الخاصة في فترة الحرب ، كذلك يمكن تخفيض وجوه الاستثمار الثابت في الحكومة في ميزانية الخدمات) وبحيث لا يتربى على ذلك أثر بالغ على عملية النمو ، أما بالنسبة للاستثمارات الثابتة في قطاعات الزراعة والصناعة والكهرباء والنقل فيجب الحفاظ عليها باعتبارها تخدم التنمية والحرب في نفس الوقت .

٤١. يتمثل في التكاليف السواجب تحملها مقابل الاحتفاظ بهذه الزيادة في المخزون ، وفي تعرض المخزون للطف الامرالذى يؤدي الى تحميل الاقتصاد القومى خائر رأسمالية ، علاوة على أن الموارد المخصصة للاحتفاظ بالزيادة في المخزون ثامن من الممكن توجيهها لقنوات الاستثمار المنتجة مما يساهم على زيادة معدل النمو الاقتصادى .

٥١. ويرجع ذلك الى أن السلع المستوردة قد يتمثل استيرادها بانتظام بسبب نقص النقد الاجنبى او بسبب صعوبة الملاحة في زمن الحرب .

للمخزون السلمي^(١) ، وكفاءة التوزيع الإقليمي لهذا المخزون في زمن الحرب^(٢) .

٢ - تخفيض الاستهلاك الخاص والعوام :

أشرنا فيما تقدم الى الاعتبارات المتعلقة بمخصصات الحرب (تمويل الجهود الحربية) الخاصة بتخفيض بعض وجوه الاستثمار الثابت المحلي الإجمالي وزيادة الإنتاج عن طريق التشغيل الكامل والجهود الى الأصول الرأسمالية المتاحة ، وبقي موضوع هام وهو يتعلق بتمويل الحرب عن طريق النقص في الاستهلاك النهائي بشقيه، استهلاك الأفراد والاستهلاك العام المدني ، لا باعتباره الوعاء الذي يجب أن يكون محل منافسة عبء تكاليف الجهود الحربية بدلا من الاستثمار الثابت المحلي الإجمالي فحسب ، ولكن باعتباره أيضا أحد مصادر الضغط التضخمي في الاقتصاد المصري .

فقد اتضح لنا فيما سبق^(٣) أن زيادة الطلب ترجع الى زيادة الانفاق الاستهلاكي سواء كان حكوميا أم خاصا بمعدلات غاية في الارتفاع ، الأمر الذي يتطلب ، ونحن نعد اقتصادنا للحرب والتنمية في الوقت نفسه ، أن نطبق سياسة استهلاكية رشيدة تخدم اقتصاديات الحرب والتنمية قوامها ما يلي :

(١) كبيع أو تصدير السلع التي لا نحتاج اليها عملية الإنتاج ولا الجهود الحربية ولا الاستهلاك المحلي أثناء الحرب ، وهذا يحقق فائدتين الأولى ، توفير أماكن تخزين محتاجها البلاد لتخزين ما يلزم لعملية الإنتاج والجهود الحربية والاستهلاك المحلي والثانية، تحرير بعض الموارد لتمويل الجهود الحربية.

(٢) فمن المعروف أنه في الأوقات العادية تتحدد أماكن التخزين طبقا للاحتياجات الاقتصادية البحتة ، وفي مقدمتها القرب من مراكز الإنتاج والاستهلاك والوقر في نفقات النقل ، لير أن الحرب تضيف اعتبارا غاية في الأهمية يعلو على الاعتبارات الاقتصادية البحتة ويتبلور هذا الاعتبار في وجوب توزيع المخزون السلمي في مناطق متفرقة بغايدا لتفكيك المخزون في منطقة واحدة مما يجعل خطر امتناعا كبيرا .

(١) المرجع على تقدم من ٤٠٢

(١) بالنسبة لاستهلاك الافراد (١) :

فقد تراوحت نسبة استهلاك الافراد الى الناتج القومى الاجمالى بين نحو ٦٨٪ فى الخطة الخمسية الاولى وبين نحو ٦٧٪ فى الخطة الخمسية الثانية ، ويعتبر تخفيض الاستهلاك الخاص الى نسبة تقترب من ٦٠٪ من الناتج القومى الاجمالى اتجاها سليما للسياسة الاقتصادية التى تجمع بين المخصص الاكبر المتطلب للمجهود الحربى وبين الاستمرار فى عملية النمو الاقتصادى فى البلاد .

ويساعد على تحقيق خفض الاستهلاك الى المستوى المذكور ما اثبتته الدراسة الاحصائية على مستوى الجمهورية من ان عدد الافراد فى فئات الانفاق فى السنة من مائة جنيه فاكتر تبلغ نسبتهم ٩٨٪ ، فقط من مجموع الافراد فى حين تملو نسبة انفاقهم الى ٤٤٪ من مجموع الاستهلاك الفردى .

واذا نظرنا الى هذه الدراسة الاحصائية على مستوى كل من الريف والحضر . فان نسبة الافراد فى الحضر فى هذه الفئات تبلغ ١٩٪ من مجموع افراد الحضر . فى حين تملو نسبة انفاقهم الى ٥٨٪ من مجموع الاستهلاك الفردى فى الحضر . اما فى الريف فان نسبة الافراد تبلغ ٣٦٪ من مجموع افراد الريف فى حين تبلغ نسبة انفاقهم ١٧٪ ويشير ذلك الى امكانية تخفيض استهلاك الافراد فى فئات الانفاق من ١٠٠ جنيه فاكتر وخاصة فى الحضر وان هذا التخفيض يكون فعالا فى الوصول الى تخفيض استهلاك الافراد الى نسبة تقترب من ٦٠٪ من الناتج القومى الاجمالى دون احداث آثار اجتماعية ضارة ، بل على العكس يؤدى هذا التخفيض الى تحقيق نوع من العدالة لمواجهة الحرب وتحمل اعبائها (٢) ، ولكن يشترط لصلاحية هذا المصدر ان يكون التخفيض فى نواحي الاستهلاك التى

(١) راجع فى تفصيل ذلك تقييم النمو الاقتصادى فى ج.م.ع. وزارة التخطيط
انظر ص ٦٨ من ٢٢١ .

(٢) نفس المرجع السابق ص ٢٢٢ .

بحاجتها المجهود الحزبي أو التي يترتب عليها زيادة التصدير أو العد
من الاستيراد .

تطبيق نظام البطاقات :

من افضل السبل للوصول الى توزيع عادل للسلع بين الافراد
تطبيق نظام . اتت بالنسبة للسلع الضرورية (١) في فترة الحرب ،
فهذا النظام الى جانب انه يساعد على ضمان تخفيض الاستهلاك من
السلع الضرورية الى المستوى المرغوب ، فانه يحقق مبدأ المساواة
في الاستهلاك بالنسبة للسلع الضرورية ، وهو امر تفرضه ضرورات
الحرب لانه يساوي في تحمل التفحيط بين افراد المجتمع بالنسبة
الى هذا النوع من السلع .

وعلى الرغم من ان نظام البطاقات يعتبر من اضمن واعمل
الاساليب لتخفيض استهلاك الافراد ، فقد تصاحبه بعض الصعوبات
عند تطبيقه . وفي هذا المجال يمكن الاستفادة من تجارب الدول
التي طورت هذا النظام وقضت على الكثير من عيوبه ، ومن امثلة هذه
الدول انجلترا التي طبقت نظام البطاقات منذ بداية الحرب العالمية
الثانية على اوسع نطاق ، بل استمر ايضا تطبيقه فيها لبضع
سنوات بعد الحرب . ومن الامثلة ايضا الاتحاد السوفيتي ، فقد طبق
هذا النظام خلال السنوات التي تلت ثورة ١٩١٧ نتيجة لظروف
الحرب الاهلية ، وما ان اندلعت الحرب العالمية الثانية حتى سارع
الى تعميمه .

ومعلوم ، وعلى النحو الذي وابتناه في دراسة سياسة القيود المباشرة
كأداة لضبط آثار التضخم ، ان عصر تطبيق نظام البطاقات بالنسبة
لبعض السلع الضرورية وهي الزيت والسكر والشاي والكرومين ،

(١) كذلك يمكن اتباع أسلوب «النميمة» بالنسبة لبعض السلع الخيرية لبعض
الفئات والتي قد لا يوافر منها العمد الأدنى المقبول للتوزيع .

وتتطلب ظروف الحرب توسيع وتطوير هذا النظام بحيث يشغل أهم السلع الضرورية والاستراتيجية (١) .

إلا أن التوزيع بالبطاقات يستحسن عدم الالتجاء إليه إلا لضرورة قصوى وبالنسبة لسلعة ذات ظروف خاصة اقتضت الضرورة وجود كميات محدودة منها، ذلك لأن التوزيع بالبطاقات قد يؤدي إلى تعقيد إداري شديد ومن هنا يقترح أن يتم تقنين السلع بالتدرج وحتى يتم تدريب الجهاز الإداري القائم على التنفيذ وذلك لتلافي الصعوبات العملية التي قد تلازمه وإن كنا نرى أنه يجب أن يبدأ في وقت مبكر ، وقبل أن تستحكم الظروف في تطبيق نظام البطاقات ، حتى يكتسب قدرا من الاستقرار .

ولا يفوتنا أن نشوه بوجوب إجراء حملات توعية للجماهير وتهئية الرأي العام نحو تنظيم الاستهلاك عن طريق البطاقات بالنسبة للسلع الضرورية وعدم تشجيع الأسواق السوداء والحرص على تطبيق الإجراءات الحكومية المنطوقة بالأسعار منعا من حدوث الموجات الصعدية فيها . وذلك لخلق جو تتضافر فيه الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية في كبح جماح التضخم .

وينتطلب نظام البطاقات حصرا شاملا للسلع الضرورية والاستراتيجية وتحديد ما يستهلكه الفرد منها وما يمكن أن يوفره له الاقتصاد القومي في ظل ظروف الحرب ، ومن أجل تحقيق ذلك يجب دراسة النمط الاستهلاكي للفرد والوازين المادية لهذه السلع والمرونة الانفاقية لها ، وقد يكون مفيدا في هذا المجال عرض بيان للمرونة الانفاقية على السلع المختلفة في مصر (٢) .

(١) أي أن تكون العبرة في اختيار هذه السلع حسب أهميتها من النواحي الاستهلاكية والتصديرية والحربية وحسب ما يتطلب توافرها من نقد أجنبي .

(٢) انظر د. محمد سلطان أبو على في أبحاث الاستهلاك في ظل خطط التنمية الاقتصادية ، معهد الدراسات العربية ، محاضرة أقيمت في مارس ١٩٧٠ .

جدول المرويات الانفاقية لبعض فئات الإنفاق في جمهورية مصر العربية عام ١٩٦٥

فئات الإنفاق بالجنبة

الجمهورية السليمة	١٥ - ١٠		٤٠ - ٣٠		٧٠ - ٦٠		١٠٠ - ٩٠		١٤٠ - ١٦٠		٢٠٠ - ٢٥٠	
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
الحبوب والنباتات	٢٢٢٣	٢٢١	٧١	٢٦	٢١٧	٢٢٩	٢٣	٦٣	٢٣	١٢٠	٦٠	٢٢
البقول الحياقة	٢١٢	٢٦	٣٠	٨٨	٤٨	٦٨	٤٥	٩٥	٤٥	٩٠	٤٠	٤٠
لحوم وأسماك وبيض	٢٥٨	٢٥٨	٢٠٨	٨٤	٨٥	٩٣	٢٥٠	٢٩١	١٢٣	١٢٣	١٧٠	٤٢
زيتون ودهون	٢١٩	٢٧٤	٢٩٦	٢٠	٧٧	٨٥	٢٠٥	٢٢٦	١٥٤	٧٠	٦٥	٢٠
النبات ومنتجاتها	٢٠٨	٢٥٨	١٢٥	١٢٠	١٢٢	١٢٢	٢٢	٢٢	١٢	٦٦	٢٠	٤٠
المنتجات	٢٦٥	٢١٦	٢٢٩	٢٤٠	٨	٢٢	٢٦	٢٦	١٠٨	١٠٧	٢٥	٨٠
السكر	٢١٩	٢٧٩	١٥٠	٦٠	٤٦	٥٧	١٥	١٧	٤٦	٢٣	٢٠	٢
السكر والمنتجات السكرية	٢٠٠	٢٢٦	١٥٧	٨٨	٢٦	١٧١	٢١	٢١	٦٨	٢٧	١٠٠	٤٠
الكحوليات	٢٤٦	٢٤٢	١٧١	٢٦	٢٣	١٢٣	١٤	٢١	٢٣	٢٢	١٥	٦٠
الأكفشة واللباس	٢٨١	٢٥١	٧٩	٤٨	—	٨٦	١١	٤١	٢٣	٨٠	١٥	٦٠
مواثيقاثة الترتيبية والشخصية	٤٨١	١٥٣	١٦٣	٤٨	٤٦	١٢١	٢٩	٢٩	١٢٦	٤٠	١٢	٢٠
الخدمات الفنية والملاحة	٤٢	٢٥٠	٤٢	١٠٠	٥٥	٧٠	٧٩	١٦	٥١	٢١	٢٥	٢٠
البنائفة والرياسة	٤٨١	١٠١	٢٥٤	٢١٢	١٤	١٧٠	١٥	١٥	٢٢	٢١	٢٥	٢٠
البنار السكن وملحقاته	١٨١	٢٢٢	٢٢٠	٢٢٠	٢٢	١٢١	٢١	٢١	٢٤٦	٢٠٠	٢٥	١٠

المصدر - د. محمد سلطان أبو على المراجع السابق ص ١٠ من وزارة التخطيط ، مذكورة من حساب المرويات الانفاقية لسنة ١٩٦٥ لسنة ١٩٦٥ ومقارنتها بالصور وبلغت سنة ١٩٦٥.

(ب) بالنسبة للاستهلاك الحكومي (١) :

ونعني به الاستهلاك العام المدني ، وقد بلغت نسبته الى الناتج القومى الاجمالى فى الخطة الخمسية الاولى ١٨ر٨ ٪ وفى الخطة الخمسية الثانية ٢٢ر٢ ٪ . وقد اتخذت فى يوليو ١٩٦٧ بصدد هذا النوع من الاستهلاك ، بعض الاجراءات الاقتصادية للحد منه تقدر حصيلتها بنحو ٢٩ مليون جنيه ، غير ان المجال ما زال واسعا للحد من الاستهلاك العام المدني بحيث تبلغ نسبته نحو ١٥ ٪ من الناتج القومى الاجمالى .

ولعل اكبر مجال يمكن الحد منه هو الباب الثانى الخاص بالخدمات العامة فى ميزانية الخدمات . ويمكن الوصول الى هذا الهدف مع الاحتفاظ بمستوى الخدمات العامة وزيادتها ، ويتحقق ذلك عن طريق اجراء بعض التعديلات بالنسبة الى البدلات مع مراعاة عدم انجمع بين أكثر من بدل ورفع كفاية المصالح الحكومية فى تقديم الخدمات العامة بالنظر فى اتباع اسلوب «الاداء» وخاصة بالنسبة للمصالح الحكومية التى يمثل ناتجها وحدات ثابتة او متجانسة .

ومعلوم ان النظام المتبع حالياً فى الميزانية العامة للخدمات فى مصر يعرف بالميزانية التقليدية Traditional Budget او ميزانية البنود Line - Item Budget .

وبوب الانفاق وفقاً لهذا النظام، حسب الوحدة الحكومية او حسب بنود الانفاق، ونتيجة لهذا الاسلوب فانه يصعب قياس الكفاءة للوحدات الحكومية ، لذا فانه ينظر اليه بأنه اسلوب قديم يمثل «ورطة» من الارقام غير الواعية يحسن تغييره بأسلوب آخر يعرف بميزانية البرامج والاداء Programme and Performance Budget وهو النظام الميزانى الذى يهتم - بجانب تقسيم الانفاق حسب الوحدة الحكومية وحسب بنود الانفاق - بالاممال التى تنجزها الحكومة فى صورة

(١) وزارة التخطيط ، متابعة وتقييم النمو الاقتصادى لعام ٦٦/٦٧ ، المطبوع ٦٨ من ٢٢٢ وما بعدها .

البرامج والانشطة المكونة لهذه البرامج أكثر من الاهتمام بالسلم والخدمات التي تشتريها الحكومة ، أى أنه ذلك النظام الذى يركز اهتمامه بالعمل المنجز Accomplishment أكثر من اهتمامه بوسائل انجاز العمل Means of acc. . وما من شك فى أن اتباع ميزان الأداء فى - - ساعد فى اصلاح الجهاز الادارى ، بل أنه يمكن القول أنه قد يكون من الأفضل أن تكون خطة الإصلاح الادارى فى مصر مرتبطة بخطة ميزانية الأداء حتى تؤتى ثماره المنشودة (١) .

أما بالنسبة للمهايا والأجور ، فقد يصعب تخفيضها لأن ذلك فيه قضاء على الحوافز المادية ولذلك يفضل عدم المساس بها ، غير أنه يمكن الوصول إليها عن طريق الضرائب الإضافية للمجهود الحربى على غرار ما حدث فى يوليو سنة ١٩٦٧ بالنسبة لطرية الأمن القومى ، وهذا الأسلوب يعتبر أفضل الأساليب فى هذا المجال (٢) .

وتجدر الإشارة الى أن سياسة الحد من الاستهلاك العام يجب أن تميز بين النفقات الجارية للهيئات الإنمائية وبين هذه النفقات للهيئات العامة أو غير الإنمائية مثال الأولى الهيئات التى تخدم الزراعة والصناعة والنقل ، ومثال الثانية هيئات الشرطة والعدل والترفيه والإدارة العامة بجميع أنواعها ، بمعنى أن يكون الحد من الاستهلاك فى الأولى أقل منه فى الثانية نظراً لما تقوم به الأولى من دور هام فى عملية النمو وبالتالي فى زيادة الإنتاج لخدمة المجهود الحربى .

وبهذه المناسبة يجدر بالذكر أن الحكومة قد اتخذت فى يناير ١٩٧٢ عدة إجراءات تهدف الى ضغط الإنفاق فى الجهاز الحكومى والقطاع العام لتحقيق الوفرة فى البنود التى لا تحقق زيادة مؤثرة فى الإنتاج وضرب المثل فى تطبيق إجراءات التقشف التى تقتضيها

(١) راجع فى تفصيل ذلك قياس كفاءة المبالغ الحكومية فى تقديم الخدمات العامة عن طريق أسلوب ميزانية الأداء ، مذكرة رقم ٧٥٩ فى إبريل سنة ١٩٦٧ .

(٢) وهذا الأسلوب أفضل من أسلوب تخفيض المهايا والأجور بالنسبة الى العاملين فى الحكومة لشعورهم أن مثل هذه الطريقة الإضافية إنما انتقصت طموحهم للمساهمة فى النمو من الوطن وسوف يزول آثار العدوان .

طبيعة اقتصاد الحرب ، من هذه الإجراءات عدم شراء سيارات واثاث مكتبي واخلاء الوحدات السكنية والوفر في المياه والكهرباء ونفقات النثر والحفلات - وقد تدر الزور بـ ٢٠ مليون جنيه في الجهاز الحكومي وحده .

٤ - أدوات ضبط التضخم خلال فترة الحرب :

من المعلوم أن الحرب ستؤدي الى زيادة كبيرة في الدخول والانفاق (١) علاوة على ما ستفرغه عملية التنمية الاقتصادية من زيادة فيهما دون أن يقابل ذلك زيادة مماثلة في السلع والخدمات ، وعلى ذلك فإن الاقتصاد المصري يكون امام قوى كبيرة تعمل في اتجاه واحد الى نوع من التضخم ، يمكن أن يضر الاقتصاد القومي ضررا بليفا ، اذا ما تركت الامور لقوى السوق المرسلة بالاضافة الى السلوك غير السليم لبعض التجار التي تحاول الاستفادة من الاختناقات التي تصحب الحروب .

ومن ثم يجب لضبط التضخم خلال فترة الحرب اتخاذ السياسات الاقتصادية السابقة واستخدام أدوات تعمل على حبس التضخم عن طريق الرقابة على الاسعار (٢) او تعمل على سحب او امتصاص الفوائض من الدخول ، ومن اهمها السياسات التالية :

فبالنسبة للسياسة النقدية يجب اللجوء اليها للرقابة على عرض واستخدام النقود والائتمان في الاقتصاد - توصلنا الى تحديد الحجم المناسب من وسائل الدفع والائتمان المصرفي ، باستخدام الوسائل التي سبق ان اوردناها من قبل .

وبالنسبة للسياسات المالية ، فيمكن ان نشير بصفة خاصة الى

(1) See : R.G. Kulkarni, op. cit., p. 58 .

(٢) وتأخذ الرقابة على الاسعار ثلاث صور ، تجميد الاسعار ، Price freeze او التسمير الجبري وتجميد الارباح او تحديد الحد الاعلى للاسعار Maximum price وهذا الامر يستلزم رقابة فعالة وكفاءة من جانب الجهاز الاداري (راجع : Kulkarni, op. cit., p. 65).

بعض الإجراءات (١) التي تعمل على امتصاص القوى الشرائية المتزايدة وهي :

١ - **الفرائب** ، وهي المجال الرئيسي لامتنعاص الفوائض من الدخول للحد من تغشى الموجات التضخمية وكبح جماحها أثناء الحرب . وقد اتخذت الحكومة في هذا المجال خلال يوليو ١٩٦٧ بعض الإجراءات المتعلقة بفرض ضريبة الامن القومي ورفع بعض فئات من الفرائب الأخرى تقدر حصيلتها في ذلك الوقت بنحو ٢٧ مليونا من الجنيهات (٢) ، ولا شك أن ضبط التضخم أثناء فترة الحرب يتطلب المزيد من فرض الفرائب وخاصة على ذوى الدخول الكبيرة والمتوسطة ، مع مراجعة السلم التصاعدي الضريبي بما يوزع العبء المالي الإضافي توزيعا عادلا على المواطنين .

٢ - **الاقراض الداخلي** ، ويمكن للدولة ان تقوم باصدار السندات المعروفة بسندات الحرب . وقد سبق دراسة هذا النوع من السندات (سندات الجهاد) في ابريل ١٩٧١ (٣) الا انه لم يطرح للاكتتاب الا في مارس ١٩٧٢ ، وقد تميزت هذه السندات بالكثير من المزايا حتى يتسنى لها سحب حجم كبير من فوائض الدخول من جميع الفئات وبلغت الدفعة الأولى منها ١٥ مليون جنيه .

(١) بالإضافة الى اجراءات الإصلاح المالي والاقتصادي ومعايرة الاسراف .

(٢) راجع متابعة وتقييم النمو الاقتصادي في ج ٢٠٠٤ . وزارة التخطيط المسطر

٦٨ من ٢٢٩ .

(٣) فقد سبق أن صدر القانون الخاص بسندات الجهاد في ابريل ١٩٧١ وتنفيذا له قررت الحكومة في فبراير ١٩٧٢ طرح السندات للمواطنين بالفئات الآتية - ٥٠ قرشاً وجنيه وخمسة جنيهات وعشرة جنيهات وبفائدة ٤٥ ٪ مفعلة من جميع الفرائب عدا ضريبة التركات ورسم الإبلولة ، وتمتاز هذه السندات بعدم جواز الحبل عليها .

١١ - الاجبارى (١) ، ونرى انه يحسن ان تقوم الحكومة بزيادة هذا النوع من الادخال في فترة الحرب : وحرى بالذكر انه كان من بين الاجرامات التي اتخذتها الحكومة غداة العدوان الاثم ؛ رفع هذا النوع من الادخال الاجبارى من نصف يوم الى ثلاثة ارباع اليوم في الشهر ، وقد بلغت حيلة الرفع آنذاك نحو ٦ مليون جنيه (٢) ، ويمكن استخدام هذا الوعاء الادخارى في امتصاص فوائض الدخول وبخامة بالنسبة الى ذوى المرتبات العليا والمتوسطة عن طريق الادخال ليصبح يوما اكثر من يوم كل شهر خلال فترة الحرب .

١٢ - التأمينات الاجتماعية ، كما يمكن للحكومة التوسع في تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية بحيث يضم الفئات التي لم تدخل بعد في نطاق تطبيقه . على ان يتم ذلك بالتدريج ؛ وهذه الفئات هي ذوى المهن الحرة واصحاب الاعمال والمستقلون لحسابهم واصحاب الحرف والحائزون لاراضى زراعية والعمال الزراعيون ، وتقدر حيلة هذا الوعاء من الادخال بنحو ٢٠ مليون جنيه (٣) .

ومن جهة اخرى يلاحظ انه اذا كانت خطة الائتماء تستلزم ضغطا على موارده النقد الاجنبى فان ضغطا اكبر قد يحدث في ظل اقتصاد الحرب الامر الذى يقتضى الاستثناء عن استيراد الكماليات وشبه الكماليات ، والاقتصر على ما يسد النقص في الانتاج المحلى من السلع الضرورية ، وبما يكفل ايجاد المخزون الكافى لافراض الحرب ، لهذا فان خطة جديدة ليزاوية النقد الاجنبى يجب ان ترسم تضع في حساباتها هذه الاعتبارات .

(١) مع العمل في الوقت نفسه على تشجيع الادخال الاختيارى لخلق العديد من المراكز الادخارية ، باعتباره ضرورة وطنية ، ذلك انه يمكن امتصاص جزء يستد به من فوائض الدخول عن طريق هذا النوع من الادخال في نطاق الادوية الادخارية المخططة ، فان كانت النسبة تقتضى زيادة الادخال القومى لتوجيهه الى الاستثمار خاصة في مجال الصناعة ، فان اقتصاد الحرب يقتضى توجيه هذه المدخرات لتخمة المرددة ايضا .

(٢) و(٣) راجع تقرير وزارة التخطيط ، المرجع السابق ص ٢٤٠ .

كما قد يخفف من الضغط على ميزانية النقد الاجنبى «اعادة
جدولة» القروض الخارجية، ونعنى بها تحويل هذه القروض الى قروض
ميسرة من ناحية مدة السداد وقيمة الاقساط ، بما يتيح موارد
اضافية للتمويل الخارجى للمجهود الحربى .

وقد يدعم هذا الاتجاه الاتفاق مع بعض الدول العربية ذات
السيولة النقدية الكبيرة فى ان تحل محل الدول الدائنة التى يصعب
الوصول معها الى اتفاق ملائم للجدولة ، حيث ان هذه الحرب تهتم
البلاد العربية جميعا .

وفيما يختص بالسياسة الاجسرية ، فيمكن اللجوء فى فترة
الحرب ، كاجراء استثنائى ، الى عدم انشاء وظائف جديدة فى
الحكومة والقطاع العام ، وتأجيل النظر فى أى مطالب جديدة لزيادة
الاجور .

وفيما يتعلق بالسياسة السعرية ، فانه توصلا لامتصاص الفائض
من الدخول يمكن اتباع سياسة رفع الاسعار ، على ان يكون هذا الرفع
بالنسبة للسلع والخدمات الكمالية دون السلع الضرورية الاساسية (١) ،
وذلك لعدم تحميل الفئات الشعبية ذوات الدخول المنخفضة كل العبء
الاقتصادى للحرب .

هذا وقد لجأت الحكومة الى الاجراءات السعرية ضمن
الاجراءات الاقتصادية التى اتخذتها فى يوليو ١٩٦٧ ، على النحو السابق
ايضاحه ، وقد قدرت حصيلة هذه الاجراءات السعرية فى ذلك الوقت
بنحو ٢٨ مليون جنيه (٢) .

(١) التى يمكن ان تكون محل التوزيع بالبطاقات على النحو السابق ابفاحه .

(٢) ويضيف تقرير وزارة التخطيط كاجراء آخر ، فى هذا الصدد ، هو اتباع
نظام التأمين ضد اخطار الحرب بالنسبة للسكن والمنازل والمتاجر الملوكة للقطاع الخاص فى
المدن الكبرى او فى جميع أنحاء الجمهورية، على ان يكون هذا النوع من التأمين اجباريا .
ويقول التقرير «ان هذه الوسيلة تجمع بين تحقيق غرضين ، الاول امتصاص جزء
من فوائض الدخول بقصد الاسهام فى كبح جماح التضخم ، والثانى التخفيف من اعباء
عموميات الحرب» (راجع متابعة النمو الاقتصادى فى ج ٢٠٠٤ ، أغسطس ١٩٦٨
ص ٢٤٠) .

ولا يغوتنا أن نذكر مرة أخرى ، أنه إذا كانت الحرب تتطلب موارد كبيرة ، فإنه يجب استخفاف الأساليب السابقة ، وعدم اللجوء إلى سياسة التحويل التضخمي للحرب، باعتبارها تؤدي إلى أكل اقتصاد واجتماعية ضارة لا تخدم اقتصاديات الحرب والتنمية(١) ، وقد يقضى الأمر إلى تضخم جامح يؤدي بالاقتصاد القومي .



(١) Kulkarni, op. cit., p. 63.

فصل ختامي

خلاصة الدراسة ونتائجها

تعرض معظم الاقتصاديات المتخلفة في الوقت الحاضر الى موجات متفاوتة من التضخم ، أصبحت تمثل لها مشكلة رئيسية من مشاكلها الاقتصادية ، وكانت مهمة هذا البحث هي دراسة «التضخم في الاقتصاديات المتخلفة وفي الاقتصاد المصري» .

وهذه الدراسة ، في الواقع ، نثر امرين : اولهما ، ان التضخم يعتبر ظاهرة اقتصادية تصاحب النمو الاقتصادي السريع ، وثانيهما ، ان التضخم يمكن ان يعتبر وسيلة لتمويل التنمية نظرا الى ان نقص رؤوس الاموال يمثل عبة كبرى تواجه المشروعات الانمائية .

على هدى هذا التصور ، وقفنا لرسم اطارا فكريا لموضوع بحثنا ، واضمينا في اعتبارنا مزج التحليل النظري بالواقع التجريبي ، وقد وجدنا ان طبيعة الامور تملي علينا تقديم دراسة تحليلية للتضخم في الاقتصاديات المتخلفة باعتباره ظاهرة اقتصادية ثم باعتباره وسيلة لتمويل التنمية ، كما تملي علينا ايضا ان نحاول رسم صورة للنمو الاقتصادي في ظل الاستقرار النقدي مع تقديم دراسة تجريبية للاقتصاد المصري في مرحلة التخطيط الشامل للتنمية كنموذج للاقتصاد المتخلف .

وترجيا على ذلك فقد قسمنا هذا البحث الى ثلاث اقسام ، عنى القسم الاول منها بدراسة التضخم كظاهرة اقتصادية في الدول المتخلفة واشتمل على اربعة فصول ، وقفنا في اولها ، بحساباته خلفية اساسية لهذه الدراسة ، على ماهية التضخم وانواعه . فعرضنا اولاً ، للتعريف المختلفة للتضخم وما تعرض له من انتقادات جعلت كتابا كثيرين يعرضون عنها ، واثرننا الى انه قد يكون من اللازم الركيزة التي تعريضة

تخلده أداة التحليل ، باعتباره التضخم محركاً معودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد من قدرة العرض . ثم قلنا ثانياً ، نصيماً لأنواع التضخم وفقاً لمعايير اخترتها لهذا الغرض ، وأبرزنا أن غالبية الأنواع التي تظهر في الاقتصادات المتخلفة ، منظورها اليها من ناحية مصدرها ، من تضخم طلب ، كما أن هذه الاقتصادات توسم بنوع خاص هو التضخم الهيكلي .

وتناولنا في الفصل الثاني تفسير التضخم وأسبابه في ضوء أفكار المدارس الاقتصادية التي وصلت لتحليل النقدي ، ونوهنا بأن النظرية الكمية . وهي النظرية المعتدة من الاقتصاديين الكلاسيك تعتبر أقدم النظريات في تفسير التضخم ، وهي ترجعه إلى تزايد كمية النقود . أما التحليل الكينزي فيعتبره نتيجة لتوقف كل عوامل الإنتاج . وتمزوه المدرسة السويدية الحديثة ، إلى زيادة الاستثمار المخطط عن الإدخار المخطط . على حين تنبه أحدث الكليات في التحليل النقدي للكاتبين جيرلي وشو ، إلى مسألة هامة في هذا المجال ، هي التحول من الأصول ذات السيولة المنخفضة إلى الأصول ذات السيولة المرتفعة . وقد الخسنا في ضوء هذه الأفكار ، إلى أن التضخم يعتبر ظاهرة كثرها من الظواهر الاقتصادية الأخرى ، وهو يرجع إلى زيادة الانفاق الكلي زيادة تفوق الزيادة في العرض الحقيقي من السلع والخدمات ، أو هو يرجع إلى زيادة الطلب الفعلي عن العرض الفعلي ، وهذه المسألة لا يكون التضخم النتيجة لاضطراب قوى الإنتاج في الاقتصاد أو سوء تنظيم هذه القوى .

ودرسنا في الفصل الثالث ظاهرة التضخم في الاقتصادات المتخلفة ، فافترضنا أن التنمية التي تمرسها الدول المتخلفة في الوقت الحاضر ، شبكتها في ذلك شأن تطوُّب النمو التي جدت في الماضي (على اختلاف ظروف كل منهما) ، قد صاحبها جنباً إلى جنب ارتفاع في المستوى العام للأسعار ، وذكرنا أن ذلك يرجع إلى عديد من الاعتبارات يتطرق أهمها بالطبيعة للدرجة التراكم الرأسمالي في المراحل الأولى للتنمية وبطبيعة البنيلان الاقتصادي لهذه البلاد وما يحويه من مصادر مختلفة يجعلها عرضة للتضخم ولو لم يستعمل في

تحويل التنمية على وسائل تضخمية بطبيعتها ، ومن أهم هذه المصادر وأخطرها . التقلبات في أسعار تصدير المواد الأولية والميل للتوسع في الاستهلاك .

وضمنا هذا الفصل أيضا دراسة للطبيعة البنائية للتضخم في الاقتصاديات المتخلفة . وأوضحنا فيه ما تنسم به من ظهور التضخم الهيكلي في غمار سياسة التنمية في شكل ضغط شديد على الأسعار نتيجة لعدم التوازن العطاعي في الاقتصاد ، وقد أشرنا في هذا الصدد الى أنه ينبغي على الدول المتخلفة ، وهي تمارس خططها الانمائية ، أن تعمل على تحقيق التوازن بين معدل النمو في القطاعات المختلفة حتى يمكنها تفادي الضغوط التضخمية في اقتصادياتها .

أما الفصل الرابع فقد درسنا فيه ظاهرة التضخم في الاقتصاد المصري في مرحلة التخطيط الشامل للتنمية . وتناولنا الدراسة فيه على ثلاثة مباحث . غنى أولها بالوقوف على الحركة العمودية للأسعار والمعايير التي تشير الى اتجاهاتها . وفي تقمينا لحركة الأسعار ، كما عبرت عنها الأرقام القياسية لأسعار الجملة ولنفقات المعيشة . أنضح لنا أن جميع هذه الأرقام وفقا لسنوات الأساس ٢٩ و٥٩/٦٠ و٦٦/٦٧ بالإضافة الى الرقم المالي الضمني قد سجلت ارتفاعا مستمرا وبمعدلات محسوسة خلال الفترة محل البحث . على أننا بادرنا الى التنبيه الى حقيقة هامة وهي أن تحركات الأسعار ، كما سجلتها الأرقام القياسية . لم تعبر تعبيرا كاملا عن القوى التضخمية ، فهي لم تأخذ في اعتبارها الأسواق السوداء والطواير ، ولما ذلك فقد قررنا أن قلدا من التضخم الذي احتواه الاقتصاد المصري قد عبر عن نفسه في شكل تضخم ظاهر بينما استتر القدر الآخر في صورة تضخم مكبوت .

وترتبا على ذلك فقد أشرنا الى أن الأسعار في مصر ، في الفترة محل البحث ، لم تعبر تعبيرا صحيحا عن القوى الاقتصادية ، وهي بهذه المثابة لم تعمل على التخصيص الأمثل للموارد ، كما أشرنا الى أن مشكلة الكفاءة الاقتصادية في مصر يتمثل جانب هام من جوانبها في مسألة الأسعار ، ومن ثم فإن على المخطط المصري أن

يعمل على اصلاح هيكل الاسطر في الاقتصاد وان ينشط جهاز تنظيم الاسطر الذي اتهم في القسط ١٩٧١ للاسقاط بمطوياته نحو اقتراح السياسات المبررة الناجية .

والوقوف على مؤشرات القوى التضخمية في مصر ، استغلنا معيارا يستند على منح صندوق النقد الدولي الحكم على وجود هذه القوى ، وقد كشف لنا تطبيقه ، ان الاقتصاد المصري قد عانى من ضغوط تضخمية محسوسة ، وان سجل اكتمالها محسوسا في عام ٦٨/٧٧ نتيجة للاثر المباشر للمدوان وكذلك نتيجة لسياسة الاكتمالية التي اتبعتها الحكومة والتي ترتب عليها ان حقق الدخل القومي نموا سالبا . وقد اثرتنا بمسدد هذه السياسة الاكتمالية الى انها كانت سياسة خاطئة حيث فرضت على البلاد ، في تلك السنة ، تخلفا اقتصاديا لا يتفق ومقتضيات النمو ولا يتواءم مع اعتبارات الحرب في الوقت نفسه . فسياسة النمو الرشيدة ، في نظرنا ، هي التي تستهدف التوسع الاقتصادي بقدر ما تسمح به الموارد المتاحة والتي يجب العمل على زيادتها السنة تلو اخرى .

اما البحث الثاني فقد خصص للدراسة انواع التضخم في الاقتصاد المصري ، منطلوا الى من ناحية مصدره ، فبحثنا اولاً التضخم الطلب ، وعرضنا اتجاهات الاتفاق بترواحه المختلفة ، فانضح لنا ان الاتفاق الاستهلاكي بتوجيه الحكومي والقشري قد زاد زيادة كبيرة استمرت كل الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي تقريبا ، ومن هنا رأينا ان تنشر الى انه قد أصبح من الضروري العمل على ترشيد الاستهلاك من ناحية كميته ومن ناحية نوعيته ، بحيث يصبح معدل نموه اقل من معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي بالقدر الذي يسمح بتوليد الاحجام المطلوبة من الادخال المحلي لتحويل الاستثمار المحلي

وبحثنا ثانياً التضخم الثقة ، وعرضنا ظاهرة زيادة الاجور وربحنا بينها وبين الزيادة في الانتاجية ، وبين لنا ان الزيادة في الاجور غابت الزيادة في الانتاجية بكثير ، ورأينا ان تنشر هنا ايضا الى انه قد أصبح من الضروري ان تملأ الانتاجية الاهمية الكبرى لتحقيق

التنوع في المرحلية القائمة ، وهو التوجه السليم الذي اتبعته معظم الدول ، دون الاعتماد على السياسة الاستثمارية الكثيفة وحدها . كما درسنا ثالثا ، نماذج من التضخم الهيكلي ، عن طريق تقديم بعض المظاهر التي يتسم بها هذا اللون من التضخم أهمها ما اتضح لنا من زيادة أسعار السلع التذاتية بنسبة أكبر من أسعار السلع الصناعية وزيادة الأسعار في الريف عنها في المدن ، وهي مظاهر تدعو الى دراسة عميقة من ناحية علاقاتها ومن ناحية اتجاهاتها في المجتمع المصري .

وعالج البحث الثالث الفجوات التضخمية وفقا لمعيارى فائض المعروض النقدي وفائض الطلب الكلي . وقد اتضح لنا انهما كشفتا عن وجود قدر محسوس من التضخم في الاقتصاد المصري خلال الفترة محل البحث .

وفي القسم الثاني من هذه الدراسة تناولنا التضخم كوسيلة لتمويل التنمية ، واثرتنا الى انه قد اثير حول هذا الموضوع جدل كبير ، فبينما يرى انصار التمويل بالتضخم انه وسيلة فعالة للتمويل يؤكد معارضوه عدم جدواها بل وضررها على الاقتصاديات المتخلفة ، ومن ثم فان هذا الجزء من الدراسة اخذ على عاتقه عرض هذه الآراء وتحصيلها ثم اتخاذ موقف محدد بصدها . وقد اشتمل هذا القسم على ثلاثة فصول ، خصص الفصل الاول منها لعرض الاتجاهات المؤيدة للتضخم ، وقد أوضحنا فيه ان انصاره يعتقدون انه وسيلة فعالة بل وحتمية للاسراع بعملية التنمية ، وأبرزنا في هذا الفصل أولا ، الحجج المتعددة التي ساقها انصار التضخم لتأييد وجهة نظرهم ، وتركز حجتهم الأساسية في أن التضخم يمكن أن يستخدم كأداة لتحقيق الادخار الإجباري عن طريق العمل على إعادة توزيع الدخل في المجتمع لصالح الطبقات التي تقوم بالادخار والاستثمار ، وهم يضيفون انه اذا كان هذا الامر يتطوّر على بعض الأنوار الاجتماعية الضارة بالطبقات المحدودة الدخل ، فان هذه الآثار تعتبر ثمنا بسيطا تدفعه الشعوب من أجل التقدم .

كما تتمثل أهم المبرر الأخرى ، في أن التضخم يكفّل الاستثمار الكلي المولّد الإيجابية عن طريق تشغيل الموارد الكثيرة

الماطلة التي تتواجد في البلاد المتخلفة ، وعلى الأخص الأبدى
الفاطلة التي توجد بالقطاع الزراعى .

واوضحنا في هذا الفصل ثانيا ، العملية التضخمية ، وفرقنا بين
التمويل بالعجز في كل من الدول المتقدمة والمتخلفة ، وكيف أنه يؤدي
في الدول الأخيرة الى التضخم في معظم الاحوال ، نظرا لما توصم به
من ضالة مرونة جهازها الإنتاجي ، كما سردنا أيضا الشروط التي
يتطلبها انصار التمويل بالتضخم وبصفة خاصة ما ينصح به كثير من
الكتاب من استخدامه بجرعات صغيرة ومتقطعة في تمويل الاستثمار .

واشرنا في هذا الفصل ثالثا ، الى كفاءة التضخم في تحقيق الادخار
الاجباري ، معتمدين في هذا الصدد على نموذج رياضي للاستاذ ماينارد
قوامه انه لكي ينجح التضخم في زيادة التراكم الرأسمالي ، فانه
يشرط إعادة توزيع الدخل لصالح طبقة المنظمين وأن يكون ميلهم
الحدي للادخار مرتفعا . وهنا نتحدد كفاءة التضخم في تركيب
رأس المال على قيمة معامل الاسعار / الاجور ، فكلما كانت منخفضة
ادت الى زيادة يعتمد بها في حجم الاستثمار .

وناقشنا في هذا الفصل رابعا ، الحجم الأمثل للتمويل بالتضخم ،
فعرضنا افكارا متعددة بصدده ، واشرنا الى انه بينما يقتل بعض
الكتاب ان زيادة الاسعار بواقع ٥٪ سنويا يعتبر قدرا مناسباً ،
يفضل البعض الآخر عدم وضع معايير كمية والاكتفاء في هذا المجال
باتجاهات معامل الاسعار / الاجور .

وفي نهاية الفصل الاول عرضنا للتجربة التي يستند اليها
انصار التمويل بالتضخم في تدعيم وجهة نظرهم ، وهي تجربة الخطوة
الخمسة الاولى في الهند حيث اعتمدت الحكومة على تمويل جانبي
كبير منها عن طريق عجز الميزانية بلغ نحو ربع اجمالي استثمارات
القطاع العام ، ومع ذلك لم ترتفع الاسعار .

اما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه الاتجاهات المعارضة للتمويل
بالتضخم ، وعرضنا الدراسة فيه على ثلاثة مباحث ، اوردنا في اولها
نقيدا حاسما للحجج السابقة وأوضحنا أنها لا تكاد تستند على

أساس نظري صحيح أو واقع عملي ملموس . ووضحنا بمدد البعثة
 الأساسية المتلفة بالأدخار الإجبري أنها ^{حالة} ~~تقلا~~ ^{من جانب} ~~مقتسونة~~ ^{إليه} .
 الأول التضادى - والثاني اجتماعي ، ويتركز الجانب الاقتصادي في أنه
 قد يترب على التضخم زيادة في الدخول الحقيقية وزيادة في
 الاستهلاك دون أن يترب على ذلك تحقيق ادخار حقيقي ، فضلا عن
 أنه يجب الاعتماد في هذا المجال على الأثر الصافي للأدخار الكلي نظرا لما
 قد يؤدي إليه التضخم من نقص الإدخار في قطاعات أخرى ،
 بالإضافة إلى أن التحويل على زيادة مدخرات الطبقات ذات الميل الحدي
 المرتفع قد قلت أهميته في الاتجاه الحديث التي تركز على زيادة
 المحتجز من الدخل في شكل مدخرات فردية صغيرة الحجم
 كثير العدد . أما الجانب الاجتماعي ، فيتمثل في عدم إمكان الاستناد إلى
 طبعا التفاوت في الدخول لصالح الطبقات الفنية سبيلا للتنمية ،
 الفكرة التي تستند إلى الأخذ بالتضخم ليعمل على زيادة الأثنياء
 غنى وزيادة الفقراء فقرا لا تجد من يتقبلها في عالمنا المعاصر .

وفي تقييمنا لنموذج ماينارد المشار إليه أوضحنا أنه قد يؤدي
 إلى نتائج اقتصادية ضارة إذا تخلفت الشروط التي يفترضها
 بحيث لا يجنى المجتمع إلا الأثر الضارة بالتضخم ، فضلا عن أن
 التكاليف التي يتحملها محدود الدخل بتخفيض استهلاكهم الحقيقي
 تعتبر تكاليف اجتماعية باهظة ، ولا يمكن القول أنها تعتبر ثمنا
 بسيطاً للتقدم .

وفيما يختص بأهم حجج أنصار التضخم الأخرى والتي تعيد
 الأخذ بالتضخم كغفالة الاستخدام الكامل للموارد الإنتاجية استنادا
 إلى السيادة المالية التحويفية ، أوضحنا أن هذا الاتجاه يحاول
 تطبيق التحويل الكينزي على الاقتصاديات المتلفة تطبيقا آليا
 خاطئا . فالهيكल الاقتصادي للدول التي عناها كينز تتميز عموما
 بارتفاع درجة مرونة عوامل الإنتاج بخلاف الحال في الدول المتلفة حيث
 يتسم هذا الهيكل بصلابة المرونة ، ونهنا في هذا الصدد إلى أنه يجب
 أن نفرق بين الموارد الماطلة والطاقات الماطلة ، فما قد يوجد
 في الدول المتلفة هو بعض الموارد الماطلة ، وهي لا تصلح للاستخدام

المباشر السريع في الانتاج بمجرد الزيادة في الطلب الصالح ، يمكن الحال بالنسبة للطاقت العاطلة ، وعلى ذلك فقد حرصنا على الإشارة الى انه قد يشترط على الزيادة في الانفاق في الدول المتخلفة ضغط صودى على الاسعار حتى ولو لم يصل الاقتصاد الى نقطة التشغيل الكامل .

وبصد التجزب الواقعة لانصار التضخم ومعارضة عرضنا لتجربتين ، الاولى تجربة الهند التى اشرنا اليها من قبل ، والثانية تجربة دول امريكا اللاتينية . اما التجربة الاولى فقد ذكرنا بصدها اننا نعتقد ان التمويل بالمعجز الذى اتبعته الهند في الخطة الخمسية الاولى لم يكن موضع اختبار حقيقى . فلو اننا اطلعنا على بيانات الخطة لوجدناها متواضعة في اهدافها واستراتيجيتها ، فضلا عن ان الزيادة في كمية النقود قد قابلتها زيادة مماثلة في السلع والخدمات لظروف لايت تنفيذ الخطة اهمها زيادة الانتاج الزراعى وازداد كبيره نسجه لتحسين الظروف الجوية . كما ذكرنا في هذا المجال ايضا . انه اذا كان نجاح الخطة الاولى قد اغرى الحكومة الهندية بالانغماس في سياسة التمويل بالمعجز في خطتها الثانية الامر الذي يرتب عليه ظهور الضغوط التضخمية بشكل محسوس بسبب نقص الانتاج الزراعى . فانها قد اضطرت بعد ذلك الى تعديلها فعملت على انقاص نسبة التمويل بالمعجز باستمرارا الى ان بلغت ٧٪ في الخطة الثالثة . مع عدم التمويل على التمويل بالمعجز بعد ذلك .

وفي عرضنا للتجربة الثانية التى يستند اليها المعارضون وهى تجربة دول امريكا اللاتينية ، بداننا بعرض سريع للجذور التاريخية للتضخم فيها ثم اتبعناه باستعراض الخصائص العامة لهذه الدول التى تتمثل بصفة خاصة في انتاج وتصدير المواد الأولية لنصل الى مسألة هامة وهى مدى علاقة التضخم بالنمو الاقتصادى فيها . وباجراء مقارنات بين معدلات النمو ومعدلات الزيادة في الاسعار من جهة وبين التضخم ومعدل تكوين رؤوس الاموال من جهة اخرى اتضح لنا انه لا توجد علاقة منتظمة بينهما .

يحتل هذا البلد من الماتشات فرنسا التي إنه اذا كان التمسار
التضخم ينضمون الاول التضخم بالتهاج سبيل التحويل التضخم ،
فالمهم القسم يعطونه بشروط يكافؤ يكون توفرها امرا مستحيلا
ويجعل التهاج هذا السبيل امرا غير ذي موضوع ، لكل ذلك قررنا اننا
لا نعيد استخدام التضخم للتحويل في البلاد التضخم وكفاها ما تعانيه
من مصادر مختلفة للضغط التضخم .

اما الجانب التطبيقي للقسم الثاني والمتعلق بالتحويل بالعجز في
الاقتصاد المصري ، فقد تناولناه في الفصل الثالث على مبحثين ،
تناقشنا في احدهما التحويل بعجز الموازنة العامة ، واوضحنا فيه انه
على الرغم من ان المخطط المصري قد اعلن استبعاده التضخم كوسيلة
للتحويل الا انه لجا اليها لسد الفجوة بين الادخار المحقق والاستثمار
المخطط ، وقد اشرنا الى ان هذا العجز على مدى سنوات التخطيط
الشامل قد بلغ ارقاما كبيرة . وتناولنا في البحث الاخر الائتمان
المصرفي وربطنا بينه وبين النشاط الاقتصادي في علاقات متعددة ،
واللاحظة الهامة التي نرى ابرازها هنا هي ان الائتمان المصرفي قد زاد
زيادة مطردة فاقت في بعض السنوات الحاجة اليها الامر الذي رأينا
معه ضرورة دخول الائتمان المصرفي في نطاق التخطيط .

وفي القسم الثالث من هذه الدراسة عالجنا موضوع النمو
الاقتصادي والاستقرار النقدي على ثلاثة فصول ، تناولنا في الفصل
الاول النمو وعلاقته بالاستقرار وذكرنا اننا نرى في الاستقرار
النقدي ضرورة للتنمية فلتوازنه نظرا الى ان الاختلال النقدي يؤثر
على النمو في اتجاهات رئيسية مختلفة .

وكان منهجنا في علاج الضغوط التضخمية في الفصلين الثاني
والثالث ، ان هذا العلاج يتحصر في خمس وسائل تمثل في اقسام
كمية النقود وسائل السياسة النقدية واتقاص الاتفاق الكلي
وسائل السياسة المالية وضبط الاجور بوسائل سياسة الاجور
واتقاص الاتفاق الاستلاكي عن طريق السياسة الادخارية وعلاج
مظاهر التضخم عن طريق سياسة القيود المباشرة .

ومن وسائل السياسة النقدية في ضبط التضخم، تركيز دراستنا على أدواتها المتعددة وميكانيكية كل منها للتأثير في مخزون واستخدام النقود والائتمان ، وقد افصح لنا كيف ان اثر سياسة سعر الخصم ضعيف ، وأنه يتمثل تطبيق سياسة السوق المفتوحة ، وان سياسة تغيير نسب الاحتياطي محدودة الاثر ، ويرجع ذلك الى ضعف السوق النقدية وانعدام الحقوق المالية في كثير من الدول المتخلفة ، كما هو الحال في مصر . اما الوسائل المباشرة التي تتمثل في الاوامر والبطاقات التي يصدرها البنك المركزي ، فقد اوضحنا كيف ان الاتجاه الحديث ، حتى في الدول المتقدمة ، يميل الى التركيز على الوظيفة التنفيذية لهذه البنوك ، فخلا عن ان التجربة قد أثبتت في مصر اننا يمكن ان تكون وسيلة فعالة لحصر الضغوط التضخمية على الرغم من ان استخدامها لم يخضع لسياسة مرسومة . ومن ثم فقد اقترحنا ضرورة اخذ بخطة الثمانية لتلزم بها القطاعات الاقتصادية كما يلزم بها القطاع المصرفي لتكون وسيلة فعالة في ضبط الضغوط التضخمية وعلاجها في الاقتصاد المصري .

وعن وسائل السياسة المالية في ضبط التضخم ، ذكرنا انه على الرغم مما يحيط النظام الضريبي من صعوبات الا انه يجب استخدام الضريبة كأداة رئيسية في هذا الصدد حيث اثبتت في بعض البلاد المحامسة وفي مصر فاعليتهما في امتصاص الضغوط التضخمية وهي تعتبر ، في نظرنا ، من اكبر أدوات السياسة المالية فاعلية في هذا المجال . اما بالنسبة لتخفيض الانفاق الاستهلاكي الحكومي ، فقد اشرنا الى انه امر مرغوب فيه ، ولا سيما ان معدله أخذ في الزيادة السريعة في البلاد المتخلفة، كما اشرنا ان مصر قد توفرت منذ خمس سنوات على تطبيق برنامج لترشيد الانفاق العام ضمن برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي ، ولم تظهر نتائج المرجوة بعد ، وما زال الامر يحتاج الى مزيد من الوقت والجهد .

وعن سياسة الاجور في ضبط التضخم ، عرضنا لتجارب مجالس الدخول في الدول المتقدمة وشرنا الى كيفية محاولة ربط الزيادة في الاجور بالزيادة في الانتاجية في الاقتصاد المصري ، وراينا ان الامر

يقتضى إنشاء مجلس للدخول في مصر ويكون هدفه تخطيط سياسة
الدخول وربطها بسياسة النمو والاقتصاد .

ومن الادخار في الدول المتخلفة ، باعتباره وعاء طبيعيا لكل نفو
متوازن وعلاجاً لمصدر هام من مصادر الضغط التضخمى في
الدول المتخلفة وهو الميل المتوسع في الاستهلاك ، عرضنا أولاً ، لمستوى
الادخار المحلى ومصادر "ثلاثة" القطاع الحكومى ، وقطاع الأعمال ،
والقطاع المائى ، وما يميز كل نوع ، وافرنا الى وجوب الارتفاع بمستوى
الادخار حتى يتناسب مع المعدل المطلوب من الاستثمار ، ولا سيما
في قطاع الأعمال الهام الذى أصبح يحتل الآن في بعض البلاد المتخلفة
كمصر شأنا كبيرا .

وتناولنا ثانياً ، الإدخار في الاقتصاد المصرى وعرضنا معدلاته
خلال مرحلة التخطيط الشامل ، فافضح أن متوسطها يبلغ ١٣٪ وهو
رقم يقل عن الرقم المطلوب للاستثمار المخطط الذى يبلغ ٢١٪ ، وكان
علينا أيضاً أن نشغول المشكلة التمويلية في مصر لنتهى بوجوب
زيادة الادخار ، والا لئى الأمر الى التفرغ للضغوط التضخمية .
وفي دراستنا للعوامات القائمة على جميع المدخرات وتمييزتها ،
استعرضنا أنشطة الادوية المختلفة وما نراه بصددها ، على أن أهم
ما لاحظناه في هذا الصدد أن الأمر يستدعى تسويق جهود هذه الادوية
ومتابعاتها وتنشيطها بما يخدم السياسة الادخارية ، وقد رأينا أن
تحقيق ذلك يقتضى إنشاء لجنة عليا للادخار تتوفر على تنفيذ هذه
المهام .

وفي الفصل الرابع ، وجدنا من الضروري ، ونحن نمر بتجربة
حرب وتنمية في الوقت نفسه ، أن تقدم دراسة للتضخم في ظل
اقتصاديات الحرب والتنمية اشرنا فيها الى تطور الاتفاق الحربى في
عصر وكيفية تحويل التنمية والجهود الحربى وانتهينا الى أنه يجب أن
تتصب مناقشة عيم مخصص الحزب على الاستهلاك النهائي
بنوعيه الحكومى والفردى ثم الاستثمارات في قطاع الخدمات ثم
الاستثمارات الطويلة الاجل ، كما اشرنا في هذه الدراسة ايضا الى
تجربة ناجحة في هذا المجال هي تجربة إنجلترا في الحرب الماضية ،
حيث استطاعت السيطرة على الضغوط التضخمية باتخاذ عدة
تدابير ايات لرفعها الحكومة ولرفضها الشعب المتطلع الى النصر ، ورجونا
أن يكون في هذه التجربة مبررة مثل يحتذى في ظروفنا الحاضرة .

المراجع

اولا - المراجع العربية

١ - الكتب

- ١ - د. احمد عبده محمود ، الموجز في النقود والبنوك ، القاهرة ١٩٦٩ .
- ٢ - د. احمد نظمي عبد الحميد ووهيب مسيحة ، نظرية النقود والائتمان ، القاهرة ١٩٥٩ .
- ٣ - ا. هـ. هانسون ، المشروع العام والتنمية الاقتصادية ، ترجمة محمد امين ابراهيم ، القاهرة ١٩٦٥ .
- ٤ - د. جابر جاد عبد الرحمن ، اقتصاديات التعاون ، الجزء الاول ، القاهرة ١٩٥٨ .
- ٥ - جاكوب فاينر ، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ، ترجمة سنى اللقاني .
- ٦ - جون فيليب ورنيت ، الرخاء بدون تضخم ، ترجمة د. حسين عمر .
- ٧ - جون كينيت جلبرت ، أضواء جديدة على الفكر الاقتصادى ، ترجمة د. خليل حسن خليل .
- ٨ - د. حازم الببلاوى ، النظرية النقدية ، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٧١ .
- ٩ - د. حازم الببلاوى ، نظرية التجارة الخارجية ، الاسكندرية ١٩٦٨ .
- ١٠ - د. حازم الببلاوى ، التنمية الزراعية ، مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٧/٦٦ .

- ١١ - د. حامد عبد المجيد دراز ، أنظر د. عبد المنعم لوزي .
- ١٢ - د. حسين عمر ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية ، القاهرة .
- ١٣ - د. حسين فهمي ، الازمات النقدية في البلاد الرأسمالية (مذكرات لطلبة الدراسات العليا بكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية) ، الاسكندرية ١٩٧٠ .
- ١٤ - د. حمدي زهران ، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة ، القاهرة ١٩٧١ .
- ١٥ - د. ا. الاخضر ديان ، النظام المالي للاتحاد السوفيتي ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، القاهرة .
- ١٦ - د. رفعت المحجوب ، الطلب الفعلي ، القاهرة ١٩٧١ .
- ١٧ - رمزي زكي ، مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية، القاهرة ١٩٦٦ .
- ١٨ - د. زكريا احمد نصر ، التحليل النقدي ، القاهرة ١٩٥٩ .
- ١٩ - د. زكريا احمد نصر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، القاهرة ١٩٦٦ .
- ٢٠ - د. صبحي تادرس قريصة ود. محمد عبد العزيز عجمية ، المشاكل الاقتصادية المعاصرة ، الاسكندرية ١٩٦٦ .
- ٢١ - د. صبحي تادرس قريصة ود. محمد عبد العزيز عجمية ، النقود والبنوك والتجارة الخارجية ، الاسكندرية ١٩٧٠ .
- ٢٢ - د. صلاح نامق ، نظريات النمو الاقتصادي ، القاهرة ١٩٦٥ .
- ٢٣ - د. عادل احمد حشيش ، التعريف بالنظام الاشتراكي (مذكرات لطلبة كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية) ، الاسكندرية ١٩٧١ .

- ٢٤ - د. عادل احمد حنيس - اثرية على رقم الاعمال ودورها
في ترشيد اقتصاديات دول النظام الاشتراكي .
الاسكندرية ١٩٧٢ .
- ٢٥ - د. عبد الحميد القاسي - مسوول التنمية الاقتصادية في
البلدان النظمة - الاسكندرية ١٩٦٩ .
- ٢٦ - د. عبد الكريم صادق بركات - انظر د. عبد المنعم فوزي .
- ٢٧ - د. عبد المنعم فوزي - السياسة المالية في النظام الاشتراكي .
القاهرة ١٩٦٧ .
- ٢٨ - د. عبد المنعم فوزي - د. عبد الكريم صادق بركات . مالية
الدولة والهيئات المحلية : الاسكندرية ١٩٦٧ .
- ٢٩ - د. عبد المنعم فوزي - د. عبد الكريم صادق بركات . د.
يونس البطريق - المالية العامة والسياسة المالية ،
الاسكندرية ١٩٦٩ .
- ٣٠ - د. عبد المنعم فوزي ، د. عبد الكريم صادق بركات . د.
يونس البطريق - د. حامد عبد المجيد دراز ،
اقتصاديات المالية العامة - الاسكندرية ١٩٧٠ .
- ٣١ - د. عبد المنعم راضى - النقود والبنوك - القاهرة ١٩٧١ .
- ٣٢ - د. على لطفى - التنمية الاقتصادية : القاهرة ١٩٧١ .
- ٣٣ - د. فؤاد شريف ، المشكلة النقدية ، الطبعة الاولى .
- ٣٤ - د. فؤاد شريف ، السياسة النقدية في مصر ، ١٩٥٥ .
- ٣٥ - د. فؤاد مرسى ، النقود والبنوك ، الطبعة الاولى ، الاسكندرية
١٩٥٨ .
- ٣٦ - د. فؤاد مرسى ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الاسكندرية
١٩٥٥ .
- ٣٧ - د. فؤاد هاشم ، النقود والتوازن النقدى - القاهرة ١٩٥٩ .
- ٣٨ - د. فؤاد هاشم ، التجارة الخارجية والدخل القومى ، القاهرة
١٩٦٩ .

- ٣٦ - د. محمد إبراهيم غزلان ، قراءات في النقود والبنوك والدورات الاقتصادية ، الاسكندرية ١٩٦١ .
- ٤٠ - د. محمد إبراهيم غزلان ، دراسة الانظمة الاقتصادية المقارنة (مذكرات لطلبة الدراسات العليا بكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية) ، الاسكندرية ١٩٧٠ .
- ٤١ - د. محمد دويد ، اقتصاديات التخطيط الاشتراكي ، الاسكندرية ١٩٦٧ .
- ٤٢ - د. محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، القاهرة ١٩٦٩ .
- ٤٣ - د. محمد زكي شافعي ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الاول ، القاهرة ١٩٧٠ .
- ٤٤ - د. محمد زكي شافعي ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الثاني . القاهرة ١٩٧٠ .
- ٤٥ - د. محمد سلطان ابو على ود. هناء خير الدين ، الاسعار وتخصيص الموارد ، الاسكندرية ١٩٧٢ .
- ٤٦ - د. محمد عبد العزيز عجمية ، انظر د. صبحي تادرس قريضة .
- ٤٧ - د. محمد عبد العزيز عجمية ، د. محمد محروس اسماعيل ، التطور الاقتصادي ، الاسكندرية ١٩٦٨ .
- ٤٨ - د. محمد محروس اسماعيل ، انظر د. محمد عبد العزيز عجمية .
- ٤٩ - د. محمد مظلوم حمدي ، النقود واعمال البنوك والتجارة الخارجية ، القاهرة .
- ٥٠ - د. محمد يحيى عويس ، الاقتصاد الكينزي ، القاهرة ١٩٦٦ .
- ٥١ - د. مصطفى رشدي ، التحليل النقدي ونظرية الدخل القومي (مذكرات لطلبة كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية) ، الاسكندرية ١٩٧١ .
- ٥٢ - د. مصطفى رشدي ، النظرية النقدية من خلال التحليل الاقتصادي الكلي ، الاسكندرية ١٩٧٢ .

٥٢ - نورمان س. يوكتان وهولدرس. اليس ، وسائل التنمية ،
١٩٥٨ مترجم .

٥٤ - د. هناء خير الدين ، انظر د. محمد سلطان ابو على .

٥٥ - هولدرس. اليس ، انظر نورمان س. يوكتان .

٥٦ - د. وديع شرايعة ، مشاكل التنمية الاقتصادية ، من مطبوعات
معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٩

٥٧ - وهيب مبيحة ، انظر د. احمد نظمي عبد الحميد .

٥٨ - د. يونس البطريق ، انظر د. عبد النعم فوزي .

٢ - المقالات والبحوث والمذكرات

١ - د. احمد ابو اسماعيل : دور البنوك في التنمية الاقتصادية ،
معهد الدراسات المصرفية ، يونيو ١٩٦٢ .

٢ - د. احمد النجار ، مراكز الادخار المحلية ، معهد الدراسات
المصرفية ، يونيو ١٩٦٢ .

٣ - د. احمد حافظ الجبوني ، التضخم ، مجلة الاقتصاد
والمحاسبة ، سبتمبر ١٩٦٨ .

٤ - احمد امين قزاد ، الادخار وشبهات الاستثمار ، معهد
الدراسات المصرفية ، ابريل ١٩٦٥ .

٥ - احمد حسن رضوان ، دور البنوك في نشر الوعي الادخاري
وتجميع المدخرات ، معهد الدراسات المصرفية ،
مارس ١٩٦٧ .

✻ التابع البنك المركزي المصري .

٦ - د. اسماعيل صبرى عبدالله ، التضخم في السبعينات ،
مهد الدراسات المصرفية ، أبريل ١٩٧١ .

٧ - د. اسماعيل صبرى عبدالله ، أزمة العملات القوية ومشكلة
السيولة الدولية ، معهد الدراسات المصرفية ،
فبراير ١٩٦٦ .

٨ - بنك بور سعيد ، الإصلاح المالى والاقتصادى فى ظروف
الحرب ، الاسكندرية .

٩ - بنك مصر ، العالم والتضخم ، النشرة الاقتصادية ، ديسمبر
١٩٦٤ .

١٠ - بنك مصر ، جميع المدخرات الفردية فى البلاد المختلفة ، دراسة
مقارنة ، النشرة الاقتصادية ، ديسمبر ١٩٦٧ .

١١ - بنك مصر ، الوضع الديموغرافى فى ج.ع.م. واثره فى التنمية
الاقتصادية ، النشرة الاقتصادية ، مارس ١٩٦٩ .

١٢ - البنك الاهلى المصرى ، التطورات الائتمانية والمصرفية خلال عام
١٩٥٨ .

١٣ - البنك الاهلى المصرى ، تطور اقتصاد ج.ع.م. فى العقد
السادس من القرن العشرين ، القاهرة ١٩٦٣ .

١٤ - البنك الاهلى المصرى ، الخطة الثالثة للتنمية فى الهند ،
النشرة الاقتصادية ، المجلد الثالث عشر ، العدد
الثالث والرابع ، ١٩٦٠ .

١٥ - البنك الاهلى المصرى ، الفن المصرفى فى ظل اقتصاد موجه ،
النشرة الاقتصادية ، المجلد الرابع عشر ، العدد
الثالث ، ١٩٦١ .

١٦ - البنك الاهلى المصرى ، تطور اقتصاد المصرى فى العقد
السادس من القرن العشرين ، النشرة
الاقتصادية ، المجلد الخامس عشر ، العدد الاول ،
١٩٦٢ .

١٧ - البنك الاهلى المصرى ، تقييم نمو مصر الاقتصادى أثناء الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٦٢ ، النشرة الاقتصادية ، المجلد السابع عشر ، العدد الاول ، ١٩٦٤ .

١٨ - البنك الاهلى المصرى ، التغيرات فى سرعة دوران النقود ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الثامن عشر ، العدد الاول والثانى ١٩٦٥ .

١٩ - البنك الاهلى المصرى ، المقالة الافتتاحية (الاسعار) ، النشرة الاقتصادية ، المجلد العشرون ، العدد الرابع ، ١٩٦٧ .

٢٠ - البنك المركزى المصرى ، مشكلات تطبيق اسعار الوارد الدولية ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الاول ، العدد الثانى ، ١٩٦١ .

٢١ - البنك المركزى المصرى ، برامج التثبيت وتسهيلات صندوق النقد الدولى الائتمانية ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثانى ، العدد الرابع ، ١٩٦٢ .

٢٢ - البنك المركزى المصرى ، التمويل التوفيقى لتقلبات حصيله المصادرات ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد الاول ، ١٩٦٢ .

٢٣ - البنك المركزى المصرى ، سلسلة معادلة لوسائل الدفع فى ج.ع.م ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد الرابع ، ١٩٦٢ .

٢٤ - د. جرجس عبد مرزوق ، السياسة النقدية والائتمانية فى ج.ع.م. ، معهد الدراسات المصرفية ، مايو ١٩٦٢ .

٢٥ - د. جرجس عبد مرزوق ، تطور السياسة الائتمانية فى السنوات الثلاثة الأخيرة ، معهد الدراسات المصرفية ، مارس ١٩٦٢ .

٢٦ - د. جمال الدين محمد سعيد ، البنك المركزي والرقابة على البنوك والائتمان في مصر ، مصر المعاصرة ، ابريل ١٩٥٨ .

٢٧ - د. حازم البيلادي ، الطلب على النقود ، مصر المعاصرة ، يناير ١٩٧١ .

٢٨ - حامد مصطفى ، تجربة بنوك الادخار المحلية في ج.ع.م. ، معهد الدراسات المصرفية ، ابريل ١٩٦٨ .

٢٩ - د. حسن محمد سليم ، التضخم والتنمية الاقتصادية ، معهد الدراسات المصرفية ، ديسمبر ١٩٧٠ .

٣٠ - د. حسين خلاف ، اذون الخزانة في الاقليم المصري ، معهد الدراسات المصرفية مايو ١٩٦١ .

٣١ - د. خليل حسن خليل ، البنك المركزي في الاقتصاد القومي ، معهد الدراسات المصرفية ، يونيو ١٩٦٥ .

٣٢ - د. رفعت الحجوب ، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية ، الرسالة رقم ٢٨ من رسائل لجنة التخطيط القومي .

٣٣ - رمزي زكي ، علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالي في الدول الاخذة في النمو ، معهد التخطيط القومي ، مذكرة رقم ٦٩١ في سبتمبر ١٩٦٦ .

٣٤ - د. رياض الشيخ ، ميزانية الدولة ووسائل تمويل الزيادة في الانفاق العام ، معهد الدراسات المصرفية ، يوليو ١٩٦٧ .

٣٥ - د. رياض الشيخ ، مشاكل تمويل التنمية الاقتصادية في ج.ع.م. ، معهد الدراسات المصرفية ، مايو ١٩٦٨ .

٣٦ - د. زكريا احمد نصر ، اسلوب من اساليب التحليل النقدي ، معهد الدراسات المصرفية ، مايو ١٩٦٠ .

٢٧ - د. سمير أمين ، القوى التفضيحية والقوى التكاملية في
الاقتصاد المصري ، مصر المعاصرة ، اكتوبر ١٩٥٨ .

٢٨ - سيد احمد البواب ، قياس كفاءة المصالح الحكومية في تقديم
الخدمات العامة عن طريق أسلوب ميزانية الاداء ،
معهد التخطيط القومي ، المذكرة رقم ٧٥٩ ، ابريل
١٩٦٧ .

٢٩ - د. فهدى تلمرس قريضة ، العوامل المحددة للتغير في كمية التوفير ،
معهد الدراسات المصرفية ، ابريل ١٩٦٤ .

٣٠ - د. عبد الطيل هويدى ، نشأة بنوك الادخار واقتراضها في
الدول المختلفة ، مصر المعاصرة ، اكتوبر ١٩٧١ .

٣١ - د. عبد الرزاق عبد المجيد ، دور القطاع المصرفي في الخطة
القومية ، معهد الدراسات المصرفية ، فبراير
١٩٦١ .

٣٢ - د. عبد الرزاق حسن ، القروض الخارجية ومشكلة ميزان
الدفعوعات ، معهد الدراسات المصرفية ، يونيو
١٩٦٣ .

٣٣ - د. عبد السلام بدوى ، الرقابة على النشاط الاقتصادي ، معهد
الدراسات المصرفية ، يونيو ١٩٦٥ .

٣٤ - د. عبد الكريم صادق بركات ، التضخم في الدول ذات الاقتصاد
المخطط ، مجلة كلية التجارة بجامعة الاسكندرية ،
يناير ١٩٦٥ .

٣٥ - د. عبد النعم اليه ، دور السياسة المالية في البلاد النامية
والبلاد المتقدمة ، الاسكندرية ١٩٦٥ .

٣٦ - د. عبد النعم الطنطاوى ، المزاويل المؤدية لنمو التزايد
لقطاع العام ، مصر المعاصرة ، ابريل ١٩٦٢ .

٣٧ - د. عمرو محي الدين ، التنمية الاقتصادية في ع.م.ع. ، معهد
الدراسات المصرفية ، ديسمبر ١٩٦٨ .

٣٨ - د. عزاد شريف ، نمو الائتملاء المصرفي في الخمسة
والعشرين سنة الأخيرة ، لجنة التخطيط القومي ،
يونيو ١٩٥٨ .

٤٩ - د. قزاد هاشم - الاستقرار النقدي والتنمية الاقتصادية ،
معهد الدراسات المصرفية ، يونيو ١٩٦١ .

٥٠ - د. قزاد هاشم ، تمويل الجهاز المصرفي للتنمية الاقتصادية ،
معهد الدراسات المصرفية ، يونيو ١٩٦٣ .

٥١ - د. فوزي ريس - تخطيطنا الصناعي في ضوء مواردنا ، معهد
الدراسات المصرفية ، مارس ١٩٦٥ .

٥٢ - كامل بكري ، السكان والنمو الاقتصادي في مصر - الاسكندرية
١٩٦٦ .

٥٣ - محمد أبو شادي ، تطور الجهاز المصرفي المصري المعاصر
وعلاقته بالتنمية الاقتصادية ، معهد الدراسات
المصرفية ، مايو ١٩٦٥ .

٥٤ - د. محمد حلمي مراد - البنوك النامية - معهد الدراسات
المصرفية - مارس ١٩٦٢ .

٥٥ - د. محمد زكي شافعي - العلاقات الاقتصادية الدولية للبلاد
التخلفة - مصر المعاصرة - أبريل ١٩٦٢ .

٥٦ - د. محمد زكي شافعي - مشاكل التجارة الدولية للبلاد
النتجة للمواد الأولية - مصر المعاصرة ، أكتوبر
١٩٦٤ .

٥٧ - د. محمد زكي شافعي ، النظم المصرفية بالبلاد التخلفة
اقتصاديا ، الرسالة رقم ٤٩ من رسائل لجنة
التخطيط القومي .

٥٨ - د. محمد سلطان أبو علي - أنماط الاستهلاك في ظل خطة التنمية
الاقتصادية - معهد الدراسات المصرفية ، مارس
١٩٧٠ .

٥٩ - د. محمد سامي محمد - دراسة تحليلية لميزانية بنك بحاري ، معهد
الدراسات المصرفية - مايو ١٩٦٦ .

- ٦٠ - د. محمد محروس اسماعيل ، مشكلة الغذاء في الوطن العربي ، مصر المعاصرة ، ابريل ١٩٧١ .
- ٦١ - د. محمود سبع ، مشاكل التطبيق عند اظهار اثر التضخم على القوائم المالية ، مجلة الامصاد والمحاسبة ، فبراير ١٩٦٩ .
- ٦٢ - موريس فريز ، النمو الاقتصادي والاستمرار النمدي ، مقالة مترجمة في النشرة الاقتصادية لبنك مصر ، مارس ١٩٦٥ .
- ٦٣ - د. محيي الدين الفريب ، عجز الميزانية وخجم وسائل الدفع ، معهد الدراسات المصرفية . مارس ١٩٦٩ .
- ٦٤ - د. نادية مكارى جرجس ، الارقام القياسية واستخدامها في الدراسات الاقتصادية . مصر المعاصرة ، ابريل ١٩٧١ .
- ٦٥ - وهيب مريحة ، علاقة السياسة الانمائية بالتضخم . الرسالة رقم ٤٢ من رسائل لجنة التخطيط القومي .
- ٦٦ - وهيب مريحة . مشكلة الفسلاء . المحاضرة رقم ٦ من المحاضرات العامة لجامعة القاهرة ، ٥٩/٥٨ .
- ٦٧ - د. يوسف عبد المجيد ، الدين العام المصرفي في ج.ع.م. ، معهد الدراسات المصرفية . مارس ١٩٦٨ .
- ٦٨ - د. يوسف عبد المجيد عبدالرازق . العوامل المؤثرة في قدرة الدول النامية على خدمة ديونها الخارجية ، معهد الدراسات المصرفية ، ابريل ١٩٦٧ .

٢ - مراجع عربية أخرى

- ١ - البيان الاقتصادي والمالى لشروع الموازنة المالية للدولة لعام ٧٢/٧١ .
- ٢ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوى للاحصاءات العامة ، يونيو ١٩٦٨ .
- ٣ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوى للاحصاءات العامة ، يونيو ١٩٧١ .
- ٤ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، كتاب الجيب السنوى ، يونيو ١٩٦٨ .
- ٥ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، كتاب الجيب السنوى ، يونيو ١٩٧٠ .
- ٦ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة الشهرية للارقام القياسية لاسعار الجملة ، اعداد مختلفة .
- ٧ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة الشهرية للارقام القياسية لاسعار المستهلكين ، اعداد مختلفة .
- ٨ - تقرير المؤسسة المصرية العامة للتأمين ، لعام ١٩٦٦/٦٥ .
- ٩ - تقرير وفد مصر برئاسة د. حسين خلاف فى لجنة القيود على موازين المدفوعات التابعة للجات ، اكتوبر ١٩٧٠ .
- ١٠ - تقرير مجلس ادارة البنك المركزى المصرى عن عام ١٩٧١/٧٠ .
- ١١ - لجنة التخطيط القومى ، اطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس ٦١/٦٠ - ٦٥/٦٤ .
- ١٢ - وزارة التخطيط ، متابعة وتقييم المعالم الاساسية للخطة الخمسية الاولى ، القاهرة فبراير ١٩٦٣ .

- ١٣ - وزارة التخطيط ، موجز متابعة وتقييم النمو الاقتصادى فى
ج.ع.٢٠٠٠ . لعام ٦٥/٦٦ القاهرة سبتمبر ١٩٦٧ .
- ١٤ - وزارة التخطيط ، متابعة وتقييم النمو الاقتصادى فى ج.ع.٢٠٠٠ .
لعام ٦٦/٦٧ ، القاهرة اغسطس ١٩٦٨ .
- ١٥ - وزارة التخطيط . متابعة وتقييم النمو الاقتصادى فى ج.ع.٢٠٠٠ .
لعام ٦٧/٦٨ ، القاهرة يوليو ١٩٦٩ .
- ١٦ - وزارة التخطيط ، متابعة وتقييم النمو الاقتصادى فى ج.ع.٢٠٠٠ .
لعام ٦٨/٦٩ : القاهرة اغسطس ١٩٧٠ .
- ١٧ - وزارة التخطيط ، متابعة وتقييم النمو الاقتصادى فى ج.ع.٢٠٠٠ .
لعام ٦٩/٧٠ . القاهرة مايو ١٩٧١ .
-

1 Books

- 1 — Allen, R. G. D. *Macro-economic Theory*, New York 1968.
- 2 — Ball, R. J. *Inflation and the Theory of Money*, Allen and Unwin, London 1964.
- 3 — Benham, Frederic. *Economics*, Pitman, London 1948.
- 4 — Bober, Stanley, *The Economics of Cycles and Growth*, New York 1968.
- 5 — Chaimeau, André. *Mécanismes et Politique Monétaires*, Presses universitaires de France, Paris 1968.
- 6 — Copeland, Morris A. *A Study of Money Flows in U S.A.* 1955.
- 7 — Currie, Jean I. and Edith H. Whethap. *Readings in the Applied Economics of Africa*, Cambridge 1967.
- 8 — Dell' Amore, Giordano. *The Mobilization of Savings in African Countries*, A conference held in Milan Sep. 1971.
- 9 — Duesenberry, J. S. *Business Cycles and Economic Growth*, McGraw-Hill Book, Tokyo 1958.
- 10 — Duesenberry, J. S. *Money and Credit : Impact and Control*, 2nd. ed., Prentice-Hall, 1967.
- 11 — El-Kammash, Magdi M. *Economic Development in Egypt*, New York 1948.
- 12 — Enke, Stephen *Economics for Development*, 1964.
- 13 — Gurley, John G. and Edward S. Shaw, *Money in a Theory of Finance*, The Brookings Institution, Washington 1960.
- 14 — Hagger, A. J. *The Theory of Inflation*, Melbourne University Press, Tasmania 1961.

- 15 — Hague, D. C. Inflation (A Conference held by the Inter. Economic Association) Macmillan, London 1962.
- 16 — Hansen, Alvin H. Monetary and Fiscal Policy. McGraw-Hill Book Co. London 1949.
- 17 — Hansen, Bent. A Study in the Theory of Inflation. 3rd. ed. Allen and Unwin, London 1961.
- 18 — Hansen, Bent and Girgis A. Marzouk. Development and Economic Policy in U. A. R. Amsterdam 1965.
- 19 — Harris, Seymour E. Inflation and American Economy, McGraw-Hill, New York 1945.
- 20 — Harrod, Roy. Economics of the Developing Countries, London 1968.
- 21 — Harrod, Roy. International Monetary Cooperation 45/67. London 1967.
- 22 — Horvitz, Paul M. Monetary Policy and the Financial System. Prentice-Hall. New Jersey 1969.
- 23 — Hutton, Graham. Inflation and Society. Allen and Unwin. London 1960.
- 24 — Hazlitt, Henry. Inflation, D. Van Nestrand, London 1960.
- 25 — Johnson, Harry. Monetary Economics. Allen and Unwin, London 1967.
- 26 — Kia-Nagau, Chang. The Inflationary Spiral, Chapman and Hall, London 1958.
- 27 — Kindleberger C. Economic Development. 2nd. ed. McGraw-Hill, Tokyo 1965.
- 28 — Kulkarni, R. G. Deficit Financing and Economic Development, Asia Publishing House. New York 1966.

- 29 — Lewis, W. Arthur. *The Theory of Economic Growth*, 5th. ed.; Allen and Unwin, London 1961.
- 30 — Marzouk, Girgis A. and Bent Hansen. *Development and Economic Policy in U A.R.* Amsterdam 1963.
- 31 — Maynard, Geoffrey. *Economic Development and the Price Level*, Macmillan, London 1963.
- 32 — Mundell, R. A. *Monetary Policy*, California 1971.
- 33 — Nurkse, R. *Problems of Capital Formation in Under-developed Countries*, Oxford 1955
- 34 — O' Brien, Patrick. *The Revolution in Egypt's Economic System*, Oxford, London 1966.
- 35 — Paish, F W. *Studies in an Inflationary Economy*, London 1962.
- 36 — Robinson, E. A. *Problems in Economic Development*, Macmillan, London 1965.
- 37 — Rostow, W. W. *The Process of Economic Growth*, 2nd., ed. Oxford 1960.
- 38 — Rowan, D. C. *Output, Inflation and Growth*, Macmillan London 1968.
- 39 — Samuelson, Paul A. *Economics*, 7th. ed. Tokyo 1967.
- 40 — Sen, Amartya. *Growth Economics*, Penguin 1970.
- 41 — Shapiro, Edward. *Macro-economic Analysis*, Harcourt, New York 1966.
- 42 — Shaw, Edward S. and John G. Gurley. *Money in a Theory of Finance*, The Brookings Institution, Washington 68.
- 43 — Shaw, E. S. *Monetary Stability in a Growing Society*, California 1965.
- 44 — Shonfield, Andrew. *Economic Growth and Inflation*, Bombay 67.

- 45 - **Spiegel, H** **Economics. The Science of Prices and Incomes**
Method. London 1965
- 46 - **Welsh, Edith H and Jean F** **Current Readings in the Applied**
Economics of Africa Cambridge 1967
- 47 - **Wilson, Thomas** **Inflation, Oxford Basil Blackwell 1961.**
- 48 - **Van Horne, James C** **Function and Analysis of Capital Market**
rate, Prentice-Hall New Jersey 1970

2 - Articles

- 1 - **Bernstein, E M and I G Patel** **Inflation in Relation to**
Economic Development, I M F (Staff papers)
Vol 2 No 3, Nov 1952
- 2 - **Bhatia, Rattan J** **Inflation, Deflation and Economic Development**
I M F (staff papers) Vol 8 No 1, Nov. 1960.
- 3 - **Dorrance, Graeme S** **Inflation and Growth, I M F (staff papers)**
Vol. 8 No 1 March 1966
- 4 - **Dow, J. C** **Internal factors causing and propagating inflation,**
D. C. Hague, op. cit
- 5 - **Ducros, Bernard** **Insuffisance de l'épargne privée et Inflation**
dans les pays sous développés. Revue d'économie
Politique Jan., Fev., 1961
- 6 - **Gerakis, Andreas S** **A Study of Development During The**
First Five Year Plan, I M F (staff papers),
Vol 14 No 3 Nov 1966
- 7 - **Gün, Eugenio** **Inflation in Latin America, D. C. Hague op. cit.**
- 8 - **H. ...** **Internal factors causing and propagating**
inflation D. C. Hague op. cit

- 8 — Hansen, Bent. Inflation Problems in Small Countries, 1966.
- 10 — Hansen, Bent. Inflationary Gap. I. N. P. 1966. Memo 16.
- 11 — Hansen, Bent. Inflation and Disguised Unemployment, I. N. P. Memo 21.
- 12 — I. M. F. Fund policies and procedures in relation to the compensatory financing of commodity fluctuations, (staff papers) Vol. 8 No. 16v. 1960.
- 13 — I. M. F. International Financial Statistics, Vol. 24, No. 5 May 71.
- 14 — James, Emile; A General Survey of Post-war Inflation, D. C. Hague, op cit.
- 15 — Marget, Arthur W. The Applicability of Orthodox Monetary Remedies to Developed and Underdeveloped Countries, D. C. Hague, op. cit.
- 16 — Maynard Geoffrey. Inflation and Growth in Latin America. Oxford Economic Papers. Vol 15, 1963.
- 17 — Mladek, J. V., E. Sturc and M. R. Wyczolkowski. The Change in the Yugoslav Economic System, I. M. F. (Staff papers) Vol. 2 No. 3, Nov. 1952.
- 18 — National Bank of Egypt. Inflation, Economic Bulletin, Vol. 10 No. 1.
- 19 — National Bank of Egypt. The New Inflation; Economic Bulletin, Vol. 12 No. 2.
- 20 — Niehans, Jurg. The Effects of Post-war Inflation on the Distribution of Income; D. C. Hague, op. cit.
- 21 — N.U., L'Etat D'Equilibre. Etude sur l'Economie Mondiale, 71.
- 22 — OECD (The Organization for Economic Cooperation and Development) Observer, An income policy in operation, The experience of Norway, April 1971.
- 23 — Oyrzanowski, Bronislaw; Problems of Inflation under Socialism, D.C. - Hague, op. cit.

- 24 — Papl, G. Ugo. Internal factors causing and propagating inflation.
D C Hague, op. cit
- 25 — Patel, I. G and E M Bernstein. Inflation in relation to
economic development, I. M. F. (Staff Papers)
Vol. 2 No. 1, Nov. 1952.
- 26 — Pazos, Felip. Development and Financial Stability, I M F.
(staff papers) Vol 3 No. 2, Oct. 1953.
- 27 — Perroux, François; Structuralisme, Modèles économiques, Struc-
tures économiques, Economie appliquée No. 3, 1971.
- 28 — Rizk, Hikmat S. A. The Mobilization of Domestic Savings in
U. A. R. International conference of savings in
African countries, Milan Sep 1971.
- 29 — Sturc, E. J. V. Mladek and M. R. Wyczalkowski. The Change
in the Yugoslav Economic System, I. M. F.
(Staff papers) Vol. 2 No. 3 Nov. 1952.
- 30 — U. N Savings in Under-developed countries, World Economic
Survey, 1957.
- 31 — U.N. Inflationary and Deflationary Tendencies, World Economic
Survey, 1960.
- 32 — Vasndevan, A. General Formulation of Inflationary Process in
Underdeveloped Countries, The Indian Journal of
Economics, Jan. 1966.
- 33 — Wyczalkowski, M. R., E. Sturc and J. V. Mladek, The Change
in the Yugoslav Economic System, I. M. F.
(Staff papers) Vol. 2 No. 3 Nov. 1952.

المختبرات

[illegible]

القسم الاول

التصخم كظاهرة اقتصادية في الدول المتخلفة

١٠	تمهيد
١٢	الفصل الاول ماهية التضخم وانواعه
١٣	المبحث الاول ماهية التضخم
٢٥	المبحث الثانى انواع التضخم
٤٥	الفصل الثانى تفسير التضخم واسبابه
٤٨	المبحث الاول التضخم والنظرية النقدية الكلاسيكية
٥٩	المبحث الثانى التضخم والنظرية النقدية الحديثة
٦٧	المبحث الثالث الاتجاهات المعاصرة فى تفسير التضخم
						المبحث الرابع اصول المالية ودور المؤسسات المالية
						الوسيلة (تحليل جبرلى وشو وعلاقته
٧٩	بالتضخم)

- ٩٣ الفصل الثالث التضخم في الاقتصاديات المتخلفة
- ٩٨ البحث الاول خصائص الاقتصاديات المتخلفة
- المبحث الثانى الطبيعة البنيانية للقوى التضخمية فى
- الاقتصاديات المتخلفة ١١٤

الفصل الرابع التضخم فى الاقتصاد المصرى (كمنموذج

- للاقتصاد النامى) ١٢٤
- المبحث الاول مظاهر التضخم فى الاقتصاد المصرى
- دعوامل وجوده ١٢٦
- المطلب الاول مظاهر التضخم فى الاقتصاد المصرى
- اولا - حركات الاسعار ١٣٠
- ثانيا - مؤشرات التضخم ١٥٥
- المطلب الثانى عوامل الضغط التضخمى فى
- الاقتصاد المصرى ... ١٨١

- المبحث الثانى انواع التضخم فى الاقتصاد المصرى ٢٠١
- المطلب الاول تضخم الطلب ٢٠٣
- المطلب الثانى تضخم النفقة ٢١١
- المطلب الثالث التضخم الهيكلى ٢٢١

- المبحث الثالث قياس التضخم (الفجوات التضخمية) ٢٢٩

القسم الثاني

التضخم كوسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية

٢٤٧	تمهيد
٢٥٠	التمويل الأولي الاتجاهات المؤيدة للتمويل بالتضخم
٢٥٢	المبحث الأول تمويل التضخم في الدول المتخلفة
٢٥٥	المطلب الأول الحجج المؤيدة للتمويل بالتضخم
	المطلب الثاني التضخم كوسيلة لتحقيق الادخار
٢٦٥	الاجبارى (نموذج ماينارد)
٢٧١	المطلب الثالث عملية التمويل بالتضخم
٢٨٧	المطلب الرابع الحجم الامثل للتضخم
٢٩٢	المبحث الثاني تجربة الهند في التمويل بالتضخم
٢٩٤	١ - الخطة الخمسية الاولى
٢٩٨	٢ - الخطة الخمسية الثانية
٣٠٤	٣ - الخطة الخمسية الثالثة
٣١٠	الفصل الثاني الاتجاهات المعارضة للتمويل بالتضخم
٣١٢	المبحث الأول الآراء المعارضة للتضخم
٣١٤	المطلب الأول الرد على الحجج المؤيدة للتضخم

- المادة التي عدم انتظام العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي ... ٢٢٩
- المطلب الثالث آثار التضخم على التنمية الاقتصادية ... ٢٣٥
١٠. الثاني بحريه دول أمريكا اللاتينية ... ٢٥٠
١. الجدور التاريخية للتضخم في دول أمريكا اللاتينية ... ٢٥٠
٢. الخصائص العامة لدول أمريكا اللاتينية ... ٢٥٤
٣. علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي في دول أمريكا اللاتينية ... ٢٥٨

الفصل الثالث المدلول بالتضخم في الاقتصاد المعري

١. نموذج للاقتصاد النامي ... ٢٦٧
٢. الأول زيادة الإنفاق المعرفي ... ٢٦٩
٣. الثاني عجز الموازنة العامة ... ٢٧٨

القسم الثالث

النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي

١. النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي ... ٢٨٢
٢. النمو الاقتصادي وعلاقته بالاستقرار النقدي ... ٢٨٧
٣. النمو الاقتصادي وعلاقته بالاستقرار النقدي ... ٢٨٨

ص

البحث الاول وسائل ضبط التضخم في الاقتصاديات

٤٢٤ المتقدمة

١ - وسائل السياسة النقدية ٤٢٥

٢ - وسائل السياسة المالية ٤٣٦

٣ - سياسة الاجور ٤٤٨

٤ - سياسة القيود المباشرة ٤٥٢

البحث الثاني وسائل ضبط التضخم في الاقتصاديات

٥٦ المتخلفة

١ - وسائل السياسة النقدية ٥٨

٢ - وسائل السياسة المالية ٦٦

للبحث الثالث وسائل ضبط التضخم في الاقتصاد

٧٥ المصري

١ - وسائل السياسة النقدية ٧٨

٢ - وسائل السياسة المالية ٨٨

٣ - سياسة الاجور ٥٠٠

٤ - سياسة القيود المباشرة ٥٠٢

الفصل الثالث السياسة الادخارية في الاقتصاديات المتخلفة

٥١٠ البحث الاول الموقف الادخاري في الدول المتخلفة

٥١٢ المطلب الاول مصادر الادخار القومي

٥١٤ ١ - الادخار الحكومي

٥١٥	ب - مدخرات قطاع الاعمال
٥١٨	ج - مدخرات القطاع العائلى
٥٢٠	المطلب الثانى تدعيم الادخار الشخصى
		اولا - الوسائل التى تتمثل على تشجيع
٥٢١	الادخار الاختيارى
		ثانيا - المؤسسات القائمة على تجميع
٥٢٥	المدخرات وتعبئتها
٥٣١		المبحث الثانى الموقف الادخارى فى الاقتصاد المصرى
٥٣٢	١ - المشكلة التمويلية فى مصر
٥٣٥	٢ - اهم خصائص الهيكل الادخارى فى مصر
٥٥٠	٣ - اوعية تجميع المدخرات الاختيارية
٥٧٠		الفصل الرابع التضخم فى ظل اقتصاديات الحرب والتنمية
		١ - تجربة انجلترا والولايات المتحدة فى الحرب
٥٧٣	الماضية
٥٧٥	٢ - تمويل التنمية والجهود الحربى
٥٨١	٣ - تخفيض الاستهلاك الخاص والعام
٥٨٨	٤ - ادوات ضبط التضخم خلال فترة الحرب
٥٩٣	فصل ختامى خلاصة الدراسة ونتائجها
٦٠٤	المراجع

تصحيح الأخطاء الطبعية

المصواب	الخطأ	السطر	٤
الاستقرار النقدي والتنمية الاقتصادية معهد الدراسات المصرفية ١٩٦١	التضاديات النقود والتوازن النقدي ، ١٩٥٩	٢٩ و ٢٨	٦
التنمية الزراعية مع إشارة خاصة الى البلاد العربية ١٩٦٧/٦٦	مشاكل التنمية الاقتصادية في البلدان حديثة النمو ١٩٦٩	٢٦ و ٢٥	٧
perpetuating	perpetuation	٢١	١٩
(٣) أو الرقم	(٣) والرقم	٤	٢٢
runaway	runway	٢٤	٢٩
بالوسط	بالوسط	٢٢	٤٠
غيرها من	غيرها	١١	٤٥
مذكرة معهد التخطيط رقم ٦٦١	المرجع السابق	٢٤	٤٨
على حين ان المفاهيم الاكثر تقدما تجرى على	وفي مفهومها	٤	٥٠
عليهما . وقد استخدم فيشر	عليهما مستخدمة في ذلك	٩	٥٠
للتظرية	النظرية	١١	٥٠
عمالة كاملة	عمالة	٦	٦٠
ومهما يكن	ومما يكن	١	٦٦
متناقضة	متناقضة	٢٧	٦٨
، فان فائض الطلب للسلعة (١)	و (١) ترمز الى	١٦	٧٢
يتحصل في			
أنظر ص ٢٠	أنظر ص ٧٠	٢١	٧٢
والعاطلين	بالعاطلين	١٦	٧٣
في العرض	العرض	٣	٧٥
التدفقات	التدفقات	١٧	٧٦
الفائض	لفائض	١٩	٨٦
الستينات	السبعينات	١٩	٩٨
النابع	التابع	٢٥	١٠١
compensatory	compensatory	٢٢	١٠٢

الداخلية	الداخلية	١٦	١٣١
١٩٧٠	١٩٦٧	٩	١٣٥
ان كان قاصرا	ان قاصرا	٧	١٣٩
وتخصيص	وتخفيف	١٥	١٤٩
للمعوقات	المعوقات	٢٠	١٥٢
وسائل الدفع	وسائل	٣	١٥٥
اضفيت	أضيفت	١٨	١٦٠
ما اذا	ماذا	٩	١٧٢
وزيادة	وزدياة	١٥	١٧٩
الى الاراضى	الاراضى	١٤	٢٣٠
economic	economic	٢٢	٢٦٤
اقل من (b)	اقل من (b')	٧	٢٦٧
rw	vw	٦	٢٦٩
(x - a)	(a - x)	٤	٢٧٠
(1 + d) ^{nv}	(1 + d)nv	١٩	٢٧١
الزمن بالرمز t و P	الزمن بالرمز P)	٢٠	٢٩٠
الفعلى	العملى	١٣	٢٩٤
The	he	٢٦	٣٠٢
بتنفيذ	بتنفيذ	١٤	٣١٠
انظر ص ٣٥٠	انظر ص ٣٨٥	٢٤	٤٠٤
يوضع	يوضح	١٠	٤٢٠
التقليل من حجم	التقليل على	١	٤٣٣
وسائل	بوسائل	٥	٤٥٧
تكونوا	تكونوا	٢٥	٤٦٨
التضخم في هذه	التضخم هذه	١٢	٤٧٤
المركزي	المركزى	١	٤٨٣
وهذه القروض	الا انها	٢٢ و ٢١	٤٩٦
٪ ١٢	٪ ٢٠	١	٥٠٩
١٧٧	١٨٦٢	١٦	٥٦٨
accomplishment	Accomplishment	٣	٥٨٧

